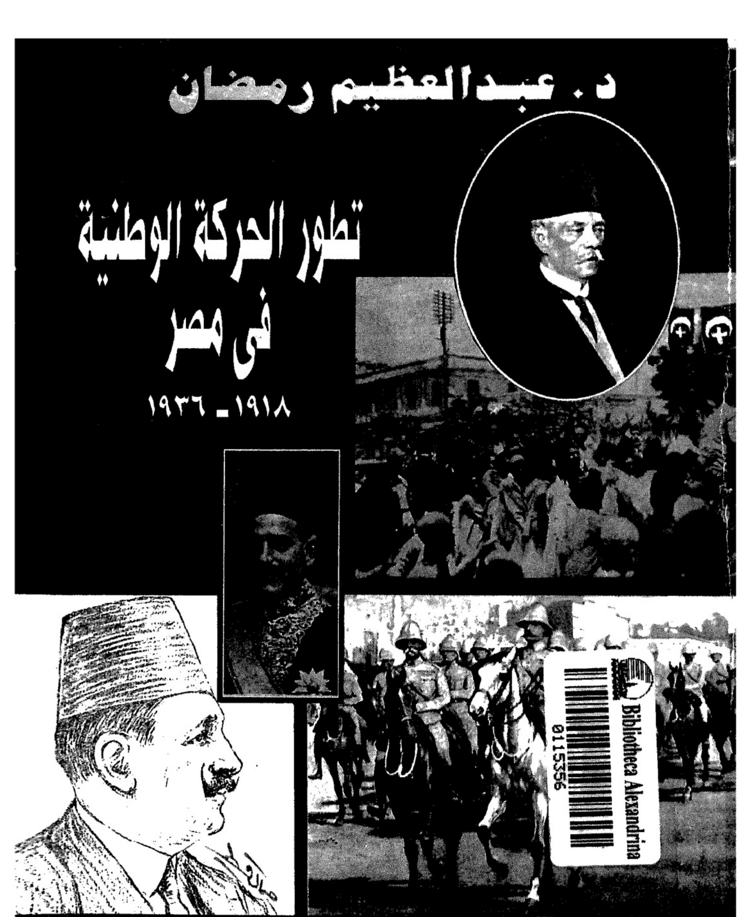


الطبعة الثالثة . مع كشافات

الجزء الأول

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تطور الحركة الوطنية
فى مصر

د. عبدالعظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦

الطبعة الثالثة - مع كشافات

الجزء الأول



الهيئة المصرية العامه للكتاب
١٩٩٨

تقديم الطبعة الثالثة

يسرنى أن أقدم للقارئ الكريم هذه الطبعة الثالثة من كتابى: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦». وكانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب قد صدرت فى عام ١٩٦٨، واستقبلت استقبالاً حافلاً من المثقفين المصريين، ظهر فى عدد من المقالات التى كتبها بعض كبار رجال الفكر فى مصر، وعلى رأسهم الأستاذ محمود أمين العالم والأستاذ إبراهيم عامر وفتحى خليل، وبدر الديب وغيرهم.

وقد فاجأتنى هذه المقالات! فقد كان هذا هو كتابى الأول، ولم تكن لى من قبل أية صلة بأحد من المثقفين، وكان اعتقادى أن مثل هذه الكتابات والتعليقات لا تكون إلا نتيجة اتصالات مسبقة وتوصيات سابقة! ثم فوجئت بمن لا يعرفوننى يكتبون عن كتابى بحرارة، الأمر الذى أشعرنى. لأول مرة. بوجود «هيئة» ضخمة للمثقفين فى مصر، وأنى أصبحت أحد أعضاء هذه الهيئة!

وكنت قد أصدرت طبعة ثانية من هذا الكتاب فى عام ١٩٨٣، لم تتجاوز ثلاثة آلاف نسخة ثم اكتشفت أن هذا العدد المحدود يتوالد ذاتياً! على مدى أربعة عشر عاماً، دون الحصول على إذن منى بالطبع! وهو ما يسمى «تزوير الكتب»! ولم أملك حيلة أواجه بها هذا التزوير،

خصوصاً بعد تزوير كتابى «تحطيم الآلهة» على يد نفس الناشر، وما تلاه من مقاضاتى له.

لذلك رأيت أن إصدار طبعة ثالثة من الكتاب قد يكون الحل الأمثل لهذا الاستنزاف لحقوق النشر الخاصة بى، وكانت هيئة الكتاب برياسة الأستاذ الدكتور سمير سرحان، هى المرفأ الأمين الذى تولى طبع هذه الطبعة الثالثة.

على أنى رأيت . تمييزاً لهذه الطبعة الثالثة عن الطبعتين السابقتين، تزويدها بكشافات للأعلام والهيئات والبلاد والأماكن والحوادث والدوريات، وهى كشافات كنت أراها ضرورية للغاية لكتاب ضخم بهذا الحجم يحتوى على عدد هائل من الأسماء والأحداث والأماكن، ولكنى كنت عاجزاً عن ذلك بسبب ظروف طبع الطبعة الأولى من جهة، ولأن ناشر الطبعة الثانية لم يكن ليقبل هذا «الترف» من جهة أخرى!

كذلك رأيت ضرورة إصدار هذه الطبقة الثالثة فى جزءين، لما رأيت من أن صدورها فى جزء واحد سوف يتجاوز التسعمائة صفحة، وهو حجم يثقل على أى قارئ، ويصعب معه نقله من البيت لقراءته فى السفر أو أى مكان خارجى.

وقد حقق لى إصدار هذه الطبعة الثالثة رغبة دفينة جاشت بصدرى وعجزت عن تحقيقها فى الطبعة الثانية، وهى إلحاق المقالات التى كتبها كبار الكتاب عن الكتاب عند صدوره، وقبل صدوره عندما كان رسالة علمية غير مطبوعة.

وكما فعلت فى الطبعة الثانية، فإنى حافظت على أرقام صفحات الكتاب فى طبعته الأولى دون تغيير، بعد أن أصبح الكتاب على مدى ثلاثين عاماً مصدراً أساسياً للدراسات التاريخية التى تتناول تاريخ

مصر الحديث، يرجع إليه الباحثون المصريون والعرب والأجانب، وتحول بذلك إلى كتاب كلاسيكى بعد أن فتح الباب أمام الباحثين لدراسة تاريخ مصر المعاصر، وهو أمر كانت الجامعات المصرية ترفض تسجيل رسائل علمية فيه تحت ذريعة أنه يلزم مرور خمسين عاماً على الحدث التاريخى حتى يتيسر دراسته. وقد أثبت هذا الكتاب إمكانيه ذلك، وأن امكانية دراسة الحدث التاريخى لا تتوقف على مرور مدة زمنية معينة على حدوثه، وإنما تتوقف على توافر الوثائق التاريخية الكافية لدراسته.

وبطبيعة الحال فقد احتفظت فى هذه الطبعة الثالثة بتقديمى للطبعة الثانية، نظراً لأهميته العلمية المتمثلة فى مناقشته للدراسات العلمية التى صدرت بعده واختلفت معه بالحق أو بالباطل، وكانت مناقشتها ضرورة علمية من أجل الحق والتاريخ. ومن المعروف أن كل بحث علمى يصدر يشكل مراجعة علمية لما سبقه من أبحاث، تتفق أو تختلف معه، وهو ما يمضى بالبحث العلمى إلى الأمام.

على كل حال فأملى أن تقدم هذه الطبعة الثالثة، بكشافاتها وملحقاتها، للقارئ العزيز مما يصبو إليه من فائدة ومتعة ذهنية.

والله ولى التوفيق ،

الهرم فى ١٨ يناير ١٩٩٨

د. عبدالعظيم رمضان

تقديم الطبعة الثانية

منذ أن نفدت الطبعة الاولى من هذه الدراسة التاريخية للحركة الوطنية في مصر ، منذ سنوات طويلة ، لم يفتأ كثير من الناشرين يلحون عليّ في اعادة طبعها ، لازدياد الطلب عليها من الباحثين والمثقفين • وكنت أرجىء ذلك ، على أمل ان تتاح لي الفرصة لمراجعتها ، واضافة ما يمكن اضافته اليها ، أو تعديل ما قد يقبل التعديل ، قبل اعادة الطبع •

ولكن مرت السنوات تباعا ، وأعبائي العلمية تتزايد بشكل مطرد ، حتى أخذ اليأس يدب في قلبي من امكان تحقيق هذه الرغبة • وفي الوقت نفسه كان الالحاح يشتد علي من جانب زملائي وتلاميذي وقرائي ، لاعادة الطبع • وكانت حجتهم أنه لم يصدر في المكتبة العربية منذ ذلك الحين دراسة تاريخية علمية أخرى تغطي هذه الفترة (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ، وتسد النقص الذي حدث بنفاد الطبعة الاولى ، كما أن البناء العلمي للدراسة من التماسك بحيث يخشى أن يختل اذا أجري عليه أي تعديل بالحذف أو الاضافة ، خصوصا وان المعلومات التاريخية التي وردت بها من الصحة والدقة بحيث ما زالت تؤكدها الدراسات التاريخية التي تلتها • فضلا عن ذلك ، فان اعادة طبع الكتاب كما هو ، لا يتعارض مع التقاليد العلمية في الغرب ، التي درجت على التفرقة بين نوعين من اعادة الطبع : الاول ، ويطلق عليه بالانجليزية impression أي طبعة ثانية ، والثاني Edition أي طبعة جديدة بها تعديلات • وبالتالي فربما كان من الافضل اصدار « طبعة ثانية » من الطبعة الاولى ، مع معالجة أية ملحوظات تتصل بالدراسة في المقدمة الجديدة ، وترك البناء العلمي للدراسة كما هو دون مساس •

وعندما قبلت هذا الرأي ، كان علي أن أفكر مليا في النقاط التي يمكن تناولها في المقدمة الجديدة للطبعة الثانية • ووجدت انه مهما كانت الاسباب ، فانه لا يحق لي ، وقد صدرت دراسات تاريخية استفادت من الكتاب كأحد مصادرها ، واتفقت أو اختلفت معه ، أن أتجاهلها عند اعادة الطبع • لان هذه الاعمال اما انها اضافت او اختلفت • وبالنسبة للاضافة ، فلم أزعم أن هذا الكتاب قد جمع فأوعى ، وبالتالي فالحقبة الزمنية التي عالجها تحتمل عشرات الدراسات التي تحمل الجديد • أما الخلاف ، فمن الضروري فحصه وتحقيقه وفقا لمنهج البحث التاريخي العلمي ، ومعرفة

أوجه الخطأ والصواب فيه ۰ اذ ليس من الامانة العلمية أن أقدم لقرائي الطبعة الثانية من الكتاب ، وبها معلومات تاريخية أثبتت الدراسات الاخرى عدم صحتها ، لان هذه الطبعة تمثل مراجعة على تلك الدراسات ، ومن الضروري مناقشة نقاط الخلاف ، لقبول ما يتم الاقتناع به علميا ، او تحديد أوجه الخطأ والاعتراض عليه ۰

وربما كانت أولى الملاحظات في هذا المجال ، أن الكثير من الاعمال العلميـة قد نقلت عن هذه الدراسة دون أن تشير اليها ، وانما أشارت الى المصادر العلمية التي أخذت عنها ، دون أن ترجع اليها !، وهو أمر يخالف الامانة العلمية ويخالف قواعـد منهج البحث التاريخي ، لان الاشارة الى الدراسة التي ينقل عنها الباحث مباشرة ، تبرئه من أية اخطاء في النقل عن المصادر يكون قد ارتكبها صاحب الدراسة ۰ بينما الاشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، دون ان يكون الباحث قد رجع اليه بالفعل ، يحمله المسئولية الكاملة عن أخطاء لم يرتكبها ۰

ولست أنوي الاشارة الى اسماء في هذا الصدد ، وانما أروي بعض الوقائع التي كانت لها مناسبات خاصة ، كأنموذج لما أوردته في هذه الملاحظة ۰ فقد نقل البعض معلومة من هذه الدراسة (ص ٦٠) ونسبها الى الحاشية مباشرة ، وهي حديـث رشدي باشا الى الاهرام يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ۰ وقد شاءت الصدفة ان اكتشف حدوث خطأ مطبعي في تاريخ عدد جريدة الاهرام الذي نقلت عنه هذه الحاشية ۰ فلـم يكن نوفمبر ، وانما فبراير !۰

وكانت مناسبة اكتشافي هذا الخطأ ، حين توجهت في احدى المرات الى دوريـات القلعة للاطلاع ، فتقابلت على غير ميعاد مع المرحوم محمود سليمان غنام (باشا) ، الذي ما ان رآني حتى بادرني هاتفا بأني قد أتيت في الوقت المناسب !، ثم أوراني أحد مجلدات الاهرام ، وأشار الى عدد يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ قائلا : « هذا هو عـدد الاهرام الذي أشرت اليه في كتابك عن الحركة الوطنية في مصر ۰ فأين حديث حسين رشدي باشا ؟ » ۰ ولم أجد هذا الحديث بالفعل !، ثم أوراني رحمه الله أعداد نوفمبر من السنوات التالية ، على أمل ان يكون الخطأ في رقم السنة من التاريخ ۰ وكانت خالية أيضا من حديث رشدي باشا المذكور ۰ ووعدته بمراجعة بطاقاتي واخطاره ۰ وعند اطلاعي في بيتي على هذه البطاقات ، تبينت وجود الخطأ المطبعي السالف الذكر ، الذي فات على المصححين ، وفات علي أيضا عند المراجعة عليهم ، ربما بسبب احتواء كلمة « نوفمبر »على ثلاثة أحرف من كلمة « فبراير » !۰

ويتضح من هذه الرواية أنه لو أشار الكاتب مباشرة الى هذه الدراسة التي نقل منها بدلا من عدد الاهرام الذي لم يره ، لبرئت ساحته ، ولوقع اللوم علي وحدي ۰ وهذا درس للباحثين الجدد ، الذين يؤثر بعضهم العافية ، فيكتفي بالاشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، ولا يشير الى المصدر الحقيقي الذي نقل عنه ، رغبة في ان ينسب لنفسه جهد الرجوع الى المصادر الاولية ، ومشقة البحث عنها ۰ وقواعد المنهج العلمي

للبحث التاريخي في هذا الصدد تقضي بأن يشير الناقل الى المصدر الوارد في الحاشية ، ويشفعه بالاشارة الى انه نقله عن المصدر الذي نقل عنه بالفعل ، أو يكتفي بالاشارة الى المرجع الذي نقل عنه مباشرة اذا لم تكن هناك أهمية خاصة لذكر المصدر الاصلي ٠

الغريب أن محمود سليمان غنام (باشا) ، رحمه الله ، أغفل الاشارة الى هذه الدراسة ، عندما استعان في كتابه الذي أصدره تحت عنوان : « أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ » ، بالاحاديث التي أدلى بها رشدي باشا لجريدة الاهرام في فبراير ومارس ١٩٢٧ ، عن موقفه من الحماية البريطانية التي فرضت على مصر ٠ ولم يكن ليتاح لغنام باشا الوصول الى تلك الاحاديث الا من خلال هذه الدراسة والا بعد مشاورته معي بشأنها كما سبق ذكره ٠ ولو أشار الى هذه الدراسة التي كان لها الفضل في العثور على تلك الاحاديث التي استفاد منها في كتابه ، لانصف نفسه ٠

ولعل أجرأ وقائع النقل من بعض أجزاء هذه الدراسة عن تطور الحركة الوطنية ، دون الاشارة اليها ، وادعاء الرجوع الى المصادر الاولية التي استندت اليها ، ما أشار اليه أحد الكتاب ، في بحث أعده عن زعيم وفدي كبير ، من الرجوع الى وثيقة من وثائق مكتبة رئاسة الجمهورية في ملف عن الجيش ٠ وكنت قد أوردت اسم هذا المصدر في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، على النحو الاتي : « مكتبة رئاسة الجمهورية ، ملف تحت عنوان : « الحكومة المصرية ، ٦١٢٣ ، الجيش ـ تقارير ، الحكومة المصرية ٢ » ، وثيقة بعنوان : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » ٠ وقد ادعى الكاتب الرجوع الى هذه الوثيقة ، وأشفعها بقوله انها « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » !٠

ولو علم الكاتب الحقيقة في شأن هذه الوثيقة لجنب نفسه هذا المنزلق ٠ فقد عثرت على هذه الوثيقة ، التي لم يسبق لباحث أن اطلع عليها ، في قصر عابدين ، في اثناء عمليات انتقال وعزال ، في قاعة تتراكم فيها الملفات على الارض وسط الاهمال والاتربة !٠ وقضيت ما يقرب من شهرين في فحص هذه الملفات واحدا وراء الاخر ، وأنال حظي من التراب في فمي وملابسي مع كل وثيقة أطلع عليها ٠ وقد علمت فيما بعد بانتقال هذه الملفات الى القلعة ، لتأخذ حظها في ترتيب اخر ٠ ولكن الكاتب يدعي أنها موجودة ـ أو وفقا لتعبيره ـ « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ! ، اعتمادا على ما ورد في أول حاشيتنا السالفة الذكر ٠ ونسى انه يوجد فرق بين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مكتبة رئاسة الجمهورية » ، المنقول من رأس الملف ، وبين التعبير الذي استخدمه ، وهو « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ، الذي يشير الى مكان وجودها !٠ كما نسى الكاتب ايضا ان اسم البحث هو « بحث في مجلس الجيش وهيئة أركان الحرب » ، وليس كما أورده : « بحث في مجالس الجيش وهيئة اركانه »٠ والغريب انه لم يكن في حاجة الى ادعاء الرجوع الى هذا الملف ، لان مقاله لا يقتضي منه الرجوع الى مثل تلك المصادر الاولية المدفونة ، بينما دراسة مثل دراستنا تقتضي

ذلك ، ولو أشار الى هذه الدراسة التي نقل منها ، بدلا من ادعاء الرجوع الى الوثائق والصحف التي استقينا منها معلوماتنا التاريخية ، لانصف نفسه !

وقد رويت هذه النماذج وعيني على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي . فالامانة العلمية هي ، في نهاية الامر لمصلحة الباحث . ولا يزيد من قيمة الباحث أن ينسب لنفسه جهدا بذله غيره ، بل ينقصه كثيرا ويعيبه لحد كبير .

وفي هذا الصدد ربما كان من المفيد أن أقول اني صححت لنفسي معلومة وردت في هذه الدراسة في بحث لاحق نشرته لي مجلة « الكاتب » في عددها الصادر في ابريل ١٩٧١ بعنوان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك مصر » . وذلك عند التعرض لموقف الرأسمالية المصرية اثناء الحرب العالمية الاولى . وكنت قد ذكرت في الدراسة الحالية أن هذه الرأسمالية كانت قد أخذت تحس ٢ من قبل نشوب الحرب ، بالضيق لطغيان النفوذ الاقتصادي الاجنبي ، وان « أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب بدعوته الى انشاء بنك مصري برؤوس اموال مصرية وبادارة مصرية » !. على أني اكتشفت بعد ذلك ، اثناء اعدادي البحث المذكور ، ان طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء هذا البنك ، وان هذه الفكرة قديمة ترجع الى ما قبل الثورة العرابية ، واتخذت أشكالا مختلفة ومتطورة من التعبير ، كان اخرها ، قبيل الحرب العالمية الاولى ، في المؤتمر المصري الاول عام ١٩١١ ، الذي عقد أساسا كجزء من الصدام المؤسف الذي جرى وقتذاك بين المسلمين والاقباط ، فانتهزت الرأسمالية المصرية الفرصة لطرح فكرة انشاء بنك وطني مصري في هذا المؤتمر !.

فلم أتردد في تصحيح ما ورد في هذه الدراسة ، وقلت في ذلك البحث :

« فمن كان صاحب الدعوة لانشاء بنك وطني في المؤتمر ؟. لقد سادت فكرة أطلقها بعض من ترجموا لطلعت حرب (نخص منهم الدكتور ابراهيم عبده ، وعلي عبد العظيم ، في كتابيهما : تذكار طلعت حرب ، ومصطفى كامل الفلكي في كتابه : « طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادي » بأنه كان صاحب تلك الفكرة ، أو أنه كان المحرك الاساسي وراءها . وقد وقعت أنا شخصيا ضحية هذا الادعاء ، وأخذت به في كتابي : « تطور الحركة الوطنيـة في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ » . على اني حين أزمعت ، وأنا أعد رسالتي للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراستي للقوى الاجتماعية ، ومنها الجناح الرأسمالي للبورجوازية المصرية ، اكتشفت ان طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء البنك الوطني في المؤتمر . فقد اقترح انشاء البنك ٣١ من الاعيان والتجار وأرباب المهن الحرة والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب !. وقد تتبعت أيضا أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وهي التي تبدت في تقريرها فكرة انشاء البنك - في صحيفتي « المؤيد » و « الجريدة » اللتين اهتمتا ، لاسباب أيديولوجية تختلف عند كل منهما ، بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكنى لم أجد لاسمه أثرا !.

« وفي الحقيقة ان نجم المؤتمر المصري الكبير في الدعوة لانشاء بنك وطني ، هو الدكتور يوسف نحاس الذي قدم تقريرا على جانب عظيم من الاهميه ، ويعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصرية ، وثيقة تاريخة هامة تقف جنبا الى جنب مع « منشور » انماء المال (الذي اصدرته البورجوازة المصريه عام ١٨٧٩ !) .

« وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان تتبنى الفكرة ، فعرضت لها في تقريرها باسهاب ، واقترحت على المؤتمر وجوب انشاء بنك مصري « برؤوس اموال مصرية » ، فوافق على ذلك . وعهدت اللجنة التنفيذية الى كل من طلعت حرب والدكتور يوسف نحاس وعبد الرازق بك الفار وعمر بك لطفي واحمد بك عبد اللطيف وعبد العزيز فهمي وعزيز منسى ، بحث مشروع تأسيس البنك . وفي يوم ٣ يونيه ١٩١١ قرر مجلس ادارة المؤتمر ايفاد طلعت حرب الى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطني » .

ثم قلت ان ظهور اسم طلعت حرب في هذه المرحلة المتأخرة ، انما كان للاستعانة بخبرته الاقتصادية ، اذ كان في ذلك الحين من الاسماء المصرية البارزة في ميدان المال والاعمال . ومن المحقق ان هذه المهمة التي كلف بها لدراسة المشروع ، هي التي يسرت له تأليف كتابه المشهور : « علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين ، او بنك الامة » ، وهو الكتاب الذي حققنا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٣ ، على الرغم من التاريخ الخاطىء الذي تحمله صفحته الاولى ، وهو « نوفمبر ١٩١١ » !. على ان الفكرة ظلت ، مع ذلك ، حبرا على ورق ، وان ظلت الدعوة لها قائمة دون يأس ، حتى قدر لها أن تتحقق في ظروف المناخ القومي والوطني الذي أوجدته ثورة ١٩١٩ .

هذا اذن الدور الحقيقي لطلعت حرب في فكرة انشاء بنك وطني ، كما اكتشفته في بحثي عن « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك » الذي نشرته لي مجلة « الكاتب » في ابريل ١٩٧١ . وقد رأيت اثباته في هذه المقدمة استكمالا لما ورد في هذه الدراسة من جهة ، ولتقديم نموذج لا غنى عنه لاثبات ان الحقيقة ملك لتاريخنا وبلادنا ، وانه لا يضير الباحث ان يعترف بالخطأ ويصحح لنفسه بما اتضحت صحته من معلومات تاريخية ، وانما يضيره أن يتمسك بخطئه على حساب الحقيقة التاريخية!.

لذلك حين شرعت في اعادة طبع هذا الكتاب ، صححت هذه المعلومة في الصفحة رقم ٧١ ، وعدلت الفقرة بما يناسب التصحيح ، فاستبدلت بالعبارة التي تقول : « وكان أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب » ، عبارة : « وكان من الاصوات التي عبرت عن هذا الضيق صوت طلعت حرب » . واستبدلت بعبارة « وقد طرحت فكرته على مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، عبارة : « وقد سبقه في ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ » . وبذلك استقام المعنى .

على كل حال ، فهناك ثلاث دراسات لا مفر من مناقشتها ، صدرت بعد هذا الكتاب ، وعالجت بعض موضوعاته ، واستعانت به فيما استعانت من مراجع ومصادر،

واتفقت واختلفت معه ، ونحن بسبيل مناقشة نقاط الخلاف .

وأول هذه الكتب : « سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة في المفاوضات المصريه البريطانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ » ، للاستاذ طارق البشرى . وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية . ولم أجد فيه سوى نقطة خلاف واحدة حول دخول سعد زغلول المباحثات مع رمزي مكدونالد ، رئيس الحكومة العمالية البريطانية في سبتمبر ١٩٢٤ .

وكنت قد اعتبرت (في ص ٤٥٣) دخول سعد زغلول باشا هذه المباحثات ، في ظل الظروف التي جرت فيها ، « خطأ سياسيا ، لانه أجهض فرصة لحل المسألـــة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث علــى الامل . ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الامة وآمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل . ولكنه استخف باللقاء الذي علقت عليه امال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ » .

وقد اختلف الاستاذ طارق البشري معي في هذا الرأي على أساس ان سعد زغلول لم يختر ظرفا سيئا ليتفاوض فيه ، « بقدر ما ان البادي هو ان المباحثات قد فرضت في ظرف سيء . كما أن المفاوضة كانت هي الوسيلة الاساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فلم يكن بد من خوض التجربة » ! بل لقد ذهب الاستاذ طارق البشري الى العكس ، وهو أن الظروف كانت مواتية ! ، « ولا يقال ان الظرف السيء أفسد الفرصة ، بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة » . وشرح كلامه قائلا ان سعد كان في تلك الاثناء في عنفوان قوته السياسية ، وقد ظهر في خلال تلك الشهور من حكمه « كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله ان يكون القوة الاساسية في السياسة المصريـــة . والاحرار الدستوريـــون ضامرون ، والملك ضامر ، والانجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره في نطاق اهدافهم . ومن جهة ثانية فان وزارة مكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الاخرى ، فهي ليست أسوأ منها في علاقتهم جميعا بمصر . وهي وزارة قلقة الوجود ، أتت الى الحكم لاول مرة ، وتستند الى أقلية برلمانية لحـــزب العمال في مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب . فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا اكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية ، وذلك أدعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ ، ان كان للعجلة او التأني ان يحسم أمرا عويصا كهذا الامر » .

« ومن جهة اخرى » ـ كما يقول الاستاذ طارق البشري ـ « فان صميم المشكلة التي فشلت المباحثات عند التصدي لها ، لم تكن مشكلة توقيت او مناسبة مواتية

او غير مواتية ، انما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية .. والامر لا يرد الى مجرد سوء توقيت او فساد تدبير ، والمشكلة بين سعد وماكدونالد لم تكن - حسب تعبيرات مكدونالد - نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضة . والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن ، لولا الظرف السيء ، ان يقبل مكدونالد وحزب الاحرار البريطاني وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر ، وترك السودان ، او ان يكون تفادي الفشل على حساب المصريين يفرطون في مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام . وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبه تترقى الى حد الاستحالة. ان الظرف التاريخي فرض وقتها على الطرفين ان يصطدما ، وليس في مقدور أحدهما ان ينفي الاخر نفيا تاما . فلم يكن من سبيل الا ان يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنون التالية ، بين استعمار فتي وحركة وطنية ناضجة طموح .

« ولا يبدو ، ثالثا ، ان ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهمة ، ؟ ، بسبب خطأ قبول المفاوضة ، ولا ان هذا الذي جنوه كان يمكن تفاديه لو ان سعدا لم يباحث . فخروج الجيش المصري من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات ، وسقوط وزارة سعد كان خليقا ان يحدث لو ان سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقفه أنذاك اعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه في جديته وقدرته على المواجهة » .

هذا الحشد من الحجج التي ساقها الاستاذ طارق البشري ، والتي أكد بها قدرته العلمية المدعمة بالممارسة القانونية ، نقبل منها البعض ونناقش البعض الاخر . فنحن نقبل القول ان سعد زغلول لم يختر الظرف السيء الذي فاوض فيه ، وانما فرض عليه هذا الظرف . وكان رأينا أن يقاوم سعد زغلول هذه الظروف المفروضة ، ولا يرضخ لها . ولكن وجهة نظر الاستاذ طارق البشري انه لم يكن يبدو في ذلك الحين ان ظروفا مواتية أفضل للمفاوضة سوف تسنح ، وان الانتظار من جانب حكومة سعد لم يكن من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية. ونحن نقبل هذا الرأي أيضا ، ولكن نصر على أن المفاوضة لم تكن ابدا هدفا في حد ذاته ، وانما هي وسيلة لتحقيق المطالب الوطنية ، فاذا تبين ان هذه الوسيلة لن تؤدي الى تحقيق شيء من هذه الاهداف ، فان الضرر من دخولها يكون اكثر من نفعه ، وهو ما حدث بالفعل . وانه كان « جديرا بسعد زغلول ان يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، ولكنه استخف باللقاء الذي علقت عليه آمال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت مصر عواقب هذا الخطأ » .

على كل حال فمن الواضح هنا ان الخلاف بيني وبين الاستاذ طارق البشري هو خلاف في وجهات النظر والتحليل ، وليس خلافا حول صحة معلومة من المعلومات التاريخية،

وبالتالي فانني اترك للقارىء الاقتناع بما يميل اليه من رأي ٠

اما الكتاب الثاني الذي أود مناقشته ، فهو كتاب الدكتور رفعت السعيد عن « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ » الصادر عن دار الثقافة الجديدة عام ١٩٧٥ (الطبعة الثانية) ٠ وقد اختلف الدكتور رفعت السعيد مع هذه الدراسة في نقطتين : الاولى ، تحديد ماهية الصراع بين مجموعة روزنتال في الاسكندرية ، ومن اعضائها حسني العرابي وأنطون مارون وفؤاد شمالي ، وبين مجموعة سلامة موسى ، ومن اعضائها محمد عبد الله عنان والدكتور علي العناني ٠ والنقطة الثانية ، حول موقف محمد عبد الله عنان من اول انقسام في الحزب الاشتراكي المصري ٠

وبالنسبة للنقطة الاولى ، فقد نسب الدكتور رفعت السعيد لهذه الدراسة أنها تصورت الصراع بين المجموعتين على أنه صراع بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية ٠ وقد مهد لهذا الزعم بالاشارة الى انتقال النشاط الفعال للحزب الاشتراكي المصري الى شعبة الاسكندرية قائلا : « ولان الحزب كان قد عزز لنفسه مراكز قوية في مدينة الاسكندرية ، حيث كانت تتركز القوى الاساسية للطبقة العاملة ، ولان حسني العرابي وروزنتال ومارون وصفوان أبو الفتح واحمد المصري ومصطفى أبو هرجة واسكندر صادة كانوا يقيمون بالاسكندرية ، فقد حدث في هذه المدينة نوع من التركيز للعناصر الماركسية التي سيطرت على شعبة الحزب هناك ، وتابعت من هناك عملية القيادة الفعلية لكل فروع الحزب ، بينما استمر سلامة موسى والعناني وعنان وغيرهم يمارسون نشاطهم التقليدي ، وهو نشاط محدود جدا ، في شعبة القاهرة وحدها ، عاجزين عن ان يخوضوا غمار المنافسه مع الماركسيين ، الذين نشطوا نشاطا متزايدا اعجز هذه العناصر التقليدية عن ان تلعب أي دور منافس » ٠

« ومن هنا » - كما يقول الدكتور رفعت السعيد - « برز التصور الذي حكم بعض الكتابات عن هذه المرحلة ، والذي أوحى بأن الصراع كان بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية ٠ ولكن التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » ٠ وأشار رفعت السعيد الى صاحب هذه الدراسة فيمن نسب اليهم هذا التصور ١٠ (ص ٤١١ - ٤١٢) ٠

ونرى ان هذا الخلاف مفتعل ، ولا سند له فيما كتبناه عن هذا الانقسام ١٠ واكثر من ذلك ان التصحيح الذي قدمه الدكتور رفعت السعيد لهذا التصور المزعوم انما يردد فيه ما ذكرناه في صفحة (٥٢٩) من هذه الدراسة ١٠ فقد قلنا انه : « يبدو واضحا ان اسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية ٠ فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه اعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت ان تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تغوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها » ٠

فهل هناك أوضح من هذه العبارات في تصوير حقيقة الانقسام ؟! وألا يردد الدكتور رفعت السعيد ـ كما ذكرنا ـ هذه العبارات بصورة اخرى بقوله ان « التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » !.

ومن الغريب ان الدكتور رفعت السعيد يعترض ايضا على تصويرنا لهذا الصراع بأنه بين المثقفين والعمال ، فيقول (٢١٢) : « كذلك يحاول عبد العظيم رمضان ان يصور هذا الصراع على انه صراع بين المثقفين من جانب والعمال من جانب اخر قائلا ان الصراع قد انتهى بطرد المثقفين من الحزب » . ويرد على ذلك بملاحظتين ; الاولى ، صحيح ان التيار الماركسي ، وهو احد قطبي الصراع ، كان يؤمن بقيادة البروليتاريا ، لكن ذلك لا يعني انه ضد المثقفين . فقادة هذا التيار انفسهم كان كثير منهم من المثقفين : العرابي وصفوان ومارون وغيرهم . ويبدو ان عبد العظيم رمضان قد تأثر في هذا الرأي بعبارة قالها فؤاد الشمالي يهاجم فيها المثقفين ويطالبهم بترك العمال يدبرون شئون حزبهم .

« والثانية ، ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين انسحب من الحزب ، رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولية الثالثة » .

وهنا يفتعل الدكتور رفعت السعيد الخلاف مرة اخرى . فاذا عاد القارىء الى نص كلامه الذي اوردناه فيما سلف ، فسوف يجد انه يذكر ان « التعبير الصحيح » هو أن الصراع قد احتدم بين « الاتجاه الماركسي ، » ، وبين « المثقفين التقليديين »!. ومعنى ذلك انه يؤيد رأينا ويرى انه « التعبير الصحيح » حسب قوله !، ولكنه يعود الى مهاجمه هذا الرأي ويهاجم نفسه !.

على ان الدكتور رفعت السعيد لا يلبث ان يقع في خطأ كبير في تعرضه لهذا الانقسام . فهو يذكر ان « احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين انسحب من الحزب رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولية الثالثة ».

وهذا الكلام يناقض ما حدث ، فوفقا لما اورده فؤاد الشمالي ، مما ذكرناه في هذه الدراسة نقلا عن جريدة الاهرام (وقد اورده رفعت السعيد ايضا نقلا عنا دون ان يشير الى ذلك) ـ فان ما حدث يعتبر طردا صريحا لمثقفي القاهرة . فقد تقرر في مؤتمر ٣٠ يوليو ، الذي عقد في الاسكندرية ، وحضره وفد من اعضاء لجنة القاهرة ـ جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، واعتناق المذهب الشيوعي . وتم انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة . ولذلك كان تقدير محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة ، لهذه الخطوة سليما حين اعتبر ان « شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية في القاهرة » . وكانت حجة فؤاد شمالي في الرد على هذا القول ، ان « شعبة الاسكندرية لما بدأت عملها في شهر مايو (١٩٢٢) ، كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقفلت ابوابها ! » .

هذا هو التصور السليم لما حدث . ومنه يتضح ان قول الدكتور رفعت السعيد

ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ولكن عددا منهم انسحب من الحزب - لا يتفق مع الوقائع التاريخية ، اذ ماذا يعني انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة ، واعتبار ان لجنة القاهرة « قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقفلت دارها » - اذا لم يعن طرد المثقفين .

على ان الدكتور رفعت السعيد يعود الى افتعال خلاف اخر، حين يتعرض لاعمال المؤتمر المذكور الذي عقد يوم ٣٠ يوليو ، فيذكر انه « في خلال هذا المؤتمر ، أمكن عزل العناصر المعارضة : سلامة موسى والدكتور العناني ، ويبدو أن عزلتهما كانت شبه تامة ، فلم يرتفع أي صوت بالمعارضة سوى صوت سلامة موسى نفسه ، اما محمد عبد الله عنان وأحمد المدني فقد أمكن للماركسيين كسبهما في هذه الجولة » ، ثم يورد في الهوامش تعليقا على هذه العبارة يقول فيه بالحرف الواحد : « لم يفطن عبد العظيم رمضان الى هذه الحقيقة الهامة ، فأدرج اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ، وهذا غير صحيح كما سنرى فيما بعد » !.

والسؤال : اين ادرجت اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ؟، يحدد الدكتور رفعت السعيد هذا الموضع في ص ٥٢٩ ، على انه لو دقق الدكتور رفعت في تاريخ بيان محمد عبد الله عنان ، الذي أشرنا اليه ، لوجد انه في ٣٠ يناير ١٩٢٣ ، أي بعد الانقسام الثاني للحزب الذي وقع في ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، وليس بعد الانقسام الاول الذي حدث في ٣٠ يوليو والذي يعنيه الدكتور رفعت ، واكثر من ذلك اننا لم نورد نص البيان حتى لا يقع القارىء فيما وقع فيه الدكتور رفعت السعيد من خطأ ، وانما أوردنا ما يتعلق برد فؤاد شمالي عليه ، والذي تناول وقائع مؤتمر ٣٠ يوليو !، ولو دقق الدكتور رفعت في تاريخ هذا البيان لتجنب هذا الخلاف الذي لا أساس له فيما أوردناه من حقائق !.

بقي مؤلف ثالث علينا مناقشته في مقدمة هذه الطبعة الجديدة ، وهو كتاب الدكتور عبد الخالق لاشين عن سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية ، الصادر عن دار العودة ببيروت ومكتبة مدبولي بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، ويختلف هذا المؤلف كلية عن هذه الدراسة في فهم وتقييم دور سعد زغلول في الحركة الوطنية ، وليس هذا مجال مناقشتنا ، وانما سوف نناقش النقاط التي اختلف معنا الكاتب في تقييمها او اثباتها.

واول هذه النقاط ما يتصل بتأليف الوفد المصري ، فقد كتب الدكتور عبد الخالق لاشين يقول انه من العسير عليه ان يتقبل رأينا ، « الذي حاول ان يفرق » - كما قال - « بين ما يعتقد انه امران مختلفان ، هما : فكرة قيام الوفد المصري من ناحية، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » ، وذلك لانهما - في اعتقاد الدكتور لاشين - « يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتهما ، فما الوفد أولا واخيرا سوى تجمع التف بغرض بحث هذه المسألة والتصدي لها ، الامر الذي يدعو الى القول بأنه لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن ان تتعدد وتختلف في آن واحد .

« لهذا » - كما يقول الدكتور عبد الخالق لاشين - « يصبح امرا متعسفا ان نفرق

بين الاطار الذي خرج منه والهدف الذي قام مـــن اجله وبين الوسائل التي اتبعـــت لادراكه » .(ص ١٤٠) .

وقد حاولت ان اعثر على الرأي الذي نسبه الينا الدكتور عبد الخالق لاشين في الموضع الذي ذكره من هذا الكتاب ، وهو ص ٨٤ ، وفي غيره ، واكتشفت انه عرض ما فهمه من هذا الرأي لا ما ورد بالفعل !. وهنـــاك فرق شاسع بين ما فهمه باجتهاده الخاص وبين ما اثبتناه في هذه الدراسة !. وكان الاجدر ، وفقا للتقاليد العلمية ، نقل هذا الرأي بنصه ، او تلخيصه تلخيصا دقيقا ، ثم مناقشته مناقشة علمية ، وهو ما لم يفعله الدكتور لاشين !.

وليس لدينا في مجال الرد على ما أورده الدكتور لاشين الا ان ننقل هنا نص ما أدلينا به في مسألة تأليف الوفد المصري ، لتتضح حقيقة هذا الخلاف المفتعل . فقد قلنـــا :

« من هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصري ؟. قبل الاجابة على هذا السؤال ينبغي التفرقة اولا بينه وبين سؤال اخر هو : من الذي فكر في بادىء الامر في مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟. ذلك ان بعض المؤرخين ، كأحمد شفيق باشا يخلط بين السؤالين ، فيظن ان صاحب فكرة تأليف الوفد المصري هو بالتالي اول من فكر في مطالبة الانجليز برد حقوق مصر . مع ان فكرة تأليف الوفد المصري يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وان هناك وسائل اخرى لهذه المطالبة لا بد قد طرحت على بساط البحث » . ذلك انه ليس من المعقول ان يقتصر التفكير في المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد .

هذا هو نص الرأي الذي ذكرناه في هذه الدراسة ، ومنه يتضح اننا نرى التفرقة بين قضيتين : الاولى صاحب فكرة تأليف الوفد ، والثانية صاحب فكرة المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب . ولكن الدكتور لاشين يصور هذا الرأي ، ويذكر اننا نرى التفرقة بين « فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » ! ولا يوجد بين الرأيين وجه تشـــابه !.

والغريب ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يكتفي بافتعال هذا الخلاف ونسبة رأي الينا لم نقله ، بل انه يستخدم في تفنيد هذا الرأي المزعوم عباراتنا تقريبا !. فقد قلنا ان فكرة تأليف الوفد « يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقـــوق مصر » ، وهو يقول ان الوفد « لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية » !. وقد قلنا ان التفكير في المطالبة بحقوق البلاد « لا بد انه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدرين لخدمة البلاد » ، وهو يدلل على صحة هذا الرأي ، ويذهب الى ان « مصر والمسألة المصرية اصبحتا شغل المصريين وهمهم الاول حكاما ومحكومين طيلة فتـــرة

الحرب » !. ففيم اذن الخلاف واراقة المداد ؟.

على ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يلبث ان يعود الى افتعال خلاف اخر حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، ويقوم بتفنيده بنفس الطريقة !. فقد أنكر وجود صاحب لفكرة تأليف الوفد قائلا بشيوعية الفكرة !، فقد ذكر ان تأليف الوفد « كان ثمرة أفكار الكثيرين في وقت واحد » !. ونسي الدكتور لاشين ان المقصود بهذا السؤال هو اول من خرج بالفكرة من حيز الفكر الى حيز التنفيذ !. وقد سبق لسعد زغلول ان قال بنفسه في مذكراته ان الفكرة « قد جالت في بعض الرؤوس من قبل » ـ ولم يكن ممكنا ان يكون الامر غير ذلك ـ ولكن سعدا مع ذلك ، سجل في مذكراته ان مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الامير عمر طوسون « بلا لف ولا دوران ولا التواء » . وقال ايضا ان « الامير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة » . ولو تنبه الدكتور لاشين الى هذا الفرق لما اجهد نفسه في خلاف معنا ، ولكان عليه ان يختلف مع سعد زغلول نفسه !، فيثبت ان الامير عمر طوسون لم يكن مصدر الفكرة ومنبتها ، او يقبل القضية ويوفر الوقت والجهد .

والغريب ان الدكتور لاشين لم يدرك الفرق بين فكرة الوفد التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الاولى ، من حيث انه وفد شعبي يتألف للمطالبة بحقوق مصر ، وبين الافكار التي طرحت اثناء الحرب . فلا ينتمي لفكرة الوفد الشعبي مثلا ما اورده الدكتور لاشين من اعتزام السلطان فؤاد ومعه رشدي وعدلي اثناء الحرب السفر الى لندن بعد الحرب للتباحث مع حكومتها في « وضع مصر » . كما لا ينتمي لهذه الفكرة ايضا ما ذكره عن اعتزام الامير حسين كامل السفر الى لندن بعد انتهاء الحرب بغرض « تنظيم الحماية » . او مشروعات الاستقلال الذاتي التي وضعها رشدي باشا او رشدي باشا نفسه ومعه عدلي يكن في سنة ١٩١٧ . او مشروع سعد زغلول وعبد العزيز فهمي للرد على مشروع رشدي ، او مشروع امين يحيى الذي قدمه الى ونجت للرد على هذين المشروعين ، او مشروع احمد لطفي السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمي في شهر أغسطس ١٩١٧ للاتفاق مع بريطانيا ، او مشروع محمد محمود باشا الذي فاتح فيه سعد زغلول في اواخر ديسمبر ١٩١٧ في ضرورة اتحاد جماعة من اهل الرأي للتفكير في مصير مصر بعد الحرب !.

فهذه الافكار والمشروعات جميعا تدخل في اطار المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولا تدخل في اطار فكرة تأليف الوفد الشعبي ، الذي لا يتعدى كونه وسيلة للمطالبة بهذه الحقوق !. وقد كان الامير عمر هو الذي اعترف له سعد زغلول بانه مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها . وهو ما أكدته الوقائع التاريخية التي لم يستطع ان ينكرها الدكتور لاشين . فقد ذكر انه في يوم ١٢ اكتوبر ، وبعد مقابلة سعد زغلول للامير عمر طوسون التي طرح فيها فكرة تأليف الوفد ، « ذهب سعد زغلول الى عزبته ، مسجد وصيف ، وقد دعا كلا من محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ، للذهاب معه اليها لدراسة هذه المسألة بناء على ما وعد به الامير عمر طوسون » (ص ١٣٥).

بقيت نقطة خلاف اخيرة أثارها الدكتور عبد الخالق لاشين في كتابه ، تتعلق بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ٠ وهذه النقطة ، اكثر من اية نقطة اخرى ، تحدد منهج الدكتور لاشين في قراءة وفهم ومناقشة آراء الاخرين !٠

فقد أشار الدكتور عند تعرضه لهذه النقطة الى الاراء التي انقسمت بين الكتاب والباحثين والمعاصرين حول قبول سعد تشكيل الوزارة ، وكيف رأى البعض صواب هذا القبول بينما رأى البعض الاخر خطأه ، ثم زعم اننا من انصار وجهة النظر المؤيده لقبوله !، وان رأينا هو ان ذلــــك « كان امرا لا بـــد منه ، بل كان امرا طبيعيــا للغايــة » ! (.ص ٣٥٥) ٠

واخذ الدكتور لاشين يسترسل في هذا الخطأ ، فذكر اننا عندما اخذنا نسدد رأينا لم نجد « سوى حجة واحدة نتكيء عليها ، وهي ان التغييرات الجديدة التي حدثت في مصر قد ألغت من الناحية النظرية « التوكيل الشعبي » الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لم يكن امامه من بديل غيره ، نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت ، ومن ثم فقد تعين على سعد والوفد ان يبحث عن اساس اخر يستمد منه شرعية مهمته ، وكان ذلك الاساس هو « ثقة الناخبين » ٠

ثم اعتلى الدكتور لاشين بعد ذلك مقعد النقد ، واخذ في مهاجمة ما نسبه الينا من رأي ، مستخدما ألفاظ الخلط والتناقض وغيرهـــا فقال : « ونعتقد ان في ذلك خلطا شديدا بين الاشتراك في الانتخابات وبين قبول سعد رئاسة الوزارة ، وهو ما لم يستطع الباحث (أي صاحب هذا القلم) الاقتراب من مناقشته من قريب او بعيد ٠ واكثر من هذا فان الباحث قد وقع خلال بحثه في تناقض واضح حينما سلم ابتداء بأن قبول سعد زغلول الحكم وما حدث خلال فترة حكمه من مشاكل وعقبات كبيرة بلغت ذرواتها بمقتل سير لي ستاك ـ سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ـ كان انكسارا للحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ ، حيث أصيبت الامة بخذلان وقتي من جراء ما أصابها في شخص زعيمها وقائدها خلال حكمه ، الامر الذي مكن كلا من القصر والانجليز من تنفيذ كل اغراضهما ٠ وترتب على ذلك كله ان اخمدت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، وابعدت القوى الوطنية عن الحكم ، ونكل بالبرلمان وشغلت الامة عن قضيتها بالصراع الداخلي من اجل الدستور » ٠ (ص ٣٥٥) ٠

والسؤال الان : أين الحقيقة من كل ما ذكره الدكتور لاشين ؟٠ وكيف يمكن ان يسيء باحث فهم ما يقرأ الى حد قلب الحقائق على هذا النحو ؟٠ ان الدكتور عبـــد الخالق لاشين ، لو عني بقراءة رأينا في هذه القضية كما يفرضه منهج البحث التاريخي، لوجد أننا في الصفحة ٤١٧ من هذا الكتاب قد هاجمنا قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة وقلنا بالحرف الواحد : « ويا ليته عهد بها الى احد مساعديه ، لان النتائج كانــت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا » ٠ ثم ناقشنا القضية على الاساس التالي ، فقلنا : ان الاساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير ٠ فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعي ايضـا .

يملح الملك سلطات تطغى على سلطة الامة . فما هو المعنى المترتب على هذا ؟. هذا المعنى هو انه اذا تولى سعد باشا رياسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ، ويتساوى مع ابطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما ان يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى اكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضية الوطنية . ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التي تولى رياستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة، وتصرفت مصر في عهده تصرف الامم الكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالاحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالمد الثوري الى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقبل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا ، وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ » .

واكثر من ذلك اننا هاجمنا المبررات التي استند اليها اصحاب الرأي بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، وهي المبررات التي تقول بأن وجود سعد في رياسة الوزارة ووجود المستر رمزي مكدونالد في رياسة الوزارة البريطانية وهو الذي كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر امام الرأي العام البريطاني، انما هو فرصة حسنة ولا يجب ان تضيع » . فقلنا : « ان قيام الحكومة العمالية ، كان يجب - في حد ذاته - ان يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رياسة الوزارة .. لان الضعف الذي نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه ان يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر » .

هذا هو الرأي الذي سجلناه في هذه الدراسة في قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، ولكن الدكتور لاشين فهم العكس منه تماما - رغم وضوح عباراته وكثرة تدليلاته - فزعم اننا من أنصار قبول سعد هذا التشكيل !.

على ان الدكتور لاشين لا يلبث ان ينساق الى خطأ اكبر . فيخلط بين رأينا في قبول « الوفد » الحكم ، وقبول « سعد زغلول » الحكم ، ولا يدرك الفرق الكبير بين القضيتين ، ثم يسوق رأينا المؤيد لقبول « الوفد » الحكم على انه تأييد لقبول «سعد» الحكم !. ولو انه عنى بقراءة ما كتبناه بالدقة المطلوبة ، لعرف انه كانت هناك بعض الاراء التي برزت في ذلك الحين ، والتي كان يتزعمها الامير عمر طوسون ، وكانت ترى ان تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها ، على اساس ان الحيطة تقضي على كل من انتخبتهم الامة للنيابة عنها في البرلمان ، ان يبتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذي لم ترض عنه الامة !.

وكان رأينا أن قبول الوفد الحكم كان « أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا

للغاية . ذلك ان قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت مبسوطة على البلاد وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام . ومن ثم فقد اصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لمهمته وسلطته على اساس اخر غير التوكيل القديم ، وهذا الاساس هو ثقة الناخبين ، فاذا ما نالها استمرت مهمته ، واذا فقدها انتهت مهمته واستأنفها بعده من توليه الامة ثقتها » .

وبطبيعة الحال فان قبول الوفد الحكم لا يقتضي ان يشكل سعد زغلول بنفسه الوزارة ، اذ كان يمكنه ان يعهد بهذه المهمة لاحد مساعديه . وكان من انصار هذا الرأي داخل الوفد حرم سعد زغلول ، السيدة صفية زغلول ، وواصف غالي وامين يوسف. وقد أيدنا هذا الرأي في هذه الدراسة كما بينا . ولو أدرك الدكتور لاشين الفرق بين القضيتين لما وقع في هذا الخطأ !.

وقد أوردت هذا الخلاف وعيني ايضا على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي ، ذلك ان القراءة السطحية لاراء الاخرين ، والتورط في مناقشة هذه الاراء بدون استيعاب لها ، هو مجازفة خطيرة توقع الباحث في حرج شديد ، وتكشف ادعاءه ، ولا يجني من ورائها سوى الخسران !.

على كل حال ، فلعلي بهذا القدر من المناقشة أكون قد قدمت لهذه الطبعة الجديدة بعض الاضافة ، وساعدت على تحديد بعض القضايا التاريخية الخلافية . ويبقى دائما ان الحقيقة التاريخية هي ملك لامتنا تنير لها حاضرها وتساعدها على بناء مستقبل افضل ، فالتاريخ ليس - كما يتوهم الكثيرون - علم الماضي ، وانما هو علم الحاضر وعلم المستقبل . ودراسة الحدث التاريخي لا قيمة لها في الواقع اذا لم تزودنا بالخبرة اللازمة لتفهم افضل للحاضر وبناء افضل للمستقبل .

مصر الجديدة في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ — د. عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الرسالة موضوع تطور الحركة الوطنية فى مصر من عام ١٩١٩ الى عام ١٦٣٦ ٠ وهى فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة ٠ أما الثورة فهى ثورة مارس ١٩١٩ التى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبقاته وعناصره : بفلاحيه وأعيانه ، بعماله وطلابه ، برجاله ونسائه ، بمسلميه وأقباطه ــ لأول مرة فى تاريخه ، ليطرد الاحتلال من أرضه ، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد هذا الاحتلال ٠ وأما المعاهدة فهى معاهدة ١٩٣٦ ، التى حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا ٠

ولقد كان من الضرورى أن تقوم هذه المحاولة لدراسة هذا الموضوع فى اطار المقاييس العلمية ٠ فهذه الحركة لم تعالج من قبل بطريقة أكاديمية ، ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين اما أنه تناول جانبا من جوانبها ــ كما فعل بنجاح الاستاذ محمد شفيق غربال فى كتابه : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، واما أنه أراد التعرض لها ككل ، ولكنه أغفل بعض جوانبها ، ولم يخضعها فى الوقت نفسه لمقاييس الدراسة العلمية التاريخية ــ وهذا هو ما فعله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ٠

وفى الحقيقة ، فان دراسة هذه الحركة هى دراسة شاقة ومتشعبة ، سواء من ناحية تناولها موضوعيا ، أو من ناحية مصادرها ٠ فالحركة الوطنية فى مصر ، كحركة جماهيرية ، متعددة الجوانب والعناصر والوسائل ٠ فهناك (أولا) حركة سياسية قامت للتخلص من الاستعمار ٠ وهذه الحركة بدأت كحركة صادرة من أعلى ، فقد بدأت كحركة أعيان ، وبنت استراتيجيتها على خطتين : خطة متطرفة تنادى بالاستقلال التام ، وخطة معتدلة احتياطية تطلب أقصى ما يمكن لمصر من الحرية تحت ظل الحماية ٠ ولكن هذه الحركة لم تلبث أن استولى عليها الفلاحون والعمال والتجار والمثقفون ، فأدى تدخل هذه القوى الاجتماعية الجديدة الى تعزيز الحركة ، والى تعديل خطة الأعيان ، فقد اختفت الخطة المعتدلة ، ولم تعد الا خطة واحدة فقط هى الخطة المتطرفة التى تنادى بالاستقلال التام ٠ ثم

انسحب الفلاحون من الحركة ، وعادوا الى أمور معاشهم وحقولهم ، وشغل العمال بمعركتهم ضد الاستغلال ، فانحصرت الحركة فى المدن تقريبا : فى يد التجار والمحامين والصحفيين والطلبة وأصحاب المهن الحرة · وكان من الطبيعى أن يؤثر دخول وخروج هذه القوى الاجتماعية فى الحركة السياسية وفى النتيجة النهائية التى وصلت اليها ·

وهناك (ثانيا) حركة دستورية قامت لفك أغلال الحكم الاوتوقراطى ، وهذه الحركة جزء لايتجزأ منحركة التحرر من الاستعمار· وقد تمخض عن هذه الحركة دستور بورجوازى يعبر عن واقع اجتماعى واقتصادى قائم · ولكن هذا الدستور ظل موضع انتهاك مستمر من القصر ، مما كانت نتيجته انسحاب القوى الوطنية من مواقعها الامامية فى مواجهة الاستعمار ، وتحولها اليه فى معارك بالغة العنف والشدة · وكان لذلك تأثيره المحتوم على مستقبل القضية الوطنية ·

وهناك (ثالثا) حركة اشتراكية قامت للتخلص من الاستغلال · وقد بدأت هذه الحركة على يد العناصر الاجنبية ، ثم تعثرت فى يد العناصر الوطنية ، ثم غاصت فى بحر الفشل بعد أن أثقل زورقها بالأخطاء · ولكنها على كل حال كانت تجربة جديرة بالدراسة ·

هذه هى جوانب الحركة · أما عناصرها فهى كثيرة : فهناك (أولا) الوفد · وتاريخ الحركة الوطنية خلال هذه الفترة هو فى الحقيقة تاريخ الوفد : لقد تألف الوفد بعد الحرب العالمية الأولى للمطالبة بالاستقلال بمناسبة ازماع عقد مؤتمر الصلح · وقد تألف من جماعة تنتمى فى معظمها الى الطبقة البورجوازية الكبيرة ، وقد تلقى مساعدة الحكومة القائمة ، حكومة رشدى باشا ، كما تلقى تأييد السلطان · ولكنه وجد من الضرورى الاستناد الى توكيل مباشر من الشعب لتعزيز صفته التمثيلية ، فطبع لذلك عدة ألوف من التوكيلات راح يوزعها فى أنحاء البلاد لتعود حاملة مئات الألوف من التوقيعات · وسن لنفسه قانونا التزم فيه بألا يتصرف فى المهمة التى اسندت اليه ، وألا يخرج عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته · ولكن أحدا ممن اشترك فى تأليف الوفد أو تأييده ، لم يدر بخلده أن هذه الوكالة الصورية التى قصد بها محاجة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل· كما أن أحدا من رجال الوفد ممن كانت تحكمهم عقليتهم القانونية التى كانت تعتبر المسألة المصرية قضية تعالج بالمرافعات والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح ، أو تعالج بالمناقشات مع بريطانيا ، لم يتصور أيضا

أن هذه المسألة سوف تنقلب الى مسألة جماهيرية يتولى فيها الشعب الدور الرئيسى ويصبح قــوة تسقط الحــكومات وتهز قوائم الاحتلال وتحرز المكاسب والانتصارات . فلما قام الشعب قومته فى ثورة مارس ١٩١٩ ، وقلب النظريات الى حقائق ، والمرافعــات الى مظــاهرات ، والأقلام الى حراب ، وأجبر الحكومة البريطانية على التقهقر والتراجع ، أخذت قيادة الوفد تنقسم حول تقدير هذه القوة وتقدير قدرتها على استخلاص حقوقها كاملة من بين أنياب الاحتلال : فبينما آمن سعد زغلول بهذه القوة ورأى الارتكان اليها والاستعانة بهــا ، أراد الآخرون قبــول القدر المحدود من الاستقلال الذى عرضته انجلترا ، متذرعين بأن الشــــعب لن يقوى على متابعة المقاومة والمعارضة ، وخرج المخــــالفون لسعد . وانقسم الوفد ، وحول هذا الانقسام تشكلت الحياة السياسية المصرية وأرسيت تقاليدها وتأثرت القضية الوطنية .

ثم هناك أيضا من العناصر الآخرى القصر ومساندته الأولى للحركة ، ثم انسحابه منها عندما اشتدت ريح الانجليز ضدها ، ثم مؤامراته ضد الشعب وتربصه بالدستور واشتباكاته مع الوفد . وهنالك أيضا أحزاب الأقلية : حزب الأحرار الدستوريين ، الذى يعتبر الطور الثــالث لحزب الأمة ، والحزب الوطنى الذى كان يمثــل السلبية فى الحركة الوطنية ، ثم حزب الاتحاد وحزب الشعب ، الحزبان اللذان استقطبا اليهما أذناب القصر .

والى جانب هذه العناصر السياسية توجد عناصر اجتماعية : فهناك البورجوازية الكبيرة المكونة من كبــــار الأعيان والرأسماليين ، وهنــاك البورجوازية الصغيرة المكونة من صغار التجار وأصحاب الحرف ، وهناك (الانتلجنتسيا) المكونة من الطلبة والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، وهناك الفلاحون والعمال . ولكل عنصر من هذه العناصر دوره ووزنه فى الحركة الوطنية .

فاذا انتقلنا لبحث وسائل الحركة فى الوصول الى غاياتها وتحقيق أهدافها ، نرى (أولا) وسائل سياسية اتخذت شكل محاولات مع الدول: تارة فى مؤتمر الصلح ، وتارة فى مؤتمر لوزان . كمــا اتخــذت شكل محاولات مع انجلترا تمثلت فى « المفاوضات » التى استغرقت عدة أدوار وتأثرت بها الحياة السياسية فى مصر أيمــا تأثير . كمــا نرى وسائل شعبية تمثلت فى مقاومة اتخذت مختلف الصور والأشكال ، فعلى المستوى الجماهيرى ، اتخذت أولا شكل ثورة عارمة اشتعلت من أقصى البلاد الى

أقصاها . تم تحولت هذه الثـــورة الى مقاومة سلبية تمثلت فى حركة اصراب الموظفين . وحركة مقـــاطعة لجنـــة ملنر التى سادت كل ناطق وصامت . واتخذت أيضا شكل اضرابات واعتصابات ومظاهرات يقوم بها الطلبة والعمال والتجار والصناع · وعلى المستوى الفردى ، تمثلت فى مقاومة سرية نبعت من تنظيمات سرية للاغتيال السياسى أقضت مضجع الاحتلال ، وألقت الذعر والفزع فى قلوب أفراد الجالية البريطانية ·

وهكذا يظهر جليا ، أن دراسة هذه الحركة ، هى دراسة متشعبة ، ومتعددة الجوانب · ولهذا فعندما أخذت فى معالجتها ، كان على أن أنتهج سبيلا من سبيلين : اما أن أقسمها تقسيما موضوعيا ، فأفرد فصلا لكل من الحركة السياسية ، والحركة الدستورية ، والحركة الاشـــتراكية ، والوفد ، والانجليز ، والقصر والاحزاب ·· الخ ، واما أن أقسمها على أساس الترتيب الزمنى لتطور الاحداث · على أنى بعد امعـــان الفـــكر ، رأيت أن حوادث هذه الفترة ، هى حوادث متلاصـــقة ، يركب بعضها بعضا ، ويأخذ بعضها بخناق بعض ، واذا كان من الممكن عقد فصل خاص عن الحركة الاشتراكية ، فمن المتعذر ذلك بالنسبة للحركة الدستورية ، التى هى جزء لا يتجزأ من قضية النحرر الوطنى · وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر السياسية التى لا يمكن افراد فصل لكل منهـــا دون أن تتكرر الحوادث وتتشابه الموضوعات · عدا ذلك فان تناول الحركة الوطنية على هذا التقسيم ، هو أشبه بتمزيقها الى شرائح وعينات ، مع أن الواجب دراسة هذه الحركة ككائن حى يتفجر بالحياة والنشاط ·

وعلى ذلك ، ففد قمت بتقسيم الحركة تقسيما زمنيا الى ثلاثة عشر فصلا ، ولكنى لم أغفل الاستفادة من التقسيم الموضوعى السالف الذكر ما استطعت : فقد مهدت لهـــذه الفصول بتمهيد تنـــاولت فيه الأصول الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية لهذه الحركة ، فتحدثت عن نشأة البورجوازية المصرية فى الثلث الأخير من القرن الماضى ، وتكلمت عن الحزب الوطنى وحزب الأمة كمدرستين وطنيتين ، تمثل كل منهما اتجاها وطريقة فى مقاومة الاحتـــلال · وعقدت الفصـــــل الأول لمقدمات ثورة ١٩١٩ ، فتناولت فى القسم الأول منه تطور مركز الاحتلال فى وادى النيل ، كما تناولت فى القسم الثانى تطور الفكرة القومية فى مصر ، على اعتبار أن هذا التطور فى مركز الاحتلال ، وفى فكرة القومية كان يسير نحو التصادم الذى وقع فى ثورة مارس ١٩١٩ · ولمـــا كان الاقتصار على الدوافـــع السياسية لا يكفى لتفسير اشتراك جميع عناصر الشعب وفئاته فى هذه

الثورة الفريدة الشاملة ، فقد تناولت فى قسم خاص من هـذا الفصل الأسباب المادية ، مبينا عوامل التخمر الثورى فى كل طبقة من الطبقات ٠

ومن الفصول التى تنتمى الى التقسيم الموضوعى ، ذلك الفصل الذى عقدته للكلام عن التنظيمات الثورية ، وفيه تناولت نشأة اللجان الوفديه وتطورها ، كما تناولت الدور الثورى للجنة الوفد المركزية وعلى رأسها عبد الرحمن فهمى بك ، وعالجت مسألة الجمعيات السرية التى نشأت أثناء الثورة ، وتحدثت عن تنظيمات الطلبة والعمال والموظفين ٠

ومن هذه الفصول أيضا ذلك الذى عقدته عن الحركة الاشتراكية . وهو تحت عنوان « التيارات اليسارية فى الحركة الوطنية ٠ وقد جعلت مكانه فى موضع يمثل ـ زمنيا ـ انتهاء حقبة مليئة بالنشاط الاشتراكى، وابتداء فترة من التدهور والاضمحلال ٠

ولما كانت مهمة الباحث أن يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين فقد توخيت دائما أن أتجنب المســائل التى استوفاها غيرى من الباحثين بالدرس ، تصديا للجوانب التى لم تدرس بعد ، أو درست بشكل منقوص أو غير أكاديمى ٠ كما توخيت التعمق دون تفاصيل اكتفــاء بالاحكام ٠ وأملى أن أكون قد أفلحت فى ارسال أكبر شعاع من الضوء على أوسع رقعة من تاريخ هذه الحركة ٠

***

هذا فيما يختص بموضوع الرسالة ٠ فاذا انتقلنا الى المراجع فان أول ما يلاحظ بشأنها ، هو أنها موزعة متناثرة فى بطون الكتب الرسمية، وفى الوثائق التى أصدرتها الحكومتان المصرية والبريطانية ، وفى تقارير اللجان الرسمية ، ومضابط البرلمان المصرى والانجليزى . وفى الاوراق الخــاصة ، والمذكرات ، والتقــارير السرية والخطب ، والاحاديث ، والتصريحات ، والبيانات ، والدراسات وغيرها ٠ كما يلاحظ أن كثيرا من الحقائق الجديدة موجودة فى بطون الصحف المعاصرة ٠ ويمـكن تقسيم هذه المراجع نوجه عام الى نوعين : مراجع أصلية (مصادر) ، ودراسات ٠ أما المراجع الأصلية فتشتمل على الانواع الآتية :

١ ـ وثائق رسمية :

وخير ما صدر من هـذه الوثائق : « قانون رقـم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى »

وهو الكتاب الذى أصدره مجلس الشيوخ المصرى ، وذيله بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات والمحادثات من سنه ١٦٢٠ الى سنه ١٩٣٢ ، ووفاق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وجميع المناقشات البرلمانية التى دارت عند عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ • وواضح أن هذه الوثائق جميعها ذات قيمه كبرى فى دراسة هذه الحركة • وقد قامت الحكومه المصرية فى عـــام ١٩٥٥ باصدار كتـــابها الابيض عن القضية المصرية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ الذى سجلت فيه الوثائق التى تضمنها « قانون رقـــم ٨٠ » ، وأضافت اليها ما تم بعد ذلك من أدوار المفاوضات حتى عام ١٩٥٤ • وكانت قد أصدرت قبل ذلك ، أى فى عام ١٩٥٣ ، كتابها الأخضر عن السودان من ١٣فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ســـنة ١٩٥٣ ، الذى ضمنته الكثير من الوثائق الرسمية التى تناولت مسألة الســـودان • فتكونت بهذه الكتب الثلاثة ثروة ضخمة لدراسة هذه الحركة على المستوى الرسمى • وهناك وثائق أخرى أصدرتها الحكومة تتصل ببعض جوانب الحركة الوطنية : منها مجموعة محاضر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، ومنها وثائق الغاء الامتيازات ، ومنها الكتاب الذى أصدره صدقى باشا فى عام ١٩٣٠ عن « الدستور المصرى وقانون الانتخاب » ، الذى صدره بمقدمة تفسيرية طويلة تكشف الكثير من أسباب الصراع بين الديموقراطية والاوتوقراطية• والى جانب هذا كله مضابط البرلمان التى حوت الكثير من المناقشات الهامة حول القضية المصرية •

٢ ـ وثائق غير رسمية :

فاذا انتقلنا الى دراسة الحركة الوطنية على المستوى الشعبى ، نجد نوعا من المصـــادر الأصلية لا يقـــل أهمية عن الوثائق الرسمية السالفة الذكر ، وهو الذى يتمثل فى المراسلات المتبادلة بين الزعماء ، والتقارير السرية ، والتصريحات ، والخطب والأحاديث ، كما يشتمل على المذكرات التى سجلها بعض من شاركوا فى الحلبة السياسية • وهذا النوع من المصادر على درجة كبيرة من الاهمية ، بل هو أســـاس متين لأى بحث يتوخى الحصول على مادته من منابعها الحقيقية • ولقد أفاد هذا البحث من الوثائق التى نشرها الدكتور محمد أنيس الخاصة بالمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى • فمما لا شك فيه أن هذه الوثائق ، قد كشفت النقاب عن صفحة خفية من نشاط لجنة الوفد المركزية فى

أثناء وجود سعد باشا وأعضاء الوفد فى باريس ، كما كشفت عن طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين أعضاء لجنة الوفد المركزية فى مصر، وكذلك بين أعضاء الوفد فى باريس ، وألقت شعاعا ساطعا من الضوء على حركة مقاطعة لجنة ملنر والروح المحركة فيها •

ومن الرسائل التى أفادت فى كشف حقيقة أسباب الخـــلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد ، تلك التى نشرها الاستاذ عبد القادر حمزة فى الكتيب الذى أصدره بعنوان : « اذكروا سعد وصحبه المعتقلين » • وهى رسائل قليلة كتب ســـعد زغلول بعضها الى سعيد بك زغلول ، والبعض الآخر الى السيدة أم المصريين ، ولكن أهمها ما أرسله الى صديقه طاهر اللوزى بك ، وخصوصا الخطاب الذى سطره فى يوم ٣١ يناير ١٩٢١ ، وفيه يكشف عن أسباب الخلاف بينه وبين بعض أعضاء الوفد فى أوروبا ، ويحلل فى براعة نفسيات هؤلاء الاعضاء وأصولهم السياسية والفكرية •

وتعتبر من المصادر المكملة لدور المراسلات السالفة الذكر ، الخطب التى ألقاها سعد زغلول بعد عودته من نفيه الأول وبعد عودته من نفيه الثانى • والخطب الاولى نشرها أحمد حافظ عوض بك بعنوان : « تحية الرئيس فى منفاه » ، وأضاف اليها بعض الآحاديث التى أدلى بها سعد باشا الى بعض الصحف • أما الخطب الثـانية فقد جمعها محمــود فؤاد ونشرها تحت عنوان : « مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة » • وقيمة الخطب التى ألقاها سعد باشا بعد عودته الى مصر ، عقب مفاوضات ملنر ، أنها تكشف النقـــاب عن جانب من أسرار هذه المفاوضات التى لم تسجل لها محاضر ، ولهذا فهى تعد ، مع تقرير لجنة ملنر ، المصدر الرئيسى عن هذه المفاوضات الهامة • ولقد قام الاســتاذ محمد ابراهيم الجزيرى ، سكرتير سعد زغلول ، بعمل هام عندما جمع جميع الخطب التى ألقاها سعد باشا ، والبيانات التى أصدرها ، والأحاديث التى أدلى بها أثناء توليه رياسة الوزارة سنة ١٩٢٤ فى كتاب أصدره تحت عنوان : « آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب » ، فكان هذا الكتاب سجلا هاما لكثير من أحداث هذا العهد • وتعتبر من الخطب السياسية الهامة تلك التى ألقاها مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية عن معاهدة ١٩٣٦ ، فقد كشفت عن بعض ما دار فى هذه المفاوضات التى لم تسجل لها محاضر أيضا • وقد نشرت وزارة محمد محمود باشا الخطب والأحاديث التى أدلى بها محمد محمود باشا ، منذ أسندت اليه رياسة الوزراء سنة ١٩٢٨ فى

كتاب بعنوان « اليد القوية » ، وهى ذات فائدة فى كشف بعض وجهات نظر هذه الحكومة فى الحكم وخطتها فيه .

وجميع الخطب السالفة الذكر قد نشرت ، وبمعنى آخر أعيد نشرها فى كتب أو مجمـــوعات ، أما الباقى فهو موجــود فى بطون الصحف المعاصرة ، ولا مندوحة عن الاطلاع عليها ، وتعتبر خطب النحاس باشا التى ألقاها فى المناسبات المختلفة ذات أهمية فى كشف أسرار الصراع الحزبى بين الوفد والاحزاب الاخرى . ولعل أهم هذه الخطب تلك التى ألقاها فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ فى ظروف الازمة الحبشية الايطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، بطريقة مستوفاة ، دون الرجوع الى هذه الخطبة التى تبين انطباعات الازمة الدولية على الموقف الداخلى فى مصر .

ويصـــارع الخطب السياسية فى الاهمية كمصدر من مصادر هذه الحركة ، البيانات الرسمية وقرارات الاحزاب وأحاديث الزعماء والساسة مع مراسلى الصحف ، وهذه كلهـــا موجودة فى بطون الصحف بصفة رئيسية . وان أعيد نشر بعضها فى بعض الكتب الســالفة الذكر التى تضمنت الخطب . وقد جمع أحمد شـــفيق فى حولياته كثيرا من هذه البيانات والاحاديث ، التى يعتبر من أهمها الحديث الذى أدلى به حسين رشدى باشا فى يوم ١٥ ابريل ١٩١٩ لوفد من رجال الصحافة والقانون فى أثناء الازمة التى خلقها اضراب الموظفين . وقد نشر بعد ذلك التاريخ بعامين . ومن أهم هذه الأحاديث أيضا ، تلك التى أدلى بها رشدى باشا، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، ومحمد سعيد باشا الى مراسلى الصحف فى أثناء وجود لجنة ملنر بمصر . وقد أفادت هــذه الأحاديث مع غيرها فى الوصول الى نتيجة هامة جدا ، وهى أن بلاغ لجنة ملنر المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ لم يكن ثمرة احكام المقـاطعة ورغبة لجنة ملنر فى كسر حدتها كما ذهب الكتاب والمؤرخون ، وانما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه ، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض مع اللجنة .

وتعتبر المقالات مصدرا هاما من مصادر هذا البحث . وخصوصا المقالات الصحفية التى تكشف عن اتجاهات الاحزاب التى تنتمى اليها ، وذلك عندما تقصر عن أداء هذه لمهمة الخطب والبيـــانات والأحاديث . وأهم المقالات السياسية فيما يختص بتاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الاولى ، تلك التى ظهرت فى «الجريدة» ، و «اللواء» ، و «المؤيد» . ومعروف أن الشـــعور الوطنى قد أفصح عن نفسه فى تلك الفترة فى

مقالات الصحف العربية والفرنسية ، مما دفع بعض الباحثين الى أن يطلقوا على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحافى» • وليس معنى هذا أن شأن المقالات الصحفية قد قل بعد قيام ثورة ١٩١٩ عندما أخذ الشعور الوطنى يفصح عن نفسه فى المظاهرات وأعمال العنف والمقاومة ، فقد كانت المقالات الصحفية فى هذه الفترة من الأدوات الرئيسية فى الهاب عواطف الجماهير ، ودفعها الى العمل السياسى ، وخصوصا فى الفترات التى كانت تخف فيها وطأة الرقابة ، كما أنها كانت وسيلة الأحزاب فى معاركها السياسية ، مما يبين كبير أثرها فى دراسة هذه الحركة •

٣ ـ المذكرات :

وهذا المصدر من أهم المصادر لهذه الدراسة • ومن أفضل ما نشر منه مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل : «مذكرات فى السياسة المصرية » ، وهى أقرب الى الذكريات ، بل هى أشبه بالكتب المعاصرة • لأن الكاتب تعرض فيها لبعض الوقائع التى لم يشارك فيها بنصيب قليل أو كثير • ولما كان الدكتور هيكل قد اتخذ فى الحركة الوطنية خطا معاديا للكثرة الجماهيرية ، فقد عمد فى كثير من الوقائع التى شارك فيها : اما الى اغفال الاشارة اليها بتاتا ، كما حدث مثلا عندما أغفل الاشارة الى مؤامرة وثائق سيف الدين على أهميتها ، واما الى بذل أقصى ما أوتى من بلاغة ومهارة فى عرض الواقعة من جانب لا يعرضه لسخط القارىء • ولا أقصد بهذا القول التقليل من أهمية هذه المذكرات ، فهى دون شك تحوى رصيدا ضخما من الحقائق ، وانما أقصد الاشارة الى خطورة الاعتماد عليها دون الرجوع الى المصادر التاريخية الاخرى • وهذه القاعدة تنسحب أيضا على بقية المذكرات •

ولقد كان من سوء حظ هذا البحث ، أنه لم يدرك مذكرات سعد زغلول باشا ، التى لم تنشر حتى الآن • ومع ذلك فقد استفدت الى أبعد الحدود مما نشر من أجزاء من هذه المذكرات • وقد أذيع بعضها على لسان مكرم عبيد باشا فى الخطبة التى ألقاها فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى فى يوم الاربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ ، كما نشر البعض الآخر فى سلسلة المقالات التى كتبها الاستاذ محمود سليمان غنام فى جريدة «صوت الامة» فى ربيع عام ١٩٤٨ ردا على مذكرات صدقى باشا • وهذه الأجزاء من المذكرات ، بالاضافة الى المذكرة القيمة التى نشرها الأمير عمر طوسون عن

دوره فى الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، لا غنى عنهـا لدراسة نشأة فكرة تأليف الوفد وتطورها • وقد استعضت عن الأجـزاء التى لم أرها من مذكرات سعد زغلول بالاعتماد على ما صـدر عنه من خطب ومراسلات وبيانات وأحاديث • وقد نشر الاسـتاذ مصطفى أمين بعض أجزاء أخرى من مذكرات سعد زغلول فى سلسلة المقالات الصحفية التى نشرها عن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ فى صحيفة الاخبار فى أواخر صيف عام ١٩٦٣ ، ولكنى لم أجد فيها جديدا يعيننى على اضافة شىء الى البحث• وقد تعرضت بالتفنيد لبعض ما ورد فى هذه المقالات ، وخصوصا لفكرة سعى سعد زغلول الى الجمهورية •:

ومن أهم المذكرات التى نشرت أيضا ، مذكرات الدكتـور يوسف نحاس عن مفاوضات عدلى كيرزن • ولا غنى عنها ، مع محاضر الجلسات الرسمية ، فى تصوير الجو الذى كان يفاوض فيه المفاوض المصرى برياسة عدلى باشا • وقد نشرت دار الهلال فى عام ١٩٥٠ مذكرات صدقى باشا ، والجزء الخاص منهـا بالفترة التى تحت البحث مقتضب ، واستخلاص الحقائق منه يحتاج لجهد وحذر ، لأن ذاكرة صدقى باشا كثيرا ما خانته فى رواية بعض الوقائع التى قام فيها بانتهاك الدستور • وقد نشرت مجلة « المصور » فيما بين أول سبتمبر وأول ديسمبر ١٩٥٠ ذكريات الاستاذ أحمد لطفى السيد ، وقد أعاد الاستاذ طاهر الطناحى نشرها فى عدد خاص من «كتاب الهلال» صدر فى فبراير ١٩٦٢ تحت عنوان «قصة حياتى» • وهى ذكريات هامة وتسد نقصا فى معالجة الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى ، وتعتبر مع مقالات «الجريدة» المصدر الرئيسى للكتابة عن «حزب الأمة» • وقد نشر الاستاذ احسان عبد القدوس ذكريات والدته السيدة «فاطمة اليوسف» فى كتاب بعنوان «ذكريات» • ويعطى الجانب الصحفى من هذه الذكريات صورة مجسدة لسطوة الوفد وسيطرته على الجماهير فى الفترة الخاضعة للبحث •

ومن أحسن المذكرات ، التى لا غنى عنها فى معالجة مسألة خروج الجيش المصرى من السودان ، ما كتبـه أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الألاى أحمد بك رفعت عن « أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه » • وقد طبعت هاتان المذكرتان على نفقة الامير عمر طوسون • وهناك الكتاب المفيد المسمى : « ضـحايا مصر فى السودان وخفـايا السياسة الانجليزية » • وقـد كتبه كاتب متنكر تحت اسم « الباحث المطلع محزون » ، وهو مصرى من الذين أقاموا بالسـودان ،

وشهدوا اضطرابات عام ١٩٢٤ ، (ولم أوفق الى معرفة هذه الشخصية) وقد خصص الجزء الأول منه لبيانات خاصة بعدد ضحايا مصر فى السودان ، أما الجزء الثانى فقد ضمنه مشاهداته فى السودان ، وتسوده نبرة حزينة بسبب الخطة البريطانية فى فصل السودان عن مصر ٠

ولا أدرى ان كنت محقا فى ضم كتابى الاستاذ محمود أبى الفتح « مع الوفد المصرى » ، « المسألة المصرية والوفد » الى نوع المذكرات أو الذكريات ٠ فهذان الكتابان الهامان يغطيان صحفيا أخبار الوفد فى أوروبا فى عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ، ولم يقصد بهما كاتبهما أن يكونا على صورة ذكريات ، ولكن نظرا لأنهما تضمنا وقائع رآها الكاتب بنفسه أو سمعها بأذنيه ، فقد كانت لهما الى حد ما قيمة المذكرات ٠ وعلى كل حال ، فان دراسة أعمال الوفد فى أوروبا ، لايمكن أن تستغنى عن هذين المصدرين ٠

٤ ـ **الصحف والمجلات :**

ولهذا المصدر فى هذا البحث أهمية خاصة ٠ فهو السفر الضخم ، الذى يحوى فى باطنه كل التصريحات التى أدلى بها الساسة والزعماء ، وكل البيانات الرسمية والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى لم تجمع فى كتب أو مجموعات ٠ ولقد كانت مهمة الرجوع الى هذه الصحف والمجلات حقيقة بأن تكون أشق ، لولا « حوليات مصر السياسية » ، أو « جريدة الجرائد » على حد تعبير واضعها أحمد شفيق باشا ٠

فهذا العمل العلمى الضخم الذى لم يسبق له نظير ، والذى تمخض عن عشرة مجلدات يبلغ عدد صفحاتها قرابة العشرة آلاف صفحة ، يعتبر مقدمة ضرورية ، وتوطئة لقراءة صحف هذه الفترة ٠ فبالاضافة الى أنه يحوى أهم الوثائق السياسية الرسمية ، وغير الرسمية ، والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى كان لها أثر فى سياسة البلاد ، فانه يسهل الى حد كبير مهمة الباحث فى استخدام الصحف والوصول الى غرضه منها دون تضييع كثير من الجهد والوقت ٠ وقد قدم أحمد شفيق لحولياته، بتمهيد استغرق ثلاثة مجلدات أتى فيها على الوقائع السياسية من عهد محمد على حتى نشوب الحرب العالمية الأولى بطريق الاجمال ، ثم سرد الحوادث بالتفصيل منذ الحرب الى آخر عام ١٩٢٣ ٠ وينتهى الجزء الأول من التمهيد بانتهاء عام ١٩٢٠ ، أما الجزء الثانى فينتهى عند اخفاق مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، ويشمل الجزء الثالث الحوادث بعد ذلك الى

نهاية عام ١٩٢٣ ٠ وتبدأ الحوليات ابتداء من عام ١٩٢٤ ، وعددها سبعة، يحوى كل منها حوادث عام واحد على التوالى الى نهاية عام ١٩٣٠ ٠

على أن الاعتماد على حوليات مصر السياسية ، مع ذلك ، لا يكفى وحده للالمام بجميع جوانب الحركة الوطنية فى هذه الفترة ٠ ولهذا فلما أزمعت معالجة الحركة الاشتراكية فى مصر ، لم أجد بغيتى الا فى الصحف وحدها ٠ وانى لآمل أن أكون قد قدمت جديدا فى هذا الموضوع الذى لم يطرق من قبل ٠

ثانيا ـ الدراسات :

وينقسم هذا النوع من المراجع الى قسمين : دراسات لشخصيات (تراجم) ، ودراسات أخرى تتناول موضوعا من الموضوعات السياسية أو التاريخية أو القانونية أو الاقتصادية ٠ وفيما يختص بالتراجم فان أهم ما كتب منها ، تلك الدراسة التى قدمها الاستاذ عباس محمود العقاد عن سعد زغلول . وهى خير ما صدر عن حياة هذا الزعيم الكبير ٠ ويعتز الاستاذ العقاد بهذه الترجمة اعتزازا كبيرا ، فأذكر أنه وصفها منذ سنوات قلائل بأنها خير ما كتبه ، مما عرضه لهجوم الدكتورة بنت الشاطىء التى عدت ذلك اعترافا من العقاد بتجمده من عام ١٩٣٦ ، وهى السنة التى صدرت فيها ترجمته السالفة الذكر ٠ وفى الحقيقة أن المترجم قد أفرغ فى هذه الترجمة كل ما أوتى من قوة منطق ، وبلاغة حجة . وقدرة على التحليل فى الدفاع عن سعد زغلول ، وعن خطته السياسية . والتعرض لكل مطعن يوجه اليه بالتفسير والتبرير والشرح ٠ وواضح أن الاستاذ العقاد لم يكن مطالبا فى هذه الترجمة بأن يتناولها بقلم المؤرخ . فمهمة المترجم غير مهمة المؤرخ ، ولكن ذلك لا يبرر ما قام به من هجوم شديد على خطة الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، فقد دفع بهم الى السفح فى محاولة لابراز علو سعد باشا فى ذراه ٠ ولهذا فأعتقد ، أنه من مزايا هذه الرسالة أنها وضعت المخالفين لسعد باشا ووضعت خطتهم فى المكان الصحيح ٠

فاذا انتقلنا الى الدراسات الأخرى ، تبرز أمامنا الدراسة التى قام بها الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وقدمها فى كتابيه : « ثورة ١٩١٩ » الجزء الأول والثانى ، و «فى أعقاب الثورة» الجزء الأول والثانى ٠ وقد خدم الاستاذ الرافعى تاريخ بلاده الوطنى بهذه الدراسة التى تميزت بالوضوح، وتسلسل الحوادث ، والتى تبدت فيها شجاعة الرافعى الفائقة فى

تعليقاته التى انهال فيها بالنقد الشديد لخطة الملك فؤاد الأوتوقراطية بالرغم من وجود الملكية كنظام قائم فى مصر فى ذلك الحين ، وفى وقت كانت بعض الجهود العلمية تبذل فيه للدفاع عن خطة الملك فؤاد وتبريرها ٠ ولقد بذل الاستاذ الرافعى جهدا مشكورا فى الدراسة التى قدمها عن « ثورة ١٩١٩ » على وجه الخصوص ، عندما استخلص من السجلات الرسمية أسماء الوطنيين الذين استشهدوا أو حوكموا فى ثورة ١٩١٩ ، مع تحديد مهنهم وأعمالهم التى كانوا يقومون بها ، فأتاح بذلك للباحث معرفة العناصر التى اشتركت فى هذه الثورة على وجه اليقين ٠

ولقد اتبع الاستاذ الرافعى فى دراسته طريقة تتبع الأحداث زمنيا والتعليق عليها بما يراه ، مع اثبات النصوص الكاملة التى وردت فى الصحف للبيانات الرسمية ، والمنشورات الحكومية ، وكتب استقالات الوزراء والاحتجاجات ، والنداءات وغيرها ٠ فهى على هذا النحو أشبه بتلخيص واف لحوليات مصر السياسية فيما عدا الاهتمام بوجه خاص بابراز وجهة نظر الحزب الوطنى ، وتسجيل جهوده ، ونشاطه ، وقراراته، وبياناته ٠ وواضح أن الدراسة الأكاديمية لا تجرى على هذا النحو ٠ فالتاريخ ليس رواية الوقائع والتعليق عليها بالاستحسان أو الاستهجان، وانما التاريخ علم نقد وتحقيق ، ومهمة المؤرخ الأولى ، انما هى تحقيق الأحداث ، وتمحيصها ، وتتبعها بالتفسير والتحليل والتغلغل الى جذورها الأولى ، والدراسة التاريخية العلمية الناجحة ، هى التى تقوم على ربط الأحداث بالقوى الاجتماعية الموجودة ، وما يطرأ على هذه القوى من تطور أو تغيير ٠ ولا أقصد بذلك الى التقليل من أهمية الجهد الذى بذله الاستاذ الرافعى فى دراسته ، فمما لا شك فيه ، أن الوثائق التى جمعها فى هذه الدراسة قد سهلت مهمة الباحث لحد كبير ٠

ومن الدراسات الهامة الأخرى تلك الدراسة العلمية المفيدة التى قدمها المرحوم الاستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ، وهى الدراسة التى تتناول جانبا من جوانب هذا البحث ٠ ولقد أفادتنى تعليقات الاستاذ غربال التى تتميز بشمول النظرة وبعد المرمى ، وان كانت نتيجة دراساتى لم تجعلنى ألتقى به كثيرا ، وخصوصا فى بعض النقاط الهامة مثل خطة الملك فؤاد السياسية ، وموقف الجانب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ ٠ كما أننى لم أستخدم طريقته فى معالجة المفاوضات ، وهى الطريقة التى تقوم على ايراد نصوص المشروعات برمتها ، فقد كنت أشعر بأن عرض هذه النصوص الجافة على

هذا النحو ، لا يشجع على قراءتها وبالتالى على فهم مضمونها ، ولهذا ، حينما تناولت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر ، فضلت عرض المشاكل التى تناولتها المناقشات ، وحللت نصوص المشروعات التى تبادلها الفريقان ، ثم عرضت الفروق الجوهرية بينها • وقد اعتبرت أن تقديم هذه المشاكل التى تناولتها المناقشات ، انما هو مدخل ضرورى لفهم مراحل المفاوضات التالية •

وهناك دراسة أخرى هامة أفاد منها هذا البحث ، تلك هى التى قدمها الأستاذ محمود سليمان غنام بعنوان : « المعاهدة المصرية الانجليزيه ودراستها من الوجهة العملية » • وقد كانت طريقته هى تتبع كل نقطة من نقط الاتفاق على طول مراحل المفاوضات المختلفة ، لاظهار مدى التقدم والتاخر فى معالجتها • وهى طريقة جيدة ، وان كان الاستاذ غنام قد انتهجها للوصول فى النهاية الى نتيجة محددة وهى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد بلغت بحل مشاكل الاتفاق مع بريطانيا مرحلة لم تبلغها مفاوضات سابقة من قبل •

وهناك دراسات اخرى أفاد منها هذا البحث ، منها الدراسة القانونية التى قدمها الدكتور السيد صبرى بعنوان : « مبادىء القانون الدستورى » • ومنها كذلك الدراسة الاقتصادية التى نشرها الدكتور امين مصطفى عفيفى بعنوان : « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث » • وللدكتور راشد البراوى كتاب قيم بعنوان « حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر » ، وهو محاولة رائدة لدراسة القوى الاجتماعية فى مصر فى ضوء الظروف الاقتصادية • وقد أفادنى كتاب للاستاذ مليكة صدر فى عام ١٩٢٣ بعنوان : « مركز مصر الاقتصادى » ، وخصوصا فى تصوير سيطرة العناصر الأجنبية على السوق المحلية عند قيام ثورة ١٩١٩ •

ثالثا ـ المراجع الأجنبية :

ولقد كان على الا أخضع لتلك العقدة التى تحكم بعض الباحثين الذين يرون أن الاسراف فى الاستناد الى المراجع الأجنبية ، هو من دواعى الثقة بأبحاثهم ، واضفاء الصفة العلمية عليها • فالموضوع الذى أعالجه يتناول تاريخ مصر فى فترة لم تكثر فيها كتابات جيدة من جانب الكتاب الأجانب ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقرن التاسع عشر • ففيما عدا التحقيق الصحفى الذى قدمه السير فالنتاين تشيرول عن ثورة ١٩١٩

فى كتابه : « المسألة المصرية » ، فان الدراسات التى قدمها الكتاب الأجانب عن الحركة الوطنيه فى مصر هى دراسات (قشرية) لم تستطع النغلغل الى لباب الحركة وجوهرها • والسبب فى ذلك ، أن المسألة المصرية بعد ثورة عام ١٩١٩ قد أصبحت مسألة جماهيرية يتولى الشعب فيها الدور الرئيسى ، ويقوم بحلها بوسائل الكفاح والمقاومة العنيفة أو السلبية ، بينما كانت المسألة المصرية فى القرن التاسع عشر مسألة دولية تتولى الدول حلها عن طريق المؤتمرات والمراسلات والمذكرات • وواضح أن دراسة مسألة دبلوماسية أسهل من دراسة حركة جماهيرية: ففى المسألة الأولى ، يكفى أن يدرس الباحث الكتب الملونة والمذكرات المتبادلة ، فيلم بأطراف المشكلة ، وهذه الوثائق ميسور الحصول عليها فى دور محفوظات الدول ، أما دراسة الحركة الجماهيرية فلا تتوفر عادة الوثائق التى تكشف عن خفايا هذه الحركة ونشاطها وتنظيماتها • واذا كان هذا العمل صعبا على المصرى ، فهو أصعب على الباحث الأجنبى • لهذا كانت المشكلة بخصوص المصادر الأجنبية هى مشكلة الاختيار بين الكم والكيف •

وفى الحقيقة أن ما قدمه الكتاب الانجليز عن الحركة الوطنية فى مصر انما يفيد بصورة عامة فى تفسير موقف الجانب الانجليزى • ومن ذلك كتاب اللورد لويد : « مصر منذ عهد كرومر » ، فاللورد لويد قد شغل منصب المندوب السامى بعد اقصاء اللورد ألنبى ، ولهذا فقد استطاع عن طريق منصبه ، أن يتناول بالتفسير كثيرا من الأحداث السياسية فى عهده ، كما استطاع أن يقدم مفاتيح هامة لفتح مغاليق السياسة البريطانية فى هذه الفترة • على أن كتاب اللورد لويد ، مع ذلك ، قد تعثر حينما تعرض بالنقد للسير ريجنالد ونجت لمقابلته سعد باشا ورفيقيه فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد ظهر جهله بكل شىء عن الوفد ، وعن نشأته ، والعلاقة بينه وبين حكومة رشدى باشا والسلطان ، مما اضطر السير رونالد ونجت الى أن يفضح هذا الجهل فى الترجمة التى قدمها عن حياة والده ، وهى الترجمة التى لا شك أنها كشفت النقاب عن السياسة البريطانية فى الفترة السابقة على ثورة مارس وفى خلالها ، وقد سجل فيها السير رونالد ونجت بعض الوثائق الهامة المفيدة •

وتعتبر الترجمة التى قدمها المارشال ويفل عن « ألنبى فى مصر » من التراجم الجيدة التى ألقت بعض الأضواء على تاريخ الفترة التى

تولى فيها اللورد ألنبى منصبه ، وخصوصا أن المارشال ويفل قد دعمها بالوثائق ، اذ سجل فيها بعض مكاتبات اللورد ألنبى مع حكومته · ولهذا فلا غنى عن الاستعانة بها فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير ، وفى حادث مقتل السردار ، وما ترتب عليه من آثار تناولت اللورد ألنبى نفسه ·

ومن أحسن الدراسات الأجنبية التى تناولت بعض جوانب هذه الحركة تلك التى قدمها المؤرخ الكبير آرنولد توينبى فى المجموعة التى أصدرها تحت عنوان « عرض للشئون الدولية » · ولا تكاد تدانى هذه الدراسة دراسة أجنبية أخرى فى تركيزها واستيعابها وموضوعيتها · وقد أفادنى خصوصا المجلد الذى صدر عن عام ١٩٣٦ فى تعزيز وجهة النظر التى اتخذتها فى دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، وهى أن الأزمة الدولية التى وقعت بين ايطاليا والحبشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لايجاد تسوية مع انجلترا ، بأكثر مما ضغطت على يد السياسة البريطانية ، بل ان هذه الظروف كانت حافزا لانجلترا على عدم ابرام أية معاهدة مع مصر فى ذلك الحين ·

وتعتبر الكتب البيضاء التى أصدرتها الحكومة البريطانية عن بعض أدوار المسألة المصرية من المصادر التى لا غنى عنها فى هذه الدراسة ، وأهمها الكتاب الأبيض الانجليزى الذى صدر عن تصريح ٢٨ فبراير ، وقد وجدته مترجما بقلم المرحوم الاستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، ولم أعثر عليه بلغته الأصلية · وقد اعتمدت عليه تقريبا فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير لأهميته · وقد أوصلتنى المقارنة بين الكتب المتبادلة بين اللورد ألنبى واللورد كيرزن وزير الخارجية ، الى اكتشاف أخطاء وقع فيها اللورد ألنبى فى فهم تعليمات حكومته ، كما وقع فيها أيضا اللورد لويد عندما تعرض لهذه المسألة · على أن أهم ما توصلت اليه انما هو بخصوص نشأة فكرة تصريح ٢٨ فبراير ودور الساسة المصريين الحقيقى فيها · ومن أهم الكتب البيضاء الانجليزية التى أفادت البحث ذلك الذى أصدرته الحكومة البريطانية عن مفاوضات سعد ـ مكدونالد · ولم أعثر عليه أيضا بلغته الأصلية وانما أورده مترجما فى كتابه الأستاذ الجزيرى سكرتير سعد زغلول · ومن المعروف أن هذه المباحثات لم تسجل لها محاضر جلسات ، كما أن الوفد لم يصدر عنها محضرا كما فعل فى حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم ، فان هذا الكتاب الانجليزى يعتبر المصدر الوحيد لهذه المباحثات ، بالاضافة الى ما ورد عنها على لسان سعد زغلول فى خطبه ، وما ورد عنها أيضا فى الصحف ·

ومن أهم المصادر التى لاغنى عنها فى هذا البحث ، المناقشات التى دارت فى البرلمان الانجليزى عن المسألة المصرية • وتشغل المضابط الرسمية لهذه المناقشات عددا ضخما من المجلدات يبلغ ٩٥٩ مجلدا من سنة ١٨٠٤ الى سنة ١٩٣٨ ، مقسمة الى خمس مجموعات • والمجموعة الخامسة هى التى تتصل بهذا البحث ، وعددها ٣٣٨ مجلدا من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩٣٨ • ويلاحظ أن معظم ما كان يدور من مناقشات داخل البرلمان الانجليزى بخصوص المسألة المصرية كانت الصحف المصرية تورد نصه فى ذلك الحين ، على اننى اعتمدت على النصوص الأصلية التى وردت فى المضابط الرسمية • ولكم وددت لو عنيت الجهات الرسمية أو العلمية بجمع ما نشر فى هذه المضابط عن مصر وترجمته ونشره ، اذن لجاوزت فائدة هذا العمل كل فائدة ، سواء بالنسبة للقارىء العادى أو الباحث الأكاديمى ، لأن هذه المادة الشائقة الهامة مدفونة فى المجلدات السالفة الذكر •

***

وفى نهاية هذا التقديم ، لا أملك الا أن أزجى خالص الشكر والتقدير للجنة العلمية الموقرة التى ناقشت هذه الرسالة ، والمكونة من الأساتذة الدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد الحتة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ لما تجشم أعضاؤها من جهد علمى شاق فى فحص هذه الرسالة وابداء الملاحظات عليها • فمما لا شك فيه أن هذه الملاحظات الموضوعية القيمة كان لها فضل لا ينكر فى تقويم هذا البحث ودعمه ، وفى ظهوره فى الصورة التى يصدر بها الآن • كما أعرب عن شعورى بالعرفان للجنة الموقرة لمنحها صاحب هذا البحث المتواضع درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بتقدير « ممتاز » ، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة • وانى لأتوجه خاصة لأستاذى الدكتور محمد أنيس بآيات الحمد والتقدير ، لما أتاح لى من حرية المناقشة الى أبعد مدى يمكن تصوره • وانى لأشعر بأن كل موضع يستحق التقدير فى هذا البحث ، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بينى وبين الدكتور ، احتدم فيها الجدال ، واصطرع فيها الرأى ، وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع الى الأمام •

مراحل الحركة الوطنية :

نستطيع أن نعتبر تاريخ الفترة الطويلة التى استقر فيهـا الاحتلال البريطانى فى أرض مصر ، قطاعا قائمـا بذاته من التاريخ المصرى العام ، بالرغم ممـا قد يبدو من فساد فى هـذا التعبير ، لأن تيـار الحوادث فى الحقيقة ، لا يمكن أن يكف عن التدفق فجأة عند تاريخ معين . والأحداث الـكبيرة أو الصـغيرة التى تجرى فى عهـد ما ، ليس من المحتم أن تدين بوجودها وأصولها لهذا العهد ، فقد تكون لها جذور ضاربة فى أعماق العهد الذى سبقه ، أو العهود التى سبقته ــ ولـكن المقصود بهذا القول هو أن الاحتـلال البريطانى كان محورا ظلت تدور حوله الأحداث لمـدة تزيد عن سبعين عاما . وطبيعى أن كل ما دار حول هذا المحور من انجازات وطنية وثورات ، ودساتير وأحزاب ، هو قطاع مميز من التـاريخ المصرى ، وهو الذى نطلق عليه عادة « تاريخ مصر فى ظل الاحتلال البريطانى » .

وخير ما يفسر هذا القول ، الحركة الوطنيـة المصرية ابان الاحتـلال البريطانى : فقد قامت هذه الحركة لتدور حول محور واحد ، هو التخلص من الاحتلال البريطانى . فهى تختلف بذلك عن الحركات التى سبقتها فى العهود السـالفة ، وهى أيضا ذات كيان واحد متماسـك ، مهما تعرضت للتوقف أحيانا تحت ظروف معينة . وأهمية هذا القول ، أنه يظهر الخطأ الذى درج عليه السياسيون المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو سـنة ١٩٥٢ فى اعتبـار عام ١٩١٨ فجرا للحـركة الوطنية . وهو مايوحى بأن هذه الحركة تختلف عن الحركة التى سبقتها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، مع أنها كلها حركة واحدة تدور حول محور واحد هو الاحتلال البريطانى .

وقد انقسمت هذه الحركه الوطنيه ضد الاحتلال البريطانى لمصر الى ثلاث مراحل تحت ضغط الظروف الخارجيه بصفة خاصة · فقد بدأت المرحلة الأولى عقب الاحتلال البريطانى لتستمر الى نشوب الحرب العالمية الاولى ـ وفى هـذه الفترة وقع عبء النضال على كاهل مدرسـتين ، ودار الصراع فيها بين أيديولوجيتين : أما المدرستان فهما مدرسة الحزب الوطنى ومدرسة حزب الامه، وهما امتداد لمدرسة الافغانى ومدرسة الشيخ محمد عبده ، وأما الأيديولوجيتـان فهمـا أيديولوجية « الجامعـة الاسـلامية » وأيديولوجية « القوميه المصرية » · ولم تكد تنتهى الحرب العـالمية الاولى حتى بدأت المرحلة الثانية للحركة الوطنية لتستمر الى عام ١٩٣٦ ، حيث عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية · ثم لم تكد تتعرض المعاهدة للاختبار فى فترة الحرب حتى بدأت المرحلة الثالثة بعد الحرب وهى التى انتهت بقيـام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخروج الانجليز من مصر عام ١٩٥٦ · وكان النضـال فى هاتين المرحلتين يقـع على عاتق الوفد المصرى بصـفة رئيسـية ، وأما الصراع الأيديولوجى فكان يدور ـ وخصوصا فى نهـاية المرحـلة الثـانية ـ بين القومية المصرية والقومية العربية ·

البورجوازية المصرية :

ولما كانت الطبقة الاجتماعية التى قادت حركة الـكفاح فى مصر فى تلك المراحل الثـلاث هى البورجوازية الوطنية ، فقـد يكون من الواجب البدء بالكلام عن نشأة هذه الطبقة وتطورها ، كمقدمة للحديث عن الحركة الوطنية · وأول ما يلاحظ فى نشـأة البورجوازية فى مصر هو اختـلاف الظروف التى قامت فيها عن ظروف قيام البورجوازية فى أوربا ، واختلاف ماهيتها عن ماهية هذه الطبقة ، وبالتـالى اختلاف الدور التـاريخى لكل منهما · فقد نمت البورجوازية فى أوربا ، كما هو معلوم، من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع الاقطاعى ، ممن اضطروا ، نظرا لعـدم حيازتهم أراضى يزرعونها ، الى طلب العيش عن طريق المغامرة ، والتنقل والتجارة ، وبمرور الوقت وبازدياد عدد السكان، كثر هؤلاء التجار حتى صاروا طبقة اجتماعية لها مصالحها الخاصة ، ومصادر كسبها المستقل ، وتتخذ لها مراكز تتمركز فيها ، أخذت تتحول بمضى الزمن الى مدن تجارية يعتمد أهلها فى معاشهم على النشـاط التجارى بدلا من زراعة الأرض · ثم ترعرعت هـذه الطبقة وأثرت ثراء عظيما خلال الثورة التجارية التى أحدثتها حركة الاكتشافات

الجغرافية : اكتشاف الأمريكتين واكتشاف الطرق الى الشرق • ثم بلغت ذروة ثرائها ونفوذها بالثورة الصناعية التى فتحت أمام أصحاب رءوس الأموال افاقا غير محدودة • ولما كانت قيود النظام الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة ، والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على اعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها • وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرعا بالاقطاع ، وبتعسف وإستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت فى المبادىء والمصالح مع الطبقة البورجوازية • وكانت الثورة الفرنسية انموذجا كاملا للصراع الدامى بين البورجوازية والاقطاع •

هذه اجمالا ظروف نشأة ونمو البورجوازيه الاوربية ودورها التاريخى والسياسى• فاذا انتقلنا الى الطبقه البورجوازيه في مصر ، وهى الطبقة التى تولت قيادة الحركة الوطنيه ، نراها قد نشأت ونمت فى ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما ، وقامت بدور تاريخى مختلف تماما • فلم تنشأ على المسرح السياسى — أى لم تقم بدور سياسى — بوصفها طبقه اقتصادية جديدة تتميز بنظام خاص معين من نظم الانتاج لا يقوم على تملك الأرض وتسعى لتثبيت أركان هذا النظام وتثبيت قواعده على أنقاض النظم القديمة الاقطاعية ، وانما برزت كطبقة وطنيه يتحدد مكانها اجتماعيا بين الطبقة الحاكمة الأجنبية التى كانت تتكون اذ ذاك من شراكسة واتراك وأرناءوط وغيرهم ، وبين طبقة الفلاحين الملتصقة بالأرض • والملاحظ أن هذا الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الاقطاع والرأسمالية لم يقم في مصر : فلم تكن هناك فى الحقيقة فروق جوهرية تفصل بين الطبقات التى تعيش على تملك الاقطاعيات الكبيرة من الأرض ، وبين الطبقات التى تعيش على استثمار المال فى التجارة والصناعة ، بل لقد لوحظ أن معظم ملاك الأراضى كانوا هم أنفسهم من الرأسماليين الذين رأوا استثمار جزء من أموالهم فى مشروعات تجارية وصناعية رابحة • بل ان الطبقة الرأسمالية فى مصر قد نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضى ، ولم تنبع من الطبقات الدنيا ، كما جرى فى أوربا اللهم الا فى عهود قريبة فى مصر وخصوصا بعد عام ١٩٣٦ وبعد الغاء الامتيازات الأجنبية عندما خفت سيطرة الأجانب قليلا على السوق المصرية، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التى أتاحت الفرصة للوطنيين للعمل فى مجالات التجارة والصناعة بشكل لم يتوفر من قبل بتلك الصورة •

وفى الحقيقة أن الاقطاع ، بالمصطلح التاريخى الغربى - وأبرز معالمه تفتيت المجتمع الى وحدات منعزلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية المختلفة ، مما كان يحول دون الانسجام التام بين عناصر المجتمع ، ودون نمو الشعور القومى ، وبالتالى دون قيام الدولة الموحدة - لم يكن موجودا فى مصر • فمن المعروف أن الانتقال بين الأجزاء المختلفة فى مصر كان من أسهل الأمور : فلم تكن ثمة قيود جمركية تعطل التجارة الداخلية ، ولم تكن هناك مشكلات بالنسبة للعملة ، كما أن ولاء الفلاح للملتزم أو صاحب الأرض لم يتخذ شكلا سياسيا كذلك الذى كان بين « القن » و « السيد الاقطاعى » والذى كان من شأنه أن يحجب سيادة الدولة عن الزارع ويحول دون نمو الشعور القومى • كل هذه القيود لم تكن موجودة ، حتى يمكن أن يقال ان تدهور الاقطاع « نظام الالتزام » كان من الأسباب التى ساعدت على ظهور الحركات القومية • وآية ذلك أن الحركات القومية فى مصر قامت من قبل القضاء على نظام الالتزام بزمن طويل ، ومن قبل القضاء على نظام الملكيات الكبيرة بزمن أطول ، فان هذا النظام الأخير لم يهدم فى مصر الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وما زال موجودا فى البلاد العربية الأخرى ، ولم يحل دون قيام الحركات القومية العنيفة •

كل هذا يوجب الأخذ بتفسيرين : الأول ، عدم ارتباط نمو الحركات القومية فى مصر بتدهور الاقطاع ، والثانى عدم ارتباط نمو البورجوازية فى مصر - وهى الطبقة التى قادت الحركات القومية الحديثة - بتدهور واضمحلال الطبقة الاقطاعية •

فالبورجوازية المصرية ، بحكم أنها طبقة وطنية من التجار وملاك الأراضى والمثقفين تسعى لتحل محل العناصر الأجنبية الحاكمة والمستغلة ، ترتبط فى نموها وتطورها بضعف واضمحلال وسقوط هذه العناصر الأجنبية ، حتى أنه ليمكننا تحديد معالم الطريق الذى قطعت فيه البورجوازية المصرية شوط تقدمها وتطورها بتحديد معالم الطريق الذى سار فيه ضعف وتدهور نفوذ العناصر المملوكية والتركية والأوربية • ويبدأ الطريق قبيل مجيء الحملة الفرنسية الى مصر ، فى العهد الذى أعقب سقوط على بك الكبير ، وهو الذى اصطلح المؤرخون على تسميته بعهد الفوضى المملوكية • فنرى أن الصراع بين فئة المحمدية ، أتباع محمد أبى الذهب ، وعلى رأسها مراد بك وابراهيم بك ، وفئة العلوية وعلى رأسها اسماعيل بك ، وهو الصراع الذى أدى الى انهاك العناصر المملوكية لبعضها البعض ، قد أسفر عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى المصرية المؤلفة من كبار

التجار وكبار المشايخ والسادة الأشراف ، فاستطاعت هذه الطبقة أن تنتزع من الأمراء المماليك فى سنة ١٧٩٥ « الحجة الشرعية » التى تعهد فيها الأمراء بأن يدينوا بقضاء المحاكم فى قضايا الحقوق ، وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحكام الشرعية ، وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جريرة على المحكومين ، وهى الحجة التى يضعها البعض (١) فى مقام « الماجناكرتا » ، ويطلق عليها البعض الآخر « وثيقة حقوق الانسان » (٢) .

هذه الطبقة الوسطى المصرية سرعان ما نراها تقوم بدور قيادى بارز فى عهد الحملة الفرنسية ، نتيجة تشتت العنصر المملوكى . فقد قامت خطة « الجنرال بونابرت » كما يقول الأستاذ شفيق غربال ، على التمييز بين عرب وعثمانلية ومماليك ، وأن يجعل من المماليك وحدهم عدوه وعدو السلطان وممثليه فى مصر وعدو أهلها العرب ، فكان من شأن هذه الخطة ــ خطة سحق المماليك ــ أن أفسحت الطريق للبورجوازية المصرية للحلول محلها . وخصوصا بعد استعانة بونابرت بها فى التفاهم مع الشعب المصرى . ولذلك نرى فى هذه المرحلة عبء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسى يقع على عاتق هذه الطبقة وتبرز زعامة « السيد عمر مكرم » الذى يشترك فى جميع المؤامرات التى حيكت بالقاهرة لاخراج الفرنسيين من مصر ، ويقود ثورة المدينة عليهم ، وينتهى بالانفراد بزعامة البلاد الشعبية، عندما يترك الفرنسيون مصر .

وفى وسط الفوضى السياسية التى تعقب خروج الحملة الفرنسية ، بسبب تنازع أمراء المماليك ــ الذين تناقص عددهم أيام الفرنسيين ــ وتصارعهم مع الأتراك ، تتقدم القوى البورجوازية المصرية لتحتل مركز المماليك رسميا وتمثل الدور الذى كانوا يقومون به فى خلع الوالى ، وتعيين محمد على مكانه بشروطها ، وذلك لأول مرة منذ الفتح العثمانى . وعندما يحتاج محمد على الى المال لمقاتلة المماليك ولاعطاء الجنود رواتبهم لا تتردد البورجوازية المصرية فى التقدم لمعاونته فى الحصول على أغراضه ، وتوفر له بذلك سبيل الاستقرار .

وبالرغم من تنكر محمد على للقوى الوطنية بعد استتباب الأمور له ، وانقضاضه عليها ، الا أنه مع ذلك قد أدى للبورجوازية المصرية أجل خدمة بسحق المماليك ، والاجهاز على من بقى منهم فى « مذبحة القلعة » ومن ثم مهد الطريق لبناء مجتمع جديد .

وفى الواقع أن المجتمع المصرى فى عهد « محمد على » وخلفائه ، قد اجتاز عدة تطورات عنيفة نقلته من حال الى حال . فقد تطورت حيازة

الأرض من نظام الالتزام الى نظام الاحتكار الى نظام الملكية الزراعية ، مما ساعد على ظهور ارستقراطية وطنيه جديدة أخذت تتنافس مع العناصر الارستقراطية الأخرى في المجتمع التى تتألف من الأتراك والشراكسة والاوربيين ، كما أخذ التعليم فى عهد محمد على يتحول من نظام الكتاتيب والمساجد الى نظام المدارس التى يتعلم فيها التلاميذ العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، فكان ، بسبب هذا التحول الخطير الذى انتعش فى عهد « اسماعيل » ، أن قامت طبقة مثقفة جديدة ، أخذت تنازع طبقة مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها ، وما لبثت أن قادت التيار القومى الحديث ، بحكم تأثرها بالافكار الأوربية ـ كما تمثل فى حركة حزب الأمة ـ ٠ ولقد كان انشاء الجيش الوطنى الحديث من أبناء الفلاحين فى عهد « محمد على» من أخطر التطورات التى أصابت المجتمع المصرى، فقد أمد هذا الجيش الجيش البورجوازية الوطنيةبالسلاح الذىتحارب به معركتها ضدالسيطرة الاجنبية ٠ وقد تمثل هذا فى الحركة العرابية التى استغلتها العناصر البورجوازية لتحقيق أهدافها فى تأسيس الدستور وقيام حكم نيابى يكفل لها الاشتراك فى الحكم اشتراكا فعالا ٠ كما تمثل فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أيضا ٠

وبفشل الثورة العرابية واحتلال انجلترا لمصر ، بدأت صفحة جديدة فى نضال البورجوازية المصرية ٠ فقد كانت الحركات القومية التى سبقت الاحتلال البريطانى تتنفس جميعها فى جو اسلامى خالص ، وبمعنى آخر أنها كانت تعمل فى نطاق الاحتفاظ بالسيادة العثمانية ، لا تبغى عنها فكاكا ٠ وحتى الحركة العرابية بالرغم من أنها اصطدمت بالسلطان العثمانى ، الا أنها لم تستهدف أبدا الانفصال عن الدولة العثمانية ٠ وهذا هو السبب فى أن هذه الحركات جميعها كانت حركات قومية ناقصة لا ينطبق عليها مصطلح القومية الحديث ٠ وقد بدأت أول حركة قومية بهذا المصطلح على يد « حزب الأمة » الذى تالف فى مصر عام ١٩٠٧ ، وكانت لسان حاله صحيفة « الجريدة » التى كان يحررها « أحمد لطفى السيد » ٠ ولكن هذه الفكرة القومية اصطدمت اصطداما عنيفا بالفكرة الدينية ، التى كانت تعبر عنها فى ذلك الحين حركة « الجامعة الاسلامية » التى كان يدعو لها السلطان عبد الحميد العثمانى ، ويروج لها مصطفى كامل ٠ وهذا الصراع بين هاتين الأيديولوجيتين ، أيديولوجية القومية المصرية ، وأيديولوجية الجامعة الاسلامية ، هو ما يميز المرحلة الأولى من الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى ٠

الجامعة الاسلامية :

نشأت حركة الجامعة الاسلامية فى أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل للضغط الاستعمارى الأوربى على الشرق الاسلامى بصفة خاصة • وهذه الحركة تختلف عن الحركة الوهابية التى سبقتها فى أواخر القرن الثامن عشر من بعض الوجوه ، بالرغم من أن كلتيهما تصطبغ بالصبغة الاسلامية الخالصة : فالحركة الوهابية حركة (لوثرية) البواعث ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة سياسية البواعث ، والحركة الوهابية حركة انفصالية داخل العالم الاسلامى ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة وحدوية ، والحركة الوهابية حركة عدوانية ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة دفاعية •

وهناك حقيقة هامة يجب ابرازها ، وهى أن الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ، كان هو السبب المباشر فى ظهور دعوة الجامعة الاسلامية• فقد ظهرت هذه الدعوة اول ما ظهرت على منبر جريدة « العروة الوثقى » التى أسسها السيد جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده فى باريس عام ١٨٨٤ • ويلاحظ أن السيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ، قد أخرجا من مصر بسبب التدخل الانجليزى • فقد أخرج الأفغانى من مصر عام ١٨٧٩ بعد أن حملت الحكومة الانجليزية الخديو توفيق على اخراجه بحجة أنه مهيج خطر ، ومن المصلحة تخليص البلاد منه • أما الشيخ محمد عبده فقد حكم عليه بالنفى ثلاث سنين بعد احتلال الانجليز لمصر ، فأقام فى بيروت نحو العام ، ثم كتب اليه جمال الدين من باريس فى أوائل ١٨٨٣ يدعوه للعمل معه فيما سماه « المسألة المصرية » ، فلحق بأستاذه فى باريس • وهناك أخذ الصديقان يعملان على تنظيم جمعية « العروة الوثقى السرية » التى أسساها لاثارة الرأى العام فى جميع الأقطار الاسلامية ودعوته الى الاتحاد والتضافر وانقاذ مصر والسودان من الاحتلال• ثم أصدرا جريدة باسم الجمعية لتذيع دعوتها بين الناس (٣) •

ويظهر أثر الاحتلال البريطانى كدافع مباشر فى ظهور دعوة الجامعة الاسلامية على صفحات جريدة العروة الوثقى « فيما كتبته هذه الجريدة فى افتتاحية عددها الأول : فقد كتبت تقول : « ان الفجيعة بمصر حركت أشجانا كانت كامنة ، وجددت أحزانا لم تكن فى الحسبان ، وسرى الألم فى أرواح المسلمين سريان الاعتقاد فى مداركهم ، وهم من تذكار الماضى ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء • ولا نأمن أن يصير التنفس زفيرا بل نفيرا عاما • بل يكون صاخة تمزق مسامع من أصمه الطمع • ان الرزايا

الأخيرة التى حلت بأهم مواقع الشرق ، قد جددت الروابط ، وقاربت بين الأقطار المتباعدة بحدودها ، المتصلة بجامعة الاعتقاد بين ساكنيها ، فأيقظت أفكار العقلاء ، وحولت أنظارهم لما سيكون من عاقبة أمرهم ، مع ملاحظة العلل التى أدت بهم الى ماهم فيه ، فتقاربوا فى النظر وتواصلوا فى طلب الحق ، وعمدوا الى معالجة علل الضعف راجين أن يسترجعوا بعض ما فقدوا من القوة ، ومؤملين أن تمهد لهم الحوادث سبيلا حسنا يسلكونه لوقاية الدين والشرف » . (٤)

وقد قامت سياسة جريدة « العروة الوثقى » فى المسألة المصرية على ثلاثة أمور : أحدها أن الدولة صاحبه السيادة المعترف بها من الدول على هذا القطر هى الدولة العثمانية . ثانيها ، أن المسألة المصرية من الأمور الدولية التى تهم جميع دول أوروبا . ثالثهـا ، أن فى الدول العظمى دولتين اثنتين ترجى مساعدتهما لمصر وللدولة العثمانية على حمل الانجليز على الجلاء عن القطر المصرى : أولاهما فرنسا ذات المصالح المالية والسياسيه فيه ، والثانية ، روسيا التى تعد الدولة البريطانية أقوى خصم لها فى سياستها الشرقية ومقاصدها البحرية . ولانقاذ مصر من الاحتلال البريطانى ، كانت « العروة الوثقى » تعمل على تهييج مصر والهنـد على الانجليز ، وتحث الدولة العثمانية على السعى لاخراجهم عن طريق السياسة والقوة معا ، وتسعى لاقناع فرنسا بمساعدة مصر ، واغراء روسيا بالزحف على الهند بالاعتماد على نفوذ الدولة العثمانية وعلى مساعدة الأفغان وايران. وكان جمال الدين ومحمـد عبده يأملان أن يتمكنـا من الذهاب خفية الى السودان ، لتنظيم قوة المهدى توسلا الى انقاذ مصر بها ، وتأسيس دولة قوية يعتز بها الاسلام والشرق . (٥)

وهذه الخطة التى اتبعتها « العروة الوثقى » فى محـاربة الاحتلال البريطانى سوف نراها تبعت على يد « مصطفى كامل » بعد عشر سنوات تقريبا ، ربما بحكم منطقيتها وصلاحيتها لظروف ذلك العهد .

ولقد كانت وسيلة « العروة الوثقى » الكبرى لانقاذ مصر والشرق من الاستعمار الأوروبى ، هى « الجامعة الاسلامية » . والجامعة الاسلامية التى دعت اليها « العروة الوثقى » لم تكن تستهدف ـ بعكس ما اشتهر عن جمال الدين الافغانى ـ أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، وأن تجمع كلمتهم على خليفة واحد يسيطر على العالم الاسلامى . وانما كان مقصد جمال الدين من هذه الدعوة ـ كما تمثل فى مقالات الجريدة ـ تقوية عناصر كل دولة من الدول الاسلامية حتى تلحق بالدول الأوروبية فى

العزة والمنعة ، على أن ينشأ بينها جميعا ما يمكن أن نسميه « حلفا مقدسا دفاعيا » « يسعى فيه كل ملك على ملكه لحفظ الآخر ما استطاع » • وفى هذا يقول جمال الدين على لسان قلم الشيخ محمد عبده فى المقالة التى نشرت بالعدد التاسع من الجريدة : « لا ألتمس بقولى هذا أن يكون مالك الأمر فى الجميع شخصا واحدا ، فان هذا ربما كان عسيرا ، ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذى ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ، فان حياته بحياته وبقاءه ببقائه » • ويؤكد محمد رشيد رضا هذا الرأى ، فيذكر أن ما اشتهر عن جمال الدين من أن غرضه كان توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين فى سائر أقطار العالم فى صورة دولة واحدة اسلامية تحت ظل الخلافة العظمى ، لا دليل عليه ، لا فى « العروة الوثقى » ، ولا فى غيرها مما كان يرويه الشيخ محمد عبده ، وهو أعلم الناس بمقاصد جمال الدين وأعماله • (٦) •

وفى الواقع أن السلطان عبد الحميد الثانى هو صاحب فكرة الجامعة الاسلامية ، كفكرة تستهدف جمع المسلمين فى حوزة دولة واحدة تحت ظل الخلافة العظمى • فقد استغل دعوة « العروة الوثقى » الى الوحدة الاسلامية على النحو الذى مر بنا ، لاحياء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها ، ورأى أن استغلال هذه الحركة هو بمثابة صخرة النجاة له وللامبراطورية العثمانية على السواء : ففيما يختص به ، فان فكرة احياء الخلافة سوف تعزز سلطته التى يتهددها شبح الحكم الدستورى الذى كان يرفع لواءه الاتحاديون • وبالنسبة للامبراطورية ، فان التلويح بالرابطة الدينية وضرورة تماسك شعوب الامبراطورية العثمانية فى وجه الخطر المسيحى القادم من جهة الدول الأوربية ، سوف يكون أكبر عامل مقاوم لتيار الأفكار القومية الذى كان يغزو فى ذلك الحين أذهان الشعوب الخاضعة للحكم العثمانى ، وخصوصا فى العالم العربى • أما من الناحية الخارجية ، فان ظهوره أمام أوروبا كزعيم للمسلمين الخاضعين لروسيا وبريطانيا وفرنسا ، سوف يمكنه من أن يساوم تلك الدول ويهددها باثارة المسلمين فى الهند والقوقاز وشمال افريقيا واندونيسيا ، اذا لم تقف تلك الدول الأوربية الى جواره تؤيد سلطته وتجيب مطالبه •

هكذا اقتضت سياسة السلطان عبد الحميد الثانى أن يستميل العرب ويوطىء لهم أكنافه ويحسن اليهم صنعا • كما أقام لبرهان على قوة شعوره الدينى ومسئوليته كخليفة للمسلمين ببناء سكة حديد الحجاز

من دمشق الى المدينة فى عام ١٩٠٠ ، لتحل محل طريق القوافل وطريق البحر الذى كان يستغرق من المسافر زمنا طويلا فى البر والبحر • وسعى لتثبيت منصب خلافته ، واعتراف المسلمين به خارج الحدود التركية بارساله البعثات الى مصر وتونس والهند وأفغانستان وجاوا والصين لاقناع مسلمى تلك البلاد بأنه لم يزل فى الوجود خليفة للاسلام ، كما أغرى جمال الدين الأفغانى بالاقامة فى « الأستانة » ليفيد من التأييد المعنوى الذى تتضمنه مثل هذه الاقامة ، ويأمن فى الوقت نفسه شره •

لهذا لقيت هذه الدعوة نجاحا كبيرا فى العالم الاسلامى ، واستقبلتها الشعوب المسلمة التى كانت ترزح تحت عبء الاستعمار الأوربى بالحماسة والابتهاج ، بعد أن روج لها الدعاة الذين انتشروا فى الولايات العربية ، يحاولون اقناع الشعوب بأن الخلافة هى أملهم الوحيد فى النجاة من أطماع الغرب • وكان أكبر صدى لهذه الدعوة فى مصر التى كانت تحس اذ ذاك بوطأة الاحتلال البريطانى بأكثر مما تحس بوطأة النير التركى ، وكان حامل لواء هذه الدعوة مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ، وقد قدر لهذه الدعوة أن تكون أكبر عائق لنمو الفكرة القومية التى رفع لواءها فى ذلك الحين حزب الأمة ـ كما ذكرنا ـ وروجت لها لسان حاله « الجريدة » •

حركة الحزب الوطنى :

قامت سياسة مصطفى كامل الخارجية على نفس الأسس التى قامت عليها سياسة جريدة « العروة الوثقى » وترسمت نفس الخطى التى ترسمتها هذه الجريدة • وتتلخص هذه السياسة فى ثلاثة أمور : أولا ـ أن المسألة المصرية مسألة دولية ، فيجب الاستعانة بأوروبا لاكراه انجلترا على الجلاء عن مصر • ثانيا ـ أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر ، هى الدولة العثمانية ، فيجب التشبث بهذه العلاقة لاظهار بطلان الاحتلال واكراهه فى النهاية على الجلاء • ثالثا ـ الدعوة للجامعة الاسلامية ، ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية ، « لأنه طالما أن هذه تظل قوية ، فان الأمل فى تحرر بلادنا يبقى كبيرا » ـ كما يقول مصطفى كامل ـ •

وقد قامت المعركة بين مصطفى كامل « والاحتلال » البريطانى كمرحلة أخيرة من مراحل الصراع الذى دار بين الخديو عباس والانجليز على الحكم ٠ ومع ذلك فقد كان لمصطفى كامل الفضل فى أنه استطاع أن يرتفع بمستوى المعركة ، التى كانت دائرة بين الخديو والانجليز على السلطة ، الى مستوى معركة وطنية لتحرير البلاد ٠

ويذكر تشارلس آدمز أنه كان لتأجج حماسة مصطفى كامل وحرارة عباراته ، وخطبه النارية ومقالاته الموجهة الى عواطف الناس ومشاعرهم ، اثر كبير فى تجدد الشعور الوطنى فى مصر ، بعد أن كبته وقتا ما اخفاق الحركة الوطنية التى قادها عرابى ٠ وقد سمى هذا الطور من أطوار المعركة الوطنية فى مصر باسم « الطور الصحافى » ٠ ولم تكن هذه التسمية عبثا أو مخالفة للواقع ، لأن الشعور الوطنى أفصح عن نفسه فى تلك المدة فى مقالات الصحف الفرنسية والعربية التى كانت تفيض بالمطاعن والتهييج العنيف ضد الانجليز ٠ (٧)

ولقد كان التجاء مصطفى كامل للدول الأوروبية لاكراه الانجليز على الجلاء عن مصر ، أمرا تقتضيه الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية فى ذلك الحين ٠ وهى الظروف المرتبطة بالتوازن الدولى فى البحر المتوسط وبالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ٠ كما كانت تقتضيها الصفة الدولية للمسالة المصرية ، وهى التى كانت تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، الى جانب الفرمانات التى صدرت فى عهد اسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية ٠ ولكن مصطفى كامل لم يلبث طويلا أن خاب أمله فى أوربا ، وخصوصا فى فرنسا ٠ وكان ذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى بعد حادث فاشوده عام ١٨٩٨ ، والمرحلة الثانية بعد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ٠ ومنذ ذلك الحين أخذ رجاء مصطفى كامل فى تدخل أوربا لانقاذ مصر يضعف ، وان ظل مستمسكا بخيوط منه جعلته يزور ألمانيا عام ١٩٠٥ للدعوة للقضية المصرية ، ويعود فيلجأ الى أوروبا ، بعد حادث دنشواى ، ليستثيرها على الاحتلال باسم الانسانية والحضارة والعدالة وكل القيم التى يعرفها العالم المتمدن ٠

ولقد كان طبيعيا أن يؤيد مصطفى كامل حركة « الجامعة الاسلامية » تحت لواء السلطان العثمانى ٠ وذلك لأنه كان يعتمد فى مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى ــ كما ذكرنا ــ على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام ٠ ولهذا كان يدعو الشعوب

الاسلامية الى الالتفاف حول الدولة العثمانية وشد أزرها ، كما دعا فى برنامج حزبه الى « بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية » ، وكان يؤمن بأن انقطاع هذه العلائق يؤدى الى سقوط مصر فى يد الانجليز ، « ماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لانجلترا ، أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الانجليزية ؟ ألا تصير ولاية انجليزية ؟ » (٨)

وهذا الموقف يختلف كل الاختلاف عن موقف حزب الأمة من تركيا ٠ ففى سنة ١٩١٢ ذهب أحمد لطفى السيد الى رشدى باشا ، وزير الحقانية ، يطلب اليه أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية وأن تنصب الخديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهذا الاستقلال ، ورجاه أن يعرض هذا باسم « حزب الأمة » على الخديو عباس واللورد كتشنر ٠ **وقد سر الخديو عباس من هذه الفكرة ، وطلب أن يؤلف وفد من أحمد لطفى السيد وعدلى باشا وسعد باشا للذهاب الى لندن ، للسعى لتحقيق هذا الأمر مباشرة مع الحكومة الانجليزية ٠ (وهى أول محاولة لحل المسألة المصرية فى اطار العلاقات المصرية ــ البريطانية) ، ولكن** هذه المحاولة فشلت لسببين : الأول : معارضة اللورد كتشنر للفكرة ، بحجة أن الوقت ليس مناسبا ، والثانى : ماظهر من تعلق الأمة المصرية بتركيا فى ذلك الحين ، كما دل عليه موقفها من التبرعات التى جمعت فى ذلك الحين لمساعدة تركيا فى الحرب الطرابلسية (٩) ٠

ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب اليه بعض الأعيان المتصلين بالسراى وكثيرا من الفئات المثقفة فى بلاده من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة ، وأسلوبه الوجدانى الذى يعتمد على الجمل الضخمة ، التى تندفع بها المجاميع من غير روية عادة الى الغايات التى يحددها الزعماء ٠ وأخذ يخاطب البورجوازية الوطنية بلغة المصالح التى تفهمها ، « متى تخلصت التجارة من الشلل الذى يسببه لها الاحتلال الانجليزى ، فستفتح لنا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقها لها الانجليز فى الجمارك ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » (١٠) ٠

على أن مصطفى كامل لم يستطع أن يجتذب اليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين ٠ (١١) ولهذا فان القول بأن الحزب الوطنى كان يمثل الانتلجنتسيا قول غير صحيح ، لأن الطبقة

المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غربيا من هذه الطبقة تنحاز الى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب فى أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور الاجتماعى ، بينما كان الحزب الوطنى يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين ، فقد كان « اللواء » خصما لدودا له ولأفكاره ، وكان ميدانا لأشد المطاعن عليه . وظل « اللواء » كذلك فى شأن الاصلاحات الاجتماعية ، رجعيا مستمسكا بالقديم أشد الاستمساك . ويعتبر موقفه من زواج الشيخ على يوسف دليلا آخر على رجعيته . وان كان الدكتور هيكل يعتقد أن العلة فى هذا الموقف هى تملق الشعب فيما هو عزيز عليه من عادات وأوهام لاستغلاله فى الغايات السياسية التى يراد استغلاله فيها ، وان مصطفى كامل لو أراد أن يهز السواد فى الناحية التى تعرض الشيخ محمد عبده لهزها ، لفتر عنه الشعب وتردد فى اتباعه (١٢) .

ومع ذلك فلم يكتسب مصطفى كامل تأثيرا قويا على الفلاحين فى القرى ، وذلك لسببين : الأول : أن نشاط الحزب الوطنى قد تمركز فى المدن دون القرى . وكان نشاطه الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية (١٣)، ثانيا : أن الاحتلال كسب مهادنة الفلاحين فى الريف بما ألغاه من السخرة والكرباج ، وما أجراه من الاصلاحات الزراعية والمالية ، التى قام بها بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر . ومن البديهى أن المسألة المادية هى أكثر ما يشغل بال طبقة يخيم عليها الجهل ، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين . يضاف الى ذلك ، أن دعوة مصطفى كامل التى تتجه الى توثيق الصلات بتركيا ، لم تكن لتلقى حماسا من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركى ، وامتصاص الدخلاء لأقواتهم ، ولم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم . ولعل تخلص الدعوة الوطنية فى عام ١٩١٩ من التعلق بتركيا ، كان من الأسباب التى دفعت الفلاحين للاشتراك فى هذه الثورة . ومع ذلك فيمكن القول أن مصطفى كامل قد لقى استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى . ذلك أن هذا الحادث على قدر قسوته ، كان فرصة نادرة ، ينفذ فيها صوت مصطفى كامل الى آذان الفلاحين التى وقرها صوت المصلحة المادية فلم تسمع ما عداه . ولقد كان نجاحه فى الافراج عن المحكوم عليهم فى القضية مما رفع سلطانه الشعبى الى أقصى مداه فى ذلك الوقت .

أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطنى لاجتذابها جديا فى عهد محمد فريد ، فقام بانشاء نقابة للعمال فى عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين ، (وهى ليست أول نقابة للعمال فى مصر ، كما يقول الأستاذ الرافعى(١٤) فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة فى ١٩٠٨ (١٥) ٠ كما أنشأ أربع مدارس للصناع فى العاصمة سنة ١٩٠٩ (١٦) ، وأخذ يشجع تكوين النقابات لتكوين رأى عام بين العمال ٠

على أن أهم ما عمله الحزب الوطنى فى هذا المحيط ، هو اجتذاب طلبة المدارس الى الحركة الوطنية ٠ اذ يعتبر هؤلاء الطلبة عنصرا جديدا من عناصر المقاومة الشعبية ظهر خلال هذه الفترة ، وأخذ يزداد شأنه وتأثيره مع الزمن ٠ وكان هؤلاء ، بحكم كثرتهم وانتمائهم الى طبقات مختلفة ، وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة ، يمثلون قطاعا شعبيا عريضا ٠ وكانوا يعتبرون سلاحا من أسلحة الحزب الوطنى (١٧) ٠

على أن الحزب لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الانجليز ، بعد مقتل بطرس غالى باشا على يد أحد الشبان « الوطنيين » ، فقد عين اللورد كتشنر خلفا للسير الدون جورست ، وقد تتبع العناصر المتطرفة فى الحزب الوطنى ، وعرضهم لسلسة من المحاكمات والاضطهادات ، حتى لم يكد يمضى حول كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب الوطنى قد هاجر الى خارج البلاد ٠ (١٨)

وبانفجار الحرب العالمية الأولى ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالاضافة الى تشتيت أعضاء الحزب ، فان الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطنى فترة طويلة من الوقت عن الرأى العام ٠ ثم لم تكد تنتهى الحرب حتى كانت الظروف الدولية والايديولوجية التى كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت ٠٠ ففرنسا أصبحت حليفة لانجلترا ، والدولة العثمانية انهارت انهيارا تاما ٠ فضلا عن ذلك ، فقد كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية بعد زعامة مصطفى كامل عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب ٠ ولقد كان الموقف المتطرف الذى اتخذه الحزب من مسألة المفاوضة مع انجلترا مما صرف الشعب عنه ٠ فقد رأى الشعب أن فكرة عدم المفاوضة فكرة غير معقولة ، طالما كانت انجلترا هى التى تفوق مصر قوة وسطوة ، ورأى أن اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحماية ، قد جعل المسألة

المصرية مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا لا سبيل الى حلها الا بالمفاوضة ، أو أن نفرض انجلترا حلا لا يحقق لمصر شيئا من أغراضها • على أن أهم سبب فى تخلف الحزب الوطنى ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت فى « الوفد المصري » الذى كان على رأسه زعيم جارف الشخصية ، وخطيب جماهيرى فذ هو « سعد زغلول » • وقد اتجهت هذه القيادة فى ذكاء وفطنة الى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد فى كثير من القرى الصغيرة فى مصر • بينما كان الحزب الوطنى لايزال يعتمد على نشاطه فى المدن • (٢٢) ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطنى يؤثر تأثيرا يذكر فى مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد اداة من الأدوات التى كان يستغلها « القصر » فى ضرب التحركات الشعبية •

ولما كان الوفد يعتبر امتدادا أيديولوجيا « لحزب الأمة » ، وقد تشكل فى بداية أمره من أعضاء معظمهم كانوا قادة فى « حزب الأمة » ، فمن الضرورى القاء بعض الضوء على هذا الحزب : نشأته وفلسفته السياسية ، وطريقته فى الكفاح ، كمقدمة ضرورية لدراسة الحركة الوطنية ، التى انتعشت عقب الحرب العالمية الأولى •

حزب الأمة :

ظهر حزب الأمة أول ما ظهر على شكل صحيفة سياسية صدرت فى يوم ٩ مارس سنة ١٩٠٧ باسم « الجريدة » ثم تحولت هذه الصحيفة الى حزب سياسى بعد ستة أشهر ، أى فى يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ • ويطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتى السابق الشيخ محمد عبده » (١٩) ، كما يصفهم رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » (٢٠) وقد حدد اللورد كرومر اللون السياسى لهذا الحزب ، فذكر أنهم « مجردون عن صبغة الجامعة الاسلامية ، ورأى أن « رجاء القومية المصرية ، بمعناها الحقيقى الذى يعول عليه ، معقود بهذا الحزب •• » (٢١) •

ولقد كان آخر عهدنا بالشيخ محمد عبده ، عندما كان يعمل فى تحرير جريدة « العروة الوثقى » مع السيد جمال الدين الأفغانى ، لتهييج الرأى العام فى جميع الاقطار الاسلامية ، ودعوته الى الاتحاد والتضافر • ولما تعطلت الجريدة افترق الصديقان ، فذهب جمال الى روسيا ، وسافر

محمد عبده الى « تونس » فى اواخر سنة ١٨٨٤ ، حيث بقى بهـــا مدة قصيرة ، ثم رحل متنكرا فى كثير من الاقطار يدعو الناس الى التآزر والى الالتفاف حول العروة الوثقى · وفى اواكل ١٨٨٥ رجع الشيخ محمد عبده الى بيروت ، وترك جمالا ليتم وحده العمل الذى واصله الى اخر أيامه ؛ وبعد نحو ثلاثه اعوام ونصف فى بيروت ، صدر عفو الخديو توفيق باشا عنه ، بشفاعة بعض أصحاب النفوذ ، ومنهم اللورد كرومر · فعاد الى مصر فى أواخر عام ١٨٨٨ · (٢٣) ·

وتمثل عودة الشيخ محمـــد عبده الى مصر نهاية مرحلة خطيرة من حياته اصطبغت بالتطرف والتهييج الســـياسى ، ولكنه كان فيهـــا مؤتما ومتاثرا باستاذه الافغانى أكثر منه منساقا الى طبيعته وميوله · ولقد كان خضوعه لتاثير الافغانى فى تلك المرحله ، يشبه حضـــوعه لقوة الظروف السياسية التى اجتذبته الى الاشـــتراك فى الثورة العرابية بالرغم من معارضته لها فى البداية · ولكن بافتراق الشيخ محمد عبده عن الافغانى ثم عودته الى مصر ، انتهت تلك المرحلة الثائرة من حياته ، وانصرف الى العمل الذى خلق ميسرا له : الاصـــــلاح والتجـــديد عن طريق التربيـــة والتعليم ·

وفى الحق أن هذا تماما ما كان يمثل وجه الخلاف بين الشيخ محمد عبده والسيد الافغانى · أيكون الاصـــلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ؟ أم يكون عن طريق السياسه ؟ وكان الشيخ محمد عبده يميل الى المذهب الأول ، ولا يؤمن بالمذهب الثانى ، ولهـــذا ، فعندما كان مع السيد الأفغانى فى باريس ، عرض عليه ان يتركا السياسة ، ويذهبا الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومة ، ويعلما ويربيا من يختارا من التلاميذ على مشربيهما ، « فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا فى ترك أوطانهم والسير فى الأرض لنشر الإصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار » ، ولكن السيد الأفغانى رد عليه قائلا : « انما أنت مثبط » · (٢٤) ·

ثم عطلت جريدة « العروة الوثقى » ، ولم يثمر التهييج الذى كانت تنشره الجريدة ، أو تبثه جمعية العروة الوثقى السرية ، فى اجلاء الجيوش البريطانية عن مصر · فيئس الشيخ من العمـــل السياسى الذى كان استعداده له مستمدا من روح السيد ، كمـــا ذكرنا ، ورجع الى ميـــله الغريزى وهو : الاصـــــلاح عن طريق التربية والتعليم ، لتحرير العقل واعادة هداية الدين · (٢٥) ·

ومنذ عودة الشيخ محمد عبده الى مصر ، أدرك أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه فى الاصلاح الا بمداراة الانجليز . فقد رأى أن المسالة المصرية لا يمكن ان تحل بالسياسة الا باتفاق الدول العظام ، وأن الرجاء في اتفاقهم بعيد ، وأن العمل لاخراج الانجليز من مصر ليس عملا صغيرا يكفى فيه الكلام فى المجالس والكتابه فى الجرائد ، ولكنه عمل كبير جدا ، ولابد ، في الوصول الى الغاية منه ، من السير فى الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل . ولهذا بنى خطته على تربية الامة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الادارة والسياسة فى بلادها . (٢٦) وقد أدرك الشيخ محمد عبده ، منذ البداية ، أنه لن يتمكن من تنفيذ اصلاحاته الا من طريق رسمى . وهذا سر اتصالاته بالخديو والانجليز ، لتنفيذ خطته ، وقد بدأ بالاتصال بالخديو عباس الثانى بعد جلوسه على الأريكة الخديوية ، فحظى عنده ، وعمل على اقناعه بالسعى لاصلاح الازهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث اسلامية محضة تشمل اصلاح التربية والتعليم ، واصلاح العائلات ، واصلاح المساجد والارشاد . وكان مما قاله له : « ان لدى افندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها باصلاحها . وقد تركها الانجليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم فى شأنها اذا طال العهد وساعدت الفرص . (٢٧) وقد وافق الخديو على ذلك ، لأنه وجد فيها فرصة ليتخذ من الازهر أداة لتقوية نفوذه السياسى ، ويجعل من أموال الأوقاف وسيلة للوصول الى هذه الاغراض وبمعنى آخر ، أراد أن يجعل لنفسه سلطة دينية آلتها الازهر ، وماليتها الأوقاف (٢٨) .

على أن الشيخ محمد عبده حين عرف تصرفات الخديو فى أموال الأوقاف هب معارضا ، وساعده على ذلك أنه ولى منصب افتاء الديار المصرية ، فصار بمقتضاه عضوا فى مجلس الاوقاف الأعلى ، وهو الذى أنشأه اللورد كرومر للحد من تصرفات الخديو فى أموال الأوقاف . حينما أدرك مقدار ما تضفيه له من أسباب القوة والقدرة على العمل السياسى . وقد توسط لدى الشيخ محمد عبده الوسطاء ليقنعوه بترك الخديو يتصرف كما يشاء فى أموال الأوقاف ، وفى مقابل ذلك يتركه يتصرف كما يشاء فى اصلاح الأزهر ، ولكن الامام رفض هذا العرض ، لأن « وجدانه ومراقبته لله تعالى لا تمكنه من اقرار ما لا يبيحه الشرع ، والباطل لا يكون وسيلة الى الحق . » (٢٩)

وهكذا انقلب الشيخ محمد عبده محاربا للخـــديو ٠ وقد بلغ من تشككه فى نواياه ، بل وفى نوايا جميع الخديويين ، تجاه مصر ، أنه لما طلب منه المستر بلنت ، عقب توقيع الاتفاق الودى بين فرنســا وانجلترا سنه ١٩٠٤ ، ان يضع نموذجا للدستور الذى يريد ادخاله فى مصر فى ضوء التطور الجديد الذى انتاب مركز الاحتلال بعد الاتفاق الودى ، كان مما طلبه ــ بعد أن اقترح الدستور ــ أن تضمنه الحكومة البريطانية ، حتى لا يبطله الخديويون ٠ (٣٠) ٠

وقد استطاع الشيخ محمد عبده أثناء المرحلة الأخيرة من جهاده أن يجتذب اليه فريقـا يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبـــار رجال الحكومة والاعيان ، الذين تأثروا بمذهبه فى الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واعداد الأمه لتكون مصدر السياسه والادارة فى بلدها ، وقد قوى حزب الامام الحكومى ، بعد وفاته ، بدخول سعد زغلول ، أقدم تلاميذه ، فى الوزارة ، وجعل مدرسة القضــاء الشرعى تابعة لوزارته ، وطوع تصرفه ، وتولى شقيقه احمد زغلول باشا وكيلة وزارة الحقانية ، ونوط الحكومة به وضع قـانون الاصــلاح بالأزهـر بالاشتراك مع لجنة خاصة ، وبذلك صار رجال المعارف ورجال القضاء الشرعى والأهلى كلهم وشيوخ الازهر تحت نفوذ حزب الامام ٠ (٣١) ٠

ويعتبر سعد زغلول باشا من أشد من تأثر بالشيخ محمد عبده من أقطاب شيعته ، فلم يكن كغيره تلميذا فحسب ، بل كان ــ كمــا يقول الدكتور تشارلس أدمز ــ مريدا ٠ وكان أيام طلبه للعلم فى حجر الامام وكنفه كولده ، لاكسائر تلاميذه ، فكان يستفيد من علمه وعمله ، ومن أخلاقه وشمائله ، ومن فصاحته وبلاغة كلامه ٠ فشب بين يديه كاتبا خطيبا ، أديبا سياسيا ٠ ولما عهد الى الشيخ محمد عبده برياسة تحرير الوقائع المصرية ، اختار ســعدا ليعاونه فى تحريرها ، بالرغم من صــغر سنه ٠ فتمرن على الكتابة فى المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى أقلقت بال البلاد قبل الثورة العرابية وبعد شبوبها ، واطلع على جميع شئون الحــكومة ، وتدرب على التحرير الأدبى تحت اشراف الامام ٠ ولا يمكن تقدير الفوائد التى عادت عليه من صلته بالاســتاذ الامام فى كل هذه الميادين ٠ (٣٢) ٠

وكان سعد زغلول ممن يؤمنون بالتعاون مع البريطانيين فى اصلاح الادارة ، سالكا بذلك نفس السبيل الذى سار عليه الشيخ محمد عبده ، والذى أصبح مبدأ من مبادىء شيعته فيما بعد ٠ وهذا المبدأ يخالف تماما

المبدأ الذى سنه مصـــطفى كامل والحزب الوطنى مبدأ عدم التعاون . وليس من السهل على الباحث الحكم على أحد المبداين بالخطأ أو الصواب . فاذا كان خروج الانجليز عملا صعبا ويستغرق وقتا طويلا ، ولا يتم الا باتفاق الدول الكبرى ، فهل من الحكمة مقاطعة الانجليز ، وترك مقاليد الحكم فى أيديهم يتصرفون فيها كما يشاءون ؟ أم يكون من الأصوب ، فى هذه المرحله التى لم ينضج فيها الوعى القومى تماما ، مشاركتهم فى الحكم ورفع أضرارهم ما أمكن ، ومعاونتهم على الاصلاح ، ووضـع أيديهم على مواطن العلل ، وحملهم على العلاج ؟ هذه هى القضية . وعلى كل حال ، فاذا كان مبدأ عدم التعاون الذى رفع لواءه مصـطفى كامل يبدو أكـثر وطنية ، فمما لا شك فيه أن خيبة آمال مصطفى كامل فى الدول الكبرى ، بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، وخيبة آمال البلاد فى تركيا بعد تخاذلها فى حادث طابا ١٩٠٦ ، من شـأنه أن يبرر مبدأ معنى المشاركة فى الحـكم لرفع الاضرار .

وفى الحقيقة أنه فى تلك الظروف تماما قام حزب الأمة . فقد أخذ المهتمون بشئون السياسه المصرية من شيعة الشيخ محمد عبده ، يعيدون النظر فى سياسة الاعتماد على الدول الخارجية فى الحصول على استقلال البلاد ، وهى السياسة التى تبت فشـلها ، ويرون الارتكاز على الشـعب نفسه فى الحصول على الحرية . وكان منهم أحمد لطفى السيد الذى كتب فى تقرير له الى الخديو عباس من قبل ذلك بسبع سنوات تقريبا يقول : « ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها ، وأن المصلحة الوطنية تقضى أن يرأس سـمو الخديو حركة شاملة للتعليم العـام » . فلما قامت مشكلة طابا ، وكان موقف الجرائد الوطنية فيها ، ضالعا مع تركيا ضد الانجليز ، فكر أحمد لطفى السيد فى ضرورة انشاء جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد ، الخديو والانجليز . وكان الاتجاه أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان « أصحاب المصالح الحقيقية » الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ، ساكتون عن حقوق مصر ، وأن الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك (٣٣) وهذا هو سبب تكوين حزب الأمة من عنصرين : عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة ، وعنصر الأعيـان من أصحاب الأملاك الواسعة . وغنى عن الذكر أن العنصر الأول هو الذى كان يقود المعركة . ولهذا يقول الأستاذ شفيق غربال انه « فى كلامنا على

حزب الأمة يجب أن نميز بين موقف طائفة من أعيان البلاد ، وبين مذهب سياسي اجتماعي أقرب لبورجوازية عهد لوى فيليب فى فرنسا وعهد الملكة فكتوريا فى انجلترا » . كما يذكر أن للاستاذ أحمد لطفى السيد الفضل فى أنه ارتفع بموقف الاعيان من مستوى المصالح التى يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدس الحرية ويحتكم للعقل (٣٤) .

وهكذا تتخذ حركة حزب الأمة لنفسها أهدافا مستمدة من طبيعة تكوين هذا الحزب ، وتنحصر هذه الأهداف فى أمرين :

أولا ـ المطالبة بالدستور . ذلك أن الدستور يتيح لهذه الطبقة الاشتراك فى الحكم مع السلطتين الشرعية التى يمثلها الخديو ، والفعليه التى يمثلها الانجليز بصورة فعالة . وهو أمر ترى تلك الطبقة أنه من حقها ، فهى تتألف من « أولى الرأى فى الامة » ومن « أصحاب المصالح الرئيسية » الذين هم « رؤساء العائلات » التى تتكون منها الأمة فى نظرهم ، وهم بهذه الصفة ، من حقهم أن يشاركوا فى ادارة شئون بلدهم وأن يتخذوا لأنفسهم مركزا ثابتا بين السلطتين اللتين تستبدان بأمور البلد . ومعنى هذا أن حزب الأمة لم يكن يعتبر الانجليز الأعداء الوحيدين الذين يجب أن تتوحد كل الجهود لمحاربتهم ـ كما يرى مصطفى كامل ـ وانما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطرا على مصالح الأمة عن الانجليز بسلطتهم المطلقة . ولهذا تجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والانجليز معا . « فالأمة لا تقف أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائدا عليها حكومة أجنبية أخرى ، قد أخل وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها ، وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة أضعافا كثيرة ، فاذا كان يجب علينا عندعدم وجود الاحتلال الأجنبى أن نصرف مجهودا واحدا لنيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل » (٣٥) .

ثانيا ـ الاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا . وهذا طبيعى ، فهذه الطبقة لا تريد أن تعود أحوال ما قبل الاحتلال ، ولا أن يعود الاستبداد القديم الذى كان يمثله الخديو وأنصاره وبطانته من الأتراك والشراكسة والأرمن والأرناءوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن العربى (٣٦) وكانوا يكرهون من الحزب الوطنى عمله على توثيق العلاقة بتركيا ودعوته الى « الجامعة الاسلامية » خاصة ، باعتبار تلك الدعوة « غير متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى » كما أنه لو حوول تحقيقها ، لاستحال ذلك بالمرة على طلابها ، ولا يترتب عليها سوى

«٠بعث القلق الى نفوس السياسيين من الأوربيين » (٣٧) ٠ وهم اذا كانوا يعترفون للدولة العلية « بحق السيادة الخارجية التى حددتها المعاهدات » ، وذلك تفاديا من معارضة القانون ، والتعرض لتهمة التآمر على النظام الموجود لقلبه ، « الا أننا اذا اعترفنا بأكثر من هـذا كنا كمن يسعى فى اللحـاق (بالدولة العثمانية) حبـا فى اللحـاق وفرارا من الاستقلال ، وذلك ما لا نبتغيه ، فانه على الرغم من حالنا السيئة ، نسمع فى قلوبنـا دبيب الرجاء فى الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال »(٣٨)٠

وهكذا يرفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية »، ويدعو للاستقلال لتام ، ويحارب اليأس من الحصول عليه ، فالاحتلال الانجليزى فى نظره «قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة ، فان صدق وعده فى تقوية مصر حفظـا لحقوق الانجليز وترك مصر بعدئذ لأهلها ، فذلك ما يجب على انكلترا الاتيان به ، والا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئا ولا أن ينتقل من كونه احتلالا فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون » (٣٩) ، ومن ثم « فلا يحل لنـا أن نيأس من جلاء هـذه القوة العارضة التى لا تمس حقوقنـا المقدسة ، فان اليـأس على ما يظهر ، هو الذى يجعلنا نتغافل عن حقنا فى ادارة بلادنا من غير مشارك ولارقيب ٠ انه لا ييأس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم فى الاستقلال » (٤٠) ٠

ولكن حزب الأمة مع ذلك، يؤمن بأن الاستقلال التام لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى يحصل بمجرد الفـكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبـة لا تدرك الا بقوى متعددة تدفع اليـه ، وهى الـكفاءات الاخلاقية والعلمية والزراعية ، والصـناعية والتجـارية ، والادارية والقضـائية ، واشتراك الأمة مع الحكومة فى الأعمال العامة ، والقيام على التعليم العام ٠ وهذه المقدمات التى تنتج الاستقلال ، هى أيضا أغراض يجب السعى اليها بادىء الأمر ، ومتى تحققت أمكننا الوصول بسهولة الى غرض الأغراض أو مناط الآمال وهو الاستقلال (٤١) ٠

ومن هنا تتكشف نظرة حزب الأمة الى الاحتلال ، فالاحتـلال عنده ليس مرضـا بقـدر ما هو عرض ، وهو ليس الا ترجمـانا لضعف الأمة ، وترديها فى مهاوى الجهل ، وتخلفها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا٠ وارتقاء حال الأمة ، وبمعنى آخر شفاؤها من هذه الامراض ، سوف يؤدى بالتالى الى زوال الأعراض ، أى يؤدى الى زوال الاحتلال ٠ ولهذا نرى حزب الأمة يدعو الى تقوية بناء الأمة أولا ، « أعدوا الأمة قبل كل شىء ، وعلموا الشعب الجاهل ، وانظروا الى ماتقدرون عليه لا الى ماتريدون ٠ فعبثـا

تقولون للمقعد سر فرسخا ، وباطلا تقولون للطفل اطلع جبلا ، بل تعهدوا الطفل حتى يكبر ويترعرع ، والمريض حتى يشفى ويشتد ساعده» (٤٢) ٠ وهو فى هذه النظرة يختلف عن الحزب الوطنى الذى كان يرى أن الاحتلال هو علة العلل ، وأنه أعظم الأسباب لتخلف الأمة وضعفها ، وأن زوال الاحتلال معنــاه ازالة العـائق المعرقل لرقى الأمـة وتقدمهـا فى المناحى الاجتماعية والاقتصادية، وقد عبر مصطفى كامل عنذلك فى قوله السالف الذكر : « متى تخلصت التجـارة من الشلل الذى يسببه لهـا الاحتـلال الانجليزى فستفتح لنــا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التى يخلقهـا الانجليز فى الجمارك لغـاياتهم ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة ترقيها على أبناء مصر » ٠

وهذا الاختلاف فى النظر الى الاحتلال بين الحزبين ، قد أوجد بطبيعة الحال اختلافا فى التعامل مع الاحتلال ٠ فبينما كان الحزب الوطنى يحارب الاتفاق أو التعامل مع الانجليز ، ويابى الاعتراف بهم (٤٣) ، كان حزب الأمة يعترف بهم كحقيقة واقعة ، ويرى ضرورة التعامل معهم ، لوضع أيديهم على مواطن الاصلاح بوصفهم القوة الفعلية فى البلاد ٠ وكان يتبع فى ذلك « كل وسيلة شريفة من كتابة ومشافهة ، وايفاد وفود وتفهم وتفاهم ، واقناع ، وكل طريق يوصـلنا الى مقاصدنا » (٤٤) ٠ وكان أعظم هـذه المقاصد بالطبع اعداد الأمة للاستقلال الذاتى ، الى أن تتهيأ الظروف بما يؤدى لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكاتها ، على صورة تنفجر فى الحـال عن الاستقلال الفعلى العام » (٤٥) ٠ وقد كان حزب الأمة ، فى تعامله مع الانجليز ، يسير على النهج الذىرسمه الشيخ محمد عبده، فهو يعتقدمثله أن خدمة البلاد شيء ، والعبودية للمالك أمر آخر ، وأن الوطنية تقضى بحب الأمة وتحقيق منفعتها وتحرى طرق الاصلاح واتيانها من أبوابهـا (٤٦) ٠ وكان من أجل هذا ، يسخر من الحزب الوطنى ، الذى يتهم كل من يتصل بالانجليز بالمروق عن الوطنيــة « ثم يلجـأ فى نفس الوقت اليهم على صـفحات جرائده بطلب الدستور والشـكوى من القسوة التى تم بهـا الحـكم والتنفيذ فى قضية دنشواى»، ويقول: « أليس هذا اعترافا منهم بالواقع من سلطتهم الفعلية؟ وما الذى يدريهم أن من يزور قصر الدوبارة لا يطلب ما يطلبون ، أو مثل ما يطلبون » (٤٧) ٠

والحقيقة أن اتهام الخديو عباس ومصطفى كامل لحزب الأمة فى ذلك الوقت بأنه أداة للانجليز ، غير صحيح ، تماما كاتهام حزب الأمة لمصطفى

كامل بانه صنيعة الخديو . فكما أن خطة الخديو مع السير الدون جورست أثناء « سياسة الوفاق » لم تنعكس على مصطفى كامل ، فتجعله يميل الى الوفاق مع الانجليز ، فان خطة جورست مع الخديو عباس لم تنعكس على حزب الأمة فتجعله يتخذ سياسة مماثلة ، كما هو الحال مع أداة تطيع ، وكما فعل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، حينما مال مع الخديو الى الوفاق . بل لقد أصبح الخديو والانجليز معا فى تلك الفترة ، محل هجوم شديد متتابع من « الجريدة » ، التى أحست بحق بخطر هذه السياسة الناعمة ، واشتد الحاحها فى طلب الدستور ، مما جعل السير الدون جورست يبدى فى تقريره لعام ١٩٠٨ حيرته لهذا الموقف الذى كان يظنه قاصرا على المتطرفين من الحزب الوطنى فقط، وليس يليق بالمعتدلين(٤٨).

على أن آراء حزب الأمة ودعوته ، مع ذلك ، لم تستطع أن تشق طريقها فى أذهان الشعب بمثل ماشقت طريقها آراء الحزب الوطنى ودعوته. فلم تحظ أيديولوجية « القومية المصرية » باعتناق يماثل اعتناق أيديولوجية « الجامعة الاسلامية » التى كان يروج لها الحزب الوطنى — ربما لصعوبة الأولى ، وبساطة الثانية ، فى مجتمع عاش طول عمره اسلاميا — كما أن صحيفة « الجريدة » بالرغم من أنها راجت رواجا حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، الا أنها — كما يقول « لانداو » — لم تحظ أبدا بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطنى ، التى كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التى تخاطب العاطفة (٤٩) .

ومع ذلك ، فان حزب الأمة، وبفضل الدراسة العميقةوالفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للأمور ، وهى الصفات التى امتاز بها لطفى السيد — كما يقول محمد زكى عبد القادر — قد أثار فى الشعب موجة من الفكر والوعى ، وطرح على بساط البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم . فلأول مرة ، بدا فى أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات ، وأصل الحكم البرلمانى ، ولأول مرة ، قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية مستندة الى أفكار مدنية لا صلة لها بالدين (٥٠) .

وعندى أنه اذا كان الحزب الوطنى قد غرس فىتلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته فى نفوس الشعب ، فان حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية ، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا . وبمعنى آخر أنه بينما كان عمل الحزب الوطنى قائما على هدم الاحتلال ، كان عمل حزب الأمة قائما على بناء أساس مصر

الحديثة المستقلة . وواضح أن العمليتين : الهدم والبناء يكمل كل منهما الآخر .

وسرعان ما تهيأت ظروف البيئة والمناخ كيما تنضج ثمار هذا البذر المجيد . وذلك فى أحداث الحرب العالمية الأولى التى أسرعت بتحقيق غايات الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، بدرجة لم يكن يحلم بها أى فرد ، ولدرجة أنه لم تكد تنشب ثورة ١٩١٩ حتى تغيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييرا كليا عميقا ، فبعد أن كان استقلال مصر أمرا أوربيا محضا، أصبح أمرا مصريا بحتا ، وبعد أن كانت قصارى مطمع الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية ، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أنأى بقعة من مصر ، وبعد أن كان العمل فى السياسة قاصرا على الطبقة المثقفة فى المدن، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية ، وعن الحماية والسيادة والاستقلال .

حواشي التمهيد

١ ـ عباس محمود العقاد : محمد عبده (سلسلة اعلام العرب) ص ٢٦ ـ ٢٧ .

٢ ـ محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجبرتى ، مصر فى القرن الثـــامن عشر (الطبعة الثانية) جـ ٢ ص ١٤ ـ ١٥

٣ ـ السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده جـ ١ ص ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد فى مصر ، الترجمة العربيـــة لعباس محمود ، ص ١٠ حاشية ١ نقلا عن ١ ج . بروان : الثورة الفارســية ص ٨ ، Browne, E.G., The Persian Revolution. P.8

٤ ـ محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥ .

٥ ـ نفس المصدر ص ٣٣١ ، ٣٨٠.

٦ ـ نفس المصدر ، ص ٣٠٦

٧ ـ تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ٢١١

٨ ـ من خطبة ألقاها مصطفى كامل فى الاسكندرية فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، نقلا عن الدكتور يوسف خليل : تطور الحركة القوميـــة فى مصر من ١٨٨٢ ـ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع ، ص ٢٥٦

٩ ـ أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال) ص ١٣٢ ـ ١٣٣

١٠ـ فتحى رضوان : كفاحنا الوطنى فى نصف قرن ، ص ٧٣ ـ ٧٤ ، نقلا عن خطاب لمصطفى كامل .

١١ـ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٢٦ ، ٢٧

١٢ـ دكتور محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية (كتاب روز اليوسف) ص ٥٦ ـ ٥٧

١٣ـ Landaw, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

١٤ـ عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ص ٩٦ (الطبعة الاولى)

١٥ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر (١٩٥٦) ص ٢٠

١٦ـ الرافعى : المرجع السابق الذكر ص ٩٥

١٧ـ دكتور محمد انيس : المقاومة الشعبية فى مصر الحديثة ، مقال فى كتاب : المقاومة الشعبية فى الشرق (سلسلة اخترنا لك) ص ٧٠

١٨ـ الرافعى : المرجع السابق الذكر ٣٠٦

١٩ و ٢١ـ تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان لعام ١٩٠٦ ص ١٥ ـ ١٦

٢٠ـ محمد رشيد رضا : نفس المرجع السابق ص ٥٩١

٢٢ـ دكتور محمد انيس : المرجع السابق الذكر ص ٧٢ ، دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ١٠٤ (الطبعة الاولى) ، لانداو : المرجع السابق الذكر ص ١٣٥

٢٣ـ تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ص ٥٥ ، ٦٢ ـ ٦٤

٢٤ـ محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٨٩٤

٢٥ـ نفس المصدر ص ٩٧٦ ـ ٩٧٧

٢٦ـ محمد رشيد رضا : المرجع السابق ص ٥٧٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٧ ، ٩٢٤

٢٧ـ نفس المصدر ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧

٢٨ـ نفس المصدر ص ٥٦٦

٢٩ـ نفس المصدر ص ٥٧١ ـ ٥٧٢

٣٠ـ نفس المصدر ص ٩٠٥ ـ ٩٠٦ وهذا الدستور الذى اقترحه الشيخ محمد عبده ووضعه بعد « طول روية ومشاورة مع اصدقائه واخذ آرائهم » ، يمثل وجهة نظر فريق لا يستهان به من المصريين فى تلك الفترة الأولى من تاريخ الاحتلال. ولهذا فهو ذو اهمية فى تاريخ الفكرة الدستورية فى مصر . ويمكن تلخيصه فى المطالب الآتية ١ ـ ان يكون للمصريين مجلس نيابى تنحصر فيه السلطة التشريعية، اى وضع القوانين كلها . ويكون له حق سؤال الحكومة عن تنفيذها ومحاسبتها على اخطائها . ٢ ـ أن يكون للمصريين سلطة تنفيذية ، وهى الوزارة المسئولة ، وتناط بها جميع أمور الحكومة لا يترك منها للخديويين شىء خاص باشخاصهم. ٣ ـ ان يكون رئيس الوزارة مسلما . ٤ ـ ان يكون جميع موظفى الحكومة من المديرين ووكلاء المديريات والقضاء ورجال النيابة وغيرهم ، من المصريين ، بحيث لا يبقى من موظفى الانجليز الا بعض المفتشين ، والا من لايوجد مصرى

يقوم مقامه فى عمله . ٥ ـ تنظيم شئون المعارف والتعليم وجعلها أهم الامور التى يبدا بها مجلس النواب . ٦ ـ قيام المصريين بجميع وظائف الجيش بحيث لا يبقى فيه من الانجليز الا السردار وبعض الوظائف . ٧ ـ الغاء وظـائف المستشارين المسيطرين على الحكومة . ٨ ـ على انجلترا ان تكفل هذا الدستور وتضمن تنفيذه بايدى المصريين ـ وقد فسر ذلك بان تراقب استتبابه والمحافظة عليه مراقبة فقط ، حتى لا يبطله الخديويون .

٣١ـ نفس المصدر ص ٥٩١

٣٢ـ تشارلس آدمز : المرجع السابق ص ٢١٨ ـ ٢١٩

٣٣ـ احمد لطفى السيد : المرجع السابق ص ٤٣ ـ ٤٤

٣٤ـ محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٨

٣٥ـ الجريدة فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٨

٣٦ـ محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٢٣ (كتاب روزاليوسف)

٣٧ و ٣٨ ـ الجريدة فى ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٣٩ـ نفس المصدر فى ٦ يولية ١٩٠٨

٤٠ـ نفس المصدر فى ٢٣ اغسطس ١٩٠٨

٤١ و ٤٢ ـ نفس المصدر فى ٤١ سبتمبر و ٢٩ ابريل ١٩٠٧

٤٣ـ فتحى رضوان : المرجع السابق ص ١٨

٤٤ـ الجريدة فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧

٤٥ـ نفس المصدر فى ١٧ مايو ١٩٠٨

٤٦ـ نفس المصدر فى ٢٤ مارس ١٩٠٧

٤٧ـ نفس المصدر

٤٨ـ تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٠

٤٩ـ لانداو : المرجع السابق ص ١٣٩

٥٠ـ محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٢٦ ـ ٢٧

الفصل الاول

مقدمات ثورة ١٩١٩

١ – تطور مركز انجلترا فى مصر من الاحتلال الى الحماية

نقطة البداية فى مقدمات ثورة ١٩١٩ هى احتلال بريطانيا لمصر فى عــام ١٨٨٢ · ومنذ ذلك التــاريخ أخــذت تتجمع الظروف ، وتتوافر العوامل لقيام الثورة ، فمن ناحية ، أخذت أقدام الاحتلال ترسخ شيئا فشيئا فى أرض مصر ، بعد أن تعثرت فى بادىء الأمر ، حتى انتهى الأمر باسقاط السيادة العثمانية عن مصر ، واعلان الحماية البريطانية عليها فى عام ١٩١٤ · ومن الناحية الأخرى ، أخذت حركات المقاومة تنمو بنمو سيطرة الاحتلال ، وتتخذ لها صورا متعددة وأساليب مختلفة : فبدأت – كما رأينا – بظهور حركة « العــروة الوثقى » ، على يد السيد جمــال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وتطورت هذه الى حركتى الحــزب الوطنى وحزب الأمة اللتين اتخذت كل منهما لنفســها أسلوبا منفــردا للعمل ، ورسمت برنامجا سياسيا مختلفا تعمل على تنفيذه ، واعتنقت أيديولوجية خاصــة تعمل فى اطارهــا · فبينما كان أســلوب الحــزب الوطنى انكار الاحتلال وعدم الاعتراف به ، أو التعاون معه ، كان حزب الأمة يتصل بالسلطات الفعلية» ليضيع يدها على مواطن الخلل ، ويرشدها الى طرق الاصلاح · وبينما كان برنامج لحزب الوطنى يقوم بصفة رئيسية على تأليب الدول الأوروبية على الاحتلال ، واستعدائها عليه ، كان برنامج حزب الأمة يقوم على الاعتماد على تربية الشعب المصرى وتقويمه ليحصل على الاستقلال بنفسه · وبينما كان الحزب ا وطنى يعمل فى رحــــاب الفكرة الدينية ، ويروج لأيديولوجية الجامعة الاسلامية ، كان حزب الأمة يعمل فى رحاب الفكرة القومية ، ويسعى لابراز معالم الشخصية المصرية المتميزة فى وسط الحقل الاسلامى ، ويروج لأيديولوجية جديدة على الأذهان هى القومية المصرية · وكان بفضل هذه الحركات القيادية ، أن أخذ مد الكراهية للاحتلال يرتفع فى نفوس المصريين ، وتنمو الروح القومية فى صدورهم ، حتى تهيأت الظروف للثورة على الاحتلال فى اللحظة التى ظن فيها هذا أن

الظروف قد تهيأت له لهضم مصر فى الامبراطورية التى لا تغيب عن أطرافها الشمس .

وقد اجتاز مركز الاحتلال فى مصر الاطوار الآتية نعرضها فى ايجاز: الطور الأول ، من بدء الاحتلال الى عام ١٨٨٧ بعد فشل اتفاقية درمند ولف Drummond wolff . وفى هذه الفترة ، لم تكن لدى الحكومة الانجليزية فكرة ثابتة عن الاحتلال الدائم لمصر ، بل كانت تفكر فعلا فى الجلاء عن مصر عقب احتلالها (١) ، ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن تعطلت بعد هزيمة هكس فى « شيكان » بما أحدثته من تأثير فاصل على الموقف فى السودان من انتشار الثورة فيه ، وامتدادها الى كل مكان ، مما دفع انجلترا الى التخلى عن موقفها السلبى من شئون السودان ، والنصح لمصر بوجوب اخلائه ، فبطل بذلك كل تفكير فى الجلاء السريع (٢) . على أن الظروف لم نلبث أن ضغطت على يد بريطانيا لاعادة التفكير فى مسالة الجلاء ، وذلك بعد أن اشتدت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال ، وخصوصا بعد أن أخذت ألمانيا فى عام ١٨٨٤ تعيد النظر فى سياستها من تأييد الاحتلال البريطانى لمصر ازاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة ـ فكان أن اضطرت الى التفكير جديا فى حل المسألة المصرية حتى لا تصبح شوكة فى جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب فى مضايقتها واذلالها (٣) . لهذا ، ولانتهاء الحوادث فى السودان ، وما بدا من المتوقع أن تنصرف المهدية الى تدبير شئونها الداخلية ، وينتهى تهديدها لحدود مصر الجنوبية (٤) ، قررت انجلترا ايفاد « سير هنرى درمند ولف » فى بعثة الى القسطنطينية والقاهرة للتفاوض مع الباب العالى على أساس تحديد موعد للجلاء فى سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع تركيا فى ظروف معينة تحدد ، ووضع الوسائل التى يمكن بها اعادة الهدوء والنظام الى السودان . وقد توصل السير درمند ولف الى اتفاق مع الدولة العثمانية فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ بعد مفاوضات شملت سنتين، لم تلبث أن رفضته فرنسا وروسيا اللتان أبلغتا السلطان بأنه اذا وقع شروطه فانهما تصبحان فى حل من احتلال أى جزء من أراضى الدولة العثمانية ، فتحتل فرنسا سوريا ، وتحتل روسيا أرمينيا ، ولا تنسحبان منهما الا بشروط تماثل شروط معاهدة درمند ولف . وقد بنت الدولتان موقفهما على أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال الصفة القانونية التى كان يريدها ، وأنها تعطيه الحق القانونى فى العودة فى الظروف التى يراها ، كما أنها لم

تحدد تاريخا فعليا للجلاء • وهكذا ، تحت تأثير هذه المعارضه القوية ، رفض السلطان التصديق على الاتفاقية (٥) •

وبهذا الرفض دخلت السياسة البريطانية فى مرحلة جديدة نحو مصر ونحو السودان • فمن الثابت أن بريطانيا ، بعد فشل هذه الاتفاقية ، لم تعد تفكر اطلاقا فى احتمال دعوة تركيا للتعاون معها فى المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجا لديها فكرة اطالة أمد الاحتلال فى مصر ، خصوصا وقد أحست ــ كما يقول كرومر ــ بأن فشل هذه المفاوضات قد عزز مركزها ضد أى نقد أوروبى أو اسلامى ، نظرا لأن الفشل لم يحدث بسببها بل بسبب التدخل الفرنسى ــ الروسى (٦) • وفى الحقيقة لقد تحالفت مع هذا العامل عوامل أخرى لها وزنها فى المسألة. وأهمها معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء ، ونجاحه فى حل المشكلة المالية فى مصر على حساب كل اصلاح اجتماعى أو ثقافى فى البلاد (٧) ، وهو النجاح الذى أكسب انجلترا ثقة أوروبا فى الاحتلال ، وجنبها الثغرة التى تنفذ منها دسائس الدول ضدها •

ولقد كان من أثر هذا التحول نحو استمرار احتلال مصر ، إن أخذت سياسة انجلترا نحو السودان تدخل فى طور جديد • فقد أخذ يتزايد لديها الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها ، بالعمل على ابعاد الاخطار التى استمرت تهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ، ووفاة المهدى ، من ناحية الدراويش أنفسهم ، ثم فى مرحلة تالية ، من ناحية أن تتمكن احدى الدول الأوربية الأخرى من انهاء حكم الدراويش ، واخضاع السودان لحكومة قوية تطمع فى السيطرة على حوض النيل من منابع النهر الى مصبه (٨) • وقد توافرت العوامل بين ١٨٨٩ و ١٨٩٦ ــ والأخيرة هى السنة التى تقرر فيها الغزو لاسترجاع دنقله ــ التى جعلت من الممكن أن تتخذ السياسة البريطانية خطة هجومية انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله ، واسترجاع كل السودان • وكان أهم هذه العوامل ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصرى درجة من حسن التنظيم والاستعداد يؤهله للدخول فى حرب كبيرة (٩) ، ثم أخيرا ماظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف السودان ، بل والتوغل فى أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة فى التوغل فى افريقية الوسطى ، و لوصول الى حوض النيل ، وضم اقليم بحر الغزال خاصة الى أملاكها

الافريقية على أســاس انه ملك مباح «Res Nullius» (١٠) وقد كان هذا العامل ، هو ما حول اللورد كرومر عن معارضته السابقة لفكرة استرجاع دنقلة ، أو السودان بأكمله ، على أساس عدم ارهاق مصر بالضرائب الثقيلة أو ارباك ماليتها ، فقد اعترف بان وجود الفرنسيين فى حوض النيل الأعلى، وسباقهم لاحتلال « فاشودة » لاشك فى أنه يدخل تغييرا على الموقف ، وكتب يقول : « انه لما كان من المتعذر الآن ، اخلاء مصر وانهاء الاحتلال منها ، فقد صار واجبا الدفاع عن مصالح مصر الحيوية • ومن الواضح ، أن وجود دولة متحضرة فى أعالى النيل ، وتحكمها فى ميــاه النيل ، يجعل سيطرة هذه الدولة على مصر فى حاضرها ومستقبلها أمرا محققا (١١) •

ولقد كان من الطبيعى ، بعد استرجاع الســودان ، أن تسـعى بريطانيا لمد سيطرتها عليه أيضا ، تثبيتا لسيطرتها على مصر بالتحكم فى أعالى نيلها • وفى الحقيقة أن الاتفاق الثنائى الذى أبرمته بريطانيا مع مصر فى يوم ١٩ ينـاير ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها فى وادى النيـل كله بحيث لم يكن من الممكن أن تتزحزح عن مكانها طالما استمر هذا الاتفاق معمولا به كنظام أساسى للوضع السياسى فى السودان ، ولهذا فان انهاءه باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، ونزع السيطرة الاجنبية عن وادى النيل •

وقد أرادت بريطانيا بابرامها اتفـاق الحكم الثنائى مع مصر ، أن تســوغ مركزها من الناحية الشرعية فى « السودان » • ولكن مركزها فى « مصر » من هذه الناحية كان فى غاية الضعف والوهن ، لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية • ولما كان مركز انجلترا الفعلى فى مصر لايزال هو الآخر يلقى مقاومة من الدول الأوروبية، وخصوصا فرنسا ، عدا ما كان يلقـاه من مقاومة فى مصر نفســها من شعبها ، فلهذا ولتحسين هذا الموقف ، أبرمت انجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا فى ٨ ابريل ١٩٠٤ ، الذى حصلت به على اعتراف فرنسا ، أكبر مناوئيها ، بمركزها الفعلى فى مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير • وقد جاء فى الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك تصرح بأنهــا لا تقصد تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر » ثم صرحت حكومات ألمانيا والنمسا وايطاليا بمثل هذا التصريح أيضا (١٢) •

وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال أقدامه فى مصر من الناحية الفعلية وقد سر به اللورد كرومر سرورا عظيما ، وبالغ في تقديره ، فذكر في تقرير ١٩٠٤ ، أن مقام الحكومة البريطانية بعده أصبح شرعيا من الجهة السياسية (١٣) • وفى الحقيقة ، أنه لم يعد هناك ، منذ ذلك الحين ، ما يحول دون انتحال انجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر ، سوى ذلك الخيط الشرعى الرفيع ، الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية • وقد قامت انجلترا بفصمه ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، وانضمام تركيا الى جانب ألمانيا ، وأعلنت حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، مؤثرة اياها على الضم ، وبذلك أصبح مركز انجلترا فى مصر ، مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية فى نظرها ، ودخلت العلاقا المصرية البريطانية مرحلة جديدة •

٢ ـ تطور الفكرة القومية فى مصر

رأينا فى الجزء الخاص بالتمهيد ، كيف وقع الشعب المصرى ، فى الفترة التى أعقبت الاحتلال حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحت تاثير أيديولوجيتين متصارعتين هما : أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وايديولوجية القومية المصريه ٠ وكيف كانت الايديولوجية الأولى تدعو الى الاستقلال فى اطار التبعية العثمانية ، بينما كانت الأيديولوجية الثانية تدعو الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا ٠ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب المصرى ، بحكم تاريخه الاسلامى الطويل ، متأثرا بالأيديولوجية الاولى ، ومتعلقا بدولة الخلافة ، وقد تأكد موقفه هذا فى حادثين : الاول حادث طابا سنة ١٩٠٦ ، والثانى فى الحرب الطرابلسية سنة ١٩١٢ ٠

فلما نشبت الحرب بين انجلترا وتركيا فى نهاية أكتوبر سنه ١٩١٤ ، كان هذا التعلق بدولة الخلافة فى حساب الفريقين المحاربين ، وكان له تأثيره فى هزائمهما ، وانتصاراتهما فى الحرب على الحدود المصرية : فمن جهة تركيا ، كان هذا الاعتقاد فى مساندة المصريين ، هو ما دفع جمال باشا الى محاولة الاغارة على مواقع تبعد ١٤٠ ميلا عن قاعدته الامامية فى بير سبع ، وعبر صحراء جبلية فى بعض أجزائها ، رملية فى أجزائها الأخرى ، وضد قوات تفوقه عددا بما لا يقل عن أربعة أضعاف الخمسة عشر ألف رجل الذين تحت امرته (١٤) ٠ وكان قد سبق هذه الحملة ، منشور صدر عن الخديو عباس الثانى فى الآستانة فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ الى الأمة المصرية باعلان الدستور (بناء على نصيحة محمد فريد) ، وقد جاء فيه : « ٠٠ ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم ، وحكومته السنية، هى تأييد الفرمانات الشاهانية ، لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية، فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى ، لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ ٠ وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم

بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنيـة والاخلاص لجـلالة الخليفة المعظم ولنـا ولبلادكم • وبما أن الأمل وطيد فى نجاحها بمعونته تعالى ، فاننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل، والغـاء القـوانين المنافية للحـرية •• الخ » (١٥) •

أما فيما يختص بالبريطانيين فى مصر ، فقد كان فى حسـبانهم أيضا منذ البداية ، احتمال قيام المصريين بحـركة داخليـة ، لمساعدة الهجوم التركى ، ولهذا وجدوا من الضرورى الاحتفاظ بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة ، لمواجهة ما قد يحصل من ثورات لصالح الأتراك • ولكنهم عندما وجـدوا أن السـكان لا يظهرون اكتراثا ، وأنه لم تقـم بينهم أية مظاهرات عدائية ، عادوا فبعثوا بهذه القوات الى الاسماعيلية بالسـكة الحديدية ، فوصلتها فى مساء ٤ فبراير ١٩١٥ (١٦) • ويذكر الليفتنانت كولونيل كيرزى أن الاحتفاظ بهذه الحامية الكبيرة فى القاهرة ، قد أضاع من البريطانيين فرصة هزيمة الأتراك هزيمة ساحقة ، وأنه لو كانت هذه القوة الكبيرة فى متناول اليد عند الاسماعيلية ، ولو أن الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ، ونقلها عبر القناة كانت قد اتخـذت ، ولو كانت هنـاك معلومات مبكرة ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة من أيدى القوات البريطانية • وأنه بسبب هذه الأمور ، استطاعت القـوات التركية أن تنسحب بخسائر لا تزيد عن عشرة فى المائة من الأفراد ، كما أن مدفعيتهم خرجت من ساحة المعركة كاملة (١٧) •

ومع ذلك فمن المفارقات حقا ، أنه بينما كان البريطانيون يحتفظون بحامية كبيرة فى القاهرة لاخمـاد أى ثورة قد تنشب لصالح الأتراك ، كانوا فى نفس الوقت يستعينون بالقوات المصرية ، والمدفعيـة المصرية لاحباط الغزو التركى • فبالرغم من أن بريطانيا أعلنت فى منشور اعلان الحرب على تركيا أنها أخذت على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، الا أنه لم تكد تمضى أيام قلائل على هذا التعهد ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشـتراك فى الدفاع عن القنـاة • وفى الحق أن قوة الجيش المصرى ، كما هو موضح فى كتـاب الليفتنـانت كولونيل كيرزى (١٨) ، كانت محسـوبة فى قوة الجيش البريطانى المدافع عن القناة ، وأن الاستعانة بالقوات المصرية ، قد بدأت من قبل نشوب الحرب مع تركيا ، ففى نهاية شهر أغسطس ، صدرت الأوامر لسلاح الهجانة المصرى باستطلاع شواطىء القناة ، والقيام بأعمال الدوريات للوقاية (١٩) •

ولهذا فعندما وجه جمال باشا هجومه الرئيسى ضد دفاعات القناة الوسطى ، بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى ، ليقطع خط السكة الحديدية الوحيد الذى يصل القناة بالنيل عند القاهرة ، قوبل بنيران مشتركة من البطارية الخامسة المصرية ، والبطارية التاسعة عشرة من مدفعية الميدان لانكشاير (٢٠) • وكان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى ، الذى لقى حتفه فى هذه الموقعة بعد انتصاره • وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ضد الاتراك ، ومنح الضباط والجنود الميداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم (٢١) •

هذا الموقف الذى وقفه الجيش والشعب المصرى ، هل يمكن أن يعزى الى تحول فجائى فى شعور المصريين نحو الأتراك ونحو الانجليز أيضا ؟ أم يعزى الى نضج فجائى فى الشعور القومى المصرى ، جعل المصريين ينظرون الى جيش الدولة العلية نظرتهم الى جيش عدو غاز ، لا جيش تحرير من ربقة الانجليز ؟ أم أن تصريحات الانجليز التى صاحبت اعلان « الحماية » ، وخاصة خطابهم الى السلطان حسين عن تحرير البلاد من السيادة العثمانية ، وتصريحات ملكهم بأن الحماية اجراء قصد به « التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال البلاد» (٢٢) ، كانت السبب فى هذا التحول الفجائى؟ أم أن موقف المصريين يعود الى اجراءات الأمن البريطانية ؟ ، وهى الاجراءات التى منها قانون منع التجمهر الذى صدر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤، واعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى الطريق أو فى محل عمومى تجمهرا يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أوبغرامة أقصاها عشرون جنيها• ومنها بسط الأحكام العرفية على البلاد ، لأول مرة فى تاريخها ، ووضع الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الأحكام العرفية على البلاد • ومنها تعطيل الجمعية التشريعية ، واضطهاد العناصر المتطرفة المتشيعة لدولة الخلافة من رجال الحزب الوطنى وتشتيت أعضائه وأنصاره بالاعتقال ، والنفى الى مالطة وأوروبا (٢٣) •

فى الحقيقة أن اجراءات الأمن البريطانية لم تحل دون قيام ثورة مارس ١٩١٩ • بل لقد كانت من أسباب انفجارها • والواقع أن الساسة المصريين انقسموا منذ قيام الحرب العظمى الى قسمين : قسم يتشيع للألمان والأتراك ، ويتكون من الخديو عباس الثانى وأنصاره ، ورجال

الحزب الوطنى وأشياعهم ، وقسم يتشيع لانجلترا والحلفاء ، ويتكون من رجال الحكومة القائمة ، (ومنهم بعض الشخصيات القوية التى لعبت فيما بعد دورا كبيرا في التاريخ القومى ، مثل عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، واسماعيل صدقى باشا) ، وأنصارهم ، ومن رجال حزب الأمة وأنصارهم ، كما يضم هذا القسم أيضا المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا وانجلترا • ولقد كان القسم الأول يؤمن بأن الانحياز الى جانب ألمانيا ، يؤدى الى استقلال مصر ، وكان لهؤلاء المتشيعين العذر فى هذا الاعتقاد بسبب الانتصارات العظيمة التى أحرزها الألمان فى بداية الحرب ، حتى أن أحد رفقاء الخديو عباس كتب الى عدلى باشا محاولا ضمه الى صفهم ، وكان مما قاله له : « انه بعد موقعة البحيرات الماسورية لن تقوم لروسيا قائمة ، وأن النصر أصبح محققا للألمان » (٢٤) • ولا شك أن تأثير الزحف الألمانى المظفر عبر بلجيكا ، وما انطلق من الاشاعات حول الهزائم الانجليزية ، كان له تأثيره فى مصر • فيذكر « رونالد ستورس » ، السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية ، أن موجة من الشعور العدائى للانجليز ، والموالى للألمان ، قد سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر لدرجة أدهشت بعض الأوربيين ، بل حتى حيرت المراقبين المصريين (٢٥) • ولما وصلت القوات التركية فى أول شهر فبراير ١٩١٥ ، وكانت قد ترامت بذلك الأنباء التى تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف ، أخذ المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ، ليبدأوا حركتهم ، بينما أخذوا يذيعون أن الجيش التركى جيش عرمرم لن يستطيع الانجليز صده • ولقد كان الجيش التركى من جانب آخر ، يرجو أن يثور المصريون ليسهل عليه تخطى القناة أثناء انشغال الانجليز بقمع الثورة ، فكان اتكال كل من الفريقين على الآخر ، من أسباب تقهقر القوات التركية وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف (٢٦) •

أما الفريق الآخر من المصريين الذى تشيع لجانب الحلفاء ، فكان على رأسه ــ كما ذكرنا ــ رجال الحكومة وحزب الأمة • وكان من رأى رشدى باشا ــ كما كتب بذلك الى الخديوى عباس فى أول أكتوبر ــ « ان من مصلحة (الخديو) ومصلحة البلاد ، عدم التردد فى انتهاج سياسة تقرب ومسالمة مع انجلترا ، ولو بالتجوز عن شىء من الاعتزاز بالنفس • وقد بلغ من ثقتى بهذا الرأى أنه لولا أننى أخشى أن أوقع البلاد فى مأزق لا مخرج منه ، لما ترددت فى تقديم استقالتى » ، وكان رشدى يستند فى ايمانه بانتصار انجلترا الى « عبر التاريخ » و « غريزة البقاء » التى

ستدفع الأمم الى التحالف لصد ما كان الألمان يحاولونه من بسط سلطانهم على العالم (٢٧) ٠ ويمكن فهم فلسفة هذا التشيع لجانب انجلترا فيما أدلى به رشدى باشا لصاحب جريدة الأهرام ومدير الجورنال دى كير فى ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، فقد ذكر « أن الذين يتصورون أن نتيجة انتصار الألمان ، ستكون تسليم مصر الى أبنائها ، ما هم الا سذج بله ، فاذا ما انتصر الالمان ، لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى ، وبعبارة أخرى ، أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة ، وهى انجلترا ، دولة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار ، وهى ألمانيا » (٢٨) ٠ وسنرى أن هذه الفكرة ـ فكرة المفاضلة بين استعمار واستعمار ـ سوف يروج لها على يد جريدة المقطم وحزب الأمة ، عندما يفقد الأمل فى الحصول ، من انجلترا ، على وعود بشأن مستقبل مصر بعد الحرب ٠

وكانت « الجريدة » لسان حزب الأمة ، قد أخذت تكتب فى بداية الحرب تؤيد الحلفاء ـ انجلترا وفرنسا ـ وكان لطفى السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا ، واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد ٠ وكان يعتقد ـ كما صرح بذلك للدكتور هيكل فى ذلك الحين ـ أن مباحثات تجرى بين رشدى باشا والانجليز ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب ، جلت انجلترا عن مصر ، واعترفت باستقلالها التام (٢٩) ٠ فلما ضعف الأمل فى صدور تصريح من انجلترا فى ذلك المعنى ، بدأت صحيفة المقطم تروج لفكرة انه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول ، فانها تختار انجلترا ٠ وأخذت « الجريدة » تكتب كتابة مخففة فى هذا المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لابد من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترضاها مصر ٠ ومع أن لطفى السيد لم يكن هو الذى يكتب هذا الكلام ، الا أنه كان ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ مسئولا عن « الجريدة » وعن كل ماينشر فيها (٣٠) ٠

وفى الحقيقة أن هذه المفاضلة المشينة بين استعمار واستعمار ، كانت فى ذلك الحين ضرورة تفسرها ظروف العصر الاستعمارى الذى كانت تتجلى ملامحه فى الحرب الاستعمارية التى كانت تدور اذ ذاك بين الدول الطامعة فى المغانم من كلا الجانبين ٠ وفى الواقع أن الفريق الذى كان يتشيع للألمان ولدولة الخلافة ، وفى يقينه أن انتصار هذا الجانب سوف يحقق استقلال مصر ، كان واهما ٠ ذلك أن تركيا لم تدخل الحرب فى جانب ألمانيا

الا بعد أن أدخلت هذه فى روعها أن انتصارها فى الحرب الأوروبية يمكنها من استعادة مصر الى الامبراطورية التركية ، وضم الهند وجميع البلاد الاسلامية الى الخلافة فى القسطنطينية ، وأن تركيا سوف تخرج من الحرب أعظم دولة اسلامية فى الشرق (٣١) ٠ ولم يكن من المعقول أن تحث ألمانيا تركيا على غزو مصر لتحريرها وتسليمها الى أهلها ٠ ويلاحظ أنه لم يصدر من ألمانيا وعد أو تصريح فى أى وقت من أوقات الحرب بأن مصر سوف تنال استقلالها عند انتهاء الحرب ، ولم يكن فى وسعها أن تصدر هذا الوعد أو التصريح ٠

ولقد كشف محمد فريد بك فى مذكراته الستار عن النوايا التى كانت تنتويها تركيا لمصر ، وهو أدرى بذلك بحكم وجوده أثناء الحرب فى أوروبا ، واحتكاكه بالأتراك ٠ فقد كتب عن طلعت باشا ، وهو الذى خلف سعيد حليم فى الصدارة فى فبراير سنة ١٩١٧ ، قائلا انه كان يطمع فى استرجاع مصر ولاية عثمانية بسيطة ٠ وذكر عن جمال باشا انه كان طامعا فى فتح مصر لنفسه ، وأنه كان يكره المصريين الأحرار ٠ وفى حديث لمحمد فريد بك مع الهر « زيمرمان » وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، فى يناير ١٩١٦ ، قال : « ان الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر ٠ ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة ٠ وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر مع النمسا ٠ على شرط المساواة فى الحقوق والاستقلال التام » ٠ (٣٢) ويلاحظ هنا أن هذا الاتجاه لمحمد فريد يتعارض مع المنشور الذى أصدره الخديو عباس الثانى وأعلن فيه الدستور لمصر وفيه أن الغرض من تسيير الجيوش العثمانية الى مصر ، هو تأييد الفرمانات الشاهانية ، **واعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل عام ١٨٨٢** ٠ وعلى كل حال ، فان الأطماع بخصوص مصر لم تكن ــ كما تبين محمد فريد ــ قاصرة على طلعت باشا وجمال باشا ، بل شاركهما فيها معظم زعماء الاتحاديين الذين كانوا يكتمون نياتهم ، حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر فى نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولهذا لم يرضوا أن يقيدوا أنفسهم بأى عهد نحو مصر فى بداية الحرب (٣٣) ٠

مهما يكن من أمر ، فبسبب انحياز رشدى باشا الى جانب انجلترا فى بداية الحرب ، للأسباب التى أوردها فى تصريحاته السالفة الذكر ، لم ير من المناسب الوقوف فى وجه انجلترا ، التى ضغطت عليه لاصدار قرار ٥ أغسطس ، وهو القرار الذى تضمن انكار سيادة تركيا ، لأنه حدد موقف مصر فى الحرب الدائرة الى جانب الحلفاء ، بالرغم من أن تركيا لم

تكن قد أعلنت حين ذلك انضمامها لألمانيا رسميا · (٣٤) كما رحب رشدى باشا باجراء الحماية فى يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، لأنها « بينما تضمن لمصر الحماية من أى عدوان أجنبى ، فانها فى نفس الوقت لا تشتمل على تغيير فعلى فى وضع مصر، وانها باب واسع يمكن أن يكون استقلالا داخليا» ·(٣٥) وبالرغم من أنه أفلح فى الضغط على بريطانيا ، عن طريق التهديد بالاستقالة ، لتتعهد فى منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تتحمل وحدها مسئولية الحرب ، الا أنه وجد من الضرورى أن يسدى كل معونة ممكنة للانجليز لمساعدتهم على كسب الحرب ، حتى يستند الى هذا العون فى تعزيز ما كان يعتزمه من المطالبة « بأكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب » · ولهذا جعل تحت تصرف القائد العام — كما يقول بنفسه — جميع موارد مصر من مال ومئونة ووسائل نقل ورجال ، وأرسل جيشا الى فلسطين للمساعدة الدائمة يبلغ عدده مائة وسبعة عشر ألفا (فرقة العمال وفرقة الجمالة) · ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف من رجال مصر · وقد اعترفت بهذه المعونة التى قدمتها مصر للجيوش البريطانية ، هيئة أركان الحرب البريطانية ، وفى مقدمتها القائد العام · (٣٦) · وقد ذهب رشدى باشا فى تقديم مساعداته الى استدعاء الرديف المصرى للخدمة العسكرية فى أوائل عام ١٩١٦ ، بناء على طلب السلطات العسكرية لاستخدامه فى تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، بعد أن أصبحت القنال عرضة لغزو تركى — ألمانى من جهة فلسطين (٣٧) · ومع أن تحول استراتيجية الجيش الانجليزى ، من الدفاع الى الهجوم ، بعد فشل الهجوم التركى على القنال فى يوليو ١٩١٦ ، قد غير نظرة الحكومة المصرية الى الموقف ، اذ أصبح الجيش الانجليزى فى نظرها لا يقوم بالدفاع عن حدود البلاد ، وانما يندفع فى مغامرات حربية أخرى بعيدة عن الأراضى المصرية لا تهم مصر فى كثير أو قليل ، ولا تنال من ورائها سوى الغرم ، الا أن رشدى باشا استمر مع ذلك فى تقديم مساعداته ، مؤمنا بأن اجابة طلبات القيادة البريطانية يتيح له فيما بعد — كما يقول لويد — فرصة الحصول على شروط أحسن بالنسبة لمستقبل مصر (٣٨) ·

ولم تلبث الحرب العظمى أن انفجرت بانقلابين خطيرين هز كلاهما العصر لاستعمارى هزا عنيفا ، الانقلاب الأول ، قيام الثورة الاشتراكية العظيمة فى روسيا التى قسمت العالم الأوروبى من الناحية الأيديولوجية الى قسمين : قسم اشتراكى يقابله قسم استعمارى · وقد أسرعت الثورة البلشفية بشق خط عميق بين العالمين ، عندما أذاعت الوثائق السرية

المحفوظة فى وزارة الخارجية القيصرية ، فنفضت يدها بذلك من تراب العصر القديم ٠

هذا هو الانقلاب الأول ٠ أما الانقلاب الثانى فقد حدث داخل العالم الرأسمالى نفسه ، وهو اطلاق الدكتور ولسن مبادئه ونظرياته المشهورة عن « سلم بلا نصر » و « حق تقرير المصير » و « تأليف عصبة الأمم » ٠ فان هذه المبادىء كانت تمثل أقوى تحد لمعتقدات العالم الاستعمارى التى كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة ، وتحكيمها بشكل مطلق فى كل نزاع ٠ فكان من حق هذه المبادىء الجديدة أن تثير آمالا جديدة فى صدور الناس فى عصر جديد ينزع الى السلام والعدل ، ويخلو من دواعى الحـــرب ٠

وقد كان من الطبيعى أن تتقبل الأمة المصرية ـ ككل أمة مشرئبة الى الحرية ـ هذه المبادىء السامية فى فرحة بالغة ، وتصدقها وتؤمن بهـــا ، وتثق فى أنها سوف تحصل عن طريقها ، وبفضل ماتمنحه لها من الحرية والحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، على الاستقلال السياسى كاملا ٠ والحق أن آمال المصريين التى علقت بالتساوى على انتصار الألمان أو الحلفاء ، سرعان ما التحمت حول المبادىء الجديدة التى بشر بها الرسول الأمريكى الجديد ٠ ويظهر هذا جليا فيما ذكره الدكتور هيكل فى مذكراته ٠ فقد ذكر أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قابله فى مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، وهتف به متهللا : « انتهينا يا سيدى ، لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر ويتم الجلاء » ٠ ومع أن الدكتور هيكل أبدى بعض الشك فى امكان تحقق هذه المبادىء ، الا أن الأستاذ الرافعى دافع عنها بقوله : « ان الولايات المتحدة ، هى التى انتصرت فى الحرب ، وهى ليست دولة استعمارية ، وهى تريد ، صـــادقة ، ألا تقوم حرب ثانية ، وهى لذلك ســـتفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » ٠ وكان آخر ماقاله هذه العبارة : « لقــد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة » ٠ (٣٩) وهذه العقلية القانونية سوف نراها تسيطر على السياسيين المصريين حتى اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ٠

هكذا أثرت المبـــادىء التى جاهر بها الرئيس ولسن تأثيرا قاطعا سريعا فى الرأى المصرى ٠ فان الذين كانوا ينتظرون فى مصر نصرا ألمانيا عثمانيا ، ويرحبون به فيما مضى وجدوا فى المبادىء الجديدة طوق النجاة ، سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، اذ فى الحالة

الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانجليزى ، وفى الحالة الثـانية منع احتلال البلاد من احدى الدول الغالبة ـكما يقول الأمير طوسون ـ(٤٠) أما الفريق الثانى فقد شعر أن سلوك البلاد عامة فى الحرب ، ومعـاونة السلطان ووزرائه ، والبذل الكثير الذى دعيت الأمة اليه فلبته ، سوف يعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا لهم مراعاة خاصة عند انتصارها ، حتى أن رشدى باشا ـ كما ورد فى تقرير ملنر ـ فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية ٠ (٤١) ولم تلبث أن نشطت هذه الحركة ، بنشر التصريح الانجليزى الفرنسى فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ عن **سورية والعراق** ٠ وهو الذى ورد فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا عاما ، وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم ٠ (٤٢) ولم تكد تنتهى الحرب ، حتى نظمت فى مصر حركة قوية للمطالبة بحقوق البلاد على أساس المبادىء الجديدة ٠ وكان بطل هذه الحركة الجديدة هو « الوفد المصرى » الذى قام على أســـاس فريد فى التـاريخ المصرى الحديث ، هو التوكيل الشعبى ٠

٣ ـ الاختمار الثورى فى المجتمع المصرى

الفــلاحون :

تلاشى بين ألسنة نيران الحرب العالمية الأولى كل ما دبره الانجليز فى الثلاثين سنة السالفة من أساليب لاجتذاب القاعدة الشعبية من الفلاحين الى صفوفهم • ذلك أن انجلترا ، وهى تخوض غمار نضال مميت من أجل حياتها ، لم تكن على استعداد لأن تحسب حسابا لما سوف يترتب على اجراءاتها لاحراز النصر فى المســـتقبل من آثار • ومن ثم فلم يكن لمصر مهـرب من أن تتلقى الضغط المتزايد النـاجم عن تزايد حاجات انجلترا لمواصلة الحرب، ومايقتضيه·اتخاذها لمصر قاعدة لجيوشها الامبراطورية(٤٣)•

ومنذ البداية ، قامت انجلترا بنقض تعهدها بتحمل اعباء الحـرب وحدها دون الاحتياج الى مساعدة من قبل المصريين • اذ لم يمض على اعلان هذا التعهد وقت قصير ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى ــ كما ذكرنا ــ لتقوم بنصيبها فى الدفاع عن قناة السويس • (٤٤) ولم يلبث اعداد حملة « غاليبولى » الفاشلة أن استدعى تدفق القوات الامبراطورية على مصر ، واتخاذ الاسكندرية قاعدة لقوات البحر المتوسط فى أوائل سنة ١٩١٥ • (٤٥) ومنذ ذلك الوقت ، اضطرد جمع العمال ، والمتطوعين من البلاد ، لارسالهم تارة الى شبه جزيرة سينا وتارة الى شبه جزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل • (٤٦) وقد استمر جمع هؤلاء المتطوعين طوال أيام الحرب حتى بلغ عددهم نيفا ومليون مصرى (٤٧) •

وفى أول الأمر كان الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين • على أنه بعد أن ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العـدد الكافى من المجندين ، اضطر الأمر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصـول عليهم • (٤٨) والحق أنه منذ السنة الأولى للحرب ، أى منذ عام ١٩١٥ ، كانت الصيحات تتعالى فى طلب العمال المصريين ، ليس فقط من الجبهة المصرية ، بل من جبهات الحرب الأخرى ، وذلك منذ أن أظهرت فرقة عمال

مصرية صغيرة كانت قد أرسلت الى « مدروس Mudros » فى أغسطس ١٩١٥ ، بناء على طلب قيادة جيش البحر المتوسط ، من الكفاءة ما سرى صيته فى جميع الميادين (٤٩) ٠

ولكن ، لسوء حظ انجلترا ، فان الفلاحين المصريين لم يكن لديهم أية رغبة فى الانخراط فى فرق العمل ٠ فالفلاح المصرى كان عزوفا عن ترك قريته ، وخصوصا فى ذلك الوقت الذى كانت ترتفع فيه أثمان المحاصيل الزراعية ، ويتوفر فيه العمل والمال فى مسقط رأسه ٠ كذلك فلم يكن يجذبه للعمل فى الجيش أى شعور وطنى لأنه كان يفهم أن الحرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو، وانما تخص انجلترا وحدها باعترافها بذلك ٠ وعلى هذا فعندما تقرر أن يتسع نطاق استخدام العمال المصريين ، لم يكن مفر أمام السلطات العسكرية من اتخاذ اجراءات القسر للحصول عليهم (٥٠) ٠

وفى الحق أن الضغط على الحكومة المصرية من أجل الحصول على المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال لم يلبث أن أخذ يتخذ صورة ملحة فى سنتى ١٩١٧ ، ١٩١٨ ٠ (٥١) وكان ذلك فى الوقت الذى ضاع فيه الأمل نهائيا فى الحصول على عمال بطريق التطوع ، بعد أن سرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فرقة العمال المصريين للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سيناء فى **ابريل ١٩١٦** ، وما أسفرت عنه من حدوث اصابات بينهم (٥٢) ٠ ولهذا ألحت القيادة العامة حينذاك فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على العمال ٠ بيد أن هذا الطلب لم يلق قبول المندوب السامى « **السير ونجت** » الذى أشار ، بحق ، الى أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا صريحا **لتصريح ١٩١٤** ٠ وقد قاومت الحكومة المصرية هذه الفكرة أيضا لأنها تلقى على عاتقها مسئولية ضخمة (٥٣) ، ولكنها ، تحت اصرار السلطات العسكرية ، لجأت الى المزيد من الضغط الادارى للحصول على المتطوعين ، كما لجأت أيضا الى وسائل الاستمالة ، فاصدرت فى أكتوبر١٩١٧ اعلانا تعفى فيه من كافة ألالتزامات التى يفرضها قانون الخدمة العسكرية ، كل من يقضى فى أى جيش اضافى اثنى عشر شهرا ٠ (٥٤) ولما لم يجد ذلك كله ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين ، تقديم عدد معين من المتطوعين شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مسئولا ، وفى مقابل ذلك ــ أعفته من محاسبته عن الاجراءات التى يتبعها فى الحصول على نصيبه (٥٥) ٠

وبهذا عادت ــ كما يقول « لويد » ــ أساليب الظلم القديمة التى

باهى الانجليز بالقضاء عليها • (٥٦) وأصبح الفلاحون يؤخذون من الطرق والحقول ويرسلون تحت السلاح الى الجيش • (٥٧) • وكان رجال الحكومة يدخلون القـرية ، وينتظرون رجوع أهاليها الى منازلهم فى الغـروب ، فيحدقون بهم كالأنعام ، وينتقون خيرهم للخدمة ، فاذا رفض أحدهم هذا التطوع الاجبارى جلد حتى يقر بالقبول • وعلى هذا النحو سيق أطفال من سن الرابعة عشرة وشيوخ فى سن السبعين ويزيد (٥٨) •

ويحرص الكتاب الانجليز على اثبات الاشارة الى أن ذلك كله تم فى وقت خفت فيه رقابة الموظفين الانجليز بسبب سحبهم للعمل فى جهـات أخرى • كأنما كان وجود هؤلاء الموظفين بحائل دون حدوث ما حدث • ولكن هذه الاشارة لا تستحق الاهتمام ، لأن الأسلوب الذى تم به الحصول على المتطوعين كان ضربة لازب ، ســــواء أقام به الموظفون المصريون أم الانجليز ، لأنه مبنى على القسر والارغام ، ولما كان هذا القسر يتم بناء على ضغط واصرار السلطات العسكرية البريطانية ، فلا شىء يخفف عن بريطانيا مسئوليتها الكاملة عن كل ما حدث •

وعلى كل حال ، فقد تعـرض الفلاحون ، بالاضافة الى مصـــادرة أرواحهم ، الى مصادرة حيواناتهم الأهلية وحبوبهم أيضا(٥٩) ، اذا استولت عليها السلطة العسكرية بأبخس الأثمان ، وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى الأسواق • وفرضت على كل مركز من مراكزالقطر ، مقدارا معينا من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار • وكان يطلب من الأهالى فى بعض الأحيان ، أكثر مما عندهم ، فيضطرون ، تحت تأثير الضغط ، الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ثم يقدمونه كرها بالسعر البخس • (٦٠) وكأنما كان هذا كله دون الكفاية ، فقد تعرض الفلاحون لسطو عصابات الأشرار المسلحة ، دون أن يستطيعوا لها دفعا بعد أن قامت الســلطات بمصادرة أسلحتهم ، وعجزت عن مصادرة أسلحة الأشرار الذين أفلحوا فى تهريبها (٦١) •

وهكذا تعرض الفلاح المصرى لضروب من الذل أعادت الى ذهنه ذكرى المظالم التى عاناها أيام الحكم التركى القديم ، فعافت نفسه الحكم الأجنبى بكل صوره سواء أكان تركيا أم انجليزيا ، وتوقدت فى قلبه رغبة دفينة فى الاستقلال • ولذلك ما كاد يرى ، اثر انتهاء الحرب ، تلك الهيئة التى أطلقت على نفســها اسم « الوفد المصرى » تطالب « بالاســتقلال التــام حيثما وجدت الى ذلك سبيلا » ، حتى تمت الاستجابة فى صـــدره لتلك الصيحة ، وراح يؤيدها بكل قواه عن يقين وفهم تام لمدلولها ، وما تحمل

فى طياتها من بشائر الخير له ، وذلك لأول مرة فى حياته ، بعد أن كانت من قبل مجرد كلمة يهتز لها سمعه دون أن يعيها فؤاده ، وتضطرب لها عاطفته دون أن يحسها بعقله ومصلحته . وكان أن ثار لتهز ثورته قوائم الاحتلال فى أوج انتصاره .

كبار ملاك الأراضى :

لم تخسر بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الأولى مسالة الفلاحين فقط ، بل خسرت الى جانبهم طبقة كبار الملاك التى كانت تميل من قبل الى التفاهم مع الاحتلال ، وذلك بسبب ما نالها من جراء سياستها القطنية . فعلى أثر نشـوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، أخذ سعر القطن ينزل تدريجيا بسبب خوف مستوردى الأقطان المصرية فى البلدان الأجنبيـة من غلق الأسواق التى يبيعون فيها منتجاتهم . وكان أن انخفض متوسط ثمن القنطار الى اثنى عشر ريالا ، بعد أن كان ثمنه فى السنة السابقة تسعة عشر ريالا . وتسبب عن ذلك خسارة جسيمة أصابت ملاك الأراضى .

ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا . فقد ازداد طلب الدول الأجنبية على الأقطان المصرية ، وأخـذت أسعاره فى الصـعود من أول موسـم ١٩١٥ ـ ١٩١٦ . وقد توقع ملاك الأراضى أن يعوضهم هـذا الصعود بعض ما خسروه ، ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنا بثلث « الزمام » . (٦٢) مما جعل كبار الملاك يصيحون فى طلب الغـاء هذا التحديد ، وتم لهم ذلك فى عام ١٩١٦ . (٦٣)

على أن فرصـتهم للاستفادة من ارتفاع الأثمـان لم تمتد الى حيث يشتهون . ففى يونية ١٩١٧ قررت الحكومة ، بتوجيه المستشار المالى ، تحـديد سعر القطن **بثلاثة وعشرين ريالا** ، وهـو سعر يقل عن سعره الحقيقى . وقامت بالغاء أوامر تصدير القطن ، وحصرتها فى عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية . فكان هذا الاحتكار فى يدها وسيلة للتحكم فى أسعار ما تشتريه من المحصول . (٦٤) ثم أصدرت فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، تحت تأثير الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية فى البلاد لتهديد خطير ، مرسوما حرمت فيه زراعة القطن فى مصر العليا ، وقيدت زراعته بثلث الأراضى القابلة للزراعة فى الأجزاء الأخرى من القطر . (٦٥) ولم يلبث ملاك الأراضى أن أصيبوا بخسارة اقتصادية فادحة فى موسـم ١٩١٨ ، عندما احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعـه فى ذلك العام ، وما كان مخزونا من محصول ١٩١٧ ، للاحتفاظ للامبراطورية

البريطانية وحلفائها بالموارد الطبيعية اللازمة لحاجاتهم الضرورية • وحددت شراءه بمبلغ اثنين وأربعين ريالا للقنطار من رتبة « فولى جود » ، بينما كان سعره وقت اصدار هذا القرار فى الخارج أربعة وستين ريالا • (٦٦)

وهكذا ، بالرغم من الفائدة المحققة التى لا تنكر ، والتى جناها كبار الملاك بسبب ارتفاع أسعار القطن من جانب ، وارتفاع الايجارات الناشىء عن هذا الارتفاع فى الأراضى الزراعية من جانب آخر ، الا أنهم كانوا من أشد الفئات سخطا على الانجليز • لأنه فى الوقت الذى لم يكن للانجليز فضل فى هذا الارتفاع وانما هى ظروف الحرب ، الا أن الانجليز ، بتحكمهم فى أسعار القطن واحتكاره ، لم يتركوا لهم فرصة التمتع بأقصى ما يمكن تحقيقه من هذه الأرباح الاستثنائية التى أتت بها الحرب • وكان لذلك حزازة شديدة فى نفوسهم ظهر أثرها فى موقفهم من ثورة الشعب فى عام ١٩١٩ ، واشتراكهم مع طبقات الأمة فى الكفاح المجيد من أجل الاستقلال•

الرأسماليون :

كان النشاط الاقتصادى فى مصر ، عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تموله ، وتشرف عليه وتنهض بشئونه جميعا ، فيما عدا الأعمال البسيطة التى لا يمكن جلب من يقوم بها من الخارج جلبا اقتصاديا • (٦٧) ذلك أن العشرين سنة التى سبقت الحرب قد رأت توغل رءوس الأموال الأجنبية فى الشئون المالية المصرية ، الى أن بلغ رأس المال الأجنبى فى عام ١٩١٤ مايعادل ٩١ فى المائة من مجموع الأموال التى تستغل فى الشركات المساهمة ، دون أن يشمل ذلك شركة قناة السويس • (٦٨)

ومع ذلك ، فان معظم هذه الأموال لم يكن يستغل فى الصناعة ، لأن الممولين الأجانب من ناحية ، كانوا غير راغبين فى منافسة صناعات بلادهم، ومن الناحية الأخرى ، كانت سياسة الاحتلال الانجليزى تقضى ببقاء مصر زراعية بسبب اتجاه المصالح الاقتصادية للادارة البريطانية فى المقام الأول نحو التوسع فى زراعة القطن • (٦٩) وعلى ذلك ، فقد كانت مصر تستورد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأوروبية •

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان أول آثارها انقطاع سيل رءوس الأموال الأجنبية عن التدفق الى البلاد • (٧٠) وكان الأثر التالى ، هو تعذر استيراد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأجنبية • (٧١)

وهكذا أتيح لرأس المال المصرى فرصة النزول الى السوق التى كانت وقف على رأس المال الأجنبى ، فى ظل حماية الزامية جادت بها ظروف الحرب .

والحقيقة أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت ، من قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحس بالضيق ، لطغيان النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، وكان من الاصوات التى عبرت عن هذا الضيق ، طلعت حرب ، الذى كان من رأيه أن السبيل الى تحرير مصر الاقتصادى هو انشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصريه وبادارة مصرية . وقد سبقه فى ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ للنظر فى اصلاح أحوال البلاد الاجتماعية . فقرر المؤتمرون أنها فكرة صالحة للعمل ، جديرة بالنظر والتدبر . فلما جاءت سنة ١٩١٣ أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » ألم فيه بحالة البلاد المالية والاقتصادية ، وبين أدواءها ووجوه النقص والضعف فيها ، وأشار بانشاء بنك مصر كعلاج ملائم . وقد أحدث ظهور هذا الكتاب صدى قويا بين الرأسماليين المصريين . (٧٢)

ولاريب أن الواقع الاقتصادى للبلاد ، كان يدفع أصحاب رءوس الأموال المصريين الى التفكير . فالأرض الزراعية كانت محدودة فى مصر ، وبازدياد السكان ، وتكدس رأس المال ، والسيطرة على أسعار المحاصيل من قبل الاستعماريين ، ارتفعت أسعار الأرض وانخفضت الأرباح ، وبالمقارنة بالصناعة لم تعد الأرض تدر العسل واللبن . (٧٣)

وهكذا نستطيع القول بأن الرأسمالية المصرية عندما نشبت الحرب العظمى ، كانت على قدر من الوعى يدفعها الى الاستفادة من الفرصة التى هيأتها لها الأقدار . وقد تمثل هذا الوعى فى أمرين : **أولا** ــ ارتفاع رءوس الأموال المصرية فى البنوك ارتفاعا سريعا ، وخاصة فى البنك الأهلى ، والبنك الانجليزى المصرى . فقد زاد رصيدها فى سنة ١٩٢٠ الى ٣٥٫٥ مليون ، بعد أن كان ٦٫٥ مليون جنيه فقط ، فى سنة ١٩١٤ . (٧٤) **ثانيا** ــ دخول الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة فى ظل الحماية المؤقتة التى فرضتها الحرب بانقطاع الواردات من الخارج من جهة ، واشتداد الحاجة الى صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء ، كما تسد حاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، والصناعات المعدنية المختلفة من جهة أخرى . (٧٥) وقد ظهرت دلائل اهتمام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها ، والاستفادة من الظروف التى أتيحت لها فى تأليف الحكومة « لجنة التجارة والصناعة » المعروفة فى ١٩١٦ من فحول الرأسماليين المصريين ، ومن بينهم طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوى

باشا وغيرهم · وذلك لدراسة الأسس التى تشاد عليها الصناعة · وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا ظل يعتبر ، لأمد طويل ، دستورا للسياسة الصناعية التجارية فى مصر · وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد حتى غدت مصلحة كبرى لها مدير عام ثم صارت وزارة التجارة والصناعة · (٧٦)

على أن الرأسمالية المصرية ، وهى تعلم أن الحماية التى جادت بها الحرب حماية مؤقتة ، وأن اقدامها على خلق صناعة كاملة تستطيع أن تنافس بها البضاعة الأجنبية بعد الحرب ، أمر لا يمكن تحقيقه فى وقت وجيز (وذلك بسبب نقص التعليم الصناعى من جهة ، وبسبب تعذر استيراد الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة من الخارج من جهة أخرى) يضاف الى هذا رغبتها فى عرض السلع فى السوق فى أقصر وقت ممكن تحقيقا للربح السريع ــ كل هذا جعل معظم المشاريع الصناعية التى ظهرت فى ذلك الحين لمواجهة ظروف الحرب ، من النوع المحدود الموارد ، والذى يتبع نظم الانتاج الفنية العتيقة · (٧٧)

وهكذا بات أمام الرأسمالية المصرية سبب تقاتل من أجله عند انتهاء الحرب ، وهو توفير الظروف التى تكفل لها بناء صناعة أهلية كاملة ، وتوفر للاقتصاد المصرى فرصة التطور السليم ، وذلك عن طريق التخلص من الاحتلال الانجليزى ، صاحب سياسة التخصص الزراعى ، والذى وقف فى طريق تصنيع مصر ، والعمل على أن تتولى الحكم فى مصر أيد مصرية صميمة تقوم بفرض حماية دائمة للمنتجات المصرية فى مرحلتها الأولى ، وتحول دون انهيار الصناعات السابقة التى ظهرت فى ظل الظروف الاستثنائية ، وتعمل فى الوقت نفسه ، فيما يختص بمصلحة التجار ، على «تعضيد التجارة المصرية وتكوين طبقة من التجار المصريين يستطيعون» ــ كما يقول تقرير لبنك مصر ــ « أن يحملوا على عاتقهم أعباء المعاملات التجارية الخطيرة بروح اقدام دون تهور أو مضاربة ، وبأساليب عصرية تتمشى مع القوى التجارية الفعالة فى البلاد الأخرى » (٧٨)

البورجوازية الصغيرة :

احتجبت طبقة صغار التجار والصناع فى مصر فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وراء طبقة كثيفة من العناصر الأجنبية ، التى تولت زمام النشاط التجارى والصناعى فى البلاد ، ولم تترك للعناصر الوطنية سوى الأعمال البسيطة · (٧٩) وكان قد وفد الى مصر فى سنة ١٩٠٧ عدد كبير من الأجانب قدر بنحو مائتين وستة وثمانين ألفا (٨٠) على اثر

تدفق المال الأجنبى بعد الوفاق الودى • وقد عاشت العناصر الوطنية على حقد وحسد لتلك الطبقة من الأجانب التى توفرت لها سبل النجاح بشكل لا مثيل له : فبالاضافة الى خبرتها بالأعمال التجارية والصناعية التى اكتسبتها من بيئتها فى الخارج ــ وهو ما كان ينقص العناصر الوطنية ــ فأنها لم تكن تدفع للحكومة شيئا من الضرائب ، عكس العناصر الوطنية التى كانت ملزمة بدفع الضرائب للحكومة • (٨١) • وكان لذلك أن عاشت تلك الطبقة من الأجانب ، التى كان أكثر من نصفها أمى (٨١ مكرر) لا يعرف القراءة والكتابة ، ومع ذلك فقد كانت أكثر عناصر الاهلين ثروة، فى بحبوحة من العيش لم يتمتع بمثلها قط وطنى من الطبقة الوسطى •

ويكفى للدلالة على سيادة العناصر الأجنبية ، وتحكمها فى النشاط الاقتصادى فى مصر ، وحجبها للطبقة الوسطى ، أن نعلم أن الذين كانوا يعملون فى التجارة المصرية سواء أكانوا مصدرين أم موردين أم باعة جملة أم أصحاب مطاعم ، لم يكونوا من المصريين • بل إن الغالبية العظمى من باعة القطاعى جميعهم لم يكونوا من المصريين • ويصح القول بوجه عام ، أن البقالة كانت احتكارا يونانيا ، والمنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات والفحم احتكارا انجليزيا ، والسجائر أرمنية ، وكان باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والايطاليين ، أما تجارة الغلال فقد كانت فى أيد مختلفة من طبقات عديدة ، وان كان أكثرهم من المصريين • ومع أنه كانت توجد فى أنحاء المدن الوطنية الصميمة مئات من الحوانيت الصغرى ، الا أن تجارتها كانت غير رائجة ، لأن أصحابها لم يكونوا يقدرون الأساليب العملية الحديثة • (٨٢)

ثم نشبت الحرب العالمية الأولى ، واختل التبادل التجارى ، وقامت صعوبات فى سبيل استيراد المصنوعات ، وعاد كثير من الأجانب الى أوطانهم • فأتاح ذلك الفرصة لأهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماما للبروز الى الميدان ، فانتعشت صناعات الدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة والصناعات الدقيقة ، كما كثرت الأموال فى المدن والقرى • (٨٣) ونشطت التجارة ، وارتفعت الأسعار وغنم أصحاب الحوانيت الكثير من الأموال التى كانت الجيوش البريطانية تنفقها فى مصر • (٨٤) • وبعبارة وجيزة استفادت البورجوازية الصغيرة من تلك الفرصة الفريدة للنهوض والتعويض عما أصابها من أسباب الجمود •

بيد أن الحرب عندما انتهت كانت تحمل فى طياتها نذيرا بانتهاء هذه الظروف التى ساعدت على انعاش تلك الطبقة • فتحت حماية الاحتلال

البريطانى ، سوف تعود البضائع الأجنبية من جديد لتقضى القضاء المبرم على المصنوعات الوطنية الصغيرة ، وتحت سياسة التخصص الزراعى وتشجيع العناصر الأجنبية ، سوف يطرد الصناع والتجار المصريون من السوق المحلية شر طردة ، وتحت حماية الحكم الأجنبى ، سوف يتقاطر الأجانب من جديد ليغزوا سوق التجارة الداخلية . وهكذا كانت المسألة مسألة حياة أو موت لهذه الطبقة ، وكان عليها اذا أرادت البقاء أن تقاتل، وقد قاتلت فى ثورة ١٩١٩ .

الأنتلجنتسيا :

رأينا فى الفصل الخاص « بالتمهيد » كيف نشأت وتطورت الطبقة المثقفة الجديدة ، التى حلت محل طبقة مشايخ الأزهر وورثتها فى دورها الوطنى القيادى للحركة الوطنية فى مصر ، وكيف توزعت هذه الطبقة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة . وفى هذا الفصل نبحث الظروف التى تعرضت لها هذه الطبقة ، وحفزتها الى التصدى للاحتلال ، ومقاومته ، حتى أصبحت أبرز قوة وطنية ظهرت على مسرح النضال الوطنى فى مصر .

والعامل الرئيسى فى استياء هذه الطبقة واختمارها ثوريا ، هو أنها كانت غريبة فى ديارها ، محرومة من شغل المراكز اللائقة فيها . فقد احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا فى الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم : الأجانب والسوريون والانجليز .

أما الأجانب ، فقد كانوا بحكم تمركز النشاط الاقتصادى فى مصر فى يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين فى الشركات والمصانع على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى ، ويترك للمصريين الفتات .

وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذى صار لهم فى مصر من السياسة الانجليزية ، كما تمثل واضحا فى مشروع «برونييت» الذى اقترح ، كنظام تشريعى يمهد لالغاء الامتيازات ، انشاء مجلس نواب مصرى يكون رأيه استشاريا بحتا ، ومجلس شيوخ تكون له الكلمة العليا فى جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ، ويتكون من المستشارين الانجليز ومن فى رتبتهم ، والوزراء المصريين ، ثم من أعضاء منتخبين :

ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا يمثلون الجاليات الأجنبية ، وينطقون بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية ٠

كانت الفئة الثانية التى حجبت الطبقة المثقفة فى مصر هم السوريون. وكان السوريون ، وخاصة المسيحيين ، يكونون فى مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستمدها من المراكز التى كان يشغلها أفرادها ، فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية وكبار رجال الطبقة الوسطى فيهـا من الموظفين ٠ ويذكر « كرومر » أن هؤلاء السوريين كانوا يحتلون فى مصر المركز الذى كان يحتله اليهود فى البلاد الأوروبية الأخرى ، ومن ثم فقـد كانوا يقابلون بالغيرة والحسـد من المثقفـين المصريين من المسلمين والأقباط الذين كانوا يتوقون الى تولى المناصب فى بلادهم ٠

وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذى صار لهم فى مصر عندما بدأ اسـماعيل فى صبغ الادارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية ، ويملكون القدرة على استيعاب طريقة الادارة الأوروبية وتمثيلها فى مصر٠ ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجىء الى السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا فى تصـدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصـة التلاؤم مع البيئـة فى المجتمعات التى هى خليط من كل الأجناس ٠

وعنـدما احتل الانجليز مصر وتولوا ادارة شـئونها ، سـاعدت الظروف على احتضانهم للسوريين ٠ فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسـلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم فى ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا فى القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين ٠ (٨٥)

كانت الفئة الثالثة التى حجبت الطبقة المثقفة فى مصر عن المراكز والمناصب هم الانجليز أنفسهم ٠ وكانت السياسة الانجليزية فى أوائل عهد الاحتـلال قد قامت على استخـدام عـدد معين من الموظفين المنتقين ليشيروا ويساعدوا ، وخصـوصا فى دوائر الماليـة والرى ٠ ثم أضيف اليهم مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشـار للداخلية وجمـاعة من المفتشين للأقاليم ٠ على أنه باسـتمرار الاحتـلال ، وزيادة ايرادات مصر ، اتسـع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا ، وفى نفس الوقت لم يكن هـذا التوسـع لمصلحة العنصر المصرى ، فقد زاد عـدد

الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون ، الذين طال اختبارهم للوظائف فى حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسمى المناصب فى حكومتهم ، بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام (٨٦) .

وفى الحق لقد خصصت المناصب الدنيا للمصريين ، وقصرت المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة . وهذا أمر ثابت ، ففى أثناء وجود لجنة ملنر فى مصر ، طلبت من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى بعض فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ . وقد وجد أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيها مصريا وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها . أما الوظائف الكبيرة فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . وفى وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات ، كان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٢ غيرهم .

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ ، فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤ر٤٥ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٥ر٥٠ فى المائة فقط سنة ١٩٢٠ بزيادة قدرها ١ر٥ فى المائة فى خمسة عشر عاما . أما عدد العنصر المصرى فى الوظائف الكبيرة فقد نقص من ٧ر٢٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ١ر٢٣ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين فى تلك الوظائف عينها من ٢ر٤٢ فى المائة الى ٣ر٥٩ فى المائة من المجموع كله (٨٧) .

وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامدا على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التى كانت تجرى على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها فى الواقع أن تفضى الى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد (٨٨) . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الانجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الانجليزية ، ومن ثم

يسيطرون تماما على شئون البلاد . وهذا هو السبب فى مساندة الطبقة المثقفة لفكرة انشاء الجامعة الأهلية ، حتى تتوفر المادة الوطنيــة لشــغل الوظائف العليا ، وتفسد حجة الانجليز فى السيطرة على البلاد عن طريق المناصب .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة ففى الوقت الذى كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب فى الاثراء ، كانت هذه الطبقة تعانى أسوأ آثار الحــرب الاقتصادية ونتائجها . فان ارتفاع أسعار السلع الاســتهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه فى نفس الوقت ارتفاع ممــاثل فى دخل أصحاب المهن والموظفين (٨٩) . ولقد عمــدت الحكومة الى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ فى المائة على زيادتها الســابقة فبلغت الزيادة ١٠٠ فى المائة (٩٠) .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان ايذانا بازدياد متاعب هذه الطبقة، ففى المدة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨ وأول سبتمبر سنة ١٩١٨ ، أى فى ظرف يقل عن شهر واحد ، تقدم للقومسيون الطبى فى « لندن » مائة وثلاثون شــابا انجــليزيا من راغبى التوظف فى مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد أقسام جديدة فى مصالحها لاستيفائه (٩١) . وقد نشر الاســتاذ فكرى أباظة فى ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد عدد الموظفين الانجليز فقال : « وفد علينــــا هذين اليومين ، جيش جرار من شــــبان الانجليز ، زاحمنا حتى فى أصغر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور « أحرار فى بلادنا ــ كرماء لضيوفنا » فألحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا فى كلمتين : رفتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقالت : رفتناه للاستبدال » (٩٢) .

وهكذا ، مما سبق ، يتضح جليا أن سياسة الانجليز نحو الطبقــة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة فى محاربة الاحتلال . وسنرى كيف أثر هذا على النشء من هــذه الطبقــة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية فى مصر وهم الطلبة . وفى الحق

أنه من الملاحظات الجديرة بالتأمل ، أن الاحتلال لم يعمل على اســـتمالة المثقفين ، كما عمل على استمالة البورجوازية الكبيرة وكما عمل على استمالة الفلاحين ، والتظاهر بالدفاع عن مصالحهم ، ويبدو أنه اليأس من خديعة هذه الفئة وشرائها بالمادة ، ولكنه على كل حال كان أفدح أخطاء الاحتلال بالنسبة لمصالحه ٠

الطلبة

يمثل الطلبة المصريون قطاعا شـعبيا عريضا فى المجتمع المصرى ، بلغ تأثيره فى الحركات الوطنية الثـورية حـدا فاق كل ماكان يتصوره المراقبون الغـربيون ، فهؤلاء المراقبون من أمريكيين وانجليز وفرنسيين كانوا يجدون صعوبة فى فهم كيف أن الطلبة المصريين يستطيعون بمحض قيامهم بمظاهرات واضرابات ، اسقاط الحكومات ، أو على الاقل تعريضها للخطر ٠ والحقيقة أن هذا الدور ، الذى قام به الطلبة فى مصر ــ كمايقول «لاكور» له مثيل فى روسـيا قبل الثـورة ، وفى الصين أيضا ٠ فمنذ اضراب الطلبة الكبير الذى حدث فى روسيا قبل الثورة فى سنة ١٨٩٩ وشمل جميع المعاهد العليا فى جميع أنحـاء روسـيا ، والذى وصل الى درجـة الغليـان عندما قام البوليس فى « بطرسبرج » بتفريق الطلبـة بالكرباج ، أصبح الطلبة على رأس الحركة الثـورية ، بل انه منـذ عام ١٨٥٠ كان لفظ « طالب » فى روسيا مرادفا للفظ ثورى ٠ وفى الصين ، حتى فى الوقت الحالى ، يعترف المؤرخون الصـينيون الشـيوعيون بأن الصراع ضد الاستعمار كان يقـوم بالدور الرئيسى فيه الطلبـة وليس العمال أو الفلاحون ، وذلك منذ حركة ٤ مايو ١٩١٩ الشهيرة ٠

وأهميـة الطلبـة فى ذلك الوقت فى مصر وفى الشرق الأوسـط عموما ، تعود الى أنهم كانوا الهيئة المنظمة الوحيدة ، اذا راعينا عـدم وجود أحزاب سياسية اذ ذاك بالمعنى الموجود فى البلاد الأوروبية ٠ كما تعود هذه الأهمية أيضا ، الى أنهم كانوا يمثلون ، بالنسبة للسواد الأعظم من السكان الذين يسودهم الجهل ، الطبقة المثقفة القليلة العدد ٠ ولقد كان الوضع الاجتماعى لهؤلاء الطلبة يدفعهم للثورة والعمل السـياسى ٠ ففيما يختص بأولاد الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج فى جامعات لندن وباريس ، كان هـؤلاء عند عـودتهم الى بلادهم ، سرعان ما يرون أنفسهم محصورين فى نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلادهم ٠ أما هؤلاء الذين يتعلمون فى جامعات بلادهم ، فقد كان معظمهم

من الطبقة الوسطى ، وبعضهم من عائلات فقيرة جدا ، تعانى صعوبات بالغة في سبيل اكمال دراساتهم (٩٣) · وحتى بعد إكمال دراساتهم فلم يكن ثمة ضمان بأنهم سوف يلتحقون بعمل ملائم ، وذلك بسبب مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف ، فاذا توظفوا كان وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى الى المناصب العليا (٩٤) · وهذا الوضع الاجتماعى لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالطب والحقوق والهندسة وغيرهم ، انما كان ينطبق أيضا على تلاميذ المدارس الثانوية أيضا · لهذا كله رأينا هذا القطاع الشعبى يمثل بالنسبة لمصطفى كامل حقلا صالحا وتربة خصيبة يلقى فيها بذور الوطنية والحقد على الاحتلال ·

وقد بدأت أول محاولة ، لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين ، بانشاء نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٥ ، وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له يوم الجمعة ٨ ديسمبر ١٩٠٥ باحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة ، وبلغ عدد الحاضرين مائتى طالب ، وحضرها كذلك لفيف من الخريجين · ومن نادى المدارس العليا انطلقت فى سنة ١٩١٠ ست رصاصات هزت مصر ، وهزت الاحتلال البريطانى ، وأثارت ضجة فى العالم كله ، وقد أطلق هذه الرصاصات « ابراهيم الوردانى » الذى درس الصيدلة فى لوزان بسويسرا ، وعاد الى القاهرة ليساهم بنشاط موفور فى الحزب الوطنى ، وفى نادى المدارس العليا · وكانت جمعية الوردانى أول جمعية سرية فدائية ظهرت فى مصر ، وقد آمنت بأن الرصاص وحده هو القادر على اسكات أنصار الاحتلال · وكان أول صوت أسكتته هو صوت « بطرس غالى » · وقبض على ابراهيم الوردانى ، ومعه ثمانية آخرون ، من بينهم شفيق منصور ، الذى أعدم فيما بعد فى قضية مقتل السردار (٩٥) ·

ولما قامت الحرب العظمى الأولى وفرضت الأحكام العرفية ، وتبع ذلك تكميم الصحافة ، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية واعلان الحماية ، نتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكامهم لمصر (٩٦) · وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد (١٨ فبراير ١٩١٥) وأنفذوا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم · فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة ضد الحماية والانقلاب (٩٧) ·

وهكذا انغمس الطالب المصرى فى السياسة الى أذنيه ، وأصبح من النادر أن يوجد الطالب الذى يتناول أى موضوع دون أن يعرج الى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده ، وينتقد العلاقات الودية القائمة بين السلطان حسين والوزراء وبين الممثل البريطانى ، ويتهمهم بصراحة بأنهم خونة مارقون • ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد أصبحت المقاهى والنوادى ، حيث يجتمع الطلاب ، تتردد فيها الكلمات الطائشة التى تمارس تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم • فكان أن بدأت سلسلة من المحاولات الاغتيالية على شخص السلطان حسين وبعض الوزراء ، دلت السلطات على أن هناك عناصر فى المجتمع لم تشترك بعد فى الخضوع العام للتغييرات السياسية التى فرضت على البلاد • وكانت هذه المحاولات العدوانية تلقى تأييدا وموافقة من طلاب الكليات والمدارس العليا الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم عن القائمين بها بوصفهم أبطالا وطنيين (٩٨) • وهكذا ، عندما انتهت الحرب وقام الوفد بمحاولة حل المسألة المصرية وديا مع انجلترا ، وقوبل بالقبض على سعد زغلول ورفاقه ، كان الطلبة أول من فجر الشرارة الثورية وأشعلوا ثورة مارس ١٩١٩ •

البروليتاريا

شهدت مصر فى الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعى ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التى كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم صفوف العمال والصناع فى نقابات للاستفادة بهم فى الصراع ضد الاحتلال •

فمنذ أوائل هذا القرن كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترام والغاز وهليوبوليس ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية • وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة •

ولقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معاش سيئة • فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم

ضد ما يتعرضون له من مخاطر اصابات العمل ، والمرض والشيخوخة وغير ذلك (٩٩) . وفى الحق أنه ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بالبلاد تشريع صناعى لتنظيم أمور العمال ، من حيث الاجور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال (١٠٠) . ولهذا شعر العمال بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيده العمال فى الخارج من النقابات ، فكونوا مع اخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم (١٠١) .

وقد سجلت سنة ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا المؤلفة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة . ففى هذه السنة أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مبانى الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا فى النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل (١٠٢) . وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على اثر اضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلازمهم. فعادوا فأضربوا مرة ثانية فى ١٩٠٣ . وفى عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات الى استخدام الآلات مكان العمل اليدوى ، قاموا باضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة فى تأليف نقابة لهم فى أكتوبر من تلك السنة . وقد اقتدى سائقو ترام القاهرة بعمال السجاير وأنشئوا نقابتهم فى سنة ١٩٠٨ . لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة . ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها . ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمى المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهليين ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة الخ ..

وعندما أخذ الحزب الوطنى ، تحت زعامة محمد فريد ، فى بث الوعى بين العمال ، وتكوين رأى عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق فى ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والمنصورة وغيرها (١٠٣) . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العظمى ، وهى نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر فى السعى الى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها ـ على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال ازاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة ، لكن

الظاهر أن هذه النقابة ـ كما يقول الدكتور حسين خلاف ـ كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩١٠ (١٠٤) .

وعلى ذلك فقد كان هناك وعى نقابى يشتد فى صفوف العمال فى السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل فى الالتجاء الى الاضراب لتحقيق المصالح والأهداف .

ثم نشبت الحرب العظمى ، وتمخضت فيما يختص بالطبقة العمالية عن أمرين هامين متناقضين : أولهما زيادة أفراد هذه الطبقة نتيجة للنشاط الصناعى الذى ظهر ابان الحرب ، ونتيجة أيضا للعمل فى السلطة العسكرية : ففى احصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ الـ ٤٢٥ر٣٥٦ ، وذلك الى جانب ٠٢٦ر١٠١ يعملون فى النقل (١٠٥) بمجموع قدره ٤٥١ر٤٥٧ عاملا . وقد ارتفع هذا الرقم فى سنة ١٩١٧ الى ٢٩٦ر٤٨٩ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم ٦٣٣ر١٥٠ عاملا فيكون المجموع ٩٢٩ر٦٣٩ عاملا (١٠٦) . أما الأمر الثانى الذى جاء نتيجة الحرب ، فهو انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية ، بسبب فرض الأحكام العرفية ، مما أدى الى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال ، حتى أصبحت ساعات العمل تصل الى اثنتى عشرة ساعة على وجه العموم (١٠٧) ، دون أن يستطيعوا ابداء أى نوع من المقاومة . فاذا أضفنا الى ذلك أن الرخاء الذى جلبته الحرب لم يعم أثره الجميع ، وانما اقتصر على جماعات صغيرة نسبيا من المجتمع ، هم الرأسماليون الزراعيون ، وبعض أصحاب المصانع ، وأن التضخم المالى ضرب العمال ، ومعهم الطبقة المتوسطة الفقيرة ضربة قاصمة (١٠٨) ، فارتفعت نفقات المعيشة ، كما تدل على ذلك الارقام القياسية لأسعار الجملة ، اذ زادت من ١٠٠ (١٩١٣) الى ٢٣١ (١٩١٩) ، اذا أدركنا ذلك، سهل علينا تفسير اشتراك العمال فى ثورة١٩١٩ (١٠٩).

٤ ـ تاليف الوفد المصرى

نشأة الفكرة وتطورها

انتهت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ : ففى يوم ١٨ يوليــو شرع الحلفاء فى شن هجماتهم العظيمــة على الجيش الألمانى التى أنهت لدهشتهم الحرب فى ١١ نوفمبر • وكان الجيش الألمانى قد دب فيــه اليأس واستسلم للقنوط • فبدا كل شىء مبشرا للحلفاء بالظفر • وهكذا أخذت انتصارات الحلفاء تتوالى ، حتى وضعت نهــاية للمقـاومة الطويلة التى أبدتها دولتا وسط أوروبا • فطلبت بلغاريا ثم تلتها تركيا ، وجاءت بعدهما النمسا تطلب الصلح • وأما ألمانيا فقد ظلت تحــارب فى أرض العدو حرب تأخير وعناد ، غير أن الشعب الألمانى كان قد أضناه الجوع ، وأناخ عليه القنوط ، فأخذ يطالب بالصلح على الفور • وسرعان ما قامت الثورة فى ألمانيا ، وأكره القيصر وولى العهــد على أن يلوذا بالفرار الى هولنده فى ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، ونودى بالجمهورية فى اليوم نفسه فى برلين• وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ نوفمبر انقطع قصف المدافع فى أوروبا ، وانزاح كابوس الحرب الذى جثم طويلا فوق الصدور • (١١٠)

ولقد كان انتهاء هذه الحرب الضروس هى المناسبة التى كانت شعوب العالم المستعبدة تنتظرها فى صبر نافد للمطالبة بحقها الطبيعى فى الحرية والاستقلال ، طبقا لمبدأ حق تقرير المصير الذى بشر به الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة • وكان الشعب المصرى من أوائل الشعوب التى بدأ فيها رجال السياسة والفكر فى الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ ظهرت بشائر السلام فى الأفق • وكان ثمرة هذا البحث والاســتعداد تاليف « الوفد المصرى » الذى ظل يمثل العمود الفقــرى فى الحيـــاة السياسية المصرية لمدة تزيد على ثلاثين عاما •

فمن هو صاحب فكرة تاليف الوفد المصرى ؟ قبل الاجابة على هذا

السؤال ، ينبغى التفرقة أولا بينه وبين سؤال آخر هو : من الذى فكر فى بادىء الأمر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهـــاء الحرب العظمى ؟ ذلك أن بعض المؤرخين ، كأحمد شفيق باشا (١١١) يخلط بين السؤالين ، فيظن أن صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى هو بالتالى أول من فكر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر · مـــع أن فكرة تأليف الوفد المصرى يجب تقويمها على أنها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وأن هناك وسائل أخرى لهذه المطالبة لابد قد طرحت على بساط البحث فى ذلك الحين ، كأن تتولى الحكومة المصرية القيام بهذه المهمة مثلا ، او يكتفى بتبادل المذكرات · ذلك أنه من غير المعقول ، أن يقتصر التفكير فى المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد ، هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ، بل ان هذا التفكير لا بد أنه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصـــدرين لخدمة البلاد من رجال الحكومة ، ورجال الاحزاب والجمعية التشريعيـــة ، عند انتهاء الحرب العظمى ·

ولعل هذا هو السبب فى اختلاف الروايات حول صـــاحب فكرة تأليف الوفد ، وهل هو الأمير عمر طوسون ؟ أم أنه سعد باشا زغلول بالاشتراك مع أساطين حزب الأمة ؟ ، أم أنه حسين رشدى باشا بوصفه المسئول أكثر مما عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها من الانجليز ؟ · الراجح أن الأمير عمـــر طوسون هو صاحب فكرة تأليف الوفد · ذلك أن رشدى باشا نفسه لم يدع هذا الادعاء فى أى تصريح علنى أو حديث سياسى له · أما سعد زغلول باشا فقد سجل فى مذكراته عبارة تفيد أن فكرة تأليف الوفد «قد خطرت فى بعض الرءوس من قبل» ، وذكر أنه قال هذه العبـــارة للأمير عمـــر طوســـون عنـــدما فاتحـــه فى الأمر · (١١٢) على أن عمر طوسون نفى أنه سمع هذه العبارة · (١١٣)

وعلى هذا فان فكرة تأليف الوفد تكون من ابتـــــداع الأمير عمر طوسون ، ولو على الأقل من حيث أنها كانت أول خطوة عملية فى تشكيل الوفد · ويلاحظ أن الوفد نفسه فيما بعد قد سلم بهذه الفكرة فى تحليله لمذكرات سعد زغلول ، ففى سلسلة المقالات التى ظهرت بجريدة «صوت الأمة» فى سنة ١٩٤٨ والتى رد بها الوفد (بقلم الاستاذ محمود غنام) على مذكرات صدقى باشا التى كان ينشرها حين ذاك بجريدة «المصور» ، رأى الاستاذ غنام أن سعد زغلول انما سجل فى مذكراته أن مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الأمير عمر طوسون «بلا لف ولا دوران ولا التواء» ، وانه اذا كان سعد زغلول قد سجل فى مذكراته ، بجانب ذلك ، أن الفكرة

«قد جالت فى بعض الرءوس من قبل» الا أنه لم يقل أنها جالت برأســه وحده ، وقد استدل الاستاذ غنام على أن الأمير هو صاحب الفكرة بعبارة فى مذكرات سعد زغلول قالها وهى « ان الأمير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة » • (١١٤)

وسنروى هنا ماورواه الأمير طوســون بخصوص نشأة الفكرة بذهنه فقد كتب يقول : « ان فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقــوق مصر فى مؤتمر الصلح ، الذى أزمع عقده فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهـــورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ ، تلك النقط التى تمنح الحق لكل امة صغرت أو كبرت فى تقرير مصيرها (يلاحظ هنا أن النقط الأربع عشرة لم تشمل حق تقرير المصير ، وذلك من الأغلاط الشائعة التى يقع فيها الكثيرون ، وقد وقع فيها الأمير طوسون ، وانما رفع الدكتور ولسن هذا الشعار فى خطبه وتصريحاته) ، ولما كانت مسألة مصر ، بنـــاء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقــوق بلادنا كاملة ، ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد ســـعيد باشـــا فى شـــأنها ، فاقترح علينـــا أن نتكلم فيها مع المرحـــوم ســـعد زغلول باشـــا لشـــخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه • ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا الا فى الحفلة التى أقامهـا المرحوم رشدى باشا فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ، وذلك قبل الهدنة والصلح لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت فى هذا التاريخ • وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر • فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القـــاهرة ، وأن يخبرنا بالنتيجة • » (١١٥)

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بين الأمير عمر طوسون وســـعد باشا • أما رواية سعد باشا نفسه عن الموضوع فهى على الوجه التالى ، وهى تحت عنوان « فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ » • « ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالا بجلوس عظمـــة

السلطان على أريكة مصر .. ثم قابلنى البرنس عمر وقال : انى أفكر فى أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح ، فقلت : فكرة جميلة قامت فى بعض الرءوس من قبـــل ، وقد آن الآن أوانها . فقال : تأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منـــا عن صاحبه . » (١١٦)

* * *

اتفقت كلمة الأمير طوسون وسعد باشا على تأليف الوفد . وكانت هذه هى المسألة الوحيدة التى اتفقا عليها . فسرعان ما افترقت الآراء عندما دخلت المسألة فى دور التنفيذ . وكان السبب الرئيسى هو الجهـة التى يتجه اليها الوفد : هل نذهب الى انجلترا أم يذهب الى مؤتمر الصلح ؟ فواضح مما ورد فى روايتى الأمير عمر طوسون وسعد باشا أن الأمير كان يرمى بتأليف الوفد الى عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح استنادا الى أن قضية مصر قضية دولية . ولكن الأمور سارت فى اتجاه آخر ، وكان السبب المباشر فى ذلك نصيحة أمريكية : ففى اليوم التالى للمقابلة التاريخية السابقة ، عاد سعد باشا الى مصر ، فتلاقى مع عدلى باشا وتكلم معه فى تلك المسألة . فرأيا أن الأوفق توسيط قنصل أمريكا .(فى السفر الى مؤتمر الصلح) ، وقد فاتح رشدى باشا القنصل الأمريكى فى ذلك ، فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى ، وقال . «ليس هناك الا واحدا من طريقين : اما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول انها تركت اليها حقوقها ، واما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية . (١١٧)

ولم تلبث هذه النصيحة أن لقيت أذنا صاغية . فقد قرر سعد زغلول وأصحابه من حزب الأمة ، ورشدى باشا وعدلى باشا ، بعد عدة اجتماعات للبحث والمشاورة ، تأليف وفدين : أحدهما رسمى يمثل الحـــكومة المصرية ، قوامه رشدى باشا وعدلى باشا ، والثانى أهلى ، يمثل الأمة المصرية ، يرءسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضـــــية المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (١١٨)

وواضح أن سبب الأخذ بفكرة الالتجاء الى الحكومة الانجليزية هو أن البلاد وقتئذ كانت تحت الاحكام العرفية ، وكان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية . وهذا نفسه هو ما دعا الى توسيط قنصل أمريكا ، بعد أن كاد سعد زغلول يصرف النظر فعلا عن السفر . (١١٩) على أن تعذر السفر الى مؤتمر الصلح ونصيحة القنصـــــل الأمريكى لم

يكونا وحدهما سبب الاتجاه الى التفاهم المبـــاشر مع انجلترا ، واخراج المسألة المصرية عن دوليتها ، فالحقيقة أن المدرسة التى كان ينتمى اليهـا سعد باشا زغلول ورجال حزب الأمة كانت ــ كما مر بنا ــ مدرســة ذات تاريخ قديم فى التفاهم المباشر مع الانجليز • وكانت تختلف بذلك عن مدرسة الحزب الوطنى التى كانت تأبى الاعتراف بالانجليز والتعامل معهم •

وقد تبدو موافقة الحكومة المصرية على تأليف وفدين ، أحدهما أهلى، والآخر حكومى ، للسفر الى انجلترا أمرا غير مألوف ، نظرا لأن العرف جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الاخرى دون حاجة الى وفود أهلية تصحبها • ولكن الظروف الخاصة بالحكومة المصرية فى الواقع كانت تختلف عن ظروف الحكومات الأخرى • فمن ناحية لم تكن هذه الحكومة لتستطيع أن تدعى أنها تمثل الشعب المصرى ، وهى التى لم تتول الحكم على أساس نيابى ، ومن الناحية الأخرى ، فقد كانت تدين ، ببقائها فى الحكم ، للاحتلال نفسه الذى كان على غضبه أو رضاه واتباع نصيحته يتوقف مصيرها • وهذا الضعف الطبيعى فى مركز الحكومة كان يجعلها أداة غير صالحة للوقوف فى وجـــه الانجليز • ومن ثم فان تأليف الوفد الأهلى ، فى هذا الضوء ، كان أمرا بالغ الأهمية للقضية الوطنية ، بل انه كان أيضا مهما لتعزيز مركز الحكومة المصرية أثنـــاء المطالبة • وفى هذا يذكر رونالد ونجت أن رشدى باشا ، عندما قابل والده السير ريجنالد ونجت ، عقب المقابلة التى جـرت بينه وبين سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أوضح له أن أى زيارة له للندن لن تكون لها أية قيمة ، مالم يعمل على اظهار أن الرأى العام فى مصر وهو الذى يمثله سعد زغلول والوطنيون ، على اتصاله به (١٢٠) •

ويلاحظ أن الخطة التى اتخذها سعد زغلول ورفاقه مع رشدى وعدلى قد أبعدت الأمير طوسون ، بالرغم من أنه صاحب فكرة تأليف الوفد وفى الواقع أن هذا يرجع الى أن خطة التفاهم المباشر مع الانجليز كانت لا تتفق مع نظرة الأمير الى المسألة المصرية كمسألة دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها • ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تحظى بموافقته عليها • هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فان ما عرف من الجفاء بين الأمير عمر طوسون والانجليز (وهو ما يذكر الأستاذ الرافعى أنه كان معروفا من أول الحرب) • (١٢١) لم يكن من العوامل التى تشجع سعدا ورفاقه على ضمه الى صفوفهم بعد تقريرهم الاتصال المباشر مع انجلترا • على أن هناك سببا

هاما آخر ، هو أن أصحاب سعد كانوا يريدونها ، كما قالوا : « حركة شعب لا امارة ، وحركة استقلال لا خلافة » (١٢٢) ذلك إن ميول الأمير عمر طوسون العثمانية كانت معروفة ، وكان فى أثناء الحرب الايطاليه التركية بطرابلس ، قد قام ، ومعه بعض الكبراء والأعيـــان ، بجمع التبرعات لمساعدة تركيا فى هذه الحرب ، وأخذوا يطوفون بالبلاد لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والاســـلحة ، ويرسلونهـــا للجيش العثمـــانى بطرابلس . (١٢٣)

حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

كان تحت فكرة الانفراد بالعمـــل ، دون الأمير طوســـون ، أن قرر سعد زغلول وزملاؤه مقابله المندوب السامى السير ريجنالد ونجت ، لفتح باب الحديث فى المسألة المصرية . وقد تقرر لهذا الغرض تاليف وفد من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، وكلهم أعضاء فى الجمعية التشريعية ، وهذا الحرص على أن تتوفر الصـفة التمثيليه فى هذا الوفد ، هو السبب فى استبعاد لطفى السيد الذى حل محله على شعراوى(١٢٤) . وفى يوم ١٢ نوفمبر ــ حسب قول رونالد ونجت ، وصحتها ١١ نوفمبرــ قابل سعد زغلول ياور المندوب السامى فى كلوب محمد على ، وطلب منه تحديد ميعاد مع المندوب السامى . ويذكر رونالد ونجت أن هـذا الطلب قد سبقته مقابلة بين سعد زغلول والسير ريجنالد ونجت فى ٨ نوفمبر طلب فيها سعد السماح للجمعية التشريعية بالعودة للانعقاد ، نظرا لزوال الظروف التى أدت لتاجيل انعقادها منذ بداية الحرب . ويقول ان المندوب السامى قد نصح سعد باشا بالصبر ، مستدلا بقوله تعالى « ان الله مع الصابرين » (١٢٥) . ومن الغريب أننى لم أعثر ، فيما قرأت فى المراجع العربية أو الافرنجية التى تناولت هذه الفترة ، وفى أحاديث سعد زغلول أو غيره من كبار الوفديين الذين تعرضوا لهـذه الظروف ، على أية اشارة لهذه المقابلة . كمـــا لم يرد لها ذكر فى المقتطفات التى سردها مكرم عبيد من مذكرات سعد زغلول ، ولا فيما نشره الاستاذ غنـــام من هذه المذكرات فى عام ١٩٤٨، رغم أهمية المقابلة لو تمت ، وهذا مما يشكك فى وقوعها، لأنه لا معنى لاغفـــال الوفديين لها ، كمـــا أن مطلب عودة انعقـــاد الجمعية التشريعية للانعقـــاد لم يكن من بين المطالب التى وردت على لســـان سعد زغلول ورفيقيه فى مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة ، مما يحتمل معه أن تكون المقابلتان مقابلة واحدة ، هى المقابلة الأخيرة .

أما حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ فقد جرى على النحو التالى موجزا : فقد بدأت المناقشة بمطالبة سعد زغلول بالغاء الأحكام العرفية ومراقبة الجرائد والمطبوعات ، « لأن الحرب » على حد قوله – « كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره » . وقد رد السير ونجت على ذلك بأنه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وأنه ، لما كانت هذه المسألة عسكرية . فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد العام للجيوش البريطانية ، سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى . ثم طلب الى المصريين « أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن يكون الا خيرا » .

وقد تبع هذا مناقشة شبه حامية بين سعد زغلول والسير ونجت عندما طلب سعد أن يعرف « ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم » قائلا : « ان المصريين قلقون على مستقبلهم » ، وقد رد السير ونجت ، طالبا منه ومن زميليه ، ألا يتعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم . واتهم المصريين بأنهم « لا ينظرون للعواقب البعيدة » ، وليس لهم رأى عام بعيد النظر » . ولم يقبل سعد زغلول هذا الاتهام ، بل بادر الى تفنيده بقوله انه انتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة . وكان انتخابه بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابه . فرد عليه السير ونجت محذرا اياه وزميليه من المصير الذى انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب قائلا : « انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأخرت مصر ولم تنفعها ، فرد عليه عبد العزيز فهمى بك بقوله : « ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ عليها ، وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة . فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى ، الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ ، الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات ، وأسسوا حزب الأمة ، وأنشئوا « الجريدة » وكان مقصدهم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى . وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض » .

وقد انتقل الحديث بعد ذلك الى مناقشة مسألة الاستقلال . ذلك أن

السير ونجت كان قد تساءل عن ما هي أغراض المصريين ؟ فقال على شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز ، صداقة الحر للحر لا العبد للحر » . فقال السير ونجت : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » فقال سعد زغلول : « نعم ، ونحن له أهل . وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ » . وساهم عبد العزيز فهمى فى هذه المناقشة ، فذكر أن شروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر . فان لمصر تاريخا قديما باهرا ، وسوابق فى الاستقلال التام ، وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد ، وبلادهم غنية » . وأخيرا قال السير ونجت : « ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » . فرد سعد باشا قائلا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها ، دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها، عند الاقتضاء، ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال سعد زغلول : « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا . ولا نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية» . فرد عليه السير ونجت بأنه يعتبر هذه المجادثة غير رسمية ، بل بصفة حبية ، فانه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد . وتمنى لهم الخير . وانتهت محادثة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ (١٢٦) .

هذه هى الرواية التى قام الوفد بتسجيلها عقب المقابلة . وهى تتفق فى مضمونها مع الرواية التى ذكرها رونالد ونجت ، فيما عدا نقطة هامة هى مسألة الاستقلال . فقد ذكر رونالد ونجت أن ما طلبه سعد زغلول ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام ، وانما الاستقلال الذاتى التام «Complete Autonomy (١٢٧) . وهذا الاصطلاح هو ما ورد أيضا فى تقرير اللورد ملنر (١٢٨) . بينما ورد فى المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لفظ « الاستقلال التام » . ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه ذلك الاصطلاح الذى ذكره رونالد ونجت أم أن هذا هو ما فهمه السير ريجنالد ونجت من حديثهم ، وذلك بسبب ما جاء فى الرواية الانجليزية من أن

سعد زغلول قد دلل على قدرة مصر على ادارة حكومة منظمة ، أكثر من العرب والسوريين والعراقيين الذين وعدوا بحق تقرير المصير (١٢٩) .

على كل حال فان مسألة الاستقلال الذاتي والاستقلال التام كانت تقسم فعلا القائمين بالحركة ، في هذه المرحلة المبكرة ، الى فريقين : فريق ينادي بالاستقلال التام ، وفريق يرضى بالاستقلال الداخلي التام ، ومنهم عبد العزيز فهمي بك . وفي هذا يذكر سعد زغلول في مذكراته أن عبد العزيز بك فهمي ذكر له (عندما كانت فكرة المطالبة بحقوق مصر لا تزال في بداية بحثها) ان « أحمد بك عبد اللطيف أكد أن دار الحماية قدمت مشروعا باعطاء مصر استقلالا داخليا تاما في مقابل رضائها بالحماية . ومن المصلحة جدا، كما أشار عبد العزيز بك أن تعمهذه القضية ويعتقدها الناس » (١٣٠) . وقد كان من أنصار هذا الرأي أيضا - كما يستدل من مجرى الحوادث التي سيرد ذكرها - رشدي باشا وعدلي باشا . وقد عالج القائمون بالحركة هذا الاختلاف في وجهات النظر بالاتفاق على تأليف وفدين : أحدهما أهلي ، والثاني حكومي ، على أن يطالب الوفد الأهلي النائب عن الأمة بالاستقلال التام ، حتى اذا رفض طلبه، وأصبح لاسبيل الى تحقيقه، أن يكون مطلب وفد الحكومة ، كطلب احتياطي ، نوال أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر (١٣١) . تحت الحماية . وهذه الخطة هي التي نفذت بحذافيرها .

على كل حال ، فيستدل من هذا على أن حديث ١٣ نوفمبر ، كان حديث مطالبة بالاستقلال التام لا بالاستقلال الداخلي . وفي الواقع أن «لفظ» الاستقلال نفسه لم يكن هو المشكلة فيذهن أبطال يوم ١٣ نوفمبر، بل كانت المشكلة « معنى » الاستقلال . فيذكر عبد العزيز فهمي بك بخصوص ذلك أنه « يجب أن ندرك قبل كل شيء هاتين الحقيقتين ، وهما: (أولا) أن الحماية يستحيل قانونا التعاقد عليها الا اذا كانت الأمة الصغرى مستقلة ، أي ذات كيان خاص وشخصية متميزة ، لأن استقلال الأمة ، أي انفرادها بشخصية خاصة متميزة ، هو شرط أساسي في أهليتها لمثل هذا التعاقد : فتونس ومراكش مثلا ، لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما ، الا وهما دولتان مستقلتان . (ثانيا) أن الحماية لا تمحو شخصية الأمة ولا استقلالها ، بل بالعكس ، فأول غرض من أغراضها المفروضة هو المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال ، فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا . متى علم ذلك أمكننا ، بالبداهة ، أن نعلم لماذا لم ينكر الانجليز على مصر استقلالها من وقت أن

أعلنوا حمايتهم عليها ، بل صرح جلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين أنه عامل على منع كل ما يمس بهذا الاستقلال ·· اذن ليس « الاستقلال » ولا « الاعتراف بالاستقلال » هو ما يهم فى قضيتنا ، لأن الاستقلال كما رأيت حاصـــــل للامم التى تحت الحماية ، انما المهم هو « حرية الامة فى سياستها الداخلية والخارجية » (١٣٢) ·

ويمكن فهم تصور رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لهـذه الحرية السياسية الداخلية والخارجية ، فى المحالفة التى عرضها سعد زغلول على السير ونجت والتى مرت بنا . فواضح من هذه العبارة ، أن سعد زغلول ورفيقيه كانوا يطلبون الاستقلال بالمعنى الذى يفهم منه حرية الأمة فى سياستها الداخلية والخارجية ، مع عقد محالفة مع انجلترا تتضمن، لابقاء القوات البريطانية فى قنـاة السويس ، بل حـق احتلالها عنـــد الاقتضـــاء ، وتقـديم ما تســـتلزمه المحالفة من الجنود المصريين . وطبيعى ألا يكون لانجلترا حق اختـلال قنـــاة الســـويس عنـد الاقتضاء ، الا اذا كانت ، أولا ، قد اجلت قواتها عن الأراضى المصرية . وهذا الذى يهدف اليه سـعد زغلول ورفيقاه اشـبه بمـا توصـــل اليه الفريق المصرى فى اتفاقية الجـلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، حيث نصت الاتفاقية على أن « تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس فى حالة صـالحة للاستعمال ، ومعـدة للاستخدام فورا ·· وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة فى الخارج ، على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر ابريل ١٩٥٠ أو على تركيـا ، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئـة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة · وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية فى حالة ماتقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر (مادة ٣ ، ٤) (١٣٣) ·

هذا اذن ما كان يعنيه الوفد من عبارة الاستقلال · وهذا يبين كيف جانب التوفيق بعض الباحثين حين أخذوا يجتهدون لابراز الفرق بين « الاستقلال » فقط ، و « الاستقلال التام » قاصدين بذلك الى أن الوفد لم يكن يطلب الاستقلال التام ، وانما الاســتقلال فقط بالمعنى الذى لا يتعـارض من الوجهـة القـانونية مـع الحماية (١٣٤) . ذلك أن سعد زغلول لم يبطىء كثـيرا حين هـاجم الحماية هجوما عنيفا فى الاجتماع الذى عقدته الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير ١٩١٩ لسماع محاضرة المستر برسيفال وكيل محكمة الاستئناف

الأهلية * فان هذا الهجوم ، الذى بين فيه سعد بطلان الحماية ، لحاسم فى الدلالة على أن الاستقلال الذى قام يطالب به رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ هو الاستقلال التام ، وليس الاستقلال فى ظل الحمايه .

تشكيل الوفد المصرى الاول :

ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين المندوب السامى وبين سعد ورفيقيه ، ولما تكد تمضى بضع ساعات عليها ، حتى قابل رشدى باشا السير ونجت ليطلب اليه ايضا أن يسافر هو وعدلى باشا وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شئون مصر (الجزء الثانى من الخطة) ، وقال ان السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة، وان مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد ، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة ، وهو وزميله يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها (١٣٥) . وفى تلك المقابلة ، تطرق الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت فأبدى هذا الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها . فأجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة . اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا عضوان فيها .

فلما علم سعد باشا من رشدى باشا بذلك، اجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة ، وقرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها . وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو الآتى : سعد زغلول رئيسا ، على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبه (أعضاء) . وقد حررت توكيلات الوفد الأولى ، وفيها هذه الأسماء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة، ونص فيها على أن لهؤلاء الأعضاء أن يضموا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد (١٣٦) . أما السبب فى تأليف الوفد عن طريق الوكالة الشعبية، وليس عن طريق انتخاب عام أو شبه عام فهو تعذر ذلك نظرا لحالة الحرب التى كانت مبسوطة على البلاد (١٣٧) .

على أن تأليف الوفد لم يلبث أن أثار أزمة هددت بتفتيت الصفوف فى هذه المرحلة المبكرة . وكان السبب فى ذلك، غضب الأمير عمر * طوسون لاقصائه عن الحركة ، ونزوله بثقله الى المعركة من أجل قيادة هذه الحركة

الوليدة . وقد بدأ ذلك يوم ١١ نوفمبر ، حينما علم الأمير طوسون من محمد سعيد باشا بنبأ المقابلة التى طلبها سعد وزميليه من السير ونجت، فأسرع الى القاهرة فى نفس اليوم لمقابلة سعد باشا ، ونزل فى فندق شبرد ، وطلب من محمد محمود باشا تليفونيا الحضور لمقابلته ، حيث تأكد منه من صحة الخبر . فاتصل بسعد باشا تليفونيا ، واخبره بانه سيحضر عنده لمقابلته . وهناك فى بيت سعد باشا،جرت مناقشة اتفق على أثرها على عقد اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم فى قصر الأمير بشبرا يوم١٩ نوفمبر ١٩١٨ للتباحث فيما يلزم عمله فى هذه المسألة ، على أن تترك مسألة رياسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الاجتماع، وأن لابأس من ذهاب سعد باشا وزميليه،حسب اتفاقهم،الى دار الحماية، ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة ، جسا للنبض (حتى لاتخرج القضية المصرية عن دوليتها ــ كما يقول أحمد شفيق ــ)(١٣٨) ثم عرض النتيجة على ذلك الاجتماع (١٣٩) .

ومن هذا يظهر أن الأمير عمر طوسون أراد استرداد سيطرته على الموقف ، وتقييد سعد ورفاقه ، والزامهم بعرض نتيجة مساعيهم أمام اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن سعدا ورفاقه لم يلبثوا أن أحبطوا هذه المناورة (العمرية) باجراءين هامين : الأول تاليف الوفد الأول فى ١٣ نوفمبر على النحو الذى مر بنا ، دون اشراك الأمير عمر طوسون أو أحد متشيعيه فيه. أما الاجراء الثانى ، فهو الغاء الاجتماع العام المنوى عقده ليعرض عليه سعد وزميلاه نتيجة مساعيهم مع المندوب السامى. ذلك أن سعدا باشا ورفاقه افهموا رشدى باشا « انهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر فيها لذى جاه » ، وبناء على هذه الرغبة ، وبينما كان الأمير عمر طوسون منهمكا فى ارسال الدعوة للاجتماع ، اذ فاجاه رشدى باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة ، يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر الأمير الى القاهرة، وأكد له الوزير قرار الحكومة. وعلى ذلك أوقف الاجتماع، وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٨ (١٤٠) .

كان رد فعل هاتين الخطوتين من جانب فريق سعد باشا فى نفس الأمير عمر طوسون ، أن عقد عزمه على تاليف وفد آخر ينافس به وفد سعد زغلول ، ويتولى السعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال. ويقول الأمير فى ذلك : « سافرنا على أثر ذلك الى القاهرة ، وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا ، وتداولنا معا . وكان قد بلغنا خبر

ان سعدا باشا يريد الانفراد بالمسألة،ولربما هو الموعز الى الحكومة بابطال الاجتماع ، فلم نقابله • ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ، ومن الأعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله ، فى منزل سعيد باشا فى القاهرة » (١٤١) • أما هؤلاء الذين جمعهم الأمير عمر طوسون فهم ـ كما يقول أحمد شفيق ـ حسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا واسماعيل صدقى باشا وعلى المنزلاوى بك والاستاذ زكى على ، وآخرون من الحزب الوطنى وغيرهم (١٤٢) • وليس من قبيل الصدف أن يتجه الامير عمر طوسون فى تأليف وفده الى شخصيات تنتمى فى معظمها الى الحزب الوطنى ، أو تتشيع له ، كذلك ليس من قبيل الصدف أن يتجه سعد زغلول باشا فى تأليف وفده الى أعضاء ينتمون فى معظمهم الى حزب الأمة ، **فالحقيقة أن هذا الاتجاه من الطرفين يعكس آخر صورة من صور الصراع الذى كان يدور بين هاتين المدرستين فيما قبل الحرب العظمى : مدرسة الحزب الوطنى ، ومدرسة حزب الأمة • وقد انتصرت هذه المدرسة الأخيرة •**

وبتأليف الوفد الثانى ، أدرك سعد زغلول خطورة الأمر ، فان ارسال وفدين يمثلان مصر الى أوربا أمر كفيل باحباط خطط كل من الوفدين ، واحتمال فشل القضية المصرية• فسارع الى الأمير عمر طوسون لتسوية الموضوع • وكان الأمير مجتمعا مع محمد سعيد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وحسن صبرى باشا ، وأمين يحيى باشا ، فنفى سعد أنه يرغب فى الانفراد بالعمل ، وطلب من الأمير أن يذكر طلباته وملحوظاته فى مشروع ضم الوفدين • فقال الأمير : « أفعل ذلك بعد الاجتماع مع أخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك » (١٤٣) •

ومن ذلك يفهم أن سعد باشا هو الذى سعى الى ضم الصفوف • ذلك أن أحمد شفيق باشا والاستاذ العقاد يذكران أن رجال الوفد (العمرى) هم الذين اقترحوا ادماج الوفدين ، وأنهم قرروا تفويض الأمير ومعه محمد سعيد ، واسماعيل صدقى ، وأمين يحيى ، وحسن صبرى لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة ، وأن هؤلاء اجتمعوا فى فندق شبرد، حيث خاطب الأمير عمر طوسون سعد باشاتليفونيا وطلب مقابلته، فحضر وذاكره فى الانضمام اليه (١٤٤) • وبالرجوع الى مذكرة الأمير عمر طوسون ومذكرات سعد باشا نجد أن هذه المقابلة ، التى تمت فى فندق شبرد ، قد سبقتها المقابلة التى تحدثنا عنها ، وذكرنا أنها تمت فى بيت الأمير عمر طوسون ، وتناول فيها الحديث ضم الفريقين لأول مرة • وقد

حدث بعد ذلك أن عقدت جلسة ثالثة بدار محمد سعيد باشا ، اشترط فيها الامير وفريقه عدة شروط للضم ، قبل فريق سعد بعضها ، عندما عرضها عليهم، ولم يقبلوا البعض الآخر(١٤٥) • وهنا لعب الدبلوماسية دورا هاما آخر ، ففجأة ، وصل الأمير عمر طوسون أمر من السراى بالكف عن الاشتغال بالقضية المصرية ، وأن يسافر من فوره الى الاسكندرية • فلم يسعه الا أن يصدع بالأمر (١٤٦) • وانتهت بهذا الاجراء السريع مشكلة ضم الوفدين •

على أن هذه الفرقة وما هددت به من الفشل ، لم تلبث أن نبهت سعد زغلول الى ضرورة تدعيم الوفد بمختلف العناصر التى تمثل الأمة ، حتى تتم للوفد الصفة التمثيلية الكاملة • ولقد ظهر من تأليف الوفد الأول أن معظم رجاله كانوا ينتمون الى حزب الأمة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية • وربما تكون قد حدثت محاولة ضعيفة لتمثيل الحزب الوطنى لا تتجاوز واحدا فقط من السبعة هو محمد على علوبة بك ، الذى كان أصلا عضوا فى لجنة الحزب الوطنى الادارية. أما عبد اللطيف المكباتى فلم يكن عضوا فى الحزب الوطنى ، وانما كان يؤيده بشعوره وميله فقط – كما يقول الرافعى (١٤٧) – ومع ذلك فان **هذين الاثنين كانا عضوين فى الجمعية التشريعية** ، وقد تم اختيارهما على هذا الاساس على الأرجح • أما الدليل الدامغ على صبغة حزب الأمة الغالبة عليه ، فهو فى اختيار أحمد لطفى السيد بك فى الوفد بالرغم من أنه لم يكن عضوا فى الجمعية التشريعية •

اما الآن فقد رأى سعد باشا – تحت الظروف المنوه عنها – أن يستكمل العناصر اللازمة لوفده : فسعى لضم بعض الذين كانوا مع الأمير، فضم اسماعيل صدقى باشا ، وكان هذا قد كتب مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنها مطالب مصر من انجلترا،وعززها بالوثائق والمستندات • وقد قدمها الى الوفد فناقشها ، ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة ، بعد شيء من التغيير فى بعض نواحيها وتلخيصها ، هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح فى٢٠ يناير١٩١٩• (١٤٨) وقد خشى رفاق سعد باشا أن يعرضوا أسم صدقى باشا فى التوكيلات « فلا يقابله العموم بالاستحسان » ولذلك استحسنوا ان يضموه بما لهم من حق الضم والاختيار ، وقبل سعد باشا ذلك (١٤٩). وقد ضم سعد باشا أيضا محمود بك أبا النصر من وفد الأمير ، وتم فيما بعد ضم عبد الخالق مدكور باشا (١٥٠) .

ثم رأى سعد زغلول أن يضم اليه ممثلين للحزب الذى هدد بالفرقة بانضمامه لوفد الأمير عمر طوسون وهو الحزب الوطنى · وخصوصا أن هذا الحزب كان قد بدأ الهجوم بنقد لاذع على صيغة التوكيل التى أصدرها الوفد ، والتى كانت قد وضعت فى قالب يراعى الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيها صراحة على أن الاستقلال الذى يراد المطالبة به « استقلال تام » ، كما كتبت عبارة تفيد الثقة بعدالة بريطانيا العظمى وميلها للحرية (١٥١) . فقد توجه أربعة من رجال الحزب ، وهم الأساتذة : عبد المقصود متولى ، ومصطفى الشوربجى ، ومحمد زكى على ، ومحمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا وناقشوه فى التوكيل ، واشتدوا فى مناقشته حتى اضطر الى تذكيرهم بأنهم فى بيته ، فرد عليه الاستاذ زكى على بأنهم يعتبرون أنفسهم فى بيت الأمة لا فى بيت سعد باشا الخاص . وقد اجتمع الوفد عقب ذلك ، وانتهى الى تعديل التوكيل فى ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى (١٥٢) .

من أجل هذا كله ، اتجه سعد باشا للمفاوضة مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى شأن تمثيله فى الوفد · وقد قبل الحزب المبدأ ، ولكن الخلاف وقع بين الفريقين عندما اعترض سعد باشا على اختيار أحمد بك لطفى ومصطفى بك الشوربجى (١٥٣) · فقد أصرت اللجنة على أنها هى التى تختار ممثليها وأصر سعد على أن يختار بنفسه الأشخاص الذين سوف يعمل معهم · وفى الوقت نفسه كان سعد باشا يريد أن لا يزيد عدد الأعضاء المختارين عن ثلاثة ، بينما كانت اللجنة ترى أن يزيد العدد الى خمسة · وهكذا تعذر الاتفاق بين سعد والحزب الوطنى · ولكن لما كانت خطة سعد قد اتجهت الى ضرورة تمثيل هذا الحزب فى وفده ، فقد رأى أن يلجأ الى الاتفاق مع من يريد اختياره من الحزب مباشرة ، دون التقيد برأى الحزب · فأراد فى بادىء الأمر ضم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى كان عضوا فى اللجنة التنفيذية · وأخيه أمين الرافعى محرر جريدة الأخبار ، وكان كلاهما على مودة مع سعد باشا ، وقد أيداه فى انتخابه فى عام ١٩١٣ للجمعية التشريعية · ولكنهما وجدا أنه من المتعذر عليهما قبول العضوية فى الوفد · فتوجه سعد باشا ـ تحت نصيحة أمين يوسف بك ، زوج بنت أخته ـ الى اختيار مصطفى النحاس بك ، الذى كان اذ ذاك قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومعه الدكتور حافظ عفيفى بك ، على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى اذ كانا من المعتنقين لمبادئه (١٥٤) ·

وبعد أن فرغ سعد باشا من تمثيل العناصر السياسية فى وفده ، اتجه الى ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية ، فى محاولة لتوحيد عنصرى

الأمة ، واقفال الطريق فى وجه الدسائس الانجليزية • ويقول سعد باشا فى مذكراته : « كان سينوت حنا بك أول شخص من الأقباط افتكرنا فيه ، وكان من أهم الأسباب التى دعت لوضع صيغة الحق فى انتخاب من نشاء ، هو اختياره • وجورجى خياط بك افتكرنا فيه بعد سينوت حنا ، فدعوناه ، فحضر وقبل أن يقبل ، استفهم منى عما يكون من شأن الاقباط بعد الاستقلال ؟ فقلت : « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد منا الا فى الكفاءة الشخصية • فسر بذلك • (١٥٥) • ويبدو أن الأقباط قد خشوا ، من قبل أن يتم انضمام سينوت بك حنا ، وجورجى خياط بك الى الوفد ، أن يغفل سعد باشا أمر تمثيلهم ، لأنهم اتفقوا فى نادى رمسيس على ايفاد الأستاذ ويصا واصف ، ومعه عضوان من أعضاء النادى لمفاتحته فى الموضوع ، وعندما قابل هؤلاء سعدا ، أزال قلقهم ، وظن أنهم يرشحون الأستاذ ويصا واصف لهذه الوكالة ، فرحب باختياره ولكن الأستاذ ويصا تنحى معتذرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالى باشا ، فقبله سعد باشا على الرحب والسعة (١٥٦) •

والحقيقة أن سعد باشا زغلول لم يكن أول من أشرك الأقباط فى الحركة الوطنية ، اذ سبقه الى ذلك مصطفى كامل ، الذى اصطفى اليه من قبل الأستاذ ويصا واصف ومرقص حنا باشا ، كما كان فى مقالاته وخطبه يدعو الى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطنى • (١٥٧) بيد أن دعوة مصطفى كامل التى كانت تستند الى الفكرة الدينية ، والتى كانت تربط بين الاستقلال والتشيع لدولة الخلافة ، وتدعو للجامعة الاسلامية ، لم يكن من شأنها — كما يقول محمد زكى عبد القادر (١٥٨) أن تجذب الأقباط اليها جذبا كثيرا أو قليلا • ولكن الوضع فى عام ١٩١٨ كان قد تغير • فان السيادة العثمانية كانت قد سقطت عن مصر باعلان الحماية ، كما انهارت دولة الخلافة ذاتها ، وكانت الدعوة الى الاستقلال فى هذه المرة ، تستند الى الوعى القومى لا الوعى الدينى • ولهذا فقد اهتم الأقباط بتمثيلهم فى الوفد ، كما اهتم سعد زغلول بتدعيم الوفد بهم • ومن أجل ذلك ، فليس صحيحا أن انضمام الأقباط الى الحركة كان — عن خوف أو رهبة مما قد يصيبهم اذا ما نالت البلاد استقلالها دون أن يقفوا منها موقف التأييد ، وهو ما يحاول السير فالنتاين تشيرول فى كتابه « المسألة المصرية » الايحاء به أو اثباته ، اذ ذكر أن بعض الأقباط قد أخبروه بذلك بأنفسهم (١٥٩) فحتى لو كان حقا ما يقول ، فلا يمكن أن يعبر عن موقف عام اتخذه الأقباط ، فان ما ظهر من اخلاصهم للحركة

الوطنية لايمكن أن يكون مبعثه مجرد الخوف والرهبة،وانما مبعثه نضوج الفكرة القومية ، وطغيان الوعى القومى .

ولم يلبث سعد باشا أن عمل على ضم بعض ذوى المكانة الشخصية وأصحاب العصبية . فقد ضم اليه حمد الباسل باشا ، الذى كان من الأعيان ذوى النفوذ الكبير فى الفيوم (١٦٠) حتى اذا ما بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول ، أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، وهو الذى وضعه الوفد الأول (١٦١) .

ولعل من المناسب هنا أن نلقى نظرة تحليلية على هذا القانون ، وبصفة خاصة ، على المواد الهامة التى لها علاقة خاصة بمجرى الحوادث المستقبلة . ففيما يختص بمهمة الوفد ، نصت المادة الثانية على ان مهمة الوفد هى « السعى بالطرق **السلمية المشروعة** ، حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما ». وقد نصت المادة الخامسة على انه « لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها. فليس للوفد،ولا لأحد من أعضائه ، أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته » وقد ذكرت المادة الرابعة ، أن الوفد يقوم مادام العمل الذى انتدب لأجله قائما ، وينفض بانفضاضه . كما قررت المادة الثالثة،أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية .

ومن الناحية التنظيمية ، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد ، نصت المادة ١٣ على أن الرئيس يشخص الوفد ويراس جلساته ، ويحافظ على نظامه ، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف ، وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق . كما نصت المادة ٢٠ على انه لا يسوغ لأحد أعضاء الوفد ، أن يحادث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد الا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث ، وعليه أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ، ويقدمه للرئيس . واذا لم يتمكن العضو من احاطة الرئيس قبل الحديث ، فيجب أن يبين لمخاطبه انه لا يشخص الوفد فى حديثه.وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات «تصدر بأغلبية الآراء ،واذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس» وفيما يختص بضم الأعضاء وفصلهم ، نصت المادة الثامنة على أن للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل.وفى حالة فصل أحد الأعضاء اشترطت المادة

السابعة أن يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وقد انتهكت هذه المادة فى انشقاقات الوفد .

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله ، نصت المادة ٢١ على على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر واقامة . كما نصت المادة ٢٤ على ان نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التى يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة فى عمل الوفد .

وأخيرا نصت المادة ٢٦ ، على أن تعين لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته . (١٦٢) وسنرى فيما بعد أن هذه اللجنة قد تجاوزت الأغراض التى عينت لأجلها وكانت نواة لجهاز وفدى ضخم يتغلغل فى جميع نواحى البلاد ومدنها وقراها .

وعلى كل حال ، فيبدو لنا مما سبق عرضه فى مسألة تأليف الوفد أن سعد زغلول باشا قد انتقى أعضاءه بمحض ارادته واختياره ، وأنه لم يكن — كما يقول الأستاذ العقاد — مضطرا الى هذا الاختيار . فهو أولا لم يكن مقيدا بالاختيار من أعضاء الجمعية التشريعية ، بدليل أن وفده الأول ضم أحمد لطفى السيد ، الذى لم يكن عضوا فى الجمعية التشريعية . وهو ثانيا لم يكن مقيدا بالاختيار من الحزب الوطنى بدليل انه رفض شروط الحزب واختار من يروق له من اعضائه بالاتفاق الشخصى معهم ولو كان مضطرا لرضخ لشروط الحزب . وهو ثالثا لم يكن مقيدا بضم فريق الأمير عمر طوسون ، لأن هذا الفريق تفرق بعد أن نفض الأمير يده من المسألة ، وبعد أن أعلن الرأى العام استياءه من هذه المحاولة ، ولكنه مع ذلك ، انتقى منه من أراد من الشخصيات التى أدرك كفايتها . وهو رابعا لم يكن مقيدا باختيار أناس من « المعتدلين » — كما يذكر الاستاذ العقاد — (١٦٣) ويقصد بهم أعضاء حزب الأمة ، لأن هؤلاء المعتدلين كانوا أغلبية الوفد الأول ، كما أنهم كانوا أصدقاء سعد زغلول ، وفريق مدرسته التى تخرج فيها : مدرسة الامام الشيخ محمد عبده . بل ان الوفد الأول انما كان امتدادا طبيعيا لحزب الأمة ، أو طورا ثانيا من أطواره . (الطور الثالث هو حزب الأحرار الدستوريين) .

ومهما يكن من رأى فى أعضاء الوفد المؤلف ، فيلاحظ أنه بالرغم من أن سعد زغلول قد انتقاهم من عناصر تمثل القطاعات السياسية والدينية فى المجتمع ، ليستكمل بهم الصفة التمثيلية للوفد ، الا أن هذه العناصر

جميعها كانت تنتمى الى الطبقة البورجوازية الكبيرة والصغيرة ، ولا ينتمى أى عنصر منها الى طبقة العمال أو الفلاحين • ذلك أن صورة المجتمع التى كانت ماثلة فى ذهن سعد باشا زغلول وهو يؤلف وفده كانت قائمة على التقسيم الأفقى لا الرأسى • وبمعنى آخر فلم تكن الفروق الطبقية — رغم جسامتها — تمثل فى نظره مشكلة تتطلب معالجتها عن طريق التمثيل ، كما تطلبت الفروق الدينية • وانما كانت الفروق السياسية والعنصرية هى التى مثلت أمامه الخطر الذى يهدد الأمة بالانقسام • واليها وجه اهتمامه وعنايته •

٥ ــ الصدام الاول بين الوفد والانجليز

رفض سفر الوفد ونتائجه فى خطة الوفد :

بعد مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التاريخية • وهى التى ظهر فيهـــا واضحا جليا اعتدال طلبات الوفد واعترافه بمصالح انجلترا فى مصر ، **ورغبته فى التوفيق بينها وبين الاستقلال ، طلب رئيس الوفد فى يوم ٢٠** نوفمبر من قيادة الجيش الانجليزى جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا • ولكن السلطة العسكرية ردت ــ بعد أن استعجل سعد زغلول طلبه هذا برسالة أخرى فى ٢٨ نوفمبر ــ بما يدل على نيتها فى تعطيل سفره فى ذلك الوقت • فقد أجابت بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من اجابة طلبـــه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ، تبـــادر باعطائه وصــحبه الجوازات التى يطلبونها • فكتب سعد باشا الى الســـير ريجنالد ونجت فى ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيهــا التوسط ، بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية ، لتسهيل سفر الوفد لأنه « من الضرورى أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر » • وسرعان ما جاء الرد الآتى فى أول ديسمبر وفيه (أولا)أن المندوب السامى،بعد أستشارة حكومة جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع . (ثانيا) يدعوه المندوب السامى الى أن يقدم اليه ، كتابة ، ما يريد تقديمه من اقتراحات ، بخصوص كيفية الحكم فى مصر،بشرط « ألا يخرج ذلك عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك ، وأعلنتها من قبل » (١٦٤) يقصد بذلك الحماية • وبهذا الرد حددت انجلترا موقفها من الوفد • وهو الموقف الذى ظلت تتشبث به الى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ • وهو يقوم على أساسين : الأول ، عدم تمكين الوفد من السفر الى الخارج ، وحصر نشاطه فى دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمخابرات بسيطة مع دار المندوب السامى • والثانى ، التشبث بالحماية •

أثار هذا الرد اعتراض الوفد ، فأرسل سعد باشا كتابا بتاريخ ٣

ديسمبر الى السير ونجت يرد فيه على ما جاء بكتابه من استعداده « لقبول اقتراحات كتابية على طريقة الحكم المطلوبة فى مصر بشرط ألا تتعارض تلك الاقتراحات مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك » ، فقال : « وردا على ذلك أبادر بابلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ، ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا » . ثم ذكر فيما يختص بسفر الوفد الى انجلترا ، الذى منعته السلطة الانجليزية ، بأن الغرض منه أن يكون الوفد « على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية، « فان القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض باديء ذى بدء على الرأى العام الانجليزى » (١٦٥) .

ويلاحظ أن هذا الرد على كتاب السير ونجت قد رفض فيه سعد زغلول التفاوض على أساس الحماية. وقد أكد سعد ذلك فى كتابه الذى أرسله فى اليوم التالى الى رشدى كى يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، فقد أبلغه فحوى رده السابق على السير ونجت وقال: « لقد أجبنا فخامته أمس بأننا لانستطيع أن نتفاوض فى مالا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا » (١٦٦) . ويعتبر هذا الرفض من جانب الوفد للتفاوض على أساس الحماية ، دليلا آخر على فساد الراى القائل بأن الاستقلال الذى كان يطالب به الوفد ، هو الاستقلال الذى لا يتعارض مع الحماية . أما الأمر الثانى، الذى يلاحظ على كتاب سعد زغلول الى السير ونجت ، فهو أن سعدا كان ما يزال يبنى أمله على الذهاب الى انجلترا لا الى مؤتمر الصلح .

على أن اصرار الجانب الانجليزى على موقفه من رفض سفر الوفد والتشبث بالحماية ، لم يلبث أن دفع الوفد الى تغيير خطته على النحو التالى: فقد تحلل أولا من وعده للسير ونجت بأن « لا يلتجيء فى مصر لسواه ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية»)، وأرسل فى يوم ٦ ديسمبر نداء الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر، يحتج فيه «لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر ، على الخطة التى صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه » (١٦٧). ثم أرسل الى الرئيس ولسن ، عندما وصل الى باريس ليشهد مؤتمر الصلح ، برقية احتج فيها بشدة ، على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ، ومنعها له من السفر الى أوربا ليعرض على أولى

الشأن مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان، مما من شأنه أن يعرض القضية المصرية «الى خطر الأحكام غير المبنية على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة» ، ثم رفع اليه رجاء مصر أن يهيىء لها فرصة لتسمع صوتها . ثم أرسل اليه برقية ثانية في ٢٦ ديسمبر كرر فيها رجاءه له بأن يستعمل نفوذه لدى الحكومة البريطانية للتصريح له بالسفر الى أوربا (١٦٨) . كما أرسل اليه برقية ثالثة ذكره فيها بالبرقيتين السالفتين (١٦٩) . ولكنه لم يتلق جوابا عن واحدة منها ، كما يذكر الاستاذ العقاد (١٧٠) . وازاء هذا السكوت من جانب بطل مبدأ حق تقرير المصير ، ولى الوفد وجهه شطر رئيس مؤتمر الصلح « جورج كليمنصو » ، فأرسل اليه برقية في ١١ يناير سنة ١٩١٩ ناشده فيها ، باسم الحرية والعدل والانسانية، ألا يتخذ سكوت المصريين الاكراهي ، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسهم في حدود بلادهم ، دليلا على رضاهم بسيادة الغير عليهم ، وألا يسمح بالحكم في مصيرهم من غير أن تسمع أقوالهم (١٧١) . وأخذ الوفد يوجه رسائله لأساطين السياسة وأعضاء مؤتمر الصلح، وذوى الكلمة ، يعلن فيها بطلان الحماية التى أعلنتها انجلترا ، وأن مصر أصبحت خلوا أمام القانون الدولي من كل سيادة أجنبية (١٧٢) .

وفي الوقت نفسه ، أخذ الوفد يوالى الاحتجاج لدى رئيس وزراء بريطانيا على الحصار الذى تفرضه السلطات البريطانية على المصريين. فكتب اليه يقول : « ان الأمة المصرية بأسرها ، من أكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل حدود بلادهم ، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد (١٧٣) . كما كتب الى رئيس مجلس العموم في ١٤ يناير، وفي اعتقاده أن حبس المصريين في بلادهم قد يكون « اجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب الانجليزى من أمره شيئا » يقول : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين في الخفاء . اننا نعمل لحريتنا في العلن وبالصراحة » ، ثم يطلب اليه باسم الأمة المصرية وبحق الشرف الانجليزى والتقاليد الانجليزية، أن يعرض هذه المعاملة على مجلس النواب ويسعى بنفسه في جعل السلطة تخلى بين الوفد وبين تنفيذ المهمة التى علقتها الأمة على عاتقه (١٧٤) . ولكن ذلك كله لم يحدث أى صدى.

ثانيا ــ ولم يلبث الوفد أن غير رأيه في حل المسألة المصرية ــ كما عبر عنه في حديث ١٣ نوفمبر ــ فأصدر في ٦ ديسمبر ١٩١٨ (في رواية للرافعي ، وفى ١٠ يناير ١٩١٩ حسب رواية لأحمد شفيق) بيانا بتأليف الوفد ، ومقاصده وخطواته الأولى ، تعرض فيه لمسائل هامة ، كمسألة

الاستقلال ، والحكومة الدستورية ، والامتيازات الاجنبية، والمراقبة المالية، وقناة السويس . فطالب بوضع استقلال مصر تحت جمعية الأمم « (بدلا من المحالفة التى عرضها مع بريطانيا) ، وأعلن قبول مصر ما تراه الدول من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس » (بدلا من اعطاء انجلترا حق احتلالها عند هجوم دولة أخرى) ، كما أعلن أن مطالب الوفد تشمل السـودان « لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، ولأن السودان ــ كمـا قال المسـتشار المـالى فى تقريره ١٩١٤ ــ الزم لمصر من الاسكندرية » (١٧٥) .

ثالثا ــ ولما كان الاجانب فى مصر عنصرا كبير الخطر فى ذلك الحين ، فقد اتجه الوفد اليهم فى فطنة وذكاء لكسب تأييدهم ، والحيلولة دون استغلال الانجليز لهم فى التآمر على الحركة الوطنية . ففى العـاشر من يناير أصدر اليهم بيانا مستفيضا ، طلب فيه تأييدهم للحركة الوطنية ، « لأننا نعتمد فى بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا على جميع الرجال الأحرار الذين ترتاح نفوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة » ، ثم طمأن خاطرهم من ناحية الامتيـازات ، فذكر أن المصريين فى سعيهم « للاستقلال التـام المجرد من كل سيادة أجنبية »، ليس فى نيتهم أن يكون فى هذا الاستقلال « مساس بحقوق الأجانب ، وامتيازاتهم الحـالية فى التشريع ، والقضاء ، وحرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، وكل ما يتعلق بالأمن العام » . ثم أتبع هذا البيـان بمذكرة مختصرة ، أحاطهم فيها علما ، ببرنامج الوفد ، على النحو الذى مر بنا آنفا(١٧٦) . وقد أبى الوفد الا أن يزيد فى طمأنينة الأجانب، ففى الحفلة التى أقيمت فى منزل حمد الباسل باشا، بعد اصدار البيان بثلاثة أيام (فى ١٣ يناير) تناول سعد زغلول فى خطبته السياسية مسألة الامتيازات أيضا ، وقال انه لا منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بالامتيازات الأجنبية ، «وان كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيهـا الاستقلال » ، ثم فسر الامتيـازات الأجنبية بأنهـا أداة تحبب الأجانب فى الاقـامة بمصر ، وأن تحبيـب الأجانـب فى الاقامة بمصر وتسهيل سبل العمـل لهم له للبـلاد أكثر فائدة ، لأن الأجانب فى مصر « صـلة أنعم بها من صلة بيننـا وبين ينـابيع العـلم ومواطن الاختراع والاكتشـاف، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية». وأخيرا أبدى سعد زغلول شديد ثقته بأنه « بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم ، أن لا حاجة لهم بهذه الامتيـازات . بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » (١٧٧) .

وهكذا كان سعد زغلول يرجو بذلك أن **يتفادى عداء الدول ذوات الامتيازات ووقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر** ·

وفى يوم ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة ضافية الى رئيس مؤتمر الصلح ، هاجم فيها الحماية باعتبارها اجراء حربيا مؤقتا ولا يمكن أن تعيش بوصفها هذا · ثم دافع عن حق مصر فى الاستقلال ، واسترداد السودان ، وتعهد فى مقابل تحقيق هذين المطلبين بحماية مصالح الدائنين الأجانب ، وضمان حقوق الأوربيين فى البلاد ، وأبدى استعداد مصر ، فيما يختص بقناة السويس ، للموافقة على أية اجراءات قد يتخذها مؤتمر السلام لضمان حياد القناة الحقيقى (١٧٨) ·

رابعا ـ ثم اتجه الوفد لتعبئة الرأى العام الداخلى ، مستخدما الوسائل الآتية :

أ ـ حركة جمع التوقيعات على التوكيلات الشعبية التى طبعها فور تكوينه لتعزيز وكالته عن الأمة فى طلب الاستقلال · وكانت هذه الحركة قد نجحت نجاحا باهرا ، فراحت الألوف منها تتفرق فى الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقيعات · وقد كان المقصود من هذه التوكيلات فى بداية الأمر ، أن يقوم بتوقيعها فقط أعضاء الجمعية التشريعية ، لأنهم بصفتهم النيابية المذكورة ، يعبرون عن رأى الأمة، ولكن بعض ذوى الراى من الأمة رأوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذه التوكيلات ايضا · كما انتقد بعض رجال الحزب الوطنى ـ كما مر بنا ـ ما حوته صيغة التوكيل من العبارات اللينة التى نعتت بها دولة بريطانيا العظمى ، وافلحوا فى تعديلها · ثم عرضت هذه التوكيلات على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية، فسارع أعضاؤها الى توقيعها · وأعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية· وهكذا أخذ الاقبال يزداد على التوقيع من جميع الطبقات (١٧٩)·

على أن السلطة العسكرية عندما رأت حركة التوكيلات آخذة فى تساع فى المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، عملت على احباطها · فأصدر المستر «هينز» المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين ، بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، بكل ما لديهم من قوة · فلبت الادارة هذا الأمر ، وزادت شدة اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها (١٨٠) · وازاء هذا رأى الوفد أن يعوض ما فاته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام التوكيل· ويزيد

عليه أن يثبت تصرف الانجليز . فقام ، بالاتفاق مع رشدى باشا نفسه . بتقديم احتجاج كتابى اليه على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها . فجاء الرد من وزير الداخلية يقول فيه : « اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ ، ٢٤ الجارى (نوفمبر) أتشرف باحاطتكم علما بأنه ، ان كانت قد صدرت أوامر من جانب مستشار الداخلية ، لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها فى كتابيكم المذكورين ، فانه كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام .. » . وفى هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر من السلطة الانجليزية ، واثبات للحجر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأى فى تلك الآونة ، لأن « امضاء عريضة مطبوعة ، هو أقل مظهر معروف من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها » ــ كما جاء فى خطاب سعد باشا الى الوزارة (١٨١) .

وقد استمرت حركة جمع التوقيعات قائمة على قدم وساق ، حتى الى ما بعد القبض على سعد زغلول . فيذكر أمين يوسف ، وهو من الذين نظموا هذه الحركة ، وخصوصا بعد القبض على سعد زغلول ، أنه استطاع الحصول على توكيل من ثلاث عواصم مديريات ، وخصوصا من موظفى الحكومة فى طنطا والمنصورة والزقازيق ، ثم من بورسعيد ودمياط أيضا . كما يذكر أيضا أن اشارة اللورد كيرزن الى عدم اشتراك رجال الجيش والبوليس وموظفى الحكومة فى الحركة الوطنية ، كان من نتائجه أن اندفع هؤلاء جميعا فى أنحاء القطر الى التوقيع على التوكيلات (١٨٢) .

(ب) ولقد كان من الوسائل التى لجأ إليها الوفد لتعبئة الرأى العام أيضا ، تنظيم الاجتماعات العامة للتحدث فيها عن القضية المصرية ، وانتهاز الفرص الممكنة للحديث والخطابة فى الأندية والجماعات العامة عن القضية المصرية ، ثم طبع الخطب الملقاة وتوزيعها فى أنحاء البلاد ، نظرا لحالة الرقابة المفروضة على الصحف فى ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية . ففى ١٣ يناير ١٩١٩ نظم الوفد اجتماعا فى منزل حمد الباسل باشا حضره كثيرون من أعضاء الجمعية التشريعية ، وبقية الهيئات النيابية ، وغيرهم من أعيان البلاد . وألقى فيه سعد زغلول خطابه السياسى الأول بعد تأليف الوفد . فأنكر فيه الاحتلال والحماية ، وذكر أن البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون الدولى ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال . وبعد أن أوضح مطالب الوفد ، أعلن أن كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس فى العاصـــمة والأقاليم (١٨٣) .

على أنه عندما حاول سعد عقد اجتماع آخر ، كان قد دعا اليه مئات من وجوه البلاد فى داره فى يوم ٣١ يناير ، فوجىء بمنع القيادة العسكرية هذا الاجتماع ، فلم يجد من حيلة الا الاحتجاج على هذا المنع الى رئيس الحكومة البريطانية والى الرئيس ولسن (١٨٤) . ولكنه بعد أن تبين له أن القيادة العســـكرية ســوف تمنع كل أجتماع وطنى يتصـــل خبره بها ، أخـــذ يتحين الفرص للخطـابة ورفع صـــوت مصر فى الاجتماعات المسموح بها لأغراض أخرى . وكانت احدى هذه الفرص الثمينة عنـدما أعـدت الجمعية الســلطانية للاقتصـاد والاحصاء والتشريع اجتماعها الذى سبق التنويه عنه ، فاعتزم ســعد باشـــا الخطابة فى هذا الاجتماع ، ليســـتعير من الدعاية للحمـاية دعـاية للاستقلال ، فحضر الاجتماع يصحبه اعضاء الوفد ، وكثير من أنصاره ، وكان المكان غاصا بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون ، والقضاء والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، ومن بينهم وزير الحقانية عبد الخالق ثروت باشا ، ومستشارها الانجليزى بالنيابة . والقى فى هذا الجمع تعليقا على محاضرة المســـتر برســـيفال هاجم فيه التشريع الجديد (١٨٤ مكرر) المنسجم مع الاحتلال كما هـاجم الحمـاية : فقد حذر أولا من خطورة احداث قلب فى تشريع البلاد ، مبينا أنه لا توجد فى الحقيقة ضرورة لذلك ، « فأمتنا المصرية ليست من قبيـل الأقوام الهمج التى ليست لهم شرائع مقررة ، وانما هى بلد له حياة عريقة فى القوانين والشرائع » ، ثم هاجم الحماية نفسها قائلا : « انها حالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر » ، وذكر أن البـــلاد لهـــا استقلال ذاتى قد ضـــمنته معاهدة لندن ١٨٤٠ ، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وان ما حصـــل من تغيير هـذا النظـام الســياسى أثناءالحرب لايمكن الاعتراف به.لأن الحماية لاتنتج الا من عقد بينأمتين، ولما كانت انجلترا قد أعلنتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى لذلك حماية « باطلة » لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضروريات الحرب تنتهى بنهايتها ولايمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة (١٨٥).ويذكر الرافعى أنه كان لهذه الخطبة دوى كبير فى المجتمعات والمحافل للظروف والملابسات التى القيت فيها ، وقوبلت باستحسان وابتهاج.وقد اعتبرها الرأى العام تعبيرا صادقا قويا عن ميوله وشعوره ضد الحماية ، ومع أنها لم تنشر فى الصحف فقد كانت من العوامل الفعالة فى اذكاء الحماسة فى النفوس (١٨٦) .

كانت هذه هى الوسائل التى لجأ اليها الوفد لتعبئة الرأى العام الداخلى · وقد أفلحت فى خلق غضب عام على الانجليز ، والتفاف الشعب بجميع طبقاته حول الوفد · وبقى الشعور الوطنى متحفزا ينتظر ما تأتى به الاحداث ، وكانت هذه الاحداث تسرع الخطى فى ذلك الوقت لتفجر الموقف بالثورة ·

دور رشدى باشا فى تطوير الأزمة :

سبق أن أشير الى أن رشدى باشا ـ طبقا للخطة المرسومة بينه وبين الوفد ـ طلب من السير ونجت أن يعرض على الحكومة البريطانية السماح له ولزميله عدلى باشا يكن بالسفر الى انجلترا ، للمناقشة فى المسألة المصرية · وكان السير ونجت ، فى الحقيقة ، ميالا لتأييد هذا الطلب : فقبل انتهاء الحرب بعامين ، كان قد دأب على نصح حكومته بالمسارعة بتحديد ماهية الحماية وكنهها ، حتى يسكن قلق الوزراء والسلطان والوطنيين المعتدلين والرأى العام كله · بيد أن طلباته لم تعر أى اهتمام · فقدم اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف.ولكن مصيرها كان مصير الاقتراحات السابقة (١٨٧). وعندما صدر التصريح الانجليزى الفرنسى عن سورية والعراق ، وجاء فيه أن الدولتين تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما،وان تنشىء لها حكومات وطنية،كتب السير ونجت الى حكومته يبين لها أن هذه السياسة سيكون لها صداها فى مصر (١٨٨) · وقد تحقق حدسه ، ففى ١٣ نوفمبر ـ كما رأينا ـ اضطر الى استقبال سعد زغلول ورفيقيه للتحدث معهم بشأن المطالب المصرية · ولم يكن فى وسعه أن يرفض استقبالهم لأنه كان يعلم ـ كما يقول ابنه رونالد ونجت ـ أن هذه الزيارة انما كانت بموافقة رئيس الحكومة والسلطان · وأن البلاد برمتها كانت ترغب فى تغيير وضعها السياسى · ثم استقبل بعد ذلك رشدى باشا على النحو الذى مر بنا · وعندئذ كتب الى حكومته تقريرا بهاتين المقابلتين ، أرسله تلغرافيا حتى لا يضيع أى وقت فى احاطة حكومته علما بهذه التطورات الأخيرة فى الأمانى المصرية ، ولم يدع فيه أى محل للشك فى وجهة نظره عندما قال : « واذا لم تعالج هذه المسألة المشتعلة الآن ، فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات كثيرة فى المستقبل · وانى أعتقد أنه ، من العدل ، أن يعرف السلطان والوزراء والمصريون جميعا موقفهم » · (١٨٩)

على أن وزارة الخارجية البريطانية نظرت الى هذه الحركة — كما يقول لويد — نظرة سخط ، واعتبرتها دليلا على جحود المصريين وأنانيتهم . فقد حنقت من الزعماء الوطنيين ، الذين أنقذ وطنهم من ويلات الحرب بفضل القوات البريطانية ، تقديمهم مطالب لا يمكن قبولها . كما أنكرت على رشدى باشا اصراره على عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة. بل أنها استاءت من السير ريجنالدونجت نفسه لأنه بدا كأنه غير مدرك أن وزارة الخارجية البريطانية كان لديها فى ذلك الحين مسائل ذات صبغة عالمية ، تعتبر مسألة مصر بجانبها مسألة ثانوية . وقد حدد المستر «بلفور» موقف حكومته من هذه الطلبات ، فى رسالة له الى السيرونجت فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ قال فيها : « ان حكومة جلالة الملك تود أن تعمل طبقا للمبادىء التى اتبعتها دائما فى اعطاء المصريين نصيبا مضطردا من حكومة بلادهم ، ولكن كما تعرف جيدا ، **فان المرحلة التى يصبح فيها ممكنا منح الحكم الذاتى لم تحن بعد** . وان حكومة جلالة الملك ليس فى نيتها أن تتخلى عن مسئولياتها نحو اقرار النظام والحكم الصالح فى مصر، وفى حماية حقوق ومصالح الوطنيين والمقيمين الأجانب فى البلاد » (١٩٠) أما بخصوص سفر الوفد والوزيرين ، فقد رفض المستر « بلفور » هذا الطلب قائلا انه لا فائدة من السماح للزعماء الوطنيين بالمجىء الى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة. وعلل ذلك بأنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ، ومن ثم فانهم لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة « لمسائل الاصلاح الداخلى المصرى » ، ثم طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما(١٩١) .

هذا الرفض المزدوج لطلب رشدى باشا ، كان معناه انهيار خطته مع الوفد . ولهذا لم يجد بدا من رفع استقالته هو وعدلى باشا الى السلطان ، وبناها على هذا الرفض وملابساته . ولكن السير ونجت تدخل فى الأمر محاولا تلافى الازمة ، ونصح للسلطان بتأجيل البت فى أمر هذه الاستقالة ، ريثما يفاوض حكومته ليقنعها بالنزول على رأيه(١٩٢) . على أن وزارة الخارجية البريطانية عادت فردت فى ١٢ ديسمبر تخبره بأنها تؤجل استقبال الوزيرين الى مارس ١٩١٩ ، وتطلب اليه ، فيما يختص بالزعماء الوطنيين ، أن يحث السلطان على استدعائهم وتهديدهم بأنهم ، بما يثيرون من هياج ، انما يلحقون ضررا حقيقيا ببلادهم . ولكن السلطان رفض أن يفعل هذا(١٩٣) . ولما رأى رشدى باشا أن الحكومة البريطانية مصرة على موقفها من تأجيل سفره ومنع الوفد من السفر ، عاد فأيد

استقالته الاولى فى ٢٣ ديسمبر . ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة أيضا ولبث الوزراء فى دواوينهم ماعدا الوزيرين المستقيلين (١٩٤) . وهنا أخذ الانجليز يحاولون من جديد حمل رشدى باشا على سحب استقالته . كما ألح المستر هينز Haynes مستشار وزارة الداخلية فى ذلك ، ولكنه أصر على الاستقالة . ولما رأى أنها لم تقبل ، أرسل كتابا ثالثا فى ٣٠ ديسمبر الى السلطان يستعجل فيه قبولها(١٩٥) .

وأخيرا اقترحت الحكومة البريطانية فى أول يناير ١٩١٩ ، تسوية للموضوع ، أن يسمح لرشدى باشا وعدلى باشا بالوصول الى لندن فى خلال شهر فبراير ، وان يكن من غير المحتمل ، أن يتيسر استقبالهما فعلا الا فى شهر مارس . وفى هذه الحالة ، فان ونجت يسبق الوزيرين الى لندن ويتبعه هذان فى خلال أسبوع أو عشرة أيام(١٩٦) . على أن رشدى باشا أفهم السيرونجت أنه « بعد وصول الحالة الى الحد الذى بلغته » أصبح لا يكتفى بما عرض عليه من سفره وعدلى باشا الى لندن فى النصف الاول من فبراير ، وأنه يشترط ، لسحب استعفائه ، شرطا أساسيا ، هو اباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين»(١٩٧) (يقصد الوفد).

وقد ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن ما دفع رشدى باشا للتشبث بسفر الوفد ، هو أن « مركز أنصار الحركة الوطنية ، كان قد قوى واعتز فى مصر» (١٩٨) . كما ذكر «لويد» نفس السبب ، وقال ان قرار استقبال رشدى باشا وعدلى باشا قد جاء متأخرا ، لأن سعد زغلول كان قد استولى على اهتمام مصر ، وأن رشدى باشا شعر بأنه لو ذهب الى لندن ، تاركا سعد زغلول وراءه ، فى مصر ، فان أى مطالب سوف يحققها فى انجلترا لن تقابل فى مصر بغير الاستهجان ، وسيتقوض نفوذه كله . وأردف لويد قائلا أنه لو كانت الحكومة البريطانية قد قبلت سفر رشدى باشا وعدلى باشا منذ البداية ، لتركز اهتمام الشعب المصرى حولهما ولقل اهتمامه بسعد زغلول والوفد(١٩٩) .

وفى الحقيقة أن تشبث رشدى باشا — كما ذكر فى خطاب استقالته بتاريخ ١٠ فبراير — بسفر الوفد « كشرط أساسى » لسحب استعفائه ، ليس سببه — كما يقول الكتاب الانجليز — ازدياد قوة الوفد فى مصر . لانه لو كان قد سمح له بالسفر ، منذ البداية ، دون الوفد لرفض أيضا ، وأصر على ضرورة سفر الوفد. وذلك لسببين نضطر لتكرارهما : الأول أن الخطة بين الوفد ورشدى باشا كانت

منذ البداية تقوم على سفر الوفدين الى انجلترا ، وكان التعاون بينهما يدور على هذا الاساس • ولم يكن فى وسع رشدى باشا أن ينقض هذا التعاون ويسافر وحده ، دون أن يعرض نفسه لهجوم الوفد عليه ، ومحاربة أى اتفاق يتوصل اليه على أساس الحماية • وهو ما سوف تؤيده الاحداث عندما يتخاذل السلطان ، ويقبل استقالة رشدى باشا نهائيا. ثانيا، أن رشدى باشا نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم على أسس دستورية • ومن ثم فلم يكن ليستطيع أن يبرم اتفاقا مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر وراء ظهر الوفد الذى وكلته الأمة ، وقد بين هذا بنفسه — كما مر بنا — للسير ونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر أن أى زيارة للندن لن تكون لها أقل قيمة ما لم يكن ظاهرا أن الرأى العام ، الذى يمثله سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال وثيق به . والحقيقة أن تعاون الحكومة مع قادة الحركة الوطنية ، بل واشتراكها معهم وتنسيق خطواتها مع خطواتهم ، هو من أبرز مميزات الحركة الوطنية بعد الحرب • لأن الحكومة قبل الحرب كانت ضد الوطنيين باعتبارها اداة فى يد الانجليز يحكمون بها ويستخدمونها فى الضغط على المصريين ، وكبت الحركات الوطنية . لهذا ، فان قيام الحكومة المصرية بالتعاون مع قادة الحركة الوطنية بعد الحرب ، انما هو انقلاب عميق المغزى فى النظم السياسية التى أرستها انجلترا على يد كرومر وجورست وكتشنر ، وهو انقلاب كان له أثره فى تطوير الموقف ضد الانجليز ، والوصول بالازمة الى ذروتها •

وعلى كل حال ، فقد بعث السيرونجت فى ١٦ ينساير الى حكومته يؤيد طلبات رشدى باشا ويحثها على قبولها • وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعاءه اليها ليشرح الموقف بنفسه(٢٠٠) • فسافر الى باريس فى يوم ٢١ يناير ووصلها فى يوم ٢٩ منه ، وقابل من فوره «اللورد هاردنج Hardinge » ، كما قابل فى اليوم التالى «المستر بلفور Balfour » « واللورد روبرت سسل Robert Cecil » و «السير ايركرو Eyre Crowe » ، ثم تناول طعام الغذاء مع لويد جورج وفيليب كير Philip Kerr أول فبراير وشرح لكليهما مقترحاته• ولكن هذه الاتصالات أسفرت عن احالة السير ريجنالد ونجت الى اللورد كيرزن Curzon فى لندن ، فقد بين له المستر بلفور ، أنه وان كان متفقا معه بصفة عامة ، الا أنه نظرا لأن اللورد كيرزن هو الذى يتولى أعمال وزارة الخارجية ، فان عليه أن يتوجه اليه لمناقشة المسألة معه، وسوف يقوم كيرزن باتخاذ القرار اللازم فى شأن السياسة التى يجب اتباعها ويبلغه له فى باريس • وعلى

هذا سافر السير ونجت الى لندن فوصلها فى ٣ فبراير حيث توجه،على الفور ، الى وزارة الخارجية ، ولكنه لم يتمكن من مقابلة كيرزن الا فى يوم ١٧ فبراير حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للادلاء بوجهـــات نظرهما فى المسألة المصرية ، وذلك فى أى وقت يلائمهما ، كما تنص على السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الاخرين بالسفر من مصر،وبهذا يصبح فى وسع زعماء الوفد السفر الى لندن فى نفس الوقت مع الوزيرين • وقد أوضح السير ونجت للورد كيرزن أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر ، ويرضى السلطان والوزراء ، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته ، فان الزعماء الوطنيين ، سوف لا يترددون فى ارهاب السلطان وارهاب كل مرشح للوزارة ، حتى يصبح تأليف وزارة أخرى عملا مستحيلا • على أن اللورد كيرزن رفض قبـــول وجهـــة نظر السير ونجت ، فقد كان حديثه الرئيسى منصبا على أن الوطنيين «يصوبون غدارة الى رءوسنا » ، ولم يستطع أن يفهم أن السلطان ، والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخـــذوا جميعهم موقفا واحدا ، وأن السلطـــان والوزراء لا يجرءون على اتخـــاذ أى « خط » يتعـارض مع « الخط » الذى يتخذه الوطنيون ، حتى لو أرادوا ذلك ــ **وهو ما لم يحدث** حتى ذلك الحين • وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزن أنه ســـوف يعرض مشروع ونجت على باريس ، ولكنه اعترف ، فى صراحة ، بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التى سوف تتعارض معه وتخالفه • وهذا ما فعله بعد تأخير أسبوع • وقد قبلت باريس وجهة نظره(٢٠١) •

ولقد أثبت هذا القرار ، الذى اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد ، وهو الذى دفع بالأزمة الى منطقة الخطر ، أنه قرار خاطىء تماما • وقد حلل اللورد لويد ذلك فقال ان الوطنيين فى مصر ، مثلهم فى ذلك مثل كثير من الشعوب التى كانت من قبـل أجزاء فى الامبراطورية العثمانية ، كانوا فى ذلك الوقت قد أخطئوا فى حســـاب الموقف الذى سيتخذه مؤتمر الصلح منهم ، كما أساءوا تقدير المدى الذى سوف تذهب اليه الولايات المتـــحدة الامريكية فى تطبيق ما بشرت به من حق تقرير المصير ، ومن ثم فلو كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لزعماء الوفد بالذهاب الى باريس وتضييع وقتهم فى المعركة هنـــاك ، لكانوا ، دون شك ، قد منوا بالفشل ولعادوا الى بلادهم يجرون أذيال الخزى وخيبة الأمل . ولكن الحكومة البريطانية اختارت أن تخـوض المعركة فى مصر دون باريس ، وكانت هذه غلطتها ، لأنها فى باريس كانت تقف على أرض

صلبة ، بينما في مصر ، كان الوطنيون سادة الموقف ، لانهم كانوا يعرفون كل شيء ، أما الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية في مصر ، فكانت لا تعرف أي شيء(٢٠٢) ٠

ونظرا لجسامة الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة البريطانية، بموافقتها على مقترحات اللورد كيرزن ، وجسامة النتائج التى ترتبت عليه ، فقد أخذ اللوم يوجه الى السير ونجت الذى ذكر اللورد لويد أنه أخطأ منذ البداية في استقبال سعد زغلول ورفيقيه في يوم ١٣ نوفمبر ، باعتبار أن هذا الاستقبال قد أضعف المركز الدستورى للوزارة ، وخلق تأثيرا بأنها لا تمثل الرأى العام فى مصر ٠ على أن رونالد ونجت قد رد على ذلك بأن والده انما فعل ذلك لأنه كان يعلم أن السلطان والوزراء كانوا موافقين على المطالب المقدمة من سعد زغلول ورفيقيه ، وأن هؤلاء جميعا ، كانوا يعلمون بما أحدثته مبادىء الدكتور ولسن ، ووعود انجلترا وفرنسا للأقطار العربية بحق تقرير المصير ، من تأثير جلى فى كل بقعة فى مصر(٢٠٣) ٠ ولقد وجه «لويد» أيضا الى ونجت اللوم بأنه ، بالرغم من أن النصيحة التى قدمها الى وزارة الخارجية البريطانية كانت نصيحة صائبة ، الا أنه لم يعززها بالقدر الكافى من القوة والاصرار اللذين ربما كفلا لها حسن الاستماع ، كما أنه لم يرفقها بوصف كاف للأخطار التى يخشى منها فى ذلك الحين، ولم يوضح لـ «هوايتهول» اطلاقا أن الموقف كان يتدهور الى درجة لم يكن من المتمكن معها ، تلافى وقوع كارثة الا باستعمال أقصى درجات الحذر والتبصر(٢٠٤) ٠ وقد شاركت «لويد» فى توجيه هذا اللوم ، لجنة «ملنر» التى ذكرت فى تقريرها أنه كان يحسن بالسيرونجت صنعا لو زاد الحاحا فى وجوب اتباع مشورته(٢٠٥) ٠

وفى الحقيقة أن الموقف فى مصر ، بالرغم من أنه كان يغلى فى الباطن،الا انه لم يكن فى ظاهره ينبىء بقرب وقوع انفجار عام.ويعترف الدكتور هيكل بذلك فى مذكراته فيقول ان « نشاط الوفد ، ونشاط بعض الهيئات السياسية ، لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر(٢٠٦) » ٠ ويبدو أن هذا السكون الظاهرى ، والذى كان سببه الأول أن الحركة كانت تسير فى اطار قانونى ، هو الذى جعل نصائح السير ريجنالد ونجت تخلو من وصف أخطار لم يكن يراها بعينيه ، أو لم يكن يجزم بامكان وقوعها ٠ كما أن هذا السكون الظاهرى هو الذى خدع سلطات الأمن ، حتى أن المستر « هينز » الذى كان مستشارا للداخلية ، وهى الجهة المسئولة عن حفظ النظام والقانون ، قد ازدرى

بفكرة احتمال حدوث اضطرابات خطيرة (٢٠٧)، بل ان السير « ملن تشيتهام » القائم بأعمال المندوب السامى ، كتب الى اللورد كيرزن فى ٢٤ فبراير ١٩١٩ — أى قبل بدء الثورة فى مارس بأسبوعين — خطابا يقلل فيه من شأن الحركة التى يتولاها الوفد ، ويقول انها لا يمكن أن تقارن فى أهميتها بحركة مصطفى كامل ، وأن رشدى باشا وعدلى باشا لم يفقدا قط ما حصلا عليه من تأييد شعبى مؤقت ، بفضل استقالتيهما ، بل ان سعد زغلول نفسه لم يعد يثق فيه أحد ، ثم عزا هذه الحركة الى استياء الطبقات العليا وملاك الاراضى وأصحاب المهن ، الذين تساور معظمهم رغبة «غامضة» فى شكل ما من أشكال الحكم الذاتى الذى يتيح لهم مزيدا من الاهمية • وذكر أن هذه الحركة تبدو فى نظره مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ ، عندما رفض السلطان حسين والوزراء ، لمدة طويلة ، قبول الحماية دون الحصول على بعض المزايا التى لم تكن الحكومة البريطانية اذ ذاك على استعداد لمنحها • وقال فى النهاية انه لا يوجد سبب يجعل هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار حكومة جلالة الملك بخصوص المسائل الدستورية فى مصر والشكل المناسب الذى تعطيه للحماية(٢٠٨) •

تخاذل السلطان فؤاد

على كل حال ، فلقد كان ، بسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى الخارج ، أن جدد رشدى باشا استقالته فى أول مارس ١٩١٩ • فقبلها السلطان هذه المرة ، وطلب الى رشدى باشا أن يستمر فى ادارة الاعمال « الى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » • وكان ذلك نقطة التحول فى الموقف كله • ذلك أن قبول السلطان استقالة رشدى باشا ، وعزمه على تأليف وزارة أخرى (على غير أساس سفر الوفد) كان معناه طى قضية الاستقلال ، وتثبيت الحماية ، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح• وواضح أن عدم قبول السلطان استقالة رشدى باشا المرة تلو المرة ، رغم اصراره عليها ، كان الغرض منه تعقيد الموقف كوسيلة للضغط على السياسة الانجليزية لتتنازل عن موقفها من سفر الوفد ، كما كان فيه أيضا معنى تأييد السلطان لرشدى باشا فى موقفه حيال الانجليز • ولكن قبول السلطان الاستقالة هذه المرة والشروع فى تأليف وزارة جديدة ، كان بداية التخاذل من جانب السلطان ، وايذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقفه ، ويذعن فيها للتدخل

البريطاني ، فينقطع ـ كما يقول الاستاذ الرافعي ـ التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية(٢٠٩) ٠

وقد كان على الوفد حينذاك أن يسارع الى منع تأليف الوزارة الجديدة بكل وسيلة ممكنة الا على أساس سفر الوفد ٠ وكان المرشح للوزارة فى ذلك الحين هو ثروت باشا ، فقام سعد زغلول ورجال الوفد بزيارته فى بيته ، فأعلن اعتذاره النهائى للسلطان عن قبول الوزارة ما لم يؤذن للوفد بالسفر الى الخارج(٢١٠) ٠ وفى اليوم الثالث من شهر مارس طلب سعد زغلول مقابلة السلطان ، وترك فى القصر عريضة غاية فى العنف ، قرع فيها السلطان تقريعا شديدا لموقفه الذى وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز فى اذلال الشعب ، وايذانا بالرضا بحكم الأجنبى الى الأبد ٠ فقد جاء فى العريضة : « ٠٠ أن الناس كانوا يظنون أنه كان لوقفة الوزيرين الشريفة دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين ، لان فى ذلك متابعة للطامعين فى اذلالنا ، وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايذانا بالرضا بحكم الاجنبى علينا الى الأبد ٠ قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين ، ولكن الامة من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم ٠٠ كيف فاتهم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا فى هذا الامر وفى هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين٠ ان لمولانا أكبر مقام فى البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا تكذبه النصيحة ، اذا تضرعنا اليه ، أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الازمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من أقصى البلاد الى أقصاها ، الا وهو

يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الامة وبين طلبتها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة ... » (٢١١) .

ويعيب الاستاذ محمد شفيق غربال على الوفد هذه العريضة ، فيقول انها لابد قد صدرت « فى ســـورة غضب ، ولم يقــدر الوفد ، فى ذلك الظرف ، أن لا بد للبلاد فى ذلك الوقت ، وفى كل الاوقات ، من حكومة تصون حاجات أهليها الاساسية . ولا يذهبن أحد الى أن ذلك يفت فى عضد الامة ، أو أنه خروج على اجمـــاعها ، فلم يكن اذ ذاك أو فيما بعد شىء من ذلك ، انما هو للمحافظة على القدر الاساسى اللازم لحياة الناس ، حتى فى أيام الثورات » (٢١٢) . والحقيقة أن تقديم هذه العريضة ، فى ضوء ما عرض من الظروف ، ليس فيه شىء مما ذكره الاستاذ غربال ، لأن تأليف حكومة فى تلك الظروف على غير البرنامج الذى وافقت عليه الامة ، حتى وان أدى الى أن تصون هذه الحـكومة حاجات أهالى البلاد الأساسية ، الا أنه كان قاضيا على برنامج الامة فى الحرية والاستقلال . أما الظن بأن الوفد قد قدم العريضة فى سورة غضب ، فقول لا يجوز لأنه ان جازت سورة الغضب على رجل واحد عاقل ، فهى لا تجوز على هيئة مكونة من خلاصة العقول السياسية فى البلاد فى ذلك الوقت ، وأشدهم اعتدالا . والحقيقة أن الوفد انما قدم عريضته الى السلطـان بعد تفكير وتدبر شديدين .

على أن الانجليز لم يلبثوا أن تحركوا ليقعوا فى خطئهم الثانى ، وهو شر أخطائهم . لقد رأوا أن تهديد الوفد للسلطان الذى أقاموه بأيديهم على العرش يضع فى أعناقهم ــ كما يقول الكولونيل الجود ــ واجب حمايته من المهانة (٢١٣) . كما رأى السير ملن تشيتهام أن هذه الخطوة من جانب الوفد ، دليل على أن سعد زغلول قد نشر قلاعه للريح ، وخشى أن يلجأ الى مزيد من أعمال العنف ، ومن ثم فلم يضيع وقتا فى التوصـــية ، لدى حكومته ، بنفى سعد زغلول الى مالطة . وقد وافق وزير الخارجية على هذا الاجراء . وقبل أن تتخذ هذه الخطوة ، استدعى الجنرال «وطسون» ، القائد العام فى مصر ، سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة بفندق سافواى فى ٦ مارس ١٩١٩ ، وقرأ عليهم انذارا ، باللغة الانجليزية ، حذرهم فيه من احداث أى عمل ، يؤدى الى عرقلة سير الادارة ، وذكرهم بوجود قانون الأحكام العرفية (٢١٤) . ولكن الوفد لم ينتظر سوى ساعات قلائل بعـــد الانذار ، ريثما كتب الى رئيس الوزارة البريطانية رده على الانذار ، وفيه يقول انه قد أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه

مهما كلفه ذلك • وانه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة ثم يلقى مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة « على الذين وضعوا، من هم أهل للوزارة ، فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » (٢١٥) • ولما كان هذا الرد يدل على أن الوفد ليس فى نيته الانصياع للانذار ، ففى ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا • وفى اليوم التالى نقلوا الى الاسكندرية ومنها الى مالطة (٢١٦) • وقد قدر لهذا العمل أن يكون بمثابة الشرارة التى فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فقد كانت مصر فى ذلك الوقت تقف على أعتاب ثورة من أعظم الثورات الشعبية فى تاريخها الطويل •

حواشي الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩١٩

١ ـ دكتور محمد فؤد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيـــــل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠، ـ ١٨٩٩ ص ٣١٧ .

٢ ـ نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢٤ ، تقرير عن المالية والادارة والحـالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٤ ص ٥ .

٣ ـ دكتور محمد مصطفى صفوت : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثة سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى ، العـــــدد الاول ، مايو ١٩٤٩ ص ٩٣ .

٤ ـ دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ .

٥ ـ دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ٩٣ ـ ٩٥ ، ١٠٠ ـ ١٠٤ ، دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، ٤٨٢ ـ ٤٨٣

The Earl of Cromer, Modern Egypt, p. 756.

٦ ـ لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٥٧ .

٧ ـ تقرير عن المالية والادارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٥ ، ٦ لورد كرمر : المرجع السابق ص ٧٣٨ ـ ٧٣٩ ، احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العـام المالى والسياسى ص ١٦٠ .

٨ ـ دكتور شكرى : المرجع السابق ص ٤٨٣

٩ ـ نفس المصدر ص ٤٨٩

١٠ ـ نفس المصدر ص ٥٩٢ ، ٤٩٥

١١ ـ نفس المصدر ص ٤٩٩

١٢ ـ تقرير عن المالية والادارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٧ .

١٣ ـ نفس المصدر والمكان

١٤ ـ الليفتننانت كولونيل ا . كيرزى : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من اغسطس ١٩١٤ ـ الى يونية سنة ١٩١٧ ص ١٥٥ ـ ١٥٦ ، ١٥٨ .

١٥ ـ الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥ . وقد انتدب

محمد فريد اسماعيل لبيب بك ، ليمثل الحزب الوطنى فى الحملة التركية ، كى يكون رقيبا على اعمال الجيش التركى فى أثناء الفتح ، حتى لا يحدث فيها مايرتكبه الجنود عادة تحت تأثير نشوة النصر . (مجلة الفصول) ، عدد نوفمبر ١٩٤٤ ، مقال بعنوان « محمد فريد ، رجل جاهد وضحى » ص ٧١ .

١٦ ـ الليفتنانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ١٦٤ .

١٧ ـ نفس المصدر ص ٩٥ ، ٥١

١٨ ـ نفس المصدر ص ٢٦

١٩ ـ نفس المصدر ص ٢١ ، ٨٦

٢٠ ـ نفس المصدر ص ٩٧

٢١ ـ احمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، جـ ١ ص ٨١

٢٢ ـ الكتاب الابيض (القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) ص ٤١ ، الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٥ ـ ١٧

٢٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، وايضا : مذكراتى ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ ص ٢٧

٢٤ ـ الاهرام فى ٢ فبراير ١٩٢٧ مقال بعنوان « مستندات خطيرة عن حوادث ١٩١٤ ، حديث مع صاحب الدولة حسين رشدى باشا »

٢٥ ـ Lord Lloyd, Egypt Since Cromer, Vol. I, pp. 188-189.

٢٦ ـ الدكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٦٩ ، ٧١ـ ٧٢

٢٧ ـ الاهرام فى ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٢٨ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٧

٢٩ ـ الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٦٦ ـ ٦٧

٣١ ـ لفتنانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ٧٧

٣٢ ـ الرافعى : محمد فريد ص ٣٩٦

٣٣ ـ نفس المصدر ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣

٣٤ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٠ ـ ١١ ، Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, p. 122 ; Newmann, E.W.P. : Great Britain in Egypt, pp. 202-203.

٣٥ ـ الاهرام فى ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٣٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٣١ من مذكرة رشدى باشا في الرد على مشروع برونييت .

٣٧ ـ نفس المصدر ص ٩٥

٣٨ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٣٠ ـ ٢٣١

٣٩ ـ الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٧٧

٤٠ ـ الامير عمر طوسون : مذكرة بما سدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ص ٤ (الطبعة الثانية ١٩٤٢) مطبعة العدل بالاسكندرية

٤١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٤٩

٤٢ ـ نفس المصدر ص ٤٩

٤٣ ، ٤٤ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٠٠

٤٥ ـ نفس المصدر ص ٢١٤

٤٦ ـ احمد سيفيق : المرجع السابق ص ٩١

٤٧ ـ نفس المصدر ص ٩٥ ـ ٩٦

٤٨ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، ص ٢٤٣ العمود الثاني .

٤٩ ـ اللورد لويد : المرجع الساق ص ٢٢٤

٥٠ ـ نفس المصدر : ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥

٥١ ـ نيوبان : المرجع السابق ص ٢١٢ ،
Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, pp. 225-226.

٥٢ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٣٠

٥٣ ، ٥٤ ـ نفس المصدر ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩

٥٥ ـ نبومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦

٥٦ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٤٨

٥٧ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦

٥٨ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ٤٢ نقلا عن جريدة رائد العمال الانجليزية في ١٣ ابريل ١٩١٩

٥٩ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٣ العمود الثاني

٦٠ ـ الرافعى : لرجع لسابق ص ٤٢
٦١ ـ احمد شفيق : لرجع السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨
٦٢ ـ دكتور راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ١٨٩ ـ ١٩٠ ، ١٩٥ (١٩٤٤)
٦٣ ـ Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, p. 224.
٦٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٥ ـ ٥٨
٦٥ ـ دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ ـ ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، (١٩٥٧)
٦٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٥٨ ـ ٥٩ .
٦٧ ـ دكتور صبحى وحيدة : فى أصول المسالة المصرية ص ١٨٢
٦٨ ـ دكتور أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٤٨٨ (الطبعة الثالثة ١٩٥٤)
٦٩ ـ دكتورة نجلاء عز الدين : العالم العربى ص ١٩١
٧٠ ـ دكتور امين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٤٩٠
٧١ ـ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٢ (١٩٤٤)
٧٢ ـ مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى ص ١٦ ـ ١٩
٧٣ ـ نهضة الشعب المصرى الشقيق : ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف غير وارد) ص ٦
٧٤ ـ دكتور امين مصطفى : المرجع السابق ص ٤٨٩
٧٥ ـ نفس المصدر ص ٢٥٦
٧٦ ـ نفس المصدر والمكان ، مصطفى كامل الفلكى : المرجع السابق ص ٢٠ ـ ٢١
٧٧ ـ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٩٢ (١٩٥٤)
٧٨ ـ عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية ص ٢٤
٧٩ ـ دكتور صبحى وحيدة : المرجع السابق ص ١٨٢
٨٠ ـ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٨٤ (١٩٥٤)
٨١ ـ مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ص ١٤٨

٨١ مكرر ـ كان عدد الاميين من رعايا انجلترا يبلغ نحو الثلث ، ومن رعايا فرنسا وايطاليا واليونان اكثر من الثلث ، ومن رعايا الدول الاخرى اكثر من النصف، كما هو موضح فى الاحصائية التى اوردها الدكتور مليكة عريان عن احصـــاء ١٩١٧ وتجرى على النحو الآتى :

	انجلترا	فرنسا	ايطاليا	اليونان	الترك	رعايا اخر
يقراون ويكتبون	١٤ر٨٧٥	١٢ر٠١٩	٢٥ر٦٠٠	٣١ر٩٤٨	١٣ر٠٠٧	١٣ر٩٩٧
اميون	٧ر١٧١	٧ر١٤٣	١٢ر٨٩٦	٢٢ر٠١٦	١٥ر٥١٠	١٦ر٥٠٢
	٢٢ر٠٤٦	١٩ر١٦٢	٣٨ر٤٩٦	٥٣ر٩٦٤	٢٨ر٥١٧	٣٠ر٤٩٩

مليكة عريان : المرجع السابق ص ١٤٦

٨٢ ـ نفس المصدر ص ١٤٦ ، ١٩ ـ ٢٠

٨٣ ـ دكتور امين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٢٥٦

٨٤ ـ لويد : المرجع السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧

٨٥ ـ لورد كرومر : المرجع السابق الذكر ص ٦٢٥ ـ ٦٢٨

٨٦ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٢٤١

٨٧ ـ نفس المصدر ص ٢٥٦ حاشية ١

٨٨ ـ Elgood, P.G. : Egypt and the Army, pp. 217-220.

٨٩ ـ ابراهيم عامر . ثورة مصر القومية ص ٥٦

٩٠ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٥٨

٩١ ـ الاهرام فى ٢٣ يناير ١٩٢٠ من مقال للاستاذ فكرى اباظة بعنوان « .. ونطاط ورقاص »

٩٢ ـ الاهرام فى ٥ ديسمبر ١٩١٩ .

٩٣ ـ Laqueur, Walter : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 13.

٩٤ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤١ .

٩٥ ـ الجمهورية فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، من مذكرات عبد الرحمن الرافعى ، حصل عليها محمد العزبى .

٩٦ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

٩٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥ .

٩٨ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢١٧ ـ ٢٢١ .

٩٩ ـ دكتور حسين خلاف : نقابات العمال فى مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ١٩٤٥/٣ ، ص ٤١٦ .

١٠٠ ـ البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ (١٩٥٤) .

١٠١ ـ دكتور حسين خلاف : المرجع السابق الذكر ص ٤١٦ .

١٠٢ ـ لاكور : المرجع السابق الذكر ص ٣٥ ، البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

١٠٣ ـ تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر ص ٢٠ ، الرافعى : محمد فريد ص ٩٦ .

١٠٤ ـ دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤١٦ .

١٠٥ ـ Crowchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, p. 162.

١٠٦ ـ مليكة عريان : المرجع السابق ص ٨٩ .

١٠٧- لاكور : المرجع السابق ص ٣٥ .

١٠٨- كراوتشلى : المرجع السابق ٢٠٩ .

١٠٩- البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٨ (١٩٥٤) .

١١٠- هـ.ا.ل.فشر : تاريخ اوروبا ، الترجمة العربية للعصر الحديث للاستاذين احمد نجيب هاشم ووديع الضبع بعنوان «تاريخ أوروبا فى العصر الحديث» ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ .

١١١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٤٧ .

١١٢- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ خطبة مكرم عبيد باشا فى ٩ يناير ١٩٣٥ ، وقد سرد فيها جزءا من مذكرات سعد باشا زغلول .

١١٣- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٢٧ .

١١٤- صوت الامة فى ١٩ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٤١ .

١١٥- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤ - ٥ .

١١٦- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر

١١٧- نفس المصدر .

١١٨- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢

١١٩- الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر

١٢٠- Wingate, R. : Wingate of the Sudan, p. 230.

١٢١- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٦ .

١٢٢- العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ص ١٩٤ .

١٢٣- احمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٣٣ .

١٢٤- المصور فى ١٥ مارس ١٩٦٣ عدد ٢٠٠٥ ص ٣٤ - ٣٥ ، مقال للعقاد بعنوان «احمد لطفى السيد» زميل عربى لارسطو اليونانى .

١٢٥- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، التاريخ الذى يذكره ونجت عن مطالبة سعد بتحديد موعد لمقابلة المندوب السامى هو ١٢ ، على أن جميع المراجع المصرية ومنها مذكرة الامير عمر طوسون ، تذكر أن سعدا طلب المقابلة يوم ١١ نوفمبر لا فى يوم ١٢ نوفمبر والتاريخ الذى تذكره المراجع العربية أصدق لانه مرتبط بسياق حوادث وارد ذكرها .

١٢٦- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧٢ .

١٢٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

١٢٨ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٢٩ـ ونجت : المرجع السابق الذكر ص ٢٢٩ .

١٣٠ـ صوت الامة فى ١٦ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٣٨ ، المقال الثانى للاستاذ غنام فى الرد على مذكرات صدقى باشا يوم ٢٥ اكتوبر ١٩١٨ ص ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ .

١٣١ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢ .

١٣٢ـ المسالة المصرية فى دورها الاخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية ، مقال بعنوان «راى الاستاذ عبد العزيز فهمى بك فى موضوع الاتفاق الذى وضعته لجنة اللورد ملنر» ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

١٣٣ـ الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٧٧٩ .

١٣٤ـ دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩ .

١٣٥ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٣٦ـ صوت الامة فى ١٦ ابريل ١٩٤٨ ، عن مذكرات سعد زغلول ص ١٨٤٤ ، ١٨٤٧ .

١٣٧ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٤ ـ ٧٥ ، محمود ابو الفتح : المسالة المصرية والوفد ص ٤٤ .

١٣٨ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٣٩ـ الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٧ ـ ٨ ، ٩٤ .

١٤٠ـ نفس المصدر ص ٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٤١ـ الامير طوسون : المرجع السابق ١٠ .

١٤٢ـ احمد شفيق : المرجع السابق ١٥٠ .

١٤٣ـ الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر ، الامير عمر طوسون: المرجع السابق ص ١٠ .

١٤٤ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠ ، العقاد : المرجع السابق ص ١٩٤ .

١٤٥ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ .

١٤٦ـ الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .

١٤٧ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٣ .

١٤٨ـ اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ١٧ ، سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٩٢ ، صوت الامة فى ١٦ ابريل ١٩٤٨ .

١٤٩ــ صوت الامة فى ١٩ ابريل ١٩٤٨ .

١٥٠ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ ــ ١٥٢ .

١٥١ــ محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٣ .

١٥٢ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٧ .

١٥٣ــ محمود أبو الفتح : المرجع السابق ص ٤٨ .

١٥٤ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٣ ــ ٩٤ ،
Youssef, Amin : Independent Egypt, pp. 63-64.

١٥٥ــ الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر .

١٥٦ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦ .

١٥٧ــ الرافعى : مصطفى كامل ص ٤٣٠ ــ ٤٣١ .

١٥٨ــ محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (كتاب روز اليوسف) ص ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٦ .

١٥٩ــ تشيرول : المرجع السابق ص ١٥٧ ــ ١٥٨ .

١٦٠ــ محمود عزمى ــ خفايا سياسية ــ ص ٤٠ (سلسلة كتب للجميع) .

١٦١ــ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ٧٥ ، ٩٤ ، محمود ابو الفتح : مع الوفد المصرى ص ١٤ ــ ١٥ نقلا عن قانون الوفد مادة ١ ، اما الاعضاء الذين ذكرهم القانون فهم : سعد زغلول ــ على شعراوى ــ عبد العزيز فهمى ــ احمد لطفى السيد ــ محمد على علوبة ــ عبد اللطيف المكباتى ــ محمد محمود ــ حمد الباسل ــ اسماعيل صدقى ــ محمود أبو النصر ــ سينوت حنا ــ جورج خياط ــ مصطفى النحاس ــ حافظ عفيفى . (أنظر ايضا جريدة النظام فى ١٧ اغسطس ١٩١٩ وقد نشر فيها قانون نظام الوفد) وقد ضم الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وعبد الخالق مدكور باشا وميشيل لطف الله ولكن الاخير انقطع ذكره فى الاعمال التالية وقد ذكر محمود أبو الفتح انه لايدرى هل يرجع ذلك الى انفصاله عن الوفد او لانه اشتغل بمسائل سياسية اخرى غير مسالة مصر (المسالة المصرية والوفد ص ٤٨ ــ ٤٩) .

١٦٢ــ جريدة النظام فى ١٧ اغسطس ١٩١٩ ، وقد نشر قانون نظام الوفد السكرتير محمد بدر ، وجاء فيه انه تصدق عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ .

١٦٣ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٦ .

١٦٤ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٣ ــ ١٠٤ .

١٦٥ــ نفس المصدر ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .

١٦٦ــ نفس المصدر ص ١٠٥ ــ ١٠٦ .

١٦٧ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٦٨ ــ ١٧٠ .

١٦٨ ، ١٦٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٢ ـ ١٨٥ ، ١٨٨

١٧٠ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٦ .

١٧١ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٥ .

١٧٢ـ نفس المصدر ص ٢١٢ ـ ٢١٤ ، ٢١٥ .

١٧٣ـ نفس المصدر ص ١٩٨ ، من سعد زغلول الى المستر لويد جورج فى ١٢ يناير ١٩١٩ .

١٧٤ـ نفس المصدر ص ٢٠١ ـ ٢١٨ ، ٢٢١ .

١٧٥ـ نفس المصدر ص ١٨٩ ، ١٩٢ ـ ١٩٣ ، ٢٠٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

١٧٦ـ احمد شفيق : المرجع السابق الذكر ص ١٨٩ ـ ١٩٣

١٧٧ـ الرافعى : المرجع السابق الذكر ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

١٧٨ـ دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٣٩٦ ـ ٣٩٩ نقلا عن Memorandum presented by the Egyptian Delegation charged with the defence of the cause of the Egyptian Independence, pp. 13, 22-23.

١٧٩ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٣ ـ ١٥٤ .

١٨٠ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٨ ـ ٧٩ .

١٨١ـ العقاد : المرجع السابق ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

١٨٢ـ يوسف امين : المرجع السابق الذكر ص ٦٥ .

١٨٣ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٠ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠٢ ـ ٢١٢ .

١٨٤ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢١١

١٨٤ مكرر ـ قام بوضع هذا التشريع لجنة الامتيازات الاجنبية التى كان روحها ومقررها السير وليم برونييت . وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، كما وضع السير وليم برونييت مشروع قانون نظامى لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات .
(الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٣ ـ ٥٤)

١٨٥ـ الرافعى : المرجع السابق الذكر ص ١١٢ ـ ١١٤ .

١٨٦ـ نفس المصدر ص ١١٤ .

١٨٧ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

١٨٨ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٤ العمود الثانى .

١٨٩ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٠ .

١٩٠ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٣ .

١٩١ــ تقرير اللجنة الخصوصية .. المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٩٢ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٤ ــ ١٧٥ .

١٩٣ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

١٩٤ــ العقاد : المرجع السابق ص ٢١٤ .

١٩٥ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٦ .

١٩٦ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ .

١٩٧ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٦ ــ ١١٧ من خطاب استقالة رشدى باشا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ .

١٩٨ــ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص٥١

١٩٩ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٨ ، ٢٨٦ .

٢٠٠ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ ، ماريشال ويفل .
Field Marshal Wavell : Allenby in Egypt, p. 41 (1944).

٢٠١ــ ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٨ ــ ٢٤٠ .

٢٠٢ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤ .

٢٠٣ــ نفس المصدر ص ٢٨٥ ، ونجت : المرجع السابق ص ٢٣١ .

٢٠٤ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠ .

٢٠٥ــ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٥٢ .

٢٠٦ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٨٨ .

٢٠٧ــ تشيرول : المرجع السابق ص ١٤٨ .

٢٠٨ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ .

٢٠٩ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٨ .

٢١٠ــ مجلة الفصول ، عدد ٦٠ ، مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ، مقال بعنوان « صفحات من الحوار السياسى فى فجر النهضة الوطنية» من كتاب لثروت باشا الى سعد باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ يدعوه للاحتكام امام مجلس من الامراء والزعماء فى امر الخلاف بينهما .

٢١١ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٩ ــ ١٢٠ .

٢١٢ــ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥٧ .

٢١٣ــ الجود : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

٢١٤ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧

٢١٥ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٤٤

٢١٦ــ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٣

الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩

(١) ثورة مارس ١٩١٩

الملامح العامة للثورة :

لا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، الى أن المصريين كانوا يدبرون القيام «بثورة» بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى الانتقاض على السلطة ومحاربتها • وانما تشير الحوادث الأولى الى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم فى مطلبهم الخاص بالاستقلال التام • ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التى يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما — الى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت فى صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره فى شكل ثورة عارمة ضد الانجليز • وعلى ذلك بدت الثورة فى شكلها الذى ظهرت به ، انفجارا بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع • ولكن هذا «الانفجار» سرعان ما تحول الى «ثورة» عندما اشتمل على عناصر جديدة على النضال الوطنى ، دلت على وقوع تغيير عميق فى كيان المجتمع المصرى ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية •

ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدية للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ماظهر فيها رد الفعل الذى أحدثه القبض على سعد زغلول باشا ورفاقه • ومن القاهرة انتقلت الحركة الى الأقاليم• وكانت الطبقة البورجوازية فى المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتبعتها الطبقة العمالية فيها • أما فى القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان • وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث أفرادها بين العمال فى المدن ، والفلاحين فى القرى يوقظون الوعى والشعور وينظمون الصفوف •

وقد كان طابع الثورة فى القاهرة تنظيم المظاهرات الصاخبة ،

والاضرابات وتعطيل حركة المواصـــلات ، والقتال فى الشوارع من وراء المتاريس • أما فى المدن الأخرى فقد اشتد هذا الطابع الى درجة مهاجمة مراكز البوليس وتدمير الكبارى ، والجسور ومحطات السكك الحديدية ، والاستيلاء على السلطة أحيانا ، كمـا حدث فى مدينة زفتى • وفى القرى القريبة من خطوط المواصلات خرجت جموع الفلاحين لقطع الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية • وكان أعنف حوادث الثورة ماجرى فى الصعيد وما حدث بين البدو والقوات العسكرية البريطانية فى الفيوم •

وقد اتخذ دعاة الثورة فى القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها • ومن هذه الأماكن ماكان سريا ومنهـــا ماهو معروف • وفى طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى ، ودار عبـــد الرحمن فهمى بك بقصر العينى ودار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية ومحل جـــروبى بشارع المناخ ومحل « صولت » بشارع فؤاد ، وغيرها من الأماكن التى يذكرها الرافعى فى كتابه ثورة ١٩١٩ (١) • وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العـــامة فيه بسبب مكانته ومنزلته الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحى الى جانب العالم المسلم • وظهر خطباء للثورة عرفوا بمواهبهم الخطابية التى تسترعى الأسماع من أمثال الاستاذ يوسف الجندى والدكتور زكى مبارك والدكتور محجوب ثابت ، ومن أمثال القمص مرقس سرجيوس والقمص بولس غبريال ، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر (٢) •

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحداث تغيير اجتماعى ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية ضعيفة • فقد وجد الى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت ، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو يهتف : يحيا الوطن • وعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان فى أسيوط ، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول ، لتخريبه واحراقه ، وأراد البعض أن ينبهم الى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت (٣) •

وقد اشترك فى الثورة منذ البداية المسلمون والأقباط على السواء ، لأول مرة فى تاريخ مصر • وقد هز هذا الاشتراك المراقبين الأجانب ، فكتب

كاتب ايطالى يقول : « ان هذه المرة لهى الأولى فى التاريخ رأينا فيها الرايات خفاقة والأعلام خطارة فى مصر ، وقد نسجت خيوطها أهلة وصلبانا ظهرت فى وادى النيل . فقد ظل العنصران الاسلامى والقبطى فى مصر حتى العهد القريب متقاطعين متدابرين ، ينفر كلاهما من الآخر كما ينفر من اليهود ، أما اليوم فقد حدث فى مصر كما حدث فى الهند من محو آثار التعصب بين المسلمين والهندوسيين وزوال الانشقاقات الدينية المختلفة (٤) » .

وفى الحق أن اتحاد عنصرى الأمة فى ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة اطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أى نصيب من الاستقلال . فقد أصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التى لا تمزقها العصبيات والنعرات القومية والدينية . وقد حدث هذا الانقلاب الخطير فى تلقائية ويسر وسهولة ، وساعد على وقوعه سقوط الدولة العثمانية وانحسار أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وتغير وجه العالم السياسى والاجتماعى ، والعقائدى فى أثناء الحرب العظمى . وقد تمثل التئام عنصرى الأمة المصرية أثناء الثورة فى بعض المظاهر المدهشة . فقد تآخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان ، وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر ، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى . ولم تقتصر الخطابة فى المساجد على القسس فقط ، بل ان السيدات المسيحيات أيضا دخلن المساجد ، وألقين الخطب كما حدث فى يوم ٢٤ ابريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب ، وفدا من السيدات القبطيات اللاتى أتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح ، فقد ألقيت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير (٥) . وكان من أبرز الخطباء القسس ـ كما مر بنا ـ القمص سرجيوس الذى خطب فى احدى المرات فقال : « اذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك ، فانى مستعد لأن أضع يدى فى يد اخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة (٦) » .

وقد استجابت المرأة المصرية للشعور الوطنى ، فنزلت لأول مرة فى حياتها الى ميدان النضال السياسى مسجلة الخطوة الأولى فى أخطر تطور اجتماعى فى تاريخ البلاد . ففى يوم ١٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عدد يربو على الثلثمائة من كرائم

العائلات وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة ، لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادىء التى فاه بها الدكتور ولسن ، وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة » ، وطفن الشوارع الرئيسية فى موكب كبير هاتفات بحياة الحرية والاستقلال . وعندما ضرب الجنود الانجليز نطاقا حولهن ، ليحولوا دون وصولهن الى « بيت الأمة » ، وأبقوهن مدة ساعتين تحت وهج الشمس ، لم يرهبهن التهديد ، بل تقدمت واحـدة منهن تحمل علمـا الى جندى كان يصوب حربته اليها ومن معها قائلة بالانجليزية : « نحن لا نهاب الموت ، اطلق بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية » . ثم كتبن احتجاجا على هذه المعاملة قدمنه الى معتمدى الدول . وامعـانا فى التحدى ، قمن بمظاهرة أخرى بعد ثلاثة أيام فقط من المظاهرة الأولى ، وقد ضرب الجند الانجليز حولهن أيضا نطاقا وهن يهتفن أمام بيت الأمـة ، وأبقوهن فى الشمس بعض الوقت ، ثم رفع الحصـار عنهن بعـد أن تدخل القنصل الأمريكى (٧) . وقد ذكر سير فالنتين تشيرول ، الذى كان مراسلا لجريدة التايمز فى القاهرة فى ذلك الوقت ، أن المرأة المصرية قد اشتركت مع الرجل فى اقامة المتاريس فى الشوارع ، الا أنها كانت تفر عندما يبدأ القتال ، ولكن بعضهن كن يعدن لمشاهدة أعمال العنف التى يقوم بها الرجال . وعندما قام الموظفون باضرابهم ، عمدت جماعات من النساء الى المراقبة على أبواب الوزارات ، حتى يمنعن من تسول له نفسه الضعف من الموظفين من العودة الى عمله (٨) .

وفى الحقيقة أن المرأة المصرية وجدت فى الثورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين . وكانت قد سبقت ذلك ، فى الحقيقة ، ظروف فكرية ساعدت على تخفيف حدة هذا التزمت . فمنذ مطلع القرن العشرين ، أطلق قاسم أمين فى كتابه « تحرير المرأة » صيحته التى طالب فيها بتعليم المرأة ، ورفع الحجاب عنها . ثم أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى الرد على نقاده وخصومه . ومنذ ذلك الوقت اعتنق الفكرة من الكتاب من أخذ بدافع عنها فى صـحف ما قبل الحرب العظمى ، وخصوصا فى صـحيفة حزب الأمة « الجريدة » (٩) . ثم تولت جريدة « السفور » التى أصدرها الاستاذ عبد الحميد حمدى الدعوة الى تحرير المرأة فى خلال الحرب العظمى ، وأنشأ فيها كثيرون من الكتاب فصولا يدعون فيها الى سفور المرأة فى كل شىء ، وكان فى مقدمتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق ،

وطه السباعي وصاحب المجلة وغيرهم (١٠) • ومع أن المعارضين للفكرة كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب ، الا أن الفكرة قد شقت طريقها على أي حال ، وأقبلت الأسر الراقية على تعليم بناتها تعليما مصطبغا بالصبغة الغربية (١١) ، مع أن هذه الأسر ، الا في القليل النادر منها ، كانت تعتقد أن تعليم المرأة يحط من مكانتها وكرامتها (١٢) • وما لبثت الحركة أن أخذت تنتشر بين الطبقات الوسطى ، وخصوصا المثقفة منها ثقـافة غربية من المحامين والأطباء والصحفيين والموظفين • وبهذا أخذت المرأة المصرية تقبل على مرحلة من التحول الاجتماعي والثقافي كان خليقا بأن يأخذ دوره وسط مختلف العوائق والعراقيل ، لولا نشوب الثورة في أعقاب الحرب ، فوجدت فيها المرأة فرصة العمر لترفع صوتها منادية بالاستقلال والحرية لوطنها ، وهي واثقة بأن الحرية اذا طرقت أبواب وطنها ، فلن تتوقف دون أبواب الحريم • (١٣)

أحداث الثورة

بدأ الاضطراب في القاهرة على يد الطلبة عنـــدما وصل اليهم نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه ، وكان طلبة الحقوق بحكم وعيهم القانوني أول المضربين • فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبيحة يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة ، وأعلنوا اضرابهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيه القانون • ومن مدرسة الحقوق انطلق الطلبة الى المدارس العليا الأخرى : الهندسة والزراعة والطب والتجارة ، وساروا متظاهرين ، فانضـم اليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضـــاء الشرعي ، والالهامية الثانوية وغيرها • ولكن اليوم انتهى دون سفك الدماء •

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصا الثانوية ، لا يعلمون بمظاهرة ذلك اليـــوم ، فلما علموا اتفقت كلمتهم في جميع المدارس على الاضراب في اليوم التالي وتأليف مظاهرة تضمهم جميعا • وقد سارت هذه المظاهرة مارة بدور المعتمدين السياسيين وهي تهتف بحياة مصر والحرية للوفد وتنادي بسقوط الحمـــاية (١٤) • وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الافصاح عن شـــعورهم الوطني ، والاعراب عن احتجاجهم على نفي زعماء الوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية • ولهذا فعندما حدثت في خلال المظاهرة بعض الحوادث التي لم يكن من الميسور منعها : مثل التعدي على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، أصدر

طلبة المدارس العليا في اليوم التالي منشورا في الصحف المصرية والأوربية يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من اعتداء ويدعون الى الاقلاع عنه ـ كما اصدروا بيانا للأجانب يكررون فيه أسفهم لما « وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التي ما قصدنا بها الا اظهار عواطفنا وشعورنا » مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء ٠ (١٥)

على أن الأمر لم يلبث أن تغير عندما أخذت السلطات البريطانية تعتدى على المتظاهرين العزل من السلاح مما أدى الى سقوط الكثيرين منهم صرعى برصاص الانجليز ٠ فقد فاضت روح السخط وانفجر بركان الغضب وانقلبت المظاهرات الى ثورة عارمة استخدمت فيها جميع وسائل النضال واشتركت فيها جميع عناصر الأمة ، وانطلقت شرارتها الى جميع أنحاء البلاد ٠

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني ٠ وكان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة (١٦) ٠ ثم لحقهم في الاضراب عمال العنابر في ١٥ مارس ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل ٠ وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم يتعطل سيرها ، وقد عمد بعضهم الى اتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابة ، فتعطلت قطارات الوجه القبلي ٠ (١٧) وفي يوم ١٦ مارس اعتصب عمال شركة النور ، فباتت العاصمة في ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل ٠ (١٨) وقد انضم الحرفيون الى الحركة ، فانخرطوا في المظاهرات الصاخبة التي لم تفتأ تجوب شوارع العاصمة كل يوم ـ كما يظهر ذلك من أسماء المدانين أمام المحاكم العسكرية من المقبوض عليهم في المظاهرات ٠ (١٩) وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع في شارع بولاق ، ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام للمتظاهرين فيه ، فاعترضتهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبرى أبي العلاء ، وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى والجرحى ٠ (٢٠)

وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ٠ فقد اجتمعوا في يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالاضراب احتجاجا على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجائها الى طريق الارهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ٠ وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة

لاثبات الاضراب فى محاضر جلسات المحاكمة وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم للسبب المذكور • وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب فى محاضر الجلسات ، وتأجيل القضايا • فكان هذا الاضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للاضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، واضربوا فى يوم ١٥ مارس ، وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا (٢١) •

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم ، وأقفلت البيوت المالية أبوابها منذ يوم ١١ مارس (٢٢) • وعندما اشتد اعتداء الجنود الانجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالى الأحياء الوطنية : كحى الأزهر والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها ، فى اقامة الحواجز والمتاريس فى كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار فى بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق فى ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية من رصاص الجنود أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة (٢٣) •

اقتصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام • ولكن فى اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الاضطراب قد انتشر بسرعة الى الأقاليم• وكان الطلبة فى المدن الكبرى مثل الاسكندرية وطنطا والمنصورة ، حيث تنتشر المدارس لحد ما ، هم أول من كان يبدأ باشعال الثورة ، فكانوا يضربون عن تلقى الدروس ، ويؤلفون مظاهرة تشق الشوارع الكبرى ، فلا يلبث أن ينضم اليها بقية طوائف الشعب ، ثم يتجه الجميع الى مركز البوليس فيهاجمونه • والى محطة السكة الحديدية فيضرمون فيها النيران ، ثم يتلفون خطوط التلغراف والتليفون ، وينتهى الاضطراب بوقوع كثير من القتلى والجرحى برصاص الانجليز •

وقد انتشرت الثورة عقب حادث طنطا الدموى فى يوم الأربعاء ١٢ مارس • فقد تألفت المظاهرة بادىء ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدى والمدرسة الثانوية ، ثم انضم اليها الشعب فجمعت عدة آلاف من المتظاهرين، ولكنها ماكادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة انجليزية كانت مرابطة هناك باطلاق الرصاص ، فلقى ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون • كما هو مأخوذ من احصاء للسلطة العسكرية ــ وسواء أصحت أقوال الانجليز فى تبرير الحادث بأن المتظاهرين كانوا يريدون الهجوم على المحطة أم لا ، الا أن هذا الحادث والدماء التى سالت فيه ، قد تحالفت ، مع أحداث القاهرة ، على اثارة الشعور بالغضب بين الناس جميعا ، حتى بين أولئك

الذين كانوا ـ كما يقول تشيرول ـ يعيشون الى ذلك الحين بمعزل عن الحركة • (٢٤) وهكذا لم يكد يأتي يوم ١٨ مارس ، حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة (٢٥) • ومن الدلتا انتشرت الثورة الى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث ، وخصوصا فى أسيوط والفيوم وغيرها •

ولما كانت الجنود الانجليزية معسكرة فى جميع أنحاء القطر ، فقد عمد الثائرون الى خطة تكفل لهم عرقلة وصول هذه القوات اليهم ، ولو الى حين ، وذلك بتقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون فى كل الجهات ، وفى وقت واحد تقريبا ، كأنما أوحى اليهم بهذه الفكرة فى وقت واحد (٢٦) • وكان أول خط للمواصلات يقطع بين طنطا وكلا فى يوم ١٣ مارس ، ثم امتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانفصلت القاهرة عن الأقاليم ، والبلاد بعضها عن بعض • وقد اضطرت السلطة العسكرية فى يوم ١٧ مارس الى اصدار بلاغ حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها ، والتعويض عن احراق المحطات الواقعة بجوارها • ثم قررت فى يوم ٢٠ مارس ، بعد أن تبينت عدم جدوى تهديدها الأول ، أن تعاقب القرية التى هى أقرب من غيرها الى مكان التدمير باحراقها •

وقد ذكر أحمد شفيق أن أعمال تخريب السكك الحديدية توقفت عقب هذا الإنذار (٢٧) • والواقع أنها لم تتوقف ، بدليل حوادث الانتقام التى أجراها الانجليز على القرى التى لم تذعن للانذار • ففى جوار «ميت غمر» ـ كما جاء فى بلاغ رسمى للسلطة العسكرية ـ كان أحد القطارات يشتغل باصلاح الخط فى يوم ٢٢ مارس ، فعزله الثوار بقطع الخط من أمامه ومن خلفه • ولما علمت السلطات البريطانية بذلك أرسلت قطارا آخر مسلحا لنجدته ، فوصل فى اليوم التالى ، ونزل الجند على مقربة من بلدة ميت القرشى ، التى حصل قطع السكة الحديدية على مقربة منها ، فانتقموا من الأهالى انتقاما ذريعا ، حتى بلغ عدد قتلاهم نحو مائة قتيل • وقد حدث تلف آخر فى السكك الحديدية بجوار بلدة تفهنا الأشراف ، فأمر الانجليز عمدتها فى ٢٧ مارس بتجنيد أهل البلدة لاصلاحها ، ولم يكتفوا بذلك ، فاستباحوا منازل القرية ، وسلبوا ما امتدت اليه أيديهم من مال ومئونة ، وقتلوا الكثيرين من أهل القرية • ثم فعلوا ذلك فى بلدة دنديط فى ٢٨ مارس ، فاقتحموا البيوت ونهبوها وخربوها وقتلوا الأهالى • (٢٨) ولما اشتركت قريتا العزيزية والبدرشين فى احراق محطتى الحوامدية

والبدرشين ، عاقبهما الانجليز على ذلك باحراقهما فى يوم ٢٥ مارس (٢٩)٠ كما أحرقت ، فى نفس اليـــوم ، قرية الشـبانات، بمركز الزقازيق بعد نهبها ٠ (٣٠) والواقع أن استمرار بعض القرى فى المقاومة لم يتوقف حتى بعد احراق القرى السالفة الذكر : ففى يوم ٣٠ مارس ـ كما جاء فى بلاغ رسمى للسلطة العسكرية فى أول ابريل ١٩١٩ ، كان أحـــد القطارات يشتغل بأعمال الاصلاح بجوار نزلة الشوبك مركز العياط ، فوجد جماعة من القرويين يعبثون بالخط الحديدى فحدث اشتباك قتل فيه خمسة من المشتغلين بتدمير الخط ، واشترك أهالى القرية فى المعركة باطلاق النيران على القطار ٠ وقد عاقب الانجليز هذه القرية باستباحتها واحراقها (٣١)٠

هكذا استمرت الثورة دون ان يرهبها تهديد أو وعيد ٠ وكانت أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثـــوار فى يوم ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر الى القاهرة ، وهاجموه فى ديروط ثم فى دير مواس ٠ وكان بالقطار بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ٠ ثلاثة من الضباط ، وخمسة من الجنود ٠ وقد كان لهـذا الحادث ضجة كبرى ، اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى (منذ حادث دنشواى) ، وقد انتقمت السلطة العسكرية لمصرعهم انتقاما ذريعا (٣٢)

وكانت أكثر حوادث الثـــورة جرأة وتنظيما عندما هاجم القرويون النجدات الانجليزية التى أرسلت بطريق البواخر النيلية الى أسيوط ٠ فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط فى ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة « شلش » بمركز ديروط ٠ وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ٠ وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات ، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالا ٠ وقد وقع الهجوم الثـانى بعد المكان الأول ، ولم يفز الثوار فيه بطائل أيضا ، بيد أنه فى خـــلال هذه الملحمة أصيب ضابط بريطانى برتبة كولونيل برصاص أحد الرماة ومات متأثرا بجراحه ، كما جرح ضابط آخر من ضباط القوة ٠ ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » بمركز ديروط ٠ وبالرغم من أن موقعهم كان صـــالحا للهجوم ، الا أن المدافع الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم ٠ ويلمس الباحث لهذا الحادث أصبع التدبير العسكرى فيه ، فهو أشبه بخطة عسكرية منه بحوادث عفوية ٠ ويقوى هذا الاعتقاد ، اذا علمنا

انه وجد من بين المتهمين فى هذا الحادث بعض العسكريين ، وقد حكم على بعضهم بالسجن مثل الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (٣٣) ٠

وقد اشترك البدو فى الثورة اشتراكا منظما ، وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين القوات البريطانية كان أكبرها فى الفيوم (حيث عصبية حمد الباسل) ، فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم فى أعداد كبيرة فى يوم ١٩ مارس واشتبكت فى معركة حربية مع رجال الحرس ، انجلت عن عدد هائل من القتلى والجرحى بلغ أربعمائة ، باعتراف البلاغ العسكرى نفسه ٠ كما حاصر البدو فى مركز أطسا ديوان المركز ، وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان قتالا انجى عن هزيمة البدو (٣٤) ٠ كذلك هاجم البدو فى البحيرة مركز كوم حمادة حتى اضطر الانجليز الى ارسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدهم (٣٥) ٠

المدن الثائرة

هكذا وصلت الحالة الى تلك الدرجة من الخطورة ٠ والحقيقة أن البلاد أصبحت مقطعة الأوصال وفى حالة من الفوضى اختفى معها كل ظل لسلطة أو حكومة ، ولم تعد هناك من سلطة لحاكم الا تلك التى يستمدها من نفوذه الشخصى ٠ وهذا ما دفع بعض المدن فى الحقيقة الى أن تتولى مقاليد أمورها بنفسها : كما حدث فى زفتى وفى المنيا وأسيوط بصور مختلفة ٠

ففى أسيوط كانت أخبار الثورة قد وصلت هناك مضخمة مجسمة ٠ فقد أذيع أن عرب « الباسل » احتلوا القلعة ، وأن الرديف المصرى تجمع واكتسح العباسية وقصر النيل ، وأن منشورات اليد السوداء المصرية المستعينة بالفوضويين الطليان والأسبان قد بشرت بفناء الاحتلال وفرضت ارادتها على حكام الأقاليم المصريين ٠ وقد نفثت هذه الأخبار النارية روح الحماسة فى صدور الناس ، فزحفت المظاهرات على مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس ، واستولت عليه ، وفرضت الخراب والدمار فى المدينة ، واضرمت النيران فى « تبن السلطة » المكبوس المكدس على مقربة من جدران العمارات والقصور فتطاير الشرر اليها وأشعل النار ٠ وانتهز طلاب القوت الفرصة فاقتحموا الحوانيت سالبين ناهبين متاجر الأجانب والوطنيين على السواء ، وأوصدت البيوت الكبيرة أبوابها ، وأوقفت حولها الحراس من فلاحيها وزارعيها خوفا من النهب (٣٦) ٠ وقد هاجم

الثوار القوات البريطانية فى المدينة ، ولكنها تلقت الامداد وسدتهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة • واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فى المدينة احتموا به ، ومعهم النزلاء الأجانب ، فهوجم هذا المكان الدفاعي فى صباح يوم ٢٣ مارس ، وتمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، ولكنهم تمكنوا من صد الهجوم • وفى ٢٤ مارس وصلت طائرتان حربيتان مائيتان الى أسيوط فاشتركتا فى أعمال الدفاع وألقتا بعض القنابل • بينما كانت النجدات الحربية تنطلق مسرعة من القاهرة الى أسيوط بطريق البواخر النيلية (٣٧) •

وفى تلك الأثناء اختفت السلطة من المدينة • فقد أسقط فى يد رجال الحكومة من الكبير الى الصغير ، وعندما سرت الاشاعات بأن الطائرات الانجليزية على وشك الاغارة على المدينة ، أخذت أرتال السيارات تحمل رجال الحكومة بموظفيها الكبار وكذلك الأعيان الى المستشفى الاميرى للامتناع بها • وفى وسط هذه الفوضى الطاحنة تطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة ، وألفوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومنع اندساس بعض الأشرار الى المدينة لأغراض غير وطنية (٣٨) • كما تطوع هؤلاء وعدد من الزعماء والأساطين للنصح والارشاد ، وكبح جماح الثورة والثائرين • ولكنهم قبض عليهم جميعا بعد اخماد الثورة واستعادة النظام ، فقد كانت السلطة البريطانية تسير على قاعدة « ان من يملك النصح والارشاد ، يملك منع الثورة فهو مجرم • » (٣٩)

* *

ولقد حدث مثل هذا فى المنيا من اختفاء كل ظل للحكومة • ولكن فى هذه المدينة تألفت « لجنة وطنية » استحوذت على السلطة ، وأعادت النظام ، وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولاب العمل الحكومى المحلى (٤٠) • كما ساعدت الفلاحين على نقل محصولهم من قصب السكر الى مصنع التكرير ، واكتتبت بمبلغ من المال وزع على موظفى السكك الحديدية الذين نضبت مواردهم • (٤١) وقد شهد قناصل الدول وجميع الأجانب بأن الحالة فى المنيا كانت حسنة ، وأن اللجنة قد حافظت على أرواح الأجانب والبريطانيين (٤٢) •

وقد وصف رياض الجمل ، الذى كان يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة ، فى مذكرته التى رفعها الى سينوت حنا بك عضو الوفد المصرى ، كيف تألفت هذه اللجنة ، فذكر أنه على أثر قيام المظاهرات فى المنيا واستمرارها

عقب وصول الأنباء عن الحوادث التي وقعت في بني سويف ، طلب المدير من ذوى النفوذ بالمدينة أن يهبوا لمساعدته على اعادة الأمن واقرار النظام ، فكان أن تألفت اللجنة الوطنية لأداء هذه المهمة • ولما أفلحت في مهمتها وظهرت فائدة عملها ، طلب المدير تليفونيا من مرءوسيه في مراكز المديرية أن يحذو حذوه ، فتألفت اللجان الوطنية في كل مكان ، حيث قدمت للحكومة كل ماوسعها من مساعدة في المدة من ١٥ مارس حتى نهاية الشهر ، وهى المدة التي بلغت فيها الحوادث ذروتها من الخطورة •

بيد أنه بالرغم من أن اللجنة الوطنية في المنيا قد قامت بحماية الأجانب في المدينة ، ورافقتهم الى الباخرة التي جاءت يوم ٢٢ مارس لنقلهم ، مما استحقت عنه ثناء البريجادير جنرال هدلستون في نفس اليوم (٤٣) ، الا أنه في يوم ٣٠ مارس جاءت قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون نفسه ، فاستقر في ديوان المديرية ، وأرسل في استدعاء أعضاء اللجنة ، وكانوا حوالى الثلاثين عضوا وأمر باعتقال ستة منهم هم : محمد توفيق اسماعيل ، والدكتور محمود بك عبد الرازق ، ومحمد أفندى رحمى ، وحسن أفندى غلى طراف ، والاستاذ رياض الجمل المحامى ، والشيخ أحمد حتاتة المحامى الشرعى ، بتهمة اغتصاب سلطة الحكومة (٤٤) •

فما هو السبب في هذا الاعتقال ؟ يذكر الرافعي أن مظاهرة عدائية بالمنيا قامت في يوم ٢٨ مارس ، وطاف فيها المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف عدائى ضد المدير محمود نصرت بك ، مما أدى الى تدخل البكباشي شاهين على رأس قوة من الجيش المصرى لمنع المظاهرة • وكان هذا مشهودا بفظاعته في قمع المظاهرات الشعبية ، فأمر رجاله باطلاق النار على المتظاهرين ، فأبوا ، فقتل بنفسه ثمانية منهم بالرصاص وقد وجه الانجليز الى أعضاء اللجنة الوطنية تهمة التحريض على الاضراب (٤٥) •

على أن الدكتور محمد صبرى يذكر في موضعين من كتابه (الثورة المصرية) أن اللجنة الوطنية قد أعلنت الاستقلال في يوم ٢٣ مارس أى بعد نقل الأجانب الى الباخرة (٤٦) • فهل كان هذا هو السبب الحقيقى في وقوع الشقاق بين اللجنة والمدير ، وهو الذى يمثل سلطة الحكومة المحلية ، بعد أن كان الوئام يسود بينهما أثناء التعاون على حفظ النظام ؟ ان المذكرة التي كتبها رياض الجمل لا تذكر شيئا عن اعلان الاستقلال ، ولكن هذا قد يكون سببه أنه لم يكتب المذكرة للمباهاة ، وانما لتنفع في الافراج عنه • على كل حال فمما قد يفيد في القاء بعض الضوء على حقيقة

مسألة اعلان الاستقلال ، أن أعضاء اللجنة الوطنية قد حوكموا وثبتت ادانة ستة منهم حكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة عشر عاما وستة أشهر — كما جاء فى كتاب الرافعى ٠ وكان نصيب رياض الجمل السجن لمدة عشرة أعوام ٠ (٤٧) ٠

كانت المدينة الثالثة التى تولت أمورها بنفسها هى زفتى ٠ ولقد كان الخروج على السلطة فى هذه المدينة أكثر وضوحا منه فى المنيا ٠ فقد تألفت فيها لجنة ثورية أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما وطنيا ايذانا باعلان الاستقلال ، وأذاعت منشورا طبعته ووزعته فى المدينة ذكرت فيه أن اليها يرجع الأمر والنهى ٠ وقد طارت أنباء هذه الدولة الجديدة الى القاهرة وعبرت البحار الى لندن فنشرت جريدة (التايمز) فى صدرها أن قرية زفتى قد أعلنت استقلالها ورفعت على مبنى المركز علما جديدا ٠

وكان يوسف الجندى قد أعلن عن تشــكيل لجنة للثورة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصـغار عرف من أسـمائهم : عوض الكفراوى والشيخ مصطفى عمايم وابراهيم خير الدين وأدمون بردا ومحمد السيد ومحمود حسن ، واجتمعت اللجنة فى مقرها الذى اتخذته فى قاعة واسعة فى الدور الثانى من مقهــى يملكه يونانى عجـوز اسمه « قهوة مستوكلى » وقررت أن تبدأ بوضع يدها على السلطة الفعلية بالاستيلاء على مركز البوليس ٠ وزحف يوسف الجندى الى المركز على رأس مظــاهرة ضخمة ضمت كل الرجال يحملون البنادق القديمة والفــؤوس وفروع الاشجار ، وكان مأمور المركز رجلا وطنيا اسمه « اسماعيل حمد » رأى أن يجنب بلده اراقة الدماء ، فسلم يوسف الجندى المركز والســلاح وقيادة الجنود والخفراء ، ثم عرض عليه خدماته كمستشــار للدولة الجديدة يشير عليها بوصفه خبيرا بأحوال الادارة فيهــا ٠ واتجهت المظاهرة بعد ذلك الى محطة السكة الحديدية والتلغراف ، فسيطرت على التلغرافات فورا واستولت على عربات السكة الحديدية الموجودة بالمحطة٠

وبدأت اللجنة بمباشرة شئونها الداخلية ، فألفت لجانا فرعيــة احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البـلدية ورسوم شركة الاسواق ٠ ولكى توجد عمــلا للأيدى الكثيرة ، التى تعطلت لظرف الثورة خوفا من تحولها الى السرقة والنهب ، جمعت اللجنة التبرعات من الاعيان واستخدمت الاموال المتجمعة فى بعض الاعمال المفيدة التى شغلت فيهــا العاطلين ، فردمت البرك والمستنقعات التى تحيط بالبلدة ، وأصــلحت

الشوارع والجسور القريبة ، وجندت اللجنة كل التلاميذ والمتعلمين الموجودين فى المدينة وقسمتهم الى فرق : فرق تقوم بدوريات مستمرة لحفظ الأمن ، وفرقة تراقب الحدود لتمنع تسرب مواد التموين أو دخول الجواسيس ، وفرقة تشرف على عمليات الرى وتزويد الارض بالماء • كما أصدرت اللجنة جريدة أسمتها جريدة الجمهور كانت تنشر فيها قراراتها وتعليماتها وأخبارها ، وتوزعها على الناس •

ولما ترامى نبأ هذه اللجنة ، وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، أنفذت اليها قوة من الاستراليين لقمع الثورة • وكان الانجليز قد رضخوا لثورة مصر ، فأعلنوا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر الى الخارج ، ولكن لجنة الثورة ظلت قائمة فى زفتى ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الاهالى يحفرون الخنادق العميقة فى الطرق الزراعية الموصلة إليها ، وخلعوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة وصوبت اليها المدافع ، واحتلت فعلا محلج « رينهارت » ومدرسة « كشك » الواقعين على أطراف القرية • فتدخل اسماعيل بك حمد فى الامر ، وتوسط بين القوة واللجنة ، ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابقاء على المدينة ، وأقنع القوة بأن الثورة فى مصر كلها تهدأ ومظاهرات الابتهاج قد حلت فى القاهرة محل اطلاق النار ، وأى طلقة الآن سوف تؤدى الى اشتباك ، وأذن لها بدخول القرية على ألا تتدخل فى شئون الادارة التى تحمل هو مسئوليتها • فدخل الجند المدينة وعسكروا فى بحريها وقبليها وحظروا على الاهلين التجول فى المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر • وبحثوا عن أعضاء اللجنة للقبض عليهم ، فلم يرشد عنهم أحد • ولما طلبوا تسليم عشرين رجلا من الاهالى لجلدهم عقابا على هذا العصيان سلم اليهم بعض أهل الوشاية والخيانة ، فجلدوا • وبعد أن أعيدت سلطة الحكومة من جديد ، انسحب الاستراليون عائدين • (٤٨)

قيادة الوفد فى أثناء الثورة

كان الصدى الذى أحدثه القبض على سعد زغلول وصحبه فى نفوس أعضاء الوفد على غير ما قدر الانجليز ، فلم توهن هذه الشدة من عزائمهم ولم يحدث بينهم شعور الخوف والارتياع • فقد اجتمعوا عقب الاعتقال ورأس على باشا شعراوى الاجماع بوصفه « وكيل الوفد »

وأرسلوا الى المستر لويد جورج برقية احتجوا فيها على اعتقال سعد ورفاقه ، وقرروا أنهم ماضون فى سبيلهم وسيستمرون فى الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر . ثم أرسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الاجنبية . وفى اليوم التالى وجهوا كتابا الى السلطان طلبوا اليه فيه أن يقف فى صف الشعب فى هذه الازمة ، وأعادوا ماسبق أن أبدوه من رأى من أن « كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف ، من غير أن يستهين بمشيئة بلاده » ، ثم ألقوا مسئولية ذلك على الخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد . (٤٩)

استمر الوفد على اتخاذ مقره فى « بيت الامة » ، وهو بيت سعد زغلول . فقد أرسلت السيدة قرينته الى شعراوى باشا بعد وقوع القبض على قرينها ورفاقه ، تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه ، وتدعوه وزملاءه الى أن يعقدوا جلساتهم فى مكان انعقادها المألوف ، لكى لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها (٥٠) . وبذا أصبح بيت الامة مركز النشاط الوطنى : ففيه صار يستقبل الوفد برياسة شعراوى باشا وفود الطلبة والمحامين والاعيان القادمين من القاهرة والاقاليم ، كما أصبحت تعقد فيه الاجتماعات المتوالية ، وترسل منه الوفود الى دور معتمدى الدول بالعرائض والاحتجاجات ويرسل المبعوثون الى جميع أنحاء مصر ليذيعوا أن الوقت قد حان ليظهر فيه المصريون مشاعرهم (٥١) .

ولم يكن الوفد يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول باشا وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور الى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها الى أدناها . والحق لقد كان من رأى سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق بالأعباء ، مشحون بالجند والسلاح والارصاد ، ولكنها اذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها (٥٢) . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (الاستاذ عبد العزيز فهمى) حين أفضى اليه مندوبو طلبة الحقوق فى اليوم التالى للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل

الأمر الى أيدى اللجان الثورية والجمعيات السرية ، وغيرها من التنظيمات التى ظهرت أبان الثورة ، والتى نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد • فقد ذكر « تشيرول » أن الزعمـــاء الوطنيين لم يكونوا ينوون الى مثل الحالة الخطيرة التى أدت أعمالهم اليها . وأن تلك الموجة المجنونة التى اكتسحت البلاد انما كانت بفعل عناصر مهيجة لم يكن لأحد سلطان عليها ، وان أبى أن يعفى الوفد من مسئوليته الثقيلة عن الدعاية التى أدت الى هذه الاحداث (٥٣) • كما ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن زمام الحالة فى أثناء الثورة كان قد خرج من يد الوفد وانتقل الى أيدى المتطرفين غير المسئولين (٥٤) •

ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى اطار قانونى داخل مؤتمر الصلح • وفى الحقيقة أن دور الوفد فى التنظيم الثورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التى سوف تتشكل بمناسبة ســـــفر الوفد الى أوروبا • وسيكون الفضل فى هذا الدور ، الذى يعد فى الحقيقة خارجا عن مهمة الوفد كما وردت فى التوكيل ، للاستاذ عبد الرحمن فهمى بتشجيع من سعد زغلول باشا شخصيا ــ كما أثبتت وثائق ١٩١٩ التى اكتشفها وقدمها الدكتور محمد أنيس •

على كل حال فسنرى أن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول فى تاريخ الحركة الوطنية كلها • ففيما يتصل بالوفد ، فان توكيله الذى كان ــ حتى ذلك الحين ــ كما يقول الدكتور هيكل ، أمرا صوريا لمحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو الأصـــيل والوفد هو الوكيل (٥٥) • وفيما يتصـــل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم فى مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت فى المسألة المصرية لم يعد فى يد دول أوروبا ، وانمـــا أصبح فى يد الشعب المصرى ، وبهذا باتت المسأله المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية •

كان بسبب استفحال الحوادث وتطاير شرر الثورة الى كل مكان ، أن رأت السلطات العسكرية البريطانية أن تستعين بالوفد لاطفاء هـــذه الثورة • فاستدعى الجنرال وطسون اليه أعضاء الوفد لمقـــابلته فى مركز القيادة العامة بفندق سافواى فى ١٦ مارس ، وتناقش معهم فى ازالة أسباب الاضطراب ، وحاول القاء المسئولية على عاتقهم • ولـــكن

أعضاء الوفد أكدوا له أنهم ليسوا مسئولين عن هذا الاضطراب ، وأن أنجح وسيلة لتهدئة خواطر المصريين انما يكون « بتاليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشـــعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر » (٥٦)

وواضح أن الترضيات التى يرضى عنها الشعب لن تكون الا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه ، وسفر أعضاء الوفد الى مؤتمر الصـــلح ، وبذلك تزول أسباب الثورة ٠

وفى اليوم التالى ١٧ مارس ، قابل أعضاء الوفد الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وأقنعوهم « بأن يظهروا اســتعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تنهى تلك الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهـــولة (على أساس الترضيات) ٠ فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية (٥٧)، ولكن لم تظهر لهذه المحاولة نتيجة ما ٠

وهكذا مضت حوادث الثورة تزداد عنفا واضطرابا ، واشتد قمع الانجليز للثورة والمظاهرات ، حتى اضطر شــعراوى باشا وكيــل الوفد وعبد العزيز فهمى بك أن يقابلا قائد القوات البريطانية ليبينا له خطر الحالة ، ويقدما احتجاجا على اطلاق الرصـــاص على المظـــــاهرات السلمية (٥٨) ٠ ولكن الانجليز لم يأبهوا لهذا الاحتجاج واتخذوا خطوة مضادة لارهاب وجــوه البــلاد أملا فى حملهم على المســاعدة فى اطفاء الثورة ٠ فاستدعى اليه الجنرال بلفن ــ الذى قدم سريعا من سوريا الى القاهرة فى مساء يوم ١٧ مارس ليتولى زمام الامور بنفسه ، والذى كان يتولى قيادة القوات البريطانية فى مصر منــذ رحيل الجنرال النبى الى باريس ــ**بعض الوزراء والأعيان والكبراء** ، وأنذرهم بأنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات فى البلاد ، ولكنه ســـوف يجد نفسه مضطرا الى اتخاذ تدابير أخرى « تكون عاقبتها وبالا على البلاد، قوامها تدمير العمائر وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق الدماء البريئة » ، وذلك اذا لم يسعوا لتهدئة الاهالى ومنعهم من احداث القلاقل ٠ ثم قال : « لقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هـــذا الانذار ، واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الانذارات (٥٩) ٠

وقد هز هذا الانذار نفوس الاعيان والوزراء،فاجتمعوا بأعضاء الوفد وبحثوا معهم احتمالات الموقف ٠ثم اصدروا فىيوم ٢٤ مارس نـــداء الى الأمة المصرية ، أشاروا فيه الى انذار السلطة العسكرية السالف الذكر ،

واستنكروا الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصـــلات ، وناشدوا الشعب المصرى ، باسم مصلحة الوطن ، أن يجتنب كل اعتداء حتى لايسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة • ثم وقع هذا النداء كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريرق الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية وبعض الوزراء والنواب ، والأعيان وأعضاء الوفد أنفسهم • وفى نفس اليوم الذى صدر فيه هذا النداء وجه الزعماء كتابا الى القائد العام أعلنوا فيه تضامنهم فى الرأى مع الوفد فيما سبق أن اقترحه من « تأليف وزارة تعطى من الترضيات مايرضى الشعب »(٦٠) وذلك كحل للأزمة المحتدمة •

انقلاب السياسة البريطانية

فى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية على مستوى الحكومة تجتاز دور تحول تجاه القضية المصرية • فعندما بدأت الأخبار ترد بازدياد خطورة الثورة يوما بعد يوم ، أدرك الوزراء فى الوفد البريطانى فى باريس أنهم لايواجهون حركة جوفاء يقضى عليها بنفى بعض الزعماء ، وانما يواجهون انتفاضة وطنية حقيقية واسعة الانتشار فى جميع أنحاء البلاد (٦١) • ومن ثم فقد أرسلت من باريس الى لندن فى يوم ١٨ مارس ١٩١٩ برقية تنقض السياسة السالفة ـ سياسة كيرزن ـ وتضمن التعليمات الآتية : يجب أن يعود النظام فورا ، وبدون مساومة • ثم تتألف حـــكومة ذات كفاية تزود بالسلطة اللازمة • وعندما يتم ذلك فان حكومة جلالته تصبح مستعدة لأن تبحث فى لندن أية مســـائل مع الوزراء المصريين • ويمكن لهؤلاء أن يصحبوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية ، حتى ولو كانوا من المتطرفين (٦٢) • (والمقصود بالمتطرفين طبعا الوفد • وفى هذا دلالة على استعداد الحكومة البريطانية للافراج عن المعتقلين • وسنرى أن ذلك انما كان جزءا من سياسة جديدة شاملة) •

وما لبثت الحكومة البريطانية ، مدفوعة بانزعاجها الشديد للنتائج التى ترتبت على خطئها ، أن رأت ضرورة تعيين شخصية مرموقة للعـــمل فى القاهرة • وقد وجدت ضالتها المنشودة فى الجنرال ألنبى قائد عام القوات البريطانية فى مصر ، الذى وصل الى باريس فى ١٩ مارس ليحضر مؤتمر السلام ، بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك له ليدلى بآرائه فى المسألة السورية (٦٣) • وكانت سمعة الجنرال ألنبى كفاتح أورشاليم

ومحرر فلسطين وسوريا عظيمة ، كما كان على معرفة بالشئون المصرية لدخول مصر تحت قيادته ، ومن ثم فقد عين على الفور مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر والسودان ، وكلف بالاسراع فى تسلم مهام وظيفته (٦٤)

وقد نصت التعليمات التى صدرت الى الجنرال ألنبى على أنه « قد منح السلطة العليا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليتخذ ما يراه ضروريا ومناسبا من الاجراءات لاستعادة القانون والنظام ، وليدير كافة الشئون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على أساس وطيد عادل (٦٥) ٠

ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين : الاولى القضاء على الثورة واعادة القانون والنظام ، متخذا فى ذلك « ما يراه » ضروريا ومناسبا لتحقيق غايته ، والثانية العمل على تثبيت الحمـــاية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضرورى لم يكن له خيار فيه ٠

كانت حركة القمع عندما وصل ألنبى الى مصر فى يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ تســير فى طريقها لتؤتى ثمراتهـا تحت اجراءات الجنرال بلفن Bulfin العسكرية (٦٦) ٠

فلقد كانت حملات الانتقام البريطانية تحت قيادة البريجادير جنرال هدلستون Huddleston والميجر سير جون‌شى John-Shea تواصل عملها فى جنوب مصر ، بينما كانت تلك الحمـــلات فى الوجه البحرى تقصف بالقنابل من الطائرات المدن والقرى الثائرة ، مثل حوش عيسى وأبى المطامير كما ارتكبت حادث الشبانات ٠ وقد استمرت هذه الاجراءات العسكرية فى طريقها بعد وصول الجنرال ألنبى : ففى البلاغ الصادر فى ٢٩ مارس جاء ان حملة البريجادير جنرال هدلستون الانتقامية باقية فى أسيوط لتعيد النظام فى الجهات المجاورة ، وأن الميجر جنرال سيرجون شى كان يتحرك الى الجنوب من « الوسطى » بفصـيلة قوية كاملة العدة وهو يعيـد النظام حيثما يسير ٠ كما جاء فى بلاغ أول ابريل أن هناك ست عشرة فصيلة متحركة تعمل فى الصعيد ٠ وفى بلاغ ٤ أبريل أن نشاط الفصائل المتحركة التى تعمل فى الوجه البحرى قد ازداد امتداده ٠ (٦٧) كما أن اسراف القوات العسكرية البريطانية فى القمع ، لم يتوقف أيضـــا بعد وصول ألنبى ، اذ ارتكبت فى يوم ٣٠ فظائع بلدة نزلة الشوبك التى ورد ذكرها ٠

وعلى هذا فلا معنى لهجوم اللورد لويد الشديد على الجنرال اللنبى. وقوله انه كان يجب عليه أن يبدأ باتمام العمل الذى قام به الجنرال بلفن ، وهو اعادة السلطة المدنية والقضاء تماما على عناصر الفوضى والعنف جميعا ، ثم عندما تتم سيادة الادارة ولا يمكن مهاجمتها ، أن يناقش ازالة أسباب الشكوى • (٦٨) ففى الحقيقة أن السياسة التى اتبعها اللورد اللنبى كانت سياسة أكثر دهاء ، فقد اتبع منذ وصوله الى مصر سياسة السيف والدبلوماسية : فبينما ترك للاجراءات العسكرية أن تحدث مفعولها فى اخماد الثورة بالحديد والنار ، فقد لجأ الى ازالة أسباب الثورة عن طريق التفاوض مع رجال الوفد وزعماء البلاد •

ففى اليوم التالى لوصوله ، أى فى يوم ٢٦ مارس ، استدعى اليه أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة ، وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، وطلب منهم أن يبسطوا له أسباب الشكاية فى تقرير يقدمونه اليه • كذلك استدعى اليه حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة لكى يتعرف منهم آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة • (٦٩) وفى مساء ذلك اليوم استدعى اليه جمعا من الكبراء والأعيان المصريين الى دار الاقامة ، وأفضى اليهم بأنه انما جاء الى مصر ليؤدى أغراضا ثلاثة : الغرض الأول القضاء على الاضطرابات القائمة واعادة النظام • الثانى القيام بتحريات دقيقة لمعرفة أسباب الشكوى • الثالث العمل على ازالة أسباب الشكوى التى تستوجب العدالة ازالتها • ثم طلب اليهم مساعدته على استعادة النظام مؤكدا أنه سينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى ، ويوصى باجراء ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته • (٧٠)

وبعد أربعة أيام من المقابلة الأولى قدم اليه أعضاء الوفد فى ٣٠ مارس تقريرا مفصلا فيه تلخيص للمطالب السياسية من بداية اعلان الحماية • وقد جاء فيه أن المصريين لم ينظروا الى الحماية البريطانية التى اعلنت على مصر الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية ، وأنهم تحملوا تصرفات السلطة العسكرية ابان الحرب على أمل تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية • الا أن هذا الرجاء لم يلبث أن خاب عند انتهاء الحرب ، عندما رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى انجلترا أو فرنسا لعرض قضية مصر على الرأى

العام العالمى ، فى الوقت الذى سمح فيه بذلك لوفود الأمم الأخرى » التى لم تكن بالأمس الا ولايات لا استقلال لها ، فى حين أن مصر أرقى منها مدنية ، وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد » ، ولم تكتف انجلترا بذلك ، بل ألقت القبض على رئيس الوفد ورفاقه الثلاثة ، الأمر الذى سبب قيام الطلبة ببعض المظاهرات السلمية احتجاجا على هذا الاجراء ، فقوبلت هذه المظاهرات العزلاء باطلاق الرصاص ، مما تسبب عنه اهراق الدماء فكان ذلك العنف هو « النقطة الأخيرة التى فاض بها كأس الصبر فى نفوس أهل البلاد » ٠ ثم كرر الوفد فى تقريره النصيحة التى قدمها للسلطات العسكرية بشأن تأليف وزارة جديدة تقدم لها ترضيات يرضى عنها الشعب للقضاء على الاضطراب والفوضى ، وهى النصيحة التى أيده فيها وجهاء البلاد من علماء ووزراء ونواب وأعيان ، وصرحوا بها فى خطابهم السالف الذكر المؤرخ فى ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام ٠ (٧١)

قدم أعضاء الوفد تقريرهم للجنرال ألنبى فى يوم ٣٠ مارس ٠ وفى اليوم التالى استدعى ألنبى أعضاء الوفد ، وأعضاء وزارة رشدى باشا المستقيلة ، للتباحث فى الترتيبات اللازمة لعودة الأمور الى مجاريها ٠ وقد اشترط الوزراء الافراج عن سعد باشا ورفاقه كخطوة أولى لاستئناف مناصبهم ، واشترط هذا أيضا أعضاء الوفد ــ كما يقول تشيرول ــ وفى مقابل ذلك تعهد الفريقان أن يبذلا كافة جهودهما لتهدئة الحالة ، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بحل المسائل الكبيرة لمفاوضات مقبلة ٠ (٧٢) ومن الواضح أن هذه الترضيات ، كما أوردها تشيرول ، ونقلها عنه نيومان ، لا يمكن أن تكون كاملة ٠ والحقيقة أن الزعماء قد طلبوا أيضا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ، ولكن ألنبى رفض هذا الطلب، ومن ثم أوعز أعضاء الوفد لرشدى باشا بأن يبذل جهده للسماح لهم بالسفر ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم فى أوروبا بأى وسيلة ٠ وقد تمكن رشدى باشا من الوصول الى اتفاق مع ألنبى على ذلك ، أى السماح بسفر أعضاء الوفد بصفتهم الشخصية لا الرسمية ٠ (٧٣) واذا عدنا بذاكرتنا الى برقية ١٨ مارس التى سلم فيها الانجليز بسفر الزعماء المتطرفين ، أدركنا أن رفض ألنبى ذلك فى البداية كان مناورة بارعة ، ولكن هذه المناورة ، على كل حال ، قد احبطت جهود ألنبى ــ كما سوف نرى ــ لأن مسألة الاعتراف بصفة الوفد الرسمية كانت من المسائل التى أسقطت وزارة رشدى باشا ، التى بذل ألنبى الكثير لتأليفها ، وذلك فى أزمة اضراب الموظفين ٠

على كل حال ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين الجنرال ألنبى وبين أعضاء الوزارة المستقيلة ورجال الوفد على التوالى ، أى فى يوم ٣١ مارس ، أرسل الى حكومته يخطرها بأنه سوف يصدر تصريحات لمن يشاء من المصريين بالسفر مهما كانت آراؤهم • (٧٤) وفى يوم ٧ ابريل أصدر منشورا أعلن فيه الافراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة، والسماح لهم بالتوجه الى حيث يشاءون • (٧٥)

ولقد هوجم هذا القرار الذى اتخذه ألنبى هجوما قاسيا • فكتب أحد البريطانيين المقيمين بمصر وله بها معرفة طويلة يقول : « ان اعلان ٧ ابريل كان له وقع الصاعقة علينا ، فمن حيث توقير مركز بريطانيا وسلامته يعتبر عمل ألنبى هذا احدى المصائب ، اذ بات على كل من كانوا قبل ذلك على استعداد للوقوف بجانبنا وتأييدنا أن يذهبوا الى الجانب الآخر لحماية أنفسهم • (٧٦) وقال اللورد لويد : « ان من الصعب تبرير هذا الاستسلام لعامل الفوضى • فمهما بدا قرار نفى الزعماء وعدم السماح لهم ظالما أو غير حكيم ، فان نقض هذا القرار فى مثل تلك اللحظة كان من المؤكد أن يكون له تفسير واحد وتفسير واحد فقط ، وهو أن القوة نجحت فيما فشلت فيه الوسائل الدستورية » • (٧٧)

وفى الواقع أن هذا القرار كان مفاجأة ، وخصوصا لمن رأوا فى اقصاء السير ريجنالد ونجت ، وهو الذى كان يلح فى سفر الوطنيين الى الخارج ، وتعيين الجنرال ألنبى مكانه ، دليلا على نية الحكومة البريطانية فى أخذ الأمور بالشدة وعدم سفر الوفد • على أن الحكومة البريطانية ـ كما رأينا ـ قد نقضت سياستها السابقة ببرقية ١٨ مارس على أساس الاعتراف بوجود مسألة مصرية تستحق المعالجة ، أما عن اقصاء السير ريجنالد ونجت ففى الحقيقة أن وجهة نظره كانت قد تغيرت بقيام ثورة مارس ، فقد نصح بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت ، وأن اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر ، بعد نشوب الاضطراب، سوف يؤخذ على أنه استسلام (٧٨) •

وفى الواقع أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت معالجة المسألة المصرية عن طريقين : الأول الحصول على اعتراف الدول المجتمعة فى موتمر السلام بالحماية • والثانية الحصول على اعتراف الشعب المصرى نفسه بالحماية (كما سنرى فى مسألة لجنة ملنر) ، ولهذا فقد تساهلت فى مسألة الافراج عن سعد باشا ورفاقه وسمحت لهم بالسفر الى باريس ، لأن هذا التنازل ، فى الوقت الذى كان من شأنه أن يهدىء من روع

المصريين ، ويخفف من حدة غضبهم على الانجليز ، فيسهل الحصول على اعترافهم بالحمـــاية ، فانه لم يكن يشكل من جانب آخـر أى خطر على الانجليز فى باريس حيث كانوا يقفون على أرض صلبة · ولكن مع هذا ، فمما لا شك فيه أن الأثر المعنوى الكبير الذى أحدثه الافراج عن سـعد باشا وصحبه ، وسفرهم الى باريس على أثر ثورة مارس الدموية ، بالرغم من قمعها عسكريا ، قد مد الحركة الوطنية بذخيرة معنوية نادرة استطاعت بها أن تحبط الخطة البريطانية فى مصر بشأن الحمـــاية ، وتجبرها فى النهاية على التسليم ·

(٢) التنظيمات الثورية

يعتبر قمع ثورة من الثورات فى بلد من البلدان بداية عهد طويل أو قصير من الذل والخنوع والاذعان ، حتى يلتقط الشعب الثائر أنفاسه، ويسترد قواه ، وينهض من كبوته ، ويستأنف جهـــاده • وقد خالف الشعب المصرى هذه القاعدة فى مارس ١٩١٩ • فقد كان قمع ثورته على يد القوات البريطانية وحملات الانتقام الرهيبة ، البداية الفورية لثورة أخرى سلمية أشد وأقوى مفعولا ، وأدق تنظيما ، وعلى يد هذه الثورة الجديدة سقط علم الحماية على أرض المعركة •

وتنقسم هذه الثورة السلمية ضـد الانجليز الى دورين : الدور الأول ويتمثل فى اضراب الطوائف المختلفة عن العمـــل فى أثناء ثورة مارس • وقد استمر هذا الدور بعد قمع الثورة ، وكان اضراب الموظفين أخطر هذه الاضرابات ، وأشدها أثرا فى نفوس السلطات الانجليزية لأنه انتهى بحدث فريد من أحـــداث التاريخ المصرى فى فترة الاحتـلال البريطانى ، وهو سقوط الحكومة المصرية ، ليس لعدم اتباعها نصيحـة المعتمد البريطانى فى مصر ، وانما تحت ضغط شعبى فعال • وكان لهذا الأمر معنيان جديران بالاعتبار : المعنى الأول هو المعنى الذى خرج به الشعب المصرى من امكان اسقاط حكومة مصرية تحت ثقل شعبى بحت • وهو معنى ظل يؤثر على الحكومات المصرية بعد ذلك التاريخ حتى قيـام ثورة ٢٣ يوليو ، اذ لم يتوان الشـــعب المصرى منذ ذلك التاريخ عن ممارسة دوره فى اسقاط الحكومات التى لا تمثل رغباته الوطنية أو تعمل ضدها ، متخذا نفس الوسائل التى أدت لاسقاط حكومة رشدى باشا : وهى الاضرابات والمظاهرات • أما المعنى الثانى ، فهو الذى خرج بـه الاحتلال من سقوط « الســـتار » الذى كان يحكم من ورائه مصر نيفـــا وأربعين عاما ، ونعنى به « الحكومة المصرية » فقد أصبح حكم مصر ــ كما يقول تشيرول ــ منذ ذلك التاريخ مسالة مباشرة بين الاحتلال والشعب

المصرى • ومن ثم بات على الدولة المحتلة أن تغير سياستها بما يلائم هذا التطور ، وسنرى أن السياسة الجديدة ، لن تكون سوى التراجع المنظم أمام رغبات الشعب المصرى •

أما الدور الثانى للثورة السلمية فقد تمثل فى مقاطعة لجنة ملنر وهى المقاطعة التى انهار على أثرها مخطط الانجليز فى باريس للحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية بعد اعتراف الدول الأوروبية بها • فقد اضطرت اضطرارا بعد ذلك الى أن تهدم بنفسها ما بنته بيدها ، وتنتهج سياسة جديدة تقوم على التخلى عن الحماية البريطانية ، ولو من الناحية الاسمية ، والاعتراف باستقلال مصر وسيادتها أخيرا • وبذلك تمهد السبيل لكتابة صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى •

***

ولقد رأينا كيف قمعت ثورة مارس ١٩١٩ فى قسوة وعنف • وقد تلا ذلك أن أخذت تنسحب الى القاهرة من الأقاليم جميع الفلول الثائرة الهاربة من وجه حملات الانتقام الانجليزية التى كانت تقوم باخماد الثورة هناك • وراحت هذه العناصر الاقليمية تنضم الى العناصر القاهرية الأخرى من الطلبة المتحمسين والمحامين الحانقين والخريجين الذين لم يتم تعيينهم فى الحكومة ، وغير هؤلاء من العناصر الشابة المتطرفة الثائرة التى رأت أن الثورة ، وان قمعت على يد الفصائل الانجليزية المتحركة والطائرات المهاجمة ، الا أن هذا لا يجب أن يحول دون تنظيم مقاومة تحتية تبقى على الدوام شعلة الثورة متقدة وتطيل أمد المقاومة ضد الانجليز •

ويعتقد تشيرول ، أنه تحت تأثير هذه العناصر ، أخذ طبع الجماهير القاهرية يتغير سريعا بشكل عدائى بعد مظاهرات الابتهاج التى سادت القاهرة عقب الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، فلقد كانت هذه الجماهير تجوب الطرقات فى مظاهرات الابتهاج تلوح فيها بالأعلام وغصون الأشجار ، وتطوف ببيت الأمة مركز الحماس الشعبى ، وتزور القنصليات الأجنبية واحدة وراء أخرى • بل لقد أخذت هذه المظاهرات تحيى السلطان فى قصره وتهتف بحياته لأول مرة ، ولآخر مرة أيضا • كما حدث أن جماعة من المتظاهرين أحاطت برشدى باشا قبل أن يستأنف منصبه وراحت تقبله وتحييه • ولكن لم يكد ينقضى على ذلك يومان ،

حتى اعتدى على أحد الضباط الانجليز برتبة كولونيل فأصيب اصابة خطرة ، كما ضرب جنديان من الانجليز حتى الموت فى ميدان عابدين . وفى المدة فيما بين ٩ ، ١١ من ابريل كان قد جرح أربعة من الضباط الانجليز وقتل ثمانيــة من الجنود وصف الضــباط وجرح خمســة عشر . (٧٩)

والحقيقة أن هذه الحوادث انمـا كان سببهـــا الرئيسى اعتداءات الانجليز المتكررة على مظاهرات الابتهــاج ، تلك التى أبدى ألنبى أسفه لوقوعها فى بلاغ بتاريخ ٩ ابريل وأعلن فيه أنه قد أمر بتأليف لجنـــة للتحقيق فيها . فمن الطبيعى أن يتغير شــعور المتظاهرين ازاء هــذه الاعتداءات التى لامبرر لها ، وأن يردوا على الاعتداء بمثله . وقد اعترف تشيرول نفسه بأن بعض هذه الحوادث قد نتجت عن ســوء تفاهم بين الفريقين . (٨٠) على أنه مما لا ريب فيه أن هذه الحوادث التى ارتكبها لانجليز قد استفادت منها العناصر المتطرفة فى ابقاء جذوة الكراهيـــة للاحتلال متقدة فى صدور الوطنيين . ذلك أن رجوع الأمور الى حالتهـا الطبيعية قبل الثورة كان أبعد خاطر يجول فى ذهن هذه العنــاصر الشابة الثائرة قبــل أن تنال البــلاد حقوقهـــا الطبيعية الشرعيـــة فى الحرية والاستقلال .لذلك كان من الطبيعى ، أن تلجأ الى جميع الطرق والأساليب التى تجعل أرض مصر على الدوام تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتعمد الى ابقاء البلاد فى حالة من عدم الاستقرار الدائم والاضطراب المستمر

ويمكن أن نقسم التنظيمات التى كانت تعمل خلالها وبواسطتهـا هذه العناصر الوطنية الثائرة الى ما يلى :

أولا ـ اللجان الوفدية :

وقد ذكر « نيومان » أن سعد زغلول هو الذى بنى هذا الجهـــاز السياسى الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى . (٨١) وهذا القول لا دليل عليه . والحقيقة أن الوفد فى تلك الفترة كان منصرفا الى تأليف هيئتـــه وتنظيمها ووضع قانونه ومخاطبة الجهات المســئولة فى أمر القضــية المصرية . كما أن خطة الوفد حينذاك كانت مبنيـــة على الحصـــول على الاستقلال من طريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . ومعنى هذا أن حل القضية المصرية فى نظر الوفد كان ميدانه فى الخارج وليس فى الداخل . يضاف الى ذلك أن

اللجنة المركزية للوفد ، وهى أول لجنة وفدية ألفها الوفد ، قد تشكلت بعد اطلاق سراح سعد زغلول مباشرة وحينما كان لا يزال فى مالطة ٠

والحقيقة أن التنظيمات الوفدية قد ظهرت بطريق التطور ، ومرت بعدة أدوار قبل أن تبلغ غايتها من التنظيم ٠ وقد ظهرت نواة هـــذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على التوكيلات ٠ فمن الطبيعى أن تظهـــر فى كل مدينة أو قرية جماعة متحمسة من الوطنيين تتألف من المبرزين من الاعيان والتجار والمثقفين ، تساعد فى جمع التوقيعات على التوكيلات ٠ ثم تأخذ هذه الجماعة فى احداث نشاط ووعى سياسى فى المنطقة التى تعيش فيها لصالح القضية المصرية ٠ هذا هو الطور الأول فى نشأة اللجـــان الوفدية ٠ أما الطور الثانى فقد بدأ فى خلال ثورة مارس ، فمن الطبيعى أيضا أن تتصدر بعض الجمـاعات الوطنية الســالفة الذكر وغيرها حركه النضال فى مدينتها أو قريتها ، وتتولى اعـــداد وتنظيم وتنفيـــذ الخطط السريعة الوقتية للاسهام فى الثورة عن طريق المظاهـــرات أو مهاجمة خطوط السكك الحديدية أو التلغرافية ، أو مهاجمة مراكز البوليس ، أو نسف الجسور ، أو الاستيلاء على السلطة فى المدن وادارتهـا كما حدث فى زفتى وغيرها ٠

أما الطور الثالث فقد بدأ بعد الافراج عن سعد زغلول وسفر أعضاء الوفد فى مصر لينضموا الى الأربعة الذين كانوا معتقلين فى مالطة وينطلقوا الى فرنسا ٠ ففى المدة فيمـا بين قرار الافراج وسفر أعضـــاء الوفد فى يوم ١١ ابريل ، تالفت لجنة الوفد المركزية فى مصر ممن انضم اليـه من علية القوم لامداد الوفد فى الخارج بكل ما يحتاج اليه من معلومات وتبعث له بما يشاء ٠ وكان تاليف هذه اللجنة فى الحقيقة بناء على المادة رقم ٢٦ من قانون الوفد التى تنص على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته » (٨٢) ٠ وقد تألفت اللجنة على النحـــو التالى : محمود سليمان باشا (رئيسا) وابراهيم سعيد باشا (وكيلا) وأمينا للصندوق ، ومحمود أبو حسين باشـــا (وكيلا) وعبد الرحمن فهمى بك (سكرتيرا عاما) وأمين الرافعى (مساعدا للسكرتير) ومحمد السيد أبو على باشا وابراهيم الهلباوى ومرقص بك حنـــا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن الرافعى بك

والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبه وعلى بك محمود (اعضاء) (٨٣) ٠

ولم تلبث أن أخذت تتفرع عن هذه اللجنة المركزية للوفد لجان أخرى كثيرة فى الاقاليم والبلاد تتولى أولا جمع التبرعات وارسال المعلومات الى اللجنة المركزية لترسلها هذه الى باريس ، وتتصدر ثانيا وتقود الحركة الوطنية المحلية فى الاقليم الذى تعمل فيه ٠ ومن المعقول جـدا أن هذه اللجان قـد تألفت فى معظمها من أعضـاء الجماعات الوطنيه التى مرت بالطورين السالفين . حركة جمع التوقيعات ، والثورة ٠ ولا يعـلم على وجه التحديد كيف بدأ تأليف اللجان الفرعية ولا متى بلغت هـذه اللجان غايتها من التنظيم والتأثير ، ولكن يؤخذ من أقوال عبد الرحمن بك فهمى ، التى أدلى بها أثناء محاكمته أمام المحـكمة العسكرية فيما بين يوليو ـ أكتوبر ١٩٢٠ ، أن المحادثات كانت قد دارت قبل القبض عليه فى انشاء فرع اللجنة المركزية بالاسكندرية وذلك عن طريق انتخـاب ثلاثة أو أربعة منها (الاسكندرية) لتكوين هذا الفرع ، كما حدث فى الزقازيق ٠ وأن الذين كانوا يعملون للوفد فى الاسـكندرية ، حتى ذلك الحين ، كانوا يعملون بصفة ودية ٠ وقد أحيلت مسالة انشاء فرع للوفد فى الاسكندرية الى فتح الله بركات والدكتور عفيفى وغيرهما ، فسـافروا الى الاسكندرية وتكلموا مع أحمد باشا يحيى فى منزله وتباحثوا فى المسألة معه (٨٤) ٠ ولربما كان تأخر انشاء فرع اللجنة المركزية فى الاسكندرية عنه فى الزقازيق سببه أن الاسكندرية كانت مركزا لنشاط الحزب الوطنى والأمير عمر طوسون ضد الوفد فى ذلك الحين ، وهـو الذى تبدى فى محاولة الحزب ارسال وفد منه الى باريس للدفاع عن حقوق مصر مع ما قد يترتب على ذلك من خطر وجود وفدين لتمثيل مصر ٠

وعلى كل حال فمن الثابت أن اللجان الوفدية قد بدأت تأخذ دور الكمال والتنظيم بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، اسـتعدادا لمعركة الانتخاب ٠ وبفضل هذا التنظيم أحرز الوفد انتصاره الساحق عـلى الاحرار الدسـتوريين والحزب الوطنى حين تولى الحكم عام ١٩٢٤ ٠ حتى اذا ما كانت سنة ١٩٢٩ أعلن مكرم عبيد فى لندن لجريدة « نيو ليدر » أن كل دائرة انتخابية فى مصر وكل اقليم بل وكل قرية قد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية المؤلفة غالبيتها من الفلاحين (٨٥)

واذا تناولنا نظام لجان الوفد الانتخابية فى قسم السـيدة زينب

لتقيس عليه فى بقية الأقسام الأخرى فى مدينة مثل القاهرة وفى غيرها من المدن والقرى ، نرى ان التنظيم يبدأ بتشكيل لجنة عامة مؤلفة من رئيس ونائبة وسكرتيرين ، وتسعه عشر عضوا ، بالاضافة الى لجنه ماليه مكونة من رئيس وأمين صندوق (مادة ٥ ، ٢٥) ويكون انتخاب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق بالاقتراع السرى (مادة ٢٦) أما الغرض من ايجاد اللجنة العامة وما يتفرع عنها من اللجان ، فهو أن تقوم بجميع الطرق المشروعة بكل ما من شأنه أن يوقف وينبه أهل القسم الى مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات فى مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الأكفاء المخلصين للوطن الملتفين حول الوفد المصرى من الرجال (مادة ٢) وعلى كل فرد من أفراد اللجنة وعليها مجتمعة ألا تحيد عن القوانين المصرية ، ومن يخالف شيئا منها تكون المسئولية عليه وحده (مادة ٤) وتكون قرارات اللجنة بالاتحاد أو الأغلبية ، فان تساوت الأصوات رجح رأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس (مادة ١٢) وتبقى هذه اللجان جميعا على هذا النظام الى أن تنتهى الانتخابات نهائيا ٠ وللجنة العامة أن تقرر بقاء اللجان كلا أو بعضا لتكون خير واسطة بين الأمة ونوابها (مادة ٣٨) ويفهم من هذه المادة الأخيرة أن اللجنة العامة لجنة ثابتة لا يقتصر وجودها على وقت الانتخابات ، وكذلك اللجان الأخرى الفرعية اذا أقرت وجودها اللجنة العامة (٨٦) ٠ وهذا هو بداية التنظيم الوفدى الكامل أو بداية استكمال هذا الجهاز الوفدى غايته من التنظيم ٠ وهو تنظيم مصطبغ بصبغة بورجوازية فاقعة كما يرى من أسماء أعضاء اللجنة العامة التى تتألف من تجار كعبد المجيد الرمالى وحسين أفندى السرجانى ٠ ومن محامين كالشيخ محمد عز العرب المحامى الشرعى ، وأطباء كالدكتور سعد الخادم والدكتور مصطفى أبى علم ، وأصحاب أقلام كالسيد مصطفى لطفى المنفلوطى ٠ (٨٧)

* * *

الدور الثورى للجنة الوفد المركزية :

هذا هو التنظيم الأول من التنظيمات التى هزت الحياة السياسية فى مصر ٠ وهو تنظيم يلاحظ فيه أنه موزع على أساس جغرافى ٠ وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفى : ونعنى به لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال ٠ ولكن قبل أن نتحدث عن هذا التنظيم نتكلم أولا عن لجنة الوفد المركزية ، وهى اللجنة التى كانت تقود الحركة الوطنية فى مصر فى أثناء غياب الوفد فى باريس ٠

وقد أزيح الستار عن الدور الذى قامت به لجنـــة الوفد المركزيه وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك بفضل الوثائق التى اكتشفهـا وقدمهـا الدكتور محمد أنيس خاصـــة بعبـد الرحمن فهمى بك ٠ وهى الوثائق التى استفاد بها ، فيما بعد ، الاستاذ مصطفى أمين بالاضافة الى مذكرات سعد زغلول وبعض الخطابات المفتوحة من بعض أبطال الحركة فى التحقيق الذى نشره بجريدة الأخبار إبتداء من يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣ تحت عنوان « تحقيق صحفى عن أسرار فشل ثورة ١٩١٩ ٠

ويفهم من هذه الوثائق جميعا أن نشاط لجنة الوفد المركزية كان ينقسم الى نشاط علنى ونشاط سرى ٠ أما النشـــاط العلنى فكان يمارسه محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وابراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها وبقية الأعضاء الذين كانوا يصرون على أن وسائل الوفد يجب أن تكون وسائل سليمة مشروعة ٠ وكانت أوجه هذا النشـاط هى الأوجه التى اعترف بها عبد الرحمن فهمى فى أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فى قضـية جمعية الانتقام وهى : جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، وابلاغه جميع أخبار البلاد ، وتلقى أخباره ، واذاعتها فى الأمة ٠ وهى نفس الأوجه التى تألفت لأجلها اللجنة ٠

أما النشاط السرى فكان يديره عبد الرحمن فهمى بك السكرتير العام للجنة ٠ وكان يتم خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم ويتألف فى معظمه من الطلبة ٠ وقد تحدث مكاتب « رويتر » فى القاهرة عن كفاية هذا الجهاز فى برقية له الى الصحف الأوروبية فقال : « ان تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية ــ الطلبة ــ بحالة من الضبط بحيث أن كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى ٢٤ سـاعة » ٠ وقد اعتز عبد الرحمن فهمى بك بهـذه الشهادة اعتزازا كبيرا فى رسالة له الى سعد زغلول باشا (٨٨) ٠

ومن دراسة ترجمة حيـاة عبد الرحمن فهمى بك يبدو جليـا كأن الأقدار قد اختارته وهيأته للقيـام بذلك الدور الخطير فى تاريخ الحركة الوطنية ٠ فقد تخرج من المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ وعين ضابطا بالجيش المصرى ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة كتشنر لاعادة فتح السودان٠ وبعد الحملة اشتغل فى المعية الخديوية لعباس الثانى ٠ وفى عام ١٨٩٦ عين ياورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا ، وفى عام ١٩٠١ نقل الى خدمة البوليس وتنقل فى منـاصبه : فعـين مأمورا لمركز سـمالوط ثم

وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف وفى عام ١٩٠٨ كان مديرا للجيزة • وفى اثناء شغله هذا المنصب الاخير اصطدم مع المفتش الانجليزى للرى ومفتش الداخلية الانجليزى أيضا اشتباكا انتهى باصرار مستشار الداخلية الانجليزى على ابعاده من مديرية الجيزة ، فنقل الى وكالة الأوقاف فى أواخر عام ١٩١١ ليصطدم هناك بالخديو بسبب رفضه الموافقة على صفقه أطيان المطاعنة المشهورة مما دفع الخديو الى احالته الى المعاش فى عام ١٩١٣ (٨٩) •

هذا التاريخ العسكرى النضالى الطويل ضد الانجليز والقصر ، وتلك الخبرة بالتنظيم العسكرى أثناء الخدمه بالجيش والادارة ، ثم كثرة التنقل بين المراكز والمديريات بما اصطحبها من معرفة كبيرة باحوال مصر وصلة واسعة بالشخصيات والأسر المصرية — كل ذلك قد أفاد عبد الرحمن فهمى بك فائدة لا تقدر فى قيادة الحركة السرية التى رفعت لواء المقاومة ضد الانجليز • والحق لقد كان عبد الرحمن فهمى — كما وصفه الدكتور محجوب ثابت ، الذى كان عضوا فى لجنة الوفد المركزية — الحركة الدائمة المنظمة الملهمة المجاهدة ، وصاحب النصيب الأكبر فى ادارة الحركة وتنظيمها تنظيما مصحوبا باليقظة والحذر • وقد ذكر عنه أنه كان يتصل بكل اقليم من أقاليم القطر ، وكان له فى كل جهة منه عيون مبثوثة ، وله فى كل ناحية رجال يبلغونه كل ما حدث وكل ما يحدث ، وكان يتلقى التقارير من أنحاء القطر شفاها وكتابة ويدرسها ثم يبت فيها (٩٠) • وقد وصفه عبد الظاهر السمالوطى فى وشايته ضده أمام المحكمة العسكرية بأنه كان « رئيس الحركة الوطنية ، أما سعد باشا فرئيس الوفد ! » • وذكر عنه أنه كان يدير الحركة من غرفة خاصة فى منزل سعد باشا يقابل فيها زواره ، ومن منزله فى شارع القصر العينى • وأنه كان يردد أن الوفد لا يتحرك الا بالطلبة ودمائهم المهرقة (٩١) •

كان النشاط السياسى الذى يقوم به الجهاز السرى ، يتجه جانب منه الى الأعمال غير المشروعة • وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو مختصا بالاشراف على هذا الجانب • ففى الرسالة التى بعث بها الدكتور محمد صادق فهمى ، المستشار بمحكمة النقض سابقا ، الى الاستاذ مصطفى أمين ، تعليقا على ما كان ينشره فى جريدة الاخبار من تحقيقه الصحفى السالف الذكر عن ثورة ١٩١٩ — وكان الدكتور صادق فهمى هو والدكتور أحمد ماهر وعبد الرحمن فهمى يكونون السكرتارية الفنية التى كانت تتولى حل رموز رسائل سعد باشا زغلول الى عبد الرحمن فهمى — قال ان أحمد ماهر كان هو العقل المدبر فى الحركة السرية • وقد روى الاستاذ

عريان يوسف سعد الذى ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ روايه تؤكد ذلك ، فقد قص انه بعد الافراج عنه فى عهد سعد باشا سنه ١٩٢٤ ، وكان قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، قابل شفيق منصور حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الافراج عنهم ، كما قابل محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى له هذا انه اشترك فى صناعة القنبلتين اللتين القيتا على يوسف وهبه باشا ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقعات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وانما الاكتفاء بارهابه (٩٢) » ٠

كان التنظيم السرى ، برياسة عبد الرحمن فهمى بك ، يتلقى تعليماته من سعد زغلول باشا شخصيا فى باريس ٠ وكانت هذه التعليمات تكتب بالحبر السرى « ماء البصل » فوق صفحات مجلات فرنسية أو انجليزية يراعى فيها أن تكون علمية ، حيث كان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الاستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا ، ثم يحمل الكتاب الذى به الرسالة الى بيت عبد الرحمن فهمى ويتولى معه ، ومع الدكتور أحمد ماهر كى الصفحات ، فتظهر الكتابة ٠ وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله السرية الى سعد زغلول بنفس الطريقة (٩٣) ٠

وكان أعضاء الوفد فى باريس لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التى تتم بها المراسلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ٠ كما كان أعضاء لجنة الوفد المركزية فى القاهرة لا يعرفون شيئا أيضا عنها ، أوعن الأعمال التى يديرها عبد الرحمن فهمى ٠ وهذا ثابت من الكتاب الذى أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ : فقد اشتد الخلاف بين الأخير وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وابراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها بسبب رفض ابراهيم سعيد تمويل عمليات عبد الرحمن فهمى السرية الا اذا عرف تفاصيلها ٠ وقد اشتكى عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول من هذا الاصرار والرفض قائلا ان ادلاءه بتفاصيل هذه العمليات لابراهيم سعيد باشا يعرض القضية والأشخاص الذين عاونوه للخطر ٠ كما اشتكى ابراهيم سعيد باشا ومحمود سليمان باشا فى الوقت نفسه الى سعد زغلول من أن عدم ائتمانهما على أسرار الأعمال التى يقوم بها عبد الرحمن فهمى فيه مساس بهما بسبب منصبيهما فى اللجنة المركزية وتضحياتهما الكبيرة من أجل قضية الوطن ٠ وازاء هذا كتب سعد رسالته التالية الى عبد الرحمن فهمى فى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه (ابراهيم سعيد باشا) وعلى سعادة محمود سليمان باشا الاعمال التى تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتمانها فى الحقيقة عنهمـــا يوجب استياءهما ، ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمـــال ان كان فى افشائها ما يضر باتمامها • أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التى نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الامضاء ، **وان اخفاءها كان بناء على اتفــاق بينى وبينك ، وانى لم أخبر اخوانى بهـــا خوفا على ذلك الاتفاق** » (٩٤) •
ومع ذلك فقد كان ابراهيم سعيدباشا يرفض الموافقة على صرف أى مبلغ يعلم أنه موجه لغرض غير شرعى ، فقـــد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن أحد أعضاء جمعية الانتقام عرض على ابراهيم سعيد باشا شراء أســلحة بألف جنيه من متعهد معين ، فرفض الباشا وقال : « ان هذه الخطة مخالفة لمبادىء الوفد (٩٥) » •

على كل حال ، فان كتمان ســـعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أمر المراسلات بينهما فى باريس والقاهرة ، ليس له الا مغزى واحد ، وهو أن هذا النشاط السرى لم يكن مما يجوز التحدث فيه مع رفاق الطريق• وهنا يبرز سؤال : هل كان سعد زغلول هو الموعز بالاغتيالات السياسية؟ لقد ذكر الاستاذ مصطفى أمين أنه لا يوجد فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ما يدل على ذلك (٩٦) • وفى الحق انه لم يكن من المتوقع ولا من المعقول أن يوجد فى هذه الوثائق مـــا يدل على ذلك أو يعترف به صراحة ، فان ســعد زغلول لم يكن رئيس عمليات سرية يصدر تعليمات بالاغتيال ، وانما كان زعيما سياسيا • وقد أنشــــأ بمعاونة عبد الرحمن فهمى ، أو أنشأ عبد الرحمن فهمى بموافقته شخصيا ، تنظيما سريا لتحقيق الأهداف السياسية للثورة التى لا يتيسر تحقيقها بالوسائل السلمية ، ومن ثم فان الايعاز بالاغتيالات لا يمكن أن يصدر من سعد باشا وانما هو من اختصاص رئيس التنظيم السرى ، فرئيس الوفد يحدد المبادىء العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيــم السرى يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومعاقبة من يخالفها ــ على النحو الذى ســنراه فيما بعد • ويلاحظ أن بعض رفاق سعد زغلول فى باريس قد شــك فى علاقته بحركة الاغتيالات السياسية ولكن سعد زغلول كان حذرا فنفى صلته بها ، وقد سجل سعد زغلول ذلك فى مذكراته فكتب فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقــول : « قال لى محمد محمود : اذا كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيفى) رسالة الى القاهرة على أن

يجتهدوا في الاكثار من القنابل · قلت له : ان هذه السياسة أمقتها ولا أرجو الا الشيء المشروع فقط · وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، واعلم أن طريقة الارهاب اذا نفعت مرة فانهـــا تضر مرات ، واذا كانت اليوم لك ، فانها تنقلب عليك غدا · ولذلك يجب التحذير منها والبعد عنها · فسكت ولونه أصفر · (٩٧) ومع ذلك فلم يحدث أن كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى رسالة سرية يحذره من سياســة الارهاب والاغتيالات السياسية ويأمره بمقاومتها كغيرهــــا من الحركات الأخرى التى كان يكتب اليه بمقاومتها كحركات الحزب الوطنى والنشــاط الشيوعى · بل ان الثابت من رسائل عبد الرحمن فهمى أنه كان يمدح القائمين بالقـــاء القنـــابل على الوزراء ويصفهم بالشـــجاعة والجرأة والاقدام (٩٨) ولو كان يعلم حقا أن سعد زغلول يستنكر هذه السياسة لما جرؤ على أن يكتب الى سعد زغلول على هذا النحو ·



على كل حال فسنرى فيمـــا يلى كيف كان التنظيم السرى برياسة عبد الرحمن فهمى يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعـــة وغير المشروعة :

أولا ــ كان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل قيام أية حكومة فى مصر لا تعترف به ولا تلتزم بسياسته وتعمد الى التعاون مع الاحتلال · ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تاليف مثل هذه الحـكومة ، فلهذا تعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات قصد بها افزاعهم وارهـــاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا · ففى يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتـــدى سيد على محمد ، من أهالى كفر الريات ، على محمد سعيد باشا بالقاء قنبلة عليه فى الاسكندرية لم تصبه ، وحكم على المتهم بعشر سنوات · وفى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ اعتدى عريان يوسف سعد على رئيس الوزراء التالى ، يوسف وهبه باشا ، بالقاء قنبلتين عليه انفجرتا ولم تصبه احداهما ، وحكم على المتهم بعشر سنوات أيضا · وفى يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، أى بعد شهر واحد من تأليف توفيق نسيم باشا وزارته الأولى ، ألقيت عليـــه قنبلة لم تصبه وأصابت سائق سيارته ، وحكم على المتهم بالاعدام ونفذ الحكم (٩٩) ·

وفى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ أرسل ســعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى يقول : بلغنا أن الانجليز يســـعون للحصول على موافقة الوزراء

المصريين على مشروعات للري في السودان مخالفة للمصلحة • نرجو تبصير الوزراء بعواقب هـذه المشروعات ، وافادتنا عن تفصـيلات ذلك » • وقام عبد الرحمن فهمي بتبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وأفاد سعد زغلول بالتفصيلات الآتية : في يوم ٢٨ يناير ألقى مجهول قنبلة على اسماعيل سري باشا وزير الاشغال عند خروجه من بيته في المنيرة • وفي يوم ٣١ يناير قدم اسماعيل سري باشا استقالته من الوزارة رغم الحاح الوزراء والسلطان والسلطة البريطانية ، ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الاشغال قبول المنصب • ولكن محمد شفيق باشا وزير الزراعـة قبل أن يكون وزير الأشغال والحربية فوق منصـبه • وفي يوم ٢٢ فبراير ـ أي بعد قبول محمد شفيق باشا هذا المنصب بسبعة عشر يوما فقط ـ ألقيت عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر (١٠٠)، وحكم على المتهمين بالاعدام ، ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة •

ثانيا ـ كان من الضروري لنجاح حركة الوفد ونشرها في البلاد ، ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل في الاستقلال التام قويا في صدور المصريين ، وقوف صحافة قوية الى جانبه تؤيده وتعززه وتدعو لقضيته • وقد عمـل التنظيم السري على ضم الصـحف المصرية الموجودة في ذلك الحين الى جانبه عن طريق شرائها أو ارهابها • وفي ذلك يقول عبد الرحمن فهمي في رسالة له الى سعد زغلول في يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩ : « أمكننا الآن أن نضم الينا ثلاث جرائد وهي : جريدة مصر وجريدة وادي النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد • الهمة مبذولة لضم غيرها • » • وفي ١٨ أكتوبر أرسل اليه يقول : « الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا ، **وتطورنا نحن معها في المعاملة أيضا ، وأصبحت تأتمر بما نبينه لهـا** ، ممـا ينفع الحركة ، والابتعاد عمـا يضرها • كنت أصبو كثيرا الى هذه النتيجة ، وكنت أظن أنني لا أبلغها الا ببذل آلاف الجنيهات ، **ولكن ضيق ذات اليد اضطرني الى البحث عن طرق أخرى غـير** طريق المال • ولله الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضـا على ناصـية الصحافة (١٠١) •

ثالثا ـ مقاومة الحركة الشيوعية • وكان سعد زغلول يرى أن مصر تستطيع أن تجد أنصـارا في أمريكا وفي أوروبا ، وحتى في انجلترا نفسها ، ما دامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال « دون سواه من الأغراض الأخرى التي تشـوه الحركات السياسية » (١٠٢) ، وكانت عناصر اليسار قد نشطت ابان ثورة ١٩١٩ في أوساط العمال ولا سيما

بالاسكندرية ، وأخذت المنشورات الشيوعية توزع فى مصر بطريقة ذاع نبؤها الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى تعليماته لمقاومة هذه الحركة قائلا : « الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفيك • فان هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية ، وهذا يضر قضيتنا (١٠٣) •

وقد كان من الضرورى لذلك المسارعة الى فرض الوصاية البورجوازية على العمال عن طريق انشاء النقابات لهم فى جميع أنحاء القطر والسيطرة عليها • وقد أفلح عبد الرحمن فهمى فى تحقيق ذلك فى زمن وجيز جدا ، ففى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ أرسل الى سعد زغلول تقريرا يقول فيه : « عممنا انشاء النقابات بطول البلاد وعرضها • أثمرت المجهودات التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله • تشكلت لكل حرفة نقابة • لم يبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولها نقابة • لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن • ليس منظورا أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة • نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات ، يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » (١٠٤) •

رابعا ـ مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد ، مثل الحزب الوطنى وحزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون • وكان الحزب الوطنى ، أو على الأصح فريق منه على رأسه عبد اللطيف الصوفانى بك وكيل الحزب ، يريد منذ البداية أن يكون للحزب مظهر خاص فى الحركة الوطنية • ولهذا فلما أفرج عن سعد زغلول ورفاقه ، وسافر الوفد الى باريس ، أراد الصوفانى بك وأنصاره تأليف وفد آخر للسفر الى باريس • ولكن هذه المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة ، وخصوصا من فريق الحزب الوطنى الثانى الذى كان على رأسه أمين الرافعى بك وأخوه عبد الرحمن الرافعى بك • وكان هذان الاثنان قد انضما الى الوفد وأصبحا أعضاء فى لجنة الوفد المركزية ـ كما مر بنا ـ وقد تصدى أمين الرافعى بك لمحاولة الصوفانى وهاجمها فى يوم ٢٠ ابريل على صفحات الجرائد ، وندد بموقف الصوفانى بك من الوفد قائلا : « لقد كان (أى الصوفانى) من بين الذين تقرر ضمهم للوفد ، فأبى ذلك ، فاكتفى الوفد بأن يكون بين أعضائه أربعة من الحزب الوطنى وهم لا يزالون فيه الى الآن • وكان كل عرض يعرضه الوفد وأنصاره يصادف رفضا من حضرة الصوفانى بك وزملائه، وآخر عرض من هذا القبيل كان يقضى بقبول حضرته مع اثنين آخرين من

الحزب الوطنى ، فرفض حضرته هذه الفكرة أيضا لما خاطبته فيها منذ أسابيع قلائل · وتبين من كل الأدوار التى مرت بها المسألة أن هناك أقلية صغيرة من الحزب الوطنى تأبى الا أن يتألف منها وفد خاص · ويظهر أنه من بين العوامل التى دفعتها الى ذلك أن الحزب لا بد أن يكون له مظهر خاص فى الحركة الحالية ، مع أن الأمة بأسرهـا حزب وطنى · فهل من مصلحة الوطن خروج فئة على الجماعة ، وسفر وفد يحاول القول بأنه وكيل عن الأمة أيضا · » (١٠٥) وقد أفلحت هذه الحملة على الحزب الوطنى فأعلن الصوفانى بك أن الحزب قد قرر العدول عن ارسال وفده الى أوروبا لأسباب يبديها متى سمحت الظروف ، وقرر ايقاف الاكتتاب ورد ما يكون قد دفع · (١٠٦)

على أن الحزب الوطنى مع ذلك لم يكف عن الشوشرة على أعمال الوفد · وقد وجد فى الأمير عمر طوسون حليفا طبيعيا · وكان الأمير منذ أقصى عن رياسة الوفد وعضويته ـ على النحو الذى مر بنا ـ لا يفتأ يبذل المحاولات ليستعيد قيادة الحركة ، وكان يعلن أنه « ليس لديه ثقة فى أعمال الوفد » · (١٠٧) وقد تهيأت له الفرصة للاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية عندما قرر الوفد الدخول فى مفاوضات مع اللورد ملنر ، فقد اجتمع وأنصاره فى الاسكندرية فى شهر يناير ١٩٢٠ وتقرر فى هذا الاجتماع اسناد الزعامة اليه ان دخل الوفد فى المفاوضة مع لجنة ملنر(١٠٨) على أن سعد زغلول عندما علم بهذه الحركة أرسل تعليماته الى عبد الرحمن فهمى لمراقبة الحالة واحباطها ، وأن يبذل جهوده حتى « تبقى الحركة حركة قومية ترمى الى تحرير البلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية ، لا أن تخرج من رق الممالك الى رق الأمراء » ·

وقد اجتهد عبد الرحمن فهمى وتحقق من صحة ماذكره سعد زغلول : فعرف أن أموال الأمير عمر طوسون تنفق على يد محمد سعيد باشا الذى كان يشكل مع الأمير والحزب الوطنى تكتلا معاديا للوفد ، كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة الى الوفد بدعوى أن الوفد قد قبل المفاوضة قبل اعلان استقلال مصر التام ، وأنه قد اتخذ من الاسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة ، وأن علامة البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة الأهالى · وعمل عبد الرحمن فهمى اللازم على النحو الذى ذكره لسعد باشا فى التقرير التالى فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ : « كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا ، فأعددنا له الغدة منتظرين أن يبدأ حملاته التى رتبها فى طى الخفاء مع بعض رجال الحزب

الوطنى وجريدة الأهالى · **وبمجرد أن ظهر بجريدة الأهالى مبدأ هذه الحملة، أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية** بعد أن سهلنا لهم الطريق ، وحملوا عليه حملة صادقة ، عقب صلاة الجمعة ، فى جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ، وبدأ الخطباء قولهم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت اليه القضية بمجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الحط بقيمة هذه المجهودات ، والخطر الذى يتناول القضية برمتها فيما اذا أصغت الأمة لأقوال الأفاكين ، ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة التى تعمل فى الخفاء هى يد سعيد ، ولسانه الذى ينطق جريدة الأهالى ، واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال · ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من ادارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت ، ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع بألا يقرأوا جريدة الأهالى · ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الاهالى الى رشدها ، وانقطعت حتى عن الغمز واللمز اللذين اعتادتهما دائما عندما تشير الى عمل يتعلق بالوفد · وكنا نظن أن الحالة تحتاج الى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد أماتتهم الحملة الأولى · أما الحزب الوطنى ، **ويتعبير** أصح وزعانف الحزب الوطنى الذين يريدون الشوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك **جريدة المحروسة** ، فها نحن نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم مايستحق ذلك · فكونوا مطمئنين من هذه الجهة ولا تشغلوا أفكاركم بداخل البلاد هنا (١٠٩) » ·

هذا هو أسلوب العمل الذى انتهجته لجنة الوفد المركزية ، أو تنظيمها السرى الذى كان يديره عبد الرحمن فهمى · وهو أسلوب ثورى يتوخى ، كما رأينا ، الوصول الى الغاية دون مراعاة للوسيلة · وواضح أن الأمر كان يتطلب نفقات كبيرة لنجاح التنفيذ · وكانت الأمة هى التى تدفع نفقات الثورة عن طريق التبرعات ، وكانت هذه النفقات تصل الى يد عبد الرحمن فهمى عن طريق ابراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بصعوبة بالغة ، فقد كان ابراهيم سعيد باشا لا يفتأ يعود الى خطة عدم الدفع لاصراره ، من جانب ، على معرفة تفاصيل المصروفات ، وعدم ايمانه ، من جانب آخر ، بالوسائل غير المشروعة · وقد شكل النزاع بينه وبين عبد الرحمن فهمى خطرا حقيقيا على الثورة ، ففى يوم ٤ ابريل ١٩٢٠ أرسل عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول باشا تقريرا سريا يقول فيه : « يسوءنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين

يشتغلون بجد ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون يبعثرون المال ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس والايقاع بغيرهم ٠ كل هذا يحصل حولنا وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال ٠ » وفى يوم ١٢ أبريل كتب الى سعد باشا يقول : « اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية التى كانت مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من جيبنا الخاص كما كان الحال قبل أن تنفد نقود الوفد ٠ وكذلك قللنا شيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى ٠ (١١٠) »

ولقد كان موقف سعد زغلول فى منتهى الصعوبة بين شعوره بضرورة كتمان أمر العمليات السرية عن أعضاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، وعن أعضاء الوفد فى أوروبا ، وشعوره بما تتعرض له هذه العمليات من خطر التوقف بسبب حاجتها الى المال ٠ وكان عبد الرحمن فهمى بك من جانبه قد أبلغ سعد زغلول توقفه عن استلام شىء من النقود من ابراهيم سعيد باشا بسبب ما أخذ يحس به من الاشتباه فى صلته بالتنظيم السرى ومراقبته ، وطلب اليه أن يبعث اليه بالنقود من باريس على يد رسول ، فقبل سعد زغلول ذلك وكتب اليه يقول : « أحسنتم فى اعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من ابراهيم سعيد باشا ، ولكننى سأرسل اليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتموها ٠ وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشتبهون فيهم ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم ٠ وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل الى فورا الايصال الذى تكتبونه له باستلامها » (١١١) ٠

وأهمية هذه الرسالة التى أرسلها سعد زغلول فى يوم ١١ ابريل ١٩٢٠ ، وما سبقها من تطورات النزاع بين عبد الرحمن فهمى وابراهيم سعيد حول تمويل العمليات السرية ، أنها تفسر عندى التهمة التى وجهها بعض أعضاء الوفد الى سعد زغلول بخصوص أموال الوفد ، وهى التهمة التى أطلقها علنا محمد على علوبة بك ، الذى كان أمين صندوق الوفد بباريس ، على سعد زغلول فى خطبة انتخابية له بأنه استولى بنفسه على أموال الوفد (١١٢) ٠ فواضح الآن فى وسط هذه الوثائق ان العمليات السرية كانت الحلقة المفقودة فى هذه التهمة الظالمة ، وهى حلقة لم يكن يعلم بها سوى سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ٠

الجمعيات السرية

بقي الحديث عن الجمعيات السرية التي كانت تكون التنظيم السري ويفهم من كلام عبد الظاهر السمالوطي في وشايته التي سبقت الاشارة اليها ، ومن المطبوعات والمكاتبات التي ضبطتها السلطات على ذمة قضية عبد الرحمن فهمي ، وتليت في أثناء نظر القضية ، ومن أقوال المتهمين في هذه القضية — أنه كانت هناك تسع جمعيات سرية تألفت في أقل من عام واحد منذ انفجار ثورة مارس ١٩١٩ ، وهذه الجمعيات لايوجد مايحمل على التأكيد بأنها كانت كلها خاضعة لاشراف الجهاز السري التابع للجنة الوفد المركزية وتنحصر فيما يلي :

١ — جمعية اليد السوداء . تحت رياسة عبد الحليم البيلي المحامي وأبي شادي بك ومصطفى القاياتي ومحمود أبي العيون ، وعدد من الطلبة. وغرضها اثارة الرأي العام ، واتلاف الأشياء بحيث تكلف الحكومة نفقات كبيرة وجمع الأموال في سبيل الحركة (١١٣) .

وكانت جمعية « اليد السوداء » ترسل خطابات التهديد الى السياسيين الرجعيين : فقد وصل الى وهبه باشا خطاب تهديد مكتوب بالحبر الاحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع وكلمة الفدائيين . وقد ضبط مثل هذا الخطاب بالحبر والعلامات في منزل محمد لطفي المسلمي (١١٤) .

٢ — لجنة الدفاع الوطني . وأكثر الاعضاء من أعضاء اليد السوداء. وغرضها تهييج الرأي العام ضد الحكومة ، وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية حتى القتل .

٣ — اللجنة المستعجلة . وغرضها اثارة الرأي العام ، وكانت تتلقى المساعدة المالية من عبد الرحمن فهمي بك . ورئيسها حسن نافع وابراهيم عبد الهادي

٤ — المصري الحر . وتستمد مالها من عبد الرحمن فهمي . وقد ذكر الرافعي أنها كانت تصدر جريدة سرية باسم « المصري الحر » ولها مطبعة سرية خاصة . وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ويتبادلون الاطلاع عليها . وقد أصدر الجنرال بلفن القائد العام أمرا يعد هذه الأمور جريمة ضد الاحكام العرفية وأي شخص توجد في حيازته نشرة أو نوع من هذه النشرات يعد مرتكبا أيضا لجريمة ضد الاحكام العرفية (١١٥) .

٥ ــ الشعلة ويرأسها مرقس حنا بك ونجيب باشا غالى ٠

٦ ــ المدارس العليا ٠ وأغلب أعضائها من الطلبة ٠ وقد ضبطت ورقة مسطر فيها قانون هذه الجمعية وهو يتضمن أن العمل سرى ، وأن الاعضاء يشتغلون باصدار المنشورات والحث على الاضراب ، وأن الجمعية مستمرة الى أن يخرج آخر عسكرى انجليزى من مصر ٠ ومن أعمالها السعى فى الاطلاع على أسرار الحكومة ، وتهديد الخونة (١١٦) ٠

وكانت جمعية المدارس العليا تدون كشفا بأسماء التجار الانجليز الذين يقصد مقاطعتهم ، فقد كانت مقاطعة التجارة الانجليزية بعض صيحات الثورة ، وكان يضع هده الكشوف مندوبو الطلبة (١١٧) ٠

٧ ــ جمعية مجلس العشرة ٠

٨ ــ جمعية الخمسين ٠

٩ ــ جمعية الانتقام وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنها تألفت عقب عودة لجنة ملنر من مصر فى ١٧ يناير ١٩٢٠ ، ثم قسمت الى ثلاثة أقسام بعد حادثة شفيق باشا فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ٠ أما القسم الأول فخاص بتوزيع المنشورات ٠ وكان يستمد الاخبار من سالم بك زكى ، وكانت تحصل هذه الاخبار من «٢ برابرة فى سراى عابدين» وبعض البوليس الملكى ٠ ولهذا القسم فروع منها فرع الاسكندرية برئاسة حامد المليجى الذى كان معتقلا فى مالطة ، وكان يساعده البشبيشى المحامى والدكتور احمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف ٠ وقد كتب هذا القسم خطابات الى اللورد ملنر والسير فالنتاين تشيرول والوزراء ٠ وكان محمود عبد السلام متعقبا وهبه باشا ورئيس قلم المطبوعات ٠ وكانت تطبع المنشورات فى مطبعة تسمى مطبعة أبى العزائم ٠ أما القسم الثانى فهو قسم المسدسات ، وكان عنده مسدسات من نوع أمريكى ومن نوع الجبل الاسود ٠ وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنه لا يعرف من أين كان يستورد الأعضاء الأسلحة ولكنه علم أن شخصا يدعى أحمد أبو علام تعهد بجلب أسلحة مقابل أخذ مبلغ ألف جنيه ، ولكن ابراهيم سعيد باشا رفض ــ كما مر بنا ــ لأن هذه الخطة مخالفة لمبادىء الوفد ٠ أما القسم الثالث فهو قسم القنابل برياسة حسنى الشنتناوى ومعه حلمى الجيار وغيره ٠ وكانت تصنع فى عزبة بالقرب من الجيزة ، وكانت تؤخذ من « ذهبية » حسن بك عز العرب (١١٨) ٠

ولقد كان فى قضية « جمعية الانتقام » هذه أن قبض على عبد الرحمن

فهمى بك فى أول يوليو ١٩٢٠ . وقد جاء فى الاتهام الذى وجه اليه أنه ألف وآخرون هذه الجمعية لخلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته واثارة ثورة والتحريض على القتل وتوزيع أسلحة وقتل عظمة السلطان . وهناك اجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة ، كما أن عبد الرحمن فهمى نفسه قد أكد هذه الحقيقة فى مذكراته الغير منشورة (١١٩) .

وفى الحقيقة أنه عند بحث هذه القضية يجب أن نفرق بين أمرين : الاول وجود جمعية الانتقام من عدمه ، والثانى صلة عبد الرحمن فهمى بهذه الجمعية والاغراض التى ذكرها الاتهام خاصة بخلع السلطان وقلب حكومته الخ ـ ، أما عن وجود جمعية الانتقام فهو أمر ثابت ، وقد أشار اليه عبد الرحمن فهمى نفسه أمام المحكمة ، فقد ذكر أن مصطفى النحاس جاء يزوره ومعه منشور موقع من جمعية الانتقام يطعن بشدة على كل من رشدى وعدلى وثروت ، وأقل طعن فيه أنه يلقبهم بالخـــونة . وكان النحاس غاضبا لان هؤلاء الثلاثة كانوا من أكبر انصار الوفد ، ولما سأله النحاس هل من طريقة لوقف هذا الاتهام ، أجاب بأنه لا طريقة لذلك ، ثم أعلن الوفد رســــــميا موافقته على ما عمله الوزراء الثلاثة ، فبطل الاتهام (١٢٠) .

أما عن صلة عبد الرحمن فهمى بجمعية الانتقام ، فقد أكد المدعى العمومى أن عبد الرحمن فهمى كان الواسطة بين جمعية الانتقام ولجنـــة الوفد المركزية (١٢١) .

وقد بنى هذا الاتهام على «ماظهر من أقوال عبد الظاهر السمالوطى» . فاذا انتقلنا الى أقوال عبد الظاهر بخصوص عبد الرحمن فهمى ، وجدناها تتلخص فى أنه كان يذهب مع غيره لمقـــابلة عبد الرحمن فهمى فى بيت الامة ، وأنه سمعه فى بيته يقول « ان اليد الكبرى لابد أن تقطع ، وغير ذلك من الكلام ، أى قتل السلطان والوزراء . وأنه ذكر أســـماء الوزراء وذكر كيف يقتلون : وذلك بالقاء القنابل » (١٢٢) ، كما قال عبد الظاهر ان عبد الرحمن فهمى كان يعطى نقـودا لكل من له عـلاقة بالحركة وانه أعطى نقودا لمحمود عبد السلام أحد مؤسسى جمعية الانتقام (١٢٣) .

هذه هى أدلة الاتهام الموجهة ضد عبد الرحمن فهمى بك ، وظـاهر

نيها الضعف الشديد • وفى الواقع أن جمعية الانتقـــــام لم تكن من جمعيات التنظيم السرى الخاضعة لادارة عبد الرحمن فهمى ، فقـد جاء فى ورقة ضبطت فى منزل محمد لطفى المسلمى ، رئيس الفرع فى مصر أنهـا على اتصال متين بكل أعضاء الوفد والحزب الوطنى والحزب الديموقراطى، والصحفيين والعلماء ، والمفتى وكل المراكز ، وبواسطة هؤلاء تتصل بكل الموظفين فى كل قسم من الجيش والادارة والمحـــافظات والمديريات ، سواء كان الرؤساء أجانب أو مصريين ، وفى السودان على قدر الامكان ، وفى كل المدارس ، وبين جميع طبقـات الامة ، وكل الجمعيـات والأندية والهيئات العامة (١٢٤) • والشاهد فى هذه الورقة عبارة « الاتصال بكل أعضاء الوفد » فهذه العبارة لا معنى لها فى حالة خضوع الجمعية لاشراف الوفد • يضاف الى ذلك تلك المنشورات التى تحدث عنهـا عبد الرحمن فهمى التى كانت تهاجم الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت • فواضح أن هذه المنشورات لم تقم على معلومات كافية عن خطة الوفد فى مسألة مفاوضة اللورد ملنر على النحو الذى سيتوضح فى الفصل الخاص بذلك • ويلاحظ أن عبد الظاهر السمالوطى لم يرد على لسانه ذكر لاسم الدكتور أحمد ماهر مع دوره فى التنظيم السرى • ولو كانت الجمعية تابعة للتنظيم لعرف عبد الظاهر اسم أحمد ماهر •

أما كيف حصل عبد الظاهر على المعلومات التى أوردها فى وشايته عن الجمعيات السرية الأخرى ، فالحقيقـة أنه قد حصـل على هذه المعلومات عن طريق عضويته فى جمعية الانتقام وغيرها ، وهى العضوية التى لا ندرى هل اكتسبها كجاسوس للانجليز ، أم كطالب أزهرى متحمس • والأرجح أنه التحق بجمعية الانتقام كطالب لا جاسوس ، وأنه اضطر الى الوشاية بزملائه عندما شعر بأنه قد أحيط به وأنه على وشك القبض عليه • فقد إعترف بأن الحكومة كانت قد قبضت على محمد لطفى المسلمى رئيس الفرع فى مصر وعلى الأعضاء ، فلما علم بذلك ، وعلم أنه سيلقى القبض عليـه أيضا ، جاء من بلده غير مقبوض عليه ، وتوجه الى المحافظة حيث اعترف على زملائه (١٢٥) • ليكون شاهد ملك •

وكانت هذه فيما يبدو فرصة الســـلطات الانجليزية للزج بعبد الرحمن فهمى بك فى هذه القضية• وكانت هذه السلطات قد تكاثر لديها الشك فى صلة هذا بالتنظيم السرى ، ولكنها لم تكن تملك دليلا تقدمه به للمحاكمة • ومن الثابت أن هذه السلطات قد سعت للحصول على هذا الدليل قبل القاء القبض عليه بوقت قريب ، ولـكنها فشلت فى ذلك •

وقد روى عبد الرحمن فهمى ذلك فى مذكراته الغير منشورة ، فذكر كيف أحس بأن شيئا يدبر له عندما رأى أشخاصا مجهولين لم يعرفهم من قبل يزورونه قبل القبض عليه ويطلبون منه الاشتراك فى أى عمليات اغتيال للانجليز . وفهم عبد الرحمن فهمى أنهم موعز اليهم بهذا من قبل وزارة الداخلية ، فسعى بنفسه الى زيارة بعض المسئولين فى وزارة الداخلية ليتفاهم معهم حول هذه التحركات الغريبة المريبة (١٢٦) .

وهكذا لم تكد تقع وشاية عبد الظاهر السمالوطى حتى وجدت فيها السلطات الفرصة لجر قدمه فى القضية والتخلص منه .

وقد كان الامر ميسرا . فان عبد الظاهر كان يعرف الكثير ليقوله ، فقد انخرط فى عضوية بعض الجمعيات السرية قبل تأليف جمعية الانتقام على أثر عودة اللورد ملنر الى بلده من الاسكندرية فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان من الذين أوفدهم مدكور باشا الى الاسكندرية بقصد تحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملنر ، وكان معه فى ذلك ابراهيم عبد الهادى ، ومحمد عبد الرحمن الجديلى ، وحسن نافع (١٢٧) .

كما كان من الذين أوفدوا لتهديد أعضاء الحزب الحر المستقل . وقد ذكر أن شهاب الدين بك الذى كان عضوا فى الحزب كان يتلقى كل يوم التهديدات « بالدستة » (١٢٨) .

وقد ذكر محمد لطفى المسلمى ، أحد المتهمين، وكان طالبا بالحقوق، ما يفيد اشتراك عبد الظاهر فى كثير من أوجه النشاط فى هذه الفترة ، فقد روى أن البحث دار مرة فى عمل نقابة لطلبة القطر ، « ولكن كان ينقصنا ناحيتان : الأولى معرفة أسماء المدارس ، وثانيا أسماء مندوب عن كل مدرسة . ولما كان من المستحيل الحصول على ذلك ، فعبد الظاهر السمالوطى بصفته طالبا بالأزهر ، وبالازهر طلبة فى كل المديريات وفى كل المراكز ، فقد كان من السهل عليه الحصول على أسماء من كل مديرية : أى اسم أى شخص ، ونستفهم منه عن أسماء المدارس بصفته من أهالى المديرية (١٢٩) .

ولقد كانت نظم هذه الجمعيات السرية تسمح بأن يكون العضو فى الجمعية عضوا فى نفس الوقت فى جمعيات أخرى : فكان أكثر أعضاء « لجنة الدفاع الوطنى » من أعضاء اليد السوداء ـ كما مر بنا ـ ، وكانت جمعية الشعلة لها علاقة بجمعية الانتقام (١٣٠) . كذلك فقد رأينا

كيف كان محمد لطفى المسلمى عضوا فى جمعية اليد السوداء وجمعية الانتقام • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن الطلبة الاعضاء فى التنظيمات السرية كانوا فى بداية الحركة يثقون بكل من ينضم الى الحركة ، وكان كل واحد منهم اذا قابل شخصا ووجد أنه يليق للانضمام الى الجمعية دعاه ، وجعله يقسم اليمين بأن يكون مخلصا للجمعية ، وبذلك يصبح عضوا • وكان كل من يشتغل بالحركة يجب أن يتعرف بمن يشتغل معه ، وكان كل واحد يذهب من مدرسة الى جمعية يكون مندوبا عن مدرسته ، واذا جاء الى الجمعية عند اجتماعها ثلاثة أعضاء من مدرسة واحدة فكل منهم يعد مندوبا (١٣١) •

وهكذا كان فى وسع عبد الظاهر السمالوطى أن يدلى بالشىء الكثير عن الجمعيات السرية يضفى على أقواله مسحة الصدق• وفى الحق لقد كان الكثير مما ذكره صادقا ، بدليل أنه أورد صورة عن ابراهيم سعيد باشا أكدتها الوثائق الخاصة بعبد الرحمن فهمى بعد ثلاثة وأربعين عاما، وهى أنه كان لا يقر الا الأعمال المشروعة ويعتبر ما عداها مما لايتفق مع خطة الوفد • ولما كان جبانا بطبيعته ، بدليل التجائه الى الوشاية بزملائه لانقاذ رأسه ، فلم يكن ليرفض أن يضيف الى اعترافاته ما يمكن أن تطلب اليه السلطات اضافته للقبض على عبد الرحمن فهمى ومحاكمته • وقد أخذ عبد الرحمن فهمى بهذه الاقوال وحكم عليه بالاعدام ، ثم عدل الحكم الى خمسة عشر عاما وأفرج عنه فى عهد وزارة سعد زغلول • أما عبد الظاهر فقد أفرج عنه ، ولكن الشعب وضعه فى سجن آخر أشد رهبة وأكثر عذابا ، وقد وصف بنفسه هذا السجن فقال : « لم أقابل أحدا بعد القبض على عبد الرحمن فهمى بك ، لأن الناس صارت تخاف منى ، وصرت كالطاعون ، لأننى معدود كخائن » (١٣٢) •

مهما يكن من أمر فمما لاشك فيه أن هذه الجمعيات السرية كان أثرها فى الحركة الوطنية خطيرا ، وخصوصا فى أثناء الثورة وفى أعقابها • فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية بشكل لا مثيل له من قبل ، وكانت منشوراتها التى تطلقها عن خيانة السلطان والوزراء ، والسياسيين الرجعيين تلقى الرعب فى نفوسهم ، وكانت قنابلها التى تلقيها على من تتهمهم بالخيانة تحدث دويا له أصداء بعيدة فى نفوس الكثيرين • وقد هددت الوزراء والموظفين والمديرين والمأمورين وغيرهم بأبشع أنواع التهديد ، بل لقد كان من أثر هذه الاعتداءات ـ كما يقول

الدكتور هيكل ــ أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة بعد أن أصبح قبول الوزارة منظورا اليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء ٠

ولم يكن عمل أعضائها قاصرا على الأعمال السرية، فقد كان الأعضاء الموهوبون فى الخطابة يذهبون للخطابة فى الازهر وفى الكنائس ، ومنهم محمد لطفى المسلمى « قعيد كرسى الخطابة بالأزهر » (١٣٣) ٠ كذلك فقد كان منهم محمد البشبيشى المحامى ــ وقد حكم عليه فى القضية بالاعدام ثم خفف الحكم الى خمسة عشر عاما ــ وهو من الخطباء المهيجين، ومن نماذج عباراته الحماسية ، هذه العبارة التى تصور روح العصر ــ عصر القومية المصرية ــ : « بلغ الرئيس (سعد زغلول) أن مصر تبنى أهرامات أخرى ليست كالأهرامات القديمة ، وانما أحجارها أجسام شبان أبطال ، وقوامها أرواح الليوث العظام (١٣٤) » ٠

على كل حال ، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا هاما من أسس الحركة الوطنية ، وعنصرا قويا من عناصرها ، حتى كانت كارثة مقتل السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانطفأ هذا اللون من ألوان النضال الوطنى فى مصر لوقت طويل ٠

تنظيمات الطلبة

ننتقل الى تنظيمات الطلبة ، أو جيش الوفد ــ على حد قول الاستاذ فكرى أباظه(١٣٥) وكانت هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان: فكانت هناك لجان لطلبة الأزهر ، ولجان لطلبة المدارس العالية ، ولجان لطلبة المدارس الثانوية ٠ وكانت هذه اللجان فى تلك الفترة تتخذ لها اسم نقابات : فكانت هناك نقابة طلبة الاسكندرية ، ونقابة المدارس الأوروبية ، ونقابة طلبة المدارس المصرية الأهلية بين اسلامية وقبطية (١٣٦) ٠ وكانت المدارس ممثلة فى جمعية تسمى « جمعية الشبيبة المصرية (١٣٧) » وكان الأزهريون تابعين لطلبة المدارس الحكومية (الأفندية) اذا أضربوا يضربون ــ كما يقول السمالوطى ــ (١٣٨) ولم تكن هذه اللجان ، أو النقابات تابعه رسميا للوفد فى المراحل الأولى للثورة، فقد كانت تعمل بوحى من شعورها الوطنى ٠ وكانت تتبع التعليمات التى تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات، والتى كان مقرها فى الغالب الأزهر ٠ وكانت هذه التعليمات يتلقاها مندوبون عن المدارس ليبلغوها الى زملائهم ٠ كما كانت الصحف تذيع أنباء بعض هذه المظاهرات قبل مسيرها ،وهى المظاهرات المنظمة التى تعرف كل

طائفة فيها مكانها من الطائفة الأخرى · ففى اهرام ٨ ابريل ١٩١٩ نشر الخبر التالى : « بلغنا أن مواكب كبيرة تؤلف اليوم عند الساعة الثانية والنصف وتسير فى الثالثة من محطة القاهرة الى ميدان عابدين على النظام الآتى : العلماء ـ القضاة والنيابة ـ المحامون ـ الأطباء والفنيون ـ الأعيان والتجار ـ الأزهريون ـ المدارس العالية ـ المدارس الثانويه ـ طوائف العمال والصناع · ولم يلبث الوفد أن أخذ بمرور الايام ، وبقيام التصارع الحزبى بعد الانقسام ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ ، فى تنظيم لجان الطلبة ، فكانت هناك « **لجنة الطلبة التنفيذية** » وهى لجنة يحصل أعضاؤها على مراكزهم بالانتخاب عن كل عام دراسى جديد · وكان سعد زغلول ـ كما يقول سكرتيره الاستاذ الجزيرى ـ يسمح لهذه اللجان بأن جتمع فى بدروم بيت الأمة · وكان يقدر للطلبة ما كان لهم من تضحية وجهاد فى سبيل الوطن ، ولهذا خصص لهم مقعدا فى مجلس النواب الأول يكون وقفا عليهم ، ورشح له الاستاذ حسن يس ، زعيم الطلبة ، وظل الوفد يرشح الاستاذ حسن يس فى كل انتخاب رمزا الى تلك الفكرة (١٣٩) ·

ولقد كانت الامتحانات الدراسية هى الفرصة الوحيدة التى كان ينتهزها الانجليز للانتقام من هذا العنصر النشيط فى الحركة الوطنية · وقد تعرض الاستاذ فكرى أباظة لهذه المسألة فى مقالات متفرقة له بتاريخ ٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ ، ١٣ يونية ١٩٢٢ · وكان مما ذكره أن الاضطهاد لم يقتصر على الطلبة فى مصر فقط ، بل تعداهم الى زملائهم الذين كانوا يدرسون فى انجلترا ، فقد بين أن العائلات الانجليزية أبت قبولهم فى منازلها ، بل لقد طالب أحد أعضاء البرلمان الانجليز بطردهم من الجزائر البريطانية (١٤٠) · وقد تعرض فى مقالة له بعنوان « يوم الحساب » لما يلاقيه الطلبة من عنت الأسئلة فقال ساخرا : ان وزارة المعارف قدمت لهم أوراق الأسئلة وقد كتب على رأسها بالخط الغليظ: « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » ، « فكما أنكم كنتم تصيحون سابقا بأعلى أصواتكم قائلين : لتسقط الوزارة ، اذن هى الآن تصيح بأعلى صوتها قائلة ليسقط الطلبة ! » · ووصف ورقة الترجمة التى قدمت الى طلبة البكالوريا بأنها كانت تحوى اصطلاحات وتعبيرات وكلمات تتطلب « رسوخ قدم شكسبير فى الانجليزية وابن المقفع فى العربية » ، وقال انه عندما ألقى نظرة سريعة على هذه الأسئلة ، لم يتردد فى الجزم بأن « الوزارة حاقدة على بنيها » (١٤١) وهكذا كان الطلاب يدفعون ضريبة النضال من أجل الوطن خسارة مستقبلهم وأرواحهم ·

تنظيمات العمال

أما تنظيمات العمال فهى النقابات • وقد أشير فى الصفحات الماضية الى الدور الخطير الذى لعبه عبد الرحمن فهمى بك فى تأليف هذه النقابات وقد وصفها ، فى تقرير له ، الى سعد زغلول باشا بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ بأنها « مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهى سلاح قوى لايستهان به » (١٤٢) • وفى الحقيقة أن العمال وجدوا فى الحركة الوطنية متنفسا فسيحا لحركتهم التى ظهرت ارهاصاتها من قبل الثورة ، وذلك بعد الانتكاس والكبت الذى عانته طوال سنى الحرب العظمى • وهذا هو السبب فى أن العمل الوطنى الذى قام به العمال كان يمشى جنبا الى جنب مع التنظيم النقابى • ولقد خضعت هذه النقابات منذ البداية لقيادة البورجوازية الوطنية • وكان ذلك بحكم ظهور بعض أفراد هذه الطبقة بمظهر المدافع عن حقوق العمال ازاء أرباب الأعمال ، ومعظمهم من المحامين، وأيضا بحكم قصور كفاية أعضاء النقابة من العمال ، فى كثير من الأحيان، عن ادارة أعمالها ، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون • ولهذا كانت النقابة تختار رئيسها أو مستشارها وأمين صندوقها من بين الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى (١٤٣)• ولدينا نموذج لذلك نقابة مثل نقابة عمال ترام القاهرة ، ففى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ قررت اختيار مجلس استشارى للنقابة مؤلف من اللواء على باشا شوقى مدير المنوفية سابقا مستشارا ، ومحمد بك طلعت الفرنساوى من أعيان القاهرة نائبا للمستشار ، ومحمود بك علام المحامى أمينا للصندوق (١٤٤) • وهناك مئات من الاستشهادات فى الصحف المصرية من بداية الثورة ، وممن برزوا فى رئاسة النقابات من البورجوازيين الى جانب عبد الرحمن فهمى ، كامل حسين ومحجوب ثابت •

تنظيمات الموظفين

ننتقل الى تنظيم آخر أحدث أثرا بالغا فى حياة مصر السياسية ، وهدد الاحتلال أيما تهديد ، ونعنى به لجنة الموظفين • وقد روى الاستاذ مصطفى أمين أن أحد كبار الموظفين اجتمع بغاندى فى لندن فى عام ١٩٣١ فقال له غاندى : لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى، ولكننا فشلنا فى أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين (١٤٥) •

ولم يكن للموظفين ، منذ البداية ، عمــل يذكر فى الثورة · فقد كانت الحركة قاصرة على الطلبة والعمال والفلاحين والمحامين وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة · وعندما فكر بعض صغار الموظفين من موظفى وزارة الحقانية فى الاضراب ، مشاركة للأمة فى حركتها العامة ، أخفقوا فى مسعاهم ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الاضرأب خشية عواقبه · وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض الاحتجاج على اعتقال سعد وصحبه ورفعوها الى السلطان · وحتى فى ذلك لقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا فى السياسة لا يتفق مع طبيعة مراكزهم (١٤٦) · على أن عددا قليلا من الموظفين الآخرين ، ومعظمهم من التابعين لوزارة الاشغال قد أضرب بالفعل فى يوم ١٠ مارس تأييدا لســـعد زغلول واحتجـــاجا على إعتقاله مع صحبه · ولكن اضرابهم لم يستمر لأكثر من يوم واحــد · وفيما عدا هؤلاء ظل الباقون يواصلون أعمالهم فى وزارات الحـــكومة واداراتها فى أشد أيام الثورة عنفا ، وذلك بالرغم مما كان يســـود بعضهم من علامات التذمر والتبرم المتزايد · ولم يكن قبل يوم ٢٥ مارس عندما أخذت الامور تنذر بالدخول فى مرحلة أشد خطورة ، عندما تألفت لجنة خاصة من الموظفين ، وبعضهم من أصحاب المناصب العليا ، للنظر فى وضع الموظفين « بازاء الموقف القائم » ، وتقرير ما قد يرى لازمــا « لمصلحة الوطن » (١٤٧) ·

وسرعان ما أتاح اللورد كيرزن لتلك الحركة السبيل لتتخذ شكلا ايجابيا ، عندما ألقى فى ٢٤ مارس خطابا ذكر فيه « أن من الامور التى تبعث على الرضى من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر ، هـــو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس » (١٤٨) ·

فقد نشر هذا الخطاب فى صحف مصر فى ٢٧ مارس وكان له وقع شديد فى صفوف الموظفين ، اذ وضعهم فى مركز حرج أمام الرأى العام فى مصر ، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتـــلال ، والحماية والتنكر للحركة الوطنية (١٤٩) ·

ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد فى نفوس الموظفين دفعهـــم الى القيام بحركتهم التى بدا كأنما أرادوا ، بما أضفوا عليها من صـــبغة التطرف ، أن يغطوا ما علق بسمعتهم الوطنية من سوء ، نتيجة موقفهم الاول من الثورة ·

ففى أعقاب هذا التصريح للورد كيرزن ، عقدت اللجنة الخاصة للموظفين عدة اجتماعات فى مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية على ماهر بك ، وكان على اتصال برجال الوفد ، وحضرها عدد آخر من الموظفين وطرحت عليهم ، للمناقشة ، مسألة الاضراب احتجاجا على خطبة اللورد كيرزن ، فوافق الجميع على المبدأ ، ولكن بعضهم ذهب به الى مالا نهاية ، وذهب البعض الآخر الى القول به لأجل طويل ، واستقر الرأى على الأخذ باقتراح وسط بالاضراب لمدة ثلاثة أيام ، على اعتبار أن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة ، فان عودتهم اليها ستكون من أصعب الامور · واتفق على أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات ، حتى يكون تحمل الصرف ميسورا (١٥٠) ·

تم قام هؤلاء بتحرير عريضة احتجاج على خطبة اللورد كيرزن وعلى الحالة القائمة ، ذكروا فيها أنهم اذا كانوا قد انصرفوا الى عملهم فى أيام الثورة ، فان ذلك كان لاعتقادهم أنهم بذلك يؤدون واجبهم ، وليس لأنهم لا يشاركون الأمة شعورها العام · ثم أعلنوا عزمهم على الاضراب احتجاجا على ثناء اللورد كيرزن (١٥١) ·

وقد رفعت هذه العريضة الى السلطان يوم الثلاثاء أول ابريل بعد أن وقعها الموظفون فى مختلف الوزارات ، وقدمت منها صور الى معتمدى الدول بمصر ·

على أن الآراء انقسمت حول تحديد الموعد الذى يبدأ فيه الاضراب· فقد رأى المتطرفون أن يكون ذلك من يوم الخميس الى يوم السبت ، بينما رأى الآخرون أن يبدأ من يوم الاربعاء · وهذا هو السبب فى أن الاضراب لم يبدأ مرة واحدة ، منذ اليوم الاول ، فقد انقطع موظفو وزارة الزراعة والتلغرافات من يوم الاربعاء ٢ ابريل (١٥٢) · وعلى كل حال فقد تم اضراب جميع الموظفين فى جميع المصالح فى اليوم التالى · ثم نظمت مظاهرة كبرى فى نفس اليوم لتأييد الحركة التى قاموا بها ، كانت نهاية مطافها فى ميدان عابدين ، ولكنها منيت بنهاية مفجعة ، فقد قتل فيها تسعة من الوطنيين ، وجرح ستة وخمسون برصاص الانجليز (١٥٣) ·

ولقد كان اليوم التالى هو يوم الجمعة ، وهو بطبيعة الحال يوم عطلة رسمية فى جميع المصالح ، وفى يوم السبت استأنف عدد كبير من الموظفين أعمالهم (يبدو أنهم الذين أضربوا يوم الاربعاء) ، الا أن

الأغلبية العظمى ظلت مضربة • وازاء هذا الاضطراب فى الصفوف ،اجتمعت لجنة الموظفين يوم الأحد ، وتوصلت الى حل وسط اتفقت فيه من حيث المبدأ على استئناف العمل ، على أن يضرب الموظفون عن أعمالهم مرة كل أسبوع وأن يكون ذلك يوم الاثنين ، وذلك بصفة احتجاج رسمى الى أن تتحقق أمانى الامة (١٥٤) •

على أن العمل فى المصالح والدواوين ظل مضطربا مقلقلا ، فأخذ يتخلف من يتخلف من موظفيها ويعود من يعود ، حتى تقرر الافراج عن سعد زغلول يوم ٧ ابريل وتألفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فانتقل الاضراب بذلك الى طور آخر هو أخطر أطواره (١٥٥) •

فعلى اثر اعلان الافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، اجتمعت لجنة الموظفين وقررت اضراب الموظفين عن أعمالهم للمشاركة فى أفراح الامة بهذا الحدث العظيم • ولكن قبل أن تنتهى هذه الأفراح كان المتطرفون فى اللجنة قد أقنعوا زملاءهم باستغلال سلاح الاضراب فى الحصول من الوزارة الجديدة على وعود خاصة تخدم القضية المصرية (١٥٦)

ولمواجهة هذا التطور الذى كان معناه التدخل المباشر بصورة جدية فى الأزمة السياسية المصرية ، رأت اللجنة أن يعاد تشكيلها عن طريق الانتخاب لتكسب صفة تمثيلية تضفى عليها الكثير من أسباب القوة • فأخذ موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم • ومن هؤلاء المندوبين تألفت لجنة من **اثنين وثلاثين** عضوا أطلقت على نفسها اسم « **لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها** (١٥٧) » •

ولقد كانت باكورة أعمال هذه اللجنة الجديدة أن اجتمعت بوزارة الحقانية فى ١٠ ابريل ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ ابريل حتى تجاب المطالب الآتية : أولا ـ أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية • ثانيا ـ **أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية** (١٥٧ مكرر) • ثالثا ـ الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى • وقد استثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم • وأعقب هذا توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد • وكانوا قد منعوا من ذلك بتهديد رؤسائهم(١٥٨)

ازاء هذا القرار الخطير استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين في اليوم التالى ٠ وبعد مناقشة مستفيضة معهم قبلت أكثر طلبـاتهم ، وكتبت بذلك منشورا لاذاعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال ألنبى ، قبل نشره ، لم يوافق عليه ، فأحجمت عن نشره وأهملته ٠ على أن الوفود لم تلبث أن أخذت تفد الى رشدى باشا تؤيد مطالب الموظفين ، فاستؤنفت المناقشة من جديد بين الطرفين ، ولكنها لم تأت بثمرة بسبب عدم اقتناع الموظفين بما أبداه لهم رشدى باشا ، ولهذا صمموا على الاستمرار فى خطتهم حتى تجاب مطالبهم ٠ وازاء هذا الاصرار ، نشر رشدى باشـا منشورا فى الصحف يوم ١٣ ابريل دعا فيه الموظفين وغيرهـم من المضربين الى العودة لاعمالهم ، مبينا أن أول باعث على تأليف وزارته انما كان هو وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية ، تمهيدا لاناطة المحافظة على النظام والامن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية (١٥٩) ٠

وقد توقع رشدى باشا أن يحدث هذا التصريح ما يرجوه من التأثير المطلوب ، الا أنه ، على العكس من ذلك ، أثار غضب الموظفين الذين رأوا أنه لا يحقق شيئا من مطالبهم ٠ ومن ثم فقد انطلقوا يندددون ، ليس فقط بالوزارة ، بل وأيضا بأولئك الخونة الذين صـدر المنشـور بموافقتهم المتسينة (السلطان طبعا) ٠ ثم **قرروا اعادة انتخاب اللجنة وجعلها من ٥٤ عضوا** ٠ وقد اجتمعت هذه اللجنة الجديدة وناقشـت **منشور الوزارة ، ثم أصدرت قرارها برفضه واستمرار الاضراب (١٦٠)**

وفى ذلك الوقت كان رشـدى باشا يحـاول التأثير على الموظفين للعودة الى أعمالهم دون جدوى ، وقد ذهب فى ذلك الى حد الاتصال بهم فى بيوتهم (١٦١) ٠

ولقد كانت وجهة نظر رشدى باشا فى الموضوع ــ كما جاء فى حديث جرى بينه وبين وفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ ابريل ١٩١٩ ، وان لم ينشر الا بعد ذلك بعامين ــ أن مسألة مصر « ليست فى يدى ولا فى أيديكم ، وانما هى فى يد مؤتمر السلام ٠ ولا تستطيع مصر أن تعتمد الا على الولايات المتحدة الامريكية ، لأنها الدولة الوحيدة التى لا مطمع لهـا ٠ **على أنه ينبغى ألا تسـود الفوضى فى مصر ، لأن ذلك يصلح لان يكون حجة للانجليز يدلون بها أمام مؤتمر السلام دليلا على عدم أهلية مصر للاستقلال** » ــ وواضح أن وجهة نظر رشدى باشا هذه كانت تتعارض مع وجهة نظر القائمين بالحركة ، وهـم الذين كانت

تصرفاتهم تدل على أنهم كانوا يرون أن استتباب الأمور وهدوء الحالة في مصر ، انما يساعدان الاحتلال البريطاني على البقاء فيها ــ بعد ذلك واصل رشدى باشا تصريحاته قائلا : ان هناك أمرين يحــولان دون تصريحه بصفة الوفد الرسمية : الأول ، انه كان قد اتفق مع أعضاء الوفد على أن يعمل على السماح لهم بالسفر بأى طريقة ممكنة ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم فى أوروبا • وأنه ، على هــذا الأســاس ، اتفق مع الجنرال ألنبى الذى كان يعارض فى ســفرهم حينذاك ، فاذا سحب الآن كلامه ، واعترف رسميا بصفة الوفد ، يكون قد أخل بكلمته ، بل انه حتى اذا قبــل أن يصرح بهــذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية ، فان الجنرال ألنبى يستطيع أن يمنع طبع الجريدة الرسمية ، ويكون هذا العمل لطمة شديدة له •

أما فيما يختص بعدم الاعتراف بالحماية ، فقد بين رشدى باشا أن تصريحاته انما تفيد ذلك ، وانما هذا كل ما يستطيع رجل يشــغل مركزه أن يعمله ، « فاننى اذا صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون منى (الانجليز) أن أعترف بالحماية رســميا ، وكان من المؤكد أن أرفض اجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمى ، ولكن ذلك يخلق مشكلة جديدة •» ، ثم تحدث رشدى باشا عن مطلب سحب جنود الاحتلال من الشوارع ، فذكر أنه كان قد اتفق مع الجنرال ألنبى على سحب جنوده ، والمحافظة على النظام بواسطة رجال الحكومة ، « ولكن اللورد قال لى فى الغد : لقد سحبت كلمتى ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك • فكيف تريد أن تقــود الجماهير فى الشوارع ؟ » •

ثم تحدث رشدى باشا عن مطلب الافراج عن المعتقلين وعمــل تحقيق فى الجرائم ، فقال ان هذا الطلب « متناقض ، لأن معناه العفو عن المصريين ومعاقبة الانجليز • وهذا مستحيل ، لأن قوتنــا بازاء الانجليز قوة أدبية ، أما هم فلديهم الجيوش ويستطيعون محاربتنــا اقتصاديا » • ثم قال : « لقد قلت ان المظاهرات الآن أصبحت بلا فائدة • ومعنى هذا أنها كانت لازمة فيما مضى ، أمــا الآن فلا • واننى كنت أول المضربين واذا استطاعوا أن ينكروا على كل شىء ، فانهم لايستطيعون أن ينكروا على شيئا واحدا هو أننى لست جاهلا ، واننى لم أكن متواطئــا مع الانجليز ، لأنى اذا كنت متواطئا معهم ، ما كنت نبهت الأفــكار باستقالتى (١٦٢) » •

فى ذلك الحين كانت لجنة الموظفين تدير الاضراب بكل همــة

ونشاط • فكانت تجتمع كل يوم فى الصباح وفى المساء وتوفد مندوبين من قبلها كل يوم صباحا الى المساجد والكنائس المختلفة ، التى يجتمع فى كل منها موظفو وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح ، ليبلغوا جميع الموظفين فى وقت واحد ما قر عليه رأى اللجنة أولا بأول (١٦٣) • ولا نستطيع أن نحدد بالضبط دور لجنة الوفد المركزية، التى لم يكن قد مضى على تأليفها أسبوع واحد فى ذلك الحين ، فى اضراب الموظفين ، وهو سابق على تأليفها ، ولكن الاستاذ صالح على عيسى السودانى ينقل عن الدكتور محجوب ثابت أنه كان يتصل بالموظفين على اختلاف مراكزهم فى منازلهم داعيا الى الاضراب ، وكان فى الوقت نفسه دائب الاتصال بعبد الرحمن فهمى بك ومحمود سليمان باشا ، كما كان دائب الاتصال بأمين الرافعى بك وعبد الله سليمان أباظة بك الذى كان عمله الاتصال بموظفى الأقاليم (١٦٤) •

على كل حال فسرعان ما أخذت الحركة تتسع وتتخذ لنفسها شكل اضراب عام شمل جميع أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف • ففى يوم ١٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بوزارة الحقانية ، وقررت استمرار الاضراب مع الاحتجاج على بيان أصدرته الحكومة ألقت فيه عليهم مسئولية عواقب الاستمرار فى الاضراب • ثم وضعت اللجنة تقريرا بمطالب الموظفين رفعته الى السلطات وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول • ولم تكتف بذلك بل وجهت دعوة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ، ردا على ما قالته بعض الصحف الأجنبية من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة • واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر (١٦٥) •

وقد عقد المؤتمر فعلا فى الازهر فى يوم ١٦ ابريل ، وحضره عدد عظيم قارب الثمانين ألفا من جميع الطبقات • وكان لكل طائفة مكان مخصوص فى المسجد ، فكاد يكون التمثيل تاما ، وترأس المؤتمر مفتى الديار المصرية « الشيخ محمد بخيت » ، وبعد أن ألقيت الخطب ، تقرر بالاجماع تأييد الموظفين فى طلباتهم ، كما تقرر أيضا انضمام جميع أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات اليهم فى الاضراب حتى تجاب تلك المطالب • وانتدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التى رتبته ، لابلاغ هذا القرار للوزارة والقناصل وممثلى الدول•

وقد ترتب على هذا القرار ، أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام ، وانقطعت أسباب المواصلات فأصبحت المدينة كأن لم يكن فيها أحد • حتى الكناسين تضامنوا فى الاضراب ، فاستعاضت

الحكومة عنهم بالمسجونين ، كما استعاضت عن سـائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز ٠ ولقد كان ممن اعتصبوا عمـال مصلحتى البريد والتـلغراف ، فنجم عن اعتصابهم شلل فى الحركة التجارية والمعاملات ووقوف عام فى الحـركة الاقتصادية فى البلاد ٠ ولما طال الأمر تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وأنذروا مصـلحة البريد بانشاء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم اذا اسـتمر اضراب عمـال مصلحة البريد المصرية ٠ وأخيرا عندما شعر رشدى باشا بأنه بين عجزين : عجـزه أمام المواطنين ، وعجزه أمام الانجليز ، لم يجد بدا من تقديم اسـتقالته فى ٢١ ابريل ١٩١٩ ، وقبلها السلطان على الفور (١٦٦) ٠

وباستقالة الوزارة ، أصبح على اللورد ألنبى أن يواجه من جديد بمفرده معالجة الحالة فى مصر فى ظروف أكثر حرجا مما كانت عند مقدمه ٠ فلم يكن عليه الآن فقط أن يعمل على تشكيل وزارة جديدة ، وانما كان عليه أيضا تسيير دولاب العمل المتوقف فى كل الميـادين ، وخصوصا فى الوزارات والمصالح ٠ وكان هذا أمرا ضروريا جدا ، لأن اضراب الموظفين ، وان لم يتعد القاهرة الى الاقاليم ، وحتى بالـكاد الى الاسكندرية ، الا أنه شل ادارة البلاد ، فقد كانت القاهرة مركز الادارة والحكم ، وكان كل عمل فيها قد اضطرب منذ ستة أسابيع تقريبا فى جميع المصالح الحكومية ، وهو العمل الذى يعتمد عليه كل عمل آخر فى فروع المصالح والادارات الاخرى بالاقاليم ٠

ولما كان من غير المتوقع أن تنجح أية حكومة أخرى ، حتى لـو أمكن تأليف هذه الحكومة ، فى معالجة الموقف الذى فشلت فيه وزارة رشدى باشا ، واعترفت بفشلها فيه ، وهـو عودة جميع الهيئـات الى العمل ، مادام اضراب الموظفين لا يزال قائما ، فقد كان من الضرورى أولا انهاء اضراب الموظفين لتتبعهم بقية الهيئات فى انهاء اضرابها ٠ ولهـذا أصدر اللورد ألنبى منشورا أكد فيه سلطته ، ليس فقط كمندوب سام، بل وأيضا كقائد عام القوات البريطانية فى مصر ، المسلح بجميـع سلطات الأحكام العرفية ، وأنذر فيه الموظفين بالعودة فورا الى أعمالهم ، والا تشطب أسماؤهم من سجلات الحكومة ٠ كما تهدد كل من يمنع ، بطريق الاقناع أو التهديد أو العنف ، أى موظف آخر من العمل بالقبض عليه ومحاكمته عسكريا (١٦٧) ٠

على أن أمرا غريبا قد حدث ٠ ففى نفس الليلة التى أعد فيهـا

الجنرال ألنبى منشوره ، علم به عشرة من أعضاء لجنة الموظفين ، فبادروا من تلقاء أنفسهم الى الاجتماع على عجل فى منتصف الليل ليصـــدروا قرارا بعودة جميع الموظفين الى العمل ، وانتحلوا لهذه العودة سببا آخر، هو أن استقالة الوزارة تعتبر ترضية لهم • وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هـــذه الساعة المتأخرة من الليل • اذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم الا فى الساعة الحادية عشرة مساء ، وكانوا يريدون أن يصدروا القرار ليـلا لينفذ فى الصباح • وفعلا تم فى الصباح نشر انذار ألنبى المتقدم ذكره فى العاصمة وفى المديريات كافة ، ونشر مع قرار الأعضاء العشرة فى وقت واحد (١٦٨) • تم ذهب هؤلاء العشرة فى الصباح لاخبار بقية الموظفين المشظرين فى المساجد والكنائس بعزمهم علىالعوده كأمر القائد العام •

ولقد فوجىء الموظفون بهذا القرار مفاجأة تامة • فعاد أغلبهم الى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ ابريل وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من تسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال ألنبى ، لا بناء على قرار العشرة أعضاء • ولما أن امتنع هؤلاء من العودة الى أعمالهم فى الميعـــاد المحـــدد ألقى القبض على بعضـــهم فى يوم ٢٤ منـــه ، ومنع البعض الآخر من مزاولة الأعمال (١٦٩) • وهكذا وقع الهرج والمرج فى صفوف الموظفين بعد أن كانت قوية متراصة • وكان من البديهى أن أى محاولة لمراجعة قرار العشرة مآلها الفشل • وعلى ذلك اجتمعت لجنـة الموظفين بكامل أعضائها فى يوم ٢٥ ابريل فى وزارة الحقانية لتقر قرار العشرة ، واعتباره قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها ، وبنت قرارها على أن استقالة رشدى باشا تعتبر فى حكم اجابة الطلبات التى طلبها الموظفون• وواضح أن هذه الذريعة ظاهر بطلانها تماما ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن بد من اقرار العشرة ، كمحاولة لتوحيد صفوف الموظفين من جديد ، بعد أن بات معظمهم فى مكاتبهم فعلا • ولكن عمل لجنة الموظفين كان قد انتهى الى الأبد ، بعد صدور هذا القرار ، نتيجة للسياسة السخية التى اتبعهـــا محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء التالى ، نحوهم لاغرائهم بالابتعاد عن الاشتغال بالأعمال السياسية ، وصرفهم عن التفكير فى المسائل العامة •

على أنه نظرا لأن فشل حركة الموظفين لم يكن من الممكن أن يتحقق بهذه الصورة التامة ، الا بتلك الوسيلة الغير متوقعة ، وهى انفراد عشرة من أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار مفاجىء بالعودة ، فليس أمرا بعيـد الاحتمال أن أصبع التدبير الانجليزية كانت وراء هذا الحادث • والحقيقة

أنه كان يوجد من بين أعضاء لجنة الموظفين من يصلح لتنفيذ هذا الغرض، فقد ذكر الكاتب الانجليزى « تشيرول » ان البعض الأكثر تعقلا من أعضاء لجنة الموظفين الخاصة ، كان قد اصابهم الخوف من استمرار اضراب الموظفين، وشعروا بأن هذه الحركة يفلت زمامها من أيديهم ، فعرضوا على رشدى باشا تأييدهم له اذا ما أصدر نداء آخر لا يكون موجها الى الموظفين فقط، بل الى الهيئات المضربة الأخرى بالعودة الى العمل . (١٧٠) (وقد صدر هذا النداء فعلا ولكنه لم يؤد — كما مر بنا — الا الى اثارة غضب الموظفين) ومعنى هذا أن بعض أعضاء لجنة الموظفين كان مستعدا لانهاء الاضراب ، بل وعرض فعلا على رشدى باشا تأييده فى ذلك .

مهما يكن من أمر ، فان الموظفين كانوا أول العائدين الى العمل من بين جميع المضربين ، وان كان معظمهم كانت تسيطر عليه روح الاكتئاب والروح الانتقامية . (١٧١) وسرعان ما تبعهم فى العودة الى العمل بقية الهيئات الأخرى المضربة ، فقد قرر المحامون العودة الى أعمالهم ، وطلبوا اعادة قيد اسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة ، كما عاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا . أما الطلبة فقد دعاهم ألنبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ولكنهم ظلوا على اضرابهم . فأصدر بلاغا فى نفس اليوم أنذر فيه بقفل « المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية » اذا لم يعد عدد كاف لفتحها فى يوم ٧ مايو ١٩١٩ . ولما لم يذعن الطلبة لهذا الانذار ، أعلن ألنبى اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى (١٧٢) .

وظل ألنبى عاجزا ، لمدة شهر كامل ، عن العثور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة ، حتى قبل محمد سعيد باشا هذه المهمة فى يوم ٢١ مايو ١٩١٩ ، وهى الوزارة التى نعتها الاستاذ الرافعى بأنها « أولى الوزارات التى تألفت ، بعد الثورة ، على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها » .

انتهى اذن اضراب الموظفين نهاية غير متوقعة ، وأفسح بذلك السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية . ولكن هذا الاضراب مع ذلك قد استطاع — كما يقول تشيرول — أن يهز كل معنى للاستقرار السياسى فى مصر . ذلك أن المقاومة السلبية التى قامت فى ابريل ١٩١٩ وبالرغم من أنها كانت قاصرة كلية على القاهرة ، الا أنها كانت حادثة ذات مغزى خطير أسفرت عنها نتائج كانت أدوم أثرا من تلك التى أسفرت عنها

ثورة مارس • فقد كشفت للمرة الأولى عن الاستياء الشديد ، الذى كان يتراكم فى بطء فى مقر الحكومة فى المصالح المختلفة،من السيطرة الانجليزية، وبذلك أضافت هذه الحركة قوة دافعة جديدة الى المعركة السياسية من أجل الغاء الحماية وتحرير مصر الكامل من الوصاية الانجليزية • علاوة على ذلك ، فان مثل هذا الحادث الذى لم يسبق له مثيل ، وهو اضراب الموظفين، بالاشتراك مع اضراب المحامين وتلاميذ المدارس الثانوية وطلبة المدارس العليا ، انما كان فى الحقيقة **ضربة وجهت الى مبدأ السلطة كله لا يمكن أن يبرأ منها مجتمع بسهولة أو فى وقت قصير** • ومع أن المقاومة السلبية قد انهارت ظاهريا تحت ضغط الأحكام العرفية ، الا أنها فى الواقع قد هزت الحكومة المصرية هزا • وقد استطاعت الروح التى دفعت اليها أن تبرأ سريعا من سقطتها لتخلق وضعا جديدا عجزت أية تغييرات وزارية فى القاهرة ، منذ ذلك الوقت ، عن معالجته • فبدفع الوزارة المصرية الى الاستقالة ، ضعفت قيمة تلك النظرية التى ظلت قائمة الى ذلك الحين منذ بداية الاحتلال البريطانى ، وهى أنه طالما كانت الوزارة المصرية تعمل فى جميع المسائل الهامة طبقا للنصيحة البريطانية ، فان السلطة البريطانية لا تتعاون معها فقط ، بل وتمنحها أيضا من تأييدها ما يتيح لها ممارسة سلطتها فى البلاد • ذلك أن رشدى باشا كان قد قدم استقالته ، ليس كنتيجة لخلاف مع الحكومة البريطانية أو لعدم اتباعه نصائحها،وانما استقال لأن القوة التى كان يحركها حزب الاستقلال (الوفد) كانت أكبر منه • وبذلك أصبح الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية منذ ذلك الوقت مسألة مباشرة بين الانجليز والوفد ، وأصبح الوزراء المصريون رؤساء ادارات فقط يقتصر عملهم على تنفيذ الأعمال الروتينية ، ولا يملكون أى نفوذ فى الحياة السياسة العامة • (١٧٣) وفى الحق أنه بعد استقالة رشدى باشا ، أخذت تظهر فى الحياة السياسية المصرية ما أطلق عليها اسم الوزارات الادارية وهى التى كانت أولاها وزارة محمد سعيد باشا ، بينما تركت السياسة والأعمال السياسية للوفد يحركها من باريس كما يشاء •

حواشي الفصل الثانى

ثورة ١٩١٩

١ ـ عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٥٢

٢ ـ نفس المصدر ص ١٥٢

٣ ـ فكرى اباظة : الضاحك الباكى ص ٤٤ ـ ٤٥ (كتب للجميع)

٤ ـ لوثروب ستودارد : حاضر العالم الاسـلامى ، ترجمة عجاج نويهض ، تعليق شكيب ارسلان ، جـ ٢ القاهرة ١٣٤٣ ص ١٦٤

٥ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦٧ ، ٣٣٩

٦ ـ سيد قنديل : ثورة ١٩١٩ ص ٧٣

٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٧ ـ ١٣٩ ، ١٥٤ ـ ١٥٥

٨ ـ سير فالنتين تشيرول : المرجع السابق : ص ١٦٨

٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٤ ، ٣٠ ـ ٣١

١٠ـ درية شفيق وابراهيم عبده : تطور النهضة النسائية فى مصر ص ١٤

١١ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٦٥ ـ ١٦٧

١٢ـ درية شفيق وابراهيم عبده : المرجع السابق ص ١٥

١٣ـ تشيرول : نفس المرجع ص ١٦٧

١٤ـ نفس المصدر ١٢٦ ـ ١٢٧

١٥ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٢

١٦ـ نفس المصدر والمكان

١٧ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٦

١٨ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦١

١٩ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٦

٢٠ـ نفس المصدر : ص ١٥٤

٢١- نفس المصدر ص ١٣٢ - ١٣٥

٢٢- نفس المصدر ص ١٢٩

٢٣- نفس المصدر ص ١٣٧

٢٤- تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٠

٢٥- قانون رقم ٨٠ .. الخ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٥ عامود ٢

٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٦

٢٧- نفس المصدر ٢٧٦

٢٨- الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧

٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩

٣٠- نفس المصدر ص ٢٨٠

٣١- الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٦ - ١٩٧

٣٢- الرافعى : المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١ ، ج ٢ ص ٥٦ - ٥٨ . وقد تم اعدام ٣٤ شخصا من المشتركين في قتل الثمانية ضباط والجنود الانجليز في القطار في ديروط وديرمواس .

٣٣- الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ - ٦١

٣٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٢٩٨

٣٥- الرافعى : نفس المرجع ص ١٦٠

٣٦- فكرى أباظة : المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٨

٣٧- الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٠ - ١٧١

٣٨- نفس المصدر ص ١٧٠

٣٩- فكرى أباظة : المرجع السابق ص ٥٥

٤٠- Sabry, M. ; La Révolution Egyptienne, II Partie P. 21

٤١- نفس المصدر ص ٣٤

٤٢- الرافعى : المرجع السابق ١٦٩

٤٣- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩

٤٤- الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ . وقد ذكر رياض الجمل فى مذكرته الى سينوت حنا بك : أن أحد الضباط الانجليز طلب منه في أثناء محاكمته أن يعترف أمام القضاة بأن « الحركة الحالية انما هى حركة اسلامية ، ولكنه لم يشترك فيها - وهو قبطى - الا لكى يحمى اخوانه الاقباط من اعتداءات المسلمين» واعاد هذه الاقتراحات عليه امام القائد العام ، غير أنه رفض رفضا باتا . وكان هدف النائب العام الرئيسى فى محضر الاتهام أن يؤكد فى النهاية أنه توجد علاقات بين الحركة الوطنية وبين تركيا ، منذ عرابى حتى موت مصطفى كامل وتكوين الوفد المصرى ، وذلك حتى يعطى تلك الحركة صبغة تركية . (دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٥ ، دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٤٠٩ - ٤١٠)

٤٥ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ .

٤٦- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٩ .

٤٧ - الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ٦١ .

٤٨ - نفس المصدر جـ ١ ص١٦٢ ، احمد بهاء الدين : ايام لها تاريخ ص ٩٢ - ٩٦ (كتاب روز اليوسف) .

٤٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

٥٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

٥١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ .

٥٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٥٣ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ .

٥٤ - قانون رقم ٨٠ .. الخ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٦ عامود ١ .

٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٠٨ .

٥٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، من تقرير الوفد الى الجنرال النبى فى ٣٠ مارس ١٩١٩ .

٥٧ - نفس المصدر والمكان .

٥٨ - نفس المصدر ص ٢٦٤ .

٥٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٦٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ تقرير الوفد السالف الذكر .

٦١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .

٦٢ ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

٦٣ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣١ .

٦٤ ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

٦٥ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .

٦٦ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠١ .

٦٧ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٧ ـ ١٨٨ ، بلدة الشبانات بمركز الزقازيق ، وقد عاقب الانجليز اهلها ، لقتل احد الجنود الهنود على مقربة منها ، باجلائهم عنها ، واحراق بيوتها ، واستمرت النار مشتعلة يومين (الرافعى : المرجع السابق جـ ١ ص ٢٠٠) .

٦٨ ـ لورد لويد : المرجع السابق ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

٦٩ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ، تقرير الوفد السالف الذكر ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ .

٧٠ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٣ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٢ ـ ١٨٣ .

٧١ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ـ ٣٠٥ .

٧٢ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٤ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢٣ ، الأهالى فى ٢ ابريل ١٩١٩

٧٣ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .

٧٤ ـ ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ .

٧٥ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٤٦ .

٧٦ ـ مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ ـ ٤٥ .

٧٧ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠٤ .

٧٨ ـ نفس المصدر ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩ .

٧٩ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٦ .

٨٠ ـ نفس المصدر والمكان .

٨١ ـ نيومان : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٨٢ ـ محمود ابو الفتح : مع الوفد المصرى ص ١٨ .

٨٣ ـ دكتور محمد انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، المراسلات

السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى (١٩٦٣) ص ١١ حاشية ١ . وقد ضمت لجنة الوفد المركزية الى اعضائها على توالى الايام وتدريجيا – حضرات الآتية اسماؤهم : عبد الخالق مدكور باشا (عضو الوفد) ، ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا ، وكامل بك بطرس ، والدكتور احمد بك السيد ، والدكتور محجوب ثابت ، والدكتور حبيب بك خياط ، وحسنين بك عبد الغفار ،وعلوى الجزار بك ، وراغب عطية بك ، وعلى المنزلاوى بك ، والسيد حسين القصبى ، واحمد بك الشيخ ، وفهمى بك ويصا ، وحسين بك الشريعى ، ومحمد زكى بك عبد الرازق ، وعلى بك اسماعيل ، وصاروفيم بك عبيد ، وفؤاد بك سلطان ، وعبد الواحد بك الوكيل ، ومحمود بك عبد النبى ، وعثمان بك سليط ، وسالم بك السيد ، وعبد الحليم بك العلايلى ، وعبد الرحمن بك محمود ، ومحمد بك ابو جازية ، وبسيونى بك الخطيب ، وحسين بك هلال ، وعبد الستار بك الباسل ، (مذكرات عبد الرحمن فهمى . مخطوط ، ملف ١ ص ٢٧٤) نقله الدكتور محمد انيس : نفس المصدر والمكان .

٨٤ – الاهرام فى ١٨ اغسطس ١٩٢٠ .

٨٥ – احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٢٧ .

٨٦ – نظام لجان الوفد الانتخابية لقسم السيد زيب بالقاهرة (مطبعة الحقوق الملكية بشارع محمد على بالقاهرة) .

٨٧ – المرجع السابق . وكانت لجان الوفد تنقسم الى لجان اصلية وفرعية وانتخابية .

٨٨ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٧ مارس ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

٨٩ – نفس المصدر ص ٧ – ٩ .

٩٠ – صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لابطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ، ص ٢٥ ، ٣٦ – ٣٧ .

٩١ – الاهرام فى ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٠ من وشاية عبد القاهر السمالوطى امام المحكمة العسكرية ضد عبد الرحمن فهمى بك فى قضية جمعية الانتقام .

٩٢ – الاخبار فى ١٨ اغسطس ١٩٦٣ ص ٤ .

٩٣ – دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٥ – ١٧ .

٩٤ – نفس المصدر ص ٤٩ ، ٧٩ ، ١١٧ .

٩٥ – الاهرام فى ٣ اغسطس ١٩٢٠ ، وشاية عبد القاهر السمالوطى السابقة الذكر

٩٦ – الاخبار فى ١٧ اغسطس ١٩٦٣ .

٩٧ – الاخبار فى ١٠ اغسطس ١٩٦٣ عن مذكرات سعد زغلول .

٩٨ – من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٤ ، ١٧ يناير ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ١٨١ ، ١٨٤ .

٩٩ ـ الرافعي : المرجع السابق الذكر جـ ٢ ص ٤٠ ـ ٤١ ، ٩٩ ـ ١٠١ ، ١١١ ـ ١١٢

١٠٠ـ من عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول فى ٢٨ ، ٣١ يناير ١٩١٩ ، ١ ، ٥ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، الاخبار فى ٢٥ اغسطس ١٩٦٣ .

١٠١ـ من عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول فى ٢٢ اغسطس ، ١٨ اكتوبر ١٩١٩ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٥٢ ـ ١٥٣ .

١٠٢ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٢ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٣ .

١٠٣ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٣ يونية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٢ .

١٠٤ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول اكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٤ .

١٠٥ـ الاهالى فى ٢٠ ابريل ١٩١٩ .

١٠٦ـ نفس المصدر فى ١٨ ابريل ١٩١٩ .

١٠٧ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٤ ابريل ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢١٦ .

١٠٨ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٨٧ ـ ٨٨ .

١٠٩ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ١٨٥ـ ١٨٦ .

١١٠ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٤ ، ٢ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢٠٩ .

١١١ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٢ ابريل ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ١١ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢٠٨ ، ١٠٥ .

١١٢ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ .

١١٣ـ الاهرام فى ٣ اغسطس ١٩٢٠ .

١١٤ـ نفس المصدر فى ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .

١١٥ـ الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٦ .

١١٦ـ الاهرام فى ٣ اغسطس ١٩٢٠ .

١١٧ـ نفس المصدر فى ٢ اغسطس ١٩٢٠ .

١١٨ـ نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ، ٣ اغسطس ١٩٢٠ .

١١٩ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٦٧ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧١٧ ـ ٧١٨ ، تمهيد جـ ١ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٨ ، الاخبار ف ١٩ اغسطس ١٩٦٣ .

١٢٠ـ الاهرام فى ١٧ اغسطس ١٩٢٠ .

١٢١ـ نفس المصدر فى أول أكتوبر ١٩٢٠ .

١٢٢ـ نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٣ـ نفس المصدر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٤ـ نفس المصدر فى ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٥ـ نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٦ـ دكتور محمد انيس : نفس المرجع ص ١٩ ، وقد اورد محمد الشافعى البنا فى ذكرياته عن السجن ، انه تقابل مع عبد الرحمن فهمى وساله : « هل هذه القضية حقيقة مدبرة ؟ فاجاب : نعم ، ولا ظل للحقيقة فيها .. » (المصرى فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٨ ، المقالة (١٧) من سلسلة مقالات « ١٧ سـنة فى السجن » ، بقلم محمد الشافعى البنا) .

١٢٧ـ الاهرام فى ٢ اغسطس ١٩٢٠ .

١٢٨ـ نفس المصدر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٢٩ـ نفس المصدر فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ .

١٣٠ـ نفس المصدر فى ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .

١٣١ـ نفس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٢٠ .

١٣٢ـ نفس المصدر فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٣٣ـ صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٥٨ .

١٣٤ـ الاهرام فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٠ .

١٣٥ـ الاهرام فى ١٦ مايو ١٩٢١ ، مقال للاستاذ فكرى أباظة بعنوان «محضر صلح» .

١٣٦ـ الاهالى فى ١٩ ابريل ١٩١٩ .

١٣٧ـ الاهرام فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ من شهادة محمد لطفى المسلمى ، رئيس فرع جمعية الانتقام فى القاهرة أمام المحكمة العسكرية .

١٣٨ـ الاهرام فى ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .

١٣٩ـ محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول ص ٤٢ (كتاب اليوم) .

١٤٠ـ الاهرام فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ من مقال للاستاذ فكرى أباظة بعنوان «ممنوع الدخول»

١٤١ـ الاهرام فى ١٣ يونية ١٩٢٢ من مقال للاستاذ فكرى أباظة بعنوان «يوم الحساب» .

١٤٢ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ اكتوبر ١٩١٩ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٥٤ .

١٤٣- دكتور حسين خلاف : نقابات العمال فى مصر . مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣ سنة ١٩٤٥ ص ٤٢٢ .

١٤٤- الاهرام فى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ .

١٤٥- مصطفى امين : عمالقة واقزام ، ص ١٥ (كتاب اليوم ، الطبعة الثانية) .

١٤٦- للرافعى : المرجع السابق جـ ١ ص ١٨٧ .

١٤٧- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٢ .

١٤٨- نفس المصدر ص ١٩٨ .

١٤٩- نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٧ .

١٥٠- محمود عزمى : الايام المائة ص ١٠ - ١١ .

١٥١- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩ . وقد ذكر تشيرول ان الموظفين قد حددوا يومين فقط للاضراب . ولكن الكتاب المصريين يجمعون على انها كانت ثلاثة ايام . ويظهر أن يوم الجمعة الذى وقع بين أيام الاضراب هو السبب فى اعتقاد تشيرول السالف الذكر .

١٥٢- الاهالى فى ١١ ابريل ، ٥ مايو ١٩١٩ .

١٥٣- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .

١٥٤- نفس المصدر والمكان .

١٥٥- الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٨ .

١٥٦- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .

١٥٧- الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ١٣ .

١٥٧ مكرر- حوربت الوزارات الادارية التالية على هذا الاساس وهو ان تشكيلها كان يفيد الاعتراف بالحماية

١٥٨- نفس المصدر ص ١٣ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٣١ .

١٥٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٣١ - ٢٣٣ .

١٦٠- تشيرول : نفس المرجع ص ٢٠١ .

١٦١- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٦٣ .

١٦٢- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٧ .

١٦٣- دكتور أحمد بيلى : عدلى باشا ص ١٣٣ .

١٦٤- صالح على عيسى السودانى : المرجع السابق ص ٥٤ .

١٦٥ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٤ .

١٦٦ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٣٣ – ٢٣٦ ، ٢٤٠ – ٢٤١ .

١٦٧ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٠١ – ٢٠٢ .

١٦٨ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٦ – ١٧ .

١٦٩ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٥٠ .

١٧٠ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٠٠ .

١٧١ـ نفس المصدر ص ٢٠٤ .

١٧٢ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٩ .

١٧٣ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

الفصل الثالث

معركة الحماية

١ ـ نضال الوفد فى اوروبا وامريكا

بينما كانت أرض مصر تهتز تحت أقدام الاحتلال ،وتضطرب بالقلاقل السياسية ، ويدور فوقها الصراع بين القوى الوطنية التى يمثلها الوفد ولجنته المركزية ، وبين القوى المعادية من الانجليز والخائنين والمتمردين والمخالفين ، كان الوفد فى أوروبا يخوض غمار معركة مريرة يائسة ضد الحمـــاية ٠

فعلى أثر قرار الافراج عن سعدزغلول باشا ورفاقه والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى باريس ، سارع الوفد فى القاهرة الى تنظيم نفســه ، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : على شعراوى باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك ٠ على أن ينضم اليهم فى مالطة المعتقلون وهم : سعد زغلول باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا (١) ٠ ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب فى منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع فى المقاهى والمنتديات ٠ وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء ، فتبرع عاشور باشا بعشرة آلاف جنيه ، والأمير يوسف كمال بألفين ، وتبرع غيرهم على هذا المنوال حتى جمعت له أموال طائلة فى مدة قصيرة (٢) ٠ ثم ألفت اللجنة المركزية للوفد وتولى رياستها محمود سليمان باشا (٣) ، كما ذكرنا ٠

وقد غادر الوفد البلاد فى يوم ١١ ابريل ١٩١٩ ، واتخذ له هيئة سكرتارية تتألف من محمد بك بدر والمسيو جورج دومانى للقسم الفرنسى، وحضرات المحامين ويصا واصف بك وعــزيز بك منسى وعلى بك حافظ رمضان ٠ وقد طلب الثلاثة الآخرون أن يضموا الى الوفد كأعضاء ، وجرت المناقشة بين أعضاء الوفد فى هذا الأمر ، فرفض طلبهم ، ولكن تقرر أن يسمى الثلاثة مستشارين ٠ وقد عدل هذا القرار فيما بعد بالنسبة لويصا واصف بك فجعل عضوا (٤) ٠

ثم عمل الوفد على تنسيق أعماله وتنظيمها بعد وصوله الى فرنسا ، فألف ثلاث لجان : الأولى للمالية انتخب لها معالى رئيسه وأمين الصندوق شعراوى باشا وعبد اللطيف المكباتى . والثانية للنشر ، وأعضاؤها اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى بك وويصا واصف بك . والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك . ونيطت السكرتارية بمصطفى النحاس بك ، يدون كل مايحدث فى الجلسات من مناقشات وقرارات . وتولى السكرتارية العامة محمد بك بدر ، وكانت مهمتها تنفيذ قرارات الوفد (٥) .

وعندما وصل الوفد الى باريس فى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، كان على يقين من نجاح مقصده : أليس يحمل فى حقيبته مطالب الشعب المصرى معززة بالحجج والمستندات ؟ وأليس تتوفر فيه كل مزايا الانابة الشعبيه اذ لم تجمع أمة على انتداب وفدها بكل طبقاتها كما أجمعت الأمة المصرية ؟ ثم انه كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، ويعلق أملا كبيرا على استفادة مصر من تطبيق حق تقرير المصير (٦) . وكان قد رسم خطة عمله بحيث يبدأ أولا بمقابلة المستر ولسن ، الذى كان يعتقد أنه هو رأس المؤتمر ودعامته ، وذلك ليستميله الى تأييد مطالب المصريين . ثم يتبع هذه الخطوة بالتقدم رأسا الى المؤتمر فيضمن نجاح مهمته .

هكذا كان الوفد يعتقد فى سهولة تنفيذ خطته . وهو اعتقاد نابع من عدالة القضية التى كان يعالجها ، ولكنه نابع أيضا من عدم دراية بخفايا الصراع السياسى الدولى الذى كان يدور اذ ذاك على مسرح مؤتمر الصلح بين المدرسة المكيافيلية القديمة التى كانت تقودها فرنسا وانجلترا ، والمدرسة الجديدة المثالية التى كان يقودها ولسن . فلقد كان انتهاء الحرب العالمية بهزيمة الامبراطوريات الأربع الكبرى فى العالم وهى : روسيا وألمانيا والنمسا وتركيا ، مؤذنا بنشوب صراع شديد بين الدول الاستعمارية المنتصرة ، على اقتسام الغنائم والأسلاب . وكانت هذه الدول قد عقدت فيما بينها المعاهدات السرية فى غمرة الحرب لاجتذاب الدول الحليفة الى صفها ، ولاقتسام أملاك الدول المعادية عند تحقيق هزيمتها . وكانت هذه المعاهدات السرية التى عقدها الحلفاء غامضة مبهمة متناقضة . وقد فطن الرئيس ودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ، عقب انضمام أمريكا الى صفوف الحلفاء فى ١٩١٧ ، الى مبلغ ما تورطت فيه بريطانيا وفرنسا وسائر الحلفاء من عقود ومحالفات وتصريحات يناقض

بعضها بعضا ، فنص فى النقطة الأولى من نقطه الأربع عشرة التى أعلنها على الملأ فى يناير ١٩١٨ على وجوب قيام العلاقات الدبلوماسية على أساس من الصراحة والعلانية ، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية فى مفاوضات الدول فى المستقبل ٠

لم يعلن الحلفاء رسميا موافقتهم على هذه النقط ٠ كما أنهم لم يتعهدوا بمراعاتها ٠ ولم تلبث هذه المبادىء أن أخذت تصطدم بمطامع فرنسا فى أوروبا وفى الشرق الأوسط ، وتصطدم بمطامع انجلترا فى مصر وأملاك الدولة العثمانية ٠ كما أخذت مطامع كل دولة تصطدم بمطامع الدولة الأخرى ، فقد كان كل هم كليمنصو أن ينتقم من ألمانيا ويقتص أطرافها ويحطم اقتصادياتها ويقضى على جيشها ، كما كان يريد تقسيمها ، والخروج بفرنسا أقوى دولة فى أوروبا ٠ بينما كان لويد جورج يرغب فى تخفيض قوة ألمانيا الحربية على شريطة ألا يؤدى هذا التخفيض الى تفوق فرنسا الحربى فى أوربا ٠ وكان يعارض فى تقسيم ألمانيا حتى تبقى شوكة فى ظهر فرنسا تحد من غرورها ٠ وبينما كان الدكتور ولسن يواجه دسائس هذين السياسيين وانشغالهما بتقسيم الأسلاب ونهب المستعمرات حتى أصبحت مسائل السلم الدولية فى المرتبة الثانية ، كان هو نفسه يعانى من ضعف موقفه الناشىء عن المعارضة الشديدة التى كان يلقاها فى الولايات المتحدة لعصبة الأمم حتى لقد أخذ نفوذه فى المؤتمر يضعف يوما بعد يوم ، ولم تعد له الكلمة المسموعة ، كما كان متوقعا ٠

وعلى هذا فقد كان من السهولة بمكان بالنسبة لانجلترا أن تحصل على اعتراف الدول بحمايتها على مصر ٠ فى وسط صراع المطامع الذى كان يجرى فى حومة مؤتمر الصلح ، كان من اليسير عليها أن تمنح أشياء مقابل أشياء ، وتتنازل عن أطماع مقابل تحقيق أطماع ٠ ولم تكن المسألة المصرية بالأهمية التى كانت عليها قبلا ، فمنذ أن عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى ١٩٠٤ ، كان مركز انجلترا فى مصر ـ كما يقول « لانكزوفسكى » ـ مسلما به لدرجة أنه لم ترد بشأنه أية نصوص فى المعاهدات السرية التى عقدها الحلفاء ابان الحرب ٠ ولم يكن فى وسع الدكتور ولسن اغضاب انجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، أولا ـ لأنه كان بحاجة الى مساندتها فى الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية فى أوروبا ٠ وثانيا ـ لأن انجلترا كانت حليفة اليابان التى كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون اذ ذاك يطالبون

بكياوتشاو Kiaw Chaw وعيرها فى الشرق الأقصى·وثالثا ـ لأن ولسن كان يزداد انعزالا فى المؤتمر : فقد عارض مطامع ايطاليا فى فيومى Fiume ، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقش المبادىء التى حاربت الولايات المتحدة من أجلها ، وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الايطالى وعودته الى بلاده · ورابعا ـ لأنه كان فى وسع انجلترا أن تغرى الدكتور ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، بأن تدخل فى روعه أنها تنوى أن تمنح المصريين قسطا من الاستقلال الداخلى وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد المصالح الأوروبية. ـ كما تدل على ذلك عبارات الاعتراف الرسمى الأمريكى بالحماية ــ (٧) ·

وهكذا عندما سمحت انجلترا لسعد زغلول وأعضاء الوفد بالذهاب الى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة هناك · وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هى : اعتراف الدكتور ولسن بالحماية · فبعد وصوله الى باريس بثلاثة أيام ، أى فى يوم **٢٢ ابريل ١٩١٩** ، وهو نفس اليوم الذى قدم فيه الى ولسن كتابا يطلب فيه اليه مقابلته ليعرض على مسامعه ظلامة مصر · كانت دار الحمايه بالقاهرة تذيع بلاغا أوردت فيه كتابا تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر يفيد بأن « الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ · ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة · وبهذه المناسبة قد كلفت بأن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة **لتوسيع نطاق الحكم الذاتى** على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة · » (٨)

روع أعضاء الوفد بهذا الاعتراف بالحماية من صاحب مبدأ حق تقرير المصير · حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل فى باريس لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى وألزم · وكان وقع الصدمة فى نفوس أعضاء الوفد الآخرين أفدح · (٩) والحق لقد انهار ، باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، جزء كبير من خطة الوفد التى كانت تعتمد على مبدأ حق تقرير المصير فى الحصول على الاستقلال · فاذا كان الدكتور ولسن قد تنكر لمبادئه ، فكيف يرجى اذن أن تخلص لها دول الاستعمار ؟ · على أن باب مؤتمر الصلح بالرغم من ذلك كان لايزال

مفتوحا ، ولم يكن ثمة مجال لليأس المطلق ، ومن ثم فقد سارع الوفد بارسال احتجاج الى الدكتور ولسن ، ثم قدم فى ٢٨ ابريل مذكرة الى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض أقواله عليه ، واستند فى أحقية مطالبه الى الأسس الآتية :

أولاً ـ اذا كان الاشتراك فى الحرب هو الشرط الذى يبيح للأمم رفع صوتها فى المؤتمر ، فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما ، اذ أنها فى الوقائع أعلنت فى ٥ أغسطس ١٩١٤ أنها فى حالة حرب على ألمانيا .

ثانيا ـ يقتضى الغاء السيادة التركية ، وهو الأمر الذى نشأ عن الحرب ، تغييرا فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة ١٨٤٠ ـ وهذا التغيير لا يمكن ادخاله الا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى ، ولا يصح اجراء هذا التغيير فى غيبة المصريين .

ثالثا ـ سمح المؤتمر **المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب،** وبسبب تطبيق مبادىء القومية عليها فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، وهى البلد ذو المدنية العتيقة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلدا مستقلا منذ قرن . (١٠)

على أن الضربة الكبرى التى أعدها الانجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا . ففى ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان ، وفيها المواد التى تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية . (المواد من ١٤٧ ـ ١٥٤) . وتتضمن بايجاز الاعتراف بالحماية والتنازل عن الامتيازات فى القطر المصرى وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس الى انجلترا . وقد نشرت الصحف الانجليزية فعلا فى أول مايو ـ أى بعد يومين من تقديم الوفد طلبه لمؤتمر الصلح ـ موجز ما سيرد فى معاهدة الصلح خاصا بمصر . وثبت صحة ما أوردته فى ٦ مايو ، عندما سلمت شروط الصلح رسميا الى الألمان فى قصر تريانون، ونشر الموجز الرسمى لنصوصها . (١١) وهكذا قبل أن تمضى ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كانت آماله قد انهارت تماما ، وكسبت انجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر .

كان بسبب هذه الخيبة الفادحة التى منى بها الوفد ، وانهيار آماله فى مؤتمر الصلح ، أن نشأ موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل انتهت مهمة الوفد ؟ وفى بداية الأمر تناوب اليأس الجميع فكتب سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا فى ١٣ مايو يقول : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنا ، كل الجهود والمساعى لم تؤد الى نتيجة • فى النص التمهيدى لمحادثات الصلح اعترف الألمان بالحماية •• » (١٢) ، وفى جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ أعلن سعد زغلول يأسه قائلا : « ان مهمة الوفد قد انتهت ، ولم يبق أمل فى الحصول على الاستقلال التام ، وان كل قول عدا ذلك يعد مغالطة ، وان عمل الوفد الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة » • (١٣)

على أن الوفد لم يكن ليستطيع أن يعلن هذا اليأس دون أن يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيـــــادة الثورة • وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت اليها انجلترا تحت ضغط ظروف الحرب • (١٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الأحكام العرفية ماتزال سارية فى مصر ، وهذا يحد من حرية الوفد فى العمل اذا عاد الى مصر ، أما فى أوروبا ، بعيدا عن قبضة الحكم العرفى ، فقد كان أمامه المجال فسيحا لخدمة القضية ، اذ يمكنه أن يتخذ من باريس مركزا لدعاية أكثر اثارة للمشاعر الوطنية فى صدور الجماهير من أية دعاية قام بها قبل سفره • (١٥) ومما لا ريب فيه أن عودة الوفد الى مصر بعـــد كل القيامة التى أقامتها الأمة لتمكين أعضائه من السفر ، انما هى خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيئس الأمة من رجائها وتشككها فى دعاتها وتعمل بالتفرقة بين صفوفها • (١٦)

على أن بعض رجال الوفد لم يجد فى هذه الأمور ما يغرى باستمرار الوفد فى مهمته ، فقد أصر عزيز منسى ، مستشار الوفد على أن الوفد انما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه ، أما وقد بت المؤتمر فى الأمر ، فقد انتهت المهمة التى جاء لأجلها الوفد ، ووجب عليه أن يعود الى مصر ليبلغ الأمة نتيجة مسعاه (١٧) • أما على حافظ رمضـــان بك فقد رأى أن « لا أمل ولا عمـــل وأن على الوفد أن يسعى للمفاوضة فى الاستقلال الداخلى • (١٨) وكان حسين واصف باشا من نفس هذا الرأى ، وقد اقترح على زملائه السفر الى انجلترا لموالاة العمل السياسى هناك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستر بلفور

وزير خارجية انجلترا والسير مالت السفير الانجليزى فى تركيا . ولكن الوفد رفض ذلك ، فقدم استقالته من عضويته فى أواخر شهر يونيو.(١٩) وقد كان هذا العرض الذى قدمه حسين واصف باشا ، بالاتفاق مع اسماعيل صدقى باشا . وقد اتفقا مع رجل يدعى صباغ كان موظفا عند البرنس حسين على أن يعرض وساطته أيضا بين المستر بلفور وسعد ، ولكن سعد باشا رفض ذلك . (٢٠) وكان محمود بك أبو النصر منضما في الرأى الى حسين واصف باشا واسماعيل صدقى باشا ، ويرى ضرورة « السعى بدون توان فى الحصول على أقصى ما يمكن من الحرية والحكم الذاتى » . (٢١)

وقد انفجر الخلاف بين صدقى باشا ومحمود ابى النصر بك من جهة ، وبين سعد زغلول باشا واعضاء الوفد الآخرين من جهة اخرى عندما وصلت الى الوفد معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية فى مصر فى جوادث نزلة الشوبك والعزيزية، وقد وصلت الى الوفد كاملة من عبد الرحمن فهمى مدعمة بالصور والمستندات فلما أراد الوفد نشرها على العالم المتمدن ، اعترض صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك اعتراضا شديدا بحجة أن « طبع ما ارتكبه بعض شرازم الجيش البريطانى فى جهات القطر ابان الثورة الأخيرة من حوادث الاعتداء على الأموال والأنفس والأعراض وطبع هاتيك الفظائع بمعرفة الوفد فى انحاء الممالك وعلى أعضاء مجلس السناتو الأمريكى وبين جدران مؤتمر السلام بعد ما انتهينا منه وانتهى منا ، عمل كهذا فى الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمته » . وقد بين صدقى باشا أنه اذا كان الغرض من عرض هذه الأعمال على مؤتمر الصلح الوصول الى اشتغاله مجددا بالمسألة المصرية فان هذا الغرض لا يمكن تحقيقه الآن ، حيث قد طوى الكتاب باقرار ألمانيا نهائيا على الحماية التى وافق عليها المؤتمر، ومن غير المعقول أن يعاد البحث فى أمر الاستقلال بناء على أن الانجليز لم يحسنوا معاملة المصريين أثناء ثورتهم . واذا كان الغرض من الاذاعة حمل مجلس الشيوخ الأمريكى على عدم التصديق على معاهدة الصلح والأخذ بيد المصريين فى قضيتهم ، فان هذا الأمل ضرب من الوهم والخيال . فان قرار المجلس فى هذا لا يؤدى الا الى شىء واحد وهو أن أمريكا لا تلزم ألمانيا بالتصديق على حماية الانكليز على مصر . وقد تعهدت ألمانيا من قبل بالتصديق على تلك الحماية ، اذ وقعت على معاهدة الصلح مع الحلفاء الثلاثة والعشرين . على أن أمريكا نفسها قد صدقت على الحماية ، ومن المعروف أن هذا التصديق

ـ من حيث هو عمل يراد به فقط حفظ مصالح الدولة المصدقة ـ هو اجراء ادارى سياسى لا دخل فيه للبرلمان • ثم بين صدقى باشا أنه اذا كان الأمل فى فتح باب المناقشة فى المسألة التركية لا يزال مبنيا على أن المؤتمر لم يبت فى المسائل التركية ، التى تعد المسألة المصرية فرعا منها ، فان مجرد الاطلاع على المذكرات التى تبودلت بين مؤتمر الصلح والوفد التركى يبين مقدار الهوان الذى سقطت فيه الدولة التركية ، فليس من المعقول أن يكون للدولة العثمانية صوت يعتد به فيما يتعلق بأمورنا • (٢٢)

وقد خلص صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من كتابيهما الى ضرورة الاكتفاء **بتبليغ تلك الفظائع الى احرار البرلمان الانجليزى** والى الحكومة الانجليزية نفسها والى النائب العمومى الذى يتولى التحقيق مع أبناء الجمعية المصرية فى لندن بمناسبة نشرهم فيها طرفا من تلك الفظائع • وكان مما ذكره صدقى باشا أن الاقتصار على ابلاغ اعضاء البرلمان الانجليزى تلك الفظائع ابلاغا بسيطا ، سوف يكون أدعى الى اهتمامهم وأقرب الى نوال مصر شيئا من آمالها بسبب ما ينتظر من ضغط الرأى العام وممثليه على حكومتهم فى الوقت الذى تعد فيه العدة للبت فى شئون مصر • (٢٣)

كانت الفكرة الأساسية فى آراء صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك هى الالتجاء الى انجلترا وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحرية والحكم الذاتى فى ظل الحماية • وبمعنى آخر تنفيذ الخطة التى وضعها الوفد مع رشدى باشا عند تأليف الوفد فى حالة فشله فى الحصول على الاستقلال التام • على أن هذه الخطة كان من المستحيل تنفيذها من قبل الوفد فى ذلك الوقت • فقد تغير الموقف عما كان عليه عند وضعها كل التغيير • لقد وضعت هذه الخطة عندما كان أمر الشعب واشتراكه فى النضال ساقطا من الحساب • أى عندما كانت الحركة صادرة من أعلى • فلما تحركت القاعدة وحصل الضغط من أسفل ، لم يعد من حق الوفد أن يخالف شروط الوكالة • أى أنه اذا كان من السهل عليه أن يفعل ذلك عندما كانت الوكالة صورية ، فان الأمر قد أصبح مستحيلا بعد أن أصبحت الوكالة حقيقية • يضاف الى ذلك أن سعد زغلول كان قد هاجم الحماية هجوما شديدا فى كل خطبة من خطبه تقريبا ودلل على بطلانها ، حتى أصبحت بغيضة تماما فى عين الشعب ، فكيف يمكن بعد ذلك قبولها فى أى صورة من الصور ؟

وعلى هذا فقد كانت الخطة الوحيدة التى فرضت نفسها فى ذلك

الحين هى عدم قبول أى حل يقوم على الحماية اطلاقا ، والتمسك بعدم مفاوضة الانجليز ، لأن مثل هذه المفاوضة ، بعد ان حصلت انجلترا على نصرها العظيم فى مؤتمر الصلح بالاعتراف بالحماية ، لن تكون الا على أساس الحماية ، **فحياة القضية المصرية قد باتت فى التمسك بدوليتها ،** حتى بعد أن حكمت الدول ضد مصلحة مصر ! • وهذا يفسر سر رفض سعد زغلول الوساطات التى عرضت عليه للاتصال بالحكومة الانجليزية، بحجة أن هذا الاتصال عقب مؤتمر الصلح ، لا يتفق مع طلب الاستقلال التام • فقد رفض ــ كما رأينا ــ وساطة حسين واصف باشا وصباغ بك. وقد عرض بعض كبار اليونانيين بأن يتوسط المسيو فنزيلوس عند الحكومة الانجليزية فى اعطاء مصر حقوقها ، كما طلب المسيو فنزيلوس من سعد باشا أن يكتب له كتابا يلتمس وساطته لاعطاء مصر نظاما موافقا تحت الحماية ، ولكن سعد باشا رفض ، لأن اجابة هذا الطلب يعد « مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ولا يتفق مع الاجابة التى أجبنا بها الى السير ونجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة فى دائرة الحماية » • (٢٤)

قرر الوفد اذن طرق « الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأى العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات » • وكان معنى هذا أن يخوض معركة دعاية واسعة النطاق • وكانت الصحف الفرنسية عندما قدم الوفد الى باريس قد قابلته فى بداية الأمر بعبارات مشجعة ، ونشر بعضها بيانات عن القضية المصرية وأحاديث مع رئيس الوفد • ونشرت جريدتا « الاكسلسيور » و « البيتى باريزيان » شيئا من ذلك ، مصدرا بصورة سعد باشا • غير أن الأوامر صدرت الى الصحف ، من رقابة المطبوعات بباريس بأن تقل من الكتابة عن مصر ، وأن تمتنع عما يكون فيه مساس بانجلترا • (٢٥) وأوعزت السلطات الانجليزية الى الصحف الفرنسية التى كانت تنقد منذ زمن الحرب مرتبات من الخزانة البريطانية ، بأن تمتنع عن الكتابة فى حركة مصر أو أن تشوهها • (٢٦) وعندما أراد الوفد دعوة الصحفيين الفرنسيين ، لقى امتناعا من أكثرهم ، حتى لا يحضروا دعوة هى فى الواقع مظاهرة ضد حليفتهم انجلترا • (٢٧) كما أخذت الصحف ذات النزعة الانجليزية تنشر بين وقت وآخر عبارات منفرة من الحركة الوطنية : فنشرت « الطان » وهى لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية تلغرافا أرادت أن تشوه به الحركة الوطنية المصرية ، فقالت أنها كانت فى بداية الأمر حركة سياسية بحتة ثم أخذ يتولى ادارتها العناصر المتعصبة فى الأزهر ، فوقعت اعتداءات

على الأوروبيين وعلى الأقليات الدينية ٠٠ الخ ٠ (٢٨) وللحد من هجمات « الطان » دعا الوفد رئيس تحريرها الى مأدبة خاصة ، وأخذ الأعضاء يناقشونه فى خطة جريدته نحو القضية المصرية ، فكان جوابه أنه يعتقد أن المصريين غير أكفاء لحكم أنفسهم ٠ ولكن الأعضاء وفقوا بعد مقابلات عديدة ومناقشات متوالية الى اقناعه بخطأ اعتقاده ، فانقطع الغمز واللمز، وأخذت الجريدة تنشر بين وقت وآخر عبارات لصالح المصريين ٠ (٢٩)

وكان الايطاليون أكثر الناس عطفا على القضية المصرية ٠ ومما يذكر لهم أنه عندما قام سعد زغلول ، عقب وصوله الى باريس ، بزيارة رؤساء وفود مؤتمر الصلح من الدول الغظمى ، لم يرد الزيارة منهم الا السنيور أورلندو ، رئيس وزراء ايطاليا ٠ (٣٠) وكانت الفرصة سانحة للدعاية للقضية المصرية فى ايطاليا بسبب موقف مؤتمر الصلح من مسألة فيومى، وهو الذى أدى الى انسحاب الوفد الايطالى وعودته الى ايطاليا ٠ ولهذا فكر الوفد فى ارسال بعثة من أعضائه برياسة صدقى باشا يجوب البلاد الايطالية للدعوة للقضية المصرية ، ولكن بعض العراقيل حالت دون ذلك٠ فأشار الوفد على الجمعية المصرية بدعوة الصحفيين الايطاليين الى وليمة للاحتفاظ بعطفهم على القضية المصرية ٠ وقد حضرها ممثلو اثنتى عشرة دارا صحفية أظهروا جميعهم عطفا واضحا على القضية المصرية ٠ (٣١)

وكان الوفد قد فهم أن استثارة الرأى العام فى الولايات المتحدة ، لبحث القضية المصرية ، أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الأخبار التى بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا ٠ (٣٢) وكان من أهم المقالات التى نشرت فى أمريكا عن القضية المصرية تلك التى كتبها هربرت آدمز جبونز، الصحفى الأمريكى ونشرتها مجلة « سنتشرى » فى عدد مايو بعنوان «بريطانيا فى مصر» . وكان قد كتب قبل ذلك عدة مقالات أخرى فى تأييد القضية المصرية كان لها صدى ، واستشهد بكثير مما فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ فى خطبته التى ألقاها دفاعا عن القضيه المصرية ٠ (٣٣) وقد رأى الوفد أن ينيب عنه عبد اللطيف المكباتى بك للسفر الى الولايات المتحدة ، ولكن القنصلية الأمريكية طلبت من عبد اللطيف بك أن يؤشر على جواز سفره من قنصلية انجلترا أولا ٠ ولما طلب ذلك من القنصلية الانجليزية طلبت منه أن يحصل على اذن الحكومة المصرية . فعد عبد اللطيف بك ذلك مراوغة ، ورأى الوفد أنه لا فائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد فيما يختص بالعمل فى الولايات المتحدة ، وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر فيها (٣٤) ٠ مما سنفصله بعد قليل ٠

وقد فكر الوفد فى أرسال وفد الى انجلترا لتفهيم الأمة الانجليزية الفظائع التى ترتكب باسمها فى مصر ، على ألا تكون له أية صلة بأحد من هيئة الحكومة البريطانية . ولكن الوفد خشى تلاعب السياسة البريطانية التى قد تستغل ذلك فى الاساءة الى الوفد ورميه بالتكالب عليها . فقرر أن يرسل اثنين فقط للقيام بحركة دعاية بواسطة الصحف والمجلات والكراسات والأحاديث ، ورأى زيادة فى الحيطة أن يكون سفرهما بصفتهما الشخصية البحتة ، لا بصفتهما الرسمية كأعضاء فى الوفد . وعين لذلك الدكتور حافظ عفيفى ومحمد بدر بك . ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح للدكتور حافظ عفيفى بالسفر الا اذا كان يريد أن يصرح بأنه مسافر كعضو من الوفد المصرى لأسباب خاصة بالمسألة المصرية . فأبى الدكتور ذلك . وأخيرا عدل الوفد عن ارسال أحد الى انجلترا ، مكتفيا بالمصريين المقيمين بها وأخذ يرسل لهم الأوراق التى تساعدهم فى حركة الدعاية ، كما أمدهم بما يلزمهم للنفقات . (٣٥)

وقد أعاد الوفد النظر فى موقفه من الاشتراكيين . وكانت خطته عندما قدم الى باريس تقوم على تحاشى كل مامن شأنه أن يثير الريبة فيه فى صدر المعسكر الذى بيده البت فى مصير مصر . فقد رفض ما اقترحه عليه المصريون المقيمون بباريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى « الجمعية المصرية » من أن يجيئوه بعون الأحزاب الاشتراكية . وكانت لجنة الحزب الاشتراكى الفرنسى على إستعداد لاستقبال أعضاء الوفد رسميا وسماع أقوالهم . وكان من رأى الوفد اذ ذاك أن اتصاله بأحزاب اليسار قد ينفر منه أنصار اليمين وأحزابه ، وأحزاب اليمين هى صاحبة الأغلبية ، وكان يرى ان الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم ، فاهمل أمرهم وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين . وقد كاد هذا الموقف من الوفد يسبب انفصام العلاقات بينه وبين أعضاء الجمعية المصرية الذين كانوا يرون أن احزاب اليمين انما هى أحزاب استعمارية لا تبعد من مصلحتها استقلال مصر ، حتى لا يحدث ذلك تاثيرا فى تونس والجزائر ومراكش ، وبالتالى فلا خير فيها ، وان العون الوحيد الذى ينتظر فى فرنسا انما هو من أحزاب اليسار . (٣٦)

وفى الحقيقة أنه كان ، تحت تأثير هذه الفكرة ، فكرة تحاشى كل ما قد يثير الريبة فى الوفد فى صدر معسكر الحلفاء ، أن عمد سعد باشا الى الابتعاد عن محمد فريد بك فى أوربا ، حتى بعد أن تلقى منه خطابا

من سويسرا ٠ كما رفض ضمه الى الوفد عندما تقدم اليه بذلك عبد الرحمن فهمى بك فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ٠ وكان ذلك لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب ، حتى لا تستغل الدعاية الانجليزية هذا الاتصال فى تشويه الحركة الوطنية ٠ (٣٧) وفى الحق أن الانجليز كانوا يطلقون الاشاعات ، فى ذلك الحين ، فى فرنسا بأن الحركة الوطنية فى مصر تلعب فيها الأيدى الألمانية والتركية ، وأن قوامها الذهب الألمانى، وأنها واقعة تحت تأثير لجنة الاتحاد والترقى التركية (٣٧ مكرر) ٠ كما كانوا يشيعون أن الحركة قائمة على كره الأجانب ، وأطلقوا صيحة اضطهاد الأرمن فى مصر لصبغها بالصبغة الدينية ٠ وفى ذلك أقام الوفد مأدبته المعروفة للصحفيين الأمريكيين والانجليز فى ٣ مايو ١٩١٩ للرد على هذه الافتراءات واعطاء صورة حقيقية للحركة الوطنية وبواعثها ومراميها (٣٨)٠

قرر الوفد اذن ، كما ذكرنا ، طرق أبواب الاشتراكيين بعد أن انقطع كل أمل له فى غيرهم ٠ وقد رأى لذلك أن يساعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زيدت الى خمسة عشر ألفا تحت نصيحة أعضاء « الجمعية المصرية » ، ولكن مجلس ادارة الجريدة رفض المبلغ ، فأرسله سعد زغلول الى اكتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى زعيمهم الاشتراكى المعروف « جوريس » الذى قتل قبل الحرب (٣٩) ٠ كما أولم ، بواسطة الجمعية المصرية ، مأدبة فاخرة لنفر من زعماء أحزاب اليسار ، ورجال الصحافة ، وكان من بينهم « رابوبور » الاشتراكى المتطرف ، وأحد اعضاء لجنة الأربع والعشرين التى انتخبها الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ، وتقديم تقرير عنها ، وابداء الرأى فيما تراه من التغيير والتبديل ٠ وقد وعد فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى للقضية المصرية ، وتأييده لها فى رده على المعاهدة ٠ ولم يكن رابوبور هو الوحيد الذى وعد بالمساعدة ، فقد وعد بذلك « مارسل كاشان » ، زعيم الاشتراكيين وخليفة جوريس ، وهو فى الوقت نفسه مدير جريدة « لومانيتيه » الاشتراكية ، وعضو مجلس النواب الفرنسى ٠ وصرح بأن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، بل سيجعلها فى طليعة مايهتم به (٤٠) ٠ وفى يوم ٤ أغسطس أرسل الوفد تلغرافا الى المستر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى (بلوسرن) وهو الذى انعقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نشأ عن التسوية التى أجراها مؤتمر الصلح ٠ وقد احتج الوفد فى تلغرافه على معاهدة الصلح ، وطلب ، باسم مصر ، عون المؤتمر

الاشتراكى « على الظلم القاسى الذى أناخ بمصر » • ثم أتبع التلغراف بمذكرة عن المسألة المصرية والحالة فى مصر (٤١) •

وفى ذلك الحين كان الوفد لا يكف عن الاستنجاد بالمؤتمر : ففى ٢٦ يولية ١٩١٩ قدم مذكرة جديدة اليه طلب فيها اعادة النظر فى أمر مصر • ثم طلب من المؤتمر فى ٣ نوفمبر ارسال لجنة تحقيق دولية الى مصر لتتبين الحالة بنفسها بشكل مباشر • وذلك ردا على عزم الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملنر الى مصر • وفى ٢١ نوفمبر أرسل تلغرافا آخر يلفت نظر المؤتمر الى حوادث العنف التى تجرى فى مصر ، ويحثه على التدخل فى الأمر . وتلاه تلغراف آخر بالمعنى نفسه فى ٢٣ نوفمبر . وفى ٦ يناير ١٩٢٠ أرسل مذكرة الى المجلس الأعلى بمناسبة الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا يطلب فيها اليه اعادة النظر فى مسألة مصر ، وينبه الى أن تركيا ليس لها حقوق على مصر يمكنها أن تتنازل عنها لانجلترا • ودلل على ذلك بأن اشتراك مصر فى الحرب ودخول تركيا فيها ، قطع كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لها سيادتها التامة من تلقاء نفسه ، وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلال مصر • وأظهرت المذكرة أن اعتراف تركيا نفسها بالحماية اذا وقع ، لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى • وأن عدم استشارة الشعب المصرى فى المصير الذى يعد له ، يعتبر مخالفا للقانون الدولى والعرف المتبع بين الدول ، « واذا كانت المدنية الأوربية قد تقهقرت حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث فى العصور الوسطى ، فهل انعدم التعقل الانسانى حتى صار من المتيسر معاملة شعب حليف للشعوب المنتصرة شرا من المعاملة التى تعامل بها الشعوب المهزومة ؟»(٤٢)

وقد لجأ الوفد الى البرلمانات فى بلدان الحلفاء يناشدها عدم التصديق على اعترافات الحكومات بالحماية • فأرسل فى ٣١ يولية ١٩١٩ استنجادا الى المسيو فريسينيه ، العضو فى مجلس الشيوخ الفرنسى ورئيس اللجنة المكلفة بفحص المعاهدة ، يدعوه فيه لكى تطبق اللجنة « مبادىء الحق والعدل بالنسبة لمصر » ، وأرفق به المستندات المؤيدة للقضية المصرية • فلما قبل مجلس الشيوخ المعاهدة وتحولت الى مجلس النواب لفحصها ، وكان مقرر اللجنة بالبرلمان الفرنسى هو المسيو موريس لونج ، أرسل الوفد اليه خطابا بليغا طلب فيه ، باسم مصالح فرنسا

المادية فى مصر من شركات وبيوت تجارية وبنوك وارساليات ، وباسم الشرف الفرنسى الذى ارتبط بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، أن تساعد فرنسا مصر ، وأن ترفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل مصر معاملة السلع الوضيعة (٤٣) • ثم أولم وليمة كبرى فى ٢ أغسطس دعا اليها الشيوخ والنواب والساسة والكتاب الفرنسيين وعشرات من الصحفيين وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت ، وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس (٤٤) • وفى ١٤ أغسطس ١٩١٩ أرسل الوفد الى البرلمان الايطالى بمناسبة عرض اتفاقية الصلح عليه للتصديق ، يناشده عدم الاعتراف بالحماية ، ويعرب عن احتجاجه على المواد ١٤٧ ـ ١٥٤ من الاتفاقية ، ثم شرح القضية المصرية ، وطلب من نواب ايطاليا الحرة الاصرار الى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية (٤٥) •

على أن بيانات الوفد ونداءاته لم تجد صدى أقوى مما وجدته فى مجلس الشيوخ الأمريكى • وهذا يعود الى طبيعة الظروف التى كانت قائمة فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ضد مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساى وعصبة الأمم • فالأمريكيون من الأصل الألمانى كانوا يعتقدون أنها قاسية بلا حق أو مبرر • أما الأمريكيون من الأصل الايطالى فكانوا يبغضون رفض ولسن التنازل لايطاليا عن ميناء فيومى • وكان الأمريكيون من الأصل الايرلندى يناوئون أى اتحاد وثيق مع بريطانيا تم ابان الحرب• بينما كان الأمريكيين التقليديون على غير استعداد للتنازل عن مبدأ عدم الاشتراك فى منظمة عالمية قد تلتزم الولايات المتحدة من جرائها بالعمل الايجابى للمحافظة على السلم (٤٦) • وفضلا عن ذلك فان جزءا كبيرا من الشعب الأمريكى كان قد قبل الدخول فى الحرب بعد أن أفهمه ولسن أنه يخوض حربا للقضاء على الروح العسكرية الألمانية التى كانت تشكل خطرا كبيرا على حقوق الدول كبراها وصغراها • وكان قد دخل الحرب دون أن يبغى من ورائها سيطرة بعد أن أعلن ولسن كلمته المشهورة « سلم بلا نصر » فى ٢٢ يناير ١٩١٧ ، بعد مرور ثلاثة أشهر على اشتراكه فى الحرب • ولكن لم يلبث أن خاب أمل الشعب الأمريكى حينما اكتشف انه غرر به ، لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه ؛ وأن هناك معاهدات سرية كانت قد عقدت بين هؤلاء الحلفاء لتقسيم الغنائم بعد الحرب • وأدرك أنه انما اشترك فى الحرب لانقاذ الدول الاستعمارية وضمان ممتلكاتها وزيادتها • وتحولت المرارة ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص • فقد بدا واضحا أن معاهدة الصلح وعصبة الأمم قد أكدت لهاتين الدولتين ولايطاليا غنائمها الجديدة

وقوت قبضة هذه الدول الاستعمارية على الشـــعوب المهزومة ، وأتاحت للروح العسكرية الفرنسـية السيطرة على أوروبا . وعلى ذلك نقم الشعب الأمريكى من الرئيس ولســن مهادنته للشر فى مؤتمر الصلح برضوخه للسياسة الأوروبية ، وقد عبر عن ذلك السناتور بوراه فى خطاب له فى مجلس الشيوخ الأمريكى قال فيه : « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التى كان الرئيس يعتزم تقديمها للعالم . كما أنها لا تقوم على أساس المبادىء الانسانية التى يعتنقها الرئيس الأمريكى . وانما تقوم على أساس الابقاء على كل مبدأ شرير من مبادىء النظم السياسية الأوروبية .. انها تضع تحت أقدام القوة الغاشـــمة ملايين الأفـــراد المقهورين ، وتنكر الحريه والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هى المعاهدة التى استعاضت بها أوروبا عن المعاهدة التى وعدت بهـــا أمريكا ، وانتظرها العالم أجمع (٤٧) .

ولقد كان من الطبيعى وروح أعضـــاء مجلس الشـــيوخ الأمريكى معادية لمعاهدة الصلح ، أن يتلمس هؤلاء المثالب التى يهاجمون بهـــــا المعاهدة ويدللون على مساوئها . وكانت القضية المصرية احدى الوسائل التى اتخذت أداة فى ذلك الوقت . ففى ١٦ مايو ، عقب اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية ، أرسل الوفد الى مجلس الشيوخ الامريكى تلغرافا ذكر فيه أن مؤتمر الحلفاء قد أبى أن يطبق المبادىء التى دخلت بها الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها على مصر ، مع أنها ســاعدت تلك الدول على النجاح بسخاء . وان حكم مؤتمر الصلح « معنـــاه القضاء بالموت الأدبى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ســاعد آباؤهم العلم والمدنية والبشرية مساعدات جمة « وأوضح الوفد أن قرار المؤتمر « لا يحرم مصر حقها الطبيعى الشرعى فى الاســـتقلال فحسب ، بل يحرمها أيضا من الصفة الأساسية التى تمتعت بها منذ ١٨٤٠ والتى اطلقت يدها فى ادارة شئونها الداخلية اطلاقا تاما ، وجعلت لها **حق عقد المعاهدات التجارية** مع الدول الأجنبية دون الرجوع فى ذلك الى تركيا صاحبة السيادة على البلاد » . وبعد أن أشار الى الاضـــــطراب القائم فى مصر فى ذلك الوقت ، ونسبه الى رغبة الشعب المصرى فى اســـــتقلال بلاده ، ختم خطابه بالاحتجـــاج باسم الشعب المصرى على حكم ينتهك ، فيما يختص بمصر ، حرمة المبادىء الانسانية والامريكية التى ترمى الى عقد صلح عادل دائم (٤٨) .

وكان الوفد قد اتصل بالوفد الامريكى الذى جـــاء الى باريس لمساعدة الايرلنديين على نيل استقلالهم وعرف منهم الرغبة فى تشديد

النكير على الاستعمار البريطانى بذكر المسألة المصرية الى جانب المسألة الايرلندية • فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضيــــية المصرية • فدرسوها بعناية واتصلوا بشأنها بمن يثقون بهم فى مجلس الشيوخ الامريكى • هذا بالاضافة الى ما أذاعه الصحفيون الامريكيون فى صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية فى المـــأدبة التى اقامها لهم الوفد (٤٩) • وهكذا أثيرت المســـــألة المصرية فى مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢١ ، ٢٥ يونية عندما اقترح أحـد الشـــيوخ الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ، فنبه أحد الاعضاء الى المسألة المصرية، وأكد السناتور بوراه « أنها لا تقل جدارة لنيل مطالبها عن كثــير من البلاد التى أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تغمرها بنعمـــة الحرية والاستقلال على حساب الغير » • وقد سارع الوفد بارسال برقية شكر اليه على هذه اللفتة • وكانت المرة الثانية عندما اتهم السناتور والش وفد الصلح الامريكى فى باريس بخيانة المبادىء التى قصـــد باريس لنصرتها وتأييدها ، حيث استثنى الامم التى كانت تحت حكم أصدقائهم من أن يطبق عليها حق تقرير المصير • فعلق أحد الشيوخ الجمهوريين على ذلك (السناتور مك كورمك) بقوله : « ان مصر أيضـــا يجب أن تكون للمصريين » ، واقترح أن يتضمن المجلس قراره مصر • وقد أيد السناتور بوراه التصريحات المتقدمة وتساءل : « لـــماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا ورومانيا ويتجاهل ايرلندا ، ولا يسمع كوريا ومصر اللتين كان يجب أن تسمع أقوالهما ومطالبهما ؟ » (٥٠)

وقد تبين الوفد أن الدعاية فى تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع ترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العارضة • فقرر أن يكلف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر فى أمريكا . واختار لذلك ، بواسطة الدكتور حافظ عفيفى ، مستر فرنك والش رئيس الوفد الامريكى الذى حضر الى باريس للمطالبـــة باستقلال ايرلندا . ولكن هذا لاعتبارات كثيرة راى أن يدع غيره يتولى المهمة ، واقترح لذلك المستر فولك ، وهو عمدة فى المسائل الدولية ، وكان فى وقت ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجيـــــة فى الولايات المتحدة ، وله شأن يذكر فى قضايا دولية هامة • وقد انتهت المكاتبات بين المستر والش والمستر فولك بقبول الاخير تولى القضية المصرية (٥١) •

وقد بدأ المستر فولك عمله بالقيام بحركة دعاية واسعة عن طريق الصحف الامريكية لتهيئة الافكار لتلقى البحث فى القضية المصرية ، ثم

التصدى فى نفس الوقت لدعاية الانجليز المضادة بالرد المفحم. كما اخذ يجرى اتصالاته بشأن القضية المصرية مع أعضاء مجلس الشيوخ حتى استطاع اقناع المستر لودج رئيس مجلس الشـــيوخ بضرورة تأييـــد القضيه المصرية اقناعا تاما ، وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجيـــة ترى مثل رأيه (٥٢) . وفى جلسة مجلس الشيوخ المنعقـــدة فى ١٨ أغسطس ألقى السناتور «بوراه» خطابا ضافيا تناول فيـــه تطـــورات المسألة المصرية ، وذكر أنه فى الساعة التى يتكلم فيها ، «يكبح جماح شعب مصر بالقوة ، ويحكم بسنان الحراب » ، ثم حمـــل على انجلترا فقال : « ان الحكومة البريطانية استولت بفضل هذه الحرب ، ياسيدى الرئيس ، على أرض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة . وأنه متى تم عمل مؤتمر فرساى ، وأخرجت المعاهدة ثمارها ، فان انجلترا تكون قد بسطت سلطانها على ٣٣ مليونا من الأنفس » . وبعد أن ندد بمـــا تبذله وكالات الانباء الانجليزية والفرنسية مثل « رويتر » وهافاس من اخفاء الحقائق الواقعة على الشعب الامريكى ، عدد الفظـــائع التى ترتكب فى القاهرة والشوبك والشبانات والعزيزية والبدرشين وشبرا الشرقية وكفر الحجا وفى انحاء مختلفة من الوجه القبلى . ثم قال : «لنفرض أنه بولغ فى هـــذه الفظائع التى ارتكبت فى مصر ، وأن يد الخيـــال امتدت الى أعمال القسوة التى سيفتضح أمرها ، فان ذلك لا ينفى أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منها تأييدها » ، ثم بين أن المادتين العاشرة والحادية عشرة ، تضطر الولايات المتحدة الى التقيد بقيد لاحد له ، وهو الاشتراك فى ابقاء بعض الشعوب فى أوضاع تقوم بالاحتجاج عليها بشدة من ذلك الوقت . « وهذه مهمة مروعة مثقلة بالصعاب من كل نوع ، وفى نفس الوقت تناقض تصريحاتنا ومبادئنا وعقيدتنا السامية مناقضة تامة » ٥٣ .

ولم تقتصر جهود المستر فولك على مجلس الشيوخ . فقد قام باتصالات مع وزارة الخارجية . وبعد مقابلات واستشارات لاحصر لها، تيسر الحصول على خطاب من الوزير « لانسنج » الى المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩١٩ يفيد أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشئون المصرية الا على النحو الذى ورد فى الاعلان الذى ابلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أى (اعلان الحماية) ، والا على النحو الذى ورد فى تلغراف الملك جورج الخامس إلى السلطان حسين الذى نشر فى «التيمز» بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩١٤ والذى جاء فيه ، أنه بفضل الحماية البريطانية ، سوف يتسنى له التغلب على المؤثرات التى تريد تدمير استقلال مصر . وقد ابلغ هذا الخطاب لأعضـــاء مجلس

الشيوخ الأمريكى ، وأعضـــاء البرلمان البريطانى • وأقل ما فى هـــذا الخطاب أنه قصر الاعتراف بالحماية على الرقابة أثناء الحرب .

ويظهر أن النجاح الذى لقيه جهد المستر فولك ، قد شجع الوفد على بذل المزيد من الدعاية • فقد قرر أن يسافر سعد زغلول باشا بنفسه ومعه محمد محمود باشا لهذه الغاية . ومع أن السياسة البريطانية سعت سعيها لمنع سفرهما ، فان الوفد استطاع بمساعدة المستر فولك وغيره من ذوى النفوذ الامريكيين الحصول على رخصة بسفر لجنة من الحكومة الامريكية مباشرة . غير أن صحة سعد باشا كانت بحيث لا تسمح له بتجشم مشاق السفر ، فسافر محمد محمود باشا وحده ، واســتقبلته الصحافة الامريكية منوهة بمكانته والمهمة التى قدم من أجلها • كما تكلمت عن الوفد المصرى وشرحت ما قام به من الأعمال وما صادفه من العوائق والضغط فى سبيل القيام بمهمته المشروعة (٥٤) •

***

هذه الدعاية التى أدارها الوفد بنجاح ملحوظ فى أوروبا وفى أمريكا ، والتى جرت تطبيقا لسياسة التمسك بدولية المسألة المصرية ، قيمتها العملية الوحيدة كانت فى ارتباطها بالمعركة الدائرة فى مصر • فلقد كان واضحا منذ أن اعترف الدكتور ولسن بالحمـــاية على مصر ، ثم اعترف بها مؤتمر الصـــلح بعـــده بقليـــل ، وبمعنى آخر منذ أن كسبت انجلترا إعترافا دوليـــا بحمـــايتها على مصر ، أن ميـــدان النصر الوحيد للقضية المصرية انما هو فى مصر . ذلك أن اعتراف الدول بالحماية لم يكن وحده كافيا لجعل الحماية شرعيـــة بل كان لابد من اعتراف شعب الدولة المحمية بها أيضا • ومعنى هذا أنه كان على انجلترا أن تخوض معركة أخرى فى مصر للحصول على اعتراف شـــعب مصر بالحماية • ولقد كانت مهمة الوفد المصرى أن لا يجعل الشعب المصرى يعطى هذه الموافقة أبدا • وقد لجأ فى تحقيق ذلك الى وسيلتين : الاولى أن يرفع روح الشعب المعنوية الى أعلى مستوى ، ويملأ صدره بالايمان المطلق بأن باب القضية المصرية لايزال مفتوحا فى الخارج ، وأن فرصة النجاح فى الحصول على الاستقلال لازالت موجودة • وقد كان بقاؤه فى باريس وعدم عودته الى مصر ، وقيامه بدعايته النـــــاجحة فى أوروبا وأمريكا ، الدليل الرمزى على صحة ذلك • أما الوسيلة الثـــانية فهى حماية وحدة الامة وعزيمتها من ضعف المترددين وانتهازية الطامعين ونشاط المخالفين والخائنين • وقد رأينا أن التنظيم السرى قد قام بذلك خير قيام برياسة عبد الرحمن فهمى . ولننتقل الآن الى مصر ، حيث ميدان النصر على الحماية •

٢ ـ معركة الحماية فى مصر

لجنة ملنر

نشأة فكرة المقاطعة وتطورها :

يرجع تفكير الحكومة البريطـانية فى ايفاد لجنة انجليزية الى مصر الى أحداث مارس ١٩١٩ العنيفة • فلقد رأينا كيف استهانت انجلترا بالحركة التى قام بها الوفد منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ظانة أنها قاصرة على فريق من الأعيـــان المتذمرين ، وكيف أرادت ضرب هذه الحركة بالقبض على زعمـــائها ونفيهم الى مالطة • فلما انفـــجرت أحداث مارس الرهيبة ، واشتعلت الثورة فى البـــلاد من أقصاها الى أقصاها ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها فجأة أمام حركة حقيقية لم تكن مستعدة لاجابة مطلب من مطالبها، لا أمام الرأى العام البريطانى ولا أمام مصالحها الامبراطورية• فقررت أن تعدل سياستها فى مصر بما يكفل احبـــاط الحركة واخماد الثورة • فانفذت اللورد اللنبى الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى ، اخماد الثورة بالطرق التى يراها ضرورية لذلك ، ومنها السـماح للوفد بالسفر الى أوروبا ـ كما تشير الى ذلك برقية ١٨ مارس ـ والثانية ، ادارة البلاد بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية على مصر • وفى الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية تهيىء للحماية الاطار القـانونى الشرعى الذى كانت تفتقره ، والذى كان يجعلها عرضة للتنديد بها فى المجـال الدولى من قبل الوفد • وهذا الاطار القانونى لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما ـ كما مر بنا ـ الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية ، والثانية ، الحصول على اعتراف الشـعب المصرى نفسه بها • ولقد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الاول هو الضغط على الدول الصديقة والعـدوة فى باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر • أما الوسيلة لتحقيق الغرض الثانى فهى ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة تحقيق • وليس من قبيل الصدف

أن أول اشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة قد صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها فى باريس بين الدول لتعترف بالحماية : ففى يوم ٣١ مارس سأل الكولونيل Wedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما اذا كانت هناك خطوات تتخذ لارسال لجنة تحقيق الى مصر ؟ ، فرد المستر هارمز ورث بأنه ، وان كان لا يستطيع فى تلك اللحظة أن يقرر ما اذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق الى مصر أم لا ، الا انه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى فى الوقت المناسب أن تجرى تحقيقا وافيا فى أسباب الشغب الذى حدث فى مصر ، على أن يعاد القانون والنظام اولا(٥٥) . على أنه فى اليوم التالى (أول ابريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد النبى أنها قد اقترحت ارسال لجنة تحقيق الى مصر برياسة اللورد ملنر . وقالت انها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الافراج عن زغلول وصحبه(٥٦) . ولم يلبث اللورد كيرزن أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية فى الشهر التالى (١٥ مايو) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون ازالة سوء التفاهم ، وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة(٥٧) .

اذن فلم يكن الدافع على التفكير فى ارسال لجنة ملنر الى مصر هو رغبة الحكومة البريطانية فى القاء بعض مسئولياتها على كاهل لجنة تحقيق ، واحساسها بأنها لا تستطيع أن تتخذ قرارا فى المسألة المصرية الا بناء على رأى سديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة فى ذلك الحين — كما يقول لويد (٥٨) — ، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تعتبر عادة الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء فى الداخل أو الخارج — كما يقول ويفل — (٥٩) ، فالحقيقة أن الدافع على ارسال اللجنة ، هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار . وليس اقطع فى الدلالة على هذا الرأى ، من البلاغ الذى أصدره المندوب السامى فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، الذى أوضحت فيه بريطانيا سياستها نحو التمسك بالحماية وغرضها من ارسال اللجنة ومهمتها فى مصر . فقد جاء فيه : (نقلا عن النص الانجليزى)

« ان سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى الاحتفاظ بالحكم الذاتى فيها autonomy تحت حماية بريطانيا ، وانشاء حكومة ذاتية Self government تحت رياسة حاكم مصر » .

« أما غرض بريطانيا العظمى ، فهو الدفاع عن مصر من كل خطر

خارجى ، أو من تدخل أية دولة أجنبية ، وفى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى يمكن السلطان ووزراءه ومندوبى الامة المنتخبين ، تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، من الاشتراك معا فى ادارة الشئون المصرية ، كل فى مجاله الخاص وعلى أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام » .

« وعليه قررت حكومة جلالته ارسال لجنة الى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغاية ، وتقوم ، بعد أن تستشير السلطان ووزراءه وأصحاب الشأن والرأى من المصريين ، بالأعمال الأولية التى هى لازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة » .

« وليس من وظيفة اللجنة فرض دستور على مصر ، فان مهمتها هى أن تدرس الأحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلادفى الاصلاحات اللازمة . ثم تقترح ، بالاتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول ، مشروع الحكومة (أو نظام الحكم) الذى يمكن وضعه موضع التنفيذ(٦٠) » .

فهذا البلاغ تتحدث فيه بريطانيا فى السطور الاولى بصراحة مجردة عن سياستها ، باعتبارها سياسة مقررة تحت التنفيذ ، وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها . وهذه السياسة تقوم على الحماية والاحتفاظ بها ، وعلى شراء موافقة الشعب المصرى عليها مقابل « تأسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا العظمى » .

ومع أن أول اشارة عن اللجنة كانت فى أول ابريل ١٩١٩ ، الا أن الظروف — لحسن حظ الحركة الوطنية ، قد عطلت مجيئها نحو ثمانية أشهر ، فلم تصل الى مصر الا فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ . ولقد كان اللورد ألنبى يريد أن تصل اللجنة الى مصر فى فترة الهدوء التى أعقبت انتهاء حركة اضراب الموظفين . فقد أرسل الى اللورد كيرزن فى يوم ٢٣ ابريل — أى فى نفس اليوم الذى عاد فيه الموظفون الى مكاتبهم — برقية يلح فيها ليسمح له باصدار بلاغ يعلن عن قدوم لجنة ملكية الى مصر برئاسة اللورد ملنر . وألح بأن يكون سفر اللجنة فى منتصف شهر مايو . ولكن اللورد كيرزن أجاب على هذا الطلب ، بعد لأى ، فى ١٠ مايو بأن « لورد ملنر لن يستطيع ، لأسباب عديدة ، السفر الى مصر قبل شهر سبتمبر (٦١) » .

على أن اللورد ألنبى تمكن فى تلك الأثناء من تأليف وزارة برياسة محمد سعيد باشا . وقد أبدى سعيد باشا اعتراضه على مجىء لجنة

انجليزية الى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ،·وكانت ذريعته فى هذا ـ كما جاء فى حديث مشهور له لجريدة الطان جرى فى ٢٨ يونية ونشر فى ٢١ يولية ١٩١٩ ـ « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع فى مفاوضات على قاعدة راسخة ؟(٦٣) » · وقد بين سعيد باشا ومعه السلطان فؤاد للورد ألنبى أن آمال المتطرفين من المصريين متعلقة بالمفاوضات التركية ، وبأن ايطاليا لم تعترف بالحماية بعد ، وأن مهمة اللجنة تصبح أكثر سهولة اذا جاءت بعد أن تتحطم هذه الآمال بصفة تامة(٦٣) · وعلى هذا كتب اللورد ألنبى الى حكومته ينصحها بعدم قدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبض على ناصية الامور(٦٤)·

على كل حال فان تاجيل الحكومة الانجليزية ارسال اللجنة الى مصر ، قد أثبت أنه من أفدح أخطاء السياسة البريطانية فى مصر بالنسبة لمصالح انجلترا · فلم يفسح السبيل فقط للوطنيين للتفكير فى مقاطعة اللجنة عند قدومها ، بل أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير · وفى الحقيقة أن مقاطعة لجنة ملنر كانت العامل الحاسم فى تقرير مصير معركة الحماية، ولهذا يجدر بنا أن نبحث نشأة هذه الفكرة وتطورها ·

لقد روى الدكتور هيكل فى مذكراته رواية غريبة ـ أخذ بها الاستاذ شفيق غربال ـ تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانا بمعزل عن فكرة المقاطعة ، وأنها كانت من بنات أفكار مواطن مجهول · فقد ذكر أن الوفد لم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها ، واما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة ، وأن أعضاء الحزب الديموقراطى (وكان الدكتور هيكل عضوا فى هذا الحزب الجديد)كانوا فى مثل هذه الحيرة. وأن الناس لكذلك ، اذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها سيد أفندى على يومئذ اقتراحا من مواطن مجهول يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملنر · وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عده الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق الاهداف الوطنية .. ومع ذلك بقى الوفد وبقيت لجنته المركزية بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأيا (٦٥) ·

ونظرا لخطورة هذه التهمة التى وجهها الدكتور هيكل للوفد وللجنته

المركزية • فقد حققت هذه المسألة فى جريدة «النظام» التى استشهد بها الدكتور هيكل ، وتكشف لى عكس ما ذكره الدكتور • فقد تبينت ان فكرة المقاطعة قد ظهرت من قبل أن تنشر جريدة النظام كلمة هذا المواطن المجهول فى عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، واسمه « حسن سلامة » (وهى الكلمة الوحيدة التى نشرتها الجريدة منذ بدء صدورها فى يونية ١٩١٩ حتى ذلك التاريخ حول موضوع المقاطعة) ، كما تبينت أن فكرة المقاطعة قد بحثت قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية فى القاهرة والوفد فى باريس ، وحبذها سعد باشا • أما الحزب الديموقراطى الذى ينسب اليه الدكتور هيكل قيادة حركة المقاطعة فى ذلك الحين ، فكان لا يزال مجهولا من الرأى العام لدرجة أن الصحف كانت تغفل نشر رسائله ، مما دعا الاستاذ فكرى أباظة الى نشر كلمة فى جريدة النظام بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩١٩ يدعو فيها الحزب ليقدم نفسه للأمة وأن «يظهر بالمظهر الذى يتفق مع ضخامة اللقب » • وقد استجاب الحزب ونشر برنامجه على صفحات جريدة النظام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩١٩ •

وحقيقة الموضوع انه منذ أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنة والأعضاء المرشحين لعضويتها ورئيسها اللورد ملنر ، راحت الآراء فى مصر تتلاقى وتفترق حول الموقف الموحد الذى ينبغى على المصريين اتخاذه عند قدوم اللجنة الى مصر • وقد لخص الاستاذ سيد على ، صاحب جريدة النظام ، هذه الآراء فى صحيفته فى ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، فذكر أن البعض كان يرى بفائدة البحث مع اللجنة والكشف لها عن المطالب والمظالم ، أما البعض الثانى فكان يستند على تصريحات محمد سعيد باشا لمراسل «الطان» ويميل الى تفضيل الامتناع عن مخاطبة اللجنة اذا حضرت قبل أن يتم شىء من ذلك • أما البعض الثالث فمن رأيه أن اللجنة لا تستطيع أن تؤدى عملها ألا اذا أطلقت لمصر حرية الرأى والفكر ، والا اذا أحس المصريون أنهم فى حل من ابداء كل رأى يجول فى خواطرهم بثقة واطمئنان ولا يكون ذلك الا برفع الأحكام العرفية التى تضطر المفكرين والباحثين الى الحيطة والحذر فى كل ما يقولون • وقد استصوب الاستاذ سيد على هذا الرأى الأخير ووصفه بأنه « رأى ثاقب ومطلب عادل » (٦٦) •

هذه هى الآراء المختلفة التى تعرض لها الاستاذ سيد على فى جريدته بخصوص قدوم اللجنة • أما فى داخل الوفد وفى داخل لجنته المركزية ، فهناك قصة طريفة • فقد تقررت فكرة المقاطعة منذ شهر يولية ، وكان عبد الرحمن فهمى هو صاحبها ، ولكن حدث بعض الخطأ من جانب

عبد الرحمن فهمي بعد ذلك في فهم تعليمات سعد زغلول أدى الى شروعه في حطة أخرى لا تتفق مع خطة المقاطعة . ويمكن ملاحظة هذه المسألة من مقارنة الرسائل المتبادله بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك ، وبما كتبه هذا الأخير في مذكراته ، وهي المذكرات التي يبدو أنها كتبت بعد فترة من وقوع الحوادث مما جعلها أقل دقة في سرد المعلومات . وتتفق هذه المذكرات والرسائل في نقطة واحدة هي أن صاحب فكرة المقاطعة هو عبد الرحمن فهمي . أما وجه الخلاف ففيما ذكره عبد الرحمن فهمي بك في مذكراته بعد ذلك :

فقد قرر أنه لما عزمت الحكومة الانجليزية على ايفاد اللجنة الى مصر ، ورد اليه خطاب من سعد زغلول فيه : « لا بد أن تكونوا قد عرفتم أن الحكومة قررت ارسال لجنة الى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات وانه خوفا من أن يتعامل معها نفر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادىء الوفد ، أرجوكم تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » . فرأى عبد الرحمن فهمي ان أصلح رجل يقوم برياسة هذه اللجنة المصرية هو عدلي باشا فقابله وكلمه في الموضوع ، فلم يقبل . فالح عليه وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض ، ولكنه كرر الرفض . وبعد انصرافه من عند عدلي باشا ، جالت في خاطره فكرة المقاطعة ، فكتب بها الى سعد زغلول ، وصادف أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقراه عليهم ، فصادف قبولهم (٦٧) .

ومن هذه الرواية التي سجلها عبد الرحمن فهمي في مذكراته نلاحظ أمرين : الأول أن سعد زغلول كان من رأيه في البداية تأليف لجنه من المصريين لمقابلة لجنة ملنر . والثانية ، أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح لسعد زغلول بفكرة المقاطعة الا بعد مقابلة عدلي باشا الثانية . ولما كان من غير المعقول أن تخطر ببال سعد زغلول فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملنر باسم الوفد ، لأن هذه الفكرة لا تتفق مع خطة الوفد ، على النحو الذي سبق ايضاحه في الفصل السابق : وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية . فقد عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل ، انتهيت منها الى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعدا بفكرة المقاطعة بعد مقابلته لعدلي باشا الثانية ، كما قال ، وانما قبل ذلك . لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم الا بعد ٢٥ يولية ، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ يولية نفسه . كما تبينت أن ما نسبه الى سعد زغلول من

انه قد كلفه « بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد فى مبادئه كى تتكلم مع اللجنة باسم الوفد » لم يحصل أصلا • وقد نفى سعد زغلول ذلك فى كتابه الذى أرسله الى عبد الرحمن فهمى فى اول اغسطس ١٩١٩ فذكر أن تأليف لجنة او لجان من أجل مفاوضة لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا » (٦٨) •

وحقيقة المسألة أن سعد زغلول كتب الى عبد الرحمن فهمى فى تقريره الثامن (وهو مفقود وتاريخه بين ٤ يولية و ٢٢ يولية ١٩١٩ — بين التقرير السادس والتقرير العاشر) يطلب اليه « البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريرا بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية لمصر لتقديمه للجنة ملنر » (٦٩) •

وكان سعد يريد بهذا التقرير أن يرد به على ما عساه يصدر من لجنة ايموس (٧٠) • وهى لجنة تألفت فى مصر من كبار الموظفين الانجليز تحت رياسة اللورد رالمنى الموظف بدار الحماية ، ومن ضمن أعضائها المستر أيموس المستشار القضائى بوزارة الحقانية المصرية • (٧١) وغرضها العمل فيما يبدو على جمع المعلومات وتقديمها للجنة ملنر عند قدومها الى مصر •

على أن عبد الرحمن فهمى أخطأ فهم رسالة سعد زغلول ، فقد ظن أن الوفد قد رفض الفكرة التى قدمها اليه بمقاطعة لجنة ملنر ، وعمل من ثم فى ضوء هذا الفهم • فقد كتب الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ يولية يقول : وبهذه المناسبة (مناسبة تاليف لجنة ايموس) فكرت مع الاخوان المشتغلين معى فى الحركة فى ضرورة تشكيل لجنة من المصريين الأكفاء لتحضير وتجهيز اللازم لمقابلة لجنة ملنر • وبالفعل شرعت من مدة فى ترجمة صورة الأوراق والمستندات السابق ارسالها اليكم الى الانجليزية • وفكرت فى أنه لو أسندت رياستها الى رجل معروف ذى مكانه وكرامة كعدلى باشا يكون لها من الاحترام ما تستحقه ، فقصدته وتكلمت معه طويلا فى الأمر • وخلاصة ما دار بيننا أن الانجليز يريدون (منا) المفاوضة معهم فى المسألة وهذه المفاوضة ربما تؤدى الى ما يتعارض مع أعمال الوفد • واننا اذا قصرنا أقوالنا على كلمة الاستقلال التام فقط ، فلا يتفاوضون معنا • وعلى ذلك أرجأنا المسألة الى أن نأخذ رأى سعادتكم • » ثم قال : « شرعت فى تكوين لجنة لجمع المساوىء الموجودة بفروع الحكومة المختلفة لاعداد ما أشرتم اليه ، لأن الذى كنت أعمله قبل وصول أمركم الأخير هو ترجمة الفظائع والمخازى التى ارتكبتها الجنود الانجليزية بمصر » (٧٢) •

وفى يوم ٢٣ يولية ــ أى اليوم التالى ــ كتب الى سعد زغلول يقول :

« ربما يتم تشكيل اللجنة اليوم . وفى الحقيقة انها ستكون مركبة من عدة لجان فرعية كل لجنة منها تختص بوزارة . وستعرض رياسة اللجنة العامة على سعادة عدلى باشا . وعشمنا اقناعه بقبول ذلك . وسأتوجه اليه خصيصا لهذا الغرض فى الاسكندرية قريبا جدا . ولقد ذكرت أن الوفد جمع كثيرا من هذه المسائل قبل سفره ، فان تيسر ارسال صورة منها يكون أفيد ، لأنه ربما يفاجئنا حضور لجنة ملنر قبل اتمام العمل . ثم ان رأينا أن نعلن الجنرال ألنبى بوجود اللجنة بعد تشكيلهـــا ونطلب منه بصريح العبارة أن يعطى التعليمات اللازمة للحكومة لتسهل على اللجنة مأموريتها لتحضر اللازم حتى يتيسر للمصريين مقابلة اللجنة الانجليزية ونحن لا نطمع فى الحصول على هذا التصريح ، ولكن عملا كهذا من شأنه أن يقوى قلوب البعض الذين استـــضعفوا ، وأن يمنع العـــراقيل من طريقها . سهل الله الحال . (٧٣)

على أن سعد زغلول لم يكد يقرأ هذه التقارير حتى أبدى انزعاجه لما فيها ، وخصوصا أنه كان قد أبدى لعبد الرحمن فهمى فى كتابه بتاريخ ٢٥ يولية استحسان الوفد لفكرة المقاطعة (ولم يكن قد وصل هذا الكتاب بعد الى عبد الرحمن فهمى) ،فكتب اليه يقول : « ان اللجان التى شرعتم فى تأليفها سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ،لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا . بل ان هذه الفكرة مضرة ضررا بليغا بالأمة . ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها ، لأنه يخشى أن المفاوضة مع الانجليز بدون واسطة الوفد يكون من ورائها استدراج « وزحزحة » للمســـألة المصرية من مركزها زحزحة توجب خيبة الأمل . أما الاستعلامات التى طلبنا منكم جمعها ، فقد كان يمكن الحصول عليها بواســـطة أفراد من الوطنيين يعمل كل واحد منهم على انفراده فى جمع مايستطيع الوصول اليه من المعلومات التى يمكن للوفد أن يستعملها ضد ما عساه يصدر من لجنة ايموس . وهذا المعنى هو ماكتبناه لكم فى ٢ يولية (الراجح أنهـــا ١٢ يولية ، لأن التقرير السادس تاريخه ٤ يولية ، وليس من المعقول أن يكون تاريخ التقرير الثامن ــ وهو الذى يشير اليه سعد ــ فى ٢ يولية) ولم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة لهذه الغاية بأقل من استغرابنا لفكرة طلب مساعدتها من الجنرال ألنبى ، لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن الموقف الذى وقفت الأمة فيه حتى الآن . (٧٤) » وفى يوم ٢٤ أغسطس كتب سعد الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لانزال نرى ضرر تشكيل لجان

لجمع المعلومات التى كتبنا لكم عن جمعها واللازم هو أن يشتغل لها افراد حتى بطريقه غير محسوسة . والمعلومات لازمه لنفس الوفد . (٧٥)

ولكن فى تلك الاثناء وصل الى عبد الرحمن فهمى تقرير سعد زغلول المؤرخ ٢٥ يوليه ، الذى يبدى فيه استحسانه لفكرة مقاطعة اللجنه ، فكتب الى سعد زغلول فى ١٠ أغسطس يعلن أنه قد أوقف كل عمل ، ويذكر سبب سوء الفهم فيقول : « بوصول تقريرى الوفد نمرة ١٠ و ١١ المؤرخين فى ٢٣ و ٢٥ يوليو الماضى . وجدنا بأحدهما استحسان الوفد للفكرة القديمة التى سبق عرضناها على الوفد من مدة طويلة ، وهو إستحسان عدم مقابلة اللجنة الانجليزية وعدم مفاوضتها ، وعلى ذلك أوقفنا كل عمل حتى يحضر النحاس بيك ونعرف ما تريدونه تماما ، لأن ما جاء بتقرير الوفد نمرة ١١ ، وهو استحسان فكرة عدم مقاوضة اللجنة الانجليزية ، يخالف ما سبق جاء بتقرير الوفد نمرة ٨ المطلوب به البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريرا بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية بمصر لتقديمه للجنة ملنر(٧٦) ..»

***

وباستتباب المسألة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى على أساس مقاطعة اللجنة ، أخذت بعد ذلك الدعوة لهذه الفكرة فى الانتشار . وكانت أول اشارة اليها **فى الصحف** عندما أراد الاستاذ سيد على صاحب جريدة النظام فى ٢٤ أغسطس فتح باب المناقشة حول لجنة ملنر ، فكتب اليه «المواطن حسن سلامة» رأيه فى هذا الموضوع فى ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، الذى وصفه أيضا بأنه «رأى الأمة المصرية» ، وجاء فيه : «ياصاحب النظام، أذكرك أننى قرأت فى افتتاحية من افتتاحياتك أنك تريد من الرأى العام المصرى أن يذكر ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر قريبا. ولكنى أرى أن الرأى العام قد أبدى كلمته الاخيرة من زمن بعيد . يعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا فى الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشأن من الساسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ماتريد . هذا هو رأيى الذى هو رأى الأمة المصرية على ما أعتقد . فماذا ترى ؟ » .

ولم تلبث جريدة النظام أن أذاعت فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ نص خطاب لسعد باشا الى اللجنة المركزية مؤرخ ٢٨ أغسطس بتأييد فكرة المقاطعة قال فيه : « .. انكم تعلمون حق العلم ان حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية ، وابعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين

بريطانيا العظمى ومصر . وبهذه المناسبة لا يسعنا جميعا الا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبانها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر .. أجل تلقينا بالارتياح أنا واخوانى خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة بأى صفة كانت ، اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى ينشدونه(٧٧) .. » . وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ كتب الاستاذ سيد على مقالا عنوانه : « أمامكم محامينا فاسألوه » ، دعا فيه بقوة الى فكرة المقاطعة فقال : ان تصدى الوطنيين فى مصر للبحث فى قضيتهم ، وقبولهم للأخذ والرد فيها ، مع وجود الوكيل الرسمى المدافع عنها ، **يشعر بتنازلهم عن وكالته واستعدادهم لتولى الأمر بأنفسهم .** وان سعد باشا ـ وهو من كبار رجال التشريع ـ قد ادرك ذلك ، فدفعت به غيرته على القضية الى تحرير كتابه الذى خاطب به الأمة المصرية ، وهو لايقصد الا لفت نظرها الى أمر يجب مراعاته لنجاح قضيتها . وقد اراد بما كتب أن يقول المصريون لكل من يسأل عن شكاياتهم ومطالبهم ما يقوله صاحب كل حق من الأفراد : « امامكم المحامى عنا فاسألوه » ، لعلمه أن القانون يبيح للمصريين مثل هذه الاجابة .

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر انتشار النار فى الهشيم فأخذ الافراد من جميع الطبقات يعلنون عزمهم على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات معاضدة الافراد فى هذه المقاطعة . ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديريات لا تزال مغلقة ، فقد عقد أعضاؤها اجتماعات غير رسمية ، أرسلوا على اثرها برقيات الاحتجاج الشديدة على اللجنة لمجلس الوزراء والدول الاجنبية والى ممثليها بالقاهرة ثم الى الوفد فى باريس . وحذا حذوهم فى ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الازهر وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وطلبة المدارس العليا وحتى بنات المدارس بين خمس سنوات واحدى عشرة سنة . وراحت الصحف الوطنية تنشر أنهارا وأنهارا من البرقيات التى تعلن الاحتجاج الشديد على اللجنة فى صيغة واحدة تقريبا(٧٨) . وأخذ الشباب ينظمون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، ومعظمهم من طلبة الجامعة المصرية الاهلية والمدارس العليا . فكانوا يقابلون الساسة والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة على المقاطعة(٧٩) .

ولاحراج مركز الحكومة لاظهار حقيقة موقفها ازاء الامة ، أو اجبارها

على الانضمام لها فى الشعور والرأى ، ذهب جماعة من المحامين والكتاب لمقابلة محمد سعيد باشا فى مساء يوم ١٣ اكتوبر لاستطلاع رأيه ازاء اللجنة الانجليزية • فكرر عليهم ما سبق أن بينه للحكومة الانجليزية من « ان حضور اللجنة الآن الى مصر لا فائدة فيه بما أننا لا نزال مرتبطين بتركيا ، ومعاهدة الصلح لم تتم » ، « فاذا كانت اللجنة تجىء بالرغم من هذا الطلب والتشديد ، فان الأمر واضح ويكون معناه انه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعا فى نظرهم ، وأنه ليست لهم فينا ثقة ، وأننا لا نستطيع أن نحكم البلد » • ثم أخبرهم بأنه طلب من المديرين ألا يتداخلوا فى أمر اللجنة ، وألا يضغطوا على حرية الافراد بنـــاء على أمر من السلطـات الانجليزية » (٨٠) •

وفى يوم ١٨ اكتوبر كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول يبدى شدة اغتباطه بقوة الحركة واكتمالها فقال : « أظن أننى لست فى حاجة لأن أؤكد لسعادتكم ان الأمة عن بكرة أبيها وفى مقدمتها رجال المجالس النيابية ، أعلنت على صفحات الجرائد رأيها بخصوص لجنة اللورد ملنر• فان كل ذلك واضح وضوحا تاما على صفحات الجرائد كلها ، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة فى شىء ما » •• « انها والحق يقال لحـالة ماكنا نحلم بها نحن أنفسنا ، فحيا الله هذا الشعب النـاهض وبارك الله فى شعوره • ويمكننى أن أصف لكم الحالة فى كلمة واحدة ، وهى أنه أصبح الآن لا خوف على حركتنا الوطنية من الدساسين والمأجورين مهما بذلوا من الجهد للتخويف والتفريق • وكذلك الغاصب الغشوم لن ينجح قطعيا فى أى تفريق مهما بذل من عوامل جذب القلوب اليه(٨١) » •

ولم تلبث حركة المعارضة لمجىء لجنة ملنر أن أخذت منذ ٢٤ اكتوبر تصطبغ بصبغة العنف وتلجأ الى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات • ولهذا شـهدت الاســـكندرية حوادث خطيرة أعادت الى الأذهان حوادث مارس الشهيرة ، فقد راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين ، واضـــطر منظمو المظاهرات الى اقامة المتـاريس فى الشوارع واقتـلاع البلاط فى الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفر الخنادق فى الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين • كما أقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة .وسرعان ما انتقلت الاضطرابات الى القاهرة والمدن الاخرى احتجاجا على ما حدث فى الاسكندرية • وعادت المعاهد والمدارس الى الاضراب من جديد • كما عادت المواكب الكبيرة التى تضم علماء الازهر والأفندية والطلبة تظهر فى الشوارع مرة أخرى • وبات احتمال عودة

موظفى الحكومة والسكك الحديدية الى الاضراب يتهدد الحكومة من جديد(٨٢) ٠

وعندما أحست حكومة محمد سعيد باشا بأن الامور تفلت من يدها، وكانت قد استطاعت فى خلال الشهور التى قضتها فى الحكم أن تستخلص من السلطات الانجليزية كثيرا من الأمور الادارية ، سارعت بتأكيد خطتها خشية أن تتدخل السلطات البريطانية من جديد ، وأصدرت قرارا فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات (وهو أول نداء يصدر من قبل الحكومة الوطنية منذ بداية الحركة الوطنية٠ اذ كان مثله يصدر من السلطات البريطانية)، ثم أرسلت نصف أورطة من الجيش المصرى الى الاسكندرية لتمنع سير المظاهرات ٠ ولكن الاضطرابات ما لبثت أن تجددت فى يوم ١٣ نوفمبر ، وهو اليوم الذى اتفقت الآراء بعد مناقشات وحوار طويل على اعتباره عيدا وطنيا ٠ فأضربت المدارس والمعاهد ، وأغلق كثير من التجار الوطنيين متاجرهم ، وسارت مظاهرات كبرى احياء لهذا اليوم المشهود(٨٣) ٠٠ وهكذا سيطر الاضطراب على حياة البلاد ٠

فى تلك الأثناء كان الموقف السياسى فى مصر يقبل على مرحلة حرجة ٠ فلقد رأينا كيف أبدى محمد سعيد باشا اعتراضه على مجىء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكيف أعلن عزمه على الاستقالة فى حالة مجىء اللجنة ٠ كما رأينا كيف وافق اللورد ألنبى على تأجيل مجىء اللجنة فى بداية الامر ، وكتب الى حكومته ينصح بعدم حضورها قبل شهر سبتمبر ٠ على أن ظهور حركة المقاطعة واشتدادها لم يلبث أن دفع اللورد ألنبى الى العدول عن رأيه السابق ، فبات يلح على حكومته بوجوب قدومها فى أقرب وقت ممكن ، قائلا ان النداء بمقاطعة هذه اللجنة قد أصبح صيحة الحرب التى يطلقها المتطرفون ، فلا يصح الخضوع لها ٠ وفى يوم ١٠ نوفمبر عاد الى مصر من وطنه بعد أن أمضى فيه شهرين ، وكان فى جيبه بلاغ رسمى من حكومته عن مهمة اللجنة فى مصر ، أذاعه فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ــ وهو البلاغ الذى أوردنا نصه فى بداية هذا الجزء ــ ٠ وازاء هذا لم يجد محمد سعيد باشا مفرا من تقديم استقالته فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ــ أى فى اليوم التالى ٠

ولم يلبث اللورد ألنبى أن لجأ الى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية فى الصميم ، فقد عمد الى تأليف وزارة برياسة يوسف وهبة باشا (وهو قبطى) محاولا أيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، وفصم عرى الوحدة

القوميه • بيد أن الشعور القومي كان أكبر مما قدر اللورد ألنبى ، فعندما ذاعت اشاعة قبول يوسف وهبه رياسة هذه الوزارة، أظهرت الامة القبطية استياءها الشديد من هذا القبول وخشيت أن يسبب هذا فتورا بينها وبين المسلمين فاجتمع عدد كبير في الكنيسة المرقسية صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ، قدر بنحو أربعة آلاف من علية الأمة القبطية ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على اشاعة قبول يوسف وهبة رياسة الوزارة ، قالوا فيه ان هذا القبول يعد قبولا للحماية ولمناقشة لجنة ملنر ، وهو يخالف ما أجمعت عليه الامة من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة(٨٤) •

ولم يلبث عبد الرحمن فهمي أن نهض من جانبه الى موازنة هذا الموقف السياسي وضرب هذه المحاولة الانجليزية • وقد ساعده الانجليز على ذلك من حيث لايقصدون. فقد كان بسبب نشر بلاغ ١٤ نوفمبر عن ارسال لجنه ملنر الى مصر ، أن تجددت مظاهرات الاحتجاج مرة أخرى فى القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن • وكان أشدها ما حدث فى القاهرة يوم عودة السلطان فؤاد من الاسكندرية فى ١٦ نوفمبر ، فقد دخل العاصمة وسط مظاهرات عنيفة بلغ عدد ضحاياها ثلاثة عشر قتيلا وتسعة وسبعين جريحا • ثم اشتدت الحالة فى الاسكندرية فى مساء يوم ١٨ نوفمبر حيث انصرف المتظاهرون الى اقتلاع الاشجار وأحجار الأرصفة واقامة المتاريس ووضع السدود فى مداخل الحارات ومنافذ الشوارع • وبلغ عدد القتلى تسعة ، والجرحى ثلاثين ، ولجأت القوات البريطانية الى احتلال أحياء المدينة وحظر التجول بعد التاسعة مساء ، كما أصدرت أمرها بتحديد عدد المشيعين فى مواكب جنازات القتلى بما لا يزيد عن مائة شخص فى كل مشهد(٨٥) •

ولما رأى اللورد ألنبى أن الأمور تتفاقم ، استدعى اليه فى مساء يوم ١٨ نوفمبر عبد الرحمن فهمى بك ومحمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ، وأبلغهم أنه يعدهم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التى تثير الخواطر ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث • واتهم عبدالرحمن فهمى بأنه يحرض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والطعن على الحالة الموجودة • ثم طلب الى محمود سليمان باشا وابراهيم باشا سعيد أن يغادرا القاهرة ويقيما في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك فى مصر تحت المراقبة ، وأبلغهم أنهم اذا لم يجيبوه الى طلبة اتخذ ضدهم اجراءات شديدة • ولكن عزم الثلاثة صح بعد خروجهم على

عدم الاذعان لما طلب منهم . فقامت السلطة العسكرية فى يوم ٢٠ نوفمبر باعتقال محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا ورحلتهما الى بلدتيهما، وأبقت عبد الرحمن فهمى بك تحت المراقبة . وبذلك خلا منصبا رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيله .

وهنا عمد عبد الرحمن فهمى الى اختيار قبطى (هو مرقس حنا) فى مركز الوكيل ليترأس على لجنة الوفد المركزية مدة ابعاد محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا . وكتب الى سعد زغلول فى ٣ ديسمبر يقول : « لما اعتقل صاحبا السعادة محمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ، ونظرا لابتعاد محمود باشا أبو حسين عن أعمالنا ، خلا بذلك محلا الرئيس ووكيله . ونظرا لأننا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة المتصرفه فى شئون مصر والملتفين حولها أرادوا باسناد مركز الرياسة الى يوسف وهبة باشا معللين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب فتور العلائق بين عنصرى الأمة الأصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبطى ونسند اليه مركز الوكيل ليترأس على اللجنة مدة ابعاد محمود باشا وابراهيم باشا ، وادين بذلك كيد المسلطين فى نحرهم ، ولنثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا ، وأن مبادئنا وطلباتنا القومية لا يمكن أن يقف أمامها أى عائق (٨٦) .

وهكذا حبطت الخطة الانجليزية لايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط . وغنى عن الذكر أن الفضل الأول فى حبوطها ، انما يعود الى انها عجزت عن التنفس فى الجو القومى الذى كانت تعمل فيه الحركة الوطنية . وهو جو كان يختلف تماما عن الجو الاسلامى الذى كان سائدا قبل الحرب العظمى . ومن الأمور التى تساعد على فهم هذا الاختلاف ، الى جانب هذا ، ومدى ما أحدثه من تحول كبير فى نفوس الأقباط ، تلك اللمحة التى وردت فى رسائل عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول حول أحدى الشخصيات القبطية وهو قرياقص ميخائيل الذى كان قد ترك مصر الى انجلترا ابان الفتنة بين المسلمين والاقباط قبل الحرب العظمى ، ثم شدته حوادث ثورة ١٩١٩ ، فاشتغل بالمسألة المصرية فى انجلترا ، مما دفع الانجليز الى اضطهاده ثم طرده الى مصر بسبب نشاطه الوطنى (٨٧) :

فمن الغريب أن قرياقص ميخائيل هذا كان من أشد المتحمسين للاحتلال قبل الحرب العظمى حتى انه كتب مقالا فى جريدة« التايمز» نقلته « ذى اجبشان جازيت » ، ذكر فيه أن الأقباط نسل المصريين القدماء وهم يعتبرون الاحتلال البريطانى الوسيلة الوحيدة لتقدم مصر

وسعادتها • وقد أثار هذا المقال اشمئزاز الأوروبيين فى مصر حتى ان جريدة « لا ريفورم » الفرنسية كتبت تعلق على هذا الكلام قائله انها لا تود أن تكون ملكية أكثر من الملك ، ولا أشد تعصبا للوطن من أهله ، فاذا كان لا يزال يوجد فى مصر جماعة من المصريين يصرحون بأن سعادة وضعهم لا تتم الا بواسطة الاحتلال الأجنبى لأراضيه ، واذا كان هؤلاء المصريون لا يخجلون من التصريح بذلك وتسجيله على صفحات جرائد المحتلين أنفسهم ، فنحن نعد أنفسنا فضوليين اذا ما أخذنا على عاتقنا الدفاع عن قضية يتخلى عنها ، بل يحاربها كل المحاربة نفر من أهلها » • كما كتبت جريدة « لاديبيش اجبسيين » فى هذا المعنى تقول ان الأوروبيين جميعا لا يملكون أنفسهم من الاشمئزاز عند رؤية تلك المناظر، فقد عرفنا فى تاريخ بلادنا كيف تقوم الحروب الأهلية ، وكيف تشب نار الاختلافات المذهبية ، ولكننا لم نلجأ يوما الى الأجنبى ، ولم نستنجد به لحظة واحدة ، كما يفعل هؤلاء النفر الخونة من المصريين (٨٨) •

على أن قرياقص ميخائيل لم يلبث ــ كما رأينا ــ أن تحول بعد هبوب ريح القومية المصرية الى وطنى متحمس على نحو أضير فيه ، مما أثار تقدير الأمة المصرية له ، فصار يقابل بعد عودته الى وطنه بالحفاوة والاكرام فى كل مكان وأينما حل ، وبشكل « يفوق حد الوصف » ــ على حد قول عبد الرحمن فهمى (٨٩) • وانتهى الأمر بضمه الى اللجنة المركزية للوفد (٩٠) •

لم تك محاولة اللورد ألنبى السابقة هى كل ما فعله الانجليز لضرب الحركة الوطنية من الداخل • فقد حفلت الفترة السابقة لمجىء لجنة ملنر بكثير من هذه المحاولات التى كانت تهدف الى تحقيق النجاح لمهمة اللجنة عند قدومها • ومن أهم هذه المحاولات الترويج لفكرة الحكم الذاتى • ومن الكتب التى طبعتها السلطات الانجليزية فى ذلك الحين كتيب باسم « الأمانى المصرية » ، وكان يقوم بتوزيعه مأمورو المراكز بصفاتهم الرسمية • والكتاب يتضمن مباحث تتلخص فى : تعليق على وثيقة ١٩ ديسمبر ١٩١٤ التى بعث بها السير ملن تشيتهام الى السلطان حسين، وتبرئة السلطة العسكرية من مساوىء نظام التطوع الاجبارى أثناء الحرب ، وبيان عن اخلاص بريطانيا العظمى لمصر ورغبتها الاكيدة فى الأخذ بيدها ، ثم تفصيل للاستقلال « الذاتى » وشرح قانون لمعنى الحماية (٩١) •

ولم تكتف السلطات الانجليزية بطبع الكتيبات التى تروج لفكرة

الحكم الذاتى ، فقد استطاعت أن تغرى عددا من الأعيان بتأليف حزب مصرى يتبنى هذه الفكرة ، ويتخذها برنامجا ومنهجا ، ويتولى مقابلة لجنة ملنر فى أثناء غياب الوطنيين المصريين بسبب المقاطعة • وهذا الحزب هو الحزب المستقل الحر • وقد بدأ هذا الحزب فى الظهور فى يولية - أغسطس ١٩١٩ فى شكل ناد أطلق عليه اسم « نادى الأعيان » ، وقد قوبل بالاستياء والغضب من الرأى العام ، مما دعا محمد بك ابراهيم هلال ، المؤسس الأول له ، الى الدفاع عنه قائلا انه هو الذى فكر فيه ، من غير أن يوحى اليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقا ، وليست الظروف القائمة ملائمة لتعدد الاحزاب • وذكر أنه كان قد عرض الفكرة فى أوائل ١٩١٨ على مصطفى ماهر باشا ومحمد باشا نافع والسباعى بك المصرى وأمين بك أبى ستيت ومحمد بك منصور وابراهيم بك الزهيرى والسيد أحمد محسن شيخ الحرمين وكثيرين غيرهم ، فوافقوا عليها جميعا عدا سعادة نافع باشا الذى قال انه يعلم أن الأعيان شرعوا غير مرة فى انشاء أندية بالمديريات فلم يتفق اثنان • ثم استطرد محمد بك فقال : « ثم وضعت بيانا للنادى ، وأخذت أعرضه على كل منهم وعلى غيرهم من أمثال راغب بك عطية ومحمد بك أبى جازية (أصبحا عضوين بلجنة الوفد المركزية فيما بعد) وكمال بك ابى جازية وفؤاد بك المنشاوى وفتح الله سلطان بك ومحمد بك الشريف وسعادة اسماعيل أباظة باشا • وقد ارتاحوا جميعا للفكرة • ولما وقعت الحوادث (الثورة) أخذ البعض فى التشهير بالمشروع ، وفى تلوين الفكرة بصبغة غير صحيحة • وأشار على الكثيرون بايقاف المشروع حتى يطلق سراح المعتقلين ، ويسافر الوفد الى باريس • فأذعنت منعا للقيل والقال• ولما انتهت الحوادث كلمنى شريعى باشا ، الذى كان قد حضر من سمالوط عقب الحوادث الأخيرة ، هو وحضرة توفيق بك شهاب الدين ، وأخبرانى أنهما فكرا فى انشاء ناد للأعيان والعمد الذين يندفعون فى تيارات مختلفة ويوافقون على كل ما يعرض عليهم حتى ولو كانت من المتناقضات • وقالا ان غرضهما هو تلافى حدوث ذلك• ، وقالا انهما كلما اسماعيل سرى للرياسة ولكنه اعتذر وأشار بمفاتحة سعادة مصطفى ماهر فى المسألة ، فلما ذهبا اليه قال لهما ان هلالا فكر فى انشاء النادى من مدة طويلة ، وانى أؤيدكم جميعا اذا كنتم متفقين فى الغرض والا فلا . وأخيرا طلبا منى بيان مشروعى ، ولما أبنته لهما اعلنا موافقته فكرتهما (٩٢) . ويفهم من هذا الكلام أن الأعيان كانوا يريدون اتخاذ موقف يتفق مع مصالحهم ، بدلا من مجاراة الوفد فى خططه المسرفة فى العداء للانجليز .

على أن عبدالرحمن فهمى لم يلبث أن تصدى لهذه المحاولة منذ نشأتها ، فقد أثار عليها عاصفة من النقد فى الصحف الوطنية ، حتى اضطر أصحابها الى التوارى مؤقتا . وقد بعث يعلن ذلك الى سعد زغلول فى يوم ١٨ أكتوبر قائلا : « لقد قوى صوت الوطنية لدرجة أزعجت أنصار المغتصب وهم قليلون جدا جدا ، من أن يتظاهر أحدهم ويمالى قولا أو فعلا . حتى أن رؤساء هؤلاء الأنصار الذين كانوا شارعين فى تأليف ناد لهم تحت اسم نادى الأعيان ، اختفوا الآن بعد أن تنازلوا عن مشروعهم . فحمدا لله على هذه النتيجة السارة » (٩٣) .

ولكن عبد الرحمن فهمى كان متفائلا . فقد عادت المحاولة من جديد قبل وصول لجنة ملنر الى مصر فى ظل الارهاب الذى شنه اللورد ألنبى بعد عودته . وقد أطلق الأعيان على محاولتهم هذه المرة اسم « الحزب المستقل الحر » . وقد أراد الانجليز بظهور هذا الحزب الايهام فى بلادهم بوجود رأى معتدل فى مصر يرحب بمقابلة لجنة ملنر ومفاوضتها فى الاستقلال الذاتى تحت الحماية . ولهذا أسهبت الصحف الانجليزية فى الحديث عنه ، مما دعا سعد زغلول الى الكتابة الى عبدالرحمن فهمى بك مستفسرا عن ظهور هذا الحزب قائلا : « نرجو أن تفيدونا بما يتعلق بانشاء حزب معتدل جديد . فان الجرائد الانجليزية تكلمت عنه ، وممن تألف ؟ وما هو بروجرامه ؟ وغير ذلك من أموركم العامة » (٩٤) . وقد تحدث عبدالرحمن فهمى عن هذا الحزب فقال : « ان وسائل الشدة والارهاب التى تعامل بها الأمة الآن ، لم تزدها الا تمسكا بمطالبها وتضامنا بين أبنائها . والفائدة الوحيدة التى جنتها السلطة أن بعض الخونة ابتدا يظهر نوعا على «مرسح العمل» ، ولكن عشمنا فى الله القدرة على القضاء عليه ان بقيت طليق الاعتقال ولم انف الى جهة قصية » (٩٥) .

ولم يلبث عبد الرحمن فهمى بعد ذلك أن أطلق جيشه على هذا الحزب حتى أصبح مقره هدفا دائما للمظاهرات الصاخبة التى كانت تطوف به فى كل مناسبة . وقد تألف بعض هذه المظاهرات من السيدات (٩٦) . فدب الذعر فى نفوس أعضائه ، فلم يستطيعوا مقابلة اللجنة أو الاقتراب منها . وكل ما استطاع رئيسهم شريعى باشا عمله أنه أرسل الى اللجنة برقية تهنئة عند وصولها . ولما علم بذلك عبدالرحمن فهمى أرسل الى شريعى باشا وفدا من الطلبة لاستجوابه عن هذا الحادث، وعن الداعى لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الأمة ممثلة فى الحزب

المستقل الحر ، تقوم بأعمال مضادة للخطة التى رسمتها الأمة لنفسها ؟ -
فأنكر الشريعى باشا أن الحزب يعمل لغير ماتعمل اليـــه الأمة ، وقال انه يساعد ويوافق على كل الطرق المشروعة الموصلة لنيل رغائب الأمة وهى الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولا شرط • وقرر أنه لا يظن أن طرق الحزب الجديد تختلف عن الطرق التى يتبعها معالى ســعد باشا ووفده للحصول على الاستقلال التام • وأما عن تلغراف التهنئة ، فقال انه أرسله الى الجنرال مكسويل شخصيا لسابقة ود بينهما ، ثم نفى أنه ينوى مقابلة لجنة ملنر قائلا : أنا مثالى كمثال الأمة ، وما دامت الأمه مجمعة على المقاطعة فأنا معها (٩٧) •

ولم يلبث الحزب أن أعلن فى جريدته « المنبر » الانضمام الى الوفد فى آرائه • وفى يوم ٢٣ ديسمبر أرسل عبد الرحمن فهمى الى ســعد زغلول يبشره بهذه النتيجة ويقول : « حيـا الله الأمة المصرية •• فقد نفذت ارادتها التى أعجبت الوفد ، وأحكمت مقاطعتها لهذه اللجنة احكاما شديدا جـدا ، وراقبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن تقـدمهم للتكلم مع اللجنة مراقبة شديدة حلت أعصاب (الحزب المستقل الحر) الذى كونته يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية ، فلم يجرؤ أحـــد من هذا الحزب الضئيل الحقير أن يتقدم لهذه اللجنة . وليس هذا فقط ، بل ان رجال الأمة العاملين اتخذت من الطرق والأساليب ماجعل معظم أعضاء هذا الحزب ينفض من حول مؤسسيه الخونة ، واضطر الحزب المذكور أخـيرا أن يعلن فى جـريدته الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه الى برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف يريد أن يتخذه وسيلة للانقضاض عند سنوح الفرصة ، ولكنه سيخذل ان شاء الله » (٩٨) • وفى يوم ٧ يناير ١٩٢٠ كتب الى ســعد زغلول يقــول : « يسرنى جـدا أن أعلن لسعادتكم أن كل الاجراءات التى اتخذت للقضاء على الحزب المستقل الحر نجحت نجاحا باهرا ، وتفككت أعضــــاؤه وأصبح أثرا بعد عين • لا يزال العمل جاريا لهدم ما بقى من اسسه وجدرانه (٩٩) .

وهكذا يمكن القول بأن ظهور هذا الحزب لم يكن له فى الجـو أثر عام بفضل هذه الاجراءات الحازمة التى اتخذها عبد الرحمن فهمى بك• ولم يلبث ـ كما يقول تشـيرول ـ أن قضى نحبه سريعا قبـل أن يلفظ أنفاسه (١٠٠) •

لجنة ملنر فى مصر

وصلت لجنة ملنر الى مصر فى يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ بالرغم من كل التهديد والسخط الذى أهيل عليها ، بعـد أن أحيطت حركاتهـا بالسرية والكتمان (١٠١)٠وقد ذكر اللورد ملنر فى تقريره أن السلطات اتخذت جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة الأعضاء نظرا لروح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس ، فبلغوا الفندق المعد لنزولهم دون حادث ما (١٠٢) ٠ كما روى المستر « سبندر » فى مذكراته طرفا من هـذه الاحتياطات التى اتخذت لسلامة اعضاء اللجنة،فى أسلوب فكه، فقال ان السيارات سارت من محطة القاهرة لفندق سميراميس لا تقف لأى سبب٠ وقد طارت قبعة مدام سبندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، كما طار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا ! (١٠٣). وهذه السرية وهذا الكتمان وتلك الاحتياطات التى صحبت قدوم اللجنة ، هى ماجعلت الرافعى يعقد مقارنة بينها وبين الاستعدادات التشريفية التى اتخذتها السلطات البريطانية فى أوائل عهد الاحتلال لاستقبال اللورد دفرين ١٨٨٢ ، ومن بينها اطلاق المدافع فى الاسكندرية من البـارجة المصرية محمد على تحية له ٠ وقد خلص الرافعى بحق من هذه المقارنة الى أن هذا الفرق الشاسع فى المقابلتين يبين مبلغ تبدل الحالة السياسية فى مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٩ تحت تأثير العامل القومى (١٠٤).

كانت لجنة ملنر مكونة من أعضاء مشـهود لهم بالكفاءة ، وتتوفر فيهم الصفة التمثيلية للأحزاب الانجليزية ٠ وقد لقيت الحكومة البريطانية بعض العنـاء فى صبغ اللجنة بهـذه الصفة التمثيلية : فعينت المستر سبندر ، محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف الأحرار الكبرى، لتمثيل حزب الأحرار ، وعينت الجنرال السير أوين توماس عضو مجلس العموم والخبير الزراعى فى عدة أقطار فى افريقيا لتمثيل حزب العمال٠ وبذلت جهدها لتعيين أعضاء مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية والمسائل السياسـية العامة : فالى جانب رئيس اللجنـة اللورد ملنر الذى كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية ١٨٨٩ ــ ١٨٩١ ، وألف فيها كتـابه المشـهور « انجلترا فى مصر » الذى ظهر ١٨٩٢ ، عينت الجنرال مكسويل الذى كان القائد العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية فى ديسمبر ١٩١٤ ، وساهم فيها بقسط كبير ٠ وكذلك المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية،وكان ممن عملوا مع اللورد كرومر فى الوكالة من ١٨٩٤ ــ ١٩٠١ ــ والى جانب هؤلاء عينت السير سسل هرست من

مستشارى وزارة الخارجية القانونيين • وعينت سكرتير اللجنة المستر أ•ت•لويد ، الذى كان فى خدمة الحكومة المصرية من قبل ، وله معرفة بكثير من المصريين (١٠٥) •

وكان اختيار اللورد ملنر رئيسا للجنة قد لقى هجوما شـديدا فى مصر منذ البداية بسبب كتابه « انجلترا فى مصر » • فقد تناول الكتاب المصريون هذا الكتاب بالتعليق والنقد والهجوم ، وأبرزوا كل فقرة من فقراته يمكن أن تدل على موقف رجعى ازاء المسألة المصرية (١٠٦) • وتم بخفف من وطأة هذا الهجوم ما كان قد صرح به اللورد ملنر لاحـدى الصحف ، قبل شهرين من قدومه ، من أنه سوف يأتى الى القطرالمصرى وهو خالى الذهن تماما من كل عامل مؤثر • وأنه يتلقى كل ما يقدم الى اللجنة دون أن يستسلم لذكرى المدة التى قضـــاها فى مصر من زمن بعيد (١٠٧) •

وكان قد سبق م ىء اللجنة تأليف لجنة تحضيرية لجمع البيانات والاحصائيات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى مصر ، وقد أعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات • ثم أرسل المكتب المذكور الى **بعض الأعيان والوجهاء** فى القطر المصرى نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة طلب اليهم الاجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة • وهذه الأسئلة تتلخص فيمـا يلى : (١) ما هى الاســـباب التى دفعت **الفـلاح المصرى** فى الحوادث الأخيرة الى الهياج ؟ (٢) ما رأيكم فى **اشتراك الأجانب فى التشريع** (٣) • ماهى حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيعاختصاص الهيئات العامة والاصلاح الادارى ؟ (٤) • أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) • أسئلة عن نظام البلديات وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات (٦) التعليم ووســـائل ترقيته ، وأسباب الشكوى منه (١٠٨) •

ومنذ وصول اللجنة الى مصر، ولم تكد تقيم فيها أياما بل ساعات، حتى رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضةشديدة منظمة لمقاومتها • ففى اليوم التالى لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا الى الأمة المصرية قالت فيه : « لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر،وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :

أولا ــ لأن المسألة المصرية مسألة دولية ، فقبول المفاوضة مع لجنة

ملنر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسالة داخلية بيننا وبين انجلترا .

ثانيا ــ لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثا ــ لأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية . فاصرار الحكومة الانجليزية على ارسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذى تجلى فى كثير من المظاهر ، لا يفيد الا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير فى الاجماع القومى .

ثم قال البيان «ان الحكومةالانجليزية فى حاجة الى موافقة المصريين على حمايتها ، لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ، ما دام الشعب المصرى ، وهو صاحب الشأن وحده ، لا يقبلها . فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة ، أو بالأحرى تمسكها برفض الحماية ، أمر مشروع ، فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر ، لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية الى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية .. وتكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة شرعية ، ولا تلزم الأمة شيئا (١٠٩) .

ولم تلبث الحرب أن أعلنت على اللجنة. فيروى التقرير الذى وضعته، أن التلغرافات إنهالت عليها ، منذ قدومها ، معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودها فى البلاد . وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عامة كمجالس المديريات ، وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن. وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت على اللجنة مدة اقامتها بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من ذلك القبيل. أما الجرائد الوطنية فكلها ، ما عدا القليل النادر منها ، أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض ، منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضا عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة للوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب ، تبعا لذلك ، على أن سعد زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر . وقد

أضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم في دوره • وجعلوا يخرجون في مواكب ينضـم اليهـا الصبية من تلاميذ المدارس والغوغاء ويطوفون في الشوارع وهم حاملون الأعـلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصـا اللورد ملنر ، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر • ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور ، بل شاركتهم فيها الاناث ، فان سيدات القاهرة انتهزن تلك الفرصة ، فبرزن من خبائهن وركبن المركبات ، وطفن في الشوارع ، وهن يرددن هذا النداء الحربي (١١٠) • وقد بلغ من تفنن المصريين في ابلاغ اللجنة رأيهم ، أن احدى المظاهرات حاولت الاقتراب من مقر اللجنة ، ولما منعت من ذلك ، اتخذ أفرادها زوارق النيل وسيلة لابداء رأيهم في اللجنة وأعضائها • وقد أطلق المستر سبندر على هـذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » (١١١) •

ولم يلبث مقر اللجنة أن وضع منذ وصولها تحت مراقبة دائمة من حراس خفيين • فيذكر تقرير اللجنة أنه لم يكن مصري ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة • فينتهي الأمر غالبا بأن يطنب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة • وكانوا يستقصون حركات أعضـاء اللجنة بمزيد من الحرص والدقة ، ولاسيما متى سافر واحد منها الى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواته ويسعوا في منعه من الوصول الى الأهالي وخصوصا الفلاحين ، ويديروا المظاهرات ، حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضـطراب وشغب دام أياما ، ولم تخمد ناره الا بيد رجال السلطة العسكرية (١١٢) •

وقد بلغ احكام المقاطعة الحد الذي يرويه عبد الرحمن فهمي فيما يلي ، فهو يقول : « ومما يروق ذكره أن أحمد بك الشيخ ، أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية ، والعضو في لجنة الوفد المركزية ، كان متوجها الى جهة « سنما » بأتوموبيل • وكانت الطلبة مراقبة طرق ومسـالك تلك الجهة حيث كان يقيم المستر سـبندر وزميله بتفتيش « سنما » • فأوقفت الطلبـة أحمد بك الشيخ وأنزلتـه من أوتوموبيله ، ولم تتركه يسير الا بعد أن تأكدت أنه ليس متوجها لأعضاء لجنة ملنر ، ومع ذلك فقد ركب معه أحدهم في الأوتومبيل الى أن تجاوز حدود التفتيش ، وأمنت الطلبة على أنه لا يقابل أحدا من اللجنة » (١١٣) •

ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن ، فقد سرت الى الفلاحين فى القرى • فيذكر عبد الرحمن فهمى أن اللورد ملنر قام بسياحة مع بعض أعضاء لجنته ورسا لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز الصف جيزة (المشهورة بجزيرة فيشر) • وهنا أبدى الفلاحون من المغالاة فى مقاطعته حدا جعلهم يمتنعون عن أن يبيعوا له شيئا من بلادهم مهما قدم لهم من الثمن نظيرها ، وذلك كاللبن والبيض والفراخ الخ •• مما اضطره الى أن يستحضر ضرورياته من مصر بواسطة « رفاص » صغير كان يحضر يوميا لمشترى لوازمه • وأكثر من ذلك أنهم كانوا يفرون من وجهه كلما وجدوا للفرار سبيلا • ومن لم يجد سبيلا للفرار من وجهه فلا يجيبه على أى سؤال يوجهه له بواسطة من يكن معه • وكان البعض يجاوب بهذه الكلمة : « اسأل سعد باشا زغلول » مهما كان السؤال فمثلا سئل أحدهم ، وكان مشغولا برى أرضه ، عما اذا كان الزرع الذى يرويه قمحا أم شعيرا فقال له الفلاح المصرى : « اسأل سعد باشا زغلول » • وقد علق عبد الرحمن فهمى بك على هذه الروايات بقوله : « انها نتيجة ماكنا نحلم بها ، وتستحق كل اعجاب وفخار » (١١٤) •

وقد جرت محاولة من الموظفين للاضراب : فقد اجتمعوا فى يوم ١٥ ديسمبر وقرروا الاضراب عن العمل يومى ١٧ ـ ١٨ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايذانا بمقاطعتها • ولكن الوزارة اجتمعت ظهر يوم ١٦ وقررت انزال العقاب الشديد على كل من يضرب ، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرءوسيهم ، وصارحوهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة أكثر من عشرسنوات • ولذلك رأى الموظفون ، خوفا على وحدتهم وانفصال من لم يخدموا عشر سنوات عن المجموع،الاكتفاء بامضاء احتجاج على الحماية وعلى قدوم اللجنة وتقديمه للمراجع العليا (١١٥) •

على أنه اذا كانت حركة الموظفين قد انتهت بالفشل ، فقد انزعجت السلطات البريطانية لتدخل عنصرين جديدين لهما شأنهما ومغزاهما فى الحركة الوطنية : العنصر الأول ، السلطات الدينية العليا فى الأزهر الشريف • والثانى ، أمراء الأسرة الحاكمة •

ذلك أن الأزهر الشريف بالرغم مما كان معروفا عنه بأنه مركز الاضطراب المعادى للانجليز ، وبالرغم من أن طلابه كانوا فى ذلك الوقت يجوبون القرى والمدن يدعون الى مقاطعة لجنة ملنر فى الجهات الريفية النائية ، الا أن سلطاته الدينية لم تكن قد جاهرت حتى ذلك الوقت

برأيها فى الموقف السياسى ، أو اتحادها مع الزعماء الوطنيين . ولكنهم دفعوا الى التدخل فى السياسة بعد حادث من الحوادث التى اهتزت لها أرجاء القاهرة واضطربت لها السلطات البريطانية أيما اضطراب : وهو اقتحام الجنود الأزهر فى ١١ ديسمبر خلف جماعة من المتظاهرين . وهو الحادث الذى يشك « تشيرول » فى أنه مدبر على يد المتطرفين لاثارة الجنود الانجليز ودفعهم الى تتبع المتظاهرين داخل الجامع (١١٦) .

فقد اجتمع شيخ الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء (١١٦ مكرر) ، وأصدروا احتجاجا شديدا الى اللورد ألنبى لوحوا فيه باثارة العالم الاسلامى . وبالرغم من مسارعة اللورد ألنبى بالاعتذار عن الحادث رسميا فقد أصدر العلماء بيانا جاهروا فيه هذه المرة برأيهم فى الموقف السياسى عامة . فأيدوا الأمة فى طلبها الاستقلال التام، وطالبوا الدولة الانجليزية بالوفاء بوعودها ، وأرجعوا استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة الى عدم ظهور ميل من جانب الحكومة الانجليزية الى الاعتراف بهذا الحق (١١٧) .

وقد أدرك الانجليز أن مثل هذا البيان ، ولو أنه موجه الى المندوب السامى ، الا أن أثره سوف يتعدى ذلك الى كل قرية ومسجد فى مصر. وأكثر من ذلك سوف يتعدى حدود مصر الى العالم الاسلامى كله . كما اعتبروه تحديا صريحا ، ليس فقط للسلطة التى كان يمارسها المندوب السامى باسم الحماية ، وهى التى قدم الى مصر للحفاظ عليها ، بل وأيضا لسلطة السلطان فؤاد نفسه الذى كان قد قبل الحماية. لأن السلطان فؤاد كان قد ورث عن أسلافه من الخديويين السلطة العليا على الأزهر ، وهى السلطة التى قام الخديو عباس الثانى بتدعيمها . وكان من الاشياء التى لا تخطر ببال أحد فى أيام أولئك الاسلاف أن يجرؤ المفتى وكبار العلماء وعلماء الأزهر على الاقدام على مثل هذه الخطوة بدون أن يكونوا قد حصلوا سلفا على أمر الخديو . ولهذا تردد فى الدوائر الرسمية البريطانية أن السلطان فؤاد استدعى اليه بعض الموقعين من العلماء على البيان وأنبهم فيما بينه وبينهم على ذلك (١١٨) .

ويقل عن هذا الحادث فى الأهمية ، وان لم يكن يفتقر الى مغزاه ، اصدار ستة من أمراء الأسرة المالكة بيانا فى ٣ يناير ١٩٢٠ (كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد على ابراهيم ويوسف كمال . واسماعيل داود . ومنصور داود) . يعلنون فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا مطلقا بلا قيد ولا شرط ، وأنهم ينضمون الى الأمة المصرية

«ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر » (١١٩) • فقد اعتبر الانجليز أن اصدار هذا البيان من أمراء أسرة محمد على ، وهم الذين ، لولا بريطانيا العظمى ــ كما يقول تشيرول ــ لكنسهم عرابى باشا كنسا من مصر مع كبيرهم الخديو توفيق ، انما هو اتهام للسلطان فؤاد نفسه بخيانة قضية الأمة المصرية ، لأنه فى الوقت الذى تطالب فيه الأمة المصرية بالغاء الحماية فانه وافق على تولى السلطة والاحتفاظ بها فى ظل الحماية • وقد سارع سعد باشا بالابراق بتهانئه، من باريس، لكل من رؤساء الأزهر والأمراء لهذا الموقف من جانبهم(١٢٠)

اتصالات لجنة ملنر بالساسة المصريين

على أن هذا السور المنيع من المقاطعة الذى بناه الوطنيون حول لجنة ملنر ، لم يرتفع الى الحد الذى يحول دون اتصالها ببعض كبار الساسة المصريين،الذين كانوا يمثلون، منذ البداية، سلما خلفيا للحركة الوطنية تتراجع منه عندما يسقط فى يدها أو يطبق عليها • وهؤلاء هم الذين يمثلهم الوزيران المشهوران رشــدى باشــا وعدلى باشا • كان هذا هو دورهما الذى رسم لهما وقت تشكيل الوفد ليتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا فى حدود الحماية ، فى حالة فشل الوفد فى تحقيق الاستقلال التام • وقد ادخرتهما الظروف الآن للقيام بدور جديد •

ذلك أنه بالرغم من أن الاتفاق كان تاما حول صواب خطة المقاطعة وحول دولية المسألة المصرية ، الا أن القلق كان يساور بعض الساسة ، كما كان يساور الوفد نفسه ، بسبب تنكر الدول لحق تقرير المصير ، وخوفا من أن تنتهى هذه المقاومة السلبية بازاء لجنة ملنر الى نتيجة سلبية أيضا بالنسبة للقضية المصرية ــ لهذا فقد كانت الصيغة التى روج لها الوفد فى ذلك الحين ليرد بها الشعب على أسئلة اللجنة هى : ان الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث اليها هى الوفد المصرى المقيم فى باريس •

على ان اللقاء بين اللجنة والوفد فى ذلك الحين،كان أمرا تحول دون تحقيقــه هوة عميقــة من الخلاف في الرأى بين الفريق المصرى والفريق الانجليزى • فلقد رأينا فى الفصل الخاص بنضال الوفد فى الخارج كيف أن تمسك الوفد بدولية المسألة المصرية ، وابتعاده عن أى اتصــال مع الانجليز ، انما كان سببه الرئيسى والحقيقى أن مثل هذا الاتصال لن يكون الا على أساس الحماية التى ترفضها الأمة رفضا باتا . على انه لما كان استمرار الوفد على تمسكه بدولية المسألة المصرية فى الوقت الذى

ظهر فيه تنكر الدول لمصر واعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، يعرض القضية المصرية للموت البطىء ، فقد كانت حياة هذه القضية ، فى الحقيقة ، فى الاتصال المباشر بالانجليز لتسوية القضية المصرية معهم على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن للانجليز مصالحهم • ولكن لما كان هذا الاتصال يحول دون تحقيقه ـ كما ذكرنا ـ تمسك الانجليز بالحماية ، فقد كانت مهمة رشدى باشا وعدلى باشا بناء جسر يلتقى عبره الوفد بلجنة ملنر • ولم تكن هذه المهمة بالغة الصعوبة بعد أن مهدت الأمة السبيل لذلك وأظهرت شعورها بشكل فريد فى نوعه كما تمثل فى مقاطعة اللجنة •

لهذا فلا نعجب اذا عرفنا أن الاتصالات قد تمت بين الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وبين لجنة ملنر ابان اشتداد المقاطعة ، وأن سعد زغلول قد أظهر رضاه عن هذه المحادثات بعد اطلاعه عليها ، ووصفها بأنها « ملآنة سدادا وغيرة على مصلحة البلاد » (١٢١) • وقد حدثت مقابلة اللورد ملنر بعدلى باشا وزميليه بعد مقابلته الودية مع السلطان فؤاد • فقد أشار عليه بمقابلة بعض ذوى المقامات مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا ، وامتنع هو شخصيا عن أن يشير برأى أو أن يعطى نصيحة فى موضوع استقلال بلاده • (١٢٢)

ويمكن معرفة أسس الحل الذى اتفق عليه الوزراء الثلاثة للتقدم به الى لجنة ملنر ، من الحديث الذى جرى بين اللورد ملنر ورشدى باشا • فقد ذكر رشدى باشا أنه أكد للورد ملنر أنه مادام محور المناقشة مع اللجنة هو المحدد فى البلاغ الذى نشره اللورد ألنبى فى ١٤ نوفمبر ، فلن يوجد مصرى يوافق على محادثة اللجنة الا اذا كان عديم الشرف والكرامة • ولا يمكن أن تكون هذه الفئة ذات فائدة للجنة لأن الأمة تحتقرهم وليست لها فيهم أقل ثقة • وذكر له أن خير حل للخلاف المصرى هو تحويل الحماية الى محالفة انجليزية مصرية تصان بها المصالح الانجليزية ، يعنى قناة السويس ، وتضمن المصالح الأوروبية • ثم بين له أنه لن يمكن أن يوضع أى حل بدون أن يشترك فى بحثه مبدئيا الوفد ، وكل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل • (١٢٣)

وقد تأكد اللورد ملنر أن هذا الحديث عن عدم صلاحية بلاغ ١٤ نوفمبر ، كمحور للمناقشة ، وعن ضرورة التفاوض مع الوفد ، هو رأى معظم السياسيين البارزين مهما اختلفوا مع الوفد ، ففى الحديث الذى

جرى بينه وبين محمد سعيد باشا سأله قائلا : لماذا يقاطعه المصريون مع أنه على أحسن النيات بالنسبة لهم ؟ • فبين له محمد سعيد باشا أن السبب فى ذلك هو البلاغ الذى أصدرته دار الحماية فى ١٤ نوفمبر ولما قال انه مستعد أن يسمع كل انسان وأن يناقش خارج الحماية ، قال له سعيد باشا : ما دام الأمر كذلك فاعلن رأيك هذا للأمة • فرد بأنه قد قال ذلك لكل من قابله ، وأنه يكرره اليوم ، يمكن لسعيد باشا أن يقول للمصريين انه مستعد لسماع أقوالهم من توسيع دائرة مهمتهم • فرد سعيد باشا معتذرا بأن أحدا لن يصدقه مادام بلاغ اللورد ألنبى والتصريحات التى قيلت فى مجلس اللوردات والعموم موجودة • ثم قال انه ما من أحد يستطيع أن يبطل مفعول هذه التصريحات الا اللورد ملنر نفسه • ولما تعرض الحديث لذكر الوفد أبدى اللورد ملنر استعداده لسماع أقوال أعضائه باعتبار أنهم « مصريون » لا باعتبار أنهم « وفد » • وقال انه يقول ذلك بالرغم مما يؤكده له الناصحون بأن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فئات من المصريين راغبة فى أن تسمع اللجنة أقوالهم • ولكن سعيد باشا أكد له أن ما سمعه عن انحلال المقاطعة غير صحيح ، واستدل على اشتداد الحركة باحتجاج علماء الأزهر قائلا : « وفى يقينى أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخف عليكم ، لأن العلماء لم يتداخلوا فى شئون البلاد السياسية، داخلية كانت أو خارجية ، من عهد نابليون،الا فى هذه المرة». كما قال للورد ملنر انه سوف يكون من الصعب اقناع المصريين بالمفاوضة مع اللجنة لأنهم قد تضامنوا فى تكليف الوفد بالمفاوضة باسمهم • وانتهى الحديث بقول ملنر : ما الذى نفعله الآن ؟ سعد باشا فى فرنسا ، وما الذى يمكن أن يؤمل على يديه ؟ يجب نصح الشعب المصرى بأن كل هذا عبث • وأن علينا نحن الانجليز والمصريين أن نتفق • (١٢٤)

هكذا بدا الموقف فى عين اللورد ملنر معقدا وصعبا فى مصر ، فمن ناحية كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بوضوح نيتها فى الاحتفاظ بالحماية ، وأذيع ذلك فى البرلمان البريطانى مرارا ، كما أعلنه المندوب السامى فى مصر فى بلاغ ١٤ نوفمبر • بل ان نص التفويض الذى أعطى للجنة ملنر قد حدد مهمتها بتقديم تقرير عن « شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور » • (١٢٥) ومن الناحية الأخرى كانت مصر تقف ــ كما يقول اللورد ملنر نفسه ــ « وقد سادت الحركة الوطنية فيها كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعا أو كرها : من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب ، وأصحاب الأملاك ، وأهل

الصناعات العالية، ورجال الدين ، والصحافيين، وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم » . أما بالنسبة للفلاحين « فمن العبث أن نؤمل أن حسن سلوكهم معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ماهى عليه من الجفاء » ، « ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية ، وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام » ، « فالفلاح ، وان كان لا يقرأ بنفسه عادة ، يصغى الى من يقرأ له ، فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتـأثير فيه يوجه الى جهة واحـدة ، فلابد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيرا » . « أما وجوه مصر . فقد خشوا ، على اختلاف آرائهم الشخصية ، أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الأمانى الوطنية ، وأن يفعلوا شيئا من شأنه كبـح جماح المتطرفين ، وردهم الى دائرة الاعتدال . ولم يجرؤ أحد أن يقول انه موافق على الحماية ، أو انه غير موافق على الاستقلال التام . فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكليته وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح .. لا مشاحة اذن أن الأمر جلل . ومن يقدره يخيل اليه ، لأول وهلة ، أنه لا خيار لنا أمام هـذا البنيان المرصوص ، الا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهرا ، رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية » . (١٢٦)

على أن اللورد ملنر ، مع ذلك ، سرعان ما تبين ، « بعد انعام النظر فى هذه القضية » ، « وبعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت مع وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم ، وفى جملتهم قوم يعـدون من غـلاة الوطنيين » ، « أن المصريين وان كانوا متفقين على أمر واحد ، هو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم ، الا أنهم على آراء ومذاهب مختلفة . وأن علم الحركة الوطنية الصـافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصدا » . كما تبين « أن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد » ، انما تتألف من « أعضـاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا » . وأن المصريين ، على هذا النحو ، انما ينقسمون الى أحـزاب : الحزب الأول ، وعلى رأسـه الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وغيرهم من « الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وان كانوا ميالين الى الغايات الوطنية » . ويطلق اللورد ملنر على هؤلاء

اسم « الأكثر اعتدالا » . أما الحزب الثانى ، فيتكون من الأكثرية فى الوفد نفسه ، وهؤلاء « لا يقتضى الأمر الا عناء يسيرا لفهم رأيهم ، وازالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمالوا الى المناقشة فى الحال بتمام التعقل » . أما الحزب الثالث ، فهم المتطرفون فى الوفد وغيره . (١٢٧)

وقد أصبحت خطة اللورد ملنر بعد ذلك واضحة سهلة ، وهى ـ على حد قوله ـ « استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا الينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية ، حتى تعود الينا وتنحاز الى جانبنا » ، ثم الحيلولة دون «سوق المعتدلين شيئا فشيئا الى أحضان المتطرفين» . (١٢٨) ولكن لما كان هؤلاء المعتدلون يرفضون ، مع المتطرفين على السواء ، اجراء مفاوضات مع اللجنة على أساس الحماية ، فقد أصبح من الضرورى ، كخطوة أولى ، اتاحة الفرصة لهم للعمل ، بتوسيع نطاق المناقشة بعد أن كانت محصورة فى دائرة الحماية لا تتعداها ، ثم التفكير ، كخطوة ثانية ، فى حل آخر للمسألة المصرية لا يقوم بالضرورة على أساس الحماية ، حل يحرز موافقة المعتدلين ، ويحفظ فى الوقت نفسه لانجلترا مصالحها الامبراطورية . وقد شرح ملنر تلك النقطة فبين أولا أن مصر ليست جزءا من الامبراطورية قائلا : « ان الناس فى هذه البلاد (انجلترا) كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية فعلا ، وهذا لا يطابق الواقع » (١٢٩) . ثم قال : على أن مصر « وان لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فاهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله» (١٣٠) . ومن ثم فان أى حل للقضية المصرية لابد أن يعتمد على أساس «التوفيق بين هذه المصالح البريطانية والاعتراف لمصر بقوميتها » (١٣١) . ولما كان المعتدلون قد رفضوا الاكتفاء باعطاء مصر » قليلا أو كثيرا من الحكم الذاتى ، أو حتى ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) (١٣٢) ، فلم يكن ثمة الا سبيل آخر هو « اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا ، بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للاخطار » . وقد ظهر للورد ملنر أن كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح « يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ، مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . أما هذه الحقوق فعلى نوعين : الأول ، أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض

مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر ، أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى ، أن يكون لها نصيب من **المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب** ، للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة » • (١٣٣)

هذا هو الحل الذى توصل اليه اللورد ملنر لتسوية المسألة المصرية• فلما شرع فى التناقش فيه هو ولجنته مع « المصريين الذين كنا واياهم على وداد ، وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدما متفاوتا فى القلة والكثرة ، وجدنا منهم ماشد عزائمنا ، وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل اليها والعطف عليها ، لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع الند ، لا كما يملى الأعلى على الأدنى، لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ، ولحفظ كرامتهم القومية اذ الأمر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ، ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية • ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحاتنا وعلقناها على ذلك الاعتراف ، سلموا بأنها ، وان كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون، لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ، ويبرروها أمام أبناء وطنهم ، لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها »•(١٣٤)

على أن ملنر سرعان ما اشترط شروطا لابرام هذا الاتفاق ، فقد قال : « كان من الضرورى فى اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين فى أول الأمر ، أن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط ، بل عرفيا وأدبيا أيضا ، اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقة ، فهى تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف ، لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة فى عقدها ، بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا ، وأنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة• فلذلك كان من الأمور الجوهرية فى مشروعنا ألا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية » • (١٣٥)

على أن هذا الشرط لم يلبث أن جر ملنر ولجنته الى عقدة العقد ، وهى التفاوض مع الوفد نفسه • وهنا أبدى اللورد ملنر استعداده لذلك فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية كبيرة ، ان لم ينالوا الأكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية (النيابية) ، لذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون

مناقشتنا له اذا شـاء الكلام معنـا » ، « ذلك أننا لم نكن نستـطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة ، وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العـام المصرى ، وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحـوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور » . (١٣٦)

***

تلك هى الظروف التى أدت الى اصدار لجنة ملنر بلاغها المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بعد وصولها الى مصر بثلاثة أسابيع ، الذى دعت فيه المصريين ليعطوا للجنه « آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين » . وهو البلاغ الذى لم يكن ثمرة أحكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر فى كسر حدتها ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٣٧) ، وانما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه وغيرهم من المصريين،وكان الفرض منه دعوة الوفد للتفاوض . وفى هذا الضوء يمكن أن نقرأ بلاغ اللجنة الذى يجرى على النحو التالى :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر ، فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لانصيب له من الصحة البتة ، وانها انما أوفدتها الحكومة البريطانية ، بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ، لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيـا العظمى من المصـالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيهـا . وان اللجنة لعلى يقين من أنه ، اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية . وانها لترغب رغبـة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها **اتفـاق ودى** يستأصـل كل سبب للتنـافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self governing institution وللوصول الى هذه الغاية ، تود اللجنة أن تقف على آراء **الهيئة المشخصة للأمة المصرية** ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة . وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لايعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها . وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق » . (١٣٨)

المكاتبات بين عدلى باشا وسعد باشا

بعد اصدار بلاغ ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، أخذ رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا يروجون له على الفور • فقــد صرح ثروت باشا لمراســل جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية ، وكان مجتمعا معه اذ ذاك عدلى باشا ، قائلا : «اننا نعتبر أن بلاغ اللورد ملنر قد فتح أمامنا بابا كان موصدا حتى الآن • فان تصريحات اللورد كيرزن وبلاغ اللورد ألنبى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها • فى حين أن اعلان اللورد ملنر صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ، وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبديها بشىء » • ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر هذا البلاغ « ان هذه المسألة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا ، وصاحب المعالى عدلى باشا ، وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج » • ثم صرح ثروت باشا بأن رأيه ورأى عدلى باشا هو : « أن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول ، بأى حال من الأحوال ، بأنه تنازل عن مطالب الأمة • وأن بلاغ اللورد ملنر فيما يختص بهذه النقطه صريح جلى » • (١٣٩)

الا أن الصــدى الذى أحدثه البلاغ فى نفوس أعضــاء لجنة الوفد المركزية كان مخالفا لما كان عنــد الوزراء الثلاثة • لأن « توسيع دائرة المناقشة » — فى رأيهم — مع قيام التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجىء اللجنة، لايقضى على المخاوف التى نشأت عن هذه التصريحات• ولهذا فقد أصدروا فى اليوم التالى مباشرة بيانا فى هذا المعنى ردا على بلاغ اللورد ملنر جــاء فيه ، بالاضافة الى ما ســبق : « أن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها •• وان التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح تكون المناقشة فيه مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » • وكان أهم ما فى الرد أن اللجنة عبرت عن شرطها للمفاوضة وهو أن يتضمن البلاغ « الاعتراف باستقلال مصر التام » • (١٤٠) وهو ما سوف نرى أن سعدا فى باريس لن يتمسك به •

على كل حال ، فقد جرت المداولات بين عدلى باشا وبين لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراض اللجنة على البلاغ المذكور • وقد ذكر عبد الرحمن فهمى لسعد باشا نص الحديث الذى دار بينه وبين عدلى باشا على النحو التالى : « دار حديث بينى وبين سعادة عدلى باشا يكن فى موضوع البلاغ

الذى أصدرته لجنة ملنر • وسعادته كان يرى أن بلاغ اللجنة الانجليزية كاف للدخول فى مفاوضة معها ، وبعد مناقشة طويلة أقنعناه بأن هـذا البلاغ يمكن اعتباره فقط مبدأ لطريق موصل الى بدء المفاوضة ، فاقتنع اخيرا بذلك وسأل : ماهى الطريق التى توصل للمفاوضة والتى يعتبر بيان اللجنة الانجليزية مبدأ لها ؟ فقلنا له أنه يجب أن يعترف اللورد بأن المفاوضة تكون على أساس الاستقلال التام ، وأن لفظة Self governing institution الواردة ببلاغه هى الاستقلال التام أيضا • فاذا فسر اللورد هاتين الجملتين رسميا بما أفسره أنا ، ورفع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية من المديريات والقرى ، وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الخطابة والكتابة ، وأعلن أيضا احترام الحرية الشخصية • عندئذ يمكن أن يقال اننا اقتربنا جدا من البدء فى المفاوضة • فقال سعادته : وهل اذا تم ذلك يحضر سعد باشا ليفاوض اللجنة ؟ فقلت له أن هذا شىء لا يمكننى أن أضمنه ، ويرجع الكلام فيه الى سعادة رئيس الوفد ، اذ ربما يكون لديه من الطلبـات والضـمانات ما يفوق ما جاء بالخاطر •عندئذ قال سعادته : **حينئذ يجب ترك كل هذا الى سعد باشا •** ومن رأيه أن تحضروا سعادتكم لتطلبوا الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضة • ولكننا ضد هـذا الرأى على خط مسـتقيم ، اذ من رأينـا ألا تحضروا الى مصر قبل أن تتحصلوا على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد اليها ، وتتحصلوا أيضا على ما يضمن الوصول أثناء المفاوضة الى أمنيتنا الكبرى ، وهو الاستقلال التام • (١٤١)

على كل حال فقد انتهت المداولات بين الطرفين الى الاتفـاق على ارسـال على ماهر بك الى باريس ليحمل الى سعد باشا وأعضـاء الوفد وجهتى نظر الفريقين • وقد سافر يوم ٨ يناير قاصدا مرسيليا وهو يحمل فى حقيبته تقريرين : الأول من الوزراء الثلاثة ، ويتضمن الحاحهم على سعد باشا ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملنر للوصول الى استبدال تحالف انجليزى مصرى بالحماية • (١٤٢) وهذا التقرير يعتبر تكملة لخطاب سابق أرسله الوزراء الثلاثة الى سعد باشا فى ٧ يناير ــ أى قبل سفر على ماهر ــ يلحون عليه فى العـودة وزملائه الى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملنر على أساس البلاغ الذى أصدرته اللجنـة • (١٤٣) أما التقرير الثانى فمن لجنـة الوفد المركزية ، وتقول فى سياقه : « لا يمكن فتح باب المفاوضة الا بعـد الاعتراف باستقلالنا التام ، فهناك وهناك فقط ، يمكن أن يتفاوض الوفد

فى دائرة واحدة ، هى طريق المحافظة على مصالح الأجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس » (١٤٤) ٠

لم يتردد سعد زغلول باشا طويلا فى رفض اتخاذ بلاغ اللجنة أساسا للمفاوضة ، وبالتالى رفض قبول اقتراح عودته الى مصر للمفاوضة٠ فقد أرسل فى هذا برقية الى عدلى باشا فى ١٥ يناير ، أتبعها بكتاب مفصل فى ٢١ منه برفض اقتراح عودة الوفد الى مصر فى هذا الظرف ٠ وجاء ضمن الأسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملنر الذى سيكون أساسا للمفاوضة ، لم يخرج فى معناه عن سواه من البلاغات الرسمية الا فى الشكل ٠ وانه ، وان كان وسع دائرة المناقشة ، الا أنه ضيق الغاية منها بجعلها « وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى » (١٤٥) ٠ أى أن سعد زغلول فسر عبارة Self governing institution بنظام الحكم الذاتى ٠

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد باشا كتابه المشار اليه الى عدلى باشا وزملائه ، بسط رأيه مفصلا فى كتاب آخر خطير الى لجنة الوفد المركزية ، ردا على تقريرها الذى حمله اليه على ماهر بك ٠ وفى هذا الخطاب ، بينما رفض اقتراح الوزراء الثلاثة الحضور الى مصر ، فقد رفض أيضا الأخذ بوجهة نظر اللجنة المركزية فى عدم فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف بالاستقلال التام ، وذكر أنه يقبل التفاوض بشرطين : الأول أن يكون التفاوض معه بوصفه ممثلا للأمة المصرية ، والثانى أن يكون الغرض من المفاوضة عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، وتضمن لانجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام ٠ ويجرى الخطاب على النحو التالى :

« ٠٠ فى الحقيقة أننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه ، الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه ٠ أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق ، اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى ٠ ونحن لا نعترف بشىء من ذلك ٠ فلا تبعية لانجلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ٠ والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام » ٠

« نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ، ولكنه ضيق الغاية

منها ، **فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى** • وبذلك هـــدم بيد ما بناه باليد الاخرى • وزاد أن اشترط عدم ترتيب التزام على هـــذا التوسيع ، فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل ، **وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها** ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شيئا واحدا ، وهو تســهيل مامورية التحقيق على اللجنة ••

« أن عودة الوفد أو بعض اعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا، للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانجليز لا يتأخرون ان يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ، ويبنون عليها كثيرا من الأقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فى أوروبا عموما وانجلترا خصوصا .

« ربما كان يسهل علينا ان نتعرض لمثل هذا الخطر ، ونعجل لهم ذلك الفوز ، لو أنهم وعدونا بشىء فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه. ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا ان نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق. **لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها،** لصح لنا أن نتعشم ان نقنعهم بالبرهان الصادق ، والحجة الدامغة بصحة مطالبنا • ولكنهم حددوها بمـــا دون ما نطلب حتى فى ذلك **البلاغ الذى نشروه بقصد استرضـــائنا** • فكان مثلهم فى ذلك مثل بعـــض القوانين الألمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى! ولهذا رأينا أن العودة ، ارتكانا على البلاغ المذكور ، لا تكون الا عبثـــا مقرونا بالخفة والمخاطرة •

« ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاحتلاف الصور والاشـــكال تأثير فيهـــا . اننـــا نقبل العودة للمفاوضـــــة على شرط أن تكون بين متعادلين فى حقـــوق المناقشة ، وطرفين كل منهمـــا يمثل أمته ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التـــام ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام • وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم • فاذا صرح الانجليز بذلك رســـميا ، هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضـــــة متى الغت الأحكام العرفية ، وضمنت لنا العودة لمباشرة اعمالنا عندما نريد .

« اما المفاوضة فى أوروبا ، فنحن مستعدون لها مع لجنـــة ملنر أو غيرها ، ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشىء ما ، وما دام أن العبرة هى كما يتم الاتفاق فى حدود التفويض لنا • فاذا كان

الانجليز يرغبون حقيقة فى ودنا ، وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا ، فلا شيء أسهل عليهم من اتباع **احدى هاتين الطريقتين** للوصـــول الى الغاية • وهم لا بد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لا ترتكن معها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على الأعمال ، ولا ترضى عن استقلالها التام بديلا •

«نعم ان فى قوتهم ارغامنا على النظام الذى يريدون وضعه فيها. وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا • ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاغتراف ، بل يبقى ثابتا حيا ، ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه •

«واذا لم يكن فى الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا، ففى شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم • وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعـل الحليف عدوا والعدو حليفا • ولا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضـطراب الأحوال فى ممتلكاتها وجوارها ، وانتشـــار المبادىء الديموقراطيـة فى العالم عموما وفيها خصوصـــا ، **وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها ، وقربه من هذه الغـــاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الأيام** . كل هذا يحملنا على ألا نغامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين اللجنة التى حضرت ، رغم أنوفنا ، لحملنا على الرضاء بانقاصه ، حتى تعود خائبـــة ، فتعلم الأمة الانجليزية ، ويعلم العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصـــول الى استقلالهـــا التام » • (١٤٦)

***

على أن عدلى باشا سرعان ما أخذ يذلل الصعاب التى أثارها ســـعد فى خطابه ، وذلك فى احاديث له مع اللورد ملنر : فبخصوص رفض سعد المفاوضـــة الا على أساس الاستقلال ، أرسل عدلى باشا الى سعد باشا خطابا فى **٢٨ يناير** قال فيـــه : « ان ملنر **يقبل المفاوضة على هـــذا الأساس ، وان كان لا يستطيع أن يصرح بذلك** لما يجب عليه من مراعاة الرأى العام بانجلترا ، وأنه واثق بأنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعـد ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه • » • ثم ذكر أن اللورد ملنر قد صرح

له بأنه « لا يزال على سابق استعداده ونيته ، على الرغم من انتقاد بعض الجرائد الانجليزية لخطته • وبان المفاوضات قد تؤدى الى رفع الحمـــاية ، والاعتراف بالاستقلال ، متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها •»، ثم قال هذه العبارة : « ولقد صرح لى اللورد فى حديثه أنه لا يستبعد أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة فى انجلترا • وأنه لا يظن أن الحكومه الانجليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده • » ، وأخيرا طلب من سعد زغلول باشا أن يفيده برأيه فى ذلك وبما يعن له من الآراء فى تشكيل الهيئــة التى تتولى المفاوضة هناك (أى فى انجلترا) • وهذا الجزء الأخير من الخطاب سوف يكون له تاثير كبير فى المباحثات الدائرة بين سعد باشا والوزراء الثلاثة •

اما فيما يختص بما فهمه سعد من بلاغ اللجنة من أنه « ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ، بناء على تعريبه عبارة Self governing institution بالحكم الذاتى، فقد أزال عدلى باشا هذا الاعتراض بخطاب أرسله الى سعد باشا فى ٢٩ يناير قال فيه : « جاءنى الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير ، بعد أن أرسلت اليكم بالأمس خطابا بما جرى بينى وبين اللورد ملنر من الأحاديث بعــد وصول تلغرافكم الينا • وقد قرأته أنا وزملائى بامعان تام • ورأينا ، قبل عمل اى شيء ، ان نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه • وهذه النقطة هى مافهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) ، مما جعلكم تعتقدون (أن ، مع هذا التحديد ، لا تنتقل المسالة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع به الحماية بل تتاكد) • والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة فى هذا الموضوع ، وأكد لنا أن النص الانجليزى ، وهو (Self governing institution) ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه بـ Self government ، بل معناه الحكومة الدستورية • وان الغرض من ذكر هذه العبـــارة فى البلاغ ، بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمة • ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه • وانا نعدكم بأننا سنبحث كل ما جاء بخطابكم بأكبر عناية وتأمل ، ونكتب اليكم بآرائنا وما تصل اليه مجهوداتنا • (١٤٧)

وبهذين الخطابين زال ، فى الحقيقة ، أهم اعتراضات سعد زغلول •

فقد اطلقت الغاية من المناقشة وقبل اللورد ملنر المناقشة على أساس الاستقلال التام ، وان لم يعد بذلك « وعد صريحا » ـ أى رسميا ، كما اشترط الوفد ، للأسباب التى تذرع بها اللورد • كما صرح اللورد بأن المفاوضات قد تؤدى الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها • ولم يكن الوفد معارضا ـ كما مر بنا ـ فى تقديم هذه الضمانات التى « لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام » •

ومع ذلك فقد برزت عقبه فى خطاب عدلى باشـــا الأول . كانت سببا في رفض سعد زغلول التفاوض مع اللجنة ، كما كانت سببا فى نشأة فكرة « وزارة الثقة » المشهورة • وهذه العقبة هى التى جاءت فى تلك الفقرة التى يقول فيها عدلىباشا ان اللورد ملنر أخبره بأنه اذا خطرت على فكر سعد زغلول المفاوضة فى انجلترا ، فان الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده • ذلك ان عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضـــة مع الوفد وحده ، كان يتضمن انكار صفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . وفى الحقيقة أن الوفد كان يعانى من عقدة عدم الاعتراف به رسميا ، منذ سافر الى باريس • فقد كان من الصعوبات التى كانت تواجهه أنه كان ـ كما يقول الجود ـ عاجزا عن تحديد سلطة دستورية واحدة منحته صفته التمثيلية ، وذلك بالرغم مما كان يصف به نفسه من أنه وكيل الأمة • وكانت انجلترا لذلك تتجاهله بصـــــفة دائمة ، ولا تريد أن تعترف به فى كل تصريحات متحدثيها • (١٤٨) بل ان لجنة ملنر نفسها لم تكن الا مظهرا من مظاهر تجاهل انجلترا للوفـــد ومحاولتها الاتفاق مع الأمة مباشرة من وراء ظهره ، وهـــذا هو مغزى المقاطعة • ولذلك فلما أبلغ عدلى باشا سعد باشا أن اللورد ملنر يعتقد أن الحكومة الانجليزية لاتقبل مفاوضة الوفد وحده،رفض سعد على الفور الحضور لمفاوضة اللجنة ، كما أنكر فى اباء أنه فكر فى الذهاب الى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية • على أنه ، بالرغم من ذلك ، أراد أن يستفيد من التنازلات التى انتزعت من لجنة ملنر ، والتى تمثلت فى استعدادهـــا للمفاوضة على أساس الاستقلال التام ، واطلاقها الغاية من المناقشـــة ، ورغبة الحكومة الانجليزية فى عدم الارتباط بمعـــاهدة الا مع حكومة دستورية ذات نظام دستورى ، فاقترح أن يؤلف عدلى باشا وزارة دستورية تقوم بالمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ثم تعرض نتائج مفاوضاتهـــا

على الوفد . وهذا ما كتبه الى عدلى باشـــا فى يوم ١١ فبراير ١٩٢٠ قائلا :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لندن للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر . اذ ليس فى محادثته معكم ، ولا فى مذكرته لكم ، ما يشجع على هذا . لأن مذكرته ، مع كونها خصوصية سرية ، لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الانسان عليه ، حتى فى نفسه ، بالنسبة لأمر هـــام كمسألتنا . بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى اجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . أما العودة الى مصر ، فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم . (يقصد سعد الشروط التى ذكرها فى خطابه للجنة الوفد المركزية فى ٢١ يناير ــ الذى مر بنا ــ والتى تبدأ بقوله : « اننا نقبل المفاوضة على شرط .. الخ ») .

« نعم ان ترجمتكم عبارة (Self governing institution بالحكومة الدستورية هى الأصح . ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا؛ لأن هناك اسبابا أخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ ، مع عدم اقتضاء المقام لها ، بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان ــ يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمنــــــاه . والقول بأن القصد منها انما هو ألا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية ، لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على انها نتيجة للتعاقد لا وسيله له .

ومع ذلك فاذا كان القصــد منهــا هو كمــا يؤكد جنابه أن الحكومه الانجليزية لايصح ان ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى، لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام الدستورى لتشكيل حكومة دســتورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا. والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية ــ فى رأينا ــ هى أن يبدأ بتأليف وزارة ، من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحـكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية ، ومتى تم تشــكيل الوزارة على هــذا النحو ، وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معنــاها ، لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة (١٤٩) .

هذا هو الخطاب الذى أحرج فيه سعد زغلول كلا من اللورد ملنر وعدلى باشا. وفى اليوم التالى ارسل الى عدلى باشا خطابا آخر يطلب اليه أن يتولى هو تأليف وزارة الثقة من أعضاء يختارهم بنفسه ويكونون أهلا لثقته ، ووعده بالعودة لمساعدته في هذه الحالة (١٥٠) .

على أن عدلى باشا أدرك، على الفور، أن تنفيذ هذه الخطة سوف يضع عنقه تحت سكين الوفد ، فما يكاد هو ينتهى مع الانجليز الى معاهدة لا تتجاوب كل التجاوب مع رغبات الأمة وهو ما كان منتظرا فعلا ، حتى تهوى على عنقه سكين الوفد بالرفض ، فاذا هو خاسر فى أعين مواطنيه ، واذا بالوفد يتسنم أعلى درجات الوطنية . فسارع بارسال خطاب الى سعد فى ٢٥ فبراير يرفض فيه تحمل هذه المسئولية ، ويشير ، فى دهاء ، بأن يشترك الوفد فيها معه قائلا : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمانى الوطنية وتثق بها الأمة فى ذلك من أهم الأمور .. ولكنا نرى أيضا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها، وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد . وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والأجنبية ، ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد . ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد (١٥١) .

وقد كان من الطبيعى ألا يستحسن سعد هذه الشركة التى تنكر صفة الوفد. فأرسل الى عدلى باشا يبدى موافقته على اقتراحه، ولكنه يظهر فى الوقت نفسه استصوابه لبقاء الوفد خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة قائلا : « يكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة ! » .(١٥٢) وقد كان طبيعيا أيضا ان يرفض اللورد ملنر هذه الفكرة لأنها تعطى مصر حكومة دستورية دون مقابل . وقد تعلل اللورد ، عندما عرض عليه عدلى باشا هذه الفكرة بأنها « لا بأس بها ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها ــ وهم الذين سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد ــ يجب ألا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » . فقال عدلى باشا : « لم يبق اذن سوى حل واحد ، وهو أن تتفاوضوا مع الوفد (١٥٣) . وقد أبدى اللورد ملنر

اقتراحا بأن يسعى فى ايجاد حياة دستورية ، ولكنه اشترط أن يكون ذلك مع بقاء الحماية ، وبعبارة أخرى منح البلاد حكما ذاتيا • ولكن عدلى باشا رفض هذا الاقتراح ، ووافقه سعد باشا على هذا الرفض (١٥٤) • كما اقترح اللورد ملنر أيضا أن تتآلف لجنة بأمر سلطانى يكون محمد سعيد باشا من أعضائها مع بعض رجال الوزارة القائمة والسابقة وبعض رجال الوفد ، وتتولى المفاوضة مع لجنة ملنر • ولكن عدلى باشا عرفه بأن هذا التشكيل لا يرضى الأمة ولا تثق به ، وأنه يشك فى أن يقبل الوفد الدخول فى مفاوضة كهذه • وقد نصحه اللورد ملنر بمقابلة السلطان للتحدث معه فى تشكيل هذه اللجنة ، وبالفعل قابله عدلى باشا، ودار بينهما حديث طويل على هذه النقطة كرر فيه عدلى باشا للسلطان ما قاله لملنر • ثم كتب الى سعد زغلول باشا بذلك فوافق سعد على الرفض (١٥٥) •

اذعان اللورد ملنر للتفاوض مع الوفد وحده :

فى ذلك الحين كانت اللجنة قد فرغت من أعمالها فى مصر • وكانت قد جمعت ، فى أثناء مقامها فى البلاد ، معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية • وانتهزت الفرص الكثيرة لتعرف بنفسها حالة شعور الجمهور • وقررت رأيها فى احسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية • الا انه كان يحول دون حكمها فى أمر المشروع الذى كانت تفكر فيه ، أنها لم تكن تدرى ــ كما يقول تقرير اللجنة ــ لو فرض أن المشروع وقع موقع القبول عند البريطانيين ، ان يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على أساس مبادئها فيه (١٥٦) •

ولذلك فقد كانت حاجة اللورد ملنر للحصول على التأييد الكافى للتسوية فى مصر ، وبالتالى نجاحه فى مهمته ، حقيقة لا ريب فيها • وكان فى نفس الوقت ــ كما يقول الجود ــ قد توصل ، بصفة قاطعة ، الى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز الا عن طريق سعد زغلول (١٥٧) • ولذا قابل عدلى باشا قبل سفره وابلغه انه ازمع العودة ورفاقه الى لندن، وانهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ، ولا ينتظر أن يعملوا شيئا حتى أواخر شهر ابريل ، بعد الانتهاء من عطلة الاعياد ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وانه على استعداد لمفاوضة الوفد (١٥٨). واقترح أن تكون المفاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض

أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل جوابا اليه بما يتم الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا فى هذا الغرض ٠ (١٥٩)

فكتب عدلى باشا الى سعد زغلول باشا فى ٩ مارس يبلغه حديث اللورد ملنر ، ويقول انه يريد المفاوضة فى لندن وينتظر منه جوابا وذكر أن مسألة المفاوضة فى لندن ربما تقتضى بحثا وتاملا وأنه يزمع السفر الى أوروبا فى شهر مايو لتغيير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد سفره ويجعله فى شهر ابريل ليكون مع سعد باشا مدة البحث والتأمل ، اذا وجد هذا فائدة من وجوده (١٦٠) ٠ وقد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الخبر الى الوفد فقد اذعن اللورد ملنر للمفاوضة معه وحده ٠ ومن ثم فقد طلب سعد باشا الى عدلى باشا فى برقية بتاريخ ٢٠ مارس أن يعجل بميعاد سفره ٠ (١٦١)

وقد أساء أحمد شفيق فهم برقية سعد باشا ، فبنى عليها أن سعدا باشا انما طلب من عدلى باشا أن يعجل بسفره ليكون واسطة فى اعادة الاتصال بينه وبين اللجنة أو سواها ، بعد أن دب القلق فى نفسه اذ رأى وكأن الفرصة قد أفلتت من يده للمرة الثانية بعد أن أصبحت فى قبضته (١٦٢) ٠ وهذا غير صحيح ، لأن الفرصة لم تكن قد أفلتت من الوفد ، كما رأينا ، كما أن الباب كان ما يزال مفتوحا ٠ أما استدعاء سعد باشا لعدلى باشا ، فكان بناء على طلب الأخير ، ولتبادل الرأى فيما أورده فى خطابه بخصوص المفاوضة فى لندن ٠ ولهذا فلما طلب عدلى باشا من سعد باشا أن يرسل اليه خطابا تفصيليا قبل تحديد ميعاد سفره ، اجاب سعد باشا بأن ذلك (أى الاسراع فى السفر) انما هو « لتبادل الآراء طبق خطابكم » (١٦٣) ، مما يفيد أن الاستدعاء لأسباب تضمنها خطاب عدلى باشا ، وليست أسبابا من عند الوفد ٠

على كل حال فقد سافر عدلى باشا الى باريس فى يوم ١٦ ابريل، فبلغها يوم ٢٢ منه ، وكانت المسألة الهامة بعد ذلك أن تصل دعوة اللورد ملنر الى الوفد للتفاوض معه وتعلن الحكومة البريطانية اعترافها به ممثلا للأمة المصرية . وكان الوفد قد أخذ فى تلك الأثناء يمد دعايته الى انجلترا لتعبئة رأى عام هناك مؤيد له أثناء المفاوضة ٠ فقد استدعى بعض أصحاب الجرائد ، كالديلى هرالد والكاثوليك برس البالغ عددها ستا وثلاثين جريدة منتشرة فى جميع أنحاء بريطانيا ، واتفق معهم على

نشر كل ما يريد · كما أن الدكتور حامد محمود ، وهو طبيب مصرى أقام فى انجلترا ستة عشر عاما ، قام بتعريف الوفد بأحد أعضاء حزب العمال البريطانى ، وهو المستر لانجدون ديفز ، واتفق معه على اكتساب عطف أعضاء حزب العمال فى البرلمان الانجليزى ، وجعل المسألة المصرية موضوع مناقشة باطراد · وقد أنشأ المستر لانجدون ديفز مكتبا فى لندن للدعاية ، وأخذ يعمل الدعوات لأعضاء مجلس العموم من حزب العمال ولغيرهم من ذوى الرأى خارج البرلمان · كما بذل جهده مع أحد الأعضاء الآخرين ، وهو الكولونيل مالون ، فى تكوين لجنة من أعضاء البرلمان تقيم معركة جدلية مع الحكومة · وقد أطلق على هذه اللجنة بعد تكوينها اسم « لجنة مصر » · وقد أخذت هذه اللجنة تقوم بحملتها على الحكومة فى البرلمان **منذ أوائل شهر مايو** · ومن الأسئلة التى ألقاها الكولونيل مالون والكوماندر كنويرثى وودجوودبن وغيرهم : كيف لا تحترم انجلترا وعودها ؟ ولماذا لا تخاطب الوفد ؟ ولماذا لا تأخذ الضمانات اللازمة وتمنح مصر استقلالها ؟ وغير ذلك مما كان يحرج أنصار الحكومة (١٦٤) ·

وفى يوم ٥ مايو ألقى أحد أعضاء مجلس العموم (الكولونيل مالون) على الحكومة سؤالا عما اذا كان صحيحا أن لجنة ملنر قد ذهبت الى مصر ومعها تعليمات بمناقشة أحسن الوسائل للاحتفاظ بالحماية البريطانيه عليها ، وأنه ، لهذا السبب ، أحجم **المثلون المصريون** عن مقابلة اللورد ملنر ؟ فأجابه المستر بونارلو Bonar Low بان اللجنة انما قصدت الى مصر لبحث أحسن الوسائل لحكم البلاد · وفى هذه الجلسة نفسها أجاب المستر بونار لو على سؤال للكوماندر كنويرثى ، فبين أنه لو كان **المثلون المصريون** على استعداد للمناقشة فى الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حدود المناقشة. وقد سأل المستر كنويرثى بعد ذلك عما اذا كان من الممكن ، مع هذا ، أن يفتح باب المناقشة من جديد ، حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ فقال المستر بونارلو : انه على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء · ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى تنتظر من ورائها · (١٦٥)

وقد قابل سعد زغلول هذه التصريحات بما يناسبها • فقد صرح لمراسل جريدة «الجورنال» حين سأله فى هذا الصدد ، بأنه « لا ينكر قيمة هذه التصريحات ، ولا ينكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها ما يجعله يترقب لها نتائج فعلية ». ثم قال انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر ، لأنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة **باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية** • ثم أبدى استعداده « لاعطاء كل الضمانات المعقولة اللازمة ، باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية ، للتوفيق بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » • (١٦٦)

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست ، المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وأحد زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة ، الى الاجتماع بها فى لندن ، للمناقشة ، فى القواعد التى تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى • (١٦٧) وبعد مناقشات رأى الوفد من المستحسن ، قبل أن يقصد الى لندن بكامل أعضائه ، أن ينتدب كلا من **محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك** ، للسفر الى انجلترا للتأكد من استعداد بريطانيا نحو أمانى المصريين (١٦٨) • فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلغهم أنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه اذا اقتنعت انجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام • فطلبوا منه تدوين هذا الكلام ، ولكنه أبى متذرعا بأن العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شىء ما دامت المفاوضة غير مقيدة • فكتب مندوبو الوفد الى رئيسه يدعونه وزملاءه للذهاب الى لندن حرصا على مصلحة البلاد،وخشية أن يقال: أضاعوا الفرصة!(١٦٩)

* *.*

كان غرض الأعضاء الثلاثة — فى أثناء محادثتهم مع اللورد ملنر — من مطالبته بتدوين ما يقوله كتابة ، هو الانتفاع به فى الترويج لفكرة المفاوضة مع الانجليز فى مصر • ذلك أن المشكلة التى كان يواجهها الوفد فى مصر فى تلك الأثناء هى أن اقدامه على السفر الى لندن للمفاوضة مع انجلترا ، انما يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التى كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهى السياسة التى روج

لها فى كل تصريحاته وبياناته • وكانت الأمة قد تشبعت بفكرة دولية المسألة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركنا منيعا من أركان القضية المصرية • (١٧٠) وقد أوقع هذا الوفد ولجنته المركزية فى مصر فى احراج شديد ، كما أتاح الفرصة لأعداء الوفد للظهور وتوجيه الهجمات الى الوفد •

وقد رأينا فى الفصل الخاص بالتنظيمات الثورية كيف قاوم عبد الرحمن فهمى بك هذه العناصر ، وهى المكونة من الحزب الوطنى ، والأمراء ومحمد سعيد باشا . على ان المهمة الجسيمة ، التى كانت ملقاة على عاتقه فى ذلك الوقت ، كانت مهمة تحويل الأمة من تشبعها بفكرة دولية المسألة المصرية الى قبول فكرة المفاوضة مع انجلترا • ولقد كان عبد الرحمن فهمى يشعر بأن هذه المهمة ذات خطر خاص • لقد كان يرى أن السر فى الارتباط بين الوفد والأمة انما يرجع الى « شىء واحد ، هو أن الوفد،بحسن سياسته،توخى فى جميع خططه واعماله ان يحترم الراى العام ، ولايصادمه فى أى ميل من ميوله ، بمع ملاحظة ما تتطلبه الظروف السياسية من الأساليب لخدمة القضية المصرية خدمة صادقة • » ،كما كان يرى أن لا خطر على القضية المصرية ما دام اتحاد الامة سليما ، وهذا الاتحاد لا يتسرب اليه أى خلل اذا بقى الوفد معبرا عن الرأى العام فى كبريات المسائل الخطيرة (١٧١) • ولما كان تحول الوفد الى مفاوضة انجلترا بعد تمسكه السابق بدولية المسألة المصرية انما هو على غير ارادة الأمة ، فقد كان هناك خطر حقيقى أن تنفض الأمة من حول الوفد، ويتسرب الخلل الى اتحادها ، وبالتالى تتعرض القضية المصرية للخطر •

ولهذا نرى عبد الرحمن فهمى لأول مرة يتصرف فى الكتابات التى تصله من سعد زغلول ، بما من شأنه ألا يصدم الأمة فى احساسها من ناحية الوفد • فعندما أرسل سعد زغلول تلغرافا الى اللجنة يشيد فيه بالوزارة الثلاثة ، ويصف خطتهم فى المباحثات مع اللورد ملنر بأنها ملآنة سدادا وغيرة على مصلحة البلاد ، ويحمل على الجرائد المصرية التى تهاجمهم بالنقد والتقريع ، رأى عبد الرحمن فهمى أن ينشر فقط ما جاء بالتلغراف خاصا بالوزراء الثلاثة ، ويضرب صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع • ولم يكتف بذلك ، بل عقب على تلغراف سعد زغلول بجملة نسب فيها الى الوفد أنه يشترط للدخول فى المفاوضة مع انجلترا

أن تعلن استقلال مصر التام . وقد كتب الى سعد زغلول يعتذر عن ذلك بقوله : « تعلمون سعادتكم ان سلاحنا الوحيد وعدتنا التى نحاربه بها خصومنا ، انما هى قوة الراى العام المصرى . وكلما ازداد تماسك هذا الراى ، كلما كان سلاحنا ماضيا . فالرأى العام الذى كان متاثرا نوعا ما بدس دسائس المارقين فى اللحظة التى أتى فيها تلغرافكم ، ما كان لنا إن نقوى تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد .. أما تعليقنا الذى علقناه على تلغرافكم ، فكان من الضرورى جدا لنضرب به سعيدا ومن معه ونرد به كيدهم فى نحرهم . وقد كان ، وبلغنا به كل ما نريده . (١٧٢) .

على أن سعد زغلول رد عليه بانه وان كان لا يسر الوفد شيء أكثر من تعضيد الرأى العام وموافقته على سعية ، « ولكن يهمنا ويهم كل مشتغل بالقضية المصرية أن تكون الحركة موجهة دائما الى الجهة المعقولة لمعتدلة المفيدة ، ولا يتسلط عليها طيش الطائشين ومبالغة المتهوسين، لأن ذلك يعدل بها عن القصد ويصدها عن سبيل النجاح . ولا نريد أن نقيد حريتكم فى جميع ما يستبقي روح التضامن فى الأمة والتفافها حول الوفد . وانما نريد ألا تباشروا فى الموضوعات الهامة امرا قبل مراجعة الوفد فيه ، خشية أن يتعارض مع عمل يكون قد أتاه ، ورأى قد يكون أبداه ، فيفضى هذا التعارض الى تشويش افكار الأمة وزعزعة ثقتها بمن يجب أن تكون على الدوام واثقة بهم .. كما نريد ألا تعدلوا شيئا يصدر من الوفد قبل أخذ رأيه فيه ، لأن ذلك ربما عكس القصد عليه فى عمله ، والزامه شيئا يكون فى التزامه به ضرر كبير جدا (١٧٣) .

ولقد كان سعد زغلول يرى أن « الرأى العام فى مصر ليس فى طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة . بل هو قد بلغ رشده والحمد لله وأثبت بالحوادث الماضية فى هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شيء فى التربية السياسية ، فاذا بين له وجه المنفعة ، ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف . (١٧٤)

وقد شرح أسباب اتجاه الوفد الى المفاوضة مع انجلترا شرحا موضوعيا قيما فى خطاب له الى عبد الرحمن فهمى فى يوم ٥ فبراير ١٩٢٠ جاء فيه : « ربما التبس الأمر على كثير فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملنر،بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها لجنة غير دولية موضوعها البحث

عن نظام حكومي فى دائرة الحماية . ولهذا ينبغي أن نوضح المسألة توضيحا يمنع كل التباس .

« ان لجنة ملنر تعينت لأن تكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها أن تبحث أحوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريرا بما تراه من النظامات لحكومتها لكى تصدق عليه أو لا تصدق . ونحن المصريين لا نعترف لانجلترا بأن لها ركنا فى بحث أحوالنا وسماع أقوالنا ومنحنا من النظامات ما تشاء ، لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وأن منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والغضب . ولذلك أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة .

« أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه (فى خطاب ٢١ يناير) من أن تعلن أنها لجنة مفاوضة ، يعنى لجنة نائبة عن حكومتها فى أن تتخابر مع أمة . فالمفاوضة معها لهذه الصفة لا ضرر فيها ، ما دامت تعترف بذلك ، وما دامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق . فان على استقلال مصر التام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة من غير أن نكون أضعنا حقا أو فائدة .

ومن وجهة أخرى، فان مسألة مصر اما أن تحل **بالتقاضى او بالتراضى.** أما بالتقاضى فلا يمكن حلها الا بطريقة دولية ، أى بمعرفة جميع الدول ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم. وأما بالتراضى فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر . والمفاوضه لا تكون بين شعب وشعب ، بل بين نواب ونواب . فاذا انتدبت انجلترا نوابا عنها كلجنة ملنر للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها نوابا كالوفد المصرى لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه الطرفان ، فلا ضرر من ذلك مطلقا ، بل يكون من المتعين قبوله . **نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ، ولكن يمكن ان يعرض هذا الاتفاق بعد أتمامه على عصبة الأمم لتسجيله فيها،وللدول الاعتراف به** . وعلى كل حال فليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا اذا دعتنا للمفاوضة مع لجنة ملنر بصفة كونها ماذونا لها فى هذه المفاوضة ، وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية ، ان نرفض هذه المفاوضة، مادامت أن الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخاصة » . (١٧٥) .

* * *

على كل حال فقد أثبت الشعب المصرى ـ كما توقع سعد زغلول ـ أنه ليس فى دور الطفولة . فقد تقبل فكرة المفاوضة مع انجلترا بعد أن شرحت فائدتها له على هذا النحو ، ووقف وراء الوفد يسانده بكل قواه . وفى يوم ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول الى لندن ومعة بقية أعضاء الوفد . وكان قد كتب الى لجنة الوفد المركزية كتابا يقول فيه : « لقد لقى زملاؤنا فى لندرة قبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات الى حل مرض . لهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم ، بحول الله ، يوم السبت المقبل ٥ يونية ، للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » (١٧٦) .

حواشى الفصل الثالث

معركة الحماية

١ ـ محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى ص ١٠

٢ ـ أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد جـ ١ ص ٣٢٦

٣ ـ نفس المصدر ص ٣٢٩ ، دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية جـ ١ ص ٩٩

٤ ـ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٥٦ ـ ٥٩

٥ ـ مع الوفد المصرى ص ١١٨

٦ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩

٧ ـ دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ ص ٢٩١ ـ ٢٩٥ ، دكتور محمد انيس : أوروبا بين الحربين العالميتين ، محاضرات مطبوعة (١٩٥٨) . محمود ابو الفتح : المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٩ ـ ٧٠ ، دكتور عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة وأصولها التاريخية ص ١٧٧ ـ ١٧٩ (١٩٥٥) Lenczowski, G. ; The Middle East in world Affairs. P. 314

٨ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ٢٠

٩ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٠ ـ ٢٧١

١٠ ـ مع الوفد المصرى ص ٣٧ ـ ٤٠

١١ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٧٣ ـ ٧٤

١٢ ـ دكتور محمد انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٤ ، ٢٣٥

١٣ ـ المسألة المصرية والوفد ص ١٢٣ ـ ١٢٤

١٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٧ ـ ٩٨

١٥ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٥

١٦ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٢

١٧ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٨٧ ـ ٨٨

١٨ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٢٣ يولية ١٩١٩ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ١١٩

١٩ ـ جريدة النظام في ١٨ سبتمبر ١٩١٩ ، من تصريحات لحسين واصف باشا

٢٠ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧١

٢١ ـ من اسماعيل صدقى الى سعد زغلول في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، من محمود أبو النصر بك الى سعد زغلول باشا في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٣

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٣٧ ، ٢٨٢ ـ ٢٨٩

٢٣ ـ نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٢

٢٤ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧١

٢٥ ـ مع الوفد المصرى ص ٢٥ ـ ٢٦

٢٦ ـ نفس المصدر ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقى باشا : مذكراتى ، ص ٢١

٢٧ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٣١

٢٨ ـ مع الوفد المصرى ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٢١

٢٩ ـ مع الوفد المصرى ص ١٣١

٣٠ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٦٠

٣١ ـ مع الوفد المصرى ص ١١٤ ـ ١١٥

٣٢ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦

٣٣ ـ المسالة المصرية والوفد ص ١٤٣

٣٤ ـ نفس المصدر ص ١٤٩ ـ ١٥٠

٣٥ ـ مع الوفد المصرى ص ١٤٧ ـ ١٤٩

٣٦ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٩٢ ـ ٩٣

٣٧ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٤

٣٧ مكرر ـ رأينا فى محاكمة رياض الجمل كيف اوعز اليه بأن يقول هذا الكلام .

٣٨ ـ مع الوفد المصرى : ص ٤١ ، ٥٥ دكتور انيس : المرجع السابق ص ١٥٣ ، ٢٣٨

٣٩ ـ المسالة المصرية والوفد ص ١٠٠

٤٠ - مع الوفد المصرى ص ٨٦ - ٨٧

٤١ - نفس المصدر ص ١٦٨ - ١٧٠

٤٢ - المسألة المصرية والوفد ص ١٣٢ - ١٣٥

٤٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٨٢

٤٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، مع الوفد المصرى ص ١٧٠ - ١٧٩

٤٥ - المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٨

٤٦ - دكستربركنس : فلسفة السياسة الخارجية الامريكية ص ٢٦

٤٧ - فرانك تاننباوم : مبادىء السياسة الامريكية ص ١٢٨ - ١٣٩

٤٨ - مع الوفد المصرى ص ١٤٥ - ١٤٧

٤٩ - نفس المصدر ص ١٥٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٠.

٥٠ - مع الوفد المصرى ص ١٥٨ - ١٦٠

٥١ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠١ - ١٠٢

٥٢ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٧ ، المسألة المصرية والوفد ص ١٠٤ - ١٠٥

٥٣ - مع الوفد المصرى ص ١٨٠ - ١٨٧ ، نقلا عن المجلد الثامن والخمسين من محضر أعمال مجلس الشيوخ الامريكى ص ٤٢٠٥

٥٤ - ألمسألة المصرية والوفد ص ١٠٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٨٤

٥٥ - مضابط مجلس اللوردات البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١١٤ ص ٨٥٣ - ٨٥٤

٥٦ - مارشال ويفل : النبى فى مصر ص ٥٨

٥٧ - مضابط مجلس اللوردات البريطانى ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٣٤ ص ٦٨٠.

٥٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٥٢

٥٩ - مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٥٨

٦٠ - لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٣٥٤ - ٣٥٥

٦١ - نفس المصدر ص ٣٥٢

٦٢ - احمد شفيق : المرجع السابق ٥٢٤

٦٣ - لورد لويد . المرجع السابق ص ٣٥٣

٦٤ ـ نفس المصدر ص ٣٥٢

٦٥ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٩ ـ ١٠٠

٦٦ ـ جريدة النظام في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، وكان صاحب الرأى الثالث هو عبد الحميد البيلى ، وقد ادلى به لجريدة مصر

٦٧ ـ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٤١ ـ ٤٢

٦٨ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في اول اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ ـ ٦٧

٦٩ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١

٧٠ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦

٧١ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢يولية ، نفس المصدر ص ١١٦

٧٢ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يولية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦ ـ ١١٧

٧٣ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ يولية ١٩١٩ (ارسل في ٢٥ يولية)، نفس المصدر ص ١١٨ ـ ١١٩

٧٤ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ ـ ٦٧

٧٥ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن في ٢٤ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧٠

٧٦ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ اغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١

٧٧ ـ جريدة النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩

٧٨ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٥٤٨

٧٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٥٤٨

٨٠ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٨

٨١ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ص ١٥٢ ـ ١٥٣

٨٢ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٧٣

٨٣ ـ محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٥٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٥٣ ـ ٥٥٤

٨٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٢

٨٥ ـ نفس المصدر ص ٧٩ ـ ٨٠

٨٦ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٣ ديسمبر ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٥٨ ـ ١٥٩

٨٧ ـ دكتور أنيس : نفس المصدر ص ١٧٧ ، ٨٣

٨٨ ـ دكتور محمود نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الاولى ص ١٢٨ ـ ١٢٩ (الطبعة الاولى ـ القاهرة ١٥٣) ، نقلا La Réforme : 1 Octobre 1910 - La Depéche Egyptienne 13 Octobre 1910

٨٩ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٤ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨١

٩٠ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٢ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٧

٩١ ـ الاهرام في ٦ نوفمبر ١٩١٩ مقال للاستاذ فكرى اباظه ، نقلا عن مجموعة مقالات فكرى اباظة المحامى ص ٤٣ ـ ٤٤

٩٢ ـ النظام فى ١٨ اغسطس ١٩١٩ عدد ١١ ، من حديث مع محمد بك هلال

٩٣ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ١٥٢

٩٤ ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٨ ديسمبر نفس المصدر ص ٨٣

٩٥ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٣ ديسمبر ١٩١٩ ص ١٦١

٩٦ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٤

٩٧ ـ نفس المصدر ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣

٩٨ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٦٣

٩٩ ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠

١٠٠ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٧٨

١٠١ ـ نفس المصدر ص ٢٦٠ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٥٥

١٠٢ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٢٧ عامود ٢

١٠٣ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٢

١٠٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٧ ـ ٨٨

١٠٥ ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦١ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٨٨

١٠٦ـ لورد لويد : المرجع السابق جـ ٢ ص ١٢

١٠٧ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧

١٠٨ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٧٢

١٠٩ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨١ ـ ٥٨٣

١١٠ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨

١١١ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٢ ـ ٦٣

١١٢ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨ عامود ـ٢ ـ ٢٣٩ عامود ١

١١٣ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٧ يناير ١٩٢٠. نفس المصدر ص ١٨٣

١١٤ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ فبراير ١٩٢٠. نفس المصدر ص ١٨٥ ـ ١٨٦

١١٥ـ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٨ فبراير ١٩٢٠. نفس المصدر ص ١٨٥ ـ ١٨٦

١١٦ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٦

١١٦ مكرر ـ السلطات الدينية فى الازهر لم تنفرد بعمل من قبل ، وقد اشتركت فقط فى بيان التهدئة الذى صدر فى ٢٤ مارس ١٩١٩ تحت ضغط السلطات العسكرية البريطانية .

١١٧ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩١ ـ ٩٤

١١٨ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٧

١١٩ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٩

١٢٠ـ تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٧

١٢١ـ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠. نفس المصدر ص ٨٨

١٢٢ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٣٨

١٢٣ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ ـ ٦٢١ نقلا عن حديث لرشدى باشا مع جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية

١٢٤ـ نفس المصدر ص ٦٤٤ ـ ٦٥٣ من حديث لمحمد سعيد باشا مع لجنة من بعض المحامين برياسة الدكتور أحمد عبد السلام فى يوم ٨ فبراير ١٩٢٠.

١٢٥ـ لورد لويد : المرجع السابق جـ ٢ ص ١٤

١٢٦ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٤٧

١٢٧ـ نفس المصدر ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

١٢٨ـ نفس المصدر ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨

١٢٩- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢

١٣٠- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢

١٣١- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١

١٣٢- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢

١٣٣- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١

١٣٤- نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ١

١٣٥- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢

١٣٦- نفس المصدر والمكان

١٣٧- العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٩٤ - ٩٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٠٣

١٣٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٣٩ عامود ١

١٣٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢٢

١٤٠- الرافعى : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦

١٤١- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧١

١٤٢- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦١٦

١٤٣- نفس المصدر ص ٦٢٨

١٤٤- نفس المصدر ص ٦٣٣ ، من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٥

١٤٥- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٨ - ٦٢٩

١٤٦- نفس المصدر ص ٦٣٤ - ٦٣٨

١٤٧- نفس المصدر ص ٦٢٩ - ٦٣١

١٤٨- الجود : المرجع السابق ص ٢٤٨

١٤٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٥٨ - ٦٦٠

١٥٠- نفس المصدر ص ٦٥٨ - ٦٦١

١٥١- نفس المصدر ص ٦٦٦ - ٦٦٧

١٥٢- نفس المصدر ص ٦٦٧

١٥٣- نفس المصدر ص ٦٧٠ من عدلى باشا الى سعد باشا فى ٩ مارس ١٩٢٠

١٥٤- نفس المصدر ص ٦٧٧

١٥٥- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٦ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٤ ، ١٠١

١٥٦- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥. عامود ٢
١٥٧- الجود : المرجع السابق ص ٢٥٨
١٥٨- المسألة المصرية والوفد ص ٢٣٧
١٥٩- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٦ ابريل ١٩٢٠، نفس المصدر ص ١٠٣ ١٠٤
١٦٠- تحية الرئيس في منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول ، خطبة سعد باشا في فندق الكونتننتال في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٦٧ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٣٧
١٦١- احمد شفيق : المرجع السابق ٦٧٧
١٦٢- نفس المصدر ص ٦٧٦ – ٦٧٧
١٦٣- نفس المصدر ص٦٧٨
١٦٤- من كامل سليم الى عبد الرحمن فهمى في ٦ ، ١٤ مارس ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ أبريل، ٩ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩
١٦٥- مضابط العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٢٨ ، ص ٢٠٦٣ – ٢٠٦٥
١٦٦- العقاد : المرجع السابق ص ٣٠٧ – ٣٠٩
١٦٧- من سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ٢٠ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٤٦
١٦٨- نفس المصدر والمكان
١٦٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٣ – ٧٠٥
١٧٠- نفس المصدر ص ٦٣١ – ٦٣٢ ، ٧٠٣
١٧١- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٤ – ١٧٥ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٣ فبراير ، ٧ مارس ١٩٢٠، نفس المصدر ص ٩٤ ، ١٠٠
١٧٢- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٢٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩١
١٧٣- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٠
١٧٤- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٨ أبريل ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١١٠
١٧٥- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٢ – ٩٣
١٧٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٤ – ٧٠٥

الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

(١) مفاوضات سعد زغلول ــ ملنر

انتهت معركة المقاطعة ــ كما رأينا ــ بقبول الوفد ، وقبول لجنة ملنر التفاوض للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانه مصالح بريطانيا · ولكن ما كاد الطرفان يجتمعان حتى ظهر أن مفهوم الاستقلال وصيانة مصالح بريطانيا عند كل من الطرفين كان يختلف ويتباين بشكل كبير· فبينما كان الوفد يحاول التوفيق مخلصا بين استقلال البلاد ورعايه المصالح البريطانية ، كان اللورد ملنر ينظر الى المسألة من الناحية الشكلية البحتة ، وبمعنى آخر ، وعلى حد قوله ، كانت غايتــه من المفاوضات عقد تحالف بين البــلدين يقرر استقلال مصر ، وينيل بريطانيـا العظمى كل التأمينات والضمانات « التى تراد من الحمـاية بالمعنى الذى نفهمهـا بها نحن (١) » · ومعنى هذا أن اللورد ملنر كان يريد أن يستبدل بالحمـاية الصريحة حماية مقنعة تحت اسم معاهدة تحالف ، أى العـودة الى الحالة التى كانت عليها مصر قبـل عام ١٩١٤ فى عهـد كرومر وخلفـائه ، مع التعديلات التى تستلزمها مثل ظروف سقوط السيادة العثمانية عن مصر· وهذا يدل على أن سياسة اللورد ملنر لم تكن سياسة تحررية كمـا كان يبدو لأول وهلة ، وانمـا كانت امتدادا لسـياسة اللورد كرومر وتطورا لها · وسنرى أن الأسس التى سـيقيمها سوف تصبح دسـتورا تسـير السياسة البريطانية بمقتضاه وتسترشد به فى سياستها حسب الحاجة ، حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ·

ولقد ذكرنا أن الوفد سافر الى لندن يوم ٥ يونية ١٩٢٠، وقد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم ٩ يونية ، ودارت فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة · ولذلك استمر الكلام الى أواسط أغسطس · وقد جرت المناقشات على أشكال شتى : فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقط التى تصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين · وعلاوة على ذلك فكثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد

من الهيئتين (٢)٠ ولم تسجل محاضر للجلسات ٠ ولكن الكثير مما دار فيها ورد فى تقرير لجنة ملنر ، كما ورد على لسان سعد زغلول فى خطبه وتصريحاته ، وعلى قلمه فى مذكراته٠ كما ورد بعضه على لسان عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزن ٠ وقد تناول الفريقان موضوعات على جانب كبير من الأهمية والتشويق ، لأنها كانت تعالج حصيلة المشاكل التى تمخض عنها الاحتلال ، كما كانت تعالج الحلول التى يريد بها كل من الفريقين الخروج من الأزمة السياسية والوصول الى عقد معاهدة ٠ وقد كان من الطبيعى أن تكون أولى المسائل التى تناولها الفريقان من حيث الأهمية هى :

مسألة الاحتلال :

وقد دار البحث فى معالجة هذه المسألة حول نقطتين : الأولى التحالف ، والثانية ، المسألة العسكرية ٠ وفكرة التحالف فى منشئها فكرة مصرية بحتة ٠ فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل هو وزميلاه السير ريجنالد ونجت فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ٠ وقد عرضها سعد ــ كما هو واضح من سياق المحادثة ، ليوقف اعتراض الانجليز على الاستقلال والجلاء عن مصر ، ولكى تتكون منها العلاقة الجديدة بين مصر المستقلة التى لا يقبع على أرضها جندى أجنبى ، وبين انجلترا ٠ ولهذا كان من الطبيعى أن يقبل الوفد فكرة المحالفة عندما افتتح بها ملنر المفاوضات قائلا : « نريد أن ندافع عنكم ولا نسمح مطلقا لدولة أجنبية أن تعتدى عليكم ، وأن نعقد معكم محالفة تأخذ بريطانيا فيها على عاتقها الدفاع عن سلامة أرض مصر » ٠ ولكن الوفد رأى ــ كما قال سعد زغلول فى احدى خطبه ، أنه اذا قبل هذا العرض بلا مقابل فيكون الأمر حماية ، ويكون لانجلترا الحق على مصر أنها تأخذ منها طوعا أو كرها كل ما تريد ، شأن الدولة الحامية للأمة المحمية ، فلذلك ، ولكى يزيل معنى الحماية ، ويحقق معنى المحالفة ، قال سعد : « لا نقبل أن يكون هذا محالفة ، فان المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة ، ولكن بما أنكم أقوياء ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن نقدم أموالا ورجالا فى كل حرب تدخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التى نقدمها فى زمن الحرب محدودة (٣) » ٠

وقد ثارت على أثر ذلك المسألة العسكرية ٠ وكان الوفد قد تناقش فيها من جهاتها المختلفة ــ كما يقول عدلى باشا ــ وانتهى الى أن الأمر فيها

لا يخرج عن احدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم · ففيما يختص بزمن الحرب رأى الوفد أن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجى ، ولما كان مثل هذا التعهد يعتبر حكما من أحكام المعاهدة ، فلم يكن ليعمل به أو يطبق الا فى زمن الحرب · أما فيما يتعلق بزمن السلم فقد قرر الوفد أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى (٤) ·

على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا الكلام · فقد أبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها ، مما كان يقتضى فى نظره وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها (٥) · وقد عرض عليه سعد زغلول أن تكون تلك القوة مصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا ، فبحكم المحالفة نضع على القناة جيوشا من عندنا ، واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف ، فنضع من عندنا عشرة · واذا كنتم تريدون عشرة ، فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا »· ولكن اللورد لم يقبل · فعاد سعد زغلول يقول: « نضع عساكر من عندنا ، ويكون لهم ضباط من عندكم » · ولكن اللورد رفض أيضا · فقال سعد: « عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، نعير ادارته لكم للمدة التى تشاءونها » · فكرر اللورد ملنر الرفض (٦) · وعلى ذلك بلغت المفاوضات قمة الحرج ، فقد بات واضحا أن اللورد ملنر لن يتردد فى قطع المفاوضات لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر (٧) · ولهذا تفاوض الوفد فى المسألة ولم يجد مفرا فى النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية، بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية ــ كما يقول عدلى باشا (٨) ·

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده بعد ذلك الى تحديد صفة هذه القوة العسكرية · فيذكر ملنر أن المفاوضين المصريين أصروا على أن **تكون هذه القوة العسكرية قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى، هو الدفاع عن الامبراطورية ، لا (جيش احتلال) ولا قوة لحفظ النظام فى مصر ·** لأن فى ذلك معنى بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ، ولأن المحافظة على النظام الداخلى من شئون المصريين أنفسهم · **ولكى يؤكد المفاوضون المصريون ذلك أعظم تأكيد ، ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة القنال ، وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية (٩) ·**

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الأولى الخاصة بصفة القوة العسكرية · ولكنه اعترض على النقطة الثانية الخاصة بالموقع ، وذلك لسببين : الأول،

أن وجود جنود بريطانية فيمنطقة القنال المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية ، اذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما ، قد يعد خرقا لهذا الحياد » • (كأنما احتلال جنود دولة واحدة لجميع أراضى الدولة التى تمر فيها القناة لا يعد خرقا لحيادها !!) •

أما السبب الثانى الذى ذكره اللورد ملنر ، فهو أن « مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس ، بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك بكثير • ان مصر تقرب شيئا فشيئا أن تصير عقد ارتباط كل تلك المواصلات • برية كانت أو جوية أو بحرية » ، فلهذه الاعتبارات رفض اللورد ملنر تعيين « القنطرة » أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها (١٠) • ومع ذلك فقد ذكر عدلى باشا أنه كان مفهوما دائما ألا تكون تلك القوة البريطانية فى مدينة أو بالقرب من مدينة ، وألا تخرج على أى حال عن منطقة القنال (١١) •

التمثيل الخارجى وعلاقات مصر الخارجية :

انتقلت المناقشات بين الوفد ولجنة ملنر بعد ذلك الى نقطة أخرى كان اللورد ملنر يرى أنها ذات أهمية لضمان المصالح البريطانية ، عدا أنها تترتب على التحالف : وهى السيطرة على سياسة مصر الخارجية • وفى هذا يقول : « كنا ولا نزال نرى من المبادىء الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى على وجه العموم • وجميع العقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم ، مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها • وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم ، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى الارتباك (١٢) ، ولهذا رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية، **أما مصالح مصر التجارية**

وسواها ، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين ، (لا منة منه وفضلا) ، وانما لأنه ـ كما كتب فى تقزيره ـ كان يخشى أن «تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى » • وعلى ذلك **اقترح أن تقتصر صفة الممثلين المصريين على « الصفة القنصلية » فقط لا « السياسية »** (١٣) • وكان مما ساقه فى تبرير ذلك، بالاضافة الى ما سبق ، أن تعيين ممثلين مصريين (سياسيين) فى عواصم أوربا ، وتعيين ممثلين سياسيين من الأجانب فى مصر ، يفتح الباب لدسائس قد تكون وخيمة العواقب • « لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية ، قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم ، حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم » (١٤) •

على أن الوفد رفض هذا المنطق رفضا باتا • فقد أوضح للورد ملنر أن « التمثيل السياسى لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد فى شخصيتها الدولية ، وما اذا كانت مستقلة أو أنها داخلة فى نطاق التبعية • وذهب الوفد فى رفضه الى أن صارح اللورد ملنر ـ كما يقول فى تقريره ـ بأنه اذا لم يوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل (١٥) •

ويبدو أن اللورد ملنر أدرك أنه لن يستطيع حمل الوفد على تغيير موقفه ، وخصوصا أنه كان قد فهم حينما كان فى مصر أن « المصريين جميعا والسلطان ووزراءه فى جملتهم ، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج ، مهما اختلفت آراءهم فى المسائل الأخرى • وأنهم كانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية الى المعتمد السامى البريطانى ، وكانوا يرجون ، متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة ، أن يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا » (١٦) •

ولهذا أعاد ملنر النظر فى مسألة الصفة السياسية ، بعد أن تلقى تأكيدات المفاوضين المصريين بأن الممثلين السياسيين المصريين ، لن يمكنهم فى المستقبل «أن يعملوا عملا يضر بالمصالحالبريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ، ما لم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها » • وكان مما سهل اذعانه لوجهة النظر المصرية أنه أدرك ـ حسب قوله ـ « أن اعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر فى الخارج ، نافع لنا لا محالة ، لأنه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة ، وبقوا مصرين على ادامة الدعوة

ضدنا » (فى سويسرا وفرنسا وايطاليا وألمانيا ، كما كان يجرى منذ أعوام بجد واجتهاد) اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وايقافهم عند حدهم ، اذ لا يسع معتمدا مصريا الا الاعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر ، وذمه والنفور منه ، والا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل من منصبه (١٦) » • وعلى ذلك أعلن اللورد ملنر فى اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونية، أنه لايريد قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجى بعد قطع كل هذا الشوط فى سبيل التفاهم (١٧)•

الامتيازات الأجنبية :

انتقل البحث بعد ذلك الى مسألة الامتيازات الأجنبية • وكانت خطة اللورد ملنر منذ البداية أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الادارة المصرية الداخلية ، ولذلك نجد من الكتاب المصريين (١٨) ، من يعيب على المفاوضين المصريين قبول ربط تعديل الامتيازات الأجنبية بمسألة تسوية العلاقات بين مصر وانجلترا ، ويرى أن هذا الربط قد عطل حل المسألتين معا : تسوية العلاقات ، والامتيازات الاجنبية • والحقيقة أن **مشروع ملنر بشأن الامتيازات الأجنبية لم يكن يقوم على الغائها ، بل على تنازل الدول عنها لانجلترا بعد تعديلها • ومن ثم فقد رتب على هذا أن تعترف مصر لانجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، من شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلى لمصر • وهذه الحقوق هى ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم « ضمانات »** للدول صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لانجلترا(١٩) • **وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين** فى الحكومة المصرية ، أحدهما مالى والآخر قضائى • وكانت فكرة اللورد ملنر تقوم على أن « هناك أمرين يهمان الدول الأجنبية التى يتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية، هما : اقتدار مصر على سد ديونها ، وذلك يهم حملة السندات المصرية، ويؤثر أيضا فى كل رءوس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد ، ثم سلامة أرواح الأجانب وأملاكهم » • وقد رأى اللورد ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح • فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالأجانب • وزاد ملنر على ذلك ضمانا ثالثا هو أن يخول للمعتمد البريطانى «حق التداخل لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب **يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية » (٢٠) •**

أما التعديلات التى رأى ملنر ادخالها على نظام الامتيازات ، فكانت تقضى « بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ، وسريان التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر » ٠ وقد اعتقد ملنر أن الدول صاحبة الامتيازات لا تأبى الموافقة على هذه التعديلات فىضوء الضمانات السابقة، وخصوصا حق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ٠ وكانت خطته أنينص فى هذه الاتفاقات علىأن تنقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات (٢١) ٠

والحقيقة أن اللورد ملنر لم يتصور حلا لمسألة الامتيازات الأجنبية يقوم على الغائها ، فبالاضافة الى أن هذا الحل يفوت على انجلترا تركيز هذه الامتيازات فى يدها ، فلم يكن فى وسع ملنر نفسه الا أن يعترف « بالمصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركزة فى وادى النيل ٠٠ فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية، ويمثلون مراكز مهمة فىالتجارة والتعليم، والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا، حتى أن المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية أضحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة ، وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما ٠٠ وعلى ذلك فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه المصالح الأوربية(٢٢) » ٠

ولقد قبل الوفد مبدأ حلول انجلترا محل الدول صاحبة الامتيازاتفى حماية الأجانب ٠ ويقول « الجود » ان سعد زغلول لم يكن فى صميم فؤاده مكترثا بما اذا كان الذى يتولى حماية الأجانب فى مصر دولة واحدة أم عدة دول(٢٣) ٠ على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالى والقضائى ، وحق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ٠ ففيما يختص بالمستشار المالى ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود **اختصاصات لجنة صندوق الدين(٢٣م)** الى التداخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة (٢٤) ٠ كما وقعت مشادة عند المناقشة فى المستشار القضائى ، وهو المختص بمراقبة تنفيذ القوانين الماسة بالأجانب ٠ لأن الدول ذوات الامتيازات لم يكن لها موظف فى ادارة الحكومة ، فكيف يكتسب من ينوب عنها حقا ليس لها (٢٥) ٠؟ عدا ذلك فان مصالح الأجانب ، كما ذكر سعد زغلول فى

احدى خطبه ، كانت « غير مفروزة ، بل شـائعة فى الأمن وفى الرى وفى الادارة • فالموظف الذى يكون من اختصاصه مراقبة المصالح التى للاجانب مساس بها ، أو لها مساس بالاجانب ، يتدخل فى كل شىء» (٢٦) • ولهذا عرض الوفد بدلا من ذلك الاكتفـاء بتعيين نائب عام بريطانى للمحـاكم المختلطة (٢٧) • وقد كثرت المنافشة حول حق المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال فى منـع تطبيـق القوانين المصرية على الأجانب ، وكان هم رجال الوفد أن يمنعوا هـذا الحق من أن يتحـول الى حق منع عام فى التشريع المصرى (٢٨) •

الموظفون البريطانيون وغيرهم من الاجانب فى خدمة الحكومة المصرية :

وهذه المسألة كانت تهم « الانتلجنتسيا » المصرية غاية الأهميـة ، وهى طغيان العنصر الانجليزى فى الوظائف الحكومية ، والـكبيرة منها ، بنوع خاص ، على العنصر المصرى • وكانت هذه المسالة من أسباب تبرم المثقفين بالاحتلال ، كما مر بنا • ويفهم من تقرير لجنة ملنر أن الجانب المصرى اقترح « أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها مطلقـة الحرية فى اسـتبقاء من تبقيـه وفى اخراج من تخرجه من خدمتهـا من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب » • وكانت حجة الوفد والمصريين عامة ، أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا ، وخصوصا فى السنين المتأخرة ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ ، وهو « أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم ، فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيـه رجال من بنى وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها ، ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما كان يجب ويودون أن يصير أسرع » •

وقد سلم ملنر بصواب حجة الجانب المصرى • ولكنه اشترط تدبير أمر الذين تروم الحـكومة المصرية أن تستغنى عنهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيـذ النظام الجديد ، « فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء • اذ لا شىء يكدر صفو العلاقات بين الانجليز والمصريين فى المستقبل أكثر من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم • فيجب فى كل معـاهدة تعقد بين بريطانيـا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة ، وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشـاورة رجال ينوبون عنهم » • وقد رسم اللورد ملنر

شروط خروج هؤلاء الموظفين سواء أكان برغبتهم أم برغبة الحكومة المصرية، فذكر أن القانون الموجود ينص على اعطـاء الموظفين المصريين اذا أحالتهم الحكومة على المعاش ، بسبب غير سوء سلوكهم ، معاشا طيبا مناسبا لطول مدة خدمتهم ٠ على أنه ، مراعاة لتغير الاحوال ، يلزم وضع تدبير خصوصى لمعـاملة الذين قد يقضى على مسـتقبلهم فى الخدمة قضـاء مبرما ٠ كذلك **يجب أن يعامل الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم٠** فالمعتاد أنه اذا اراد موظف الاستغناء عن الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه، ولكن هذه القاعدة لا يجب أن تنطبق على النظام الجديد بعـد تغير شروط الخدمة تغيرا جوهريا ٠ بل يجب ان يترك للموظفين حق الخيار بين البقـاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد ، فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاما(٢٩) ٠

السودان :

بقيت مسالة أخرى شائكة هى مسألة السودان٠ وقد ظهر أن اللجنة لا نريد مناقشة مركز السودان أو المساس بحقوق انجلترا فيه ، واعتبرت مسألته مستقلة بموجب اتفاقية ١٨٩٩ ٠ ولهذا يقول تقرير اللجنة الملنرية : « ان المشروع الذى تتضـمنه المذكرة ، يتناول مصر فقـط ولا ينطبق على السودان٠ البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديدا جليا فى الاتفاق الانجليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، وليست كحالة مصر التى لاتزال غير معينة ٠ فلهذه الأسباب ، أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلهـا مع الوفد ٠ وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه (٣٠) » ٠

والحقيقة أنه عنـدما برزت مسألة اسـتقلال مصر ، أرادت انجلترا الاحتفاظ بالسودان ٠ وقد ظهر هـذا من حديث لطفى السـيد بك عضو الوفد عن هذه المسألة ، فقد قال : « لقد كان أمامنا أدلة عديدة على ملكية مصر ، نخص بالذكر منها : بطلان معاهدة ١٨٩٩ ، ووحدة أبناء النيل ، والأدلة التاريخية ، الى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على أحقية مصر فى هذه الدعوى ٠ ولكن الانجليز قالوا عن ذلك ان معاهدة ١٨٩٩ أصبحت شرعية بعد امضاء معاهدة سيفر ، وان السودانيين قبائل شتى أغلبها يخالف الجنس المصرى ، وان السـودانيين أنفسهم سيطالبون بأن يكون

« السودان للسودانيين » وأنهم مرتاحون للحكم البريطانى ، وأن قاعدة تعيين المصير تتيح لهم ذلك (٣١) » ٠

وقد مهد اللورد ملنر لهذه السياسة ، فأخذ يقلل من قيمة الروابط السياسية التى كانت تربط السودانيين بمصر ، ويقول : « أما الروابط السياسة التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى ، فكانت دائما روابط واهية ٠ فان الفاتحين اجتاحوا أقساما من السودان، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ، ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعانى ٠ وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معا، وانتهى أمره بفتنة المهدى ٠٠»، وبعد أن تحدث عن اعادة فتح السودان بقوات بريطانية ومصرية ، ونقدمه «تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت ادارة بريطانيا» ، أبدى رأيه فى مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، فذكر أنها « لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ٠ فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها ، مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضا ٠ **ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ٠ ويكفيها ، لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر ، الحالة التى عينت لها باتفاق ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر ، حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان** من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر » ٠ ثم حصر اللورد ملنر حقوق مصر فى السودان فى مياه النيل وحدها ، فقال : « ان لمصر حقا لا ينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها ٠ فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق ، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الأحوال ٠ سكنت بذلك روع المصريين وخفف عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذه الناحية (٣٢) » ٠

أما موقف الوفد من مسألة السودان ، فكان موقفا خاصا ٠ فقد كان من رأى سعد زغلول باشا أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعد أن تتم تسوية مسألة مصر ٠ وكان تبريره لهذا الرأى أن مصر تستطيع ، وهى قوية ، بعد أن تستقر أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة فى السودان ، وأنه اذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون فى ذلك تنازل من مصر عن أى حق لها فيه ٠ وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالاجماع (٣٣) ٠

مسألة العرش :

كانت هذه هى القضايا الرئيسية التى تفاوض بشأنها الوفد المصرى ولجنة ملنر · وكانت هده هى وجهات نطر الفريقين فيها · وقد أورد الأستاذ مصطفى امين فى التحقيق الصحفى الذى نشره بجريدة الاخبار عن فشل ثورة ١٩١٩ ، ان مسأله العرش كانت من بين القضايا التى تنوقش فيها فى هذه المفاوضات ، وأن سعد زغلول قد طالب بخلع السلطان واعلان الجمهورية · وكان من أهم ما استند اليه الأستاذ مصطفى أمين فقرتان من مذكرات سعد زغلول ، يقول فى الأولى منهما ، وهى من صفحة ٢٠٢٣ ، وبتاريخ ٩ يونية ١٩٢٠ : « قال لورد ملنر : لا نريد أن نتدخل فى النظام الدستورى ، ولكن فى مبادئه · قلنا : انه لا مانع من أن تشتمل المعاهدةعلى التصريح بأنمصر دولة حرة مستقلة دستورية، جمهورية أو ملكية ، لامانع من اشتمال المعاهدة على هذا (٣٤) » أما الفقرة الثانية فهى من صفحة ٢٢٦٨ ، ويقول فيها سعد : «ان التشبث ببقاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له ، وبأن القول فى الامتيازات (يكون) لهم، وأن تكون لهم قوة حربية ، وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها· ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف فى أمورنا الداخلية ، لكنت أول القائلين بالاتفاق · ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز فى وظائفهم أول الأمر ·· كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه **يحتوى على عوامل التخريب التى لابد أن تؤثر فى البناء الجديد قبل تمامه** (٣٥) » ·

ومن العسير فى الواقع ، وبالرغم من هاتين الفقرتين ، تقبل فكرة أن سعد زغلول قد طالب ، فى مباحثاته مع ملنر بخلع السلطان واعلان الجمهورية · ومن الغريب أن الأستاذ مصطفى أمين نفسه قد أورد نص برقية من اللورد ملنر الى اللورد ألنبى فى ٣٠ يونية ينفى فيها نفيا قاطعا حدوث أية مناقشة حول العرش ، ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت ، على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة» · وقد اطلع سعد زغلولعلى نص هذه البرقيةفى مذكراته، ولم يبد دهشة أوتكذيبا لما تضمنته من وقائع غير صحيحة (٣٦) · ويلاحظ أن التقرير الذى وضعته لجنة ملنر بعد انتهاء المفاوضات مع الوفد ، لم يتعرض لهذه المسألة ، بل جاء خلوا من أية اشارة الى أن سعد زغلول قد أثار مسألة خلع السلطان أو الجمهورية ، ولم يكن هناك مبرر واحد لأن

تغفل اللجنه تسجيل هـذه المسألة الهامة • يضاف الى ذلك أن الـكتاب والسياسيين الانجليز الذين تعرضوا فى كتاباتهم لتاريخ هـذه الفترة ، ومن بينهم اللورد لويد الذى لان لا يفتا يتهم سعد زغلول بانه يريد خلع الملك فواد واعلان الجمهوريه، وذلك ليعطى مبررات جديدة لبقاء الاحتلال، لم يسجل على سعد زغلول انه اثار هذه المسـاله مع اللورد ملنر ، مع ان اثبات هذه المساله كان يعزز اتهاماته لحد كبير • وغنى عن الذكر أن جميع الوثائق الخاصة بمفاوضات سعد زغلول مع اللورد ملنر لم تكن بعيدة عن متناول اللورد لويد • عدا ذلك فان جميع الكتاب والمؤرخين والسياسيين المصريين الذين تناولوا هذه الفترة بأقلامهم ، لم يذكر واحد منهم حرفا عن هذه المسألة • بل ان الدكتور هيكل، وكان خصما سياسيا لسعد زغلول، لم يكتب فى مذكراته أن سعدا قد طالب بخلع السلطان واعلان الجمهورية فى مفاوضاته مع ملنر • وحتى عندما أشار الى خطبة محمد على علوبة بك . الذى اتهم فيها سعد زغلول بأنه « دس الدسائس لدى دولة أجنبيـة هى بريطانيا العظمى ضد صاحب العرش •• وذلك لأغراض ذاتية» ، لم يعلق على هذه الخطبة بلفظ واحد يؤيد ما جاء فيها• بل انه لم يسجل هذا اللفظ على أحد من كبار رجال الأحرار الدستوريين الذين تباحث معهم بشأن هذا الاتهام ، وعمـا اذا كان من اللائق نشره أم لا • وقد كان من هؤلاء عدلى باشا وحافظ عفيفى بك (٣٧) •

وعندى أن سعد زغلول لم يكن ليستطيع المطالبة باعلان الجمهورية فى أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر • اذ لم يكن ليطمع فى أن توافق انجلترا، ذات النظام الملكى ، على تأسيس جمهورية فى مصر • ثم ان انجلترا كانت قد أصدرت قانون وراثة العرش فى يوم ١٥ ابريل ١٩٢٠ـ أى قبل اجراء المفاوضات بشهرين، فأظهرت بذلك أنها تؤيدالنظام الملكى فى مصر تأييدا لا شبهة فيه • وحتى اذا كانت المطالبـة قاصرة على خلع السلطان واقامة آخر • فمن هو هذا الآخر الذى كان يرشحه سعد زغلول ليكون سلطانا؟ ان الثابت من مراسلات عبد الرحمن فهمى مع سعد زغلول أن سعدا كان يكره الامير عمر طوسون ، وأما الخديو عباس الثانى المخلوع فكان يروج له الحزب الوطنى • وأهم من هـذا كله أنه بموجـب قانون الوراثة ، فان الأمير فاروق الطفل هو الذى كان الخليفة الشرعى للسـلطان فؤاد ، فهل كان سعد زغلول يريد خلع السلطان وتولية الأمير الطفل مكانه ؟• هذه العوامل يجب وضعها فى الاعتبار عند بحث هذه المسألة ، لأنها كانت فى اعتبار سعد زغلول بكل تأكيد • ثم ان اللورد ملنر قد نفى ـ كما مر بناـ أن مناقشة قد حدثت على مركز السلطان أو قانون الوراثة • كذلك فليس

من المعقول أن سعد زغلول كان يريد تنصيب نفسه على العرش بدلا من السلطان بيد الانجليز . فلقد سبق أن انتابته الريبة في أن الانجليز يخططون لتولية الامير عمر طوسون بدلا من السلطان فؤاد ، وكان ذلك قبل صدور نظام الوراثة ، الذى قطع ، بطبيعة الحال ، دابر كل شك بهذا الخصوص ، فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ١٥ أبريل ١٩٢٠ يقول له ان هذا المركز لا يجب الاقتراب منه الا بارادة الأمة وبناء على انتخابها بعد حصولها على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الانجليز مهما كان اسم هذه السلطة، حماية أو محالفة، يعد خيانة (٣٨). فهل كان سعد زغلول يريد أن يرتكب هذه الخيانة .

فى رأيى أن ما تردد فى مذكرات سعد زغلول بخصوص السلطان فؤاد ، انما كان منشؤه غضبه لأن انجلترا تريد آن يكون السلطان فى المعاهدة ، وأن يكون ابرام المعاهدة مع وفد يعينه السلطان . وقد أطلع اللورد ملنر سعد زغلول على ذلك عندما أرسل اليه المستر ولرند ليطلعه على نص برقية أرسلها الى اللورد ألنبى فى ٣٠ يونية (وقد سجلها سعد زغلول فى مذكراته) ، وفيها يقول اللورد ملنر : « ان الغرض الذى نرمى اليه هو عقد محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تضمن انجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيانها بصفة كونها ملكية دستورية » ، ثم يقول : « وكل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلاله الملك والسلطان . ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلولا وزملاءه يؤيدون المعاهدة . ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة . وكان المتفق ، فى أول الأمر ، أن هذه المحادثات لا تكون الا جسا للنبض ، ثم اذا أخذت شكلا مرضيا — كما هو المنتظر — يكون من الضرورى تجاوزهذا الدور الى الدور الرسمى معمندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية. ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البديهى أن زغلولا وواحدا أو اثنين من زملائه وعدلى باشا يكن ، الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن . فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل الى حل وراء ظهره (٣٩) » .

هذا التشبث من جانب اللورد ملنر بأن يكون السلطان فى المفاوضات ، وألا يكون ابرام الاتفاق الا مع وفد يعينه السلطان ، كان يطوى فى داخله انكار صلاحية الوفد لتوقيع هذا الاتفاق ، وبمعنى آخر كان يتضمن معنى عدم الاعتراف بالوفد ممثلا للامة المصريه · ولهذا فقد تملك سعد زغلول الغضب لما احتونه البرقيه ، وكان مما قاله للمستر ولرند : « انا نرفض أن نتفاوض بامر السلطان والاشتراك مع أى انسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان » · ثم أثار الموضوع مع اللورد ملنر فى مقابلة تالية ، قال له : « ان مستر ولرند اطلعنى على للعراق منكم للورد النبى ، وهو على قسمين الاول لا يحق لى أن أتدخل فيه ، لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبرة فيه عندى هو مايتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا · وأما القسم الثانى فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمقاوضة الرسمية · لأنى لا أقبل هذا الانتداب ، بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان · فقال ملنر : « ان السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس ابعاده فى امكانى · بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت به لخرجت من حدود وظيفتى والتزمت أن اتنحى عن المفاوضة لغيرى · قال سعد لا نريد أن تصل الحال الى هذا الحد : فقال ملنر : ان السلطان ينبغى أن يسند أدبيا ، ولا يمكن التعدى عليه الا اذا تعدى على النظام ، اذ لا تسمح له انجلترا بذلك وهى ضامنة استقلال مصر (٤٠) ·

ومن هذا يفهم أن مناقشة ما بين سعد زغلول واللورد ملنر لم تدر حول اعلان الجمهورية او حول خلع السلطان · وأن سعد زغلول لم يكن ليطمح فى اعلان الجمهورية أو خلع السلطان بعد اعلان نظام الوراثة ، الذى صدر قبل المفاوضات بشهرين فقط · وحتى لو كان سعد زغلول قد أغفل هذه الاعتبارات كلها وجرت مناقشات بينه وبين اللورد ملنر بهذا الخصوص لكان اللورد قد ذكرها فى الوثائق الانجليزية · ولكن هذه الوثائق قد أغفلتها ، بل ان هذه الوثائق ــ وقد اطلع عليها الاستاذ مصطفى أمين بنفسه ــ وأورد بعضها فى تحقيقه الصحفى ، قد نفت حدوث أى كلام على مركز السلطان أو على قانون الوراثة · ومن المناسب هنا أن نقول ان سعد زغلول قد نفى بنفسه أنه فكر فى اقامة جمهورية ، وذلك فى خطبة ألقاها فى حفل عام بتاريخ ٢١ يونية ١٩٢١ قال فيها : « قالوا ان زغلول يريد قلب الحكومة الى جمهورية يكون هو رئيسها · نقلت الى هذه الخرافة فكذبتها لرواتها ، وأقول لكم ، ولا اخشى أن أقول ما فى نفسى ، لأنه لا يخشى الحق الا الضعيف ،

وأنا قوى بكم: لم يخطر ببالى هذا الخاطر أصلا ، ولم يرد بفكرى مطلقا . والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملنر ينافيه ، فقد قلنا فيه ان مصر تكون دولة ملوكيه مستقلة ، قلنا ملوكية وما قلنا جمهورية . وانا نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطانى ونحتفظ به . قلنا ذلك لكل مناسبه وفى كل مكان من أول يوم تشكل فيه الوفد . وليس هذا كل شيء أريد قوله ، بل أريد أن أقول أنى لا أبتغى عن هذا المركز الذى شرفتمونى به بديلا(٤١) .

***

على كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء بخصوص القضايا التى تعرضنا لها ، اتفق الطرفان فى ٥ يولية ١٩٢٠ على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، حتى اذا تم وضع المذكرتين ، تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار النقط التى يجدان أن الاتفاق قد تم عليها ، وتعاد المناقشة فيما يكون لا يزال موضع خلاف (٤٢) ولكن ما كادت وجهات النظر السابقة أن تتحول الى نصوص وأحكام ، حتى ظهر التباين بينهما بشكل غريب ، كأن لم يجر تفاهم بشأنها اطلاقا . ففى يوم ١٧ يولية أرسل ملنر مشروعه الى الوفد . ولنر فيما يلى أثر هذا المشروع فى نفس سعد زغلول فهو يقول : « أرسلوا الينا مشروعهم فى ١٧ يوليه ، فوجدناه مخالفا كل المخالفة لما جرت المحادثات . استغربنا ، وهممت بمغادرة لوندره ، ولكن كثيرا من الاراء كان يميل الى البقاء ، فبقينا ، وأرسلنا مشروعنا الذى قررناه بالاجماع ، وقرننا بالاجماع رفض مشروعهم . وبعد ذلك جاءنا من لورد ملنر خطاب (فى ٢٢ يولية) يقول فيه : « اطلعنا على المشروع المرسل منكم ، فوجدناه يخالف كل المخالفة فى المعنى كل ما وافقنا عليه أو توقعناه . لذلك لا يمكننا قبوله **لأن يكون أساسا لاستئناف المناقشة** . واذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما تسعون للحصول عليه ، فان تقديمه جعلنى أشعر أكثر من ذى قبل بقلة نجاح محادثاتنا . وكثيرا ما ملنا للتساهل فى أمور تشككنا كل التشكك فيما اذا كان من الحكمة التساهل فيها ، ولم يكن الا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات لا مندوحة عنها ، والتى نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها .. فان لم ترضوا بها ، فلا سبيل الى استئناف المفاوضة . (٤٣) وقد ذكر الاستاذ محمود أبو الفتح فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » أن أثر مشروع الوفد فى نفس الانجليز كان سيئا ، فقد قيل فى ذلك الوقت أن

هذه الشروط التي اشترطها الوفد انما يمليها عدو لانجلترا حاربهـــا فاغرق اساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملي عليها شروطه في عاصمه ملكها (٤٤) ·

وبعد كل هذا الاستنكار من كل من الجانبين لمشروع الآخر ، نحاول فيما يلي أن نبرز أهم نقط الخلاف بين المشروعين · ففيما يختص بالتحالف نص مشروع ملنر على أنه « تحالف دائم » وساق نصوص المعاهدة كلها شروطا لهذا التحالف · بينما نص مشروع الوفد على أن يكون هـــذا التحالف مؤقتا لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر في أمر تجديده · وقد نص مشروع ملنر على أن تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها ، مما يجعلها في مقام الدولة الحامية لا الحليفة · بينما نص مشروع الوفد على أن تتعهد بريطانيا العظمى « بالمساعدة » فقط في الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية · كما نص في حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية أن تقدم مصر ، ولو لم تكن سلامة أراضيها مهددة مباشرة ، لبريطانيا العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجتها الحربية ، على أن يحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة · وهذا النص يتفق ـ كما هو واضح ـ مع مفهوم المحالفة لا الحماية · أما بخصوص النقطة العسكرية فقد قرر النص الانجليزي أنه نظرا للمسئولية التي أخذتها بريطانيـا العظمى على عاتقها بتعهدها بضمان سلامة مصر واستقلالها ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى ، تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الاراضي المصرية واستخدام الموانى والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع عن مصر وحمـاية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات · أما الموضع أو المواضع التي يعسكر فيهـا الجنود البريطانيون فتعين في الاتفاقية · أما مشروع الوفد ، فقد نص على أن يكون للحكومة البريطانية اذا رأت ضرورة ، أن تنشىء على نفقاتهـا نقطة عسـكرية على الضفة الآسيوية لقناة السويس ، للاشتراك في رفع أى اعتداء أجنبي يحتمل حدوثه على القناة · وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين بعدد متساو ، ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطي لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ، ومنفذة فيها قوانينها · كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة في أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في

قنال السويس • وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المتعاقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال • وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الامم • (المادة الثامنة) ومن هذه المادة يظهر أنها تقرر :

١ ــ أن انشاء النقطة العسكرية يكون على الشاطىء الشرقى للقنال وبمصاريف من قبل انجلترا •

٢ ــ ان الغرض من انشائها ليس ــ كما ورد فى مشروع ملنر ــ حماية مصر وطرق المواصلات البريطانية ، وانما الغرض منها مساعدة القوات المصرية فى دفاعها عن القنال ذاته ضد كل اعتداء عليه •

٣ ــ لا تمس هذه النقطة بسيادة مصر ، ولا تبيح حق التدخل فى شئونها •

٤ ــ تبقى سلطة مصر كما هى فى معاهدة الآستانة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القنال •

٥ ــ أن هذه النقطة العسكرية مؤقتة لعشر سنوات يمكن التفاوض بعد ذلك على الاستغناء عنها أو استبقائها •

٦ ــ أن مناط الاستغناء عنها يرجع الى مقدرة مصر على الدفاع عن القنال وحدها •

٧ ــ عرض كل خلاف فى هذا الصدد على عصبة الأمم •

أما بخصوص الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب • فقد تضمن مشروع ملنر نصوصا تجعل السيادة على شئون مصر الداخلية فى يد انجلترا • فقد نص على أن توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، تعهد اليه جميع السلطات التى لأعضاء صندوق الدين لحماية حملة السندات المصرية ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها فى مصر لوقف تنفيذ أى قانون بدعوى أنه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدنة ، **واذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من الحالات ان حق التداخل هذا استخدم استخداما لا ينطبق على الفعل فيصبح عرض الأمر على عصبة الأمم** • كما نص المشروع على أن توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة

كافيتان لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما له مساس بالأجانب ٠ (المادة ٤ ، ٦ ، ٨) ٠

أما مشروع الوفد فقد نص علىأنه « لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين الغائها » ، تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لهذه الدول ، ويكون ذلك بالصفة التالية : تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا ٠ أما جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن تسرى على الأجانب الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها ، فتصير نافذة عليهم بموجب « دكريتو » يسن لذلك ، الا اذا عارضت الحكومة البريطانية فىذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية فى ٠٠ من نشر القرار فى الجريدة الرسمية ، ولا تكون المعارضة الا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها فى أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان فى هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين ، وفى حالة اختلاف الحكومتين علىأحقية هذه المعارضة ، يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الأمم للبت فيها ٠ **وفى حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر فى الجرائم والجنح التى يرتكبها الأجانب الى المحاكم المختلطة ، توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين فى مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة** ٠ وتقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضى ١٥ سنة فى مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشىء عن الامتيازات ، وتحتفظ مصر لنفسها بالحق عند الاقتضاء فى عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مضى المدة المتقدمة ٠ **وفى حالة الغاء قومسيون الدين العمومى تعين مصر موظفا ساميا تقترحه بريطانيا وتكون له الاختصاصات التى لقومسيون الدين ،** ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية ٠

أما بخصوص الحماية والاستقلال والاحتلال ٠ فقد أغفل ملنر الاشارة الى هذه النقطة حتى انه أغفل النص على الغاء الحماية ، واكتفى بالنص على أن تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكية دستورية ذاتأنظمة نيابية ٠ أما مشروع الوفد فكان منالطبيعى أن ينص على هذه النقطة بمنتهى الوضوح ٠ فقد نص على أن « تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى ، وبهذا تسترد مصر

كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى.
وتسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضى المصريه فى مدة ٠٠ ابتداء
من وقت نفاذ المعاهدة الحالية (٤٥) ٠

هذه هى أبرز نقط الخلاف بين مشروع الوفد ومشروع ملنر الأول ٠
ويظهر من ذلك أن الوفد قد بذل قصارى جهده ليضع مشروع تحالف
يكفل لبريطانيا ضمان مصالحها الامبراطورية ، حتى على حساب استقلال
مصر في بعض النقط ـ كما فى مسألة النقطة العسكرية ، وان قيدها
بمدة معينة ـ بينما بذل اللورد ملنر ولجنته قصارى الجهد في وضع
مشروع لتنظيم الحماية وتغليفها بقشرة زائفة من الاستقلال ٠ بل لقد
ذهب في الوشاية بنفسه الى حد أنه لم ينص فى المشروع على انهاء الحماية
كما مربنا ٠ولقد كان بسبب هذا التناقض الكبير بين المشروعين أن
اعتبرت المفاوضات فى حكم المقطوعة ، وأخذ الوفد يعد حقائبه فعلا للسفر
الى باريس ٠ ولكن عدلى باشا تدخل فى آخر لحظة لانقاذ المفاوضات واعادة
الاتصال مع اللورد ملنر ٠ على أن المسألة كانت قد دخلت فى دور يختلف
عن الدور السابق ، اذ انتقلت الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت الى
طور جديد ٠

(٢) مشروع عدلى ـ ملنر

وتصدع الوفد

استؤنفت المفاوضات من جديد مع اللورد ملنر . ولكنها اختلفت عن المفاوضات السابقة . فقد كانت مفاوضـــات ثنائية بين عدلى باشا واللورد ملنر . وفى هذا يقول سعد باشـــا : « أخذ عدلى باشا من ٢٥ يولية الى ١٠ أغسطس يجتمع بملنر ولجنته ، ويأتى فيحدثنا بما جرى وكثيرا ما قال أن البت فى المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات بين الوفد واللجنة . مسائل كثيرة تأجلت الى المفاوضة بين لجنة ملنر والوفد . وفى ١٠ أو ١١ أغسطس ، سلم لنا عدلى باشا المشروع . فلما قرأته اقشعر بدنى ، لأنى وجدته حماية صرفا ، ولا يمكن قبوله . وقلت لعدلى باشا اننى لايمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ولكنت مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى (٤٦) .

ذلك أن المشروع الجديد قد سلب مصر حقوقا أكسبها اياها المشروع الأول . ففى المشروع الاول كان الأمر فيما يختص بسريان التشريع على الأجانب ، أن يكون للممثل البريطانى حق المعارضة فى التشريع عندما يكون غير متفق مع قوانين الدول ذوات الأمتيـــازات ، وكان لمصر اذا لم توافق على هذه المعارضة أن ترفع الأمر الى عصبة الأمم ، وكان هذا شبه حق اكتسبته مصر . ولكن المشروع الجديد جاء خلوا من النص على هذا الحق . كذلك كان لمصر فى المشروع الأول أن تعقد المعـــاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا . ولكن المشروع الجديد سحب هذا الحق ، وجعل انجلترا تعمل وحدها مع الدول ، وليس لمصر الا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق عليه انجلترا مع الدول (٤٧) . على أن المشروع الجديد مع ذلك قد اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الأول ، فقد نص على أن تعترف انجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . كما نص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية فى الاراضى

المصرية لا يعتبر بأى حال من الاحوال احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق مصر • وان كان هذا المشروع كسابقه لم ينص على سقوط الحماية بنص صريح •

ويقول سعد باشا : « بعد ذلك دعانا ملنر فى وزارة المستعمرات لابداء الملاحظات عن هذا المشروع الذى **عمل ليكون أساسا لاستئناف المفاوضات** ، فذهبت مع عدلى باشا ، وأخذت فى ابداء ملاحظاتى •• فقال ملنر : انك تعارض فى أساس المشروع ، وهو لا يقبل المناقشة ، فاما أن يؤخذ كله أو يترك كله (٤٨) ولما كان سعد زغلول على غير استعداد لقبول هذا الاساس ، فقد تهدد الفشل المفاوضات من جديد ، ولكن الموقف كان قد تغير تغيرا عميقا عما كان فى المرة الأولى • ففى المرة الأولى رفض الوفد مشروع ملنر بالاجماع • أما فى هذه المرة فلم يكن الأمر كذلك • ذلك أن المشروع الجديد بعد ما أدخله عليه عدلى باشا من تعديلات ، قد أصبح يلقى قبولا لدى بعض أعضاء الوفد • فقد رأى هؤلاء ــ كما جاء فى كتاب لسعد زغلول الى أعضاء الوفد فى مصر فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ (٤٩) انه وان كان لا يحقق تماما آمال الأمة المصرية ، الا أنه بات يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، كما أن « تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة » كل هذا يدفع الى الحكم بصلاحيته وقبوله •

على أن سعد باشا رفض هذا الرأى ، فقد رأى أن قبول المشروع بالصورة التى هو عليها فيه خروج على التوكيل الذى قيدت الأمة به مهمة الوفد • وأن الاسباب التى أبداها الاعضاء الموافقون على المشروع بالرغم من أهميتها ، الا أنها « لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد ، على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع ، وان كان قريبا منه فى الظاهر (٥٠) •

بدت أنياب الخلاف تهدد بالانقسام بين الفريقين • وهنا برزت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع • ومنشأ الفكرة أن سعدا باشا والمتطرفين من رفاقه ، كثيرا ما تذرعوا فى عدم موافقتهم على بعض مقترحات اللورد

ملنر ، بأنها لا تطابق « التوكيل » الذى أخذوه من الشعب المصرى . لم ينفع فى ذلك ما كان يرد به الانجليز عليهم من أن هذا التوكيل الذى يدعونه « انما هو البيان الذى وضعوه هم بأنفسهم ، وأن الجمهور المصرى انما قبله منهم ، فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات افكارهم »! (٥١) . ولهذا اقترح المعتدلون تحكيم الامة فى المشروع لاعادة البت فى مصير البلاد الى الأصل ، وهو الشعب المصرى ، ما دام قبول هذا المشروع لا يتفق مع التوكيل الممنوح للوفد . وقد قبل اللورد هذا الاقتراح ، لأن المناقشة التى سوف تقع حوله بين الجمهور فى مصر ، سوف تمكنه ولجنته ــ على حد قوله ــ «من سبر غور الرأى المصرى ؛ أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى ، وأن تقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية .»(٥٢) أما سعد زغلول فقد وقف من الاقتراح فى البداية موقف المعارضة . فقد رأى أن عرض المشروع على الأمة قد يؤدى الى انقسامها ، وهو ما يخشاه . ولكن الفريق الآخر رد عليه بأن لا خوف من هذه الناحية ، لأن العبرة بسواد الأمة الذى سيقر رأيا من الرأيين (٥٣) . وقد أفحم سعد بهذا الرد الدستورى ، فوافق على اتخاذ قرار بايفاد **محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباتى بك وعلى ماهر بك الى مصر** .. وطلب الى هؤلاء المندوبين أن يلتزموا الحياد وهم يعرضون المشروع .

على أنه قبل أن يصل هؤلاء الى مصر ، بعث سعد زغلول برسالة عامة الى **ويصا واصف بك وحافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك** ، كما أرسل بيانا الى الأمة . وقد بين فى الرسالة معارضته الصريحة للمشروع ، للأسباب التى تقدمت الاشارة اليها ، وأوضح خلافه مع زملائه الذين يؤيدون المشروع فى عبارة جلية فقال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأيى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكى لا يشمت الأعداء بنا . ولو أن اخوانى اصغوا الى قولى ، أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام ، لغادرت لندرة فى يوم ٢٢ يولية الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . **ومن الغريب ان المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية ، لاشتماله على كثير من مميزاتها** ، ومع ذلك رأى اخوانى صلاحية عرضه على نواب الأمة . ولا أريد أن أشكو منهم اليكم ، لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم .. » وبعد أن سرد سعد زغلول هذه الاسباب على

النحو السابق ذكره ، ذكر أنه يكتب هذه الرسالة الى الأعضاء السابق ذكرهم « حتى يكون مركزهم من الذين يستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع **من غير تأويل ولا تفسير** •• وأبدى ثقته التامة فى النهاية بأنهم سيكونون فى عرض المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم » (٥٤) •

أما البيان الذى وجهه سعد الى الأمة ، فقد بين فيه أن المشروع المعروض عليها من لجنة ملنر ، « قد صرح رئيسها (اللورد ملنر) لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو رده كله ، لأنه تضمن ، فى اعتباره ، أقصى مايمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه • بل زاد أن هناك شكا فى جواز التساهل فى بعض ما اشتمل عليه • ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا ، **فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا** ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به • غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، **وعدم العلم بما يكون من الأمة ، بعد معرفتها** مشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها ــ رأى اخواننا معنا ، خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم ، أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأى فيها (٥٥) » •

ويذكر اللورد ملنر فى تقريره ، تعليقا على هذا البيان ، أنه «أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعلان التسوية فى بادىء الأمر • » (٥٦) كما كتب اللورد لويد عنه قائلا انه أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف • وفى نفس الوقت بدأت المعارضة من جهة ثانية • فقد أذاع أربعة من أمراء البيت المالك تصريحا فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٢٠ أعلنوا فيه أنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر مع سودانها • (٥٧)

وفى الحقيقة أن المشروع كان من الممكن أن يلقى الرفض من الأمة ، لو أن المندوبين الوفديين التزموا الحياد فى عرضه عليها ــ كما طلب سعد زغلول منهم ــ وهو مالم يحدث باقرار المؤرخين والكتاب المعاصرين • (٥٨) وباعتراف اللورد كيرزن فى خطبته التى ألقاها فى مجلس اللوردات فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال : « فى شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكى يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التى

كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبذوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة • (٥٩) ويذكر محمود أبو الفتح أن المندوبين الوفديين فسروا المشروع تفسيرا يحمل على الاعتقاد بأنه يجيء بالاستقلال فعلا • وان كان يبرر ذلك بأن المناقشات الشفوية التى جرت بين الوفد ولجنة ملنر ، كانت تحمل على تأويل المشروع على ذلك النحو الذى سمح منهم ، وأن المفاوضات كانت تجرى فى دائرة مرنة وبشكل غير معين محدود (٦٠) •

وبالرغم من ذلك فان الرأى العام المصرى أثبت نضجه ، عندما جعل من نفس التفسيرات التى أدلى بها المندوبون الوفديون لنصوص المشروع تحفظات طلب ادخالها على المشروع • ومثال ذلك انه عندما رد لطفى السيد بك على سؤال عن السبب فى عدم وجود نص على الغاء الحماية ، بقوله أن « الاعتراف بالاستقلال ينافى الحماية ، وانه مع ذلك ليس من المستحيل النص على الغائها عند تدوين المعاهدة » ، طلب اليه وضع تحفظ بذلك • وعندما فسر على ماهر بك الاتفاقات التى « تتعهد مصر بألا تعقدها مع دولة أجنبية اذا كانت ضارة بالمصالح الانجليزية » ، بأنما يراد بها الاتفاقات السياسية لا سواها ، طلب منه وضع تحفظ بذلك ، فوضعه (٦١) • وهكذا •

ويمكن تلخيص أهم التحفظات التى ارتأى ذوو الرأى ادخالها على المشروع فيما يأتى :

١ ـ الغاء الحماية صراحة •

٢ ـ حذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا •

٣ ـ اضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن امتيازاتها •

٤ ـ حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية ، اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى المحاكم •

٥ ـ قصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية ، على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية •

٦ ـ النص على التحكيم ، وتعيينه فى حالة ما اذا خالف الممثل

البريطانى الحكومة المصرية ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبى ، حتى لا يكون القانون فى حكم العدم ٠

٧ ـ الغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر ، بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد ٠

٨ ـ حذف ما جاء عن امتياز المندوب البريطانى «بمركز استثنائى» غير مركز المندوبين الآخرين ٠

٩ ـ تحديد المساعدة الحربية التى تتعهد مصر بالاشتراك فيها مع بريطانيا ، وجعل حق اعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها ٠

١٠ ـ حل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، وعلى أساس اولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطن ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان (٦٢) ٠ وكان السودان قد أخرج عمدا من المناقشات مع الوفد، كما مر بنا، وقد تبادل عدلى باشا واللورد ملنر حديثا بهذا الخصوص ، دفع اللورد ملنر فى عقبه بكتاب مؤرخ ١٨ اغسطس ١٩٢٠ الى عدلى باشا أكد فيه أنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أرسلها اليه جزء يقصد تطبيقه على السودان ٠ وأن الانجليز مدركون أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان ، وانهم عازمون على تقديم مقترحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها المستقبلة ٠

***

وعلى كل حال فقد أصدرت الأمة حكمها فى المشروع بابداء تحفظات عليه لا تقبله دون تحقيقها ٠ وكان بعض هذه التحفظات ـ كما يقول الرافعى بحق ـ مما يتعارض مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابداؤها رفضا للمشروع (٦٣) ٠ ومعنى ذلك أن نتيجة التحكيم كانت ظفرا لسعد زغلول وتأييدا له وانكسارا للمعتدلين ٠ ولكن الأعضاء المندوبين ، مع ذلك ، أصدروا بيانا قبل مغادرتهم البلاد يشتم منه أنهم اعتبروا نتيجة الاستشارة تمهيدا للقبول ، لا تمهيدا للرفض أو التعديل ٠ فقد شكروا الأمة فيه على ما قابلتهم به من الحفاوة ، ونوهوا بالاستشارة التى « خلقت فرصة جديدة أظهرت رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره (٦٤) ٠ » وهم يعنون طبعا الظروف التى أشار اليها الاعضاء المؤيدون للمشروع ، وهى تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج ٠٠ الخ

على أن سعد زغلول لم تكن له وجهة النظر هذه ، لأنه اعتبر هذه التحفظات التى أبدتها الأمة ، الزاما للوفد بالسعى فى ادخالها على « أساس المشروع » ، فقد حمد الله على أن الامة يقظة « لأنها قيدت القبول بالتحفظات ، وألزمتنا بالسعى فى ادخال هذه التحفظات على أساس المشروع » (٦٥) . ولما كانت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع من اقتراح المعتدلين ، فلم يكن أمامهم من ثم سوى الاذعان لرأى الأمة . وعلى هذا استخلص الوفد أهم هذه التحفظات ، وهى التى رؤى أنها اذا أحرزت موافقة اللورد ملنر عليها حققت رغبة سواد الأمة . وتقرر بالاجماع ألا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيبت التحفظات (٦٦) .

وفى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من باريس الى لندن ومعه عبد العزيز بك فهمى ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر بك . وكان قد سبقهم اليها عدلى باشا ، ثم لحق بهم بقية أعضاء الوفد بعد بضعة أيام . وتم الاجتماع مع اللجنة الانجليزية مرتين ، قص فيهما الرسل ما رأوه وخبروه فى مصر . فهنأهم اللورد ملنر ـ كما يقول سعد زغلول ـ على ماقاموا به من عرض المشروع واستمالة الأمة الى قبوله ، خصوصا بالتفاسير التى أبدوها . ولكنه رفض أن يضيف هذه التفاسير الى المشروع (٦٧) . وكانت الحجة التى أبداها اللورد ملنر فى رفض اضافة التحفظات على المشروع ، أن فتح باب المناقشة فيها سيؤدى بطبيعة الحال الى اعادة البحث من البداية واضاعة وقت جديد ، « ولاسيما بعد أن أوضحنا لأعضاء الوفد أن **كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال ، وأن كل مايسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد** ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادىء التى تناقشنا فيها ، قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدمت الى الآن (التحفظات) فيمكن عرضها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين . »

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر فقال : « من رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن ، لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نتجنب الآن ابداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرا ، مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض ، بل لابد من الوصول اليه ، حينما تدور المفاوضات القانونية . والأمر الذى يهمنا

الآن بعد أن بلغنا مابلغناه ، هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر ، حتى يستحسن التسوية على المبادىء التى استحسناها نحن وأنتم ٠٠ أما فيما يختص بهذه البلاد (انجلترا) ، فاننا نأمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بانجازه بأسرع مايمكن ، يؤدى الى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك فى الأهمية ، أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ٠٠ » (٦٨)

وقد ذكر الأستاذ أبو الفتح أن اللــورد ملنر أفهم الوفد أنه يلقى امامه معارضة كبرى ، وأن هذه المعارضة ترىٰ أن المشروع بشكله الذى هو عليه يعتبر تساهلا كبيرا ضارا بمصالح الامبراطورية ، وأن هناك أحزابا لا تريد التمشى فى منح مصر الاستقلال الى الحد الذى سار اليه هو ، وأن عليه أن يبدأ أولا باقناع كل المعارضين بقبول المشروع ، حتى اذا تم له ذلك يتيسر الاستدراج الى البقية (٦٩) ٠

بيد أن هذه الحجج لم تقنع سعد زغلول بالتخلى عن موقفه ٠ فقــد رفض أن يسعى لدى مواطنيه لقبــــول المشروع دون أن يعدهم شيئا من جهـــة التحفظات المطلوبة ، **وبالأخص اذا كان غير قادر أن يقول لهم أن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا** ٠ وكان مما قاله للورد ملنر بحق : « لقد قلتم لأمتكم فى ٤ نوفمبر فى مجلس اللوردات أنكم ضمنتم لها كل ماتطلب ، قلتم لها أن الاصـــــلاحات التى تمت فى مصر مضـــمونة ، وان مصالحكم فى مصر مضمونة ، وان تصحيح مركزكم فى مصر مضمون ٠ فاكتسبتم بذلك استحسان سامعيكم من مواطنيكم ٠ ولكن اذا أنا عدت الى بلادى ، فماذا أقول لهم ؟ هل أستطيع أن أقول لهم ، وقد ثاروا ضد الحماية ، أن الحماية ألغيت ، أو أن استقلالكم مضمون ، وليس فى يدى ضمان بذلك ؟ ٠ » (٧٠)

كان فى ذلك نهاية المفاوضات ٠ فقد غادر الوفد انجلترا بعدها فى العاشر من نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا الى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة فى مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها «تثبت أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم **وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة** ٠ وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بأنفسنا ، وبعدالة قضـــيتنا المقدســة ايمانا هادئا صادقا (٧١) ٠ »

(٣) الدور الثانى للخلاف :

برقية « نبتت فكرة »

انتهت الموجة الأولى للخلاف بين أعضاء الوفد حول مشروع ملنر ، بتقرير عدم صلاحية المشروع للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى على أساسه ، ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها الغاء الحماية • وغادر الوفد انجلترا الى باريس ، بينما بقى عدلى باشا بلندن أياما قلائل حاول فيها ـ كما يقول أبو الفتح ـ اقناع اللورد ملنر بضرورة قبول التحفظات • (٧٢).

وفى باريس أخذت المناقشات تدور حول معالجة الموقف الناشىء عن انتهاء المفاوضات الى الوضع الذى انتهت اليه • وبعبارة أخرى حول كيفية تسيير القضية المصرية • وكان الموقف فى غاية السوء ، بل كان يبدو أسوأ من الموقف السابق على المفاوضات • وللخروج من المأزق ، رأت أغلبية الوفد أن الوفد ، وان كان قد صرح بانه لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات ، وفى مقدمتها الحماية ، الا أنه لا يجب أن يمانع اذا ألف عدلى باشا « هيئة » رسمية ، واستأنف المفاوضات « على قاعدة تحقيق التحفظات » • وكان من رأيهم أنه فى حالة قيام عدلى باشا بالتفاوض ، يقف الوفد موقف الرقيب ، فلا يدخل المفاوضات عملا بقراره الذى أصدره بالاجماع • وأضافوا أن الهيئة التى تتولى المفاوضات يجب أن تعلن أنها جادة فى الحصول على بقية التحفظات • فاذا لم تنلها واستقالت ، كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، ويكون الوفد فى كل هذا رقيبا بعيدا عن المفاوضات الرسمية • (٧٣) وقد عزز هؤلاء الأعضاء هذا الاقتراح بحجج تتلخص فى أنه اذا أخطأت الحكومة التى يرأسها عدلى باشا ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه اذا ما فاوض الوفد مباشرة وأخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هيئة هناك تصلح خطأه • عدا ذلك فان هذه الفكرة هى نفسها كانت أول ما فكر فيها الوفد قبل المفاوضات

(فكرة وزارة الثقة) ، ثم أن ما عهدوه في عدلى باشا من الكياسة فى المفاوضات وصبره وأناته فيها ، وما حازه من مركز لدى الانجليز أثناء مفاوضـاته مع لجنة ملنر ، يقـوى الأمل فى الوصـول الى نتـائج مقبولة (٧٤) ٠

هذا هو الاقتراح الذى تقدم به أغلبية الوفد لسعد زغلول ليوقع عليه ويصدره بصفة بيان الى الأمة ٠ على أن سـعد زغلول رفض هـذا الاقتراح رفضا باتا وامتنع عن التوقيع عليه واصداره ٠ ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال ان المسألة ليست مسألة أغلبية ، وانما مسألة توكيل (٧٥) ٠ (وسنرى فى سياق هـذا البحث أن عدم الاكتراث من جانب زعيم الوفد ـ سواء أكان هذا الزعيم سعد باشا أم النحاس باشا بعده ـ برأى أغلبية أعضاء الوفد ، فى المسائل الهامة التى يكون فيها على معرفة باتجاهات الشعب وميوله ، يعتبر من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة « الزعامة » التى كانت طابع العصر) ٠

على كل حال فقد بنى سعد زغلول رفضه للاقتراح الذى قدم اليه على الأسس الآتية : أولا ـ أن المفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل قبول التحفظات المهمة ، « انما يعد قبولا لاحكام هذا المشروع وقبولا لهذا الأساس ، وانما يناقش فى التفاصيل التى تبنى على هذا الأساس ٠ فلا يجوز لى عند الكلام فى هذا الموضوع أن أناقش فى الأساس أو أطلب نقضه ، وان فعلت ذلك كنت جاهلا أحمق لا أعرف شيئا٠» (٧٦) ٠ ثانيا، أن سماح الوفد لهيئة أخرى بالدخول فى المفاوضات على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، واعلان ثقته بها وتأييده لها ، فى الوقت الذى يتمسك فيه ، فى خاصة نفسه ، بغير هذه الخطة ، انما يعتبر « فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه » ٠ لأن « تعـديل المشروع بالتحفظـات قبل الدخول فى المفاوضات» اما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أولا ، فان كان فيه مصلحة، فلا يصح تأييد من يخالفه ، وان لم يكن فيه مصلحة ، فلا معنى لاشتراطه، كما لامعنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته ، وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه ٠٠ (٧٧) » أما السبب الثالث لرفض سعد زغلول الموافقة على تولى عدلى باشا هذا المشروع ، فقد أفصح عنه لأحد أخصائه فى رسالة اليه فقال : « كيف لى أن أثق به بعد كل ما عندى من المعلومات،

وأن أعول على رجل فى تعديل مشروع ، هو يراه مقبـولا بدون هـذه التحفظات ، مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد ٠٠ (٧٨) » ٠

ويذكر الاستاذ محمود أبو الفتح أن سعد زغلول باشا كان يرى العودة الى مصر ٠ وكان يؤيده في رأيه هذا سينوت حنابك وواصف غالى بك فقط ٠ أما على ماهر بك فكان يقوم بالتوفيق بين الفريقين (٧٩) ٠ ويبدو أن سعد زغلول كان قد كفر بمبدأ المفاوضات كوسيلة لحل القضية المصرية بعد ما رآه من تحايل اللورد ملنر ٠ ولما كان من غير الميسور طبعا العودة الى مبدأ « دولية-المسألة المصرية » ، بعد أن جرح هذا المبدأ جرحا خطيرا على يد المفاوضات الثنائية ، فلم يعد أمام سعد زغلول الا العودة الى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها ٠ ولكن بقية أعضاء الوفد لم يوافقوا على هذا الرأى لأنهم كانوا يرون أنه « لا مجال لكل هذا اليأس ، ما دامت الحكومة البريطانية لم تقطع برفض التحفظات (٨٠) » ٠

ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد والمعتدلين لم يكن فى جوهره الا خلافا حول تقدير قوة الشعب كقوة مؤثرة فى حل القضية المصرية ٠ وواضح أن سعد زغلول باشا كان قد تطور عما كان عليه قبل الحرب العـالمية الأولى ، وقبل نفيه الى مالطة ٠ فان ثورة مـارس التى أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره واطلاقه من منفاه ، قد مست جوانب نفسه، وأذابت جليد « الاعتدال » الذى كان طابعه الخاص أثناء نضال مصطفى كامل ضد الاحتلال ، والذى جعله أقرب الى حزب الامة فى خطته منه الى الحزب الوطنى ٠ ولم يكن منشأ هذا الاعتدال الا حساب عجز الشعب وعدم قدرته على القيام بأى تحركات جماعية فعالة تقلقل مركز الاحتلال ٠ فكانت الخطة المثلى هى خطـة حزب الأمة التى تسـتهدف الارتقاء الدسـتورى والاستقلال التدريجى ، « الى أن يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكاتها على صورة تنفجر فى الحال عن الاستقلال الفعلى العام ٠ »

على أن ثورة مارس ، واليقظة الشعبية المدهشة التى أعقبتها ، والتى استكملت صورتها فى مقاطعة لجنة ملنر ، قد غيرت الموقف تماما ٠ فقد اختفى المسرح القديم الذى كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته، فتنال استحسان سعد زغلول ، واستحسان فريق لا يسـتهان به من المفكرين فى الأمة ، وأصبحت مصر مسرحا لتحركات شعبية ثورية لم يكن يحلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى ، سواء أكان ينتمى الى حزب الأمة أم إلى الحزب الوطنى ٠ ومن ثم فقد كان الموقف يتطلب

قيادة جديدة ترتفع الى مستوى التضحيات التي بذلتها الأمة في سخاء ، وتعمل على تحقيق الاستقلال بالشكل الذى يريده المصريون .

ولقد كانت القيادة اذ ذاك ممثلة في الوفد . وكان الوفد في ذلك الحين ، بعد انفصال بعض أعضائه منه (صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر وحسين واصف باشا) يتكون في معظمه من فريق حزب الأمة القديم . أما رأى هؤلاء الأعضاء في الأمة ، بعد كل ما بذلت من دمائها وحياة بنيها — وهو الرأى الذى بنوا عليه قبولهم لمشروع التسوية — فهو ، كما ذكرنا ، أن الأمة « لا تقوى على متابعة المعارضة والمقاومة » . بينما كانت خطة سعد زغلول ، كما هى ممثلة في رفضه المشروع أولا ، وعزمه على العودة الى مصر لمتابعة الجهاد ثانيا ، تقوم على الايمان بقوة الأمة « على متابعة المعارضة والمقاومة » ، ومن ثم فقد نشب الخلاف بين الفريقين ، وهو خلاف نترك سعد زغلول يقوم بنفسه بتحليله وشرحه — كما جاء في خطاب له الى صديقه طاهر بك اللوزى بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢١ ، فهو يقول :

« ان هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتماله ، ويرجى زواله ، ولا يضير خفاؤه ، ولكن يرجع الى الاختلاف في الغاية والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في نظرهم ، وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى مصر استقلالا ويبوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوىء من المراكز الا أتعسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ . ولو كان أمره منحصرا بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ما أمكننا ، لكنه علم به على وجه يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة . ومتى انعدمت الثقة بين جماعة . تعذر انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب اللورد ملنر خطابا لبعض أصدقائه ، وبيدنا نسخة منه جاء فيها ما نصه : « ان أصحاب سعد زغلول باشا ممن لا يطلبون نفس مطالبه قد بذلوا آخر ما في وسعهم لاقناعه بالقبول ، فلم يقتنع . » فمن أين علم لورد ملنر هذا المسعى ؟ . انه لم يكن منى بالطبيعة . ولا شك عندى في أن علم اللورد ملنر بهذا الخلاف على هذا الوجه ، كان له تاثير كبير جدا فيما أبداه من التشدد معنا ، خصوصا فيما يتعلق بقبول التحفظات ... أتظن أن جماعة ضعفت الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا في عمل ، ويمكن أن يقدر لهذا العمل نجاح ؟ كلا . انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتقاء سخط

الأمه ، وتلطيفا لغضبها ، ولقد رأيناهم يقابلون ، بوجوه هشة بسامة ، كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ، ويعبسون للأخبار التى تدل على قوة روحها ٠٠ ان نفوسا هذه حالها ، يضر وجودها فى الأفراد ، فما بالك فى القـواد ؟ ٠٠ لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتى بك كان من بين العائدين ، ولكنه لم يعد ٠ انه من صفهم وعلى رأيهم ، ولميكن مسافرا معهم ، بل فى عزمه اللحاق بهم ، وانما كتبوا اسمه مع أسمائهم تفخيما لشأنهم ولكى يعتزوا باضافة لون آخر الى لونهم ، حتى لا يقال : ان حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته ٠ ان الله لا يصلح عمل المفسدين ٠ (٨١) » ومفهوم أن المكباتى بك كان قبل انضمامه من أنصار الحزب الوطنى ٠

هذا الخطاب الخطير ، يعلن بجلاء تام انسلاخ حزب الأمة من الوفد ، ودخول الوفد مرحلة جديدة من تاريخه ، كقيادة تحاول أن ترتفع الى مستوى الوعى القومى الثورى المتفجر من بين جنبات الشعب ٠ ولقد كان المنطق ، الذى أوقع هذا الانشقاق فى صفوف الوفد ، يقضى بأن يتجه « الوفد الجديد » فى المرحلة التالية الى تنظيم الأمه تنظيما ثوريا ـ أو بتعبير أصح ، « تنظيم ثورتها » ـ بشـكل يجعلها أكثر تأثيرا وأشـد ايجابية فى مقاومة الاحتلال ٠ فلقد كان فى الأمة المصرية طاقة ثورية عجيبة تتبدد فى ذلك الحين فى شـكل مظاهرات صاخبة واصطدامات متكررة مع قوات الاحتلال ولم يكن على الوفد الا أن يتعهد هذه الطاقة بالرعاية والتنظم والتسليح ، ثم يطلقها فى وجه الاحتلال ٠ ولكن هذا المفهوم للعمل الثورى والأساليب الثورية لم يكن يخطر ببال سعد زغلول الذى كان يعتقد أن الثورة لا تأتى الا عفوا أو تلقائيا ، أى أنها لا تكون نتيجة تنظم سابق ٠ ومن ثم فلم يستطع الوفد أن يرتفع من كونه حزبا متطرفا جماهيريا يعتمد على الوسائل الديماجوجية ، الى أن يكون حزبا ثوريا يعتمد على الوسائل والأساليب الثورية ٠

على كل حال ، فقد أعقب وقوع الخلاف بين سعد زغلول والمعتدلين حول تولى عدلى باشا المفاوضات مع انجلترا على قاعدة تحقيق التحفظات، أن قرر محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك وعبد اللطيف المكباتى بك ، العودة الى مصر ٠ وكانت القيادة فى ذلك الحين قد أخذت تتسرب شيئا فشيئا من يد سعد زغلول ، لتستقر فى يد عدلى باشا الذى كان قد عاد الى مصر منـذ أواخر نوفمبر ١٩٢٠ ٠ ويصف سعد زغلول هذا بقوله : « اعتز المخـالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، فشمخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى

حقنا فهضموه ، فنقضوا فى اجتمـــاع خاص بهم ما كان قرره الوفد فى اجتماع عام باشتراكهم ، ورفضوا مبلغا أذنا بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم نأذن بها • رأبوا أن يسلموا أمانة الصندوق لمن عينـاه من غيرهم ، وقدروا للصرف مبلغا لم يأخذوا فى تقديره رأينا ، مكتفين بتقديرهم • كأنهم من أمرائنا ، وكأننـا من أتباعهم • قرروا عودتهم بدون علمنا ، وأخبروا اللجنة من عندهم ، وأعلنوا بذلك للملأ أنقسامنا وخلافهم • ظنوا أن الامة قد هوى الضعف بروحها ، ولوى اليأس بعزمها ، واستعدت للاستسلام، فسارعوا اليها ، لا لكى يقوموا ضعفها ، بل ليستميلوها الى الثقة بمن شكت فى اخلاصه (عدلى) ، ليحسن تسليمها ، والى الشك فيمن وثقت بهم ليمتنعوا عن عونها •• ومن عجب أن هؤلاء الذين يريدون أن يسلموا لمثل هذا الرجل أمور البلاد يديرها برأيه ، وبمســاعدة من تعرفون ، لا يسمحون لى أن أرسل تلغرافا أو كتـــابا يحمل شكرا على عمل من الأعمال بدون اطلاعهم ، ويعدون انفرادى بمثل هذا العمل جارحا لهم وماسا بكرامتهم ، حتى كان منهم أن أرسلوا الى خطابا يحتجون به على هذا الانفراد فى عبارات جافة لا يوجهها متبوع لتابع » (٨٢) •

أدرك سعد زغلول أن أعضـاء الوفد العائدين انمـا يعودون الى مصر «ليعملوا فى السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوى الى تأييد سيدهم الذى رأوا فيه المعين على الوصول الى غاياتهم التى ينشدونها(٨٣)»، فقرر أن يهاجم الفكرة التى سوف يروجون لها قبل أن تطأ أقدامهم أرض البلاد • **فأرسل الى اللجنة المركزية فى مصر فى ٢٣ يناير ١٩٢١ برقيته الشهيرة** التى عرفت بالكلمتين الأولتين منهـا : « نبتت فكرة » ، قال فيها : « نبتت فكرة فى بعض النفوس ترمى الى أن الوفد ، مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه ، لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقتـه به متى كان من أصدقائه • وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه •• » ، وبعد أن أوضح وجهة نظره على النحو الذى مر بنا ، قال : « لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الخطة أصلا وأحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة ، وهى أنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات • ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشروط ، مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به • (٨٤) »

أحس الناس من برقية «نبتت فكرة» أن لا نزاع فى وجود انقسام فى الآراء داخل الوفد . وكان قد سبق أن ظهر طرف من هذا الانقسام عندما نشرت جريدة الاخبار برقية من مراسلها فى باريس ينسب الى عدلى باشا امورا شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية ونحو الوفد . كما أرسل النحاس برقية بالشفرة الى أمين الرافعى يقول فيها ان « عدلى باشا كان كارثة على الوفد » . فلما ذاعت برقية « نبتت فكرة » ، تصور الناس أن العائدين لم يعودوا الا وهم على غير وفاق مع رئيسهم فى الرأى، بل أكدت بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد ، وجاءوا ينضمون الى عدلى باشا لتأييده فى سياسته المخالفة لسياسة سعد باشا . ووقر فى الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التى نبتت فى بعض النفوس . ولهذا فلم يكد يصل العائدون الى مصر ، حتى سارع الىهم الناس يسألونهم عن الحقيقة ، فكاشفوا بعض السائلين وكتموا الأمر عن البعض الآخر ، ولكنهم ، على كل حال ، أحسوا أن التيار أقوى من المقاومة والمجازفة ، فأصدروا فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢١ – أى بعد يومين من وصولهم الى مصر – بيانا ، بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين بمصر ، ذكروا فيه « أن الوفد بأجمعه ، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول ، على أتم وفاق وأكمل اتحاد ، وأنه ثابت ، ومتشدد كل التشدد فى التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت التحفظات التى طلبتها الامة ، وفى أولها النص على الغاء الحماية ، لتكون من القواعد الأساسية التى تبنى عليها المفاوضات . وانه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية الا اذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة .. (٨٥) »

وهكذا حققت برقية « نبتت فكرة » غرضها فى فض المعتدلين ، وان مؤقتا وظاهريا ، من حول عدلى باشا ، واعادتهم الى صفوفهم الأولى فى الوفد ، ليلوذوا به من غضب الرأى العام المصرى .

(٤) الدور الثالث للخلاف :
التبليغ البريطاني بأن الحماية البريطانية
علاقة غير مرضية (٢٦ فبراير ١٩٢١)

قدم اللورد ملنر تقريره الى حكومته فى ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . وأخذت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين فى دراسته وتقدير مراميـه . وكان اللورد ملنر قد حث حكومته فى هذا التقرير على ضرورة المسارعة باجراء مفاوضات مع مصر ، محذرا تحذيرا شـديدا من تضييع هذه الفرصة . فقد ذكر أن «الوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة ، وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها ، وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطـانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى ، **فلأنه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون ، فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك .** وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها ..». ثم نصح حكومته بأن تسرع فى مفاوضة مصر للوصول الى تلك المعاهدة قائلا : « فنصيحتنا لحكومة جلالته بأن تسرع فى مفاوضة الحكومة المصرية بلا ابطاء زائد ، لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها . وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة (٨٦) » .

على أن الخلاف لم يلبث أن نشب فى الوزارة البريطانية بشـــأن المشروع الذى تضمنه التقرير . فقد عارضه جميع الوزراء ماعدا اللورد كيرزن والمستر لويد جورج ، وقد ذكر هذه الحقيقة المستر لويد جورج بنفسه لعدلى باشا فى أثناء المفاوضات التى دارت بينهما بعد ذلك ، فقال : ان مشروع ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله. وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها .. (٨٧) . ومع ذلك فان الوزارة البريطانية اقتنعت بأمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، أن نظام الحماية

لم يعد يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى (٨٨) ، أما الأمر الثانى الذى اقتنعت به ، فهو ، كما ظهر من سياستها ، الاعتماد على المعتدلين في ابرام التسوية مع مصر بعد أن تعذر الاتفاق مع المتطرفين. وقد ساعد الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه ، أن عدلى باشا كان يبدو فى شتاء ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ مسيطرا على الموقف ، وهو يحظى بتأييد الأغلبية التامة من أعضاء الوفد • وكان اللورد ملنر ــ كما صرح لمراسل جريدة الديلى دسباتش ــ يؤمن بأن قوى المعتدلين سوف تتغلب فى النهاية على قوى المتطرفين(٨٩) •

على أن تقهقر المعتدلين فى بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ ، تحت ضغط الرأى العـــام فى مصر ، لم يلبث أن أثر على الموقف • فاذا كانت الحكومـــة البريطانية قد توقعت أن تجد المفاوض المصرى الذى يقبل مفاوضتها قبل قبول التحفظات ، وأهمها الغاء الحماية ، فان تقهقر المعتدلين الى صفوف المتطرفين فى ذلك البيان قد وضع حدا لهذا الأمل • ومن ثم فقد أصبح من الضرورى ، لاجتذاب المعتدلين مرة ثانية ومنحهم فرصة العمل من جديد، اصدار تصريح بشأن الحماية يمــكنهم من التقدم على أســـاسه لاجراء المفاوضات الرسمية مع انجلترا ، وهى المفاوضات التى حذر اللورد ملنر حكومته من التباطؤ فيها •

والحقيقة أن الظروف الدولية كانت هى الأخرى تدفـــع الحكومة البريطانية ــ كما يقول الجود ــ الىالسعى لعقد تسوية مع مصر فى ذلك الحين • فان الأفق السياسى فى شتاء ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ كان بعيدا كل البعد عن الصفاء • فقد كانت كل بقعة من بقع العالم القديم • فىالقسطنطينية والعراق وفلسطين وسيلزيا والراين ، فى حاجة الى وجود حاميات • بينما كانت ايرلندا تمتص كل سلاح باق • أما الوطن الانجليزى نفسه فكان العمال فيه على غير استقرار ، وكان التهديد بحدوث اضراب عام لايزال قائما بالرغم من انفضاض حلف مكون من نقابات العمال • ولهذا كان كثير من عقـــلاء الانجليز الذين يراقبـــون الأمور يحسون بضرورة الحد من المسئوليات القومية ، ولم تكن الحكومة البريطانية بأقل منهم احساسا بهذه الحاجة(٩٠) •

وعلى ذلك ، ففى يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١ أصدرت دار الحماية بالقاهرة نص هذا القرار الذى نشر فى الصـــحف يوم ٤ مارس ، وهو على النحو الآتى : « ياصاحب العظمة : لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى ، تلك الأمانى

الذى اشتهر عطف عظمتكم عليها • ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى **تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيمايختص بالاتفاق المنوىعقده،** وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم • وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم :

« ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى • ومع أن **حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر** ، فانها ترغب فى الشروع فى **تبادل الآراء فى هذه** الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن ، الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى بالحماية ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى(٩١) » •

غير هذا التبليغ البريطانى ، الذى يعتبر أهم تصريح سياسى أعلنته انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية عليها فى ١٨ ديسمبر ، الموقف السياسى الذى نشأ بعد انتهاء المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر • ذلك أن هذا التبليغ **لم يعتبر الحماية علاقة غير مرضية فحسب ، بل واطلق ايضا الحرية من المفاوضة ، فلم يعد الدخول فيها على أساس مشروع ملنر ، بل لأخذ الرأى فيه** • وقد فسر سعد زغلول الفرق بين الحالتين فى احدى خطبه فقال : « الدخول فى المفاوضة على أساس معين ، معناه قبول هذا الأساس • ومتى قبلت الأساس فلا يمكننى أن أنقضه ، وانما نناقش ونتبادل الآراء فى التفاصيل التى تبنى على هذا الاساس • ولكن اذا دخلت فى موضوع لكى يؤخذ رأيى فى ذلك الموضوع ، ما رأيك فى هذا المشروع ؟ أهو مفيد أم غير مفيد ؟ كله أم بعضه ؟ ، فيمكننى أن ابدى رأيى فيه بكل حرية • أقول معيب من جهة كذا ، انه مستحق للتعديل ، انه يجب حذفه أو استبداله • لى حرية تامة أن أبدى فيه ما يعن لى من الآراء وما أراه •• حينئذ ، اذا كانت المفاوضة على هذا الوجه ، أى لأخذ رأيى فى موضوع ، فلى الحق ، بل على الواجب ان كنت شخصيا منتدبا للسعى للوصول الى هذه الغاية ـ وجب أن ألبى الطلب وأجيب السائل بكل

حرية • وان امتنعت عن ابدائه ، بعد أن عرض على ، كنت مقصرا فى الواجب ، بل كنت خائنا لبلادى(٩٢) ••»

ولقد كان الواجب الوطنى بعد هذا يقتضى من السلطان فؤاد الرجوع الى ممثلى الامة التى انتدبتهم للدفاع عن قضيتها ، لتأليف وزارة موثوق بها من الأمة لكى تتحدث فى مصير البلاد فى ذلك الوقت الخطير ، وتخلف وزارة نسيم البغيضة التى أعقبت وزارة يوسف وهبه باشا فى ١٩ مايو ١٩٢٠(٩٣) • وقد كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر وغيره • أيتولى الوفد الوزارة ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة ادارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سـواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيدا عن المفاوضات ، مشرفا مع ذلك عليها مؤيدا للقـائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الاخيرة فى نتيجة المفاوضات(٩٤) ؟

على أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الحين ليلعب دورا غريبا يدل على رغبة مبكرة فى الاستئثار بالامر دون الوفد ، بل ودون فريق المعتدلين من الوطنيين وعلى رأسهم عدلى باشا • وكان ما شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ من أهمية ، وأسبغ عليه من سلطة ، ونسبه له من دور زائف لم يكن له بطبيعة الحـال فى اصدار التبليغ • وانمـا هى سياسة تفتيت جديدة فى الحركة الوطنية سنرى الانجليز يتعهدونها فى تصريح فبراير ١٩٢٢ على نحو يؤثر فى مستقبل الحركة الوطنية أيما تأثير • فقد قرر السلطان فؤاد فى ذلك الحين قرارا غريبا هو الاحتفاظ بوزارة نسيم باشا ، مع تأليف هيئة للمفاوضات عهد برياستها الى أحمد مظلوم باشا • ومن اليسير تعليل رغبة السلطان فى الاحتفاظ فى رياسة الوزارة بنسيم باشا ، لأنه كان صـديقا له وموضـع سره وثقته وتقديره(٩٥) ، ويرجع ذلك الى ما قام به للقضاء على مظاهر النفور التى كانت تسود العلاقات بين العرش والأمة فى ذلك الحين ، ومن بينها أعراض الناس عن حضور التشريفات فى المواسم والأعياد • فقد جعل ، وكان اذ ذاك وزيرا للداخلية فى وزارة وهبة باشا ، يوعز الى المديرين والمحافظين بأن ينبهوا الاعيان فى مديرياتهم ومحـافظاتهم الى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشرف بمقابلته فى مختلف المناسبات • وقد نجح فى طريقته وتحسنت الاحوال ، مما أدى الى ارتفاع أسهمه ، وبالتالى الى ازاحة يوسف وهبة باشا واسناد رياسة الوزارة اليه(٩٦) • أما اختيار مظلوم باشا لتولى رياسة الوفد الذى يتولى المفاوضات ، فأمر يحار فيه المنطق ،

لأن أحمد مظلوم باشا ، بالرغم من أنه كان رئيسا للجمعية التشريعية القديمة ، الا أنه كان ــ كما يروى الدكتور هيكل ــ أحد الباشوات القلائل الذين لم يشاركوا فى الحركة الوطنية منذ انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة(٩٧) ٠ ومن الطريف أن الرجل كان يعرف قدر نفسه ، ويعرف عجزه عن تولى مثل هذه الأمور الجسيمة ، فتنحى عن رياسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نبأ اختياره(٩٨) ٠

يبدو أن الخيبة هذه قد أقنعت السلطان فؤاد بالاتجاه الى طريق أكثر تمشيا مع المنطق ، فقد عرض على عدلى باشا رياسة وفد المفاوضات فقط ، مع بقاء نسيم باشا رئيسا للوزارة ٠ ولكن عدلى باشا رفض بالطبع هذا العرض ، فبالاضافة الى عدم اطمئنانه شخصيا لسياسة نسيم باشا ودسائسه ــ كما يقول الرافعى(٩٩) ــ فان عدلى باشا فى ذلك الحين كان محط آمال الانجليز ، ولم يكن يستغنى عنه فى أية تسوية ممكنة(١٠٠) ٠ (وسوف يتدخل المندوب السامى لدى السلطان لتعيينه فيما بعد ، كما سوف نرى) ٠ وكان عدلى باشا قد استطاع فى ذلك الحين أن يضم حوله فريقا كبيرا من المؤيدين لسياسته المعتدلة ، كما كان يلتف حوله خفية الاعضاء الوفديون العائدون ، الذين كان اتجاههم ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ أن يؤلف هو الوزارة ويتولى المفاوضات فتتم بذلك الخطة التى رسمت أول ما تألف الوفد ٠ ولكنهم لم يريدوا أن يظهروا حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى ٠٠ حدة وشدة(١٠١) ٠

على أن السلطان فؤاد كان فى ذلك الوقت لا يميل الى تولى عدلى باشا رياسة الوزارة ، اذ لم يكن يرى فيه صديقا للقصر ، ولم يكن يرى فى قيامه على رأس الوزارة ما يطمئنه(١٠٢) ٠ **وعدا هذا ، فقد كان عدلى باشا ــ كما يقول الرافعى ــ يعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور ٠** ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السلطان فى الحكم(١٠٣) ٠ وعندما طال الأمر على المندوب السامى ونفد صبره ، اضطر الى التدخل «لوضع حد لهذه الدسائس» ــ حسب قول لويد ــ وانتهى الأمر باسناد رئاسة الوزارة الى عدلى باشا فى ١٧ مارس ١٩٢١(١٠٤) ٠

بنى عدلى باشا خطته على الفور بنفس الحذر الذى كان يقوده عندما عرض عليه سعد زغلول تأليف وزارة الثقة ٠ وتدور هذه الخطة حول ادخال الوفد فى التبعة انتفاعا بنفوذه واحتراسا من رقابته ٠ فقد أوضح

فى كتاب تأليف وزارته للسلطان «أن الوزارة ستجعل نصب عينها ، فى المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشـــك فى استقلال مصر • وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشـــتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض وسيكون للأمة ، على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية ، القول الفصل فى هذا الاتفاق • ربما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فأن الوزارة ســتأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية • وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها(١٠٥)»• ولم يلبث عدلى باشا بعد ذلك أن أرسل الى سعد باشا بنبأ تأليف وزارته وبرنامجها ودعوة الوفد للاشتراك فى المفــاوضات الرسمية • وفى يوم ١٩ مارس ١٩٢١ جاء الرد من سعد باشا تلغرافيا بعزمه على العودة الى مصر (١٠٦) ، كما أرسل اليه شروطه للاشتراك فى المفاوضة (١١٩) •

القى اعتزام سعد زغلول العودة الى مصر الجزع فى قلوب المعتدلين من أنصار عدلى باشا • فقد تكهنوا بأنه انما يرغب فى العودة الى مصر لمحاربة الوزارة وتحطيم الوحدة • وقد تناول الدكتور هيكل هذه النقطة فقال : « أما الذين كانوا على شىء من العلم ببواطن الامور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة • فلو أن سعدا كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة الى مصر • بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه ، فلم يقبــل(١٠٧) » • ولقد كان أعضاء الوفد العائدون يروجون لهذه الفـــكرة ، فكانوا « يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل اليها بفضل مجهــود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزنا ، ولا يحسب لأحد غيره حسابا ، وأنه اعتزم العودة الى مصر ليحارب الوزارة ، وليكون هو كل شىء فى البلاد(١٠٨) » • وقد ذكر الدكتور أحمد البيلى أن سعد زغلول انما عاد الى مصر على أثر علمه بمظاهر الابتهاج بالوزارة ، خوفا من أن تتوجه الامة الى الوزارة ورئيسها ، وتنسى الوفد ورئيسه • ثم تساءل عن سبب اسراع سعد زغلول بالعودة ، بينما أبى ذلك حين دعاه عدلى باشــا ليفاوض ملنر أيام وجود لجنة ملنر فى مصر(١٠٩) ؟ • أما الكتاب الانجليز فينسب بعضـــهم (لويد) اليه انه أثار بعودته الموقــف الداخلى الى نقطة

الغليان(١١٠) • بينما ذهب «الجود» الى أنه كان ينبغى أن يمنع من العودة الى مصر ، وقال انه اذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بنفيه فى مارس ١٩١٩ ، فقد ارتكبت خطأ مضاعفا بالسماح له بالعودة الى مصر • واستطرد قائلا : « ان أحدا في مصر لم يكن يريده فى ذلك الوقت • فقد كان المصريون المثقفون يؤيدون عدلى باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مكترثين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يعتذون استقالاتهم(١١١) » •

والحقيقة أن اهتمام سعد زغلول بالعودة الى مصر ، على اثر دعوة عدلى باشا له للاشتراك في المفاوضات الرسمية ، لم يكن مبعثه اعتزامه محاربة الوزارة • وقبل توضيح ذلك ينبغى أن نفسر سبب قبول سعد زغلول **الاشتراك فى المفاوضة** مع عدلى باشا هذه المرة ، بينما رفض هذا الاشتراك من قبل أثناء وجود لجنة ملنر ، عندما عرض عليه عدلى باشا ذلك ، بعد أن تلقى منه اقتراح تأليف وزارة الثقة • والحقيقة أن الفرق بين الظروف التى اكتنفت الموقفين كبيرة • ففى الحالة الاولى رفض سعد زغلول الاشتراك مع عدلى باشا فى الفاوضة لان الحكومة البريطانية كانت اذ ذاك تنكر صفته التى أجمعت عليها الأمة ، أما فى هذه الحالة الثانية فالوفد معترف به من الحكومة البريطانية التى أجرت مفاوضات سابقة معه وحده على هذه الصفة • فاشتراك سعد زغلول فى المفاوضات مع عدلى باشا ليس فيه انكار لوكالته عن الامة بل ان **عدم اشتراكه فيها هو الذى يعد انكارا من جانبه للوكالة التى خولته اياها الأمة للدفاع عن قضيتها** • وهكذا نصل الى سبب اهتمام سعد باشا بالحضور بشخصه الى مصر لمعالجة مسألة الاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات •

ذلك أن سعد زغلول ، الذى كان يفكر بعقلية قانونية صارمة ، ترى أن الوفد هو وكيل الامة الذى انتدبته للدفاع عن قضيتها ، وأن سلطته انما تمثل من ثم سلطة هذه الامة ، لم يكن معقولا أن يدع غيره ممن لم توله الأمة تلك الثقة التى حبت بها الوفد ، يتولى عمله الأساسى فى حل القضية المصرية ، دون أن يكون له **الكلمة العليا فى هذه المسألة** • وفى هذا يقول سعد زغلول ، ردا على من طالبوا بعدم دخول الوفد فى المفاوضات ، وأن يدع الحكومة تتفاوض : « يقول بعضهم لا يدخل الوفد فى المفاوضات ، بل يدع الحكومة تتفاوض • هل تقولون (مخاطبا الجمهور) بأن الوزارة تتفاوض بتوكيل منكم ؟ أى بثقة خاصة منكم أولا ؟ فان كنتم تقولون بأنها تتفاوض بثقة خاصة منكم ، فليس لكم حق فى أن تقولوا

بأن لكم ثقة بالوفد • لأنكم تكونون قد أعطيتهم هذه الثقة لغيره فى أهم شئونكم وفى أخص المأمورية التى عهدتم بها الى الوفد • ان هذا تناقض لا أفهمه •• ولكن اذا كنتم تقولون بأن الوزارة تدخل بغير ثقتكم ، فهذا لا ينفع بشىء ، والوفد لا يمكنه أن يتصرف بهذه الثقة مطلقا الا اذا كانت الوزارة تتفاوض على شروطه ، وكان المفاوضون من الذين وثقتم بهم ثقة تامة •• » (١١٢) •

لهذا السبب عزم سعد زغلول على العودة الى مصر ، عقب دعوة عدلى باشا اياه للاشتراك فى المفاوضات ، وذلك ليتفق مع الوزارة « على أن تضم السلطة التى تمثلهـــا ، على السلطة التى يمثلها الوفد ، لتشتغل القوتان معـــا • ولكن لا فى معنى السلطة الأخرى ، بل فى معنى سلطة الأمة (١١٣) » •

٥ ـ الصدام بين سعد وعدلى

وانشقاق الوفد

مصر التى عاد اليها سعد زغلول

سافر سعد باشا والأعضاء الذين كانوا معه من باريس يوم ٢٨ مارس ، قاصدين تريستا ، وأبحروا منها فى يوم ٣١ مارس ١٩٢١ الى الاسكندرية حيث وصلوا اليهـــا يوم ٤ ابريل ، والى القاهرة فى يــوم ٥ منه . وكان قد مضى عامان تقريبا منذ غادر ســعد زغلول باشا مصر منفيا فى ٨ مارس ١٩١٩ . ولكن مصر التى عاد اليها سعد زغلول كانت تختلف عن مصر التى غادرها. فقد كانت ثورة مارس ١٩١٩، والتضحيات الغالية التى بذلتها الأمة ، والظروف النضالية التى أعقبتها ، مدرسة عالية تلقى فيها الشعب المصرى دروسا سياسية قيمة ، طفرت به الى مستوى رفيع من النضج السياسى والوعى القومى . وقد تمثل هذا فى اقباله النهم على العمل السياسى ، وسرعة اســتجابته للأحداث التى تؤثر فى قضية البلاد ومستقبلها ، كما قفزت به فى المضمار الاجتماعى قفزة قوية تمثلت فى بروز المرأة المصرية من خباء الحريم واشتغالها بالعمل الوطنى ، الذى كان بالنسبة لها حلما بعيد المنال . ولدينا مقالتان للاستاذ فكرى أباظة كتبهما فى ذلك الحين ، تعبران بأسلوبهما الفـكه عن الجـــو السياسى والاجتماعى الذى كانت تجتازه مصر اذ ذاك . أما المقـالة الاولى فبعنوان «جروبى وصولت» ، وقد نشرتها «الاهرام» فى ٣ مارس ١٩٢١ ، عندما جاءت الاخبار بقرب عودة سعد زغلول ، وفيها يقول :

« يجب أن يقترن تاريخ النهضة المصرية باسمى « المسيو جروبى » والمسيو صولت . فقد كان ـ ولا يزال لمحليهما الشأن الأعظم فى الحركات والمناورات والتدبيرات : وطالما انبعثت التعـــاليم الوطنية من بين جدران المكانين ، فانتشرت وطارت فى المدن والقرى كل مطار . فالمحلان ، والحالة

هذه ، لم يحويا فقط ما لذ وطاب من أنواع الماكولات والمشروبات ·· وانما ضما ، فوق هذا ، زهرة الشبيبة المصرية الفتية ورجال الامة المجربين ، من موظفين وغير موظفين · حقا ، ان حكومة الحكومة وحكومة الشعب ، يلتقي مندوبوهما كل مســاء لوضع الخطط والبرامج · فكما أن العمل يبدأ من الصباح الى الظهر فى «المصـــالح» فانه يستأنف فى المساء فى « جنينة جروبى ، وصالة صولت»

هل تريد أن تشاهد هذه «الحكومة العظيمة» ، أيها القارىء البعيد عن هذا الوسط ؟ البس » أشيك ماعندك متأنقا ما استطعت أن تتأنق ، ثم سر ــ باسم الله مجراها ومرســاها ــ الى « جروبى » ، وادخل ــ فى الساعة السادسة تماما ــ برشاقة ورزانة ، والق بعد ذلك نظرة عامة على الموجودين فانك ترى ما يأتى : زعماء الطلبة وعلى رأسهم « الحقوقيون » الأصليون ، تميزهم عيونهم البراقة واشاراتهم الحادة ومظـاهر العظمة والجبروت · زعماء الوفديين المتطرفين تميزهم أمارات الجــد والاهتمام والتفــكير الطويل · زعماء الوفديين المعتدلين تميزهم الابتسامات ذوات المعنى العميق· مندوبى «الحزب الديموقراطى» تميزهم النظرة «الافلاطونية» والجلسة «الارسطاطاليسية» ، و « سكلانس » من اللغة ال « فرانكو ــ أراب » · محررى الصحف يميزهم اختلاس النظرات والانصات لمختلف الأحاديث ·

على هذا الشكل تفتح الجلسة باسم الوطن · ثـم بالطلبـات من «شاى» و «فراولا» و «مشروب» · وبعد ذلك تبدأ المناقشات · ويالها من مناقشات · فاذا أردت أن تســـمع ما يقوله الجميع ، فان اذنك تتلقى ما يأتى بسرعة من أفواه الجالسين : سعد · عدلى · رشدى ·: رشدى · عدلى · سعد · الوزارة · الوفد · الرافعى · داود بركات · عزمى · لويد جورج · أللنبى · اشتراك · اتصـــال · انفصال · التحفظات · الحماية · خائن · مخلص · : مخلص · خائن ·· الخ الخ ·

الويل كل الويل حينما تشتبك احدى «الترابيزات» مع الاخرى فى معركة كلامية · فان الألفلظ تخرج كالسهام من أفواه الخصمين المتجادلين· وينتهى الأمر غالبــا «بهدنة» مؤقتة ، يستأنف بعدها الكلام عندما يخف وقع الأقدام ·

« هذا هو تيار الرأى العام تتصادم أمواجه فلا يقر على قرار ولا يهدأ له بال · وقد ثارت العجاجة بشكل حاد هذين اليومين ، وبعد خير عودة

رئيس الوفد ، فاندفع اخواننا جميعا فى الأقوال والظنون ، وأسسوا على هذا الاساس الواهى خططا كثيرة عاجلوها بالتنفيذ • لهذا رأيت من واجبى أن أعرض على الجميع الاقتراح الآتى راجيا أن يتقبلوه بشىء من التسامح والعطف • وهو أن يرجئوا البت فى الامر ، وأن يوقفوا تلك المعارك اللسانية ــ وما يليها ــ مؤقتا ، حتى يعود رئيس الوفد • وأن يكتفوا فى هذه الفترة بشرب «الشاى» وأكل «الكعك» فانهما ألذ وأشهى وأفيد للعقول والبطون • وأن يتمثلوا ــ أخيرا ــ بالقول المأثور : « اليوم خمر وغدا أمر » •

أما المقالة الثانية ، وتصور التطور الاجتماعى ، فهى بعنوان « مملكة الجنس اللطيف» ، وقد نشرتها «الأهرام» يوم ٢٥ ابريل ١٩٢١ ، وهذا نصها : «•• مصر • مصر الشرقية فى أخلاقها ، فى عوائدها فى تقاليدها، تجتاز الآن دورا «عكسيا» ستهدم فيه كل قديم ، وتبنى على أطلال الماضى «مملكة» عصرية ، رشيقة ، ظريفة ، قوامها السيدات ، وعمادها الآنسات• والويل يومئذ للمحافظين المتأخرين • طالما استبد أجدادنا السابقون بالمرأة فسلطوا عليها أنواع العذاب • وقد حل دور الانتقام • وانى لأتخيل الساعة «حكومة نسائية» قوية الشوكة ، مهيبة الجانب ، تقوم على بقايا وأنقاض «حكومة الرجال» وويل لهؤلاء من حساب النساء ••

لست بالمغالى المغرق فى الوصف ، السابح فى جو الخيال • لقد برزت المرأة المصرية فى الميدان ، فاشتركت فى التضحيات العمومية ، واشتركت فى المظاهرات العمومية ، وخطبت فى المجتمعات العمومية ، وكتبت فى الجرائد العمومية ، وأبدت رأيها فى السياسة العمومية ، ونالت من عطف «الرئيس الجليل» وتشجيعه ما قوى عزيمتها ، ورسخ قدمها ، وثبت دعائم اعتدادها بنفسها: فلها الآن «شخصية» بارزة مستقلة وارادة حرة قوية ورأى سياسى ناضج ، ولها الآن حقوق «تحت الطلب» • فما على الرجال الا أن ينتظروا «المعركة» المقبلة ، ويعدوا لها العدة ، ان جاز لهم مقاومة « الجنس اللطيف » •

هل يسرك هذا أيها الرجل الذى يقرأ كلمتى ؟ أنا على « الحياد الدقيق » أنظر وارى ولا أبدى رأيا • أسفى على الشبان أمثالى • واحسرتاه • لم يسعدنا الحظ بالزواج أيام الرخاء ، أيام السكون ، والويل لنا ان اقدمنا الآن • ستستفسر الخطيبة عن «شكلى» أولا ، ومبلغ رقيى العصرى ثانيا ، ونزعتى الحزبية ثالثا ، ورأيى الاجتماعى رابعا ، فان

تم الزواج وعرضت مسألة سياسية ، اختلفنا فيها ، فستنادى «بسقوطى» وسأنادى «بسقوطها» ، وسيكون لها من أولادى حزبا يقاوم الحزب الذى أكونه منهم • وهكذا سينقلب المنزل الهادىء الوديع الى قاعة محاضرات ومناورات ومناوشات يتبارى فيها الحزبان : حزب ترأسه الزوجة وحزب يرأسه الزوج ، والويل كل الويل حينما يتغلب الحزب الاول • هـــذه « مملكة الجنس اللطيف » أتصورها على مقربة منا : فهل أعد « الجنس الخشن » لها العدة ؟ » •

الصدام بين سعد وعدلى

عاد ســـعد زغلول الى مصر من أوروبا لتستقبله الأمة استقبالا لم يتح ــ فيما يرويه جميع الكتاب والمؤرخين ــ لفاتح من الفـاتحين أو ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر • فقد جاء الى القاهرة من أقصى الأقاليم والأرياف ألوف وعشرات الألـــوف من أبنـاء الشعب ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة • ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى ســـيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة الى داره ، يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الامة كلها(١١٥) • وقد بدأ بعد عودنه فى زيارة الامراء والوزراء ، ورد هؤلاء له الزيارة • **ولكنه لم يذهب لمقابلة السلطان أو على الأقل لتقييد اسمه فى دفتر التشريفات (١١٦) •**

ما أثر هذا الاستقبال الأسطورى فى نفس سعد زغلول ، فى الموقف الســـياسى الداخلى ؟ • الأمر الذى لا شك فيه أن هذا الاستقبال كان توكيلا جديدا لشخص سعد أبلغ من أى توكيل ســابق قام على أساس التوقيعات • فوكالة سعد وزعامة سعد أصبحتا ، بعد هذا الاستقبال ، حقيقة لا يمارى فيها أحد • ومع ذلك فلم يستطع جلال هذا الاستقبال أن يخـــدع عين سعد زغلول عن فهم مرماه الحقيقى ومغزاه الصحيح • ففى اليـــوم التـــالى لمجيئه خطب قائلا انه يعلم أن « هذه الاكرامات وتلك الاحتفالات ، انمـا هى موجهة الى شىء آخر أعلى وأسمى من سعد ومن أصـــحاب سعد ، موجهة الى ذلك المبدأ السامى الذى اتخـذتموه زاية لحياتكم : وهو مبدأ الاستقلال التام(١١٧) » •

اما أثر هذا الانطباع الذى رسخ فى نفس سـعد زغلول ، على الموقف الداخلى ، فقد تمثل فى اتجاهه منذ ذلك الحين الى اتخاذ موقف التشدد مع المعتدلين والانجليز على السواء • فبالنسبة للمعتدلين ، سوف نراه يهوى عليهم بضربات لاهبة ، ويعتمد فى اجراء فصل أعضاء الوفد المخالفين له « على الثقة التى شرفتنا بهـا الامة عند كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بهـا ، وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا(١١٨) » •• وأما بالنسـبة للانجليز ، فسـوف نرى فى مفاوضاته مع المستر مكدونالد فى عام ١٩٢٤ مدى الفارق بين ما قبله فى مفاوضاته مع ملنر وما طالب به اذ ذاك • وعلى ذلك **فنستطيع أن نميز فى حياة سعد زغلول فى الفترة من انتعاش الحركة الوطنية الى نهـاية عام ١٩٢٤ ثلاث مراحل ، تعتبر ثورة مارس ١٩١٩ واستقبال الامة له فى ٤ ابريل ١٩٢١ ، نقطتين فاصلتين فيها •**

على أن المعتدلين لم يزنوا هذا الاستقبال بميزان صحيح ، اذ غرتهم كثرتهم فى الوفد ، فآثروا الصدام مع سعد زغلول فى قمة شعبيته وتأييد الأمة له ، فكان هذا الصدام بداية مرحلة صاخبة فى حياة مصر الداخلية أرسيت فيها كل تقاليد الصراع الحزبى العنيف والخصومة الحادة التى طبعت حياة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

وقد وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلى باشا بسبب عدم الاتفاق على الشروط التى تقدم بها سـعد زغلول للاشـتراك مع الوزارة فى المفاوضات • **وهى الشروط التى كان سعد زغلول قد قدمها الى عدلى باشا قبل مجيئه الى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة(١١٩)** • وكانت هذه الشروط ــ كمـا أعلنها سعد فى حديث له مـع صـاحب الاهرام فى ٢١ ابريل ، وفى الخطبة التى ألقاها فى حفل تكريمه بحى السيدة زينب فى ٢٢ ابريل ــ تتضمن الآتى :

أولا ــ أن تكون الغاية من المفاوضات الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط : الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ووردت فى معاهدة فرساى وما تلاها من معاهدات الصلح •

ثانيا ــ الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولى التـام الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الامة التى قدمها الوفد للجنة ملنر •

ثالثا ـ الغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة قبل البدء فى المفاوضات ٠

رابعا ـ أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرياسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية(١٢٠) ٠

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع ٠ وهو الشرط الذى كان البت فيه يحدد لمن تكون القيادة فى المفاوضات : للأمة التى منحت ثقتها وتوكيلها ، كما ظهر فى الاستقبالات ، للجانب المتطرف فى الوفد كما يمثله سعد زغلول ؟ أم للمعتدلين الذين أصبحوا الآن لا يمثلون سوى قطاعات معينة فى الشعب هم ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ طوائف الاعيان والمثقفين(١٢١) ٠

وقد بين سعد زغلول سبب ايراد هذا الشرط الرابع فى احدى خطبه فقال : « انما اشترط الوفد الأغلبية والرياسة ، لأنه كما تعلمون هو الساعى لاستقلالكم والمسئول أمامكم عن هذه المهمة ٠ ولا يمكن ، بحال من الأحوال ، أن يتحمل هذه المسئولية الكبرى حتى تكون ادارة العمل بيده ، وحتى يكون بيده وصل المفاوضة وقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الاحوال(١٢٢) » ٠ ثم أوضح هذا الكلام فى خطبة أخرى فقال: « اشترطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا فى المفاوضات الرسمية ، فان الرئيس له أن يدير المفاوضات ، بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويجيب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها ، لا برأيه وحده بل بالأغلبية التى اشترطها الوفد أن تكون له ، ليعتمد عليها فى القطع والوصل ٠ فاشتراطه الأغلبية انما هو لهذه الغاية ٠٠» ٠ ثم نفى أن يكون طلب الرياسة لغاية شخصية أو ارضاء لشهوة فى النفس ، « فان هذا الضعيف الماثل أمامكم قد أحللتموه محلا ليس فوقه محل يؤمل ٠ وانى أشعر بكل ما فى من قوة أن هذه المنزلة لا يزيد فيها أن أكون رئيسا لعدلى ورشدى ، ما دمت متشرفا بتفضلكم على بأنى رئيسكم(١٢٣) » ٠

أما فيما يختص بالشق الثانى من الشرط ، وهو أن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية ٠ فقد كان سعد باشا يعلق أهمية كبرى على ذلك٠ «لأن هذه المأمورية» ـ كما قال فى حفل شبرا المشهور فى يوم ٢٥ ابريل ـ «يرتبط بها مستقبل البلاد ٠ وما دام المفاوضون الرسميون يجب أن

يعينوا بمرسوم سلطانى ، فيجب اذن أن يكون تحديد مأموريتهم فى هذا المرسوم نفسه • لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين ، فهو المختص بتحديد مأموريتهم •• الأمر ليس بهين حتى يقبل الابهام • الأمر أمر أمة بتمامها ، الامر هو تعيين مهمة المفـــاوضين الذين طلب الى عظمة السلطــــان أن يعينهم • **فيجب أن يكون المرســـوم مشتملا على تحديد مأموريتهم ، والا كان الامر قابلا للتلاعب(١٢٤)** » ••

وفى الحقيقة أن هذا الغلو فى الاحتياط من جانب سعد زغلول باشا، انما هو ناشىء بدوره من الغلو فى عدم الثقة فى عدلى باشا بسبب قبوله مشروع ملنر بدون التحفظات • على أن عدلى باشــــا لم يلبث أن رفض الشرط الرابع رفضا باتا • ففيما يختص بمطلب الرياسة كانت حجته أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ، ولا يكون هو رئيسها • أما مطلب الأغلبية فقد رفضه بحجة أن الامر ليس أمر أحزاب وشيع ، وانما يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة • أما بخصوص تحديد مأمورية المفاوضين بمرســـوم سلطانى ، فقد احتج بأن التقاليد الدستورية تتنافر كليـــا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى(١٢٥) • وقد نشر مضمون هذا الرد لعدلى باشــــا فى جريدة الاهرام فى يوم ٢٥ ابريل ، وفيه أضاف عدلى باشا عزمه على السير فى المفاوضة ، حتى ولو لم يتم الاتفاق مع الوفد •

انقسام الوفد

كان هذا الحديث لعدلى باشا تحديا سافرا لسعد زغلول على الملأ • فهل كان عدلى متهورا فى اقدامه على تحدى سعد زغلول فى هذه الصورة ؟ الحقيقة أن الموقف السياسى فى تقدير عدلى باشا كان يدفعه لهذا التحدى دون أن يخشى شيئا • ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمله فى تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضـــــاء الوفد ليستصدر منهم قرارا بعدم الثقة بعدلى ، يستند اليه فى تأليب الجماهير عليه واسقاط وزارته • اذ لم يكن ليستطيع أن يهاجم الوزارة دون أن يكون هذا الهجوم تنفيذا لقرار أصدره الوفد ، والا كان يعمل باسمه لا باسم الوفد • وكان عدلى باشا يعلم أن اصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت فى صفه ، بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول •

وكان هذا أمرا صحيحا • ذلك أن الوفد كان قد عقد ، منذ عودة سعد زغلول الى مصر ، جلسات عديدة لمناقشة مسألة الاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات • فأظهرت الغالبية تمسكها بقرار الوفد السابق بعدم دخوله فى المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت تحفظاته ، وترك الوزارة تعمل متصلة به حتى تحقق قراره ، وعندها يدخل الوفد فى المفاوضات(١٢٦) • وكان من الواضح أن هؤلاء الاعضاء قد أغفلوا ، فى هذا الرأى ، التطورات التى طرأت على الموقف • وأولها أن المفاوضة لم تعد على أساس مشروع ملنر ، وانما لأخذ الرأى عليه • وثانيها أن التبليغ البريطانى الذى ذكر هذه المسألة قد قرر أن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا • ومن ثم فلم يعد يحول دون استئناف الوفد المفاوضات ـ بعد رفض مشروع ملنر من جانب الوفد ومن جانب الحكومة البريطانية تقريبا ـ أية قيود وجدت عند اتخاذ القرار السابق • ومن هذا يبدو واضحا أنه اذا كان منشأ الخلاف السابق بين سعد وغالبية الوفد هو انه « لا معنى لان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه » ، فان منشأ الخلاف الجديد هو العكس، وهو أنه لا معنى لان يمنع الوفد نفسه من عمل يؤيده •

على كل حال فقد كان عدلى باشا يدرك هذا الخلاف فى صفوف الوفد ، وكان يدرك أن سعدا باشا لو أصر على موقفه من طلب عدم الثقة بالوزارة ، فان النتيجة سوف تكون انشقاق الوفد وتفتيته ، وانشقاق الوفد فيه ضعف لسعد زغلول وقوة لعدلى باشا • وهذا ما حدث تماما • فقد انشق الوفد ، ولكن النتيجة كانت ضعفا لعدلى باشا والمنشقين، وكانت قوة لسعد باشا •

ففى نفس اليوم الذى نشر فيه حديث عدلى باشا السالف الذكر فى جريدة الاهرام ـ أى فى يوم ٢٥ ابريل ـ عقد سعد زغلول اجتماعا بأعضاء الوفد أراد فيه أن يعلن عدم الثقة بالوزارة • ولكن الاعضاء جادلوه فى ذلك • وبعد مناقشة ، اتفقوا معه على ألا يذكر شيئا ، فى حفل شبرا الذى كان على موعد لحضوره فى ذلك اليوم ، عن هذا الخلاف(١٢٧) • ولكن سعد زغلول كان قد تهيأ نفسيا للعمل وحده منذ أن شعر أن الامة تجسد فيه وفدها وشعاراتها وأمانيها الوطنية ، فقرر أن يتجه الى الأمة رأسا لاستصدار قرار منها بعدم الثقة بعدلى باشا ووزارته • وذهب الى حفل شبرا ليشن فيه هجومه الساحق المشهور على عدلى وعلى السلطان وعلى كل مخالفيه :

فقد فند سعد زغلول فى هذا الهجوم اعتراضات عدلى باشا على شرط الوفد الرابع تفنيدا بارعا فقال : « اذا صح فى البلاد الاوروبية أن رئيس

الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما ، فلا يصح ذلك فى مصر مطلقا بالنسبة للحالة السياسية التى نحن بصددها • فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارتها لا ينتخبها الشعب ، بل هى معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهى معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية . المندوب السامى أيضا • ومتى كان المرسوم السلطانى ممضيا من رئيس الوزراء والوزراء ، فانهم يكونون هم المسئولين عنه ، لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم • ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسا لمأمورية سياسة متعلقة بمستقبل الامة وبعلاقاتها مع الحكومة الانجليزية• فرئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية بسيطا ويرتفع باشارة من المندوب السامى • وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام ، لأنه يدين له بمركزه •• فاذا طلبنا الرياسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الامة • لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لان ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه • أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا • ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للورد ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ : من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية • فقلت : **اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس** (١٢٨) » •

وضع سعد زغلول ، بعد هذه الخطبة ، الأعضاء المخالفين فى الوفد فى مفترق الطرق • فعندما عاد من خطبته ، قدم لهم بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة بالوزارة ، وطلب منهم الموافقة عليه • فاجتمع فى يوم ٢٨ ابريل عشرة أعضاء هم : الرئيس وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس بك وواصف غالى بك ومحمد محمود باشا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومدكور باشا • وطرحت مسألة بيان عدم الثقة على العشرة الحاضرين • فصوت ضده غالبية الأعضاء (ستة) هم : محمد محمود باشا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك وحمد الباسل باشا وخياط بك ومدكور باشا • وهنا واجه سعد باشا الموقف مواجهة المستعد له • فقد أخبر الاعضاء المخالفين أنه

سينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ، ولكل منهم أن ينشر رأيه حسب ما يعتقد(١٢٩) ٠ فخرج الاعضاء المخالفون ليكتب أربعة منهم هم : محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك، بالاشتراك مع عبد اللطيف المكباتى ، كتابا الى سعد باشا نشروه فى الصحف ، وفيه اعترضوا على عدم اكترائه برأى أغلبية الاعضاء ، كما أعلنوا ثقتهم بالوزارة ، وأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية ٠

وقد رد سعد زغلول عليهم فى اليوم التالى ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد ، وأن الوفد « الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية وفى تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والايمان التى أقسموها، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ٠٠ » ٠ وفى نفس اليوم استقال من الوفد على شعراوى باشا ٠ وانضم الى المنشقين عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا ٠ كما استقال جورج خياط بك من الوفد فى يونية فاعتبرهم سعد جميعا منفصلين٠ وبقى مع سعد كل من مصطفى النحاس بك وواصف بطرس غالى بك وسينوت حنا بك وويصا واصف بك (١٣٠) وكان موقف على ماهر بك من سعد موقف المعارضة لما اتخذه من اجراءات ضد الوزارة ، ولكنه آثر أن يظل فى داره بعيدا عن المنازعات ، بعد أن كتب لسعد باشا كتابا يقول فيه انه مختلف واياه فى السياسة العامة فلا يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفته مصريا ، رهين اشارته فى كل عمل يفيد فيه(١٣١) ٠

وبهذا التقوض الكبير فى بنيان الوفد ، أخذ المسرح السياسى المصرى يتشكل من جديد ٠ فان الوفد بتشكيله القديم الذى سعى سعد زغلول عند تاليفه لتمثيل العناصر السياسية والدينية فيه ، والذى كان ، حتى الآن ، هو الهيئة السياسية الوحيدة التى تعمل على المسرح السياسى ، قد انفرط عقده ، فخرجت منه العناصر الممثلة للأحزاب السياسية ، ولم تبق سوى العناصر التى تمثل «الوحدة المقدسة» ، الوحدة العنصرية التى أرسيت عليها مصر الجديدة : اثنان من المسلمين ، رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتيره مصطفى النحاس الذى سوف يخلفه فى رئاسة الوفد ، وثلاثة من الأقباط : سينوت حنا وواصف غالى وويصا واصف ٠ وحول هذا الوفد يلتف سواد الأمة الأعظم ٠ أما معارضو الوفد فهم فريقان : الأول،

أعضاء حزب الامة القديم ومشايعوهم ، الذين سوف ينتحلون لأنفسهم فيما بعد اسما ثالثا هو اسم الاحرار الدستوريين • أما الفريق الثانى فهو الحزب الوطنى الذى لم يكن فى ذلك الحين يؤثر أى تأثير مفيد فى توجيه التيارات الشعبية ، والذى أصبح يمثل «السلبية» فى السياسة المصرية • والى جانب هذين الحزبين يأخذ السلطان فؤاد فى الظهور على المسرح السياسى كقوة تهدد سلطة الشعب وحقوقه • ولم يكن له دور يذكر فى الفترة السابقة منذ انسلاخه من الحركة التى بدأ بها الوفد •

هوامش الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم / .. الخ ص ٢٦٢ ع ١
٢ ـ نفس المصدر ص ٢٥١ ع ١
٣ ـ تحية الرئيس في منفاه ، ص ٧٥ خطبة سعد زغلول في ١ مايو ١٩٢١
٤ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٩٩ ، محضر الجلسة الرابعة بين وفد عدلى باشا وبين اللورد كيرزن ومساعديه في ١٩ يونية ١٩٢١
٥ ـ نفس المصدر
٦ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
٧ ـ محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥١
٨ ـ محضر الجلسة الرابعة بين عدلى باشا واللورد كيرزن ، نفس المصدر والمكان
٩ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ٢
١٠ ـ نفس المصدر والمكان
١١ ـ محضر الجلسة السابقة الذكر بين عدلى وكيرزن ، نفس المصدر ص ٣٠٠
١٢ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٤
١٣ ـ نفس المصدر والمكان
١٤ ـ نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ١
١٥ ـ نفس المصدر والمكان
١٦ ـ نفس المصدر والمكان
١٧ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٧
١٨ ـ محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى ص ١٧٧
١٩ ـ اعتبر اللورد ملنر هذه الضمانات للدول صاحبة الامتيازات بديلا عن الحماية في أحكام السيطرة على شئون مصر الداخلية . وقد ذهب في ذلك الى حد أنه عندما وضع مشروع المعاهدة الذى عرضه على الوفد ، علق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية لبريطانيا .

٢٠ - تقرير اللجنه الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٥٣ ع ١ ، ٢٥٧ ع ٢

٢١ - نفس المصدر والمكان ع ٢ ص ٢٥٣ ع ٢

٢٢ - نفس المصدر ص ٢٤٩ ع ١

٢٣ - الجود : المرجع السابق ص ٢٦٦

٢٣ مكرر -

١ - انشئت الرقابة فى سنة ١٨٧٦ ، وكان قدر الديون اذ ذاك مليون جنيها.

٢ - كان لصندوق الدين سلطة الموافقة على عقد قروض ، ولكن زالت سنة ١٩٠٤ .

٣ - كانت لصندوق الدين مراقبة فيما يتعلق بالاستيثاق من دفع الكوبونات.

٤ - يرجع السبب فى ازدياد نفوذ الصندوق الى الاوامر العالية والاتفاقات الدولية ، التى أضفت عليه اختصاصات واسعة النطاق ، حتى أصبح دولة داخل دولة ، فبعد أن كان الصندوق ، فى بداية الامر ، المستلم للايرادات المخصصة لخدمة الدين ، والممثل للدائنين أكثر من تمثيله للدول ، ازداد هذا النفوذ فاصبح حارسا على الدولة ، يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والتصريحات .. الخ . وبهذا أصبح له حق التشريع والقضاء مابقى الدين العام

٥ - قانون التصفية ١٨٨٠ أضفى على الصندوق اختصاصا واسعا مكن لأصحاب السندات من مالية البلاد

٦ - ازداد هذا النفوذ منذ القرض المضمون ١٨٨٥ .

٧ - كان لأعضاء الصندوق حق مقاضاة الحكومة

(انظر احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى)

٢٤ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠

٢٥ - تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٢٦ - نفس المصدر ص ٢٨ خطبة سعد زغلول في حفلة الطلبة في القاهرة

٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠

٢٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٧ ع ٢

٢٩ - نفس المصدر ص ٢٥٥ - ٢٥٧

٣٠ - نفس المصدر ص ٢٥٨ ع ١

٣١ - أحمد شفيق : نفس المصدر ص ٧٧٦ - ٧٧٧

٣٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٨ ع ٢ - ٢٥٩ ، ٢٦٠ ع ١

٣٣ - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية ، ص ٣٠٨

٣٤ - الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٣

٣٥ - نفس المصدر في ٢١ سبتمبر ١٩٦٣

٣٦ ـ نفس المصدر في ١٣ أغسطس ١٩٦٣

٣٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ ـ ١٧٤

٣٨ ـ دكتور أنيس : المرجع السابق ص ٨٧ ـ ١٠٦ ، الأخبار فى ١١ أغسطس ١٩٦٣

٣٩ ـ الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٣

٤٠ ـ نفس المصدر

٤١ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٩٤ ، خطبة سعد زغلول في ٢١ يونية ١٩٢١

٤٢ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٦١ ، تحية الرئيس فى منفاه ص ٦٩ خطبة سعد زغلول في ٦ مايو سنة ١٩٢١

٤٣ ـ تحية الرئيس فى منفاه ص ٦٩ ـ ٧٠ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٤٤ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١

٤٥ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، العقاد : المرجع السابق ص ٣١١ ـ ٣١٢ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤

٤٦ ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٤٧ ـ نفس المصدر ص ٧٠

٤٨ ـ نفس المصدر ص ٧١

٤٩ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ ـ ٧٤٧ ، رسالة سعد زغلول الى حضرات ويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠.

٥٠ ـ نفس المصدر والمكان

٥١ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥١ ع ١

٥٢ ـ نفس المصدر ص ٢٥٢ ع ١

٥٣ ـ المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٣٦

٥٤ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ ـ ٧٤٧

٥٥ ـ نفس المصدر ص ٧٤٨ ، ٧٤٧

٥٦ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ع ١

٥٧ ـ لورد لويد : المرجع السابق جـ ص ٢٧ ، الأمراء الأربعة هم : عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على ابراهيم (المسألة المصرية في دورها الأخير ص ١٣٩ ـ ١٤٠)

٥٨ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ ـ ٧٧٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٩ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١

٥٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٩

٦٠ ـ المسألة المصرية الوفد ص ٢٨٢

٦١ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥

٦٢ ـ احمد شفيق : نفس المرجع ص ٧٧٠ ـ ٧٧٢ ، شفيق غربال : المرجع السابق ص ٧٧

٦٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٣

٦٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٣٢٨

٦٥ ـ تحية الرئيس فى منفاه ص ٧٦ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر

٦٦ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٢٨٣ ، تحية الرئيس في منفاه ص ٣٦ ، خطبة سعد زغلول فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١

٦٧ ـ تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٧٧

٦٨ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ف ٢ ، ٢٦١ ف ١

٦٩ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤

٧٠ ـ تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر ص ٧٨

٧١ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩

٧٢ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٢٨٩

٧٣ ـ نفس المصدر ص ٢٩٠ ـ ٢٩١

٧٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٥٠ ـ ٨٥١

٧٥ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٢٩١

٧٦ ـ تحية الرئيس فى منفاه ص ٣٦ خطاب سعد باشا فى ٢٠ أبريل ١٩٢١

٧٧ ـ العقاد : نفس المرجع ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ،برقية « نبتت فكرة »

٧٨ ـ عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ص ٣٧ ، رسالة سعد باشا لطاهر اللوزى بك فى ٣١ يناير ١٩٢١

٧٩ ـ المسالة المصرية والوفد ص ٢٩٠

٨٠ ـ نفس المصدر ص ٢٩٠ ـ ٢٩١

٨١ ـ عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٣٦ ـ ٣٨ رسالة سعد باشا السابقة الذكر

٨٢ ـ نفس المصدر ص ٣٥ ـ ٣٨

٨٣ ـ نفس المصدر والمكان

٨٤ ـ العقاد : نفس المرجع ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق ، تمهيد جـ ٢ ص ٧٢٦

٨٥ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨ ، ١١

٨٦ ـ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٦٣ ، ٢

٨٧ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ، مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٦

٨٨ ـ الكتاب الأبيض ، القضية المصرية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) ص ٩٣ ـ ٩٤ ، تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين .

٨٩ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦

٩٠ ـ الجود : المرجع السابق ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧

٩١ ـ الكتاب الابيض ، القضية المصرية ص ٩٣ ـ ٩٤

٩٢ ـ تحية الرئيس في منفاه ، ص ٣٦ ـ ٣٧ خطاب سعد باشا في ٢٠ ابريل ١٩٢١

٩٣ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٢٣٥ ، ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ١١٠

٩٤ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٥ ـ ١١٦

٩٥ ـ Sirdar Ikbal Ali Shah : Fuad, King of Egypt, P. 174

٩٦ ـ حسن الشريف : الرجال أسرار ، ص ٢٠ كتاب اليوم

٩٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦ ، وفى كلام الدكتور هيكل أن أحمد مظلوم باشا اختير رئيسا للوزارة ، وهو أمر غير صحيح ، بدليل رواية عدلى باشا نفسه في هذه المسالة ، (دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى ـ كيرزن ص ٢٥٥)

٩٨ ـ سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩

٩٩ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ١٧٤

١٠٠ ـ لورد لويد : المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٨

١٠١ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦

١٠٢ ـ سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩

١٠٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤

١٠٤ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٩

١٠٥ ـ غربال : المرجع السابق ص ٨٥

١٠٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٣١

١٠٧ ـ دكتور هيكل : نفس المرجع ص ١١٨

١٠٨ ـ نفس المصدر والمكان

١٠٩- دكتور أحمد البيلى : عدلى باشا ص ١٧٩ ، ١٨٠

١١٠- لورد لويد :المرجع السابق ص ٤٠

١١١- الجود : المرجع السابق ص ٢٧٧

١١٢- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد زغلول في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٢

١١٣- نفس المصدر ، خطبة سعد باشا في ٦ أبريل ١٩٢١ ص ١١

١١٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٩

١١٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢

١١٧- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا فى ٦ أبريل ١٩٢١ ص ٩

١١٨- الرافعى : في أعقاب الثورة ، جـ ١ ص ١٢

١١٩- تحية الرئيس في منفاه ص ٥٨ ، من بيان الوفد في ٦ مايو ١٩٢١ الذى منعت الوزارة نشره ، وقد ألقاه مصطفى النحاس بك بالنيابة عن رئيس الوفد فى حفل أقامه سعد زغلول في فندق الكونتننتال في ٧ مايو ١٩٢١ تكريما لممثلى الهيئات التى أكرمته .

١٢٠- نفس المصدر ص ٣٩ - ٤٠

١٢١- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢

١٢٢- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٠

١٢٣- نفس المصدر ص ٤٦ خطبة سعد باشا فى شبرا في ٢٥ أبريل ١٩٢١

١٢٤- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥

١٢٥- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥ ، الرافعى : المرجع السابق جـ ١ ص ٨

١٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٩ ، من بيان لحمد الباسل باشا بشأن خلافه مع سعد باشا

١٢٧- نفس المصدر والبيان ص ١١٠

١٢٨- تحية الرئيس في منفاه ، خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ ابريل ١٩٢١

١٢٩- احمد شفيق : المرجع السابق ، بيان حمد الباسل باشا السابق الذكر ص ١١١ - ١١٢

١٣٠- الرافعى : المرجع السابق ص ١٠ - ١٢

١٣١- محمود عزمى : الأيام المئة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) ص ٢٠

الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ ـ أصول التصريح :

مفاوضات عدلى ـ كيرزن

فى يوم ١٩ مايو ١٩٢١ صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برياسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشـدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا ، وكانوا من أعضـاء الوزارة • ثم أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين • (١) وكان تأليف هذا الوفد بدون سعد باشا وأنصاره أفدح غلطة ارتكبها عدلى باشا فى حياته السياسية، وأكبر تحد لارادة الأمة وسلطتها •

ذلك أن الأمة كانت قد أظهرت شعورها جليا ضد عدلى باشا ، عقب خطبة شبرا المشهورة التى سبق ذكرهـا • وقد تمثل ذلك فى قيام المظاهرات الصاخبة التى اجتاحت القاهرة ومدن القطر ، وسقط فيهـا عدد من الضحايا ، وخصوصا فى طنطا يوم ٢٩ ابريل ١٩٢١ • وكانت الحكمة تقتضى من عدلى باشا أن يحترم هذه الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم ، حتى لا تنحرف الحركة الوطنية عن العدو الأصلى ، وهو الانجليز، الى الصراع الداخلى • ولكنه بدلا من ذلك استصدر مرسومه المشئوم ، فدفع البلاد الى هوة الانقسام والفوضى ، ولم يجن غير الفشل الذريع فى مفاوضاته مع الانجليز •

ولقد كانت هناك أسباب دفعت بعدلى باشـا الى التمسك بالحكم وتأليف وفد المفاوضات فى ذلك الحين • فقد ذكر الدكتـور هيكل أنه عرضت على عدلى باشا ، بحضور صدقى باشا وثروت باشا ، فكرة استقالة الوزارة ليؤلفها سعد باشا ويعالج الموقف • فأبدى الرجلان معارضـة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد فى أيدى « الغوغاء » ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت

الطامة الكبرى . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الرأى قائلا ان هـذه الحجة لها قيمتها وقوتها . لان استقالة عدلى باشا كان معناها يومئـذ النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا غلبت على أمرها هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا (سعد باشا) يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلهـا ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . ومن ثم فلا مفر أولا من قمع الفوضى ، ثم بعد ذلك النظر فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ، ففيه القضاء على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على السواء . (٢)

وليست هناك حاجة للقول بأن هذه الحجج انما كانت هى نفسـها الحجج التى كان يسوقها الانجليز لتبرير عدم الاعتراف بالوفد ، وعدم احترام التحركات الشـعبيه . لأن هـذه « الكثرة غير المألوفة » ، أو « الغوغاء » التى يشير اليها الدكتور هيكل ، انما هى المرادف « لسـواد الشعب » الذى سقط منه الضحايا بالمئات والالوف فى مارس ١٩١٩ وبعد ذلك . ولم يكن صدقى باشا فقط أو ثروت باشا من يزين لعدلى باشا التمسك بالوزارة بأمثال هذه الحجج ، بل كان هناك أيضا أعضـاء الوفد المنشقون ، وهؤلاء كانوا يحرضونه على البقاء فى الحكم ليقوى به جانبهم فى خصومتهم لسعد باشا (٣)

على أن مصلحه عدلى باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه . ذلك أن استقالته فى تلك الظروف ، تحت الثقـل الشعبى ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول . بينمـا اذا استقال فى حالة فشل المفاوضات ـ وكانت الدلائل قد أخذت تشير الى هذا فى ذلك الحين ـ فان هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال . ولقد كان عدلى باشا يأمل مع ذلك أن تنجح المفاوضات ، وخصوصا اذا كان الانجليز لا يشترطون فى المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لها مظاهر التأييد ، كائنا ما كان حظهـا من تأييد الأمة فى الحقيقة . وهذا ما جعله يلجأ فى ذلك الحين الى تسـخير أنصاره من حكام الأقاليم فى جمع التوقيعات وايفـاد الوفـود لاعلان الثقة به ، حتى يقال ان وكالة عدلى قد نسخت وكالة سعد (٤) . بينمـا كانت الجرائد الانجليزية تنشر أخبار هذه الوفود والعرائض وتفخم من

شأنها ، لتوهم الشعب والانجليز أن وزارة عدلى باشا موضع ثقة الأمة المصرية . (٥)

ولقد كان من الطبيعى أن يسعى سعد باشا لمنع عدلى باشا من السفر الى لندن باى ثمن ، حتى ولو كانت وحدة الأمة هى الثمن ، وقد بنى موقفه هذا ــ كما يقول الاستاذ شفيق غربال بحق ــ على فهمه لما تنتظره الحكومة البريطانية من عدلى باشا ومن انصاره من الاذعان لشروطها (٦) . وفى الحق لقد أخذ سعد باشا يحمل عليه الحملات الهائلة، ويكشف عن دوره فى المفاوضات مع ملنر بصورة تؤدى الى عدم الثقة به . وقد وصفه في احدى خطبه بأنه يمثل المصالح الانجليزية لا المصرية ، كما أخذ يشجع المظاهرات المعادية له علنا باعتبارها عنوانا صادقا لاعراض الأمة عنه . وقد ذهب فى التشجيع الى أن ذهب مرة الى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى بأن هذا الدم يقع على رأس عدلى (٧) . هذا بينما كانت الصحافه المؤيدة له تصب جام غضبها على عدلى باشا والمنشقين من الوفد وتكيل لهم أعنف الحملات (٨) .

وفى وسط هذه المعركة ، وقعت مذبحة الاسكندرية يوم ٢٢ مايو بين المصريين والأجانب . فكانت انذارا بما يمكن أن تستغل من أجله المظاهرات المعادية للوزارة . فقد اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب من اليونانيين والايطاليين فى « حى الهماميل » ، وهو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الاسكندرية فى يونية ١٨٨٢ . وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص ، فاشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وتدخل البوليس ، ثم الجيش المصرى ، ولكن استمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو بين الوطنيين والأجانب ، ولم يعد الهدوء الا بعد أن **دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل** . وقد قدر مجموع القتلى من المصريين ٤٣ ومجموع الجرحى ١٢٩ ، ومن الأجانب ١٥ قتيلا و٧١ جريحا . (٩)

ومهما يكن من شأن البادىء باطلاق النيران من الطرفين ، فان هذه الحادثة قد استغلت فى مفاوضات عدلى ــ كيرزن فى تشديد الأحكام العسكرية فى المعاهدة . وقد صرح المستر ونستن تشرشل وزير المستعمرات فى عقبها بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات ، وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية» . فهذه الحادثة ، كما وصفها سعد زغلول ، قد وقعت « ارغاما لانوفنا »

« ولتصيب مقتلا من مقاتلنا » ، اتخذوها دليلا على حكمة سياستهم ، وعلى أنه يجب اعمال السيف فينا حتى يستتب الامن للأجانب ، وما كان الامن مكدرا ، ولكنهم هم الذين كدروه ، وسوف يعاقبهم الله عقابا شديدا (١٠)»
في هذه الظروف التعسة من انقسام الأمة ،وبعد مذبحة الاسكندرية وتصريح تشرشل السابق ، سافر الوفد الرسمي برآسة عدلي باشا من الاسكندرية في يوم أول يولية ١٩٢١ ، لتجرى المفاوضات مع بريطانيا ٠

ويكاد يكون من المؤكد أن الفشل الذى لاقاه عدلي باشا في تلك المفاوضات قد فاق كل ما جال بخياله أو حسب له حسابا ٠ فالأمر في ذهن عدلي باشا ـ كما سجله في تقريره الذى رفعه الى السلطان بعد فشـــل المفاوضات ـ كان يجرى على النحو الآتي : لقد جرت مفاوضـات سابقة بين الوفد ولجنة ملنر أفضت الى اقتراحات من جانب اللجنـــة ، وقد سمحت الحكومة البريطانية بنشر هذه المقترحات واستشارة الأمة فيها فيصعب جدا بعد ذلك ، على من يحكم بدون هوى أو تحيز ، أن يقدر أن الحكومة الانجليزية سوف تفكر جديا في ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي ! وهو ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم ! نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط ٠ ولكن نشر مشروع اللجنـــة رسميا في مثل هذه المسائل يغني عن التعهد الصريح بألا تنزل الحكومة دونه ـ هذا اذا لم تدفعها الرغبة في الاتفاق الى قبول ما فوقه » (١١) ٠

وهذا تفكير منطقي من جانب عدلي باشـــا ٠ ولكنه لا ينتبه الى التطورات التي طرأت على موقف الحكومة البريطانية من الاتفاق ، في الشهور القليلة السابقة ٠ وهي التطورات التي تعود الى ما تبين لدى الحكومة ، بعد عودة سعد زغلول الى مصر ، من سيطرته على الموقف الداخلي على غير ما توقعت ، واكتساحه خصومه ، وبالتالي قدرته على احباط أى اتفاق يعقد مع عدلي باشا ٠ عدا ذلك فان الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت الى مصر في شهر أبريل المستر هارى بويل ، الذى كان يشغل منصب الســكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطـــاني في أيام كرومر ، وذلك لاكتناه الجو السياسي وكتابة تقرير عن الأحوال في مصر ٠ وقد قام هذا بعدة اتصالات مع كبار الشخصيات المصرية ، ومن بينها سعد باشا وعدلي باشا ، وقدم في النهاية تقريرا ادعى فيه أن الغالبية العظمى من المصريين ، من غير الرسميين ، انما يرغبون في الخلاص في دوام الحكم

البريطـانى ، وان كان أحد منهـم لا يجرؤ على القول بذلك فى تلك الظروف (١٢) ٠

أما لماذا مضت الحكومة البريطانية مع ذلك فى اجراءات المفاوضات، فان الأسباب لذلك كثيرة ، أولها انهـا كانت هى الداعية الى اجراء المفاوضات ، فى تبليغ ٢٦ فبراير ٠ فقيامها بسحب هذه الدعوة بعد هذا انما هو أمر لا يسهل تبريره ، فوق أنه يعتبر تخليا مشـينا عن الحزب المعتدل الذى خاض ما خاض من صراع مع العناصر المتطرفة بسبب اعتدال موقفه منهم ٠ ثانيا ـ ان الحكومة البريطانية كانت ترجو مع ذلك أن تلقى من تساهل المعتدلين ما يغريها بالاقدام على مغامرة عقد معاهدة مع مصر لا تلقى تأييد شعبها ، فى مقابل أنها تصحح مركز الاحتـلال فى مصر وتجعله شرعيا ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل ٠ ثالثا ـ انه حتى لو فشلت المفاوضات ، فان انجلترا لن تخسر من جراء هذا الفشل شيئا، ان لم تكسب بقاء الأمور فى يدها وظهورها أمام الرأى العام العالمى فى مظهر الباحث عن التفاهم . واظهار مصر بمظهر المتعنت ٠

* * *

ولقد ظهر تشدد الجانب البريطانى منذ بدايه المفاوضات فى مسألة القوة العسكرية ٠ فبعد أن كان مشروع ملنر قد حدد غرضها فى مصر بحماية المواصلات ، رأى اللورد كيرزن أنها ينبغى أن تكون وسيلة لتحقيق غايات أربع :

أولا ـ الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب

ثانيا ـ مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى اذا دعت الحاجة ٠

ثالثا ـ حماية المصالح الأجنبية ٠

رابعا ـ مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك ٠ كما أصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان (١٣) ٠

ولقد كانت حوادث الاسكندرية هى الذريعة التى تذرع بها اللورد كيرزن للتمسك بهذه الاغراض ، فهو يقول للمفاوضين : ها قد رايتم

أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها ، وانما قام بذلك الجيش البريطانى ٠ وانى أسائلكم : ماذا يحدث اذا لم تتداخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبيــة تتداخــل فى مصر ٠ وأعرف أن ايطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى الاسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية » (١٤) ٠

وقد رد رشدى باشا على هذا القول ردا قويا ، فقــال : « ذكرتم حوادث الاسكندرية الأخيرة ، ولكن فاتكم اننا فى ثورة ، وفى كل ثورة يقع فيها من الغلو والاضطرابات مثل ما وقع عندنا ٠ وهذه الحوادث التى وقعت يفسرها حالة التهييج العصبى الذى يقترن بأزمة قومية كالتى تمر بنا ٠ على أننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينة ، ونقطع الاضطرابات من جذورها ٠ ولقد ذكرتم الدول واعتراضاتها ، وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها ٠ قلتم ان الجنــود الانجليزية تداخلت في الحوادث الأخيرة ٠٠ وقد وقع هذا التداخل لأنها كانت هناك ٠

اللورد كيرزن ــ الحمد لله انها لم تكن فى لندن !

رشدى باشا ــ لو لم تكن هناك لكنا نظمنا الجيش والبوليس على أساس صالح كاف ٠ » (١٥)

وبالرغم من هذا الدفاع الذى اشترك فيه صدقى باشا وعدلى باشا، فقد أصر اللورد كيرزن على مطالبه ، لأنه « **من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا اعطيت القوة العسكرية معناهــا الحقيقى** » ٠ (١٦) وهذا المعنى الحقيقى « ــ كما أدرك الوفد المصرى الرسمى ــ هو الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ، ويقضى على الســـيادة الداخلية نفسها ٠ » (١٧) ٠

وقد سار الأمر فى مسألة التمثيل السياسى على ذلك النحو ٠ فقد سلم الجانب البريطانى بأن تكون لمصر وزارة خارجية ووزير خارجية (مادة ٢) وبأن يمثل الحكومة المصرية فى العواصم الأجنبية معتمدون سياسيون لهم لقب الوزير ورتبته (مادة ٤) ، ولكنه أحاط هذا الحق بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا : فقد ألزم وزير الخارجيــة بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى (مادة ٥) ، وبعبارة أخرى أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى ادارة الأمور الخارجيــة ٠ كما نص على الا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية،

(حتى مالا يتناقض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى (مادة٦) • ثم قرر استبقاء لقب « **المندوب السامى** »، وأن يكون له فى كل وقت مركز استثنائى ، ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى • (مادة ٣) •

أما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية ، فقد اتخذت الحكومة البريطانية بشأنهما أيضا رأيا أشد مما ذهبت اليه لجنة ملنر • فقررت لزوم أن يطلع المنـــدوب المالى اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس الوزارة ووزير المالية ، (مادة ١٣) • كما قررت أنه لا يجوز للحــكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى (مادة ١٤) • وهذا النص الأخير أعطى المندوب المالى مكانة تعلو مكانة الحكومة والبرلمان ، لأن القاعدة أن الحكومة لاتستطيع أن تعقد قروضا الا بموافقة البرلمان • وما دام لا يجوز عقد قرض خارجى الا بموافقة المندوب المالى ، فكأن هذا المندوب قد أصبح سلطة أعلى من الحكومة والبرلمان (١٨) • أما المندوب القضائى ، فقد قرر له الجـــانب البريطانى حق القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المســائل التى تمس الأجانب (مادة ١٥) ، وحق الاطلاع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب ، وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية • وأن يكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقـــانية والداخليـــة (مادة ١٦) • (١٩)

* * *

ولقــد كان بســبب الارهاق والكمد الذى أحس به المفــاوضون المصريون ، وما بذلوه من جهد عظيم ، أن سقط رشدى باشا مشلولا فى يوم ٢٠ أكتوبر • أما عدلى باشا ، فان ما أصابه من ارتباك وحيرة جعله يحس بضرورة استدعاء جميع الأعضاء المنشقين على سعد الى لنــدن ، رغبة منه فى تحميلهم المسئولية معه • وكان يحس بالأسف الشديد لأن اللورد ملنر ليس هو الذى يتفاوض معه (٢٠) •

ومع ذلك فلم تكن المتاعب التى لقيها عدلى باشا فى مفاوضات مع اللورد كيرزن فى لندن بأقل ممـــا تعرض لهـــا فى مصر • ففى ذلك الحين ، وبينما كانت المفاضات تجرى الى فشلها المحتوم ، كان سعــد زغلول يشــن حملة رهيبة على عدلى باشـــا وزمــلائه ، وعلى الوزارة البريطانية ، ويطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مهيجا الشعب ومشــعلا

نيران الثورة أينما حل ، ومصطدما بالحكومة أعنف الاصطدامات . فلقد كان سعد يخشى أن يبرم عدلى باشا اتفاقا مع انجلترا يكبل أقدام مصر بأغلال لا قبل لها بها ، بينما تبدو مصر وكأنها قد وافقت على هذه الأغلال بسبب الارادة المزيفة التى كان يصطنعها ثروت باشا فى ذلك الحين ، ولهذا كان سعد لا يفتأ يفضح محاولات الحكومة فى كل مناسبة ويسخر بها قائلا : « ان وزارة تختم الصبيان على الثقة بها هى التى تأتى لنـــا بالاستقلال التام ؟ (ضحك) ، رأت وفودا تأتى طائعة مختـــارة لتعبر عن ثقتها بالوفد المصرى ، فأوعزت الى رجالها بأن يأتوا لها أيضا بوفود . جاءت تلك الوفود وعلى رأسها المدير ، وعلى حواشيها المآمير ، وفى أوساطها الخفراء ، فيستقبلهم رئيس الوزارة ويقول لهم أمام هؤلاء الذين يسوقونهم أو يحوطونهم : « انى مسرور من اخلاصـــــكم ومن أنكم جئتم طائعين مختارين » (ضحك وتصفيق) ، ذكرنى هذا بحاكم من أيام السـلطة العسكرية أثناء الحرب ، رأى رجلا مكتوف اليدين ، والخفراء يجرونه لأجل أن يوردوه للسلطة ، فقال هذا الحاكم : « ماهذا ؟ » قالوا : « متطوع يا سيدى .. ! » (٢١)

ولم يكتف سعد زغلول بكشف هذا الزيف فى مصر ، بل أراد كشفه أمام الرأى العام الانجليزى أيضا ، ولهذا استقدم الى مصر بعثـة تتكون من نخبة مختارة من أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، برياسة المستر سوان ، وذلك ليتبينوا حقيقة شعور الأمة فى البلاد ، ويحققوا الدعاوى التى تدعيها صحف الاستعمار . وقد حاول ثروت باشا أن يمنع مجىء هذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات البريطانية مستندا الى أن وجود هذه البعثة فى مصر يخشى أن يكون سببا فى اضطراب الأمن العام . ولكن اللورد كيرزن بين أنه لا يستطيع أن يأبى على أعضـــاء البعثة جوازات السفر ، لان منعهم منها تصرف خطير ضد الحرية ، اللهم الا اذا طلبت الحكومة المصرية اليه ذلك رسميا . ولكن عدلى باشا فى لندن لم يشأ أن يتحمل تبعة هذا الطلب الرسمى . (٢٢)

وهكذا قدمت البعثة العمالية الى مصر ، واحتفل المصريون بأعضائها فى القاهرة والاسكندرية احتفالا عظيما وخرج لتحيتهم فى الطرقات جموع مختلفة الألوان مختلفة الأشكال . وبالرغم من أن الحكومة المصرية سارعت فأصدرت الأوامر المشددة بمنع المظاهرات ، فقد أخذت شراذم صغيرة تطوف فى الشوارع تهتف لسعد والاستقلال . (٢٣) وما لبث سعد زغلول أن أخذ يطوف بضيوفه فى مدن الأقاليم ، ويقوم فى وجودهم

وتأييدهم الضمنى ، بهجمات عنيفة علنية على الحكومة بقصد تحطيم مركزها ، وتدمير كل فرصة لعدلى باشا فى لندن للوصول بالمفاوضات الى النتيجة التى يخشاها.(٢٤) ولم يقتصر سعد زغلول على ذلك بل أرسل مكرم عبيد الى لندن للدعاية ضد ابرام اتفاق مع وزارة لا تمثل الأمة ولتزويد أعضاء البرلمان الانجليزى بمعلومات تحرج مركز عدلى باشا لاثارتها فى البرلمان . (٢٥)

وقد أفلح سعد فى خطته ونال بغيته ، ففشلت المفاوضات وتحطمت وزارة عدلى باشا . ولكن أنى له أن يدرك فى ذلك الحين أن مثل هذه النتيجة سوف تكون أقصر طريق يخطو منه الى غيابات المنفى من جديد ؟ ولكن هكذا كانت تتطلب خطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما سنرى فى القسم التالى .

٢ ـ تصريح ٢٨ فبراير

فشلت مفاوضات عدلى ـ كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد المصرى فى **العاشر من نوفمبر ١٩٢١** ، لأنه لا يحقق الغاية التى ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها • ومع ذلك فقد قدر لنصوص هذا المشروع ، وهى ـ كما رأينا ـ أسـوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ، أن تحـدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا • وذلك بعد أن انتحلت عنـوانا جديدا هو : تصريح ٢٨ فبراير المشهور • ومعنى هذا أن البلاد تأخرت بهذا التصريح خطوة عما وصلت اليه بمشروع ملنر ، وأنها ثبتت على هذا الوضع أربعة عشر عاما • وهذا هو التطور الذى كسبته القضـية المصرية بانقسام قيادتها • ومن الغريب أن عدلى باشا وزملاءه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن ، هم أنفسهم الذين عاونوا على اصـدار تصريح ٢٨ فبراير •

ومما لا ريب فيـه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسـياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر • وسنرى فى الصفحات القليلة القادمة أن السلطات البريطانية فى مصر هى التى سعت اليه وألحت على حكومتها فى اصداره •

لقد كان الموقف ، بعد أن ظهرت نذر الفشل فى جـو المفاوضات ، وبان للحكومة البريطانية أن اتفاقها مع المعتـدلين صار أمرا متعذرا ، يقتضى أمرا من اثنين ، اما أن تذعن بريطانيا لمصر • ومعنى ذلك أن تعمل على الاتفاق مع سعد زغلول ، بعد أن ثبت بلا جدال أن أى اتفاق مع غيره مصيره الفشل ، وبعد أن رفض المعتدلون التساهل والنزول عن الحد الذى ذهب اليه مشروع ملنر • واما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الاذعان لشروطها ، مع ماسيتبع ذلك من نتائج لا يعلم مداها أحد • وكان كل من هذين الأمرين أصعب من الآخر •

ففيما يتصل بالحل الاول ، كان سعد زغلول قد أصبح فى نظر الحكومة الانجليزية مهيجا كبيرا يثير الشغب والفتن والعداوة ضد بريطانيا ـ كما نعته بذلك المستر لويد جورج ـ كما أن الحالة النفسية السائدة فى الوزارة البريطانية وفى مجلس العموم كانت اذ ذاك ضد احناء الرؤوس أمامه • (٢٦) ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الانجليزية الى هذا الحل •

وأما بخصوص الأمر الثانى ، وهو أن تتشبث الحكومة البريطانيه بموقفها من المسألة المصرية ، فقد كان أمرا لا يقل تعذرا عن الأول ، اذ كانت تقوم فى وجهه صعوبتان ، الصعوبة الأولى ، الخوف من استمرار الاضطرابات فى مصر • وكان الانجليز يقدرون هذا جيدا ، ففى الجلسة الحادية والعشرين من المفاوضات ، صرح المستر لندسى لعدلى باشا بقوله • « نحن نقدر ما يترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة اذا لم تنجح المفاوضات على الصورة التى ترضيك ، ولسنا راغبين فى تجديد الاضطرابات » (٢٧) • أما الصعوبة الثانية فتتمثل فى أن اللورد ألنبى ، المندوب السامى البريطانى ، الذى كانت الحكومة البريطانية تعتمد عليه فى تنفيذ سياستها فى مصر ، كان ضد سياسة التشدد التى كانت تتبعها الحكومة البريطانية ، وكان يلح عليها فى الثمانية عشر شهرا السابقة لتتخذ قرارا فى المسألة المصرية يستهدف الغاء الحماية ، ومنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة الى منحه • (٢٨)

وقد كان بسبب هذا المأزق الذى وجدت الحكومة البريطانية نفسها فيه ، بين عزوفها عن الاتفاق مع سعد زغلول ، وتعذر ابرام الاتفاق مع المعتدلين ، وخطر ترك المسألة المصرية بدون حل ، أن ظهرت فى ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذى استقر عليه الرأى أخيرا •

وكان أول هذه الحلول ما عرضه المستر لويد جورج على عدلى باشا فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، وقصد به تمهيد الطريق للاتفاق مع فريق المعتدلين أنفسهم • وهو يقضى بايقاف المفاوضات ، على أن تستأنف بعد أن يتم القبض على سعد زغلول من جديد ونفيه ، لابعاد تأثيره على الجماهير ، ومن ثم تهيئتها لقبول المعاهدة • وقد بدأ المستر لويد جورج عرض هذا الاقتراح بأن أبدى أولا لعدلى باشا ملء ثقته باخلاصه ورغبته فى حسن التفاهم • ثم أعرب عن يقينه بأن الاتفاق ميسور بينهما ،

ولكنه أبدى حيرته من أن مثل هذا الاتفاق يعتبر أمرا صعبا مع وجود سعد زغلول طليقا ، أو على حد قوله : « لا أرى كيف يمكن الوصول الى اتفاق مقبول عندنا وعندكم فى هذا الظرف ما دام زغلول يسلك طريق التهييج · فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر ، وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر الى زغلول · وانى لشديد الاعتقاد بانه اذا ما زالت دواعى القلق ، أصبحنا أدنى الى الاتفاق وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرض للمصريين · لذلك فانى اتساءل اذا لم يكن من المستحسن ايقاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا ؟ » · وقد فهم عدلى باشا على الفور ما كان يرمى اليه المستر لويد جورج ، ولكنه رفض هذا الحل رفضا باتا ، بل زاد أن نبه المستر لويد جورج الى أن هذا الحل لا يخلو من الخطورة للانجليز ، فقال : « ان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والأحكم أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره » (٢٩).

وقد كان من نتيجة هذا الرفض من جانب عدلى باشا ، الذى أصر عليه فى حديث آخر مع المستر لندسى ، أن عرض عليه اللورد كيرزن فى آخر جلساته (١٩ نوفمبر) اقتراحا ثانيا يقوم على « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا ما أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ، ورفع القيود التى نعتبر الآن أنها لا بد منها ولا غنى عنها » ·

ويلاحظ أن هذا العرض أيضا مبنى على ابرام اتفاق مع المعتدلين· ولكن عدلى باشا رفضه كذلك مستندا الى سببين : السبب الأول أن التوقيت الذى يشير اليه اللورد كيرزن لا ضابط له ، اذ يمكن للانجليز أن يقولوا أن التجربة لم تصح ، فتستمر الحالة على ما كانت عليه · والسبب الثانى أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل ·

على أن عدلى باشا لم يلبث أن اقترح من جانبه مخرجا آخر للموقف ، فقال « لست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الاحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك الى أن يتم الاتفاق على مااختلفنا

عليه من مسائل » . وقد تساءل اللورد كيرزن عندئذ قائلا : « ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » . فرد عليه عدلى باشا قائلا : « ان لى بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه . فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع الذى لم أقبل به » (٣٠) . وبذلك حبطت هذه الاقتراحات الثلاثة .

ويمكننا أن نفهم سر اعتراض اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا ، اذا أدركنا أن تنفيذ هذا الاقتراح لم يكن يستلزم توقيع المصريين عليه واعترافهم به . مع أن ذلك شرط أساسى فى السياسة البريطانية التى وضع أسسها اللورد ملنر ، سياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا . وفى الواقع أن الانجليز كانوا يعانون من عقدة عدم شرعية الاحتلال . ففى احدى مقابلات سعد باشا مع اللورد ملنر فى ٢١ يوليه ١٩٢٠ ، وكانت فى بيت اللورد ملنر ، قال الأخير : « اننا الآن فى مصر وقد وضعنا يدنا على كل شىء ، ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » (٣١) .

ومن الطريف أن الرافعى قد فسر رد اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا بأنه « موافقة مبدئية » (٣٢) . وقد وقع فى هذا الخطأ أيضا اللورد ألنبى فاعتقد أن اللورد كيرزن انما وافق على اقتراح عدلى باشا بشرط معاونة عدلى باشا (٣٣) . وفى الواقع أن اللورد كيرزن ــ كما ظهر من موقفه بعد ذلك ــ لم يوافق اطلاقا على القيام بعمل منفرد ، ولم يرضخ لذلك الا بعد أن هدد اللورد ألنبى بالاستقالة ، والا تحت ضغط شعبى عال .

على كل حال ، فقد ترك فشل هذه المقترحات الثلاثة وانقطاع المفاوضات ، الحكومة البريطانية فى مواجهة موقفها المعقد مرة أخرى . وصار يتحتم عليها الآن أن تتخذ قرارا فى الأمر : فاما الاذعان لمصر واما التشبث بسياستها . وقد اختارت الحكومة الانجليزية الحل الثانى ، لأنه يجنبها التسليم لسعد زغلول والحركة الوطنية بما لم تكن مستعدة

للتسليم به فى ذلك الوقت · وتلك هى سياسة التبليغ البريطـــانى المشهور الذى رفع الى السلطان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ ·

فالتبليغ ، وهو مذكرة سياسية مطولة ، مفرغة فى قالب الوعـد والوعيد ، يعلن : (أولا) تمســك الحكومة البريطانية بالضـمانات التى اشتمل عليها مشروع كيرزن لتأمين المصـــالح البريطانيـــة والأجنبية، وتشبثها بسياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد « معاهدة وميثاق دائمين للســلام والمودة والتحالف » · (ثانيا) ولمواجهـة الآثار التى ستترتب على اعلان هذه الســياسة ، يتقـدم التبليغ ببعض الترضيات الثانوية فى يد ، وبالتهديد الصريح والارهاب المكشوف فى اليد الأخرى· فيقوم بمحاولة لرشوة الطبقة المثقفة بالوظائف للتخلى عن جهادها ، اذ يعلن رغبة الحكومة البريطانية فى « العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم فى كل من فروع الادارة ، ولا سيما فى فروعهـا العالية التى يشغلها حتى الآن ، بأكثر مما ينبغى ، موظفون أوربيون » ، كما يعلن عن رغبة الحكومة البريطانية فى المبادرة برفع الأحكام العرفية، بمجرد اصدار « قانون التضمينات » (اقرار الاجراءات العسكرية) ، ويبين أن الحـكومة البريطانية « ســوف تواصل مفاوضاتها مع الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل الغاء الامتيازات » ·

بعد ذلك يرفع التبليغ سيف التهديد بصورة سافرة وفى نغمـة متجبرة ، فيعلن أن « استسلام الشعب المصرى الى أمانيه الوطنية ·· مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة فى ذاتها ، دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سنتها الحياة الدولية ، لا يعطل تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما » · ثم يعرض بالزعماء الذين يدعون الى ذلك فيقرر أنهم « لا يذكون نار النهضة فى مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر ·· وأن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر اذا هى لانت أو تساهلت تلقـــاء تهييج من هذا القبيل » ، وفى النهاية يعلن التبليغ أن الحكومة البريطانية « لا ترى بأسا عليها من النظر فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم فى كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها ·· على أنها مع ذلك ، لا يسعها تعـديل المبدأ الذى بنيت عليـه تلك الاقتراحات ولا الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها » (٣٤) ·

* * *

وقد اعتقدت الحكومة البريطانية أنهـا ســوف تتفادى ، بوعدها ووعيدها ، النتائج الحتمية لتشبثها بسياستها · وكانت خاطئة تماما ،

لأن الحركة الوطنية كانت فى ذلك الحين فى دور اندفاع لا تلوى فيه على شىء ، وكان المد الثورى عاليا • وهذا ما كان يدركه المندوب السامى فى مصر ، ولا تدركه حكومته ، وكان يشارك المندوب السامى معرفته ذلك ، المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية • مما جعل النزاع يدب بين الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر •

ولقد بدأ هذا النزاع من قبل أن تنتهى المفاوضات فى لندن • فقد تملك المستشارون البريطانيون الجزع عندما وصلت الأنباء باتجاه المفاوضات نحو الفشل • فأعدوا مذكرة مشتركة أكدوا فيها لحكومتهم أن « كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية ، يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة ، كما اتضح ذلك فى ربيع عام ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ،ومع اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين • فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للأمانى ، التى أنشأها المصريون بصفة مشروعة ، على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته فى خلال العامين الماضيين ، فسيكون من المستحيل تاليف أية وزارة •• » • ثم أوضحت المذكرة « أنه ليس ثمة ادارة عسكرية يسعها أن تامل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية ، أو تحول دون أن يلحق المصالح المالية والاقتصادية ضرر عظيم » ، وأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مناقضة لهذه النصيحة « فلن يستطيعوا أن يتوقعوا الاحتفاظ بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل » • ثم انتهت المذكرة بالقول بأنه اذا وافقت الحكومة البريطانية على برنامج سخى فانهم « على يقين من أن هذا البرنامج يمكن اجراؤه وتاليف وزارة لانفاذه ، حتى ولو لم يكن ثم وزير مصرى مستعد اليوم أن يوقع اتفاقا رسميا يشتمل على هذا البرنامج باعتباره ارضاء تاما للمطالب المصرية » •

وهذا الاقتراح على جانب كبير من الأهمية ، لأنه ـ كما هو واضح ـ مماثل للاقتراح الذى عرضه عدلى باشا على اللورد كيرزن فى المقابلة الأخيرة ، بأن تنفذ الحكومة البريطانية ماوافقت على منحه لمصر حتى ولو لم يكن ذلك عن طريق اتفاق رسمى • ويلاحظ أن تاريخ هذه المذكرة هو ١٧ نوفمبر ، وهو تاريخ سابق على التاريخ الذى قدم فيه عدلى باشا اقتراحه بيومين (وكان فى يوم ١٩ نوفمبر) •

وعلى كل حال ، فعندما عاد اللورد ألنبى من انجلترا ، وكان قد دعى مرتين لحضور مناقشات الوزارة البريطانية أثناء نظر القضية المصرية، وأبدى فى كلتيهما بوصـــوح مخالفتــه للموقف الذى كانت الحـكومة البريطانية ترتئيه (٣٥) - أيد على الفور المذكرة التى حـررها المستر سكوت وزملاؤه ، وأرسلها الى اللورد كيرزن برفقة برقية له طلب فيها أن يلم الوزير بآراء المستشارين اذا كان سيعقد اجتماع آخر مع عدلى باشا • وختمها بأن أكد « ان كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب - بل من غير الممكن عمليا - المضى فى اداء الأعمال الادارية للحكومة » (٣٦)

بيـد أن المفاوضات قطعت على النحو الذى مر بنـا • ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أقدمت ، فى تجاهل تام للتوتر السائد فى مصر ، على تقديم بلاغها المذكور فى ٣ ديسمبر ، فأحدثت تدهورا فى الموقف ، بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح (٣٧) ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم لجنة ملنر • فقد خسرت بريطانيا الآن عطف المعتدلين ، بعد أن عوملوا بسكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم - كما ظهر من استقبال الشعب لعدلى باشا عند عودته من لندن (٣٨) - وكان على بريطانيا اذا أرادت اجراء تحسن سريع فى الموقف ، أن تبـادر باسترضاء المعتدلين مرة أخرى • والا تعذر تأليف وزارة مصرية ، وصار من المستحيل - كما تنبأ المستشارون البريطانيون فى المذكرة التى رفعوها الى حكومتهم - القيام بالهيمنة البريطانية ، التى تقـوم على التعـاون التـام من جانب المصريين فى كل فروع الادارة • وقد كانت مهمة اجتذاب المعتدلين مرة أخرى الى حقل النعاون مع الانجليز ، وانقاذ بريطانيا من ورطتها ، هى التى اضطلع بها اللورد النبى ، وانتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير •

ففى نفس اليوم الذى وصل فيه عدلى الى مصر (٦ ديسمبر ١٩٢١) أرسل اللورد ألنبى الى حكومته برقية هامة ذكر فيها أنه « يرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة الملك حطة قوية من شـأنها أن تقدم برنامجا انشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا • ولقد حدث أن عدلى باشا فى خلال حديثه الأخير معك سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض • ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى امكان احراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تاليف وزارة تكون مسـتعدة للعمـل معنا •• فهل انت مستعد أن تطلق يدى - اذا رأيت الآونة قد سنحت ،

أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ - حسبما تقتضيه الظروف - الاقتراحات الرئيسية الواردة فى المشروع الذى تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن تمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة ، أو للحاضرة اذا ظلت فى مناصبها ؟ انى اقدر تماما أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحماية بتصريح من جانب واحد • وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ، ولا أدرى لماذا لا تخطى ؟ ان الحجة الرئيسية التى يدلى بها للاصرار على لفظة « الحماية » ، هى قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة ، فان اللفظ مدلوله ضئيل • يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها الى أقصى حد •• وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان سيكون بمثابة اعلان « مبدأ مونرو بريطانى » على مصر • وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى أن نستخدمه لتحديد علاقتنا مع مصر • وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية • وخليق أن يظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة فى ١٩١٤ الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، كما هو مبين فى مشروع المعاهدة • ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلعت رأيهم فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل » (٣٩) •

وفى يوم ١١ ديسمبر عزز اللورد ألنبى برقيته الأولى ببرقية أخرى قال فيها : « لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى جلالة الملك أن تصدقونى اذا قلت أنه ليس ثم مصرى - كائنا ما كانت آراؤه الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام • ولذلك **فانه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة** •• ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب • ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى ، كانت الطريقة التى جرت عليها أن تكون من جانب واحد • فمثلا منح خديو مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و١٨٩٢ ،وكانت أهم هذه المنح فى عام١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية • وقد صار عمل بريطانيا العظمى ، بسحبها من مصر مانزلت عنه تركيا ، ممقوتا اليوم أكثر من أى شىء سواه •• وانى أحس أن المصاعب التى تعانيها

الادارة البريطانية فى هذه البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ، ومن الجوهرى من وجهة نظرنا ايجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا ، كما أن هذا من المرغوب فيه من المصريين ۰ ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية اكتساب صداقة مصر ، فاذا لم نكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين ، فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا (٤٠) » ۰

على كل حال فواضح من تاريخ البرقية الأولى التى أرسلها اللورد ألنبى الى حكومته لتنفيذ الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة من جانب واحد ، أنها لم تكن نتيجة مشاورات بينه وبين ثروت ، كما يقول الدكتور هيكل (٤١) ، أو بينه وبين صدقى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، كما يقول صدقى باشا فى مذكراته (٤٢) ۰ فقد أرسل اللورد ألنبى برقيته هذه فى ٦ ديسمبر ١٩٢١ وهو اليوم الذى وصل فيه عدلى باشا الى القاهرة من لنــدن ، أى قبل أن يتيسر القيــام بأى مباحثات فيما بين المعتدلين ، أو فيما بينهم وبين اللورد ألنبى ۰ يدل على ذلك أن الأخير قصد بالمقترحات التى التمسها من حكومته ــ كما جاء فى برقيته ــ أن يتقدم بها كبرنامج لوزارة عدلى باشا اذا ظلت فى مناصبها ، أو للوزارة التى ستخلفها ، وهو مايفيد التخمين والظن ۰ وليس من المعقول أن يكون ثروت باشا قد تفاوض باسمه مع اللورد ألنبى من قبل أن يقدم عدلى باشا استقالته ، ومن قبل أن تحدث أزمة وزارية تتيح له فرض شروطه وبرنامجه على الانجليز ، كما لا يمكن أن يكون قــد تفاوض باسم عدلى باشا ، لأن عدلى باشا ــ كما يقول الدكتور يوسف نحاس ــ بالرغم من أنه هو الذى اقترح على اللورد كيرزن تنفيذ الاقتراحات الواردة فى مشروع المعاهدة من جانب واحد ، الا أنه لم يفكر اطلاقا فى أن يتولى بنفسه تطبيق هذا النظام الجديد ۰ وهذا واضح من اجــابته الى اللورد كيرزن عندما سأله « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » فرد قائلا : « ان لى بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع الذى لم اقبل به ؟ » ۰ بل لقد كان عدلى باشا يعتقد أنه ليس من السهل ايجاد مصرى ذى نفوذ يقبــــل أن يطبق النظام الجديد الذى ســتمنحه انجلترا لمصر ، وقد كان علاجه للموقف ــ كما افضى به للدكتور يوسف نحاس فى لندن ــ يقوم على تاليف وزارة يشكلها ثروت باشا وينضم اليها بعض الاصدقاء من أمثال عبد العزيز فهمى بك ، لتستانف ــ كما

هو مفهوم من كلام الدكتور يوسف نحاس – المطالبة . بالوسائل السلميه التى كان عدلى باشا يميل لاتباعها ، وكان يشترط لنجاحها تنظيم دعاية قوية ، وخاصة فى انجلترا التى كان بها بعض العناصر التى تعطف على القضية المصرية ، مثل ملنر واسبندر وتشيرول (٤٣) ٠

ولكن عدلى باشا عندما عاد الى مصر ، وعلم منه ثروت باشا بفحوى الاقتراح الذى أدلى به للورد كيرزن ، استحسنه باعتباره صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج ، اذا لم يعالج بالحكمة السياسية وبالتسامح من جانب بريطانيا (٤٤) ٠ ولهذا أخذ ثروت باشا يعد برنامجا ليتولى بمقتضاه الحكم ، يقوم على أساس اقتراح عدلى باشا ٠ وقد أفضى عدلى باشا بهذا للورد ألنبى عندما زاره فى اليوم التالى لوصوله (٧ ديسمبر ١٩٢١) ليبلغه أنه سيقدم استقالته ، وان السلطان سيعرض الوزارة على ثروت باشا ، فقد قال ان هذا الأخير سيحضر اليه لاستشارته فى البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به ذلك المنصب حيث كان يعانى صعوبة بشأنه (٤٥) ٠

يفهم من هذا أن اللورد ألنبى عندما أرسل برقية يوم ٦ ديسمبر السالفة الذكر لم تكن قد تمت أيه استشارة بينه وبين عدلى باشا أو ثروت باشا . ولكن هذه الاستشارة قد تمت بعد زيارة عدلى باشا فى ٧ ديسمبر ٠ يؤيد ذلك أن عدلى باشا رفض الموافقة على برنامج ثروت الذى قدمه للورد ألنبى لتأليف الوزارة ٠ وعلى كل حال فقد كانت هذه بداية الاتصالات التى انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير ٠ ففى يوم ١١ ديسمبر ١٩٢١ قدم ثروت باشا الى اللورد ألنبى برنامجه الذى اشترط ان يتولى على أساسه الحكم ٠ ويفهم من هذا البرنامج أن ثروت باشا لم يكن يطمع فى الكثير من الانجليز ، فقد اشتمل على النقط الآتية بايجاز :

١ – الاقتصاد من مذكرة ١٠ نوفمبر التي سلمت الى الوفد المصرى الرسمى (مشروع كيرزن)على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، مع رفض المذكرة ٠

٢ – اعادة النظام العادى فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد فى المستقبل القريب ، وأن تضع الوزارة مشروعا للاصلاح الدستورى يعتمد على تمثيل وطنى صحيح ، وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية التى بتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا ٠

٣ ـ عودة وزارة الخارجية التى عطلتها ظروف الحــــرب مؤقتا ٠
(وقد بين ثروت باشا للورد ألنبى أن الفكرة التى تقوم عليها هذه النقطة أن ترجع مصر الى الأحوال التى كانت سائدة فيها فى ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية ، وأنه يرغب أن تكون العلاقات بين الحكومة المصريه وممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذى كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب ٠) (٤٦)

ويلاحظ على برنامج ثروت باشــــا هذا ، أنه يشــترط وعودا ، لا شروطا يجب تحقيقها قبل توليه الوزارة أو بعد توليها فعلا ٠ ويؤيد هذا ماورد فى الوثيقة التاسعة من الكتاب الأبيض الانجليزى ، من أنه « كان يرجو أن تجد الحكومة البريطانية طريقة لالغاء الحماية فى المستقبل القريب ، وان كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا » ! ٠ ومع ذلك فقد رفضت الحكومة البريطانيه حتى مجرد تعهدها بالغاء الحماية ، وطلبت أن يكون ذلك بمثابة عرض فى مساومة تنتهى باتفاق ثنائى ٠ فقد ردت على اللورد ألنبى بقولها : « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا ، كما وصفته فى تلغرافك المرسل فى ١٢ ديسمبر ٠ على أنه من الضرورى فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا من كل سوء تفاهم ، أن تذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقــدم « تعهدا بالغــــاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وانما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر ٠ ولست راغبا فى أن أسبب ارتيابا فى حسن نيتنا ، أو أن أجعل مهمتك أشق ، ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة « تعهد » بكلمة « عرض » ، فى البرنامج الذى اقترحه ثروت (٤٧) ٠ » ومن الغريب أن اللورد ألنبى اعتبر هذه البرقية بمثابة موافقة على برنامج ثروت باشا (٤٨) ٠ ومن الغريب كذلك أن اللــــورد لويد اعتبر هذه البرقية بمثابة تنازل عن سياسة الاتفاق الثنائى (٤٩) ٠ مع أن الحكومة البريطانية ـ كما ظهر من موقفهــــا فيما بعد ـ قد أبدت تشبثها بهذه السياسة الى حد كبير ٠

وعلى كل حال فقد رفض عدلى باشا تأييد ثروت باشا فى تأليف الوزارة على هذه الشروط ، معتبرا المنــح التى وافقت عليهــــا الحكومة البريطانية غير كافية (٥٠) ٠ وكان بسبب هذا الموقف أن عجز ثروت باشا عن تأليف الوزارة ، وأخذ اللورد ألنبى يبذل كل ما فى طوقه لاقناع حزب عدلى باشا بالانضمام الى الحكومة ، اذ كان يشعر ـ على حد قوله ـ

بأن هذا الحزب « ممزق لا محالة مالم يتقدم الان ، لأن زغلولا سيكون هو الوحيد المستفيد مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب) (٥١) .

على أن اللورد ألنبى كان يدرك أن بعض السبب ان لم يكن كله ، فى احجام عدلى باشا عن تأييد ثروت باشا فى تولى الوزارة على تلك الشروط ؛ انما يعود الى بقاء سعد زغلول طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحبطها . فلهذا عزم على ازالة هذا الحاجز وافساح الطريق أمام حزب عدلى باشا للتقدم . ولهذا نراه فى نفس هذه البرقية الى اللورد كيرزن التى يتحدث فيها عن تأخر ثروت باشا فى تأليف الوزارة ، ومحاولاته لاقناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة ، يكشف لأول مرة عن نيته فى نفى سعد زغلول ، ويبدى رجاءه فى « أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، **اذ لا ينبغى أن يسمح له بالذهاب الى أى مكان فى أوربا** . » (٥٢) (حتى لا يتخذها سعد مركز دعاية ضد انجلترا) .

وقد كانت خطة اللورد ألنبى بعد ذلك سهلة هينة . ففى يوم ٢٢ ديسمبر أصدر أمرا الى سعد زغلول باشا تحت الأحكام العرفية ، يحظر عليه فيه : « أن يخطب فى الناس ، أو أن يشهد اجتماعا عموميا ، أو أن يستقبل الوفود ، أو أن يكتب الى الصحف ، أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة بلا ابطاء ، ويقيم فى منزله فى الريف ، تحت رقابة المدير . » (٥٣) وبمعنى آخر كان يطلب اليه التقاعد واعتزال السياسة . وقد رد سعد زغلول على هذا الأمر فى نفس اليوم الرد الطبيعى الخليق بزعيم أمة ، فقد وصف الأمر بأنه : « ظالم أحتج عليه بكل قوتى ، اذ ليس هناك مايبرره » . وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء ، أفرادا وجماعات ، فاننا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء .» (٥٤) وازاء هذا الرد المرتقب ، أصدر اللورد ألنبى أمره فى نفس اليوم بالقبض على سعد زغلول ، ومعه وليم مكرم عبيد وسينوت حنا ومصطفى النحاس . وأرسل الى وزير خارجيته **يقترح « سيلان » مكانا للابعاد** ، « **لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما** » . (٥٥)

وبابعاد سعد زغلول يكون الأمر قد تمهد تماما لارساء السياسة الجديدة . والفترة التى تلت ذلك من أعجب وأعنف الفترات فى تاريخ

البلاد ، فقد أدرك المعتدلون ، بغير جهد كبير ، أن هذا الابعاد انما هو « توطئة ضرورية لمجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين » (٥٦) ، ومن تم دارت المفاوضات فى الخفاء « مع تروت باشا وأنصاره الأدنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام ومع عدلى باشا أيضا » (٥٧) ٠

على أن الثورة كانت قد اشتعلت فى البلاد احتجاجا على نفى سعد زغلول ، وقد ترسمت خطى ثورة مارس ١٩١٩ ، فمزقت خطوط السكك الحديدية والتلغراف ، وهوجمت مراكز البوليس،وقامت المظاهرات المصحوبة بالتخريب فى كثير من بلاد القطر ، وأقيمت المتاريس فى الشوارع ، وأضربت المدارس جميعها ، كما أضرب موظفو الحكومة بالقاهرة وفى بعض الجهات والمدن ٠ ولكن ألنبى كان قد اتخذ للأمر عدته ، فأرسلت فصائل الجنود الى كل مدن المديريات ، وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة والدلتا ، وأرسلت البواخر النيلية المسلحة بالمدافع السريعة الى الوجه القبلى ، كما وصلت الطرادات سرس وسناتور وسبارهوك وسيخ الى المياه المصرية ، وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت المهيجين المشهورين فى القاهرة ، وفى جملتهم الاستاذ كامل حسين محامى حركة النقابات ، وبلغ عدد المقبوض عليهم فى مدينة الاسكندرية وحدها ٣٨٩ شخصا (٥٨) ٠

وعندما رأى الرأى العام خطورة الموقف ، رفع علم الدعوة الى الاتحاد ٠ فبذلت عدة مساع أسفرت عن عودة محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك وجورج خياط بك وحمد الباسل بك وعبد اللطيف المكباتى بك وحافظ عفيفى بك الى حظيرة الوفد يوم ٢٨ ديسمبر ٠ ولكن هؤلاء **لم يلبثوا أن اعتبروا الفرصة سانحة للاستيلاء على الوفد** ، نظرا لأنهم كانوا يكونون الغالبية فيه ، **بعد أن** قبض على سعد زغلول ورفاقه وتم نفيهم ، كما اعتقل ثلاثة من أعضاء الوفد فى مصر وهم : صادق حنين بك وأمين عز العرب وجعفر فخرى بك ، ولم يبق سوى واصف بطرس غالى باشا وويصا واصف بك وعلى ماهر بك ، (وكان الأخير منسحبا من هيئة الوفد ، ولكنه سارع الى الانضمام الى سعد باشا عندما علم ان السلطات البريطانية تسعى للقبض عليه) (٥٩) على أن الاعضاء القدامى لم يلبثوا أن أعادوا التوازن فيما بينهم وبين الأعضاء العائدين ، **بضم كل من على الشمسى وعلوى الجزار ومراد الشريعى ومرقس حنا وعبد القادر الجمال** (٦٠) ٠ وبذلك ضاعت ميزة الأغلبية من يد الفريق العائد ٠ فأخذوا فى أعقاب ذلك ينقطعون عن الوفد تمهيدا للانفصال عنه ، وحتى لا يشاركوا فى قراراته ٠ وخصوصا أنهم كانوا

دون زيب ، على علم بالمفاوضات الجارية بين اللوردألنبى وثروت باشـــا وعدلى باشا وصدقى باشا ، وهى المفاوضات التى انتهت بنجـــاح فى ١٢ يناير ١٩٢٢ ٠

لم يلبث الوفد بعد اخماد ثورة ديسمبر ١٩٢١ أن أقتدى بما حدث بعد ثورة مارس ١٩١٩ ، فأشهر سلاح المقاومة السلبية فى وجه الانجليز فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ ٠ فأعلن مقاطعة التجارة الانجليزية والبنوك والسفن والشركات ، وتشجيع المصنوعات الوطنية ، **وتفضيل التعامل مع التاجر المصرى** ٠وأن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الانجليزية ليودعوها فى بنك مصر ٠ كما أعلن مبدأ عدم التعـــاون مع الانجليز ويشمل قطع العلاقات الاجتماعية معهم ، وعدم التعاون السياسى ؛ **فيمتنع السياسيون المصريون عن تشكيل الوزارة** حتى يتحمل الانجليز وحـــدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ٠ وكان من أخطر ماحرض عليه الوفد ، **أن** يمتنع الموظفون عن طاعة رؤسائهم الانجليز فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة ، وكذا **دعوة الأهالى الى تجاهل الموظفين الانجليز** ، وأن يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين ٠ ثم قرر الوفد لتنفيذ قرار المقاطعة وعدم التعاون « **تشكيل لجنة مركزية** تشكل بمعرفتها لجانا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضى الأحوال ٠ وتكون مهـــمة هذه اللجـان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم التعاون وكل مايتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية (٦١) ٠

وقد وقع على هذا المنشور الخطير كل من حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقس حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى ٠ وقد ألقى القبض عليهم جميعا يوم ٢٥ يناير ، كما عطلت جميع الصحف التى نشرته وهى : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم (٦٢) ٠ ولم يوقع على المنشور من الأعضاء العائدين سوى حمد الباسل وجورج خياط ، مع أن الأعضاء الآخـرين لم يكونوا قد قـــدموا فى ذلك الحين استقالاتهم من الوفد ، فيما عدا عبد العزيز فهمى بك الذى استقال فى اليوم الذى تم فيه الاتفاق بين اللورد ألنبى وثروت باشا على مشروع تصريح ٢٨ فبراير ، أى فى يوم ١١ يناير (٦٣) ٠ وقد ألفت هيئة جديدة للوفد من كل من المصرى السعدى بك والسيد حسين القصبى والشيخ مصطفى القاياتى وسلامة بك ميخائيل وفخرى بك عبد النور والاستاذ محمد نجيب الغرابلى ، وأصدروا نداء الى الأمة بتابعة الجهاد (٦٤) ٠ وقد أحدث قرار المقاومة السلبية صداه فى الصحف الانجليزية ، فقد وصفته

جريدة « التايمز » بأنه أشد خطورة مما كان يلوح أولا ، وأن صدوره عرض سيء من أعراض الحالة النفسية التى يجب أن يحسب حسابها ، وأنه يجب اغتنام الفرصة التى سنحت بغياب سعد زغلول ، الذى هو أخطر منافس للوطنيين المعتدلين ، وارضاء الرأى المعتدل (٦٥) • »

ومن الغريب مع ذلك أن هذا القرار لم ينفذ بالدقة والكمال الذى تم بهما قرار مقاطعة لجنة ملنر ، بدليل أنه لم يحدث الأثر العام الذى كان يجب أن يكون له • ولدينا أحد تفسيرين لهذه الظاهرة : الأول ، أن الوفد كان فى هذه الفترة يفتقر الى جهاز تنفيذى منظم يضع هذه القرارات موضع التنفيذ ، وخصوصا بعد غياب المنظم الأول عبد الرحمن فهمى بك وراء القضبان • **والثانى ، وهو الأرجح أن جهاز الوفد قد ضرب فى أثناء قمع ثورة ديسمبر** التى اشتعلت عقب القبض على سعد زغلول ورفاقه ، فمن الأمور التى لا تحتمل الشك أن جهاز الوفد هو الذى أشعل هذه الثورة • وبين برقيات اللورد ألنبى الى حكومته مايشير الى ذلك ، فهو حين يتحدث عن اضراب موظفى الحكومة يقول أنه قد أصبح اضرابا عاما وانه ينفذ بالارهاب ، ثم يتحدث عن القبض على المهيجين المشهورين (٦٦) ، وكل ذلك يشير الى أصبع التدبير التى من البديهى أنها كانت للوفد

على كل حال فان نفى سعد زغلول قد أفسح الفرصة للاتفاق بين اللورد ألنبى وثروت باشا وعدلى باشا وصدقى باشا على برنامج أكثر قوة من برنامج ثروت باشا الأول • ففى يوم ١٢ يناير تم الاتفاق على أن تتألف وزارة برياسة ثروت باشا وعضوية اسماعيل صدقى وابراهيم فتحى وجعفر والى ومصطفى فتحى ومصطفى ماهر ومحمد شكرى وواصف سميكة ، وذلك على شرط أن توافق الحكومة البريطانية — دون أن تنتظر عقد معاهدة — على الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية بمجرد صدور قانون التضمينات ، وأن تستبقى فقط للتسوية أربع نقط هى ١ — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية • (٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بصفة مباشرة أو غير مباشرة • (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات • (٤) السودان • وقد كتب اللورد ألنبى بهذا الاتفاق الى حكومته فى يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ طالبا اعتماده والسماح له بتوجيه كتاب الى السلطان يتضمن عناصر هذا الاتفاق (٦٧) •

على أن اللورد كيرزن لم يلبث أن رفض هذا الاتفاق • فقد أبى أن

يمنح مصر هذه التنازلات « بدون ضمانات للمستقبل » وكتب الى اللورد ألنبى بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٢ يقول : « ومع تقدير اقتراحاتك وما تلقيته من التأكيدات أتم تقدير ، فان مجلس الوزراء يحس احساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهـــذا قد نزلت عن مركز تعـــده حيويا للامبراطورية . واذا كانت هذه التاكيدات (المقدمه من المعتدلين) مقدمة باخلاص ، وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مقيدة (لمقدميها) ، فلا ينبغى أن تكون هناك صعوبة لا يستطاع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة . أما فى شكلها الحاضر **فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد بل ينكر** ، وقد نستهدف بذلك الى التخلى عن مركزنا بدون ضمانات للمستقبل ، لأنه اذا حصلت الموافقة على الغاء الحمـأية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك ، فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يكونا مستعدين لاقرارها فيما بعد ، فيحـــدث ماهو أنكب مما تخاف أن يكون ، وفى مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد ــ وان كان هذا ضمانا فعـــليا من الاضطراب المستهول ــ عـاجزة عن ايتائنا الحل السلمى الذى ننشده جميعا . وحكومة جلالة الملك على أتم ماتكون رغبة فى أن يتخذ من الموضوعات المؤجلة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين . ولكن ينبغى أن يكون على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقط التى علقت بحـــق عليها الأهمية الواجبة خـــلال الأحاديث التى جرت لك مع الساسة المصريين ، والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفا هو أحكم لحدودها وأضبط (٦٨) » .

وفى يوم ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزن فأرسل الى اللورد ألنبى نص بيان ، ذكر فى برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى اصداره فى لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة ، وذلك ليصدره اللورد ألنبى فى مصر فى الوقت نفسه . وفيه تحدد بريطانيا الضمانات التى تحدث عنها فى البرقية السالفة الذكر (٢٤ يناير ١٩٢٢) ، ويجرى على النحو التالى : « ان حكومة جلالة الملك فى حـــين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم ، تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى ذاته ، فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب الى البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجاد برلمان مصرى وعلى اعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها انجلترا شروطا حيوية لمصلحة

مصر وللمصلحة الامبراطورية على السـواء ، وهى : لابد لها من الضمانات التامة الفعالة على : (١) أن تؤمن المواصلات الامبراطورية التى تعد مصر جوهرية لها ٠ (٢) أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هـذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة ٠ (٣) أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أجنبى أو تدخل كذلك بالذات أو بالواسطة ٠ **وبمجرد ابرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحـكومة البريطانية** ، فان الحـكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه ٠ (٦٩)

على أن اللورد ألنبى لم يلبث أن رفض سياسة حكومته ٠ فقد رد عليها بانه « لا يوجد مصرى الآن يجرؤ أن يوقع باسمه على اتفاق أقل من الاستقلال التام ٠ واذا لم تأخذ حكومة جـلالة الملك بنصيحتى الآن ، فستفقد كل فرصة لكسب صـداقة مصر ٠٠ وعلى ذلك فانى أرجو أن أتمكن من عرض استقالتى على جلالة الملك » (٧٠) ٠

وعند ذلك رأت الحكومة البريطانية استدعاء اللورد ألنبى اليهـا ليطلعها على آرائه ٠ وكانت قد قررت التخلص منه ومن مستشاريه وتعيين غيرهم ٠ ولكن تأييد معظم الصـحف الانجليزية له جعلهـا تحجم عن ذلك (٧١) ٠ وانتهى الأمر ، بعد مقابلة جرت بين اللورد ألنبى والمستر لويد جورج فى يوم ١٥ فبراير ، الى موافقة رئيس الوزراء على المشروع الذى قدمه اللورد ألنبى فى يوم ١٢ يناير ، بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه **جعل الأمر فى البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك فى اصل المشروع ٠ وذلك تمشـيا مع السياسة البريطانية فى أحتضان العرش ، وبسبب الرغبة فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان ٠**

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى ، تصريح بانهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثانى ، كتاب مفصل الى السلطان ٠ والكتاب المفصل وثيقة سياسية على جانب كبير من الخطورة، وهو يشمل احدى عشرة فقرة ، تستهدف الفقرات الأربع الأولى منهـا ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر ٠ وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المـواد التى وردت فى مشروع كيرزن بشأن المسـتشارين البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية ، فتذكر أن الحكومة البريطانيـة لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل فى شئون مصر ، وكل ما قصدته

هو أن تستبقى أداة اتصال ستدعيها حماية المصالح الأجنبية ، وأن اصدق رغبات الحكومة البريطانية واخلصها هو ان تترك للمصريين ادارة شئونهم (ويلاحظ هنا بهذه المناسبة أن تاريخ الفترة التى أعقبت تصريح ٢٨ فبراير ليس سوى سلسلة متعاقبة من التداخل فى الشئون الداخليه لمصر ، ومحاولات متكررة للحيلولة دون «تمتع مصر بحقوقها الكاملة فى حكومة اهلية » — على عكس ما نصت عليه هذه الفقرة الخامسة والسادسة أيضا) ٠ أما الفقرة السابعة فتسوغ التدابير الاستثنائية التى اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية » ٠ وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشرة الموافقة على المبادىء التى اشتمل عليها برنامج ثروت باشا ٠ فتذكر أولاهما أنه « ليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر » ٠ ، وتذكر الثانية أن « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الامر فيه الى عظمتكم والى الشعب المصرى » ٠ — وهى الفقرة التى ذكرنا أنها تختلف عن المشروع المتفق عليه ٠

أما الأمور الأخرى التى وردت فى مشروع كيرزن ، والتى لم يتفق عليها مع ثروت باشا ، فقد تركت لمناقشات تجرى فيما بعد — وهى التى أطلق عليها « التحفظات الأربعة » ، وتتضمنها الوثيقة الثانية التى أطلق عليها اسم « تصريح لمصر » ، وعرفت باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهى على الوجه التالى :

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ٠ وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :،

— انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة ٠

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات العسكرية التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، **تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ٠**

٣ ـ الى أن يحين الوقت الذى ينسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جـلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ٠ (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى عملية التأمن) ٠

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخـل أجنبى بالذات أو بالواسطة ٠ (ويشمل هـــذا التحفظ المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن) ٠ (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى) ٠

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات (ويستوعب هذا التحفظ المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، الى ٢٦ من مشروع كيرزن) ٠ (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شـــئون مصر الداخلية) ٠

(د) السودان ٠

وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن (٧٢) ٠

وفى يوم ١٥ مارس، عقب موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح، أبلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية عامة التبليغ الهام التالى :

« ان انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضـــع الســـــياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ٠ وأن ســـــلامة مصر ورفاهيتهـــا لضروريتان لأمن الامبراطورية البريطانيـــة وسلامتها ، ولذلك فهى ستستمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ـ تلك العلاقات التى اعترفت بهـــا الدول منذ زمن بعيد ـ مصلحة بريطانية أساسية ٠ وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقـــد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها ٠ وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ٠ وبنـــاء على هذه القاعدة تعد حكومة جـلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء موجـه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعـــه بجميع الوسائل التى فى وسعها (٧٣) ٠

وبهذا التبليغ الذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو بريطانى » بخصوص مصر ، والذى يكمل وثائق تصريح ٢٨ فبراير ، يمكن تقويم الحالة الجديدة التى انتقلت اليها مصر من الناحيتين الداخلية والخارجية على الوجـه الأتى : فمن الناحية الداخلية ، بالرغم من أن مصر منحت الحق فى ادارة شئونها بنفسها ، فان حريتها فى العمـل قيدت لحد كبير بالاعتبارات الناشئة عن التحفظات الأربعـة ، وخصـوصا التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات ٠ أما فيما يختص بالناحية الخارجية، فبالرغم من أنه قد أصبح لمصر وزارة خارجية ومبعوثون سياسيون فى البلاد الأجنبية ، فقد كان واضحا أنه فى جميع المسائل ذات الاهميـة لبريطانيا ، فانها سوف تقدم بالتداخل بينها وبين الدول الأجنبية ٠ وقد وصف الاستاذ أرنولد توينبى الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير لمصر بأنه يقل فى الحقيقـة عن الاسـتقلال لذى تتمتع به أقطـار « الدومينيون » (٧٤) ٠

* * *

هذا هو القدر من الاستقلال الذى نالته مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠ وواضح أنه لا يتكافأ مع تضحيات الشعب المصرى ، ولا مـع أمانيه الوطنية التى هب لتحقيقها عقب الحرب العالمية الأولى ٠ وقد كان من الطبيعى لذلك أن يقابل الشعب اعلان التصريح بالفتور والاعراض ، وألا ينخدع باعلان الاستقلال فى يوم ١٥ مارس ، والمناداة بالسـلطان فؤاد ملكا على مصر ، واعتبار ذلك عيدا وطنيا ٠ فيذكر أحمد شفيق أنه بينما كان الناس يزدحمون فى الشوارع والميادين ، كان نفر من الشبان يجتمعون فرقا صغيرة ويهتفون للاستقلال التام ٠ وكانت صيحتهم هذه دليلا على عدم اقتناعهم بصحة ما يشاهدون (٧٥) ٠كما يذكر لويد أنه حدث شغب فى طنطا فى يوم ٢ مارس أسفر عن وقوع عدة اصابات قاتلة ٠ كما اتخذ المحامون قرارات بالاضراب لمده خمسة أيام ، وتبعهم فى ذلك كثير من الطلبة (٧٦) ٠

فى تلك الظروف استؤنفت حملة الاغتيالات على الموظفين الانجليز، التى بدأت فى شهر مارس ، وأسفرت فى خلال عام ١٩٢٢ ، عن اثنى عشر قتيلا وجريحا(٧٧) ٠ وكانت هذه المحـاولات ترتكب جميعا بكل جسارة وفى وضح النهار ٠ مما سبب ذعرا كبيرا لأفراد الجالية البريطانية فى مصر ، حتى أنهم اضطروا لعقد اجتماع فى فندق شبرد قام بتنظيمه «الاتحاد البريطانى فى مصر» ، و «جمعية الموظفين البريطانيين» ، وحضره ١٫٥٠٠ عضوا من أعضاء الجـالية البريطانية ٠ وذلك لدراسة ما يجب

اتخاذه من وسائل لتأمين حياة هؤلاء الاعضاء . وكان مما تقرر في هذا الاجتماع ضرورة أن يحمل كل فرد من أفراد الجالية البريطانية سلاحا ناريا يدافع به عن نفسه ، وتنفيذا لهذا القرار قامت القنصلية البريطانية بتوزيع السلاح على كل من لم يكن عنده سلاح . ومن الطريف ما رواه القاضي الانجليزى «مارشل» ، وكان قاضيا بمحكمة الاستئناف . عن هذه المسألة ، فهو يذكر أنه بينما كان أحد الرعايا الانجليز خارجا من دار القنصلية ومعه سلاحه ، اذ أصاب نفسه بطلق نارى اخترق قدمه ، وفى لحظة واحدة كانت الحياة قد اختفت من الشارع وأصبح قاعا صفصفا ، وقيل فيما بعد ان موظفى القنصلية البريطانية أنفسهم لاذوا على الفور بالفرار الى الطابق الأعلى . وكان مما رواه هذا القاضي أن القضاة الانجليز كانوا لا يذهبون الى المحاكم الا وهم يحملون مسدساتهم ، مع أن بعضهم لم يكن على دراية كاملة باستعمالها عند اللزوم . وقص أنه حدث فى احدى الأمسيات أن تأخر فى المحكمة بسبب قضية من قضايا الاغتيال ، فلما انتهى منها أرسل فى طلب تاكسى لنقله الى منزله ، على أن مجىء التاكسى تأخر حوالى ثلاثة أرباع الساعة ، ومع ذلك فقد أصر زملاؤه على الانتظار معه ، حتى اذا ما اتخذ مقعده فى التاكسى ، قالوا : « الآن انتهت مسئوليتنا(٧٨) » .

ولقد أعلن عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدلى بأى معلومات عن مرتكبى هذه الحوادث ، ولكن ذلك لم يسفر عن أى نتيجة . وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد ألنبى التدخل وتقديم انذار نهائى للحكومة المصرية مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى . ولكن ألنبى نصح حكومته بألا تتخذ هذا الاجراء مع حكومة ثروت باشا حتى لا يعوق ذلك تقدم السياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصة للدخول فى تفاهم ودى مع مصر . ومع ذلك فقد اضطر ، عندما استمرت الاعتداءات ، الى ارسال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يولية ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية، فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى(٧٩) .

وازاء هذا اضطرت الحكومة المصرية الى قمع المقاومة الشعبية بالقوة، فراحت تصادر الاجتماعات السياسية وتعطل الجرائد ، وتصدر التعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مقالاتها وأنبائها. وفى يوم ٢٥ يولية اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد وهم : حمد الباسل وويصا واصف ومرقص حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى . وقدمتهم للمحاكمة بتهمة

طبع ونشر منشور فى ١٨ يونية يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتقار ، واذاعة منشور فى ١٨ يولية موضوعة اثارة الكراهية ضد نظام الحكومة القائمة : وأقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليهم بالاعدام • ثم استبدل بالحكم الحبس لمدة سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه • وقد تألفت هيئة وفد جديدة من المصرى بك السعدى والسيد حسين القصبى والاستاذ محمد نجيب الغرابلى والاميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك والاستاذ راغب اسكندر وسلامة بك ميخائيل والاستاذ عبد الحليم البيلى(٨٠) •

وهكذا لم يبد بحال من الاحوال أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير • فقد ظل الشعب المصرى يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التام • وخاب فال اللورد ألنبى الذى كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقى، وأن مقاومتها التى ظلت مستعرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال• أما حزب المعتدلين الذى أراد اللورد ألنبى أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طول حياته • وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات الأولى التى فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا • وسنرى أن رد فعل هذه الخيبة التى منيت بها آمال اللورد ألنبى سوف ينعكس على الاجراءات الشاذة التى سيتخذها على مسئوليته الخاصة عقب مقتل السردار •

والأمر الذى لا محال فيه ، أن أخطاء جسيمة قد اقترفت عند اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، وهى التى ألحقت به ، بدرجة كبيرة ، هذا الفشل الذريع : أما أول هذه الأخطاء فهو التمهيد الذى سبقه بالقبض على سعد زغلول ونفيه • ويعجب الباحث كيف غاب عن ذهن السلطات البريطانية، وعن المعتدلين ، أن مثل هذا الاجراء وحده كفيل بدحر أى مشروع يقدم لمصر مهما كان قريبا من الأمانى الوطنية • صحيح أن ترك سعد زغلول طليقا لم يكن ليعفى التصريح من التنديد به والهجوم عليه ، ولكن التصريح مع ذلك كان جديرا بأن يحرز تأييد بعض فئات الرأى العام التى تميل بطبعها الى الاعتدال والتدرج ، وبالتالى زيادة أسهم الحزب المعتدل وتقويته بدرجة معقولة تنفع الحياة النيابية • ولكن القبض على سعد زغلول أضفى على الحزب صبغة التآمر فى الظلام وطعن قضية الاستقلال التام •

أما الخطأ الثانى فهو مبالغة أصحاب التصريح فى التعظيم من شأنه واعلان استقلال مصر المنقوص بين طلقات المدافع ووسط الاحتفالات والزينات ، واعتبار اليوم الذى أعلن فيه عيدا وطنيا . وكان رد الفعل الطبيعى لهذا التصرف اقدام الجانب الآخر على التهوين من أمر التصريح ، واظهار عيوبه وقياس البعد الشاسع بينه وبين الاستقلال الحقيقى ، مما هبط بقيمته الى الحضيض . وهذا الرأى هو العكس تماما من رأى الاستاذ شفيق غربال الذى يذهب الى أن مبالغة خصوم أصحاب التصريح فى التهوين من أمره هو الذى أدى الى مبالغتهم (أصحاب التصريح) فى أمره، مما أدى الى افساد الجو واختلال موازين الحكم (٨١) .

ولقد وقف الوفد من التصريح منذ البداية موقف العداء الصريح وظل ينكره انكارا تاما فى كل المفاوضات التى جرت بينه وبين انجلترا ، وفى جميع المناسبات التى تطلبت من انجلترا الاشارة اليه . وقد وصفه سعد زغلول بعد عودته بأنه « أكبر نكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن حيلة ، عبارة عن خدعه ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز انجلترا فى مصر » ، وأنه « اذا قبلت الامة هذا التصريح ، فانها تقبل بهذا أن يكون لحكومة انجلترا **حق مؤقت** فى كل هذه الامور (التحفظات الاربعة) ، وهذه الامور عندما نبحثها نجدها ليست فقط حماية ، بل اشتراكا فعليا فى سيادة البلاد . » وقال : «افرضوا أن المفاوضات حصلت وانجلترا لم تتفق معنا ، انه بمجرد قبول تصريح ٢٨ فبراير تبقى هذه حافظة لهذه النقط حتى يتم الاتفاق . والاتفاق ليس من مصلحتها . فهى اذا لا تتفق » . « فالذين يحاولون أن يترضوا الأمة عنه بطريقة أو أخرى انما يحاولون خداعها أو اكراهها . ولا تقبل الامة أن تنخدع ، ولا يصح لها أن تخضع لهذا الاكراه » . « وانى لا يمكننى بصفة كونى وكيلا عن الامة ، ولا بصفتى الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقا ، والا كنت سابا للضحايا ، كنت قاذفا لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم فى حماية الوطن . واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الاجيال القادمة(٨٢) » .

ولكن تصريح ٢٨ فبراير ،بالرغم من كل ذلك ، كان تتويجا متواضعا الرحلة من الكفاح الشعبى استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر . فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة فى مصر ، بالرغم مما بذلت انجلترا من جهود لحمل الدول فى مؤتمر الصلح على الاعتراف بها ، وبالرغم مما بذلت من جهود داخل مصر لحمل الشعب المصرى على الاعتراف بها . ذلك أن اعتراف انجلترا فى التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ،

قد رفع من شأن مصر بازاء انجلترا ذاتها ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، وبازاء الدول التى اعترفت من قبل بالحماية ، ثم بازاء الدول الأخرى ٠ وقد ترتب على ذلك اعادة منصب وزير الخارجيـة الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ٠ أما من الناحية الداخلية ، فقد ترتب على هذا التصريح اســتقلال مصر ببعض شئونها الداخلية واتخاذها الدستور نظاما للحـكم فيهـــا بعد أن حالت انجلترا دون تمتعها به طيلة سنى الاحتـــلال ٠ صحيـــح أن التحفظات الأربعة ، ومذكرة انجلترا الى الدول فى مارس ، كان من شأنها أن تنتقص من السيادة الداخلية ومن السيادة الخـــارجية ، كمـا تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير على أى حال من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا – كما يقـــول الاستاذ الرافعى – ومن ثم فلا شك أن البلاد قد انتقلت بتصريح ٢٨ فبراير خطوة الى الأمام ٠

حواشى الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير

١ ـ الرافعى . في أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٤

٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢

٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٦

٤ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦

٥ ـ تحية الرئيس فى منفاه ، ص ٩٢ ، خطبة سعد زغلول يوم ٢١ يونية ١٩٢١

٦ ـ غربال : المرجع السابق ص ٨٤

٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢

٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤

٩ ـ نفس المصدر ص ١٧ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٣ ، قانون رقم ٨٠ .. الخ مفاوضات عدلى ـ كيرزن ، محضر الجلسة الثانية ص ٢٨٥

١٠ ـ تحية الرئيس في منفاه ، ص ٨٤ ، ٨٥ خطبة سعد باشا في يوم ١٤ يونيو ١٩٢١

١١ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٨٨

١٢ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٥ ـ ٤٦

١٣ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٨٥

١٤ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٨٥ محضر الجلسة الثانية

١٥ ـ نفس المصدر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ محضر الجلسة الرابعة

١٦ ـ نفس المصدر ص ٣٠٠ ـ ٣٠٣ ، نفس الجلسة

١٧ ـ نفس المصدر ص ٣٧٨

١٨ ـ نفس المصدر ص ٣١٠

١٩ ـ نفس المصدر ص ٣٧٤ ـ ٣٧٧

٢٠ ـ دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى ـ كيرزن ص ٢٠ ، ٢٦

٢١ـ تحية الرئيس في منفاه ص ٨٩

٢٢ ـ نفس المصدر ص ٥٥ للدكتور يوسف نحاس

٢٣ ـ نفس المصدر ص ٦٨ ، من اشيل صقلى الى الدكتور يوسف نحاس

٢٤ ـ لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٩

٢٥ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٣٧١ ، دكتور أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٢٠ ـ ٢٢١

٢٦ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ، محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى ـ كيرزن، ص ٣٦٥

٢٧ ـ نفس المصدر ص ٣٦٨

٢٨ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤ ص ٨

٢٩ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦

٣٠ ـ نفس المصدر ص ٣٧٢

٣١ ـ تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا يوم ١٤ يونية ١٩٢١

٣٢ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٣٢

٣٣ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٨

٣٤ ـ قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٨٠ ـ ٣٨٣ ، تبليغ من المندوب السامى لجلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

٣٥ ـ لورد : المرجع السابق ص ٦١

٣٦ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١٠ ص ٤

٣٧ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى وثيقة ٩ ص ١٦

٣٨ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٦

٣٩ ـ الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٧ ـ ١٠

٤٠ ـ نفس المصدر وثيقة ٧ ص ١٢ ـ ١٣

٤١ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨

٤٢ـ صدقى باشا : المرجع السابق ص ٢٥

٤٣- دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧

٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨

٤٥ - الكتاب الأبيض الانجليزى وثيقة ٥ ص ١١

٤٦- نفس المصدر ، وثيقة ٨ ، ٩ ص ١٤ - ١٧

٤٧- نفس المصدر وثيقة رقم ١٠ ص ١٧

٤٨- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨

٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٥٣

٥٠- نفس المصدر ص ٥٤

٥١- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة رقم ١١ ص ١٨

٥٢- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨

٥٣- عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٥ (الهامش)

٥٤- نفس المصدر ، ص ٩ (هامش)

٥٥- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١٣ ص ٢٠

٥٦- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٣٢

٥٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٣٣

٥٨- نفس المصدر وثيقة ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ص ٢٥ - ٣٠

٥٩- محمود عزمى : الايام المائة ص ٢١

٦٠ - الرافعى : المرجع السابق ص ٣١ - ٣٢

٦١- نفس المصدر ص ٣٢ - ٣٧

٦٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٠ ص ٤١ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٣١

٦٣- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٢٣ ، ٢٥ ص ٣١ ، ٣٨

٦٤- الرافعى : المرجع السابق ص ٣٧

٦٥- احمد شفيق : تمهيد ، ج ٢ ص ٦٦٨

٦٦- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١٩ ص ٢٥ - ٢٦

٦٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٣٠ - ٣٨

٦٨- نفس المصدر ، وثيقة ٣١ ص ٤٢ - ٤٣

٦٩- نفس المصدر ، وثيقة ٣٢ ، ٣٣ ص ٤٣ – ٤٥

٧٠- لويد : المرجع السابق ص ٥٨

٧١- مارشل ويفل : المرجع السابق ٧٢

٧٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٥ ، ص ٤٦ – ٥١

٧٣- الرافعى : المرجع السابق ص ٥١ – ٥٢

٧٤- جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، من ظهور الاسـلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعة الدكتور سليم حسن ص ٢١١ – ٢١٢

٧٥- أحمد شفيق : تمهيد ، جـ ٣ ص ١١٦

٧٦- لويد : المرجع السابق ص ٦٤ – ٦٥

٧٧- مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٨٩

٧٨- Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, 1980-1928, pp. 268-270.

٧٩- لويد : المرجع السابق ص ٦٩ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٦٥ – ٦٦

٨٠- الرافعى : المرجع السابق ص ٦٧ – ٦٨

٨١- شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٣

٨٢- مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٩ خطبة سعد باشا في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣

الفصل السادس

معركة الدستور

لجنة الاشقياء (*) :

أخذت مصر على أثر اعلان تصريح ٢٨ فبراير فى ترتيب حياتها الجديدة • ففى أول مارس أعلن ثروت باشا تأليف وزارته الجديدة ، وفى يوم ١٥ مارس اعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا على مصر، وابلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الاجنبية ان مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن ولى أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر • ثم اخذ مجلس الوزراء المصرى يقوم « بوضع اساس ادارات البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها : فالغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم الامستشارا المالية والحقانية، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ماجرى عليه العمل منحضوره جلسات مجلس الوزراء• كذلك أصبح الموظفونالأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه» • ثم عينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والاشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكيلا مصريا لوزارة الخارجية • كما عينت بعض المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة ! (١)

ولقد كان من الضرورى لاستكمال شكل النظام الجديد ، العمل بدون ابطاء على وضع الدستور الجديد ، حتى تقوم الحياة النيابية فى البلاد فى أقرب وقت ممكن ، ومن أجل هذا بدأت الوزارة عقب توليها مهام سلطتها فى اتخاذ التدابير لوضع هذا الدستور • وقد استقر رأيها على تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة تتألف من ثلاثين من ذوى الكفايات من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون والرؤساء الروحانيين والأعيان (٢) • وقد دعت ـ كما يقول العقاد ـ عضوين أو ثلاثة من الوفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة • ولكن الوفد رفض هذه الدعوة لسببين : الأول ، أن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار

(*) لجنة الثلاثين

الوزارة المعادية للوفد ورئيسه ، عيث لاينال منه الا التبعة • والثانى ، أن الوفد كان معارضا فى مبدأ تشكيل لجنة لوضع الدستور ، فقد كان يطالب بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بهذه المهمة حتى لا يكون الدستور منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل (٣) •

وسنرى أن اهمال هذا الرأى كان سببا فى إعطاء مصر « دستورا لا يشبهه دستور آخر فى الرجعية » — على حد قول نهرو — (٤) فقد أعطى الملك فؤاد صلاحيات واسعة كانت السبب الرئيسى فى افساد حياة مصر الدستورية • ولكن ثروت باشا لقى جزاءه لهذا الرفض ، فقد تعرضت لجنة الدستور للتدخل المستمر فى أعمالها من قبل الملك فؤاد ، ولما أراد ثروت باشا الوقوف فى وجه هذا التدخل ، تلقى الرد على ذلك طرده خارج الحكم •

وقد اتهم الاستاذ الرافعى ثروت باشا بأنه بتكليفه لجنــة حكومية لوضع الدستور، انما خرج فى الحقيقة على برنامج وزارة عدلى باشا التى ألفها فى مارس ١٩٢١ ، والذى كان يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية ، وكان ثروت باشا عضـــوا فى هذه الوزارة ومقرا بداهة برنامجها (٤م) • على أن ثروت باشا رد على هذا الاتهام قبل ذلك فى خطابه الذى ألقاه فى لجنة الدستور فى ١١ ابريل ١٩٢٢ • لقد ذكر فيه أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب برنامج وزارة عدلى باشا لم تكن فى الأصل وضع دستور للبـــلاد ، وانما كانت مهمتهـــا النظر فى الاتفاق الذى تالفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ، ثم وضع الدستور المبنى على نصوص هذا الاتفاق• فالمهمتان لا تقبلان التجزئة ، وكان يجب على الجمعية اذا أقرت الاتفاق أن تراعى فى وضـــع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود • « أما اليوم فان وضع الدستور مقدم على الاتفاق ، واذا كان لا ينبنى عليه ، فانه يجب على أى حال ألا يسد الطريق للوصول اليــه » • ثم أضاف ثروت باشـــا الى هذا السبب سببا آخر له مغزاه ، فقال: « أن هناك أشخاصا يعملونمنذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة ، وعلى التقليل من اهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك فيما نحن مقبلون عليــه ، (يقصد الوفد بالطبع) ، بحيث اذا اجتمعت جمعية وطنية ، ، سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيهـــا الى معارضة وتهويش وتعطيل •• يخشى ان ينقلب وبالا على البلاد • ذلك أنه بالرغم من أن البـــلاد نالت فوزا عظيما باعلان الاســـتقلال واعتراف الدول به ، الا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهـــائية ، اذ

لايزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول الى درها موفورة القـوة ، تامة النظـام ، لم تفسـد عليهـا عوامل الشر والفوضى آمال النجاح (٥) » .

قرر ثروت باشا اذن تكليف لجنة حكومية بوضع الدستور ، ضاربا برأى الوفد والحزب الوطنى عرض الحائط . ولـكنه أراد أن يوفر لهـا الصفة التمثيلية التى تفتقرها ، فقرر أن تضم ممثلين عن طوائف الأمة المختلفة ، وأن يكون فيهـا عدد غير قليل من أعضـاء الجمعية التشريعية القـديمة . وكان هذا الحرص ـ كمـا يذكر الدكتور هيكل ـ هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الاقباط ممثلا للطائفة القبطية ، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين ، وكان فيها صالح لملوم باشا ممثلا للعرب، عرب البادية الذين كانت لهم الى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعيـة . وكان فيها الى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصـالح الواسعة فى البـلاد . وكان توفيق دوس واليـاس بك عوض من الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التى يسرت لهمـا مع البطريرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة (٦) . وقد حدد رشـدى باشا مهمة اللجنة فى أول جلسة لها ، فقال انها « اعداد مشروع القانون فقط، وبعد اعداده يعرض على الحكومة . **فهو ليس الزاما لهـا** ، بل هو بمثابة تنوير تسترشد به فى وضع الدستور(٧) . وهذا التحديد يفسر ماجرى بعد ذلك من تعديل مشروع لجنة الثلاثين .

عقدت اللجنة جلساتها فيمـا بين ١١ ابريل ١٩٢٢ و ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ ، فاستمر عملها بذلك ستة أشهر متوالية . وقد حفلت الجلسات بالمناقشات القانونية الممتعة ، التى كانت تخفى وراءها فى الحقيقة صراعا بين تيارين: الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه ، على درجات متفاوتة، أنصار حكومة ثروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وقد ظهر هذان التياران منذ الجلسة الأولى : فقـد أبدى رشدى باشا رأيه بتشكيل لجنتين لتحضير قانونين : أحدهما للانتخاب والثانى للدستور ، فطلب المـكباتى بك أن يبـدأ أولا بتقرير المبادئ التى يجب تقريرها قبل انتخاب اللجان والبدء فى عملها ، ومنها أن سـلطة الأمة يجب أن تكون بارزة ، وأن مسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة . وذكر أن ثروت باشا أورد فى خطابه أن الدستور الذى تقوم به اللجنة هو منحة

من الملك · ولكن ماتتمتع به الأمة به من الدستور انما هو ثمرة من جهادها وان للأمة السيادة التي يجب أن تكون بارزة في نصوص الدستور ، وأنه لهذا يجب أن تقرر المبادىء العامة أولا لتعرف كل لجنة القواعد التي ستتبعها اللجنة الأخرى · وقد أيد اسماعيل أباظه باشا ورشدى باشا وعبد الحميد مصطفى بك وغيرهم هذا الرأى ، وخالفه آخرون ، وانتهت المناقشة ــ التي شغلت جلستين ــ بتأليف لجنة من ثمانية عشر عضوا لتقديم تقرير عن المبادىء العامة التي يجب الأخذ بها في مشروع الدستور والانتخاب (٨) ·

كانت هذه هي مناسبة تأليف لجنة المبادىء العامة . بالرجوع الى المصدر الطبيعي ، وهو مجموعة محاضر اللجنة العامة · ومن هذا يظهر أن ما ذكره الدكتور هيكل عن مناسبة تأليف هذه اللجنة غير صحيح اطلاقا · فقد ذكر أنه كان في مقدمة ما تعرضت له اللجنة حق الانتخاب ولمن يكون ، فأيد المكباتي بك وعبد العزيز فهمي بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى بلغ الحادية والعشرين بناء على أن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية · وعارض في ذلك اسماعيل أباظه محتجا بأنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو وأن يتساوى عبد العزيز فهمي بك أو المكباتي مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب · وأنه لا مفر من أن يكون صاحب الحق في الانتخاب على علم ، وان قل ، بشيء من أمور الحكم، بناء على أن الانتخاب عملية من عمليات الحكم · فلما طالت المناقشة تخلص رشدى باشا منها بمهارة بتأجيل الجلسة ، فلما كانت الجلسة التي تليها اقترح رشدى باشا تأليف لجنة تسمى لجنة المبادىء العامة تكون مهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادىء الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة (٩) · هذه هي قصة الدكتور هيكل ، ولم أعثر على شيء منها ــ كما ذكرت ــ في محاضر لجنة الدستور ، ويبدو أنه اعتمد على ذاكرته دون الرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، فحدث هذا الاختلاق ·

على كل حال ، فيبدو مما جرى في الجلسة الأولى أن اللجنة ، وان كانت تتألف من عناصر معتدلة في مجموعها ، الا أنها ــ كما ذكرنا ــ أخذت تنقسم بين اتجاهين · الأول ، على حد تعبير الدكتور هيكل كان « يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون **لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية** ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعة بحال » · أما الاتجاه

الآخر فكان « على العكس من ذلك ، يرى أن **تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لاهوادة ولا مساومة فيه** على نحو ما هو حادث فى انجلترا ــ هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، اذا وقعت أخطاء ٠ أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده » ! (١٠) ٠

وقد اتخذ رشدى باشا ، الذى كان على اتصال وثيق بثروت باشا، موقف التوفيق بين هذين الاتجاهين ٠ وقد تمثل ذلك فى الدفاع عن بعض أمور كان يعتقد أن صاحب العرش يتمسك بها ، فبالرغم من أنه كان يقر الحريات العامة ويدافع عنها دفاعا حارا ، الا أنه كان يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة للعرش ٠ بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ، ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله يلجأ الى تأجيل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشه ، اذا شعر بدقة موقفه ، حتى لا يفلت الزمام من يده ٠ وان لم يتجاوز هذا الرأى الى مسائل محدودة كان يظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديموقراطى الصحيح والملكية القائمة فى بلد ، لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين له تعاونا يحقق المنفعة العامة (١١) ٠

ولقد دفع رشدى باشا وغيره من الأعضاء، الذين كانوا أكثر اتصالا بثروت باشا وبالوزارة الى هذا الاتجاه أمزان : الأول ، الخوف من أنه اذا سلب مشروع الدستور منصاحب العرش كل سلطان، خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه ٠ أما اذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتعززت فى نفس الوقت الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ٠ ثانيا، أنه بعد ما حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى ، وانقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، كان من المأمول « أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته » ٠ ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ وقد ضرب مثلا لذلك بموقف رشدى باشا من تقرير تفسيرى للمبادىء العامة تحدث عن **حق الملك فى حل مجلس النواب** ٠ فقد ذكر هذا التقرير أن الملك ، اذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه ، فله أن يعود الى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس

النواب القائم للأمة كثرة وقلة . فقد اعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يفيد حق الحل بموافقه مجلس الشيوخ . ولكن رشدى باشا وقف ضد أى تعديل فى التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من العنف (١٢) . **أى ان هذا الحق الذى أعطى للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد اقتناعه لان الرأى العام قد تغير اتجاهه ، كان الدافع وراءه اتاحة الفرصة للملك لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته . وغير خاف أن الاعتدال كان يمثله الأحرار الدستوريون ، والتطرف يمثله الوفد .**

على أن ميول الملك الأوتوقراطية لم تلبث أن قادته الى طلب المزيد ، الذى لم تكن وزارة ثروت باشا على استعداد للضغط على انصارها فى اللجنة من أجله . وثروت باشا ، بالرغم من اعتداله ، الا أنه كان من طراز من الرجال لا يستطيع الملك أن يقوده الى حيث يشاء فينقاد . ومن ثم فقد استحكم الجفاء بين الملك وبينه . ولما كان ثروت باشا معتزا بتاييد اللورد ألنبى والحكومة البريطانية، فقد دفعه هذا الاعتزاز الىتجاوز بعض الاعتبارات والانحراف عن الواجبات. ولهذا بلغ توتر العلاقات بين ثروت باشا والملك فؤاد حدا دفع اللورد ألنبى الى التدخل لدى الملك مصرا على ضرورة الوفاق مع ثروت باشا (١٣) . ولكن كان من الواضح أن الملك يدبر طرد ثروت باشا ، ولهذا رأى ثروت باشا أن يتعجل الفراغ من مشروع الدستور . وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين احداهما لجنة التحرير التى عهد اليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيدا لعرضها على لجنة الثلاثين . والأخرى لوضع قانون الانتخاب، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثا ذا قيمة فى ذلك الوقت . وفرغت اللجنتان من العمل بعد أسبوعين . وبعد أن أقرت لجنة الثلاثين الصيغة التى تتقدم بها الى الحكومة ، رفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى ثروت باشا **فى يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٢٢**، وصرح ثروت باشا للجنة بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة (١٤) .

تأليف حزب الأحرار الدستوريين (٢٩ أكتوبر ١٩٢٢) :

كان فى ذلك الوقت وتلك الظروف أن بدأ التفكير فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين . ذلك أن العقبات والصعوبات التى أثارها الملك

للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مزيد من السلطات، وما بدا واضحا من تعرض مشروع الدستور لخطر المسخ والتشويه· قد دفع ثروت باشا الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا في وجه هذه المحاولات · ولهذا يذكر الدكتور هيكل أن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة اصداره ، كان في مقدمة أغراض الحزب ومبادئه (١٥) · ولا ريب أن دفاع هذا الفريق عن الدستور ، وهو الفريق الذى كان ينتمى فى معظمه الى طبقة كبار الأعيان ، كان أمرا ينسجم مع عداء هذه الطبقة التقليدى للقصر ، ومع ماضيها في مقاومة نزعته الاستبدادية · ولما كانوا هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصوغه ، فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته ودفع الغائلة عنه ·

وفى الحق أن صدور الدستور وما كان مقدرا أن يستتبعه من اجراء الانتخابات للبرلمان ، كان يقتضى من المعتدلين أن ينظموا صفوفهم لخوض هذه المعركة · ولم يكن هذا الفريق بأقل أملا فى النجاح فى الانتخابات من الوفد نفسه ،كما يظهر منكلام الدكتور هيكل(١٦)، فقدكانوا فخورين بدورهم فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذى سقطت به الحماية ، والذى أعطى المصريين دفعة من الاستقلال ، وترك البت فى أمر الدفعة التانية لمفاوضات أخرى مقبلة · ولقد كان أصحاب هذه المدرسة يعتقدون ، كما يقول هيكل أيضا ،أن سياسة الاثارة والتهديد قد آتت ثمراتها بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح لزاما على مصر أن تنتهج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة (١٧) · ولما كانوا هم أصحاب الرأى والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعى أن يعتقدوا أنهم هم أبطالالمرحلة التالية· مرحلة استكمال الاستقلالعن طريق المفاوضات والدبلوماسية· على أن هذا الفريق كانيعلم أنه قد تعرض لحملات شديدة منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، فقد كانت كل دعوة الى الاعتدال تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد ، وكان اتهام أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد · ومن أجل هذا فقد كان تاليف الحزب ضروريا لدفع هذه التهم الباطلة ومقاومة أثرها فى أذهان الشعب (١٨) ·

عدا ذلك فقد كانت الظروف لتاليف حزب الاحرار الدستوريين فى ظل وزارة ثروت باشا ، ظروفا ملائمة · فيذكر الدكتور هيكل أن لطفى السيد بك كان يرى أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء واسماعيل صدقى باشا وزير المالية ، وكانت

نظريته في ذلك أن تكون الوزارة وزارة حزبيـة يؤيدها الحزب (١٩) ٠ ومعنى ذلك تهيئة الفرصة للحزب ليتولى الحـكم من لحظة ولادته ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه اعضاء الوفد وقادته فى السـجون وغيابات المنفى ٠

ومن الغريب والحال كذلك ألا تعرض رياسة الحزب على ثروت باشا ، بل على عدلى باشا ٠ ويفسر « لويد » ذلك فيقول ان عدلى باشا كان بفضل مقامه يحـوز أكبر عدد من الأتباع ، وقد كان على هؤلاء أن يؤيدوا عدلى باشا بالذات اذا أرادوا أن تتاح لهم الفرصـة للوصول الى الحكم فى ظل دستور ديمقراطى (٢٠) أى النجاح فى الانتخابات ٠

على كل حال فقد تقرر عند تأليف الحزب أن ينضم الى عضويته جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوى النفوذ من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعيـة مصر المسـتقلة ، ودسوقى بك أباظة وأحمـد بك عبد الغفار ، وأمثـالهم من مديريات مختلفـة ممن عرفوا بنشـاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم لعدلى باشا ٠ وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديموقراطى أو فى جمعية مصر المستقلة التى انشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده فى هذه المفاوضـات (٢١) ٠ وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضما اليهم فريق من المثقفين المتحررين ٠ وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين ٠ ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التى كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، الا ما لقيـه أبوه الروحى حزب الأمة فى ١٩٠٧ من وجوم واستنكار ٠ بل ان الدكتور هيـكل يذكر أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت تتهمه بأنه فى حرصه على الاتفـاق مع الانجليز سوف يفرط فى حقوق الوطن (٢٢) ٠ لهذا وبالرغم من أن مبادىء الحزب وأهدافه التى أعلنها رئيسه فى حفل افتتاحه وأعلنتهـا جريدة السياسة فى عددها الأول ، كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام الدستورى والدفاع عن حرية الفرد (٢٣) ٠ بالرغم من هـذا ، فلم تمض سوى أيام قلائل حتى قتل اثنان من أعضائه هما: حسن عبدالرازق باشا واسماعيل زهدى بك فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٢ (٢٤) ٠

التقارب بين الوفد والقصر :

فى ذلك الحين كان الخلاف بين القصر والوزارة حول الدستور يزداد حدة وشدة ، وكان المسرح المصرى السياسى تجرى عليه اذ ذاك حركة غير طبيعية . فقد كان يجرى تقارب بين الوفد والقصر بعد وزارة ثروت باشا المؤيدة من دار المندوب السامى . وقد حدث هذا التقارب على يد نسيم باشا الذى كان حينذاك يشغل منصب رئيس الديوان الملكى (٢٥) . ويفسر لنا الأستاذ العقاد سر الدوافع التى كانت تجمع بتوفيق نسيم باشا الى توثيق العلاقة بين الوفد والقصر ، فيقول انه « لما أحس رؤساء الوزارات السابقون والمرشحون لرياسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية ، تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز . وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة" وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية ، وهم محمد سعيد وأصحابه . وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى باشا وأصحابه . وهذا سر الصداقة التى أخذ يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول، بعد أن كانوا جميعا يحاربونه (٢٦)» .

على هذا النحو أخذت مظاهر التقرب بين القصر والوفد تظهر فى ذلك الحين ، وكان الوفد يأمل فى تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم باشا يؤيدها الملك والأمة وترفض سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ويكون أول أعمالها الافراج عن سعد زغلول وأصحابه المنفيين وأعضاء الوفد المسجونين وجميع المعتقلين السياسيين . وكان توفيق نسيم باشا يدخل هذا فى روع الوفديين ، فقد أخذوا يصرحون فى ذلك الحين علانية بأنه لو كانت الأمور فى يد الملك ، لكان سعد زغلول باشا وزملاؤه قد أطلق سراحهم (٢٧) . وقد تقدم سعد زغلول بتقريب العلاقات بين الوفد والقصر خطوة الى الأمام عندما أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك وقال انه سيقرن خدمة الأمة بخدمة جلالته . وقد أسرعت صحف الوفديين فأخذت تضرب على هذه النغمة (٢٨) .

ولم تلبث الخلافات بين الوفد والقصر أن دخلت أهم مراحلها عندما قابل الملك فؤاد المصرى السعدى بك ، القائم بأعمال رئيس الوفد ، مقابلة ودية طويله ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشورا عدائيا أكثر من العادة ضد وزارة ثروت باشا . ثم أعلن ان الملك سيؤدى فريضـــه الجمعه فى مسجد الأزهر ، الذى يعد حصن الوفد ، وذلك لاول مرة منذ اضطرابات ١٩١٩ (٢٩) . وكان لهذا الاعلان صلة بمؤامرة دبرت اذ ذاك بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء بالضرب على أشخاص الوزراء فى الجامع الأزهر، عقب خروج الملك منه . حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم ، وذلك لتحقير الوزارة واسقاط هيبتها أمام النظر العام . وكان برنامج حفلة الصلاة يقضى بأن يكون الوزراء فى معية الملك (٣٠) . ولذلك سارع ثروت باشا بتقديم استقالته بعد الظهر من يوم ٢٩ نوفمبر١٩٢٢ الى الملك الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه . ثم استدعى اليه نسـيم باشـا لتأليف الوزارة الجديدة .

وهكذا اختفت فى سـهولة تلك الوزارة التى علق عليها الانجليز الآمال الكبـار ، وصـدر تصريح ٢٨ فبراير استجابة لشروطها ، وكان المفروض أن ترسى أسـاس النظام الجـديد ، وتصـدر الدستور وتبرم اتفاقيتى التعويضـات والتضمينات وتلغى الأحكام العرفيـة وتجرى الانتخابات .

أزمة نصوص السودان :

اسـتطاع الملك فؤاد التخلص من وزارة ثروت باشـا عن طريق التحالف مع الوفد . ولكنه استغل فى ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين ثروت باشـا والانجليز بسبب نصوص السودان . وكان الخلاف يتناول مادتين من مواد المشروع احداهما ، وهى المادة ٢٩، تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » . والثانية، وهى المادة ١٤٥ تنص على أن « تجرى أحكام هذا الدستور على المملـكه المصرية جميعا عدا السودان ، **فمع انه جزء** منها ، يقرر نظام الحـكم فيه بقانون خاص » (٣١) . فقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفـاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسـألة السودان ، ومع اتفـاقية ١٨٩٩ . وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشـار الى أن نظام الحـكم فى السـودان يقرر بعـد الاتفـاق بين مصر وانجلترا (٣٢) .

وكان لهذه المسألة في الحقيقة جذور ترجع الى ربيع عام ١٩٢٢ ، عندما أخذ الانجليز يمهدون الأمر فى السودان بما يجعل مسألته أمرا واقعا قبل البدء فى المفاوضات · فقد قام اللورد آلنبى بزيارة السودان فى اعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، واجتمع هناك بكبار الشخصيات السودانية ، وأصدر تصريحات بعدها تفيد آن هذه الشخصيات قد أعربت عن رأيها بأن السودان انما هو بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها ، فيجب من ثم أن يفسح لها طريق التقدم حسب قواعد الرقى الخاصة بها · وأن هؤلاء أبدوا له قلقهم حذرا من امكان ارتخاء الروابط التى تربط بريطانيا العظمى بالسودان ، وطلبوا أن يستمر فى المستقبل ذلك التقدم الذى ظهر بجلاء تحت الادارة البريطانية · وأنه طمأنهم بأن الحكومة البريطانية لا تنوى شيئا من ذلك مطلقا مستدلا بما فاه به رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم فى يوم ٢٨ فبراير حين المناقشة فى مسألة استقلال مصر معربا عن تمسك انجلترا بالسودان (٣٣) ·

فلقد كان من الطبيعى أن تحدث هذه التصريحات من جانب اللورد النبى ، وما صاحبها من تعليقات فى نفس المرمى ، من جانب الصحف البريطانية ، ضجة فى مصر · فأرسل الوفد المصرى فى يوم ٨ مايو ١٩٢٢ احتجاجا عليها الى المستر لويد جورج وأعضاء البرلمان والجرائد الانجليزية، أكد فيه أن السودان جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية ، وأن السودانيين مصريون كسكان مصر سواء بسواء · ولما كانت لجنة الدستور تقوم فى ذلك الحين بوضع الدستور ، فقد أخذت الصيحات ترتفع على صفحات الجرائد المصرية بأنه من الواجب على هذه اللجنة أن تبدد ما حام حول العلاقات بين مصر والسودان من الشكوك بأن يذكر فى الدستور نص صريح بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٤) · وتحت هذا الضغط صاغت لجنة الثلاثين المادتين ٢٩ ، ١٤٥ السالفتى الذكر عن السودان ·

على أن الانجليز لم يلبثوا حين ترامى الى أسماعهم ما قررته هذه اللجنة بخصوص السودان أن هبوا معارضين ـ كما مر بنا ـ بحجة أن فى تلك المادتين اللتين وضعتهما اللجنة ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ومع اتفاقية ١٨٩٩ · وكان ثروت باشا ـ كما ذكر اللورد لويد ـ يعتقد فى صواب رأى الانجليز ، ولكنه خشى لو أعلن موافقته عليه أن يتعرض للهجوم عليه من جانبين : القصر من ناحية ، والوفد من الناحية الأخرى ، بل وربما أيضا من جانب أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين ، ذلك أنه مما لا ريب فيه أن

هذا الحزب ، بعد مقتل اثنين من أعضائه ، لم يكن يملك الشجاعة الكافيه ليعلن موافقته على وجهة النظر البريطانية ، والتعـــرض من ثم لتهـمة الخيانة (٣٥) ٠ وكان عدلى باشا قد جمع أعضاء الحزب وأصدروا قرارا بالتمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا (٣٦) ٠

وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت باشـــا أن يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص نصوص السودان ، وأصبح لزاما عليه اما ان يقع فى وسط ثالوث من الأعداء ، هم الانجليز والقصر والوفد ، بان يبقى فى منصبه ، واما ان يستقيل فيتفادى معركة خاسرة ٠ وفى وسط هذه الحيرة علم بنبأ مؤامرة الجامع الأزهر السالفة الذكر، فلم يجد مفرا من الاستقالة على النحو الذى مر بنا ٠

***

وهكذا عندما اعتلى نسيم باشا الحـكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ كان عليه أن يواجه خطر أزمة نصوص السودان٠ وقد وقف نسيم باشا موقفا طيبا نال عليه اعجاب سعد زغلول (٣٧) ٠ فقد دافع عن بقاء المادة ١٤٥ مبينا أنها لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون ٠ بل كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون أدخال تغيير ما على الحالة الموجودة٠ وقد انتهى الأمر بأن اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث ، وبعد تحويره تحويرا طفيفا نال الموافقة ، أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقـه الاقطار المصرية ما خلا الســودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ٠ على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تشبثت بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وبتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ٠ ولـما شعر نسيم باشا بأن ذلك يمس بحقوق البلاد رفضـه وقدم مذكرة للمندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى الموضوع (٣٨) ٠

وازاء هذا الرفض من جانب نسيم باشـا عمد الانجليز الى تخطى الوزارة الى شخص الملك ، وذلك ردا على حمله ثروت باشا على الاستقالة بالرغم من تمتعه بالثقة الانجليزية ، فوجهوا اليه انذارا ينص على أنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى **أربع وعشرين ساعة** ، فان هذه الحكومة تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى

السودان وفى مصر ، وتلجا عنــد الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا ولما كان المركز الناشىء عن هــذا الانذار خطيرا والوقت المضروب للاجابة عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باشا مخابرات مع دار المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهــائى فى نظام الســودان بواســطة الممثلين المفوضين ، وأن **تطبيق الدســتور لا يمس حقوق مصر فى الســودان** . ثم رفع المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا ، ورفعهما نسيم باشا بدوره الى الملك ، ناصــحا بقبولهما نظرا لمــا تستهدف له البــلاد من « أخطار جسيمة » فى حالة الرفض القطعى للانذار عنــد حلول الميعــاد . ثم قدم استقالته الى الملك فى ٥ فبراير ١٩٢٣ ساردا فيها هذه التطورات جميعا. ومعلنا فيها أنه يقدم استقالة وزارته « قبل أن تســجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحْرج المواقف وحقوق البلاد (٣٩) » .

ويقول سعد زغلول باشا فى تعليقه على هذه المسألة ان الحقائق التى ضمنها نسيم باشا كتــاب الاستعفاء كان من شــأنها فى الواقع أن تبطل كل حجة يمكن للانجليز أن يتخذوها من تلك النصيحة ، ولا يمكن معها لأية محكمة سياسية أو قضائية فى العالم أن تحكم بناء عليها بضياع أى حق فى السودان . على أن سعدا مع ذلك لم ينس أن يسجل أنه كان الأولى بنسيم باشــا أن يصر على استعفائه ولا يرفع تلك النصــيحة الى الملك . « ولو كنت محله لفضلت ذلك » . ولكنه عاد فالتمس له ظروفا مخففة هى وجوده أمام عرش مهدد وأمام مملكة مهددة ، وكذلك التعديل الذى أدخله على طلب الانجليز الذى حفظ بمقتضاه حق مصر فى السودان، ثم الحقائق التى تبطل مفعول تلك النصيحة وتجعــل قبول وجهة النظر الانجليزية مجردا من كل قيمة قانونية أو قضائية أو سياسية (٤٠) .

وهكذا لم يكد يمر حول كامل على تمتع مصر باستقلالهــا فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ، حتى كانت انجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر . وغير خاف أن هذا الانذار قد بين للمصريين قيمة الاستقلال الذى حصلوا عليه بمقتضى التصريح .

تعديل مشروع لجنة الثلاثين :

تبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا • فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية، **مصطفى فتحى باشا** ، ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته • وكان النظام التشريعي المعمول به في البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية لفحصه • وكانت هذه اللجنة مؤلفة فى ذلك الحين من أقطاب موظفى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية ، وهم المستر شلدن ايموس مستشار الحقانية والسير وليم هيتر والمسيو بيولا كازللى والمستر وارد بويز والمستر روس تيلر وعبد الحميد بك بدوى والمسيو فرنسوى بيترى، وكلهم مستشارون ملكيون، والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجانب فيما عدا عضو واحد مصرى هو عبد الحميد بك بدوى • وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور ، ثم وضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ، ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة ، وبذلك ينتهى الدور الأول •

ثم جاءت وزارة نسيم باشا ، وفيها وزير الحقانية **أحمد ذو الفقار باشا** فوجد هذا الوزير ـ كما يقول بنفسه ـ مشروع الدستور وقانون الانتخاب مطروحين أمام اللجنة الاستشارية ، فقام باعادة المراجعة معها من أولها • وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة لبحثه • وهنا يروى الوزير ما حدث بعد ذلك فى حديثه لمندوب المقطم فيقول : « فجعلنا نقرأه ونسعى فى التوفيق بين مواده بعضها مع بعض **مستعينين فى ذلك بملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية ، فكان ذلك باعثا على تغيير وتبديل طبعا** ، مع مراعاة قواعد الدستور دائما ، وبقينا كذلك الى آخر لحظة (٤١) » •

وقد تحدث نسيم باشا فى كتاب استقالته عما أجرى من تعديل فى مشروع الدستور قبل تقديم استقالته فقال : ان الحكومة « أزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات ، وأدخلت على بعض النصوص تعديلا ، وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق

الانتخاب . ولم تنقص من الدستور ما يمس الأمة، بل أبقت فيه مايتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعليا ، وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب . وظل هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لاخراجه مطابقا لغيره من دساتير الامم المتمدينة ، لولا ماصادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان (٤٢) » . مما أدى الى استقالة الوزارة .

ومن هذا يفهم أن الدستور قد تعرض لتعديل حقيقى على ضوء ملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية التىذكرنا أنها مؤلفة من عناصر أجنبية خالصة عدا عضو واحد مصرى . فاذا أردنا أن نعرف الروح التى قادت هذه اللجنة فى صياغة ملحوظاتها على مواد المشروع ، وجدنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، أنها عمدت الى حذف المادة ٢٣ من المشروع التى نصت على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور» ، وكان ذلك -كما ذكر أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية - بحجة أن سائر مواد الدستور والمبادىء التى نص عليها فيها تغنى عن ذكرها ، وخصوصا أن رشدى باشا ، فى محاضر لجنة الثلاثين ، كان قد أشار بعدم اثبات هذه المادة وبالاستغناء عنها للسبب المذكور . ثم عمدت اللجنة الىاضافة مادة جديدة تحت رقم (١٥٣جديدة) حاصلها أن « لا يخل تطبيق هذا الدستور بالحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته سيد البلاد، فيمايختص بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف (٤٣) » . وهكذا فيما بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة ، واضافة المادة الجديدة الخاصة بسيادة الملك ، ثبتت » - كما قال عبد العزيز فهمى باشا فى تعليقه على هذا التعديل - « أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا ، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا ، وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة ، الى الأمة الأصيلة العبودية (٤٤) » .

فى ذلك الحينأخذت المسألة تدخل فىتطور جديد لصالح الدستور. فقد كان بسبب استقالة نسيم باشا على يد الانذار الانجليزى الخاص بنصوص السودان ، والذى وجه الى شخص الملك ، أن خضع الملك لما لا بد منه - على حد قول لويد - واستدعى اليه عدلى باشا لاسناد رياسة الوزارة اليه (٤٥) . وكان معنى هذا دون ريب أن الملك لم ير مفرا من اصدار الدستور فى شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المعقول أن يتوقع منعدلى باشا أن يقبل ادخال أى تعديلعلى مشروع لجنة الثلاثين

لتوسيع اختصاصاته ، فيخالف بذلك قرار الحزب الذى اتخـذه بتأييد هذا المشروع • وكان محمد محمود باشا ومحمد على بك قد سبق أن قاما بمقابلة نسيم باشا فى يوم ٢٦ ديسمبر ، وطلبـا اليه أن يعمـل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو انتقاص من مواده (٤٦) •

وقد قبل عدلى باشا تأليف الوزارة ، ولكنه ، ولم يكن قد نسى ، كما يقول الدكتور هيـكل ، ما حدث فى عهـد وزارته الأولى ١٩٢١ من اضطرابات ، اشترط أن تعود الأمة الى وحدتها الأولى • وبمعنى آخر أنه كان يشترط أن يعلن الوفد تأييده له • وقد بين للملك أن حالة الانقسام الحاصلة فى البلاد لا تمكنه من تحمل أعباء الحكم، لأنه يرى أن المأزق الذى تجتازه البلاد فى مسألة السودان والأحكام العرفية وقانون التضمينات واعادة الحرية للأشخاص الذين سلبت حريتهم أحكام السلطة العسكرية، لا يمكن الخروج منه بسلام ،ولا يمكن تخطى هذه العقبات واصدار الدستور محققا لسـلطة الأمة ومطالبهـا ، الا اذا تلاشت روح الانقسـام ووقف المصريون متحدين (٤٧) • كما اشترط عدلى باشـا على الانجليز الغاء الأحكام العرفيةلأنه كان يعتبرها عائقا ولميكن يرى فيها أى حماية(٤٨)•

ولقد كانت السلطات الانجليزية فى ذلك الحين على استعداد لتقبل هذه الشروط • وقد أشار الى ذلك مراسل جريدة الديلى تلغراف فقال ان المسئولين البريطانيين كانوا على استعداد لقبول السير فى هذه الوجهة اذا أمكن حمل زعيم مصرى على تاليف الوزارة (٤٩) على أن الوفد لم يلبث أن اعترض بشدة على عودة عدلى باشا الى الحـكم ، وأصدر فى يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء أظهر فيه اعتراضه الشديد على تدخل الانجلـيز فى تشكيلالوزارة وعلى تأييدهم عودة عدلى باشا الى الحكم ، ولم يكتفبذلك بل حث المصريين على تقـوية صفوفهم وشد عزائمهم ومثابرتهـم على الجهاد (٥٠) • وقد أحدث هذا النداء تأثيرا سيئا فى السلطات البريطانية التى اعتبرته تحريضا للمصريين علىالقيام بمزيد منالاضطرابات • وكانت القاهرة فى الاسبوعين السالفين قد تعرضت لعدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين ، مما استدعى تعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة والجيزة واعتبار بعض الجهات مناطق عسكرية • فلما أصدر الوفد نداءه السالف الذكر قامت السلطات البريطانية فى نفس اليوم باقفال بيت الأمة واستدعاء أعضاء الوفد حيث حملتهم مسئولية أية اضطرابات أو اعتداءات تترتب على هذا النداء • ولكن طبقا للتقليد الوفدى قوبل هذا الانذار بالاحتجاج وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم فى منزل المصرىالسعدى بك(٥١) •

على أن اقفال بيت الأمة لم يلبث أن أحدث صدى عكسيا • ففى يوم ٢٧ فبراير استؤنفت الاغتيالات فقد ألقيت قنبلة يدوية على خمســـة من الجنود الانجليز كانوا سائرين بشـــارع نوبار باشـــا (الجمهورية الآن) تجاه جامع أولاد عنان • ولم يكد يمضى أسبوع آخر ، أى فى يوم ٤ مارس، حتى حدث حادث آخر كان له دوى ورد فعل عنيف فى الصحف البريطانية وفى الرأى العـــام البريطانى • فقد ألقيت قنبلة يدوية فى مطعم ســـمك بجوار « ايدن بالاس أوتيل » (فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار) فجرحت ثلاثة من الجنـــود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم • وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة اذ ألقيت قنبلة أخرى من نافذة الطابق الأرضى من ايدن بالاس أوتيل ، محـــل ادارة مخـــابرات الجيش البريطانى فى مكتب الاشارات بمركز القيادة العامة • ولكن هذه القنبلة لم تنفجر ، ولو أنها انفجرت لعطلت المواصلات البرقية الحربية تعطيلا خطيرا ــ كما يقول مراسل الديلى تلغراف ــ أما الجناة فقد اختفوا رغم ازدحام الشوارع (٥٢) •

ولقد كان أول آثار هذا الحادث المحكم ، القاء القبض على أعضـــاء الوفد فى مساء يوم الحـــادث ، وهم المصرى السعدى بك والسيد حسن القصبى وفخرى عبد النـــور بك والأميرالاى محمـــود حلمى بك ونجيب الغرابلى وراغب اسكندر • وطبقا للتقليد الوفدى أيضا ، تألفت هيئة الوفد الرابعة على الفور ، من حسن حسيب باشا وعلى الشمسى وســـلامة ميخائيل وحسين هلال بك ومصطفى بكير وابراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك وعبد الحليم البيلى ، وأصدرت بيانا الى الأمة بالمثابرة على الجهاد (٥٣) أما الأثر الثانى فكان انقضاء الأمل تماما فى تأليف وزارة برياسة عدلى باشا • وكان هذا الأمل ما يزال باقيا حتى قبيل حـــادث ٤ مارس ، بل لقد دفع هذا الأمل الحاكم العسكرى البريطانى الى عدم المبادرة باتخاذ تدبير ضد أعضاء الوفد بعد الحادثة التى وقعت فى ٢٧ فبراير ، نظرا لأن ولاة الأمور ــ كما كتبت التايمز فى ٥ مارس ــ كانوا لا يزالون يأملون فى اتفاق أعضاء الوفد مع الأحرار الدستوريين (٥٤) •

أما الأثر الثالث لحادث ٤ مارس ١٩٢٣ فكان فى الرأى العام البريطانى وفى الصحافة البريطانية ، فقد اتخذته هذه الصحافة دليـــلا على افلاس الأحكام العرفية فى مصر • وكتبت جريدة الديلى هرالد فى ٧ مارس تقول : « ان الوسيلة الوحيدة للوصول الى تسوية الأمور فى مصر هى الاعتراف صراحة بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه الذين يختارهم

ذلك الشعب .. ولقد أدت سياسة القمع الى النتيجة التى لم تكن مندوحة عنها حتى مع شعب صبور كالشعب المصرى ، فقوبلت الحراب بالقنابل واجابت الأرواح الوطنية ، التى منعت من جميع الحركات الدستورية ، على القوة بالقوة ، وان تبعة الحوادث تقع على اللورد كيرزن واللورد ألنبى . وقد فاه مكاتب التايمز بالحقيقة أخيرا فقال : ان الاحكام العرفية قد أفلست ، والطريقة الوحيدة هى اطلاق سعد زغلول (٥٥) . وسرعان ما انتقل الصدى الى مجلس العموم ، ففى جلسة يوم ١٤ مارس حث النواب المعارضون على اطلاق سراح سعد زغلول ، وكان مما حذر به أحد أعضاء حزب العمال الحكومة قوله : « اذا حل بهذا الرجل الذى هو شبه معبود فى نظر المصريين أى سوء وهو فى جبل طارق ، شاهدتم فى مصر مذابح وبداية حوادث تشبه حوادث ايرلندا (٥٦) » . ثم لم تلبث أن قامت حركة جماعية بين نواب الأحرار والعمال ، أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود ، أسفرت عن عريضتهم المشهورة التى نددوا فيها بفشل اللورد ألنبى وطالبوا بالافراج عن سعد زغلول ، ووقعها تسعة وتسعون عضوا . وقد أذيع بعدها الأمر بالافراج عن سعد زغلول فى يوم ٣١ مارس ١٩٢٣ ، وذهابه الى أوربا للاستشفاء فى فيشى (٥٧) .

موقف الاحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسخ الدستور :

كان بسبب ما ترتب على حادث ٤ مارس من ضياع كل أمل فى تأليف وزارة برياسة عدلى باشا ، أن تهيأت الفرصة للملك فؤاد لاستئناف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين . وقد أراد الملك فؤاد التمويه وخداع الرأى العام ، فعهد برياسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف ، وهو يحيى ابراهيم باشا . وفى الحق لقد كان فى عهد هذه الوزارة المحايدة بالذات أن صدر الدستور معدلا وممسوخا . وذلك بالرغم من اشتداد المعارضة والاحتجاج ضد هذا التعديل والتشويه. ولقد كان عبء النضال فى هذه المرحلة يقع بالدرجة الأولى على كاهل الأحرار الدستوريين . فما كاد يصل الى أسماعهم ما أشيع من أن وزارة نسيم باشا قد مسخت مشروع الدستور ـ وكان أمر هذا المسخ قد ظل مكتوما فى عهد نسيم باشا ـ حتى وجه أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى

باشا وناشدوه أن يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة (٥٨) • وأعضاء لجنة الدستور كما ذكرنا كانوا قد انضموا الى حزب الاحرار الدستوريين عند تأليفه •

ثم وجه عبد العزيز فهمى بك خطابيه المفتوحين المشـــهورين الى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ ابريل ١٩٢٣ اللذين أشار فيهما الى ما تناقله الناس من التعديلات ، ثم تحدث عن مبلغ خطورتها على مصلحة الأمة ومصلحة البلاد ، وبين أن انفراد القصر بالرأى النهائى فى الدستور والسلطات أمر يخالف تصريح ٢٨ فبراير قائلا: « ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه، وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفســها ، فهم لم يحرروا الســلطان ويستعبدوا له الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة، أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشـــعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع ، وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية • واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائهـــا على الاقرار به لهـــا ، وهى التى تقوم الثورات **وتثــل العروش** لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ، **فمــا معنى أن تكون هذه الســـيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ، ثم ياتى اناس من المصريين انفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك ؟** •

« ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والســـيادة ، قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى• فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور، ومتعــــاقد أصيل فيه • ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصـــدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعـــة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم ، لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم • أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور **واشــترط هذا فى صــك قبــوله الوزارة** (٥٨ مكرر) وقبل عظمة الســلطان منه هــذه الوكالة • وقــد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع ، عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه • ثم انتظر رأى الشعب فاظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد ، وأعلنت

أن أهم أعمالها النظر في الدستور • فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب ، وليس لكم في هذا الشأن أدنى صفة في الوكالة عن جلالة الملك •• ألا ان الحلال بين ، والحرام بين ، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى الا الضلال ، فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم في العالمين (٥٩) •

كان حزب الأحرار الدستوريين في دفاعه عن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين يقف وحيدا تقريبا • فلقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل الدستور في غاية الحرج • فهو من ناحية لم يكن يرى فيه الا مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الاشقياء ، ومن ثم فلم يكن ليستطيع اتخاذ موقف الدفاع عنه حتى لا يؤول هذا بأنه مناصرة له وتأييدا • ولكنه من ناحية أخرى لم يكن ليستطيع الوقوف سلبيا من عملية المسخ والتشويه التى تجرى على نصوص الدستور ، سواء من جانب الانجليز في نصوص السودان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، وخصوصا بعد أن أصبح الرجوع الى رأى الوفد في عقد جمعية وطنية أمرا متعذرا بعد أن قطع العمل في الدستور هذا الشوط الطويل• ولهذا فان بيانات الوفد بهذا الخصوص كانت أشبه بمحاولات لموازنة موقفه من هذه العوامل اكثر منها مواقف صريحة قوية ضد الاعتداء على سلطة الامة ، ولو بالقدر الذى كفله لها مشروع لجنة الثلاثين • ففى البيان الذى أصدره الوفد في ٢٠ يناير ١٩٢٣ أعلن أن حذف النص على السودان « هو نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، كما أن الأمة التى تتمسك بحقها في وضع الدستور ، والتى أعلنت سخطها على المبادىء الرجعية التى تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة، لتستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمى الى هذه العيوب ، وخصوصا ماكان منهامتعلقا بالمسئوليةالوزارية اذ فيهقضاء على سلطة الأمة(٦٠)»• وفى البيان الذى أصدره في ٣١ يناير ذكر أن « تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه ، لهو تفريط في حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب(٦١) »• وفى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا أصدر بيانا بشأن الدستور قال فيه ان الدواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التى دعت اليها الأمة من أول الأمر ، وهى عقد الجمعية الوطنية • ففيها تتمثل ارادة الشعب ، وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق (٦٢) •

وهكذا كان بسبب عجز الاحرار الدستوريين عن الوقوف وحدهم ضد تيار التعديل ، وبسبب ضعف موقف الوفد ، وعدم قدرته على تكييف موقفه بازاء الظروف التى فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى النكوص فيها ، وبعد أن صار واضحا أن الرجوع الى فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور أمرا غير معقول ـ وهو الموقف الذى أدى الى فشل محاولة تأليف وزارة برياسة عدلى باشا التى كانت آخر فرصة لاصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين ـ كان بسبب هذا كله أن استطاع القصر أن يصدر الدستور فى يوم ١٩ ابريل عام١٩٢٣ معدلا محققا كل غايته من الصلاحيات والنفوذ٠

المضمون الاجتماعى والأوتوقراطى لدستور ١٩٢٣ :

صدر الدستور فى يوم ١٩ أبريل ، كما مر بنا ٠ وقد صدر كمنحة من ولى الأمر: فقد ورد بمقدمته مايدل صراحة على أنه نتيجة لارادة الملك، حيث جاء فيها : « نحن ملك مصر ، بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها الينا ، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ، ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة ٠٠ أمرنا بما هو آت ٠٠ » (٦٢ مكرر) » ٠

وقد مضى الدستور بعد ذلك يقرر الحقوق السياسية العامة للبلاد، ويفصل شكل الدولة والحكومة والهيئاتالنيابية وغير ذلك: فنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابى (مادة ١) وأن الملكية وراثية فى أسرة محمد على باشا (مادة ٣٢) ، أما السلطات فمصدرها الأمة (مادة ٢٣)،أما السلطة التشريعية فيتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب (مادة رقم ٢٤) ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور (مادة٢٩) ، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (مادة ٣٠) والنظام النيابى المنصوص عليه فى الدستور هو النظام البرلمانى ، فالوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب (مادة ٦١) أما رئيس الدولة فهو غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) (مادة ٣٣) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه (مادة ٤٨) (٦٣) ٠

هذه هى المبادىء العامة الأساسية للدستور ٠ على أن هذا الاطار

الديموقراطى كان يشتمل على مضمون رجعى اجتماعى • فقد نصت المادة التاسعة من هذا الدستور على أن (للملكية حرمة • فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا) • وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لاعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة • وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الاجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون ، لأنها تعتبر خروجا على مبدأ جوهرى من مبادىء الدستور • وبهذا أيضا أصبح من المتيسر استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التى قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التى تهدد مصالح الجماهير •

ومعنى هذا أن الحرية السياسية التى كفلها الدستور لجميع المصريين قد أصبحت من جهة الحقيقة والواقع قاصرة على الطبقة البورجوازية ، والكبيرة منها على وجه الخصوص • فباحتفاظ كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين بثرواتهم ، صار فى مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به فى الريف من نفوذ اقتصادى واجتماعى أن يدفعوا بأنفسهم وأنصارهم الى البرلمان ، وأن يسيطروا على الأحزاب التى يغذونها بالأموال • وبالتالى على الأداة التنفيذية • وهكذا يكفلون رعاية أو حماية مصالحهم (٦٤) •

وبمعنى آخر أن الديموقراطية التى أقامها دستور ١٩٢٣ لم تكن فى حقيقتها الا دكتاتورية البورجوازية الكبيرة ــ كما لاحظ الميثاق بحق (٦٥) ــ وقد أكد الدستور هذه الحقيقة عندما اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيها، وهو تأمين باهظ كفيل وحده بصد الطبقات الجماهيرية العاملة عن الاقتراب من مقاعد البرلمان • فاذا أضفنا الى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية فى ذلك العهد ، أدركنا سبب عدم دخول أى فلاح أو عامل مجلس النواب المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

على أن الدستور لم يكتف بالابقاء على الاقطاع الزراعى وعدم المساس بالملكية ، والابقاء بذلك على عبودية ملايين الفلاحين والعمال، بل عمل على حماية هذا النظام الاجتماعى الظالم من الاشتراكية بتعديل المادة ١٥ والمادة ٢٠ الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، والنص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ،

واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » .

ولا ريب أن ادراج هذين النصين فى الدستور ــ كما اعترفت بذلك المذكرة التفسيرية التى عللت هذا التعديل ــ كان مرتبطــا بالحركة الاشتراكية الشيوعية التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين منذ قيــام ثورة مارس ١٩١٩ ــ وهى الحركة التى عبرت عن نفســها فى خلال ذلك الوقت عن طريق النشرات والمقــالات والاحتجاجات فى الصحف وعقــد الاجتماعات والمؤتمرات العامة والالتجاء الى الاعتصاب عن العمل ــ ولهذا جاء فى المذكرة التفسيرية أن «بعضا من الحرية الدستورية لايمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن ، فانه يضــطر جميع الحــكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبــادىء المقررة بالدستور لأجل ضــمان حرية أهــل البــلاد المسالمين والموالين للقانون . فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة ، نص فى المــادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها أو الغاءها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجــاء اليه لحماية النظام الاجتماعى . وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة ٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع فى سكينة ومن دون سلاح ، والمادة ١٥٠ التى تحظر النفى لجرائم سياسية (٦٦) » .

ولقد قابل الحزبالشيوعى صدور الدستوربهذه الأحكام بالاحتجاج وأصدر فى يوم ٢٨ أبريل بيانا طعن فيه فى الدستور طعنا شديدا (٦٧). ولكن أحدا لم يأبه لهذا البيان ، ففى ٩ سبتمبر صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات عدة مواد رجعيــة خاصة بالعمال ، كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على أن يعــاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على الازدراء به ، أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية ، أو يحبذ تغيير النظم الأســاسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة (٦٨) .

هذا المضمون الرجعى الاجتماعى لدستور ١٩٢٣ كان الى جانبــه مضمون أوتوقراطى تضمن أسس الفساد السياسى فى مصر . ولقد سبق أن أشرنا الى أن هذا الدستور قد صدر **كمنحة من ولى الأمر**. وهذا الرأى كان رأى أغلب رجال القانون فى مصر وعلى رأســهم الاســـتاذ مصطفى

الصادق والدكتور وايت ابراهيم • أما أغلب رجال القانون الوفديين وعلى رأسهم صبرى أبو علم باشا والاستاذ سليمان غنام ، فقد رأوا أن الدستور عبارة عن عقد ، لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ، وبدليل القسم المتبادل الذى أقسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افتتاح أول دورة برلمانية • ولكن الدكتور السيد صبرى رد بأنه لا يمكن اعتبار الدستور المصرى منحة ولا عقدا • لأن اصداره كان نتيجة تطورات وظروف خارجة عن ارادة صاحب السلطان الشرعى فى البلاد ، وأنه وان كان لا بد من اعتباره منحة ، فهو من جهة الواقع منحة من انجلترا ، لأنه جاء نتيجة للثورة ضد الحماية واعترافا بمطالب الأمة • ولما كانت انجلترا لا تملك المنح لأنها لا تملك الحق ، ولم يكن مركزها فى البلاد سوى مركز غاصب غير شرعى، فان اصدار دستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ ليس سوى استرداد لحقوق الشعب التى تقررت فى دستور ١٨٨٢ الذى ألغته انجلترا بعد احتلالها لمصر (٦٩) •

ومهما يكن من وجاهة هذه الآراء القانونية ، فان ما كان الملك فؤاد يعنيه ويقصده من اصدار الدستور بأمر ملكي على هذا النحو ، هو أن يصدر كمنحة منه • وقد حدث فعلا بعد حل برلمان مارس ١٩٢٥ أن أخذت أبواق الملك فى جريدة « الاتحاد » تروج لفكرة أن الدستور هبة، أى أنه يجوز الرجوع فيه ، وذلك تمهيدا لالغاء الدستور • ولكن جريدتى البلاغ والسياسة تصدتا لهذه النغمة ، وكان مما استشهدت به جريدة البلاغ قول عبد العزيز فهمى باشا السالف الذكر بأن الدستور عهد بين الشعب ممثلا فى حكومة ثروت باشا والعرش ممثلا فى الملك فؤاد (٧٠)•

على كل حال فسنرى كيف استطاع القصر ، بواسطة التعديل الذى أجرى فى مشروع لجنة الثلاثين ، أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة الى يده • فقد عدلت المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، فجعل هذا العدد « نسبيا » بمقدار « الخمسين » ، بعد أن كان « عددا ثابتا » محددا بثلاثين عضوا • وبهذا التغيير البسيط أصبح الملك هو المسيطر فى مسالة التصديق على القوانين ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك يرده الى البرلمان فى مدى شهر ، ولا يصدر الا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين (٧١) • وبمقتضى العدد الثابت الذى قررته لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضوا ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين فى المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون لأن عدد هؤلاء

الأعضاء المنتخبين كان على الدوام أكثر من الثلثين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذى جعل عدد الأعضاء المعينين نسبيا بمقدار الخمسين (وهو أكثر من الثلث) أصبحت موافقة الاعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام من الثلثين ٠

على أن مبدأ التعيين بنسبة الخمسين فى مجلس الشيوخ لم تقتصر نتائجه على التصديق على القوانين ، بل تعدته الى تنقيح الدستور نفسه٠ **فقد أصبح تنقيح الدستور تحت رحمة الملك** بواسطة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ فضلا عن تصديق الملك تصديقا مطلقا ٠ فقد نصت المادة ١٥٧ على أنه « لأجل تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه ٠ فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان ، بالاتفاق مع الملك ، قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ٠ ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه٠ ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية **ثلثى الآراء** » ٠ وكان نص مشروع الثلاثين بشأن هذه المادة كما يأتى : « فى تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه ٠ فاذا أصدر المجلسان قراريهما ، اجتمعا بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح — ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر **الأغلبية المطلقة** لأعضائه جميعا » (مادة ١٤٧) ٠

وقد مضى الدستور فى اضافة السلطات الى الملك ٠ فأضيفت الى مشروع لجنة الثلاثين المادة رقم ١٥٣ التى تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها كما كانت عليه قبل صدور الدستور الى أن يصدر قانون ينظمها ٠ ومعنى هذا أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر، مما يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا (٧٢) ٠ كما جرى التعديل بما يجعل انشاء الرتب والنياشين ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون ، وأن يكون من حقه تولية وعزل الضباط غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها (المادة ٤٣ و ٤٤) ٠ **وأخيرا اعطى الدستور للملك حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط** (المادة ٣٨) ، فكان هذا الحق سيفا مسلولا على طمأنينة النواب وعلى جيوبهم ، وخصوصا عند اعادة النظر فى القوانين التى لا تروق للملك والتى كان من حقه ردها الى المجلس ٠

هذا هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذى تمخض عن تصريح فبراير • وقد استقبله الوفد ببيان أصدره تعقيبا عليه قال فيه: « لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهده بأكثر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية• واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله (٧٣) » • وقد ذكر أحمد شفيق أن موقف الشعب حيال اعلان الدستور كان هو نفس موقفه أيام اعلان تصريح ٢٨ فبراير • فلم يشترك فى كل ما أقيم من حفلات ، بل قابل نشر الدستور بسكون (٧٤) • ومع ذلك فلم يكن الشعب حينذاك يرى ما يراه المؤرخ الآن ، وهو أن المواد التى عدلها الملك لصالحه فى الدستور ، والسلطات الأوتوقراطية التى استولى عليها، انما كانت المسامير التى دقت فى نعش الملكية فى مصر • ولكن سعد زغلول أدرك حينئذ ما تعنيه هذه السلطات بالنسبة لقضية الوطن فقال فى حديث له لمراسل الديلى هرالد : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى •• فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده •• **فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن** » • وفى حديث آخر أشار الى ما كان يجب اتباعه فقال : « كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك (٧٥)» •

ولكن وجه الحياة السياسية المصرية كان قد أخذ يتغير منذ ذلك الحين فقد اقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى ابراهيم باشا على تطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار عدة تشريعات مختلفة: أهمها قانون التضمينات (وصدوره هو الشرط لالغاء الأحكام العرفية) ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين • وقد تم اصدار قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ ، وفيه أحيط حق الاجتماعات بقيود شتى كانت محل استنكار الرأى العام • وفى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمينات ، واتفقت على نصوصه الحكومة والمندوب السامى ، وخلقت من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلفة تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها• وقد قضى القانون باقرار جميع ماقامت به السلطة العسكرية

منذ اعلان الاحكام العرفية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية،ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى• وفى الوقت نفسه **أبيح تعويض الأجانب** عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم • وفى ١٨ يولية أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب • وفى يوم ٥ **يولية** أصدر المندوب السامى بوصفه القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أمرا **بالغاء نظام الأحكام العرفية** • كما أذاعت رياسة مجلس الوزراء فى **٢٠ يولية ١٩٢٣** بلاغا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر ، وانه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم فى الديار المصرية• وعلى هذا عاد سعد زغلول الى مصر فى شهر سبتمبر ١٩٢٣ ، وعاد زملاؤه فى منفى سيشل ، وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم •

ولما كان قانون الانتخابات الأول الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد ، فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ • وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره، فكان ذلك ايذانا بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ • ثم أسفرت نتيجة انتخابات النواب عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحى الوفد ، ولم ينجح من مرشحى الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك والدكتور عبدالحميد سعيد والاستاذ عبدالعزيز الصوفانى • ولم ينجح من الاحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبدالله بك أبو حسين وعبد الجليل أبوسمرة بك وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق اسماعيل بك ، وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزراء نفسه فى دائرته الانتخابية ، فكان سقوط رئيس الوزراء شهادة ناطقة بنزاهة الانتخابات التى أجراها (٧٦) •

حواشي الفصل السادس

معركة الدستور

١ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٧٠ ـ ٧١ ، ٦٠ ، ٦٢ كتاب استقالة ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

٢ ـ ٢ صدقي باشا ؟ المرجع السابق ص ٢٧ ، وقد تألفت لجنة الدستور على النحو الآتي : حسين رشدى باشا (الرئيس) . أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) . الاعضاء : يوسف سابا باشا . احمد طلعت باشا . محمد توفيق رفعت باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . الشيخ محمد بخيت .. الانبا يؤانس . قليني فهمي باشا . اسماعيل أباظة باشا . محمود أبو حسين باشا . منصور يوسف باشا . يوسف أصلان قطاوى باشا . ابراهيم ابو رحاب باشا . على المنزلاوى بك . عبد اللطيف المكباتي بك . محمد علوبة بك . زكريا نامق بك . ابراهيم الهلباوى بك . عبد العزيز فهمي بك . محمود أبو النصر بك . الشيخ محمد خيرت راضي بك . حسن عبد الرازق باشا . عبد القادر الجمال باشا . صالح لملوم باشا . الياس عوض بك . على ماهر بك . توفيق دوس بك . عبد الحميد مصطفى بك . حافظ حسن باشا . عبد الحميد بدوى بك (الرافعي : المرجع السابق ص ٦٢)

٣ ـ العقاد : المرجع السابق ص ٤١٩

٤ ـ نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٣

٤ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ٦٢ ـ ٦٣

٥ ـ الحكومة المصرية : لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، محضر الجلسة الأولى في ١١ ابريل ١٩٢٢ خطاب ثروت باشا في اعضاء اللجنة ص ٢ ـ ٣

٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ١٣١ ـ ١٣٢

٧ ـ مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة الاولى ص ٣ عامود ٢

٨ ـ نفس المصدر ، جلسة ١٢ ، ١٣ ابريل ١٩٢٢ ص ٣ ـ ٩

٩ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٣٣ ـ ١٣٥

١٠ ــ نفس المصدر ص ١٣٦

١١ ــ نفس المصدر ص ١٣٨

١٢ ــ نفس المصدر ص ١٣٧ ــ ١٣٨

١٣ ــ لورد لويد : المرجع السابق ص ٧٠

١٤ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٤١ ــ ١٤٣

١٥ ــ نفس المصدر ص ١٤٤

١٦ ــ نفس المصدر ص ١٦٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٧١

١٧ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٨

١٨ ــ نفس المصدر ص ١٤٨ ، ١٥٨

١٩ ــ نفس المصدر ص ١٤٥

٢٠ ــ نفس المصدر ص ٧١

٢١ ــ نفس المصدر ص ١٤٤

٢٢ ــ نفس المصدر ص ١٤٧

٢٣ــ دكتور إحمد البيلى : عــدلى باشا ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، حــزب الأحرار الدســتوريين ، خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وقانون الحزب ص ١٤ ــ ١٥

٢٤ ــ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٢

٢٥ ــ أحمد شفيق : تمهيد ، ج ٣ ص ١٤٩ .

٢٦ ــ العقاد : المرجع السابق ص ٤٢٣

٢٧ ــ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٥٥ ، ٣٤٩

٢٨ ــ نفس المصدر ص ٣٤٩

٢٩ نفس المصدر ص ٣٥٧ ، ٣٤٩

٣٠ ــ حسن الشريف : الرجال أسرار ص ٨٣ ــ ٨٥

٣١ ــ مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٧ ملحق نمرة ٢

٣٢ ــ الرافعى : المرجع السابق ص ٩١ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ . مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٩١

٣٣ ــ احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٤ ــ ١٨٩

٣٤ ـ نفس المصدر ص ١٩٩ ـ ٢٠٣ ، ٢٠٥

٣٥ ـ لويد : المرجع السابق ص ٧٢

٣٦ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ ـ ١٥٦

٣٧ ـ مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، ص ٧٩ خطبة سعد باشـــا فى ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .

٣٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٣ كتاب اســتقالة نسيم باشـــا فى ٥ فبراير ١٩٢٣

٣٩ ـ نفس المصدر ص ٩٢ ـ ٩٤

٤٠ ـ مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبة سعد باشا السالفة الذكر ص ٨٠ ـ ٨١

٤١ ـ البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ص ٦٨ ـ ٧٠ عن حديث لأحمد ذىالفقار باشا مع جريدة المقطم فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣

٤٢ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا السالف الذكر .

٤١ ـ البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٩ ـ ٧٠ ، ٨٧

٤٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١١٠ عن خطاب لعبد العزيز فهمى بك الى يحيى ابراهيم باشا فى ١٥ ابريل ١٩٢٣

٤٥ ـ لويد : المرجع السابق ص ٧٣

٤٦ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧١

٤٧ ـ نفس المصدر ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠

٤٨ ـ نفس المصدر ص ٤٦٤ عن حديث لعدلى باشا مع مندوب رويتر فى القاهرة

٤٩ ـ نفس المصدر ص ٤٤٦

٥٠ ـ نفس المصدر ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥

٥١ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٦ ـ ٩٧

٥٢ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩

٥٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٩٨

٥٤ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٠ ، ٤٤٦

٥٥ ـ نفس المصدر ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠

٥٦ ـ نفس المصدر ص ٤٦٠ ـ ٤٦١

٥٧ ـ نفس المصدر ص ٤٩٤ ـ ٤٩٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٣١

٥٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٠٥

٥٨ ـ مكرر ـ قال ثروت باشا فى كتابه « لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق امانيها بحيث تؤدى جميع ثمرها ، يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الامة »

٥٩ ـ نفس المصدر ص ١٠٠ ـ ١١٢

٦٠ ـ احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٩٢ ـ ٣٩٤

٦١ ـ نفس المصدر ص ٣٩٥

٦٢ ـ نفس المصدر ص ٤٨٨

٦٢ ـ مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ص ٥ (القاهرة ١٩٣٨)

٦٣ ـ نفس المصدر ص ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ .

٦٤ ـ دكتور راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ص ٤٧ ـ ٤٨

٦٥ ـ الميثاق ، الباب الخامس عن الديمقراطية السليمة ، الاهرام فى ٢٢ مايو ١٩٦٢، ملحق خاص .

٦٦ ـ البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٤

٦٧ ـ الاهرام فى أول مايو ١٩٢٣

٦٨ ـ نفس المصدر فى ٤ مارس ١٩٢٤ ، دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٦

٦٩ ـ دكتور السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ص ٢٨٤ ـ ٢٩٠

٧٠ ـ البلاغ فى ١٦ اكتوبر ١٩٢٥ ، السياسة فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٥

٧١ ـ مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ، المواد ٣٥ ، ٣٦

٧٢ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥

٧٣ ـ أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٨

٧٤ ـ نفس المصدر : ص ٥٨٣

٧٥ ـ نفس المصدر ص ٨٥٩ ، ٥٨٥

٧٦ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٩ ، ١٢٣ ـ ١٢٥ ، الرافعى : السابق ص ١٢٣ ـ ١٢٧ ، ١٣٠ ـ ١٣١ ، ١٣٤

الفصل السابع

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

قبل أن نتعرض بالكلام عن العهد الدستورى ينبغى أن نقف وقفة قصيرة عند مؤتمر لوزان وصلته بالمسألة المصرية · ومؤتمر لوزان هو فى الحقيقة الانتفاضة الأخيرة لفكرة دولية المسألة المصرية · ولقد رأينا فى ثنايا هذا البحث كيف تطورت المسألة المصرية من مسألة دولية الى مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، وكان السبب الاساسى فى هذا التحول هو تخلى الدول نفسها عن فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا فى مصر واعترافها بحمايتها عليها · ويهمنا فى هذا الفصل أن نبرز جانبا آخر من جوانب المسألة هو موقف الوطنيين المصريين المشتغلين بالقضية المصرية من الأسس التى كانوا يدللون بها على حق مصر فى الاستقلال التام أمام الدول · ذلك أنه بالرغم من أن الفترة التى سبقت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر قد شهدت شبه اجماع من السياسيين المصريين على معالجة المسألة المصرية باعتبارها مسألة دولية ، الا أن الاسس التى ينبنى عليها استقلال مصر كانت محل خلاف بينهم · وكان الخلاف يدور بصفة رئيسية حول السيادة التركية · هل سقطت عن مصر أم لا ؟ واذا كانت قد سقطت فما أسباب سقوطها ، هل هو قبول تركيا مبادىء الرئيس ولسن ، أم دخولها الحرب الى جانب دول الوسط ؟

فقد نشر أمين الرافعى بك مقالا فى جريدة النظام فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ قال فيه : لقد كنا نتمسك بمعاهدة لوندره الموقع عليها فى ١٥ يوليه ١٨٤٠ للقول بأن الاحتلال غير شرعى ، فلما وضع الرئيس ولسن مبادئه ، واتفقت الدول المتحاربة ، وفى مقدمتها الدولة العلية على جعل هذه المبادىء أساسا للصلح بينها ، استندنا فى المطالبة باستقلالنا التام الى المبدأ القائل بأن الشعوب لا يجوز أن تحكم ، ولا تسود أمة على أخرى الا بمحض ارادتها ورغبتها · فقبول تركيا مبدأ الرئيس ولسن يجعل مصير هذه السيادة فى يد المصريين وحدهم · ولما كان المصريون قد أجمعوا على المطالبة بالاستقلال التام ، فمجرد هذا الاجماع كاف لزوال سيادة تركيا على مصر · والخلاصة أننا الى ماقبل اقرار تركيا لمبادىء

الرئيس ولسن كان لنا الحق في الاستقلال الداخلي تحت سيادة تركيا ، وبعد الاقرار زالت هذه السيادة قانونا (١) ٠

وواضح من هذا الراى أن أمين الرافعى بك يستند فى المطالبة بالاستقلال الى سقوط السيادة التركية عن مصر ، ولكنه يعزو سقوط هذه السيادة الى قبول تركيا مبدأ ولسن الخاص بحق تقرير المصير ، والى اجماع المصريين على الاستقلال التام ٠ اما الوفد فكان من رأيه أيضا سقوط السيادة التركيه عن مصر ولكنه كان يختلف عن أمين الرافعى بك ـ وان تبنى رأيه فيما بعد ـ فى سبب سقوط هذه السيادة ٠ فقد كان يرى أن مركز مصر الدولى قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت تركيا الى الدول الوسطى ، فان آخر صلة لها بالامبراطورية العثمانية قد قطعت ، فأصبحت مصر خلوا أمام القانون الدولى من كل سيادة أجنبية ، ولم يبق الا أن تعترف الدول باستقلالها التام ، فتزول العوائق التى تقف بينها وبين التمتع به بالفعل(٢) ٠ ومعنى هذا أنه يعزو سقوط السيادة التركية الى انضمام تركيا الى دول الوسط ٠

على أن هذا الرأى بسقوط السيادة التركية كان يلقى اعتراض فريق مصطفى الشوربجى بك فى الحزب الوطنى وفريق رجال المدرسة التركية القديمة وعلى رأسهم محمد سعيد باشا ٠ فقد كتب الاستاذ مصطفى الشوربجى يشرح وجهة نظره فى هذه المسألة فأكد أن السيادة التركية من الوجهة القانونية باقية بالرغم من قبول تركيا لمبادىء ولسن وظهور رغبة المصريين فى الاستقلال التام ، وأن هذا الرأى « هو الرأى الذى يتفق مع القانون الدولى ولا يكون لغيره سند من ذلك القانون»(٣) ٠ وقد أيد محمد سعيد باشا هذا الرأى عندما طالب بتأجيل مجىء لجنة ملنر الى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا ٠ فقد أعلن أن مصر انما تعتبر الى ذلك الحين تابعة لتركيا ، وأن تصريح انجلترا وحدها بسقوط السيادة التركية عن مصر لا يكفى لزوالها ، وأنه لا بد من اعتراف تركيا رسميا بانفصام رابطتها مع مصر(٤) ٠

وقد أثارت هذه الآراء موجة من المعارضة الشديدة ، فقد نشرت جريدة « النظام » مقالا بامضاء صاحبها قال فيه : « ليس المستجير من الرمضا بالنار ، الا ذلك المصرى الذى يلوذ بالحكومة العثمانية الحاضرة ليلتمس منها المعونة ويرجو «الخلاص»(٥) ٠ كما نشر أمين الرافعى بك مقالا ذكر فيه أن محمد فريد نفسه قد اعتبر السيادة التركية « غير موجودة اطلاقا » ، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطنى أن يقولوا ما ينكره رئيسهم فى أوروبا ؟(٦) ٠ ثم كتب أحد رجال الحزب الوطنى

بعد ذلك مقالا قال فيه أن ما نشره مصطفى الشوربجي بك ، « ما هو الا رأى خاص به لا رأى أعضاء الحزب جميعهم(٧) » .

***

في ذلك الحين بدأ مؤتمر الصلح في الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا . وقد خشى الوفد أن تؤثر انجلترا على تركيا لتحملها على أن تتنازل لها عن سيادتها على مصر ، لتتخذها سندا لها في حرمان مصر من استقلالها ، فسارع الى اغلاق الباب في وجه هذه المحاولة ، وقدم مذكرة الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في يوم ٦ يناير ١٩٢٠ تساءل فيها : « هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر ؟ وهل تستطيع أن تتنازل عنها؟» ، ورد على ذلك فقال : « ان اشتراك مصر في الحرب ، ودخول تركيا فيها، قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر ، فأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه . وان توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة في تقرير مصير نفسها بحرية ، وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا » . ثم قال : « أما سيادتها التى كانت لها بحق الأقوى أو بعبارة أصح بارادة الدول الأوروبية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت . ومن المبادىء المقررة الدائمة أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون الا لمصلحة الدولة المسودة » . وقد تناول الوفد بعد ذلك احتمال اعتراف تركيا نفسها بالحماية ، فقال ان هذا الاعتراف اذا وقع « لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ، ولا يمكن أن يجعل الحماية شرعية ، ولا أن يقيم لها وزنا » (٨) .

من كل هذا يرى واضحا أن الوفد لم يكن يعلق أهمية ما على تنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها ، لأنه كان يعتبر أن هذه السيادة قد « انتهت وانعدمت » . كما أنه كان قد تخلى عن فكرة دولية المسألة المصرية ، بعد أن ثبت عقم الاعتماد على الدول الأجنبية لاخراج الانجليز من مصر والحصول على استقلالها . ولهذا فان عودة الوفد الى اخراج المسألة المصرية من حيز العلاقات المصرية البريطانية الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان يعتبر أمرا غريبا . على أن الواقع أن يأس الوفد من الموقف السياسى فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ونفى سعد ، وفشل حل المسألة المصرية بواسطة مفاوضات ثنائية مع انجلترا ، ثم انفتاح الباب لاخراج المسألة المصرية من جديد الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان ، كل هذا قد دفع الوفد الى محاولة حل المسألة

المصريه من هذا الطريق مرة أخرى والسعى من ثم للاشتراك فى مؤتمر لوران ٠

وقد ظهرت الدعوة لتمثيل مصر فى مؤتمر لوران فى أواخر عهد ثروت باشا ٠ فقد أراد ثروت باشا أن تمثل مصر فى المؤتمر تمثيــلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر ، وهى أن يكون تنــازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان اليها ٠ ولكن سقوط وزارة ثروت باشا أوقف هذه المهمة(٩) ٠ فلما تولى نسيم باشا الحكم ، ولم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر ، سعى ــ كما يقول فى كتاب استقالته ــ للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنه لم يوفق ، كما أن البروجرام الذى قبلت حكومته الدخول فى المؤتمر على مقتضاه لم يقبل(١٠) ٠

ولم يكد الوفد يعلم بالمخابرات التى كان يجريها ثروت باشا لتمثيل مصر فى المؤتمر ، حتى استفزته صفته التمثيلية كوكيل عن الامة ، وشكه فى أن انجلترا قد اتخذت من حكومة ثروت باشا أداة لتمثيل مصر فى المؤتمر حتى يكون نقل السيادة الى مصر اسميا وتظل هى محتفظة بجوهر السيادة ــ استفزه هذا الى التصدى للمحاولة ، فاجتمع فى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر بيانا بوجوب اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان قال فيه : « سيعقد عما قريب على اثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الادنى واعادة النظر فى معاهدة سيفر ٠ ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر ، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صــار من الواجب أن تنتهز الامة المصرية الفرصة الســانحة الآن لتشترك فى المؤتمر الجــديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها ٠ وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد باشا ليحصل على أمرين : أولا ــ اقــرار الدول بتنازل تركيــا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس ٠ ثانيا ــ تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيــل ٠ على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن ٠٠ » ٠ ثم ألف الوفد بعثته من كل من : حسن حسيب باشا وعلى الشمسى بك وسلامة ميخــائيل بك والاســتاذ عبد الحليم البيلى وحسين هلال بك وابراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك(١١) ٠

على أن الحزب الوطنى لم يلبث أن قرر فى نفس اليوم أيضا ايفاد مندوبين من قبله الى مؤتمر لوزان ، «لبيان حقيقة الحال فى مطلب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها » . وألف وفدا من أحمد لطفى بك وحافظ رمضان والاستاذ أحمد وجدى وأحمد حيرى بك والدكتور اسماعيل صدقى بك وسعيد طليمات بك(١٢) . وكان تأليف هذا الوفد تصديا لا معنى له ، لأنه اذا كان مفهوما أن الوفد قد قرر الذهاب الى مؤتمر لوزان بما له من صفة الوكالة عن الامة ، فبأى صفة يقرر الحزب الوطنى تمثيل مصر فى المؤتمر ؟ فى الحقيقة أن قرار الحزب بالذهاب الى المؤتمر دون أن توليه الأمة الثقة التى أولتها للوفد فى التوكيلات قد أثبت ضرره، وهو عودة لمحاولاته السابقة الفاشلة لارسال وفد الى مؤتمر الصلح لينافس به وفد سعد باشا ، وهى المحاولات التى حاربتها الأمة وأفسدتها .

على كل حال فقد أدرك الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ويظهر الأمة بمظهر الانقسام . ولهذا فقد قررا فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ بفندق اكسلسيور بروما ، الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، ثم اتفقا على أن يكون برنامج الوفدين هو : الاستقلال التام لوادى النيل وجلاء الجنود البريطانية عن جميع بقاعه، والغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وأن يكون حل مسألة الامتيازات الاجنبية بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة ، وتقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن هذه الحيدة ، والعمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض ، والمطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رياسة هذه الهيئة(١٣) .

ثم قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رآسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، واستند فى مطالبته بقبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر الى أن «مسألة مصر ليست مسألة سياسية داخلية بريطانية ، وليست من المسائل التى يمكن حلها بارادة دولة واحدة » ، ثم حذر الوفد المؤتمر من قبول وفد مصرى ممثل من الحكومة المصرية قائلا انه « لا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان(١٤) » .

على أن محاولات تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، سواء على المستوى الشعبى أو المستوى الرسمى باءت بالفشل ، اذ عطلت عناصر الحياة السياسية المصرية بعضها البعض ـ كما يقول الاستاذ شفيق غربال(١٥): وفيما يختص بالعنصر الشعبى ، فان النزاع لم يلبث أن دب بين الوفدين المؤتلفين وأوفد كل منهما بعثة تمثله الى أنقرة لمقابلة مصطفى كمال ٠ وهناك راحت كل بعثة تنتقص من صفة البعثة الاخرى التمثيلية ، وكانت تأمل فى أن تتنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها ٠ ولكن مصطفى كمال لم يكن يملك حيال مصر فى ذلك الحين سوى التمنيات الطيبة أفرغها فى كتاب الى رئيس الوفد المؤتلف حسن حسيب باشا(١٦) ٠ وفى الحقيقة أن تركيا كانت مشغولة فى تلك الاثناء باسترداد كيانها كدولة مستقلة وتحرير نفسها من كل القيود ، بل لقد كانت تعمل فى ذلك الوقت على تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية ، كما كانت تطالب بولاية الموصل على حساب الشعب العراقى(١٧) ٠

هذا فيما يختص بالعنصر الشعبى ، أما فيما يختص بالعنصر الرسمى ، فبالاضافة الى ما كان يلقاه من مقاومة العنصر الشعبى الذى كان يحذر المؤتمر من قبوله ممثلا لمصر فى المؤتمر ، فان البرامج التى تقدم بها ثروت باشا ثم نسيم باشا للاشتراك فى المؤتمر لم يقدر لها القبول ٠ وقد ثارت بشأن هذه البرامج مناقشات شديدة عندما وجه سعد زغلول ، فى أثناء توليه الحكم ، اتهاما الى ثروت باشا فى البرلمان يستفاد منه أنه كان يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهد بنفاذها فى أمر ديون الجزية ٠ وذلك فى أثناء مفاوضاته مع الانجليز على اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، فقد تعهد باحترام ديون تركيا بأنواعها الثلاثة وبتحمل مصر اياها ، وذكر أن برنامج ثروت باشا بخصوص السيادة التركية كان يقضى بأن يكون تنازل تركيا عن حقوقها تنازلا مطلقا (لا لمصر) ، وأن نسيم باشا كان برنامجه على العكس ينص على أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ، لا تنازلا مطلقا ، وعلى أنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير فى المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصرى الحق التام فى بحث النقط الاربع المحتفظ بها ٠ وقرر سعد باشا أنه ، لهذا السبب ، رفض طلب نسيم باشا ٠ ولم يدع للمؤتمر لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون تنازل تركيا عاما ولم يذكر فيه **حق الاحتفاظ بالنقط الاربع لنظر البرلمان**(١٨) ٠

وقد كتبت جريدة البلاغ الوفدية مقالا تؤكد فيه اتهامات سعد باشا

السالفة الذكر وتفسرها فقالت : « ان ثروت باشا واسماعيل باشا صدقى كانا قد تعهدا فى يوم ٢٠ يناير ١٩٢٢ ، أى قبل تاليف الوزارة الثروتية بنحو ٤٠ يوما ، فى وثيقة سرية امضاها مع مستر سكوت ، مستشار دار الحماية ، وهى الوثيقة التى كان سعد باشا اول من فضح أمرها فى احدى خطبه ، **ان يتركا للحكومة البريطانية ان تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء** • ومعنى ذلك انهما تعهدا اذا هما صارا فى الوزارة أن يقبلا ، باسم الحكومة المصرية ، كل قرار تقرره الحكومة الانجليزية فى هذا الموضوع • وبما ان الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت **الحكومة البريطانية نفسها قررت فى زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا (١٨ مكرر)** ، فبديهى أن هذا القرار الذى قبله ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا فى الوثيقة السرية كان معناه الحقيقى الزام مصر بتلك الديون ، لأن انجلترا ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » •

وقد دافع ثروت باشا عن لفسه من واقع ملف المحادثات التى دارت بينه وبين دار المندوب السامى قبل تصريح ١٨ فبراير ، فقال ان الوثيقة التى يشير اليها سعد باشا وضعت فى ٢٠ ينـاير سنة ١٩٢٢ أثنـاء المفاوضات التى أدت الى انهاء الحماية ، وهى محضر دونت فيه محادثة خاصة حضرها معه صدقى باشا ، ببيان المسائل التى تشملها الامور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة فى بعض المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها ، دون أن يربطا بذلك أية وزارة أخرى • وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ، ذكر فى المحضر أن هـذا التحفظ يشمل قروض تركيا التى كانت تدفع من الجزية • ولكنه وصدقى باشا أوضحا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار اليها ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل ، وطلبا ، وسلم بطلبهما مستر سكوت ، بأن تضـاف عبارة « بكامل الحرية فى المنـاقشة بين الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع «الكتاب» بعد كلمة «ودية» • وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل فى اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذى أعد ليرفق به « التصريح لمصر » فوافقت ، وأضيفت العبارة الى التصريح نفسه •

ثم قال ثروت باشا : «ويتضح جليا مما سبق ، أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بنفاذها فى أمر ديون الجزية لا أساس له ، والواقع أن البرنامج

الذى وضعناه لمؤتمر لوزان لم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية ، بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بألا تلزم مصر بشىء مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منهـا للدولة العليه ، **فاذا أوجبت الدول على مصر أن تدفع ، فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيا بكل ماتدفعه عنها** • وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولا شك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد • والى جانب هذا فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها دولة سـعد باشا فى مجلس النواب ، أن **الوزارة التى خلفتنا أبقت البرنامج فى هذه المسألة كما تركناه من غير تعديل أو تغيير**(١٩) » ••

على كل حال فقد كان ، بسبب انتهاء مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر بصفة رسمية أو شعبية ، أن نجحت تركيا فى تحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية • وقد أوردت جريدة السياسة مقالا شرحت فيه كيف تم هذا فقالت : « كان أول سؤال طرح فى احدى اللجان الفرعية للمؤتمر هو ما اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى ينبغى أن تتحمل جزءا من **الدين العثمانى العام** ، وفقا للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعا ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال • طرح الفرنسيون السؤال ، فقوبل بعدم ملاءمة النظر فيه ما دام المندوب المصرى لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر ، وكان مفروضا أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستشترك فى مفاوضات المؤتمر • ولكن **لما سقطت وزارة ثروت باشا ، وتولى نسيم باشا ، وطال انتظار مندوب مصر** ، تكلم مندوب انجلترا ، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا ، وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيـا ، وتمييز ديون مصر العـامة عن ديون الدولة العلية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليما واحدا مما اقترضته هى ، فلا يصح تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية •

« هذا من ناحية **علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية** • أمـا **علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية**، فالذى حصل فى المؤتمر ، هو أن لجنة المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية ، لجأت الى بيانات صندوق الدين العثمانى فى الآستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحاملى القراطيس • فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين العثمانى لم يكن يتولى أمر

دفـع أقساطها ، بل كان **الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن** •
ولم يكن فى المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر الى ضرورة **ضم مبالغ هذه القروض الى القروض العثمانية** ، ثم توقفت المفاوضات ، ثم استؤنفت ، وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت ، وتحسنت مع انجلترا ، فضمن **عصمت باشا مذكرته اشارة الى ضرورة وضع نص فى صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية** • وكانت وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم فكانت صامتة ، فتفاهم المتخاصمون فى المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سيررامبولد رئيس ممثلى انجلترا لعصمت باشا بأن مصر ستتحمل ما تطلب تركيا (٢٠) » •

هكذا أسفر مؤتمر لوزان عن خيبة أمل أخرى لمصر فى الضمير العالمى ، أضيفت الى خيبة أملها فيه فى مؤتمر الصلح • وقد اعتبرت معاهدة لوزان فى موادها ، من السابعة عشرة الى التاسعة عشرة ، القضية المصرية قضية خاصة قائمة بذاتها وفصلتها عن الأمور المتعلقة بتركيا ، كما فصلت تركيا عنها (٢١) • فقد نصت المادة ١٧ على أن «يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر ١٩١٤» ، تاريخ صدور قرار الحكومة المصرية بمنع التعامل مع ألمانيا وتخويل انجلترا حقوق الحرب فى الأراضى والموانى المصرية • كما نصت المادة ١٨ على أن تركيا « قد صارت محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ • وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية » ، أما المادة ١٩ فقد نصت على أن « المسائل الناتجة عن الاعتراف **بالدولة المصرية ، التى لا تسرى عليها (الدولة المصرية) الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة** ، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين **الدول صاحبات الشأن** فى الظروف التى تعينها » • وأقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام بحرية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك بنفس التحفظ الخاص بتسوية المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية باتفاقات تعقد فى حينها بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها (٢٢) • وبهذه القرارات تكون المشكلة المصرية كمشكلة دولية قد صفيت (٢٣) •

حواشي الفصل السابع

المسالة المصرية ومؤتمر لوزان

١ ـ النظام فى ٢١ سبتمبر ١٩١٩ عدد ٥١

٢ ـ برنامج الوفد الذى إصدره فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، الرافعى : المرجع السابق ، ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٠٦ ، خطاب سعد باشا فى دار حمد الباسل باشــا فى ١٣ يناير ١٩١٩ ، : احمد شفيق : الحوليات ، تمهيد جـ ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٦، خطاب سعد باشا زغلول لمؤتمر الصلح ليسمح له بعرض اقواله عن بلاده فـى ٢٨ ابريل ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٠٤ ، خطاب سعد باشا الى المســيو فريسينيه ،نفس المصدر ص ٤٦٤ ، خطاب سعد الى مؤتمر الصلح يطلب اعادة النظر في المسالة المصرية في ٢٦ يوليه ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٧٧ .

٣ ـ النظام فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٩

٤ ـ الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ٧١ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥

٥ ـ النظام فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩

٦ ـ النظام فى ٢١ سبتمبر ١٩١٩

٧ ـ نفس المصدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩١٩

٨ ـ محمود إبو الفتوح : المسالة المصرية والوفد ص ١٣٢ ـ ١٣٤

٩ ـ الرافعى : فى إعقاب الثورة ، جـ ١ ص ٧٦

١٠ ـ نفس المصدر ص ٩٢

١١ ـ نفس المصدر ص ٧٧ ـ ٧٨

١٢ ـ الرافعى : نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٨

١٣ ـ عن صورة زنكوغرافية لوثيقة القرار ، موجودة فى كتاب مصطفى الشوربجى المحامى : الوطن فى خطر ص ٣٨ ـ ٤٠ (١٩٣٠) ، الرافعى : المرجع السابق ص ٧٨ ـ ٧٩

١٤ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٠ ـ ٨٢

١٥ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٢٠

١٦ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٤ ـ ٨٥

١٧ ـ دكتور فاضل حسين : محاضرات فى مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية ص ٦٧ (معهد الدراسات العربية ١٩٥٨)

١٨ ـ مضبطة مجلس النواب فى ٩ يولية ١٩٢٤ ص ٨٥٧ ـ ٨٥٨

١٨ م ـ : جاء فى مشروع كيرزن تحت عنوان : « قروض الجزية » :

« المبالغ التى تعهد خديويو مصر فى اوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى اصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرضى سنة ١٨٩٤ ، سنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك ، الى ان يتم استهلاك ذينك القرضين . وتستمر الحكومة المصرية ايضا فى دفع ماكانت تدفع من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون »

وقد جاء فى الجلسة السادسة عشرة من مفاوضات عدلى ـ كيرزن :

« صدقى باشا : انكم قد رتبتم على من ورث تركيا من الدول فى الجهات التى حلت محلها فيها ، نصيبا من ديونها ، فهل لم تخصوا هذه الدول باى نصيب فى الديون التركية التى كان قد أحيل دفعها على مصر ؟!

مندوب وزارة المالية البريطانية ـ (راجع معاهدة سيفر ووجد آن الديون التى احيلت على مصر لم تدخل فى التوزيع ، بل ان انجلترا التزمت فى المعاهدة باخلاء تركيا من تبعتها !!)

صدقى باشا ـ هذه هى نتيجة تقريركم امورا تتعلق بمصر دون أن تكون مصر طرفا فيها .

مندوب وزارة المالية ـ نعم كان يصح أن يؤخذ رايكم ، ولكن لم يحصل ذلك.» (قانون رقم ٨٠ .. الخ)

١٩ ـ السياسة فى ١١ يوليه ١٩٢٤

٢٠ ـ شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٤٧ ـ ١٤٨

٢١ ـ دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٧

٢٢ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ٨٦ ـ ٨٧

(٢٣) دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٨

☆ الكشافات ☆

١ـ كشاف الأعلام

٢ـ كشاف الهيئات

٣ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ـ كشاف الحوادث

٥ـ كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / سامى عزيز فرج
والسيده / استيرة غالى تاوضروس

١ ـ كشاف الأعلام

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

ـ ى ـ

٢ ـ كشاف الهيئات

- ح -

- د -

- س -

- ش -

- ص -

- ع -

- ف -

- ق -

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث

ـ خ ـ

- م -

- ن -

- و -

٥ ـ كشاف الدوريات

★ أولاً: الجرائد

★ ثانياً: المجلات

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨- الطبعة الأولى) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (مكتبة مدبولى ١٩٨٣- الطبعة الثانية) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)

الجزء الثانى - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)
(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨ الطبعة الثالثة) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ – الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ – مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد (٦١).

٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .

٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجز الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجز الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجز الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجز الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٥٠ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥١ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٩٧.

٥٢ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

مع آخرين :

٥٦ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).

٥٧ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

٥٨ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود.رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٥٩ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

فهرس تحليلي

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الموضوع | الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٩٣٤٥٩/١٩٩٨

I.S.B.N 977-01-5596-9

تعالج هذه الدراسة موضوع تطور الحركة الوطنية في مصر من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦. وهي فترة تبدأ بثورة وتنتهي بمعاهدة. أما الثورة فهي ثورة مارس ١٩١٩ التي هب فيها الشعب المصري بكامل طبقاته وعناصره: بفلاحيه وأعيانه، بعماله وطلابه، برجاله ونسائه، بمسلميه وأقباطه - لأول مرة في تاريخه، ليطرد الاحتلال من أرضه، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك في طرد هذا الاحتلال. وأما المعاهدة فهي معاهدة ١٩٣٦، التي حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطني ضد انجلترا.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١١٥٠ قرشاً